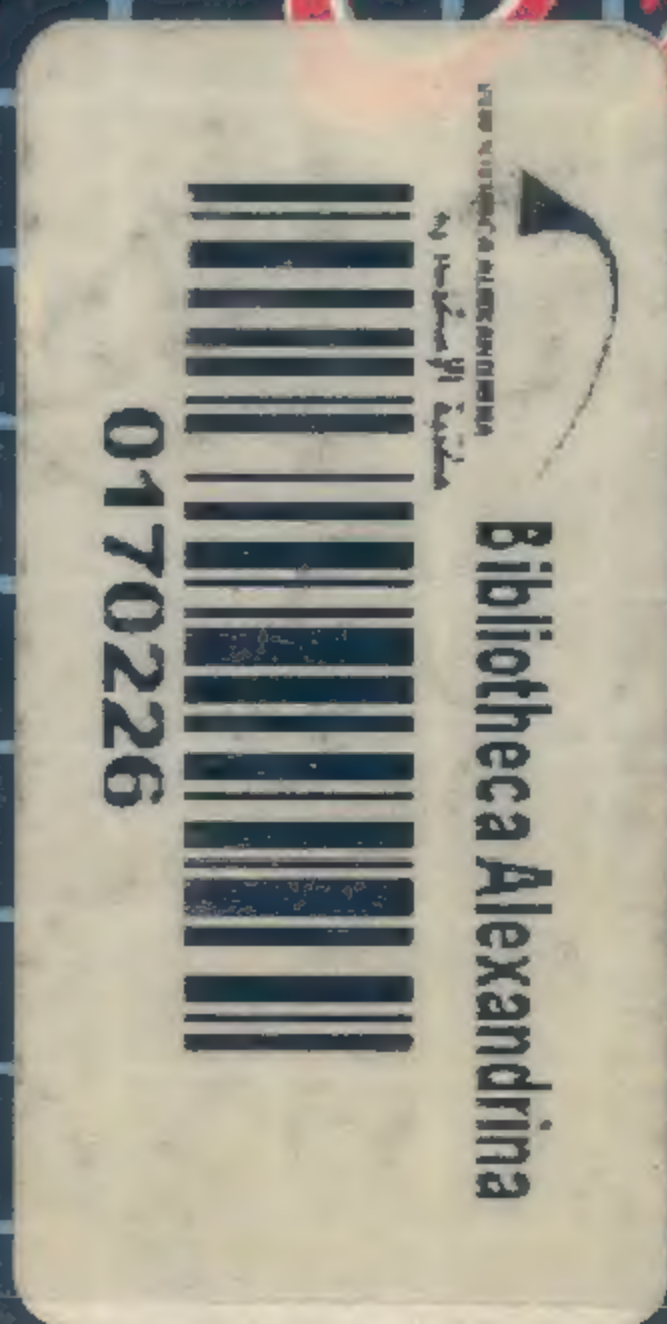


من الحروب الصليبية إلى حرب السويس

لجزء الأول في عدوان الغرب

بقلم

محمد علي القنيت



الغرب والشرق

من الحروب الصليبية

إلى حرب السويس

الجزء الأول
في عذوان الفوم

تأليف

محمد علي العثيث

الاهساء

ان الكفاح ضد الظلم السياسى والاجتماعى قديم وجنوده المجهولون
كثيرون وأبى - رحمه الله - كان من بين هؤلاء الجنود المجهولين .
أبى الفلاح - كما وصفه تقرير سرى لشركة قناة السويس أراد كاتبه .
الاساءة الى ...

... لقد عاش أبى سنوات عمره فى محنة الاستعمار ثم فى محنة
التسلط الاستغلاى لأعوان الاستعمار ، فجرب ما جرب ، وعانى ما عانى
وحرص جهد طاقته على أن يسلحنى بأقوى سلاح أخوض به معركة الحياة
وهو العلم والدراسة ... ولعله (هذا الفلاح) كان يحس فى أعماقه بأن
العلم قد يكون لى بمثابة سلاح ماض لم يكن فى يده ، ولم يتح له ولأمثاله
من الفلاحين واننى بهذا السلاح أستطيع أن أعمل من أجل القضاء على الظلم
الاجتماعى الذى عانوه ومن أجل اقرار العدالة التى حرموها .

أدركت الرسالة التى حملها هو وأمثاله من الجنود المجهولين ... تلك
الرسالة التى كانت كفاحا وصبرا وألما ... حملوها مجردين من كل
ما يعينهم على أدائها سوى الايمان بالله وبما غرسوه فى نفوس أبنائهم من
قدسية هذه الرسالة ...

وهذا المؤلف من ثمار هذا الغرس ، وهذا الادراك ...

فمن حق هذا الوالد ، أن أهدي روحه الطاهرة وروح سائر الجنود
المجهولين ، مؤلفى هذا ، فهو ، وهم قد كافحوا وصبروا وثابروا ، ثم تواروا
فى قبورهم قبل أن ينعموا بأيامنا هذه التى طالما هفت اليها قلوبهم ...

١ - المقدمة

ان دور المؤرخ - من وجهة نظرنا - دقيقتي ، كدور التاريخ فانه وكلمته حكم على الاحداث وعلى الاشخاص - حكم يحفظه التاريخ ويسجله على المؤرخ ، ولهذا فليس من الجائز أن يصدر عن المؤرخ حكم قد ينقضه التاريخ بعد ربح من الزمن طال أم قصر ومن أجل ذلك أيضا حرصنا على ألا نسجل في هذا المؤلف الا مايكون للتاريخ سبيلا لنفيه أو نقضه يوما ما .

وقد أتيج لي أن يقع في يدي من أقوال مؤرخي الغرب وساسته ، التي سجلها التاريخ ماكان اعترافا صريحا بالدوافع الخفية لسياسة الغرب تجاه الشرق وقرارا لا لبس فيه بأهدافها الحقيقية المستترة وراء أهداف زائفة ظل الغرب يصطنعها طوال الالف سنة الاخيرة . . . وقد بهرتني ، بادىء ذي بدء تلك القلة من الاعترافات ، وكانت في رأيي بمثابة الدليل يجده المجنى عليه ليأخذ به الجاني فاندفعت أبحث وأنقب علني أستزيد من بطون مؤلفات الغرب التي ألتمسها في كل مكان ، منصرفا بكل ما وسعني الى تتبع الوثائق الرسمية الصادرة من حكومات الدول الغربية ، الى أن وجدتني أحمل بين يدي تاريخا قوامه وثائق - ذات الوثائق التي كتبها مؤرخو الغرب أنفسهم وسطرها ساستهم وأولو الامر منهم ، وفيما ترقسم الصورة الصحيحة المتكاملة لعلاقة الغرب بالشرق . . . وللسياسة الغربية تجاه أفريقيا . . . وتجاه آسيا . . . وتجاه العرب والاسلام . . .

واذ تجمعت في يدي تلك الحجب التي لا يرقى اليها الشك - وطنت العزم أول ما وطنت على أن أنظمها جميعا في كتاب يكون تاريخا للتاريخ على أن يكون باللغتين الفرنسية والانجليزية حتى يقرأ أبناء الغرب كتابهم . . . وحتى أجابهم بما سجلوه هم على أنفسهم - غير أنني عدت فرأيت أن فيما تجمع لدى من تلك الوثائق الرسمية والآراء السياسية التي انطوت عليها صفحات مؤلفات مؤرخي الغرب ، وفي تصريحات قادته وحكامه خلال تسعة قرون أو تزيد . . . رأيت في ذلك كله ما ينفع العرب اذا عرفوه ففيه يستمع الشرق الى الغرب وهو يروى في صراحة خفايا نواياه - وكيف كانت أهدافه المستترة تجاه الشرق ، وكيف كان يحجب من مطامع استعمارية

وراء الكثير من الدعاوى والمزاعم ، وبالتالى رايتنى غير قادر على أن أمنع العرب حقهم فى التبصر بما اجتمع فى يدي من ذلك كله ، حتى تكتمل لهم الصورة الصحيحة لسياسة أوربية ظلت تلتف حول الشرق القرون تلو القرون بأساليب ظاهرها غير باطنها وظلت تطل عليه من حين لآخر - بوجه زائف لا ينم عن ملامحها الحقيقية فكان لزاما على أن أضع هذا المؤلف باللغة العربية ، بعد أن أعدته - تماما - للطبع باللغة الفرنسية .

وما من شك فى أن محاولة الكشف عن الوثائق الرسمية لسياسة الغرب عمل كان له رواد من مؤرخى الشرق من العرب ، غير أن محاولتهم المشكورة لم تكن هدفا فى ذاته وإنما كانت للاستشهاد أو لدعم بعض ما يحتاج المؤرخ لدعمه من وقائع التاريخ . . . ولكننى كما أسلفت القول - أخذت على نفسى جمع تلك الوثائق ، فكانت هى الهدف ، فى هذا المؤلف الذى سبرى الغرب ، أنه هو ذاته الذى وضعه بنفسه ، وإن دورنا فيه ، لم يكن غير دور المحقق الباحث عن الأدلة ، والاعترافات والتوجيهات الثابتة كى نمسك بيدنا ، « سيد الأدلة » وهو الاعتراف .

وإذا كنت قد أخذت نفسى فى وضع هذا المؤلف على الصورة التى شرحتها مستعينا فى ذلك بعد الله بما تهيأ لى من الظروف أو بما هيأته لنفسى منها ، فإن ذلك لا يقلل من تقديرنا لجهود من سبقونا فى هذا المضمار . . .

تمهيد

... لن يقوم السلام ويرفرف على العالم ، ما لم تعمر بالصراحة البهجة الخالصة قلوب ساسة العالم ومؤرخيه وقادته .. وفي الألف السنة الأخيرة من تاريخ البشر ، لا يمكن القول بأن السلام ساد علاقات الدول الا لما وفي بقاع من الأرض دون بقاع • ولفترات كانت دائما بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة .. فما العلة في هذا الصراع الطويل • وما سر نزوع الانسان الى الحرب وهو الذي يحب - بفطرته - السلام ..

في رأينا أن علة الحرب كانت ولم تنزل ، المطامع الاستعمارية في شتى صورها ومختلف ألوانها ما خفي منها وما ظهر .. كل ما في الأمر أن الاستعمار عرف كيف يستخدم ، وكيف يسخر كل المعاني ، وكل القيم لخدمته ولتحقيق غايته .. استخدم الأخلاق ومسحها ، وسخر الدين واتخذ المطية الذلول ، استخدم كل شيء حتى الحرية ذاتها • استخدمها ليقضي عليها أو لتتم له السيطرة على مكان ما من الأرض بما فيه من طاقات الجماد والحيوان والبشر .. اذن فهذه هي علة الحرب ! وسببها .. ونحن بقولنا هذا لا نكشف ما لم يكشفه غيرنا فما اختلف على تحديد هذا السبب اثنان .. ولكننا نضيف الى ما عرفه الجميع من علة الحروب بين الغرب والشرق وأسبابها وألوانها منها ربما كانت في عداد المجهول • ونحددها - ونحيط بها •

ونعود للحديث عن لون من ألوان علة الحروب ، وهي - على كثرتها وتعددتها - تجمعها كلمة واحدة هي «الاستعمار» فنذكر على سبيل المثال آخر وأقرب حرب شنت على مصر ، نذكر العدوان الثلاثي الغادر عام ١٩٥٦ ، فالأسباب التي انتحلها الغزاة الفاشلون وأعلنوها على العالم كسبب ومبرر

لعدوانهم وحربهم .. ما لبثت أن نفتها تماما مذكرات انتوني ايدن رئيس وزراء احدى الدول المعتدية .. تتبين من مذكراته أن سبب تلك الحرب هو ما لاح للغرب من وراء الرسالة التي نادى بها جمال عبد الناصر اذا ما ترك أمامه السبيل منفسحا ليؤدي رسالته ، فشنت الدولتان ومعهما عصاة اسرائيل حربها الفاشلة للقضاء على المعاني والقيم والأهداف التي يتجسده اليها وكان جمال عبد الناصر في ذاته وشخصه هدفا لهؤلاء الغزاة المدحورين بسبب الرسالة التي نهض بها ، سيما بعد أن انعقد اجماع الشعوب العربية وقادتهم على تأييدها وآزروا مصر في موقفها من الاستعمار الذي ما برح يحارب كل زعيم تصدى لسياسته وحمل لواء الحرية والاستقلال في الشرق .

هذا لون من ألوان الاستعمار - على قرب العهد به لأنه لم يخل من لعبرة الواضحة ، ولأنه كان اعترافا من رئيس وزراء انجلترا في مذكراته .. ثم نضرب في غور التاريخ البعيد ، قبل تسعة قرون لنجد اللون وقد استخدمه الغرب ليحقق مظامعه في القرن العاشر كما استخدمه عام ١٩٥٦ ، في ذات المنطقة التي رمى الى بسط سلطانه عليها ..

والاستعمار كسبب وحيد للحرب ، كان دائما ، وما زال الى اليوم . لاحا في يد الغرب - يدهم به الشرق من حين لآخر - ولم يكن استعمار - يوما ما - سلاحا في يد الشرق - وفي هذا السبيل كان سياسة الغرب يذهبون شتى المذاهب ولكن مذهبهم جميعا كانت تلتقي عند قساطر معينة لتحقيق مظامعهم في الشرق لا تختلف حولها الآراء ولا نرق الكلمة ، وهي الوقوف في وجه أية محاولة لقيام القومية العربية . لتجمع الاسلامي ، واصراراه على عدم التفريق بين هاتين الحركتين ، ذلك كان من نقاط سياسة الغرب التي لا خلاف عليها ، الحيلولة بين أي عيم قوى صالح وبين الحكم وقيادة الشعوب في الشرق ، وبالجمل ، فان اسمة الغرب تجاه الشرق قد حرصت منذ الحروب الصليبية حتى يومنا هذا على اتباع وسائل بالذات جمعتها دستورا خفيا لها لا يجوز لدول

الغرب أن تبدل فيه أو تحور ، فالتزمت مجاهدة الثورات الاصلاحية والعمل على القضاء عليها متى لاحت بوادرها ، فى أى أفق من آفاق الشرق ، وحرصت دائما على استخدام الأقليات لتنفيذ ما ربتها فى تلك المنطقة ، واتخذت من وضعهم الطائفى العديد من الوسائل والمبررات لتدخلها فى شئون الشرق .. وسيجد القارىء نفسه ملامسا لأصبع السياسة الغربية فى أوساط الأقليات بالشرق ، تحركهم وتستغلهم لتحقيق مراميها فى بلادهم ، ولقد أفردنا لذلك صفحات عاجلنا فيها هذا الأسلوب فى السياسة الغربية تجاه الأقليات فى الشرق - نظرا لخطورته ولأنه اتجه - دائما - الى فريق من أبناء الأمة العربية - طالما قدم للبلاد من كافحوا فى سبيل حريتها والذود عن كرامتها - الا أن تسلل سياسة الغرب الى هذا الفريق .. أفسد ضمائر القلة منهم وانساق فى تيار الغرب وعبأت ما استطاعت من الجهود لخدمة هذه السياسة فى الشرق ، فهذه القلة من هذا الفريق الطيب ، قد استجابت الى مبدأ السياسة الغربية القائل « فرق تسد » ..

× + ×

وسنرى الكثير من ألوان السياسة الغربية وأساليبها العديدة تجاه الشرق كله مبسطة فى أبواب هذا المؤلف .. سنرى كيف بدعت هذه السياسة فى الشرق (الامتيازات الأجنبية) ثم كيف كان أثرها فى المواطنين الذين تراكم فى نفوسهم - على مر الزمن - الشعور بالدونية وأصابهم مركب النقص .. وكيف كان أثرها على الأجانب الذين امتلأت نفوسهم بمركب السيادة بسبب الفارق الواسع - بين وضعهم ووضع أبناء البلاد أمام القوانين مما كان عاملا مساعدا الى جانب شتى العوامل التى استعانت بها سياسة الغرب لبث روح التخاذل والضعف بين أبناء شعوب الشرق ، وسيبدو لنا جليا كيف كان رأى أوروبا فى الدولة العثمانية ، التى لم تكن فى نظر أوروبا الا دولة غريبة عن الشرق وان مكانها فيه مكان الغزاة الفاتحين الذين تتجمع حولهم الأجساد - كرها - ولا يمكن أن تلتف حولهم القلوب طوعا أو كرها ، ومن ثم فلم ير الغرب ان تركيا يمكن أن تقود

حركة للتجمع الاسلامى يوما ما وانما كان دورها فى رأيه أن تكون امبراطوريتها - بمثابة سجن مغلق على حرية الشرق ، تحول جدرانها دون تقدمه ويقضى سجنانه على أية حركة من حركات الإصلاح فيه ، و يقيمون أية ثورة من ثورات أبنائه فى سبيل التحرر أو النهوض • وكيف حرصت هذه السياسة فى ذات الوقت - على الاحتفاظ بتركيا فى وضع « الرجل المريض » الوضع الذى يضمن للغرب بقاء الشرق فى ربة حكمها يسوده التخلف ، فلا تقوم للقومية العربية قائمة ، كما يؤمنه فى نفس الوقت من خطر تفوق تركيا على أوروبا • وعلى العموم فسوف يتبين لنا من فصول هذا الكتاب كيف تطور الاستعمار وكيف طوره الغرب من مجرد غزو وعدوان الى نظرية سياسية واقتصادية واجتماعية تقوم على فلسفة رفعت المستعمرين فى نظر شعوبهم الى مستوى الرسل • وارتفعت - بالاستعمار كفكرة الى مستوى الرسالة ، تلك الفلسفة الاستعمارية التى استهدفت تغيير مفهوم الاستعمار فى دؤوس الشعوب الأوربية لىكى يستمد دعاة الاستعمار العون والتأييد من شعوبهم لتحقيق أهدافهم ولكى تبارك أممهم جرائمهم ضد أمم الشرق وشعوبه ••

ولقد حفل تاريخ الشرق بمن تصدوا لزعامة شعوبهم وتلقوا رسالتهم فى ذلك بقوة غير واهنة ووعى وطنى كبير - غير انهم كانوا مع هذا يفتقرون الى نوع بالذات من الوعي الزعامى يعتبر من أهم خصائص الزعامة والدعامات التى تقوم عليها القيادة فى الشرق •

وقد كان " محمد على " منوالا واضحا لمثل هذه الزعامة التى انتهت الى خذلان القضية العربية وقد حطمه أول ما حطمه خذلانها فان الرجل لم يدرك - بطبيعته - مدى الطاقة الجبارة للقومية العربية لو انها بعثت ، فتخاذل هو عن النهوض برسالتها وآثر أن يعمل لصالحه ولصالح أسرته ومن بعيد كانت أعين الساسة فى الغرب وهى التى دأبت على التربص بزعماء الشرق ، كانت هذه الأعين المترصدة ترقب مكامن الضعف فى زعامة محمد على - وبالتالي تتلمس أوجه النقص فى زعامته ، حتى اذا ما:

بدت لها هذه النقائص ، تسلمت يد السياسة الغربية لتحدد لهذا الزعيم نهايته • ولتقضى عليه بيده ، على أن محمد علي ما كان ليحمي القومية العربية بقدر ما كانت تحميه وتكفل له المجد أبدا ، لو انه حمل رسالتها وحمل لواءها ولم ينصرف في جفوة الغريب للغريب •

اننا لم نقصد بهذا المؤلف الى مجرد سرد التاريخ في وقائع ، وانما قصدنا به الى الاحاطة بمختلف العناصر التي كيفت سياسة الغرب تجاه الشرق ودراسة الأخطاء التي غدت هذه السياسة أو ساندتها • وقد آثرنا أن تكون الحروب الصليبية نقطة البدء ، وذلك لسببين ، أولهما : ان سياسة الغرب تجاه الشرق بدأت تزداد حدة وتعتددا في عهد الحملات الصليبية ، وبدأت تختلط بالدين وتعدده ضمن العناصر المكونة لها والتي تعيش عليها هذه السياسة وتستمد منها رداءها ، والسبب الثاني : هو حاجتنا في هذا القرن الى علاج مثل تلك البواعث التي أثارت الحملات الصليبية منذ تسعة قرون اذ أن طيف تلك البواعث ما زال الى يومنا هذا يترامى أمام أعين ساسة الغرب ولو كان هذا الطيف يبدو اليوم في أوساط رجال الدين في الغرب أو بين أية طائفة أخرى غير طوائف الساسة لهان أمره ولكان أحق بأن يغفل في مثل هذا البحث ، أما وانه يداعب أخيلة الساسة الذين بيدهم دائما زمام الأمم يوجهونها الى حرب أو الى سلام فانه لا شك عامل مخوف الأثر ولا بد لنا من أن نعالجه ، وأن نبداً مراحل مؤلفنا هذا من عنده قبل ثمانية قرون • • سيما وأن دعاة الاستعمار ، قد استخدموا مواد الدين منذ زمن طويل فيما استخدموا من وسائل لحشد شعوبهم ضد الشرق واستعمارهم وتنتهى مرحلتنا الأولى في هذا المؤلف عند فرض وصاية الغرب على الدولة العثمانية والقضاء على نفوذ محمد علي بين الدول العربية ، وتمكن الغرب من الحيلولة دون قيام الوحدة بين مصر وسائر البلاد العربية ، وقد أفردنا لهذه المرحلة (مرحلة الصراع بين الغرب والشرق) مؤلفا خاصا ما زال تحت الطبع •

أما المرحلة الثانية من مراحل مؤلفنا (مرحلة عدوان الغرب) التي نقدمها اليوم للقارئ فتبدأ من نقطة زحف الاستعمار الغربى على سائر البلاد العربية والاسلامية ، وسنرى فى الكتاب الأول من هذه المرحلة كيف تكتلت جهود دول الاستعمار لعزل مصر عن سائر البلاد العربية وكيف بذلت فى هذه السبيل شتى الوسائل من ضغط أو اغراء وكيف سخرت سياسة الغرب حكام مصر من أسرة محمد على لتحقيق أغراضها وأهدافها وكان الثمن الذى تقاضته هذه الأسرة التى تحكم بلدا أجنبيا عنها هو مساندة الغرب لها ضد أهل البلد ، وتأيينه لعروشها المزعومة أبدا مما جعل من هؤلاء الحكام أداة طيعة فى يد الغرب مكنته على مر الزمن من ارهاق البلاد بأعباء الديون وتسخير موارد مصر لصالح الدول الأوروبية ، ومنح هذه الدول امتيازات مالية واقتصادية كان أخطرها أثرا امتياز قناة السويس الذى حصل عليه فرناند دلسبس بأساليبه ووسائله التى سنفصلها للقارئ فى مكانها من هذا المؤلف ، ليرى فيها الصورة الحسيمة التى لم تتورع أبدا عن هدم كل المعانى وتحطيم كل القيم الانسانية من أجل تحقيق غايتها ، وفيها ستعرض الى ما جلبته الامتيازات الأجنبية على مصر من ألوان الظلم والاستغلال وامتصاص ثروات البلاد الى الحد الذى اتخضم بالمال والثراء جيوب أبناء الغرب وعملائهم فى مصر وأنزل الفقر بالمصريين الى حد الجوع والافلاس ، سيمر القارئ وهو يستجلى أحداث هذه المرحلة ووقائعها بحقبة من تاريخ البلاد ، بدأ فيها زحف الاستعمار الغربى على مصر بالوصاية العالية على البلاد ، وكان طبعيا أن تتطور هذه الوصاية فتشمل علاوة على ذلك الوصاية السياسية ثم تألف من الوصايتين مما وضع مهد للتدخل العسكرى . وسنرى كيف انه فى مراحل هذه الوصاية ، كان الاتفاق تاما بين انجلترا وفرنسا فلم تختلف سياستهما فى مصر الا فى المرحلة الأخيرة ، مرحلة التدخل العسكرى واحتلال البلاد ، حيث ما زالت انجلترا تفتن فى وسائلها وأساليبها السياسية الى أن هيات لنفسها كل الظروف التى أقصت فرنسا أخيرا عن مصر ، وانفردت هى - وحدها -

باحتلالها والسيطرة عليها ، كذلك سنرى كيف سيطرت السياسة الانجليزية على سياسة فرنسا ، فوجهتها حيثما شاءت ، لفترة من الزمن تمكنت انجلترا خلالها من أن تقضى عن مراكز التوجيه والحكم فى فرنسا كل سياسى فرنسى حدثته نفسه بالتصدي لأهداف انجلترا أو اختلف مع سياستها فى الرأى ، ومنجد من مصير الميسو « دى فريسفيه » والميسو « تير » المثل على هذا ، فقد عصفت بهما ريح السياسة الانجليزية وألقت بالاثنين بعيدا عن الحكم فى بلادهما « فرنسا » حينما وقفت فى وجه انجلترا ومطامعها السياسية وانتحيا بفرنسا منحى سياسيا لا يمكن انجلترا من استخدام السياسة الفرنسية للوصول الى أهدافها .

ثم ستمر هذه المرحلة التاريخية بما يفسر لنا كيف استطاعت سياسة انجلترا أن تخلق الظروف والمناسبات والأحداث التى تجبر أية دولة على التخلي عن صالح لها وتركه لمطامع انجلترا فى سبيل استتقاذ أو حماية صالح آخر أكثر أهمية وأخطر شأنًا فى حياة الدولة المتخلىة . وفى هذا الصدد ، سيدو خبث سياسة انجلترا أشد ما يكون وضوحا فى موقفها من فرنسا ، بالنسبة للرقابة الثانية فى مصر قبل الاحتلال ثم موقفها منها فى ذلك الشأن بالذات بعد الاحتلال . ولقد أسهنا فى تفصيل الأحداث عندما عرضنا الى مؤتمر الآستانة ، وعندما عاجلنا الرقابة الثانية فى مصر ، وذلك نظرا لما حفل به هذان الموقفان التاريخيان ، من الأساليب السياسية التى تقطع بسعة حيلة انجلترا ودهائها البعيد من أجل أن تكسب ، فى النهاية معاركها السياسية ، وتحول الموقف كله لصالحها بحيث تحقق أغراضها جميعا .

وفى هذا الجزء من مؤلفنا ، عاجلنا الثورة العراقية ، لا على أنها مجرد أحداث تاريخية وقعت بل عاجلناها باعتبارها المرآة التى انعكست على صفحتها صورة السياسة الانجليزية - الفرنسية تجاه مصر ، ثم تجاه الباب العالي ، ومن هذا الجانب نظرنا وتصدينا الى هذه الثورة كى نبرز أمام

القارىء كيف كانت انجلترا وكيف كانت وسائلها لتجعل من الثورة العرابية ومن أحداثها وسيلة تتذرع بها لاحتلال مصر .. ثم كيف أن ثورة وطنية بريئة قام بها قادتها لانقاذ البلاد من جور ومظالم حكامها الأتراك ، انتهت ، لا باقرار هذه المظالم وبقائها فحسب ، بل وبالاحتلال العسكرى البريطانى فى مصر .. تماما كما وقع بالنسبة لثورة المهدي فى السودان ..

على ان القارىء سيجد ، فيما يقرأه من أبواب هذه المرحلة فى مؤلفنا ، أن السياسة البريطانية ، لم تغير من أساليبها التى عاجلت بها القضية المصرية فى مختلف مراحلها ، لم يتغير لون سياستها وانما الذى كان يتغير هو لون الوعاء الذى يحتويها لينخدع بها من يرقبها ، وبهذه الأساليب أمكن لانجلترا أن تحقق لنفسها كل أهدافها خلال مراحل صراعها السياسى أو العسكرى ضد مصر ، الى أن بدأت مرحلة حرب السويس ، وعاجلتها انجلترا بذات الأسلوب الذى أخفق وفشل لأول مرة فى تحقيق غرضها ، ويرجع هذا الفشل الى أسباب كثيرة أهمها أن انجلترا واجهت فى حرب السويس زعيما قويا يلتف حوله الشعب ، ووقفت الأمة كلها من ورائه تؤيده عن ايمان برسالته وثقة فى زعامته ، ومنها أن انجلترا عجزت عن كسب التأييد من دول العالم للعدوان الثلاثى على مصر ، ثم عجزت ، من ناحية أخرى ، عن اشاعة الفرقة بين هذه الدول أثناء ذلك العدوان بحيث يشغلها ما بين بعضها والبعض الآخر من خلاف ويصرفها عن تأييد مصر فى موقفها . وسنجد عند الحديث عن حرب السويس ، كيف أفاد جمال عبد الناصر ، من أخطاء أحمد عرابى ، فاستطاع أن يفوتها عليها ، وبهذا كانت هزيمة عرابى فى عام ١٨٨٢ وما انطوت عليه من دروس وعبر ماثلة فى أذهان أبناء مصر وكانت تجربة كفلت الانتصار لقائد مصر سنة ١٩٥٦ فى مواجهة أسلوب السياسة الانجليزية الذى لم يتغير فى الحالتين ، على الرغم من طول الزمن الذى يفصلهما ، هذا التصرف وحده يوضح

الفرق الكبير بين أحمد عرابي وبين جمال عبد الناصر من حيث القدرة على مواجهة هذه السياسة المختلة •

أما الكتاب الثانى من هذه المرحلة فيتناول مضى الغرب فى زحفه على سائر البلاد العربية والاسلامية الى أن تحققت له السيطرة الكاملة فى الشرق والبلاد الاسلامية فى آسيا وأفريقيا وتصفية الامبراطورية العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى •

أما المرحلة الثالثة من مؤلفنا فتبدأ بمرحلة الجهاد والبعث وكفاح الشعوب العربية المسلوبة الحرية من أجل التحرر خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وتوالى هذا الكفاح حتى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ وتجاوب أرجاء العالم بنداها جمال عبد الناصر لشعوب الشرق ودعوتهم للنهوض بالقومية العربية • ثم انبعثت هذه القومية فى انتفاضة قوية جادة بقيادة الزعيم الذى رأى سياسة الغرب ان مقومات الزعامة القوية قد اكتملت له ، ثم بحرب السويس التى شنّها الغرب على مصر للتخلص من هذه الزعامة القوية والقضاء على كل المعانى التى تمثلها والرسالة التى تنادى بها •

وقد تناولت مراحل هذا المؤلف الثلاث فيما تناولت موقف الغرب من سائر القضايا العربية والاسلامية فى الشرق الأوسط وأفريقيا لاسيما مصر التى كانت أوسع مسرح لعبت عليه هذه السياسة المديد من ألوانها ، وكانت المركز الذى التقت فيه مختلف السياسات الغربية والذى خرج منه

«الغرب بأساليه ليطبقها في سائر بلاد الشرق • ومن أجل هذا أفردنا
جانبا أكبر للحديث عن علاقات الشرق بالغرب في مصر في المراحل الثلاث
لهذا المؤلف •

وبالجملة ، فقد تناول هذا المؤلف علاقة الغرب بالشرق في الفترة من
الحروب الصليبية الى حرب السويس •• من عهد صلاح الدين الأيوبي
الى جمال عبد الناصر ••

الفصل الأول

الاستعمار الغربي

« بالمرستون رسول الاستعمار ومبشره يطور النزعة الاستعمارية الى عقيدة .. الاعلاد والتمهيد للمرحلة التوسعية في النظرية الاستعمارية ، التطور الاستعماري تفرضه النظرية الاستعمارية حتى في حياة الدول ذات التراث القومي العميق الجدور - من حق القومية في النظرية الاستعمارية ان تلتقي وجود الشعوب الضعيفة في مجال تنازع البقاء لأن ذلك خير للبشرية .. الفلسفة الاستعمارية تقول بأن تربص الاستعمار يبعث على تحصن الدول المكافحة بأسباب القوة ، ولولا الاستعمار كحافز لالعدمت القوة والنفوذ في الامم الصغيرة ولاندثرت حتمها - المقاومة والكفاح تكره الاستعمار الرجعي العنيف على تطوير اساليبه والاخذ بوسائل وقوالب جديدة - خطورة الزعامات والقيادات الناشئة في الشعوب واثرها على الاستعمار وحملته - الحملات الانجليزية ومنازعتها في القرن التاسع عشر - الطيف الصليبي كباعث على العدوان - مؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ يمنح الدول المؤثرة رخص الاستيلاء والفزو .. ملامح الشعوب الضحايا - ملامح الاستعمار الغربي ، الاستعمار الانجليزى ممثلا في الانجليزى ككرد - العقلية الانجليزية - الشعب الانجليزى والاستعمار الفرنسى ممثلا في الفرنسى ككرد .. واسلوب استعماره » ..

حرصنا على أن يبدأ هذا الجزء من المرحلة الثانية من مؤلفنا بالحديث عن الاستعمار لتفهم النظرية الاستعمارية وادراك الأسس التي قامت عليها ، ثم ما طرأ عليها من تطور وبهذا نكون على بينة من تلك النظريات الاستعمارية ، حسب مفهوم الغرب لها ، وعلى فهم العقلية التي تصدر عنها اتجاهات وتصرفات الدول الغربية ، ولسيكولوجية المستعمر وفلسفته وسلوكه ..

فكما كان للحرية رسل ومبشرون ، كان للاستعمار رسول وكان له مبشر ذلك هو لورد « بالمرستون » الذي سخر ساعات عمره لخدمة الاستعمار فعاش ما عاش في سبيله .

... واذا كانت الشعوب المسلموبة الحرية تكافح اليوم من أجل حريتها، فانما تكافح سياسة بالمرستون وتكافح مدرسته ، وتجاهد تلامذته ، ومن أجل هذا فلا يمكن الحديث عن الاستعمار وما تعانيه البشرية من ويلاته دون أن يقرن الحديث باسم هذا السياسى الداهية الذى أمسك بيده دفعة السياسة فى بلاده مدى نصف قرن من الزمن بدأها وزيراً وهو فى الثانية والعشرين من عمره وظل فى منصبه هذا اثنين وعشرين عاماً ثم استقال ... ولما أُلِفَ « لورد جراى » وزارته عاد « بالمرستون » الى ذات المنصب وبقي فيه اثنين وعشرين سنة أخرى ... ثم استقال وأعاد الشعب ثانية فىقى رئيساً لحكومته عشر سنوات .

ويمكن القول بأن الفترة التى قضاها بالمرستون فى رسم سياسة انجلترا وقيادتها ، كانت فترة خلق وانشاء ، خلق وانشاء لنظريات ، ولنفسيات ومذاهب جديدة تنظر كلها الى الاستعمار نظرة جديدة وتنظر الى انجلترا نظرة جديدة ... فقد كان كل همه أن يطور النزعة الاستعمارية الى عقيدة وطنية من شأنها أن تقر فى روع الشعب الانجليزى أن استعمار انجلترا لأى بلد آخر إنما هو حق ، بل هو حق لهذا البلد على انجلترا وأنه عمل لا يتسم اطلاقاً بالعدوان وكانت كل جهوده الذهنية معبأة لخلق جيل من الانجليز يؤمن بحقه الطبيعى فى السيادة دون سائر الشعوب ، ويؤمن فى عمق بثقوقه وبسموه على جميع الأمم - ويعتمد بذاته اعتداداً قائماً على ثقته العميقة بنفسه ، لا قائماً على الايحاءات الخارجية والخطب المنبرية .

وكان بالمرستون على ثقة من أن العظمة التى يبتغيها لانجلترا لا تتحقق الا على أسس من سياسته هذه ، ومن أجل هذا ولأن همه كله كان منصرفاً الى تحقيق هذه العظمة لبلاده - فلم يكن يقيم أى اعتبار لأية سلطة أو لأى رأى يقف فى سبيل سياسته وهدفه ، ذلك لأن كل سلطة وكل رأى وكل صالح كان لا يعتبر فى رأى بالمرستون شيئاً مذكوراً اذا تعارض وخطته المرسومة لجعل انجلترا أعظم امبراطورية فى العالم .

ولم يكن لتأييد نظريته السياسية الجديدة ، أو بتعبير أدق - لتأييد
رسائله الاستعمارية الجديدة - لم يكن ليعبأ لهذا التأييد ، بالملكة ، أو
برجالات السياسة أو البرلمان ذاته ، وإنما كان كل همه في هذا الصدد أن

يجتذب لرسائله الكتاب والمفكرين والفلاسفة في بلاده ، وكان يطمح

دائماً في اقناع هؤلاء بدينه الاستعماري الجديد ليتولوا نشر رسالته

وليقوموا معه بدورهم الطبيعي كقادة للرأى ، بنشر تعاليم فلسفته الاستعمارية

وغرسها في نفس الشعب الانجليزى ، وبالتالي لكى يسهم هؤلاء معه ، في

خلق عظمة بريطانيا ، كما تراها سياسته وفلسفته ، هذه العظمة التى كانت

حلم بالمرستون الذى كرس له حياته ، وفى سبيل تحقيقها داس كل القيم

ووطئت قدماء كل المثل ، فمن أجل تحقيق رسالته تجاهل القانون الدولى

واختقر نصوصه ، وأغفل المبادئ الانسانية ، وتجاهل حتى سلطة ملكة

انجلترا والحقوق التى خولها اياها التاج الذى يحمله رأسها .. وقد ضاقت

الملكة بتجاهل بالمرستون لعرشها وبغمطه حقها .. أحقها منه سدوره فى

سبيله السياسى دون أن يقيم اعتباراً لغير هدفه ورسالته وقام خصوم

بالمرستون بتغذية هذه الكراهية وتأزروا مع الملكة حتى أكرهوه على

الاستقالة ، الا أن استقالته كانت المحك الصادق الذى أوضح مدى تقدير

الشعب كله لهذا السياسى وحبه له وتعلقه به وتقديسه لسياسته وآرائه التى

شادت الصرح الذى قامت عليه عظمة بلاده بحيث أطلق عليها العالم

« بريطانيا العظمى »

فعلى الرغم من استقالة بالمرستون ، بعد أن فرض سياسته لمدى ٤٤ عاماً

كانت ايدانا بانتهاأ أيامه فى الحكم ولم يكن ثمة ما يشير الى عودته لمنصبه

لطول العهد به ، وعلى الرغم مما راح خصومه يدمغونه به اذ ذاك ، ومن

بينهم لورد « جون راسل » الذى كان يقول ان « بالمرستون » قد شأخ

وأصبح لا نفع منه لبريطانيا مستقبلاً .. على الرغم من ذلك كله ، فان

ايمان الشعب الانجليزى بالمرستون لم يتزعزع ، بل ان تحمسه لسياسته ازداد الى أبعد الحدود ، وما زال الشعب بالملكة فكتوريا حتى أرغمها على إعادة بالمرستون للحكم فدعته لتأليف الوزارة وهى على مضض ، وهكذا أعاد الشعب بالمرستون فرأس الوزارة طيلة العشر السنوات الأخيرة فى حكمه ..

لقد سيطرت شخصية « بالمرستون » على أوروبا ، وتأثرت سياسته سياسة دولها جميعا وجرف تياره كل من اصطدم به من التيارات الأخرى ونجح فى خلق جيل من الانجليز على الصورة التى أرادتها فلسفته الاستعمارية ، جيل مندفع صوب الاستعمار اندفاعا غير قائم على الاعتبار الاقتصادية أو مرتبط بالحجج المنطقية مما يمكن أن يقارع الحجة أو يتفجر بانتفاء سببه يوما ما ، ولكنه اندفاع قائم على الحق الخالص من كل شائبة ، وعلى العقيدة التى لا يرقى اليها الشك ولا تنحط الى مستوى الجدل والنقاش .. وأفصح فيلسوف الاستعمار ورسوله فى خلق أمة نزاعة للاستعمار

بشعور لا ارادى وبعقيدة تبلغ فى نفوس أفرادها مستوى العقائد الدينية فطور دوافع الاستعمار فى نفسية الشعب الانجليزى بحيث أصبح الشعب كله ، يشعر فى عمق بأن الاستعمار الانجليزى ، انما هو الرسالة الانسانية التى عهد بها القدر الى انجلترا لنفع البشرية كلها ولحماية بعضها من عدوان البعض الآخر .. لا من أجل صالح انجلترا فانجلترا فى رأى الانجليزى تمثل صوالح العالم كله ، لا صالحها فحسب .. الشعوب فى كل أنحاء الأرض أمانة فى عنق انجلترا تصرف أمورها وتنظم علاقات بعضها ببعض فمكان انجلترا من سائر الأمم ، مكان المدرس من تلامذته .. ونجح « بالمرستون » فى اقرار المبادأة بالعدوان كنظرية سياسية وعسكرية من

شأنها أن ترغبم خصوم انجلترا على أن يلتزموا دور المبادأة بالتسليم
والخضوع .. وعلى الجملة فإن هذا السياسى الجبار ، سخر كل ما حوته
الطبيعة من مواهب وقدرات وطاقات ، ليحقق لبلاده العظمة والسيادة ،
وكان رأيه أن العظمة والسيادة المنشودتين لا تعدوان أن تكونا بسط نفوذ
انجلترا وسلطانها على أوسع رقعة فى الأرض بطريق الاستعمار ..
الاستعمار الذى لعب بنظريته وحولها - كما أسلفنا - الى عقيدة وطنية +
... لقد كان « بالمرستون » أحد سياسة عصره ذكاء ، وأوسعهم أفقا
وأشدهم عزيمة وأصلبهم رأيا .. ولكنه لم يسخر ذكاءه ولم يسخر سعة
أفقه وشدة عزمه ، وصلابة رأيه لخدمة السلام ، أو من أجل الانسانية
وانما نذرهما للاستعمار . وكانت فى حياته جوانب عديدة قربته من قلب
الشعب وحيثته الى الجماهير .. ولعل أبرز هذه الجوانب اتسامه ببساطة
الريف التى لم تزايله طيلة حياته ، ولم تطغ عليها أبهة المنصب الكبير
ولم تختف وراء مظاهر العظمة .. هذه البساطة فى حياة « بالمرستون »
طغت على ذلك كله وتجلت فيه - على سمو مركزه وخطورته ، انطباعات
الريفى الأصيل ، فسماه الشعب الذى أحبه وعلق به « اللورد الريفى » +
هذا السياسى الذى حدد سياسته البعيدة مصير محمد على ورسم نهايته
وتحكم فيها ، وتأثرت سياسته أوربا جميعا ، هذا السياسى العنيد بلغ
أوج الدهاء السياسى دون أن يتخلى عن ريفيته التى كانت خشونتها تلازم
حياته ويبدو لها ظل فى أسلوب حياته وتنفض منها قوة تحكم علاقته
بالمملكة وبكبار الشخصيات فى العالم .. ان بالمرستون قد تغنى بعظمة
انجلترا - ولكنه كان منصرفا عن مظاهر العظمة فى حياته الخاصة . ولعل
هذا - كما أسلفنا القول - كان من أقوى ما اجتذب اليه قلب كل فرد فى
انجلترا ..

قد يبدو للنظرة العابرة أن الاستعمار ينحدر فى طريقه الطبيعى الى

نهايته ليلفظ آخر أنفاسه ، والحقيقة ان ما بدا في السنوات الأخيرة من خفة حدة الاستعمار وضعفه ليس الا مرحلة من مراحل تطوره استتبعها واقتضاها ما طرأ على مختلف الشعوب من التطور الاقتصادي الذي في ظله يتلون الاستعمار بلون جلد الحرباء واشرب بصفرة تحسبها صفرة الموت ولكنها في حقيقتها - لون يماثل تربة الأرض التي تسير عليها الحسرباء - حتى ليتعذر على العين أن تتميزها أو تدرك وجودها بسهولة . . . ومع هذا ، فإن حدة النزعة الاستعمارية المتغلغلة في نفوس الاستعماريين لا تلبث - كلما سمحت لها الظروف - أن تظهر سافرة من حين لآخر في أقصى صور الاستعمار وأعنفها وأشدّها وحشية ، وفي العالم اليوم أكثر من مثل نستين منها ، في جلاء ، كيف يستमित الاستعمار في محاولاته من أجل الاحتفاظ بسلطانه في بعض أنحاء العالم - أو استرداد نفوذه ومكائنه في أنحاء أخرى .

ولكى يكون الحديث عن الاستعمار واضحا مفهوما ينبغي أن نتحدث أولا عن النظرية الاستعمارية وأن نحيط بتفصيلاتها . .

• • • تقول النظرية الاستعمارية أن هناك مرحلة تعتبر اعدادا يسبق المرحلة التوسعية التي لا يمكن أن تتحقق لأمة ما لم يتم قبلها هذا الاعداد . . هذه المرحلة الاعدادية هي تركيز قوى الأمة ، حتى اذا ما تم لها هذا

التركيز أعقبه - حتما - ذلك التوسع الذي يتناول بطبيعته أصلح الأراضي التي يتسنى للأمة التوسع فيها سواء كان ذلك عن رضى من أهلها أو كان غصبا واخضاعا ، وأن سرعة الانتقال الى مرحلة التوسع تقوم على السرعة التي يتم بها التطور في الأمة . فمجرد ما يتم لها التقدم الصناعي ترى أمامها أكادسا مكدسة وفيضا متراكما من منتجاتها الصناعية لا تجد أمامها مفرًا من البحث عن أسواق لتصريف هذا الفائض الذي جاء نتيجة لتطورها

الصناعى ، ومن ثم تنشأ الضرورة الملحة لأسواق استهلاكية لا يمكن أن
تؤمن أو تكفل إلا عن طريق بسط نفوذ الدولة على مناطق من العالم تمتص
أسواقها هذا الفائض ويوجد فيها نشاطها الاقتصادى مجالا لتحركه .
وسياسة التوسع الاستعمارى ما برحت منذ بدايتها تستهدف أول ما تستهدف
المناطق الاستغلالية قبل أن تتجه الى المناطق التى يقصد تعميرها بالسكان أو
التى لا يكون وراء استعمارها إلا مجرد وضعها تحت نفوذ الدولة المستعمرة
.. وعن هذا الطريق يفتح المستعمر ميادين حرب للجند ووظائف
لمواطنيه وقيم آفاقا يستثمر فيها أبناء وطنه ورؤوس أموالهم وأسواقا
لاستهلاك منتجاتهم تنعدم فيها أمامهم المنافسة الصناعية أو التجارية .

وتقول النظرية الاستعمارية ، ان هذا الأسلوب الاستعمارى يسير
- حتما - فى خطة التطور فى حياة الدول التى تتقدم الى الأمام مدفوعة
بشعور توارثته داخل طبيعة الفرد فيها بانفعالات انحدرت اليها من الأجيال
السابقة وتأصلت فى أعماقها انفعالات واتجاهات بدأت فى نفوس الأجداد
وانتقلت - تلقائيا - الى شعور الأبناء والأحفاد ، مدفوعة بفلسفتها التى
تمتد جذورها الى الأجيال السابقة ، هذه الفلسفة ، وما يلابسها من تفاعل
هى وحدها التى تمكن الأمة من أن تدرج وترتفع من حالة الفقر
الاقتصادى الى حالة الرخاء ، والى مكان الصدارة بين سائر الشعوب ، ومن
ثم تنصرف جهود قادتها وزعمائها الى موالاة دفعها الى الأمام والاستزادة
من مكاسبها متأثرين فى ذلك كله بالخوافز المنبعثة من النظام الاقتصادى
والاجتماعى ومن التعبئة الموروثة للشعور القومى ، ولهذا فان تلك
السياسة تصبح التعبير الصحيح عن شعور الشعب جميعه وترسم فيها
طبيعة الأمة وخصائصها وقوتها ، فالأمة تخضع توسعا وانكماشاً لناموس

الطبيعة ، وتنظمها ذات القوانين الطبيعية التى تنظم حياة النبات وتنحسب
فى نموها من حيث القوة أو الضعف . . فبقدر ما يكون للشجرة من
جذور قوية تضرب فى أعماق الأرض الى مدى بعيد يكون لها من القوة
والضخامة وصلابة الجذع والعود . . وهذه الجذور أو هذه القوة التى
تستند إليها حياة النبات والتى لا تراها العين ، يقابلها فى رأى أصحاب
النظرية الاستعمارية فى حياة الشعب ، جذور مماثلة ، هى العقائد والأفكار
التي تتوارثها الأمة جيلا عن جيل فتتألف منها الجذور التي تقوم عليها
مبادئها وسياستها ، وكيفما كانت هذه الجذور من القوة أو من الضعف

تكون الأمة ذاتها - وتلتزم النظرية الاستعمارية تشبثها بالقوانين الطبيعية

التي تحكم الكائنات الحية ، فتقول بأن الأمة أو الشعب لا يعدو أن يكون

كائنا حيا يخضع - حتما - للقواعد والأنظمة والتطورات الطبيعية التي
تحكم كل كائن حي ، وأول هذه القواعد ، وجود الفوارق الطبيعية بين
الكائنات الحية ، وانعدام المساواة التامة بين البشر ، والتسليم والخضوع
لهذه القاعدة بوصفها من نوااميس الحياة ، وعلى هذا الأساس تقول فلسفة

الاستعمار ان هذه الفوارق الطبيعية كما توجد بين أفراد المجتمع الواحد ،

كذلك توجد بين أمم العالم وشعوبه ، فكما توجد فى الأمة الواحدة أفرادا

يتميزون عن غيرهم بمواهب وقدرات وطاقات من الذكاء والمعرفة تمكنهم

من الظفر بالسلطان والنفوذ فى أمتهم . . كذلك نجد من الشعوب بصفة

كلية ، من امتياز بخصائص وقدرات ومواهب تحمل له مطلق الحق فى

يسط سلطانه على غيره من الشعوب المتخلفة والأمم التي لم يمد لها ماضيها

بأسباب القوة ولم تتوارث التقاليد والأحاسيس والمثل التي تفاعلت لأجيال

مضت فى تاريخ الأمم القوية المسيطرة ، ومقومات الأمة المسيطرة تستمد

— دائما — من تاريخها البعيد ، وكما قلنا — من تفاعل المشاعر التي كدستها
أجيال متعاقبة ، ومن التبلور الأخير لهذا التفاعل الذي انتهى الى عقيدة
أصيله في نفس الأمة القوية تؤكد حقها في احتلال البلاد المختلفة والتصرف
في مصيرها حسبما تقتضيه الظروف والأحوال فتتولى رعايتها وتربيتها ، أو
نقوم بالقضاء عليها اذا اقتضى الأمر بذلك ، بل ان ذلك كله يأخذ في نظر
الأمم المستعمرة شكل رسالة مقدسة ملقاة على عاتقها ♦♦

وفي سبيل تنازع البقاء تستبيح النظرية الاستعمارية للدولة القوية الحق
في الغاء وجود الشعوب التي لا تستطيع الصمود أمام هذا التنازع ، وترى
أن رسالة الاستعمار وان كانت تنزل الولايات بشعب ما على صورة أليمة
تشيع فيها القسوة والوحشية الا أنها بالنسبة الى البشرية جميعها تحقق
في النهاية خيرا عميما ، ومن أجل ذلك ، فان فلسفة الاستعمار تفض النظر
عما يجره الاستعمار على الشعوب التي تقع تحت نيره من مآس تجسرد
المستعمر من كل الصفات الانسانية ولا تأبه بذلك كله استنادا الى زعمها
بأن الاستعمار يفضي أخيرا الى رفع مستوى العالم كله ، وانه كما يجب
التضحية بصالح الفرد أو التضحية بحياته كلها في سبيل صالح أمته ومن
أجل حياة مجتمعه كله ، فكذلك يجب التضحية بصالح أمة ما أو التضحية
بحياتها كلها في سبيل صالح العالم أجمع ومن أجل البشرية كلها ♦♦ وان
كفاح الأمم بعضها البعض في هذا السبيل ومن أجل هذه الغاية هو عند
الاستعماريين الصورة الضخمة لكفاح الأفراد بعضهم بعضا في الأمة
الواحدة والمجتمع الواحد ، ومن ثم ، ففي رأيهم أن الضمير الانساني لا
دور له اطلاقا على مسرح الاستعمار حيث يبقى السبيل منفسحا أمام التنازع
الطبيعي من أجل بقاء الأصلح ولكي تقرر عمليات الطبيعة ذاتها مصائر
الأمم وأحقيتها في البقاء أو في السيادة أو عدم أهليتها لهذا أو تلك ♦♦ دون

أن يعيق هذه العمليات أو يعترض هذا التطور يقظة الضمير الانساني
وثورته على القائمين بها واستفطاعه ما يلامسها من وحشية وقسوة •
وان الانسان ليلمح صورتين لهذا الكفاح القائم فى العالم من أجل
تصفية العناصر غير الصالحة ، صورة الكفاح الاقتصادى والثقافى الذى
تتبارى فى ميادينه أمم الغرب ويزاحم فى سبيله بعضها بعضا لتحقيق كل
أمة أقصى ما يمكنها من التفوق لعلومها وفنونها وصناعاتها وحضارتها ،
وصورة الكفاح الحربى الذى يبدو فى اتجاه الأجناس الأقوى
- عسكريا - الى السيطرة بقوة السلاح على مناطق الاستغلال لدى الشعوب
الأضعف واخضاع هذه الشعوب أو افنائها نهائيا - اذا دعت الحاجة
لإبادتها ••

ويقول المذهب الاستعمارى ان الكفاح الذى قام بين البيض والحمير فى
أمريكا ، قد انتهى بالنسبة الى العالم كله ، الى خير ما ينتهى اليه كفاح ••
فمهما كان فيه من مأس وقسوة على الحمير فان نتيجته قد حققت للعالم
حضارة رائعة تهون الى جانبها كل الفطائع التى سبقتها والآلام التى لازمت
الكفاح من أجل تحقيقها ، فان الرجل الأحمر ما كان ليسهم بقليل أو كثير
فى حضارة العالم وخدمة البشرية ، فلما حل محله الرجل الأبيض خلق
دولة متحضرة استطاعت أن تسهم بنصيب كبير فى تنمية خيرات العالم
وزيادة موارده ، ورفع مستواه العلمى ، وعلى الجملة فان
الكفاح ضد الرجل الأحمر أفضى الى قيام دولة كان قيامها لصالح الحضارة
والخدمة الانسانية ، وما يراه المستعمرون بالنسبة للهنود . ، مر فى أمريكا ،
ويدعون الى الأخذ به وتطبيقه ضد الشعوب المتخلفة والتى لا نصيب لها
من الحضارة •• وتصفية العناصر الضعيفة والافادة من العناصر المنتجة
القوية وتشجيعها فى المجتمع الواحد ، عملية - من وجهة النظر الاستعمارية -
يجب أن تؤمن وتأخذ طريقها دون عائق ، ولا بد لتأمينها ولافساح السبل
لها من استعمار ما يمكن استعمار من المناطق الاستغلالية لتتخذ منها الدولة

سوقا رائحة لمنتجاتها الصناعية ، ومجالا يمتص الفائض من سكانها ذوى المواهب الممتازة ، وبالجملة فان عملية تصفية العناصر الضعيفة وتشجيع العناصر القوية النافعة فى الدولة تستتبع ، فى رأى الاستعماريين استعمار المنطقة التى تقذف اليها الدولة المستعمرة بأصحاب الكفايات من أبنائها وبالعناصر الممتازة التى تشكل تاريخ الدولة . . فتصفية الشعوب الضعيفة

كعنصر ضار - فى رأى الاستعماريين تعتبر بالنسبة للعالم كله العملية الممتعة لتصفية العناصر الضعيفة فى المجتمع الواحد ، وفى الدولة الواحدة .

استعرضنا فيما تقدم النظرية الاستعمارية وألما بالآراء التى تقوم عليها والأسانيد التى يستند اليها دعاة الاستعمار . . وقد تولى « سبنسر ويلكنسون » تفصيل هذه النظرية وشرحها فى مؤلفه (The Great

Alternative) . . وحينما تعرضت فلسفة الاستعمار الى وضع انجلترا الاستعماري مستمدة منه مثلا مؤيدا لها . قالت هذه الفلسفة أن التوسع

الاستعماري والكفاح والصراع بين الشعوب القوية والضعيفة ضرورة

حتمية ، وأن شعور أمة ما بالخوف من الوقوع فى براثن دولة مستعمرة

تطمح الى ذلك . هذا الشعور فى ذاته يعتبر ارهاصا دائما وقويا يدفع

الأمة الخائفة الى الكفاح الدائب والصراع القوى حتى تحقق لنفسها من

التقدم والقوة مالا يجعل فيها مطمعا لمستعمر . وحتى لا تقع فى قبضة

الاستعمار .

فلولا وجود الدولة المستعمرة المتربصة كى تثب على غيرها لما وجدت الدولة المكافحة لتحصن نفسها بأسباب القوة والنهوض ، بل ولولا هذه الأطماع الاستعمارية وتلك المخاوف وما يستتبع هذه وتلك من كفاح وصراع ، لولا ذلك كله لساد الركود الأمم الصغيرة ، ولانعدمت فيها

بواعث العراك والحركة انعداما يقضى حتما الى اندثارها وفنائها على مر الزمن . . . فهل تستطيع انجلترا مثلا أن تكفل الحيز اليومي للملايين من عمالها اذا لم يكن هناك من يعملون من أجلهم ، فى العديد من أنحاء العالم ؟؟ ان انجلترا لا يمكن أن تجد حتى مجرد الحيز ، اذا توقف كفاحها الاستعماري ونزلت عن مستعمراتها وعن أسواقها وطرق مواصلاتها ومناطق نفوذها ، فطبيعة المنافسة والكفاح تحتم عليها العمل الدائب من أجل التوسع بغض النظر عما يجلبه هذا التوسع على الغير من دمار وآلام ، وليس من شك فى أنه ما من دولة تستطيع أن تبني صرحا قويا لاقتصادها ورفاهيتها ولجدها العسكري الا على أنقاض دول وأطلال شعوب أخرى ، دول وشعوب استمدت الحضارة غذاءها من خرابها ودمارها واستتمدت المدنية من موتها حياة لها .

وأخيرا ، وبعد أن فرغنا من الحديث عن نظريات غلاة المستعمرين ، وفندنا ما أمكن تفنيده من مذهب الاستعمار الرجعي واتجاهاته وفلسفة دعائه ، فلا يفوتنا أن نلمح الى خلفاء أصحاب تلك النظريات ممن يزعمون لاستعمارهم الجديد التجرد من الرجعية والتحرر من حدة الاستعمار القديم والبراءة من ادرانته ومن عنفه ، هؤلاء الخلفاء لا يختلفون عن أسلافهم ولا يختلف استعمارهم اليوم عن سابقه الا من حيث الشكل والمظهر . فهدف الاستعمار المتطور (Liberal Imperialism) هو

هدف الاستعمار الرجعي القديم . ذات المقاصد وذات الأغراض ولكن بأسباب جديدة ، وبوسائل جديدة ويدعاوى ومزاعم جديدة ، فهو يكافح ويعمل ليستغل ثروات المناطق التي يرمى الى استعمارها ، وهو يعمل جاهدا لبسط نفوذه وسيطرته على الحكومات المحلية مستندا الى حقه فى

الوصاية عليها لمنع تدهورها الاقتصادي أو الإداري ، وتارة لتحقيق الأمن الداخلي وأنا لحماية صاحب السلطان • أو لحماية نظام الحكم الذي يعتبره المستعمر حكماً شرعياً • • تلك هي القوالب المنظورة الجديدة للاستعمار القديم وهي قوالب من شأنها في رأي المستعمرين أن تضيء على الاستعمار ظلاً يحجب غرضه الجوهري عن العين ، ويجعله مسائراً لما طرأ على الأفكار والشعوب من التطور والنزوع نحو الحرية الأصيلة •

• • انتهى الاستعمار الرجعي العنيف إلى شكله الأخير الذي يسمونه الاستعمار الجديد (Liberal Imperialism) ولكن مقومات حياته بقيت كما هي ، وأساليبه لكي يعيش ظلت كما هي • فواصل الاستعماريون تغذية الاستعمار بمقوماته وبما يحفظ عليه حياته ، وواصلوا تغذيته بإذكاء نار الكفاح في نفس شعوبهم وإثارة حمية الجماهير والهباب عواطفهم واستفزاز شعورهم •

كما راح الساسة الاستعماريون ، يرقبون تفاعل الأحداث العالمية والاحتكاك الدولي ويترصدون الخطوات التطورية في الشعوب سيما فيما يتصل بقيادة الأمم وبالزعامات التي تنشأ فيها ومدى خطورة تلك القيادات وهذه الزعامات على الاستعمار وأثرها في خطته وفي أغراضه ، فإن ظهور شخصية تتولى رئاسة وقيادة أية دولة ما زالت تعتبر في رأي الاستعماريين سيما إنجلترا حدثاً تعنى سياستهم بمتابعته ما دام أن لصاحب هذه الشخصية من القدرة والقوة والسلطان ما يمكنه من تغيير الصورة العامة لبلاده والمضي بها في طريق النمو والتقدم • • ولعل من أبرز الأمثلة على هذا اللون من ألوان السياسة الاستعمارية ما التزمته السياسة الانجليزية تجاه « لويس نابليون » عندما كان مجرد أمير مقصي عن فرنسا يطالب بعرشها ثم عندما آل إليه هذا العرش وأصبح امبراطوراً على بلاده • • فقد احتفت إنجلترا بالبرنس « لويس نابليون » وآوته أيام أن كان يكافح من أجل حقه في عرش

فرنسا وسانده ونمت فيه رغباته وآماله واتخذت منه أداة لنهديد الملك

« لويس فيليب » وارهابه بسبب موقفه المؤازر لمصر • وفي هذا السبيل

حرصت انجلترا صديقتها البرنس نابليون على القيام بتلك المحاولة التي قام بها هو وأنصاره للنزول قرب الشاطئ الفرنسي امعانا في ارهاب الملك ولاشاعة القلق والمخاوف في حياته •• فلما شاء القدر توليه الحكم باسم

« نابليون الثالث » وبدأ في طموحه التوسعي ونشر سلطان فرنسا وسياستها

الاستعمارية ، هال الأمر انجلترا وتغيرت سياستها بالنسبة له تغيرا كاملا ،

وركزت جهودها لحملاتها التشهيرية ضد « نابليون الثالث » والدعاية ضد

سياسته واتجاهاته وبادرت الى اثارة الشعب الانجليزي ضد فرنسا واعداده

لمحاربتها عند الاقتضاء حتى تقطع السبيل على مشروعاتها التوسعية ، وقد

كانت الصحافة أهم أجهزة الدعاية وتعبئة الرأي العام الانجليزي ضد

الامبراطور « نابليون الثالث » •• ولعل فيما نقله عن جريدة التيمس

الانجليزية الصادرة اذ ذاك ، صورة توضح حدة الحملة التي شنتها

الصحافة عليه •• فقد تصدت التيمس « لنابليون الثالث » في مقال قالت

فيه :

« ان هذا الرجل السيء النية ، الخائن في يمينه ، الخائن المتآمر ، مثل

هذا الرجل الذي وصل الى العرش عن طريق الخيانة المزرية وعن طريق

رشوة العسكريين ، بل وصل الى عرشه على جثث آلاف من الضحايا الذين

سالت دماؤهم في مجزرة بشرية بشعة •• مثل هذا الرجل شر لا بد من

وقفه عند حده حتى لا يمضي الى نهاية الشوط في الطريق الذي رسمه

لنفسه ، طريق الظلام والاستبداد •• ان هذا الرجل يمضي سادرا دون

توقف ولا نحسبه سيجنح الى الهدوء لان النظام الذى أقامه نظام غير
مستقر وقائم على الفوضى والخلط ، فهو فى حاجة - لكى يحتفظ به -
الى اتباع هذه السياسة التى يسير عليها ، حتى لا يتقوض نظامه المزعزع
وينهار ، ان أساس الخطر الذى يتعرض له العالم اليوم هو رجل بمفرده •
لا لأن هذا الرجل يحمل فى قرارة نفسه الحقد الحقيقى فحسب ، بل لأنه
كذلك نائب على تلقين شعبه ، بل على تلقين عبيده مبادئه ، نائب على
غرس الحقد فى نفوسهم ضد قضية السلام ، وضد استقلال ورفاهية هذه
الأمة • • •

ذلكم هو الأسلوب الذى التزمته الصحف الانجليزية وألفه الرأى
العالم الانجليزى لطول عهده به ولكثرة ما قرع سمعه على مر الزمن كلما
قام فى دولة قائد أو زعيم بالتصدي للسياسة الانجليزية دفاعا عن صالح
بلاده • • • وانه ذات الأسلوب الذى خاطب به « بالمرستون » الشعب أيام
أن كان هذا السياسى الداهية يضع حجر الأساس فى صرح الاستعمار
المنظم وينشر نظريته الاستعمارية الجديدة القائمة على أسس عقائدية
يصعب على الانجليز التحرر من اعتناقها • • • وهو ذاته أسلوب خلفاء
« بالمرستون » ، ولم يحد عنه « جرانيل » و « تشرشل » و « ايدن » • هذا
اللون الثابت من ألوان الحملات السياسية شهده وسمعه العالم وما زال
يشهده ويسمعه من سياسة الانجليز • • • فعندما بلغت روسيا من القوة مبلغا
يهدد النفوذ الانجليزى فى العالم اتجهت السياسة الانجليزية الى مقاومتها
بذات الأسلوب وسارت فى ذات الخط الهجومى • فتعالت صيحات السياسة
الانجليزية وتنادوا فى شعوبهم يحذرونها من خطر الحركة السلافية

ويهلون من أمرها ويستحثونها على الاستماتة في مقاومة ما أطلقوا عليه
اذ ذاك الخطر الروسى ، ولو أتيح لنا أن نستعرض محاضر جلسات مجلس
العموم البريطانى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لقرأنا فى
صفحاتها العديد من الخطب الحماسية والمناقشات المثيرة التى كان هدفها

الأوحد (الخطر الروسى) والتى شاعت فيها عبارات التهديد والتوعد

لروسيا وحفلت بكل ما يصم هذه الدولة بدنىء الصفات • فقد اتهمتها

السياسة الانجليزية - اذ ذاك - بالنزوع الى التوسع الاستعمارى فى صورة
تأبأها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية - وتمجها المبادئ الانسانية
التي تحمى حرية الفرد وحرية الجماعة وراح ساسة الانجليز يتباكون على
حرية الشعوب الواقعة تحت سيطرة روسيا ويستنهضون الهمم لحماية هذه
الشعوب من طغيان من وصفوها بدولة الوحوش والملحدين •

وهكذا نرى كيف أقامت انجلترا الدنيا وأقعدتها لتلهب الشعوب فى
بلادها وفى أنحاء العالم ضد روسيا حينما تبين لها أن هذه الدولة قد
أصبحت من القوة والنمو بحيث يتسنى لها منافستها فى السيطرة على
الشعوب ومزاحمتها فى أهدافها الاستعمارية •• وما نحسبنا فى حاجة
الى القول بأن ما استهدفت له روسيا من جانب السياسة الانجليزية هو
ما استهدفت له كل دولة يلوح من سياستها اتجاه منافسة انجلترا فى
سياستها الاستعمارية •

ولعل هذا الأسلوب الاستعمارى الذى تحكم وما زال يتحكم فى
علاقات الدول الاستعمارية بعضها ببعض لعله لم يكن وقفا على انجلترا
- وحدها - وان كانت هذه الدولة قد أوغلت فى استخدامه ، وانما كان
ذات الأسلوب الذى اتبعته سائر الدول الاستعمارية - فما من دولة
استعمارية ، الا نهجت نهج السياسة الانجليزية فمهدت لجعل الرأى العام
فى بلادها فى حالة تربص واضطراب وتطلع وتوثب ، حتى يقر فى

أذهان الشعب بأن مصيره دائما ، معلق بما سيقدم عليه ساسته من
المغامرات ..

وما من حرب شنتها الا ودعت اليها الدول الاستعمارية لتصلى نارها
الأمم الصغيرة ، الا وكان سند الاستعمار فيها هو الواجب المقدس نحو
الانسانية وقضية الحضارة ، وواجب العالم الغربى نحو الشعوب المتخلفة.
عن ركب الحضارة المسيحية الغربية .. هذا الواجب المزعوم كان دائما
حجة الاستعمار لاشعال نار الحروب للعدوان على الغير ، فمنذ انعقاد
مؤتمر فيينا وما انتهى اليه من قرارات ، ومنذ قيام الحلف المقدس لم يمر
عام واحد دون أن تشن الدول الاستعمارية الحرب على الأمم التى عرفوها
بالأمم المتخلفة ماديا واجتماعيا ..

ولعل أبرز صور هذا السيل من الحروب المتوالية سيل الحملات
العسكرية الانجليزية فقد شنت انجلترا وحدها فى الحقبة الواقعة بين
عام ١٨٥٦ و عام ١٩٠٠ أربعة وثلاثين حملة عسكرية * اليك بيانها :
تاريخ الحملة

البلد المعتدى عليه	
بلاد الفرس	١٨٥٦ - ١٨٥٧
الصين	١٨٥٨ - ١٨٦٠
الهند (لقمع ثورة قامت بها)	١٨٥٧ - ١٨٥٩
الحدود الشمالية الغربية للهند	١٨٥٨
بلاد السيخ (بالهند)	١٨٦١
زيلاندا الجديدة (للمرة الثانية)	١٨٦٠ - ١٨٦١
حدود الهند الشمالية الغربية (للمرة الثالثة)	١٨٦٣
زيلاندا الجديدة (للمرة الثالثة)	١٨٦٣ - ١٨٦٤
جمايكا	١٨٦٥
الحبشة	١٨٦٧

الحدود الشمالية الغربية للهند (للمرة الرابعة)	١٨٦٨
الصين	١٨٧٠
شمال غربى الهند	١٨٧١ - ١٨٧٢
من ١٨٧٣ الى ١٨٨٠ حملات عسكرية متفرقة على قبائل وسط وجنوب افريقيا	
أفغانستان	١٨٧٨ - ١٨٨٠
وسط افريقيا	١٨٨٠ - ١٨٨١
ترنسفال (بجنوب افريقيا)	١٨٨١
مصر	١٨٨٢
السودان	١٨٨٥ - ١٨٩٠
بورما	١٨٨٥ - ١٨٨٩
شمال غربى الهند	١٨٨٨ - ١٨٩٣
افريقيا الشرقية	١٨٩٤
فى عدة مناطق من افريقيا	١٨٩٥ و ٩٦ و ٩٧
السودان	١٨٩٩ - ١٩٠٠

وفى ما بين عام ١٨٨٤ وعام ١٩٠٠ تمكنت انجلترا من أن تضم الى ممتلكاتها ماساحته أربعة ملايين ميل مربع يسكنها من البشر سبعة وخمسون مليونا ..

أما فرنسا فقد تمكنت من أن تضم الى ممتلكاتها ومستعمراتها خلال القرن التاسع عشر : الجزائر ، والهند ، والسنگال ، وجزر الرنيون ، وجزر الهند الغربية ، والسودان الفرنسى ، والكونغو الأسفل ، وتونس ، وجابون ، ومدغشقر ، والممتلكات الفرنسية فى المحيط الهادى ، وساحل العاج ، وغينيا ، أى مساحة من الأرض يعيش فوقها ستون مليونا من البشر ..

تلك هى صورة من واقع سجل الاستعمار وتحركاته فى القرن التاسع عشر وما من شك فى أن الصورة توضح - تماما - أن انجلترا وفرنسا

حملتا لواء الاستعمار وقادنا حركاته ، ومضتا فى هذا السبيل متفتحتين تارة ومختلفتين تارة أخرى ، دون أن يكون لاتفاقهما أو لاختلافهما أثر فى جوهر سياستهما الاستعمارية يصر فهما عن العدوان على سائر الشعوب باسم العدالة والدفاع عن الحق الانسانى وبدعوى حقهما فى نشر رسالة الايمان والحضارة فى سائر بلاد العالم •

وعلى الرغم من أن الطيف الصليبي كباعث على العدوان كان قد تعرض على مر الزمن الى الضعف والنسيان فى أغلب الدول المسيحية الا أنه بقى قويا دائما وظل حيا فى قلوب رهوس سياسة انجلترا وفرنسا ، فلم تتخل هاتان الدولتان قط عن عقيدتهما فى أحقيتهما بمستوى من السعادة والرفعة لا يمكن أن يتاح لغيرهما ، ولم ينزل سياستهما عن عقيدتهم التى تقصر احترامهم للحقوق على الدول المسيحية وحدها ، وتهدر حقوق من عداها من الأمم والشعوب •• وفى هذه السبل قامت الدولتان بوضع انجيل جديد يقول « ان النصرانية أو المسيحية تتألف من مجموعة من الأمم ترتبط فيما بينها برباط شرعى يجمع الدول الكبرى والصغرى داخل اطار من العدالة والمساواة بينها ، وأن هذا الرباط المقدس وتلك الروح التى يجب أن تسود الدول المسيحية يعتبران أقوى وسيلة لحماية حدود هذه الدول من بلجيكا الى ألمانيا فروسيا وفرنسا ، ثم الى أقصى بلد مسيحي فى العالم ، وأن هذا المبدأ هو انجيل لا يمكن التفريط فيه أو التهاون فى الاستمسك به ، وكل محاولة لهذا التهاون أو ذلك التفريط تعتبر - حتى لو حسنت فيها النية - عملا ضد الوطن وضد السلام ، عملا يحمل أبلغ الضرر بالمصالح الجوهرية للمجتمع المسيحي •

وفى ظل هذا الانجيل الجديد ، عقدت الدول الغربية مؤتمرا ببرلين فى الثالث عشر من يوليو عام ١٨٧٨ لتقرير مصير الدولة العثمانية ومصير افريقيا وآسيا ، وفى هذا المؤتمر قررت تلك الدول تمزيق الدولة العثمانية..

وتجريدتها من ممتلكاتها ، وفيه اقتسم المؤتمرين فيما بينهم العالم ، فمنحت فرنسا حق احتلال تونس ، ومنحت إيطاليا الحق في احتلال طرابلس وألبانيا وساحل الصومال ، أما روسيا فقد منحت الحق في الاحتفاظ بسيرابيا والاستيلاء على باطوم وفرس وغزو تركستان بما في ذلك طشقند وسمرقند وبخارى •

وهكذا يتبين لنا كيف اجتمع الاستعماريون في هيئة مؤتمر يصدر الرخص للمؤتمرين ، لتركز كل دولة من أعضاء هذا المؤتمر جهودها في حدود رخصتها التي عينت لها حقها الاستعماري وحددت مناطقه لتبدأ كل منها في اعداد عدتها لتصيد الفرص والأحداث التي تعينها على الانقضاض على فريستها التي أباح لها مؤتمر برلين الانقضاض عليها وبارك - سلفا - غزونا والاستيلاء عليها ••

تلك هي الصورة الشاملة للاستعمار جملة ، وذلك هو خطه العريض في الدول الغربية ككتلة استعمارية ذات هدف واحد من حيث الجوهر •

بقي أن نبرز الصورة التي تحدد ملامح الاستعمار وتفسر طبيعته في دولة دون أخرى من الدول الاستعمارية ، لاسيما إنجلترا وفرنسا اللتان تحملان دائما لواء الاستعمار في العالم وتقودان حركاته - فهناك فارق بين طبيعة الاستعمار الانجليزي وبين طبيعة الاستعمار الفرنسي •

ان فلسفة الاستعمار الانجليزي قد انخرست في نفس أبناء إنجلترا في قالب معين وظلت مبادئه وحوافزه تعيش في ذات القالب سنين عديدة حتى تألف منها الشكل الذي لا يرضى الانجليزي عنه بديلا ، وحتى تحسول الاستعمار الى قطرة تسرى في عروقهم سريان الدم ، ولا بد لنا - اذ - تحدثنا عن الدولتين الاستعمارييتين ، من التصدي الى ما يمكن تسميته بالخلق الاستعماري ، فان كلا منهما وقد احترفتا الاستعمار كان لا بد من أن يكون لها خلقها الاستعماري الذي تأثر الى أبعد حد بالانطباعات النفسية

فى الفرد وبالتعاليم التى ما زال فلاسفة الاستعمار يصبونها فى أعماقه
سنوات طويلة ومنتد أزمنة بعيدة ، لينشأ فيها جيل انطبعت نفسه على خلق
معين ، وصفات معينة من شأنها أن تجعل الفرد - بطبيعته - مستعمرا يحمل
كل صفات المستعمر - فيه صلادة العاطفة وجمودها ، وفيه الأنانية والكبرياء
والعطرسه ..

ولعل الحديث فى هذا الصدد عن الانجليزى كفرد فى الدولة ، هو
أصدق تعبير وأصح تصوير لانجلترا ، الدولة المستعمرة ، فالرجل
الانجليزى تأثر على مر السنين بفلسفة استعمارية كان من شأنها أن تجعله
مجموعة متناقضة من الصفات تخضع جميعها فى نفسه لمؤثر قوى وحافز
دائم يعيش أبدا فى وجدانه وهو النزوع الى الصراع والميل للمغامرة
ثم التجرد - فى سبيل ذلك - من الشعور ومن العواطف الانسانية -
ومن أجل هذا نرى الرأى العام الانجليزى يقيس صلاحية قاداته وزعمائه
دائما بمقياس الاصرار والصبر على القتال والتحرر فى هذا المضمار من
العواطف والشعور الانسانى ، ثم هو لا يعنى فى قاداته بغير هاتين الخصلتين ،
أما مستوى الذكاء فيهم وأما ما يشوب سلوكهم ، وأما أخطاؤهم حتى لو
تعددت ، أما ذلك كله فإن الرأى العام الانجليزى يتغاضى عنه فى زعمائه
ويغفره لقاداته طالما كانت فيهم طبيعة الاصرار الذى لا يلين من أجل
تحقيق هدف من أهداف انجلترا الاستعمارية ، وفى هذا الصدد يقول
« كارليل » (Carlyle) « ان كل غاية يتسنى للقوة أن تحققها وتبلغها
تكون - دائما - غاية محمودة »

وترى العقلية الانجليزية - دائما - ان الجمود العاطفى وبلادة الحس
والشعور يعتبران ضرورة حتمية ليكونا أزهى وأقوى لون يلون قوة الدولة
ويشيع فى كل ألوان كفاحهما ، وقتالهما ، وأن الاندفاع العاطفى والانطلاق

الشعوري وما الى هذه وتلك من الانفعالات انما تكون دائما على حساب الأعصاب فاذا توالى ظهورها فى حياة الانسان استنفدت ما يكون فى أعصابه ونفسه من احتياطي القوة التى يجب ادخارها للكفاح والقتال والصراع ، وعدم استنفادها - كطاقة - فى سبيل الاثارات العاطفية والدوافع الانسانية .

على أن الانجليزى ، وقد نشأ وفى طبيعته الميل للتحكم فى انفعالاته ، وكبت عواطفه الانسانية سيما عاطفة الشفقة ، فانه يعتمد الى التنفيس العاطفى عن نفسه على فترات متباعدة غير متقاربة - فيرفع الفرد أو يرفع الشعب كله يده عن الصمام العاطفى فى نفسه ، ليتم له التنفيس كإنسان بانفجار عاطفى يقوم على بعض الاعتبارات الانسانية التى لا تتعارض - اطلاقا - وجوهر الاستعمار وهدفه وان كانت فى ذات الوقت تنقله لفترة قصيرة من جو التبذل العاطفى الى الجو الانسانى النابض الشاعر . . فما من مغامرة عسكرية قامت بها انجلترا وانتهت الى احتلال بلد واستعماره الا وتحرك الضمير الانسانى فى الشعب الانجليزى أو فى بعض الافراد من هذا الشعب ، وثار ، ولكن تحركه وثورته لا تكون أبدا احتجاجا على ما انتهت اليه المغامرة العسكرية من احتلال بلد آخر واستعماره وانما تكون دائما ، احتجاجا ، على ما قد يلابس استقلاله واستعمار بلده - ذلك كله لا يحرك أبدا نبض الضمير الانسانى فى الانجليزى فردا وشعبا ، وانما الذى يثير هذا الضمير من حين الى حين ويوقظه ، هو صورة العدوان وشكله ، أما نتيجته وهى النصر العسكرى والاستعمار ، فتلك هى التى يباركها - دائما - ضمير الفرد والشعب الانجليزى .

وقلما يبدو على الشعب الانجليزى ميل لدراسة وتفهم عقلية وروح الشعوب التى تسيطر انجلترا عليها - ذلك لأن الانجليزى لا يميل الى ابداء رأيه فى تلك الشعوب أو الى الحكم عليها - من حيث أهليتها للحرية

أو انعدام هذه الأهلية ، ومن ثم فهو لا يرى داعيا لدراستها وتفهمها ،
ما دام أنه بحكم عقيدته الموروثة يستحيل عليه أن يسلم بما قد يناقض
سياسته بالنسبة لهذه الشعوب • أو يعترف بما يكون قد تحقق لها من
التطور أو التقدم • فهو - كما نشأ - لا يؤمن ، ولا يدرك ولا يرى من
الحقائق ومن الواقع الا ما يكون متفقاً وصالح انجلترا متمشياً ومنطقه هو • •
وهكذا ، كانت - دائماً - كل محاولة يبدلها قادة الشعوب لاستخلاص
حريتها من برائن الاستعمار الانجليزي ، كانت وما زالت هذه المحاولات
في نظر الانجليزي جريمة في ذاتها - جريمة لأنها تشير الى عدم اعتراف
الشعب النازع الى حريته ، بما لانجلترا من الحق في السيادة الخلقية والحق
في السيادة الاجتماعية والسياسية ، جريمة لأنها محاولة لسلب انجلترا
حقها في السيطرة على الشعوب •

والانجليزي ، كائناً من كان - يستخدم كل قضية يدافع عنها ليحقق
نفعاً وصالحاً لانجلترا ، فكل قضية عالمية وكل مشكلات الشعوب ، والسلام
في ذاته والحرب كيفما كانت - ذلك كله اذا تحدث عنه الانجليزي فانما
يتحدث عنه ويعالجه ويراه من زاوية واحدة لا يتعداها أبداً هي زاوية
الصالح الانجليزي • •

ويلزم الانجليزي دائماً أسلوباً معيناً يعامل به الشعوب التي يتم له غزوها
والسيطرة عليها فهو لا يفتأ يقر في روع هذه الشعوب ان حريتهم مكفولة
لا تمس وأن ارادتهم تحظى باحترامه •

ولعل الباعث على هذا الأسلوب هو الاعتقاد المتغلغل في نفس الانجليزي
بأن السلطان والسيطرة لا يتحققان بصورة دائمة الا لمن يملك كل وسائل
الأكراه والاجبار دون أن يستخدمها أو يلجأ اليها الا في الحالات الضرورية

حيث لا يكون مناص من استخدام القوة ، وحيث يمكن له القول بأن.
الاجبار والقوة ماهما الا اجراء تأديبي اقتضته الضرورة لحماية حق.
الشعب ، ذات الشعب الذى يسيطر عليه .

وعلى الرغم مما يكمن فى أعماق الانجليزى من النزعة البدائية التى
تتأثر بها فى النهاية كافة تصرفاته ، وتتحكم فى اتجاهاته ، الا أنه يعرف
كيف يستر هذه النزعة ويخفيها تماما وراء مظاهر لا تتخلى عنها الدبلوماسية
حتى فى الاسلوب الذى يعبر به عن رأيه أو يصدر به أمرا بغية تنفيذه
فأوامر الانجليزى فى أغلب الاحيان ، تبدو فى صيغة هى الى السؤال.
أقرب منها الى الأمر .

أما الاستعمار الفرنسى فانه يختلف عن الاستعمار الانجليزى من ناحية
تطبيقه والاسلوب الذى يعامل به المستعمر أبناء المستعمرات ، فالمستعمر
الفرنسى أشد عنفا فى تطبيق سياسته الاستعمارية ، وهو مؤمن - تماما -
بأن المناطق التى يستعمرها انما هى مجرد أرض للاستغلال ، وان الشعوب
التي تسكنها مجردة لخدمة هذا الاستغلال ولتزويد فرنسا بكل منتجاتها
وخيرات بلادها دون أن يكون لهذه الشعوب حق فى شيء من ذلك كله -
والحياة الاستعمارية فى رأى الفرنسى لا تعدو أن تكون سلسلة من الاعمال
العدوانية ومن القسوة والسلب يقارفها طائفة من المغامرين العسكريين
والمستوطنين من المستعمرين ، وهو لا يتصل بأبناء مستعمراته الا حين
ينكل بهم أو يغتصب أقاتهم أو يستخدم جهودهم ويمتص حياتهم وفيما
عدا ذلك فهو متعال عليهم ضارب حوله فراغا كأنه منطقة حرام مغلقة
فى وجوه أبناء المستعمرات حتى لا يتصلوا به .

وقد ثبت بما لا يقبل الشك أن الفرنسيين ينافسون أبناء مستعمراتهم في كافة وجوه النشاط بهذه المستعمرات وما من ريب في أنها منافسة تستند الى الاكراه والطغيان الاستعماري لا الى الجهد الخالص والكفاءة وحدهما ، ولا تنجو حرفة أو وظيفة أو تجارة أو يخلص سبيل من سبل الرزق من تلك المنافسة الظالمة التي أبعدت أبناء المستعمرات الفرنسية عن جميع ميادين العمل والكسب وحرمت عليهم مزاولة أى نشاط اقتصادي أو اجتماعي ، بل ان الفرنسي لينافس الوطنيين في بلادهم حتى في الاعمال الدنيا منها ، ومن ثم فان أبناء تلك المستعمرات يعيشون في بلادهم كأنهم غرباء عنها ، فقدوا فيها كل حق ، فقدوا الارض ، والعمل ، والكسب والحرية .. ولم يعد لوجودهم في بلادهم وأوطانهم من مبرر - في رأى المستعمر الفرنسي - الا خدمة الاستغلال الفرنسي فان المستعمر الفرنسي وان كان يمتاز عن المستعمر الانجليزي بصفاء الذهن وحدة الذكاء ، الا ان ذكائه لم يفده ليكون واقعي الفهم ، قوى الادراك ، لين العريكة ، فهو لا يقر ولا يعترف الا بما يؤيد حقه في السيطرة على الشعوب ، وهو عنيد مكابر في كل مواقف الاستعمارية متعصب لا يتأقلم أبدا ..

هذا هو الاستعمار الغربي في شتى صورته ومختلف ألوانه ، وتلك هي أساليبه التي عاش بها في افريقيا وآسيا . أهدافه التي عمل لها ، وما زال يعمل من أجلها .. وقد كتب العرب الكفاح من أجل التحرر من قبضة هذا الاستعمار فكافحوا المستعمرين وقتلوهم وناوؤوهم وكانت محاولات المستعمر وعنفه لاختماد نار الحماسة في الشعوب العربية ، تزيد النار اشتعالا ، وتلهب المشاعر والروح النزاعة للحرية .

وعلى الرغم من قوة الضربات التي قصمت ظهر الاستعمار في البلاد التي أمكنها التخلص منه ومن أعوانه وعملائه ، كما وقع في مصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ التي أطاحت بالنظام الملكي وقضت بالتبعية

على الاستعمار وأجبرت انجلترا على الجلاء عن البلاد ، وعلى الرغم من اتساع أفق المعركة ضد الاستعمار حتى امتدت من الخليج الفارسي الى المحيط الاطلسي ، على الرغم من كل هذا - فان الغرب المستعمر لم يتخل عن أسلوبه السياسي في محاربة النزعات الوطنية ووضع العقبات في طريق الوثبات التحررية •

والاستعمار في تراجع أمام قوة الدفعات في الشعوب المكافحة من أجل حريتها ، انما يغرس بذور الشقاق والفتنة في اثناء هذا التراجع ، ويعمل على تفيت وحدة الشعوب واضعاف الوعي الوطني فيها ، ويعمل على اقامة أنظمة الحكم التي تمكن أعوان الاستعمار من التكيل بمكافحيه ، ويجهد لخلق دولة تقوم على أرض مغتصبة من أصحابها وأهلها ليتخذ منها قاعدة في الشرق الأوسط فيها يعيش ، ومنها يهدد شعوب الشرق دائما - ويتمكن من اعاقه حركات التحرر والتقدم والازدهار لدى هذه الشعوب •

الفصل الثاني

عباس الأول ومحمد سعيد

« ولاء عباس الأول لانجلترا - عباس ينفذ توجيه انجلترا فيخلق المدارس والمعاهد ويبعد »
« الخبراء ، ويشل حركة التطور في البلاد - حصول انجلترا على امتياز لد خط حديدي »
« بين القاهرة والاسكندرية دون الرجوع الى الباب العالي - دور نوبار باشا - بدء الصراع »
« بين فرنسا وانجلترا حول مصر - مساندة فرنسا للباب العالي ضد مصر وانجلترا - »
« انتصار السياسة الفرنسية - الدول الأوروبية تغير موقفها من مصر - محمد سعيد يفتح »
« الباب على مصراعيه أمام الأجانب ليفسدوا على مصر - تصرفات محمد سعيد وسياسته »
« ينقصها الدقة والثبات - محمد سعيد يعجز عن ابعاد العناصر الفاسدة والفسادة - محمد »
« سعيد يفتح بصالح البلاد ارضاء لزهوه وغروره - محمد سعيد وسط حلقة من »
« المغامرين وعلى رأسهم فرديناند دي لسيبس »

تولى عباس الأول الحكم في مصر حال حياة جده محمد علي الذي
توفي في الثاني من أغسطس عام ١٨٤٩ عن ٨١ عاما وبعد وفاة ابنه ابراهيم
في العاشر من نوفمبر عام ١٨٤٨ •

وقد اتجه عباس الى سياسة ترمي الى وقف التطور والتقدم في البلاد ،
والى الحيلولة بين الخبراء الاجانب ودخول البلاد ، كما استبعدهم منها ••
فكان أول اجراء اتخذه بعد ولايته الحكم انه أغلق أغلب المدارس
والمعاهد التي انشأها جده محمد علي ••

وكانت انجلترا تقف وراء هذه السياسة وتؤازرها وتصورها بأنها
سياسة وطنية تستهدف صالح مصر •• ذلك لان انجلترا كانت مستثناة
من تطبيق هذه السياسة ، بل لعلها هي التي رسمت خطوطها لعباس حتى
تفرد وحدها ببسط نفوذها في البلاد دون مزاحم •• وقد بلغ اذعان
عباس الى توجيه انجلترا حدا كبيرا • فينما كان يفكر في هدم القناطر

الخيرية باعتبارها أثرا من آثار الحضارة الغربية الضارة التي يكافحها في مصر ، استجاب - في ذات الوقت الى مطلب لانجلترا يبرز أقوى أثر للحضارة الغربية في مصر فمنح انجلترا امتيازاً لمسح خط حديدي بين الاسكندرية والقاهرة وتعاقد مع «روبرت ستيفنس» ابن مخترع القاطرات البخارية الانجليزي ، على مد هذا الخط وعلى أن تزوده انجلترا بكامل معداته ، وقد تم هذا التعاقد في ١٨ يوليو عام ١٨٥١ ، دون الرجوع فيه الى « الباب العالي » للحصول على موافقته وكان هذا التصرف ، من جانب عباس - سبياً في تحول موقف كل من انجلترا وفرنسا بالنسبة لمصر ، فانهزت فرنسا ما شاب هذا التعاقد من اغفال حق الباب العالي وتجاهل. والى له ، في هذا الصدد - وراحت تعرض الباب العالي ليعترض على تنفيذ هذا المشروع الذي تم التعاقد عليه دون موافقته بين انجلترا وبين بلد يعتبر « ولاية » عثمانية لا يجوز لها أن تكون طرفاً في عقد دون موافقة الحكومة التركية على موضوع التعاقد ..

ومن هذه النقطة بدأ الصراع بين السياسة الانجليزية والسياسة الفرنسية في مصر ، واتخذت فيه فرنسا بالنسبة لمصر موقفاً مناقضاً لما كانت عليه سياستها من قبل ، فاختصمت أسرة محمد علي وتحولت سياستها الى مساندة الباب العالي ضد هذه الأسرة بعد أن كانت تؤازرها في سائر مواقفها وتأييدها ضد الدولة العثمانية .. أما انجلترا فقد حلت سياستها في ذلك محل السياسة الفرنسية ، فاصبحت السند الوحيد لعباس الأول ضد الباب العالي وفرنسا ..

غير أن الصراع بين الدولتين بالنسبة لامتياز مد الخط الحديدي بين القاهرة والاسكندرية ، انتهى باتتصار السياسة الفرنسية ، فأكره الباب العالي عباساً على تعديل الشروط في عقد الامتياز لمسح الخط الحديدي المشار اليه ، فاشترط التعديل أن يكون مد هذا الخط بمعرفة الحكومة المصرية. لا الحكومة الانجليزية ..

وامعانا في اعاقة تنفيذ المشروع ، وفي غل يد عباس عن الاتفاق.

عليه ، اشترط الباب العالى فى التعديل ألا يرتب تنفيذ المشروع أية ضريبة إضافية ، أو رسم جديد - كما جرم على الحكومة المصرية التنازل عن هذا الخط الحديدى ، من انشائه ، أو رهنه لاي سبب من الاسباب وحرّم فرض السخرة لاستخدام الاهالى فى تنفيذ المشروع ..

وهكذا انتهى أمر عباس بالخضوع للباب العالى تنفيذاً لمناوأة السياسة الفرنسية ، كما انتهى أمر جده محمد على بالتسليم للسياسة الانجليزية ، وكان الموعز بهذا التسليم للجد ، - والمحرّض للحفيد على التعاقد مع انجلترا هو « نوبار » الذى عاصر محمد على ثم كان وزيراً من بعده لعباس الأول .

وهكذا أيضاً انقلبت الاوضاع بين الدول الاوربية فى موقفها من مصر ، فبعد أن كانت فرنسا تواجه فى سبيل دفاعها عن قضايا محمد على حلفاء مؤلفاً من روسيا وانجلترا والنمسا وبروسيا ، أصبحت انجلترا هى التى تضطلع بهذا الدفاع وتواجه فى سبيله حلفاء مؤلفاً من فرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا .

وعلى هذه الصورة بقى الحال فى مصر الى أن وقع حادث اغتيال عباس الذى لقى فيه مصرعه ، وخلفه فى الحكم محمد سعيد رابع أبناء محمد على فاتجه الى ذات السياسة التى كان يتبعها محمد على وفتح الباب على مصراعيه امام الاجانب فتدفقوا عليها من شتى الدول الاوربية بدعوى العمل لمعاونتها على استعادة نهضتها التى توقفت بعد محمد على ، وقد استأثر الفرنسيون فى مصر دون غيرهم ، بحظوة محمد سعيد ، وأصبح لهم فى حاشيته وبطانته مكان الصدارة لاسيما المستشرق الفرنسى « كوينيج بك » (Koenig Bey) الذى كان مدرسا لمحمد سعيد قبل ولايته للحكم والذى بلغ من ثقة محمد سعيد به أنه عينه سكرتيراً لديوانه .

وقد كتب قنصل النمسا العام في رسالة مؤرخة في ٣١ يوليو عام ١٨٥٤ يصف محمد سعيد ، قال : « انه على الرغم من أن محمد سعيد على قدر كبير من الثقافة الغربية ويتحدث الفرنسية والانجليزية ، إلا أنه « يتسم بعدم المبالاة في تصرفاته وعدم الثبات في قراراته ، وهو يحيط « نفسه ببطانة لم يحسن اختيار أعضائها فكلهم من المنافقين والمغامرين « الذين يستغلون مواطن الضعف في نفسه ليفيدوا من ورائها ، ويحققوا « لأنفسهم المغنم والمكاسب » .

ويقول المؤرخ « ساماراكو » : « ان محمد سعيد ، قلد محمد علي « دون أن يكون له من امكانياته وصفاته ، فأمره في هذا كان مجرد « التقليد والمحاكاة التي لا تستند الى الصفات الخلقية ، والامكانيات المادية « التي تحقق ما يرمى اليه ، فقد كان محمد سعيد عاجزا عن الحكم « السليم عن الاشخاص المحيطين به - سوء الاختيار لرجال حاشيته « ومستشاريه فألف منهم حوله طائفة من شذاذ الافاق والنفعيين وبلغ « من عجزه أنه لم يكن يملك القوة التي تعينه حتى على ابعاد العناصر « والشخصيات التي وضحت له خيانتها لمصالح البلاد والتي بدا له عبثها « في صورة متحدية صارخة ، والى جانب هذا الضعف كان محمد سعيد « ميالا للزهو الفارغ حريصا على التماس التمجيد ، كان دعيا يطيب له « أن يبدو في صورة الرجل السياسي القدير على تبنى ومعالجة كبريات « القضايا ، مضحيا في سبيل هذا الزهو والادعاء والغرور بالكثير من « صالح البلاد دون أن يأبه بما يجره هذا المسلك من الاعباء المالية » .

وعلى هذه الصورة مضى محمد سعيد في سياسته التي أفضت الى قيام طبقة من رجاله وحاشيته ومستشاريه ، كان همها كله تحقيق أغراضها الذاتية ومكاسبها الشخصية على حساب البلاد وكان المع اسم في هذه الطبقة هو « فرديناند دي لسبس » الذي نجح في التأثير على محمد سعيد بحيث حصل منه على امتياز شق قناة السويس .. وهذه القناة وما عاصرها

من أحداث وأشخاص ، والظروف التي أحاطت بمشروع شقها منذ أن كان شقها مجرد مشروع آلى الى أن تم ، والاعباء التي تحملتها مصر في هذا السيل ثم الآثار التي ترتبت على ذلك هذا كله أصبح يشكل جزءا جوهريا من تاريخ مصر الحديث ..

وقبل أن نتعرض لمشروع قناة السويس والمهدين له ، وقبل تناول نشاط فرديناند دي لسبس وشركة قناة السويس ، ينبغي أن نتحدث عن أسطورة « دي لسبس » •

الفصل الثالث

أسطورة « دى لسبس »

« الدعاية تجعل من « دى لسبس » أسطورة ومن اسمه أنشودة يتغنى بها العالم - الزمن »
« والأواقع يبدان سحب الدعاية الكاذبة - العالم يشهد ما جلبه « فرديناند دى لسبس » على »
« الحثيو اسماعيل من كوارث ، وما أنزله بمصر من المصائب والويلات ، ويشهد مصر »
« دى لسبس نفسه - أعمال « دى لسبس » وتاريخه وبالتالى تاريخ شركة قناة السويس : »
« أحداث في التاريخ يتعين إعادة النظر فيها وكشف حقيقتها والحكم عليها من جديد »

في ١٧ نوفمبر عام ١٨٦٩ افتتحت قناة السويس ، افتتحت في حفل عالمي لم يشهده العالم من قبل ، وفي ذلك اليوم اجتازت القناة لأول مرة ثلاثون سفينة ترفع أعلام مختلف الدول وتحمل بين من حملته من رؤساء الدول والوزراء وكبار الشخصيات العالمية - ثلاثة ملوك - وأمام هذا الموكب البحري العظيم كان يتهادى فوق سطح الماء اليخت الذي يقل الامبراطورة « أوجيني » ..

وقد كان اسم « فردينان دى لسبس » أنشودة يتغنى بها كل لسان في هذا الحفل ، الملوك ورؤساء الحكومات وساسة الشعوب وكبار رجالات الاعمال ، كلهم يمجّد صانع المعجزة .. « فردينان دى لسبس » .. حتى لكأن هذا الجمع من عظماء العالم لم يتجع السويس الا ليحتفل به ، وما من شك في أن هذا التقدير العالمي الذي لقيه « دى لسبس » كان قائما على ما رآه العالم من المزايا التي تجل عن الوصف والمنافع التي تفوق الحصر والتي حققها شق القناة ، فوصل ما بين البحرين الأبيض والأحمر وربط

العالم كله شرقا وغربا بطريق مائي كان بمثابة معجزة المعجزات •
وقد شرع الكتاب والصحفيون أقلامهم في سبيل الاشادة بنبوغ
« دى لسبس » وتمجيد عمله وامتداح عبقريته وفضله على الانسانية
كلها ••

وهكذا راح اسم « دى لسبس » يدوى فى اسماع العالم ، وكأنه كان
كل شيء فى العالم • كأنه رجل كل دولة ، وبطل كل شعب ، وما زالت
هذه الدعاوى التى حشدت لها جهود الكتاب والساسة تغزو أفهام الناس
فى أنحاء الارض حتى خيل لكل من على الارض أن نبوغ « دى لسبس »
وعبقريته ما هما الا انعكاس لارادة الله وقدرته وسلطانه •• انعكاس
مسخر لرفع مستوى الانسان ورفاهية البشر •• كما قالت تلك الدعاية
الضخمة والحق أن أسطورة « فرديناندى لسبس » ، وهذا المجد الذى
أوتي به بصورة لم تنهيا لأحد قبله ، انما يرجع الى تغلبه على صراع دام
عشرين عاما قبل العمل فى شق القناة ، صراع أثاره مجرد التفكير فى
هذا المشروع فهبت تقاومه قوى جبارة لم تلن فى كفاحها له مدى تلك
السنوات العشرين •• صراع اشتركت فيه انجلترا التى لم تدخر جهدا
فى مقاومة هذا المشروع وأسهم فيه الباب العالى ، فانهاء هذا الصراع

باتتصار « دى لسبس » مضافا الى الدعاية الضخمة العريضة الدائمة التى

بذلت فيها شركة قناة السويس أموالا طائلة من ذلك كله ولدت أسطورة

دى لسبس ، وخلقت هذه البطولة •• ونحن اذا ما ذكرنا شركة القناة

وسخاءها فى الانفاق على تلك الدعاية التى لم يشهد العالم لها مثيلا من قبل ،

فانما نذكر « دى لسبس » نفسه ذلك ان هذا الرجل كان هو كل شيء

فيها وكانت ارادته وحدها ، لا ارادة الشركة هى التى تنفذ وهى التى

تتحكم ••

غير أن أثر هذه الدعاية ما لبث أن تلاشى مع الزمن ، تدريجاً ، وأخذ ضباب التقريظ والمديح والتعظيم ينقشع على مر السنين ، وبدأ الناس يرون في نور الواقع عكس ما كانوا يرونه وراء ضباب الدعايات ، وبدأوا يرون ما حل بمصر من كوارث بعد افتتاح القناة ، وما نزل بالحديو اسماعيل من المحن ، وأخيراً ما انتهى إليه أمر « دى لسبس » نفسه من متاعب ومآسٍ مما حمل الناشرين والمؤرخين على مراجعة أنفسهم من جديد في أسطورة « دى لسبس » وإعادة النظر في أعماله ، وبالتالي في تاريخ شركة قناة السويس ، وأعمالها وكشف حقيقتها أمام الرأي العام العالمى •

ولقد حاول بعض المؤرخين والكتاب ، سيما بعد فضيحة « قناة بنما » ، حاولوا النيل من سمعة « دى لسبس » وتجريح كرامته ، ولعلمهم كانوا في ذلك متأثرين ببعض الدوافع السياسية ، غير أننا ، إذ نتصدى لكل

ما يتصل بقناة السويس ومن بينها علاقة « دى لسبس » بالقناة • لانرمى من

وراء ذلك الى طمس حق لذكرى رجل أسهم في تنفيذ أهم مشروع عرفه

القرن التاسع عشر ، وانما هدفنا هو ابراز الصورة التاريخية الصحيحة التى

لم تتأثر اطلاقاً بتلك الدعاية التى أمنت شركة قناة السويس فى اذاعتها

وسخرت لها كل ما تملك من سلطان وأموال ، كما نهدف بذلك ، الى

ايضاح ما كان لهذا المشروع من آثار عميقة فى مستقبل مصر ••

وفى الحديث عن شركة قناة السويس ، وهو لا يبدو أن يكون حديثاً عن شق هذه القناة ، فى هذا الحديث ، أو هذا التاريخ أحداث كانت أساساً لما طرأ وتم من أوضاع وفيه البواعث والجهود التى أدت الى خلق هذه الشركة ثم الابقاء عليها ، وهذه الاحداث الاساسية وتلك البواعث والجهود كما جاء بالوثائق والاعترافات المنشورة هى وحدها ما يعيننا ابرازه وعرضها فى هذا المؤلف •• على أننا لا نتاولها الا فى الحدود التى يفرضها على المؤرخ اثبات الاحداث والتدليل عليها ••

الفصل الرابع

قناة السويس والمهدون لمشروعها

« مشروع وصل البحرين الأبيض والأحمر قديم منذ تاريخ مصر - اكتشاف طريق
« رأس الرجاء الصالح وأثره في تحول التجارة بين أوروبا وآسيا عن طريق الشرق »
« الأوسط - تحالف مصر وجمهورية فينسيا - النزعة الاستعمارية البرتغالية وتغلغل
« الروح الصليبية في نفس « البوكيرك » قائد الأسطول البرتغالي « البوكيرك » يعمل
« المقضاء نهائيا على العرب بإغلاق البحر الأحمر وعزله عن المحيط الهندي -
« سياسة « ريشيليو » والملك « لويس الرابع عشر » و « كوكبير » واحتكار المسلمين
« للتجارة في البحر الأحمر - اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح يحرر أوروبا
« من الخضوع لرغبات وسيطرة المسلمين على تجارة الشرق - فرنسا وإعادة فتح الطريق
« القديم للتجارة بين أوروبا والشرق عبر مصر - « ليبنتز » يطلب إلى فرنسا الاستيلاء على
« مصر - « ليبنتز » يدعو إلى غزو مصر ويرى أن الاستيلاء عليها يمكن من السيطرة على
« العالم - مصر في رأي « ليبنتز » جسر طبيعي بين البحرين الأبيض والأحمر « « ليبنتز »
« يطلب إلى فرنسا الاستيلاء على مصر لتعيد سيرة الاسكندر الأكبر - « سافاري » يتحدث
« عن مشروع شق القناة - « دارجنسون » يدعو إلى حملة صليبية تغزو مصر لفتح
« قناة تكون ملكا مشتركا للعالم المسيحي - عقد اتفاقية بين إنجلترا و « مراد بك » عام
« ١٧٧٥ - أثر اختراع البخار في الملاحة العالمية ، وإحيائه للتجارة في الشرق والبحر
« الأحمر - إنجلترا تنشئ خطا ملاحيا تجاريا بين الهند والسويس ، وتتطلع إلى الطريق
« البري - رحلة « واجهسون » - سلسلة معارضة إنجلترا للقناة الملاحية عبر برزخ
« السويس - « بالمرستون » يقول أن الطريق البحري عبر برزخ السويس يضع
« الامبراطورية الانجليزية في متناول يد أوروبا بأسرها - احتلال إنجلترا لمدخل البحر
« الأحمر استعدادا لمواجهة الخطر المحتمل - « محمد علي » يسمح ببحث مشروع شق
« القناة - « لينازدي بلفون » يعد المشروع ويقدم صورة منه لفرديناند دى ليسبس
« عام ١٨٢٣ « اندرسون » الانجليزي يعرض تكوين شركة تقوم بتنفيذ المشروع « « مونيخ »
« يدرك قيمة المشروع ويفرى محمد علي بتنفيذه - « لينان » يعرض المشروع على سياسة الدول
« الأوروبية - احجام محمد علي - تحمس أوروبا للمشروع » »

ان مشروع وصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر قديم قدم تاريخ مصر
وقد تناول هذا المشروع المؤرخون والفلاسفة قبل فجر التاريخ . . تناول
« ارسطاليس » وتناوله « هيرودوت » وعالجه « بلين » وغيرهم . .

وقد أجمع هؤلاء على أن هذا المشروع شغل الافكار ودارت حوله الكثير من الآراء فى عصر الفراعنة وفى ظل حكم البطالسة وفى عهد الحكم الرومانى ثم بعد الفتح العربى •

فهناك وصف لقناة تصل « الخليج العربى » (البحر الاحمر) « بالنيل » ، وقد وصف « هيرودوت » (Herodote) هذه القناة التى كانت تصل الفرع « اليلوزى » من النيل بعد مدينة « بوسطة » (تل بوسطة) وهى المدينة التى تجاور موقع مدينة الزقازيق حاليا حيث كانت توجد قناة صناعية تصل نهر النيل بالبحيرات المرة • وكانت هذه البحيرات متصلة بالبحر الأحمر بقناة أخرى ، وقد ظل هذا الطريق البحرى يتطور مدة طويلة وكان محل عناية الحكام وكان الهدف من العناية به هو اىصال « منفيس » المجاورة لموقع مدينة القاهرة حاليا والاسكندرية بالبحر الاحمر ، لنقل منتجات آسيا وشبه الجزيرة العربية عن طريق البحر الاحمر الى السويس فالقاهرة والاسكندرية • وبهذا اصبحت مصر مستودع التجارة بين الغرب والشرق •

وبعد الفتح العربى رأى عمرو بن العاص أن يعود الى تنفيذ مشروع وصل البحر الابيض بالاحمر ويقول المؤرخ أبو الفدا أن ساحل « نرما » وهى قرية تقع شرقى « بيلوزا » (Peluze) على البحر الابيض ولا تزيد المسافة بينهما وبين البحر الاحمر عن ١٠٦ كيلو مترات ويقع بين ساحلى البحرين ، سهل منبسط تتخلله مرتفعات قليلة ويقول هذا المؤرخ أن عمرو رأى أن يصلهما بقناة يملؤها بمياه النيل الا أن الخليفة « عمر بن الخطاب » عارض هذا المشروع لانه رأى فيه ما يمكن السفن المسيحية من الوصول الى موانئ شبه الجزيرة العربية فاتجه عمرو - بصدد اىصال البحرين - الى مشروع آخر، فقد كانت هناك قناة قديمة تسمى «تراجانيس أنيس» (Trajanus amnis) أنشأها الامبراطور « أدريان » وكانت تصل بين النيل بالقرب من بابلون وتمتد حتى «فربوتس» (Pharboetus) - حيث تقوم حاليا مدينة (بليس) ، وكانت هذه القناة تلتقى فى هذه

النقطة بقناة أخرى أنشأها « نيكوس » (Necos) واستكملها الملك
فيلا دلفس « (Darius) ابن هستاسب (Hystaspe) ، بطليموس
« دار » (Ptolemee Philadelphes) عند ملتقاها حفرة عريضة واسعة
تنقل المياه حتى مدينة « آرسينوى » (Arsinoe) أو « كليوباتريس »
(Cleopatris) - على رأس الخليج المعروف حاليا بـخليج السويس
الا أن الرمال ردمت هذه القناة ولم تكن مستعملة في عصر الملكة
« كليوباترة » ، ولم يتأثر « عمرو بن العاص » وقتئذ بما كان سائدا في
الأذهان من أن سطح مياه البحر الأحمر أعلا ارتفاعا من منسوب أراضي
مصر مما يعرض البلاد الى طوفان يغرقها اذا فتح السيل لمياه هذا البحر .
وقد أعد « عمرو بن العاص » هذه القناة بكل مايجعلها صالحة للملاحة
وعن طريقها كانت تنقل الحبوب من مصر الى بلاد العرب ، وكان رأسها
في القاهرة معروفا باسم « الخليج » غير أنها لم تكن تصل الا الى منطقة من
المياه الملحة معروفة باسم بحيرة « شيب » (Sheib) أما ما بقى من
مجرائها حتى البحر الأحمر فقد ظل مقفلا وان كانت هناك آثار تدل
عليه ، وقد استمرت القناة التي عرفت باسم « قناة أمير المؤمنين » مفتوحة
للملاحة خلال ٢٥ عاما على وجه التقريب حتى عهد الخليفة « أبو جعفر
المنصور » الذي ردمها في سنى ٧٦٢ و ٧٦٧ م .

ومنذ ذلك التاريخ بقيت تلك القناة مردومة ومهملة دون أية عناية
حتى بحيرة التمساح أما القسم الممتد بين القاهرة وبحيرة التمساح فقد
ظل مستعملا لفترة غير قصيرة من الزمن .

وقد اتسع التبادل التجارى بين مصر وسوريا وانتشرت سفن الفراعنة
في بحار آسيا ، ثم انتشرت فيها سفن اليونان والرومان بعد احتلال
الدولتين لمصر ، وكذلك راحت سفن العرب بعد استيلائهم على مصر تجوب
هذه البحار وكانت هناك وقتئذ ثلاث طرق للتجارة مع آسيا يتجه الأول
شمالا نحو بحر قزوين والمضايق ويمر الثانى بانطاكية واسكندرونة
والخليج الفارسى ، بينما يتجه الثالث جنوبا مارا بمصر الى البحر ، وقد

ظلت الحركة التجارية بين الشرق والغرب لا تعرف غير هذه الطرق الثلاث حتى سنة ١٤٩٨ ، حيث تم اكتشاف طريق جديد هو طريق رأس الرجاء الصالح الذى ربط بين أوروبا وآسيا .

وقد كان لاكتشاف هذا الطريق أثر كبير فى حياة الجمهوريات الإيطالية وموانئ البحر الأبيض ، اذ انبعث بينهما منافسة بلغت حشد الخصومة العنيفة والعداء الصارخ فى سبيل - سباق هذه الدول مندفة صوب آسيا . وهكذا تحولت تجارة الهند والصين وسومطرة وجاوة وسيلان ، تحولت عن طريق الشرق الاوسط فى اتجاهها الى الغرب الى طريق جديد بعيدا عن هذه المنطقة وعن البحر الأبيض المتوسط بأسره وأمام خطر الطريق الجديد على تجارة جمهورية البندقية ، اتجه تفكير القائمين على الأمر فيها الى السعى لشق قناة عبر برزخ السويس تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الاحمر وأخذت تسعى فى سبيل ذلك لاثارة اهتمام مصر بهذا المشروع ، وفى ذلك يقول المؤرخ « رينال » لقد شعرت البندقية بالانهيار الذى تتعرض له مكانتها التجارية نتيجة لتوسع البرتغاليين فى نشاطهم التجارى عبر هذا الطريق الجديد ، فراحت تعبىء كل جهودها لمكافحة هذا النشاط الذى لم يخالف حكام البندقية شك فى أنه أقوى معول لهدم المقومات الاساسية لحياتها والقضاء عليها ، وركز القائمون على الامر فى تلك البلاد جهودهم للتأثير فى العرب سواء منهم المستقرون فى أوطانهم أو المستوطنون للهند وساحل افريقيا الشرقى لاثارتهم ضد المنافسة التجارية البرتغالية وليقروا فى أذهانهم أن المصلحة المشتركة بينهم وبين البندقية تؤلف بينهم جميعا وتحتم عليهم الاتحاد والتكاتف ضد دولة البرتغال التى تعمل جاهدة لانتزاع مصدر ثروتهم وأرزاقهم . .

ولقد بلغت هذه الدعوة فيمن بلغت مصر ، حملها اليها دعاة « البندقية » وصنائعها وعملاؤها الذين لم تكن تدخر جهدا لحشدتهم وبشهم فى البلاد التى تأثرت تجارتها بالطريق الملاحى الجديد ، وكان سلطان مصر - اذ

ذاك - قد شعر بالهزة الاقتصادية العنيفة التي ترتبت على اكتشاف هذا الطريق ، وأحس بما سيتلو هذه الهزة من الانهيار الكامل لاقتصاديات البلاد - وبعد أن فقدت أكبر دخل كانت تجنيه قبل تحويل الملاحة التجارية عن طريقها ، فقد كانت الجمارك المصرية ، قبل الطريق الجديد ، تحصل على ما يعادل ٥٪ من قيمة البضائع المستوردة من آسيا كرسوم لمجرد دخولها - ثم على ما يعادل ١٠٪ من قيمتها كرسوم على خروجها - فلما تضاءلت الى حد بعيد ، حصيله هذه الرسوم تبعاً لقله البضائع الواردة ساءت الحالة الاقتصادية في البلاد وتدهورت بصورة أثارت الرأي العام ضد القائمين بالحكم - اذ ذاك - وبغض النظر عن مدى مسئوليتهم عما حاق بالبلاد من التدهور الاقتصادي بل استجابة لطبيعة الشعوب في القاء التبعات جميعاً على حكامهم دون ما تبصر أو تعقل في هذا الاتهام • كما أن القوات العسكرية في مصر بدأت تشكو نقص رواتبها ، احياناً وانعدامها احياناً أخرى ، وبالتالي أصبحت هذه القوات على وشك التمرد •• والى جانب هذه المتاعب التي بدأت مصر تعانيها نتيجة لتغير الأوضاع التجارية وحلول « البرتغاليين » في هذا الميدان محل العرب وجمهوريات البحر الأبيض المتوسط خلق البرتغاليون لمصر متاعب أخرى ، اذ أخذوا يعترضون بالقوة والعنف ، طريق البضائع المتجهة الى مصر حتى يتم لها القضاء على تجارتها قضاء تاماً •

وكان لا بد أن تحشد مصر أسطولاً قوياً يعينها على النهوض من هذه الكبوة ويدفع عنها ما تعرضت له من الأخطار ، ولما كان ساحل البحر الأحمر خالياً من الامكانيات اللازمة لبناء هذا الأسطول ، فان أهل « البندقية » رغبة في معاونة مصر للتغلب على هذه الصعوبة ، بعثوا الى الاسكندرية بالأخشاب والمعدات اللازمة لبناء السفن ، ومن الاسكندرية نقلت هذه كلها ، بطريق النيل الى القاهرة ، ثم أرسلت على ظهور الجمال الى السويس ، ومن هذا الميناء سیرت مصر في المحيط الهندي عام ١٥٠٨ أربع سفن كبيرة تتبعها سفن مساعدة ••

.. ولقد كانت النزعة الاستعمارية المسيطرة على البرتغال والروح الصليبية المتغلغلة في نفس « البوكيرك » (Albuquerque) قائد القنات والاساطيل البرتغالية في المحيط الهندي ، كان ذلك سبباً في اتجاه سياسة هذه الدولة الى القضاء على القوة البحرية للدول الاسلامية في المحيط الهندي والبحر الأحمر ، وفي هذا السبيل اتجه « البوكيرك » الى التيسام بمشروع يرمي الى اغلاق البحر الاحمر ويحقق لبرتغال السيطرة عليه وذلك عن طريق انشاء قناة في مدخله فيتم بذلك عزل البحر الأحمر عن المحيط الهندي ، وبالتالي يتم القضاء على بلاد العرب ومصر قضاء لا تقوم لها بعده قائمة ..

ولقد فكر السلطان « سليمان » القانوني ، بعد استيلاء الأتراك على مصر ، فكر في اىصال البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر ، كما تشير الى ذلك المراسلات التي تبودلت اذ ذاك بين « سافاري دي لانكوسم » (Savary de Lancosme) السفير الفرنسي في الأستانة والملك هنري الثالث ملك فرنسا .

وقد اتجه الكاردينال « ريشليو » (Richelieu) وكان مسيطراً على الحكم في فرنسا في عهد الملك « لويس الثالث عشر » اتجه في عام ١٦٢٩ الى تكوين شركة سميث بالشركة العامة للتجارة الخارجية هدفها احتكار التجارة بين الشرق والغرب ، غير أن هذه الشركة وان كان قد تم تكوينها فعلاً الا أنها لم تقم بأى نشاط تجارى وانما كان تكوينها حافزاً للفرنسيين على التفكير في طائفة من المشروعات والقيام بدراساتها دراسة عميقة ، وكان من بين تلك المشروعات الاستيلاء على جانب من الهند وجزر المحيط الهادى ، ومشروع لشق قناة عبر برزخ السويس - تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر ، فشق تلك القناة كان حلماً ظل يداعب أذهان المفكرين وساسة العالم في مختلف الأزمان ، وكانت الموانئ التجارية في البحر الأبيض المتوسط تميل دائماً الى نقل بضائعها عبر مصر ، وهذا الميل كان

يبدو قويا واضحا في سياسة « البندقية » وسياسة « الباباوات » وسياسة فرنسا من عهد « ريشليو » الى عهد « بوناپرت »

ويقول المؤرخون أن سياسة الملك « لويس الرابع عشر » ملك فرنسا نحو مصر كانت تتجه الى تحقيق هدفين : الأول : تأمين مركز ممتاز في مصر للرعايا الفرنسيين ، والثاني : اقامة نظام للمواصلات مبسط وسريع يصل المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق البحر الأحمر فالسويس فإلاسكندرية •

ويقول المؤرخ « ألبير فاندال » أن حكومة فرنسا قدرت الأهمية الجغرافية لتلك الرقعة من الأرض الممتدة الى مياه البحر الأحمر ورأت فيها أصلح باب للمواصلات بين العالمين ، بين أوروبا والشرق الأقصى ، وقد جهد ملك فرنسا ليحقق لبلده السيطرة المنفردة على هذا الجزء من العالم ، وكان « لكولبير » (Colbert) الفضل في المحاولات التي بذلت وقتئذ لتحقيق هذا الأمل فقد أدرك مدى أثر احتكار التجارة في البحر الأحمر ، تلك التجارة التي بقيت حتى ذلك الحين محرمة على المسيحيين بحكم جوار هذا البحر للبلاد المقدسة الاسلامية ، ومنذ سنة ١٦٦٤ تقدم « كولبير » الى مجلس التجار في فرنسا بمذكرة شاملة عن هذا الموضوع أبرز فيها الثورة التي حدثت في اقتصاديات العالم القديم بسبب نقل طريق الهند من البحر الأحمر وطرقه البرية التقليدية الى طريق رأس الرجاء الصالح ، وشرح هذا الانقلاب تفصيلا ، فقال بأن الطريق الأطول هو طريق رأس الرجاء قد مكن الأوروبيين من التحرر من خضوعهم لسيطرة ورغبات المسلمين الذين كانت تجارة الأوروبيين تعبر أراضيهم ، وكان للبرتغال الفضل في هذه الثورة واندفعت من ورائهم هولندا وانجلترا وبدأ بذلك عهد الشركات لتجارة جمهوريات البحر الأبيض سيما البندقية ومصر ، فقد زالت عنهما الملاحية الأجنبية الكبرى في تلك البلاد ، كما بدأت نهاية عهد الازدهار تلك المزايا التجارية العديدة التي كانتا تنعمان بها •

الا أن التجار الفرنسيين كانوا الوحيدين من بين الأوروبيين الذين ينظرون الى مصر نظرة خاصة ويحرصون على البقاء فيها فاذا استطاعت فرنسا أن تفتح من جديد ذلك الطريق القديم عبر مصر والسويس والبحر الأحمر وهو طريق يفضل كثيرا رأس الرجاء الصالح ، تسنى لها بذلك - في رأى « كولير » - أن تعيد الى هذه البلاد احتكار التجارة مع الهند . .

كما وان الفيلسوف « ليبنتز » (Leibnitz) قال فى رسالة وجهها الى الملك لويس الرابع عشر فى سنة ١٦٧٢ : « الى الملك المسيحى • مولاي ان الحكمة التى اتصفتم بها لتشجعنى على أن أقدم لكم ثمرة تفكيرى وأبحاثى لمشروع يعتبر أعظم وأوسع مشروع يمكن تصوره كما وانه يسير التنفيذ ، انتى لأتحدث يا مولاي عن غزو مصر ، فانها دون بلاد العالم تعتبر أفضل موقع للسيطرة على العالم كله ، امبراطورية تشمل جميع بلاده وبحاره ، فان السكان الذين يمكن أن تسعهم علاوة على خصبها الذى لا نظير له يؤهلونها لهذه المكانة ، فمنذ القدم ومصر أم العلوم ومهد المعجزات وقد أصبحت الآن « وكرا للدين » الاسلامى « وللمسلمين الأشرار » ، فكيف يقبل المسيحيون يا مولاي أن يفقدوا هذه الأرض المقدسة التى تصل بين آسيا وافريقيا ، هذا الجسر الذى أقامته الطبيعة بين البحرين الأبيض والأحمر ، تلك البلاد التى تعتبر مستودع حبوب الشرق ومستودع كنوز افريقيا وآسيا ، فان امتلاك مصر يفتح طريقا سريعا للمواصلات الى الأراضى الغنية بالشرق ويربط تجارة الهند بتجارة فرنسا ويمهد الطريق أمام الغزاة الفاتحين ليعيدوا سيرة الاسكندر الأكبر »

ومنذ القرن الثامن عشر ومشروع شق قناة السويس يسيطر على تفكير ذوى المصالح فى التوسع التجارى بين الشرق والغرب ، وقد كتب المؤرخ « سافارى » (Savary) فى تقرير له يقول : « ان انشاء طريق مواصلات يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر يكفل التيسير الكامل للتجارة أمام الفرنسيين اذ من الممكن فى هذه الحالة أن نمضى رأسا من البحر الأبيض الى السويس ومن هناك الى كافة شواطئ البحر الأحمر حتى « مخا » على المحيط الهندى فى مدخل البحر الأحمر ،

« مخا » التى يقال بأن الهنود والشعوب التى تسكن شبه الجزيرة العربية يقدون عليها ، يعطاراتهم وبضائعهم للتجار فيها • ولا يحتاج الأمر لإنشاء المواصلات بين البحرين الا الى شق قناة من السويس حتى مدينة دمياط الى مسافة تقرب خمسين أو ستين فرسخا ، أو عن طريق قناة تبدأ من البحر وتنتهى عند أقرب نقطة على النيل وهى مسافة لا تتجاوز ثمانين كيلو مترا »

وقد أشار « سافارى » الى أن البطالسة وكيلوباترا ، وآخرين من الملوك حاولوا شق قناة عبر برزخ السويس وقال « ... ما الذى يمنع افريقيا من أن تكون جزيرة حتى يمكن ربط البحرين الأبيض والأحمر بقناة تصل بينهما •• ان الذى حال دون قيام هذا المشروع العظيم هو الخوف من طغيان مياه البحر الأحمر التى كان يعتقد بأنها أعلى من مستوى البحر الأبيض المتوسط بحيث تفرق مصر وتحول مياه النيل الى مياه مالحة •• »

ويستطرد سافارى قائلا « ان فى وسع ملك فرنسا العظيم أن ينفذ هذا المشروع الكبير رغم ما يصادفه من صعوبات وعقبات قد يبدو أنه لا يمكن التغلب عليها • ان ذلك لممكن وبنفقات لا يقوى عليها سوى الملك على أن تلك النفقات مهما بلغت ، وكل ما يبذل فى هذا السبيل من التضحيات ، لهو عمل معقول ومقبول ما دام أنه يحقق الخير لرعايا الملك » • ويقول سافارى « ان من شأن هذه القناة التى تصل السويس بدمياط أن تيسر على تجار أوروبا وتريحهم من مشقة نقل بضائعهم الى الاسكندرية ثم نقلها عبر النيل الى القاهرة كما يفعلون حاليا وبدلا من كل هذا العناء الطويل يمضون مباشرة الى دمياط حيث تبدأ القناة ومنها يتجهون رأسا الى السويس ثم الى البحر الأحمر ثم الى جدة فمخا فالهند حيث ينقلون اليها منتجات أوروبا ثم يعودون حاملين منتجات تلك البلاد »

كما ان « دراجونسون » (D'Argenson) شجع غزو مصر وشق قناة فيها فى رسالة له قال فيها : « انه سيكون مشروعا عظيما حيث يسود السلام أوروبا ، الا أن المشروع الذى يقضى بغزو الدولة العثمانية بنفقات مشتركة بين الدول الأوروبية لفرض الدين المسيحي وتحرير الأراضي المقدسة وتنصيب أمراء أوروبيين ومتحضرين على تلك البلاد والصعوبة الوحيدة التى تحول دون ذلك هى اقناع امبراطور النمسا وقيصر روسيا بالانضمام الى هذا المشروع »

ويضيف داراجونسون قائلا « ان مشروع الحملة الصليبية الذى تقدم به يحقق مزايا تجارية عظيمة وأهمها شق قناة تصل شرق البحر الابيض المتوسط بالبحر الأحمر وتكون ملكا مشتركا للعالم المسيحي »
•• وهكذا بدأ الغرب يقرن مشروعات شق القناة عبر برزخ السويس بمشروعات غزوه لمصر ••

لقد أبرزنا الدور الذى لعبته فرنسا فى مختلف المشروعات التى ترمى الى غزو مصر والنصيب الذى عهد به الى الفرنسيين المقيمين بمصر ، كما أوضحنا خاصة الدور الذى قام به « مجالون » وأشارنا الى أن مختلف تلك المشروعات قد أفادت منها حملة « نابليون بونابرت » على مصر •

ولم يكن فى وسع انجلترا أن تقف بمعزل عما يجرى على مسرح السياسة فى مصر • فمنذ سنة ١٧٧٥ عقد « وارن هاستنجر » اتفاقا مع « مراد بك » يكفل أمن القوافل التجارية الانجليزية فى طريقها من السويس الى القاهرة ، وقد تأيد هذا الاتفاق بالمعاهدة التى عقدت بين الانجليز وبين « محمد أبو الذهب » ونصت على أن البضائع الانجليزية تنقل من السويس والطور الى القاهرة تحت مسؤولية البك فى القاهرة ، أو من يكون فى الحكم من الأمراء ، وكان الانجليز من جانبهم يفكرون فى طريق ملاحى الا أنهم فضلوا أن يتجه تفكيرهم الى طريق برى مع تمكين السفن الانجليزية من الرسو فى ميناء السويس بالبحر الأحمر

ولكن سلطان تركيا لم يسمح للسفن الانجليزية بأن ترسو في ميناء السويس وأغلقه في وجهها كذلك لم تستطع الحملة الفرنسية أن تفعل شيئاً أثناء وجودها في مصر ازاء مشروع شق القناة • ولم يأت محمد علي خلال مدة حكمه الطويلة بجديد في هذا الأمر ، الا أن اختراع البخار وبناء السفن البخارية أحدث انقلاباً في الملاحة العالمية من شأنه أن يعيد الازدهار الى الشرق الأوسط ، الى الخليج الفارسي ، الى البحر الأحمر ، الى برزخ السويس ، وهى المناطق التى ظلت فى حالة ركود منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح •

وفى سنة ١٨٢٣ عرض حاكم « بومباى » فى الهند على مصر أن تنشئ خطاً ملاحياً بخارياً بين الهند والسويس ، وفى عام ١٨٢٩ قام « واجهورن » (Waghorn) لحساب شركة الهند بنقل صور من الرسائل المرسلة من انجلترا الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح عن طريق السويس وكانت هذه السابقة من أهم الأحداث حينئذ مما حمل « دى لسبس » على أن يقول فيما بعد بأن الملازم « واجهورن » قد وضع حجر الأساس للملاحة بين انجلترا والهند وان كان قد اخترق برزخ السويس الا أنه برهن على سرعة هذا الطريق وفائدته ، كما أن شركة ملاحية بريطانية تؤيدها الحكومة الانجليزية تكفلت بنقل البضائع والركاب من الهند الى السويس ، والتزمت شركة أخرى بنقل الركاب والبضائع من الاسكندرية الى موانئ أوروبا ، وقد كانت هذه الرحلة تتم من الاسكندرية الى القاهرة عن طريق النيل وقناة المحمودية حتى مدينة العطف أو من الاسكندرية عن طريق قناة المحمودية حتى العطف ثم فى النيل الى القاهرة يسحبها لنش بخارى ، وكانت الرحلة تستغرق أكثر من يوم وكان على الركاب أن يمضوا يوماً أو يومين فى القاهرة ، ثم يستأنفون السفر الى السويس فى عربات تسع الواحدة منها ستة أشخاص تجرها أربعة بغال أو خيول ، وكانت البضائع تنقل على الجمال ، كما وان الفحم الذى تمون به السفن فى السويس كان ينقل على الجمال ، وكان من شأن ذلك كله أن أضرت

انجلترا لدى محمد علي ، على انشاء خط حديدي يصل القاهرة
بالاسكندرية •

وهكذا عادت للطريق الى آسيا عبر برزخ السويس والبحر الأحمر
أهميته تدريجيا رغما من الصعوبات التي كانت تعانيها التجارة بسبب
وسائل النقل الا أن ذلك كان يحقق لمصر الكثير من المزايا المترتبة على
النقل البري للركاب والبضائع ، وكانت مزايا هذا الطريق تزداد وضوحا
يوما بعد يوم ، فان الانجليز رغما عن المحاولات التي بذلها « جورج
جيلبدون » (G. Glibdon) و « اندرسون » (Anderson) و « دافيد
أورجهارد » (D'Urghary) ظلوا يعارضون بشدة مشروع قناة ملاحية
عبر البرزخ لاجلهم - اذ لم تكن معارضتهم نتيجة لجهلهم بمزايا المشروع -
ولكنها كانت لأسباب تتعلق بسلامة وأمن امبراطوريتهم ، لأن مثل هذا
الطريق الجديد البحري عبر برزخ السويس ، يضع امبراطوريتهم في
الهند في متناول ايدي أوروبا بأسرها ، ولذلك فقد ظل « بالمرستون »
يعارض معارضة منظمة مشروع شق القناة •

الا أن إنجلترا بدأت تدرك سريعا بأنه لا مفر ان عاجلا وان آجلا من
مواجهة تهديد قوى لسلطانها ولطرق مواصلاتها ولامبراطوريتها ذاتها
وبأن هذا التهديد سيهب من ناحية السويس والبحر الأحمر ، ولهذا فقد
بادرت إنجلترا الى احتلال جزيرة « سقطرة » (Socotra) في سنة
١٨٣٥ ، ثم احتلت « عدن » في عام ١٨٣٩ لتتم لها السيطرة على مداخل
البحر الأحمر ، غير ان هذه السيطرة لم تحمها من القلق الدائم خوفا من
خطر قيام دولة منافسة لها تهدد سلطانها ، بل تهدر كيائها ذاته من أجل
ذلك فان سياسة إنجلترا لم يهدأ لهم بال الا بعد أن تم لهم القضاء على
سلطان « محمد علي » وجعله تابعا لسلطان تركيا وبالتالي تحويله من منافس
لإنجلترا الى تابع ذليل يسعى اليها ويستنجد بها لتحقيق له ولأسرته البقاء
في الحكم على أن خضوع محمد علي واستسلام خليفته للسياسة الانجليزية

لم يمنع معارضتها الشديدة لمشروع شق القناة ، وقد تمسكت بهذه المعارضة حتى ذلك اليوم الذي تحقق لها فيه السيطرة والاشراف التام على تلك القناة •

الا أن محمد علي لم يسعه تحت الحاح الدول الأوروبية من سياسة ومفكرين ورجال أعمال الا أن يسمح بالبحث في مشروع شق القناة وعهد به الى « لينان دي بلفون » (Linant de Bellefonds) المهندس الفرنسى الذى كان أنيط به القيام بالدراسات الأولى لبرزخ السويس من ميناء « بيلوز » على شاطئ البحر الأبيض حتى دمياط فالعريش •• وقد شرع المهندس منذ سنة ١٨٢٣ فى دراسة التكوين الجيولوجى لهذه المنطقة ودراسة الشكل الجغرافى لها ووضع الخرائط الطبوغرافية للمنطقة وشرع فى البحث عن آثار وبقايا القنوات القديمة التى أشار اليها المؤرخون فى مصنفاتهم وعندما فرغ من هذا العمل التحضيرى ، شرع « لينان » فى اعداد مشروع فنى لشق قناة عبر برزخ السويس ، وأكملة وطوره تبعاً لما تجمع لديه من المعلومات نتيجة لدراساته وبحوثه فى ذات المنطقة • ولقد قدمت صورة أولى من هذا المشروع مدروسة تماماً الى فرديناند دى لسبس فى عام ١٨٣٣

وكان ما قام به « لينان دي بلفون » من جهد لاعداد الدراسات الأساسية لمشروع القناة العنصر الأساسى لهذا العمل العظيم ، وقد أعد « دي بلفون » مشروعين لشق القناة ، يتضمنان تخطيطاً دقيقاً للقناة مع بيان تفصيلى لجوانبها وعمقها • وتقديراً لنفقات الانشاء وتقديراً آخر للايرادات المحتملة ، ولأول مرة فى التاريخ حصل المسئولون على بيانات دقيقة ومعلومات من فنى ممتاز ، تؤكد سهولة شق قناة عبر برزخ السويس تصل بين البحرين وكان « لينان دي بلفون » الفضل فى تقرير وامكان انشاء قناة تبدأ من البحر الأبيض المتوسط فى خليج « بيلوز » وتنتهى الى البحر الأحمر ، دون أن تحتاج الى أهوسة لموازنة سطح المياه بين البحرين •

ولقد أوضح هذا المهندس الأسس الفنية التى اتبعت واحترمت تماما فيما بعد عند التنفيذ ، وما أن أتم « لينان دى بلفون » بحثه حتى بادر انجليزى يدعى « آرثر أندرسون » ، هو عضو مجلس ادارة شركة الملاحة (Peninsular and Oriental) بمفاوضته لتكوين شركة تقوم بشق قناة عبر برزخ السويس ، وعندما زار هذا الانجليزى مصر سنة ١٨٤١ ، قال « لقد تبينت أن المهندس لينان قد حضر مشروعه بالكثير من الجهد والوقت لتحقيق الاختبارات العلمية الضرورية لحل مشكلة شق القناة ، كما وأنه أتم تخطيطا مدروسا للبرزخ وكان لديه أوسع المعلومات المستمدة من تحقيقه الشخصى فى ذات الموقع المختار لشق القناة فيه ، ولقد اقنعت هذا المهندس بتسليمى مذكرة الموضوع أرفق بها خريطة للمشروع بأكمله » . . . وقد كان من أثر هذه الدراسة أن بادر « لورد أوكلاند » (Lord Auckland) نائب الملك فى الهند بالاهتمام بالمشروع وطلب من المهندس « لينان » أن يبعث اليه مرفقا بمذكرة تفصيلية ، وعلى أثر ما أذيع عن المشروع من معلومات سرت موجة حماسية فى الأوساط المعنية بالمشروع وسارع محمد على الى تكليف « لينان » بإرسال نسخة من مشروعه الى « مترنيخ » وقد بعث بهذه النسخة « لوران » القنصل العام للنمسا فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٤٢ ، وفى أول فبراير سنة ١٨٤٣ على دفعتين ، ولقد قال البرنس « مترنيخ » بأن انشاء القناة لن يحتاج لكثير من الجهد أو الوقت وان تكاليف الانشاء لن تتجاوز امكانيات محمد على التى يستطيع أن يدبرها ، وأدرك « مترنيخ » فى الحال المزايا العظيمة التى يمكن أن تفيد منها موانئ النمسا على البحر الأدرياتي اذا ما تم انشاء طريق مواصلات بحرية جديدة فى اتجاه الهند والشرق الأقصى وقدره ان انشاء قناة السويس سيكون بمثابة ثورة فى علاقات الشعوب بعضها ببعض .

وقد كرس « مترنيخ » جهوده لاغراء « محمد على » بتنفيذ المشروع ، وظلت المفاوضات فى هذا الصدد تجرى بين حكومة النمسا وبين محمد على لأكثر من عامين .

وبلغ من لهفة « لينان دى بلفون » على تنفيذ المشروع أنه فى سبيل مساعيه لاقتناع ساسة العالم بفائدة مشروع ، راح يعرض دون أى تحوط أو تحفظ ، نتائج بحوثه القيمة عن المشروع وخلاصة دراسته الطويلة له ، راح يعرض ذلك كله على ساسة الدول • عرضه على « أندرسون » وعلى « لورد أوكلاند » نائب ملك إنجلترا فى الهند ، وعرضه على « مينو » والجنرال « جاليس بك » ثم عرضه على « فرديناند دى لسبس » ، وكان البرنس « مترنيخ » - كما أسلفنا - أول من تحمس للمشروع وقد رأى أن تتحمل دول العالم نفقات شق القناة ، وكذلك تسهم فى تعويض مصر عما تتكبده من أعباء فى هذا السيل ، علاوة على تخويلها حق فرض رسوم لصالحها على المرور •• غير أن المفاوضات التى قام بها « مترنيخ » لتنفيذ المشروع فشلت لسببين ، أولهما : ان « مترنيخ » كان يعتبر الباب العالى طرفا أساسيا فى هذا المشروع ، بحكم تبعية مصر للدولة العثمانية وبما للباب العالى من السيادة عليها ، الأمر الذى حمل محمد على على الاحجام عن تنفيذ المشروع حتى يتجنب إثارة مشكلة كان يهمل ألا تثار بحال من الأحوال ••

أما السبب الثانى : فهو معارضة حكومة إنجلترا للمشروع على الرغم من تأييد قادة الرأى العام فى إنجلترا من المهندسين للمشروع وعدم ارتياحهم لموقف حكومتهم منه وكان من بين هؤلاء الداعين لتنفيذ المشروع سير « أوركوها رد » عضو مجلس العموم البريطانى وقد عرض هذا العضو فى عام ١٨٤٤ مشروعا يرمى الى تكوين شركة انجليزية لشق قناة عبر برزخ السويس وقال فى مشروعه أن هذا العمل يحقق لانجلترا وللعالَم جميعا خدمات لا تقوم بحال ، كما تحمس للمشروع فى ألمانيا السياسى « اسكندر هامبولت » (Alexander Humbolt) وتألّف لتنفيذه. جمعية فى مدينة « لينزج » وشرعت فى الاتصال بمحمد على فى عام ١٨٤٥

وكذلك أبدى آخرون من المهندسين الفرنسيين رغبة متطرفة فى شق.

القناة فأعد المهندس « كولان » (Collin) والمهندس « كورديو » (Córdieu) في سنة ١٨٤٠ و « جاليس بك » في سنة ١٨٤٤ مشروعا لشق هذه القناة ، الا أن مشروعاتهم كانت في خطوطها الأصلية مقتبسة من النتائج التي انتهت اليها دراسات وبحوث « لينان دي بلفون » في مشروعه ♦

الفصل الخامس

قناة السويس و « السانسيمونيون »

« السانسيمونيون » والفرديناند دى ليسبس - السانسيمونى ، « أنفانتان » يتفقد برزخ السويس عام ١٨٣٨ « دراسة مشروع شق القناة - محمد على يؤثر مشروع بناء القناطر الخيرية على النيل بالاسبقية » « على أى مشروع آخر - نجاح مشروع شق قناة السويس فى رأس « أنفانتان » دهن بالدعاية له فى أوروبا ذاتها لافى مصر - « أنفانتان » يرى أن تنهى انجلترا المشروع حتى لا تعارضه - إنشاء جمعية « الدراسات » الخاصة بالمشروع - خبراء الجمعية وفنيوها من السانسيمونيين - « أنفانتان » يوفد مهندسين الى مصر لدراسة برزخ السويس - « جمعية الدراسات » تقوم بعملها فى دقة وعلى أحدث الأسس العلمية - « كينان » يراجع المشروع لآخر مرة عام ١٨٥٣ - « السانسيمونيون » يبرزون للعالم قيمة مشروع شق القناة وفوائده ونجاحه من الوجهة الفنية » .

« السانسيمونيون » ، هم الأتباع الذين اعتنقوا المبادئ الفلسفية التى وضعها الفيلسوف الفرنسى « هنرى دى سان سيمون » وكان يقود هذه الجماعة « أنفانتان » (Enfantin) الذى كان يعتبر أن قيادة المجتمع البشرى يجب أن يتولاها القسس ، كما كان يؤمن بأن عليه هو رسالة تهدف الى تصحيح رسالة عيسى عليه السلام .

وقد نقلت هذه الجماعة فكرة شق قناة عبر برزخ السويس الى المجال الروحى بدلا من مجالها المادى .

فى سنة ١٨٣٣ نزلت مصر جماعتان من أتباع سان سيمون ولحقهم فى سنة ١٨٣٨ « أنفانتان » ذاته وبدأوا فور وصولهم يتصلون بالقنصل الفرنسى « مينو » ونائبه الشاب « فرديناند دى ليسبس » الذى انعقدت بينهم وبينه أواصر الصداقة وقد قام « أنفانتان » بزيارة برزخ السويس الذى سبق للجماعتين من السانسيمونيين أن زاروه وقاموا بدراسة طبيعة التربة وعمق المياه والحركة البحرية ورفعوا منطقة خليج السويس على خرائطهم كما قام السانسيمونى « فورنيل » (Fournel) وهو من المهندسين الأكفاء ، بالبحث فى الوثائق القديمة عن كافة الاعمال والدراسات التى

تمت بصدد شروع وصل البحرين ، وقد تناولت بحوثه ودراسته موقف الباب العالي وموقف مصر من المشروع ووضع أول وثيقة للسانسيمونيين عن موضوع شق قناة عبر هذا البرزخ ، ولكن فورنيل لم ينجح فى اقناع محمد على بمزايا المشروع ..

وقد انتهز « أنفانتان » فرصة نزول المارشال « مارمونت » (Marmont) ضيفا على محمد على ، وأثار اهتمام المارشال بالمشروع وحفزه على إثارته من جديد واقناع محمد على به . غير أن ذلك كله لم يرحز محمد على عن موقفه فبقى مصرا على أن تكون الاسبقية فى التنفيذ لمشروع بناءالقناطر على النيل قبل تنفيذ أى مشروع آخر ..

ولقد ظل « أنفانتان » على صلة بأتباعه من السانسيمونيين الذين بقوا فى مصر بعد سفره منها الى فرنسا وكان أبرزهم المهندس « لامبرت » (Lambert) و « برونو » (Bruneau) اللذين ظلّا يعاونان « لبنان » فى اعداد مشروعه وقد كان لهذا التعاون أثر فعال فى اعداد التفاصيل الكاملة للمشروع وقد رحب لبنان بهذا التعاون القائم على الحماس الدينى والصدقة ولم يدخر « انفانتان » جهدا فى سبيل بذل العون والتشجيع الأدبى الى المهندس « لبنان » ، ففى رسالة بعث بها الى تلميذه « لامبرت » فى ٨ ابريل سنة ١٨٤٣ كتب انفانتان يقول « ان مشروع شق قناة السويس قد دفع «لبنان» فى الطريق الحقيقى لحياته العبقرية ، وأن اسمه يجب أن يقترن بهذا المشروع . ولقد أدرك « انفانتان » أن نجاح هذا المشروع لا يمكن أن يتحقق الا بالسعى له فى أوروبا ذاتها لا فى مصر ، فدعا الى تكوين جماعة من المهندسين ومن أصحاب البنوك والتجار الفرنسيين والانجليز والنمسيين لاثارة هذا المشروع والدعوة له والتكفل بتنفيذه .. وكان من رأى المتبصرين من السانسيمونيين أن المعارضة الحقيقية للمشروع ستكون من جانب انجلترا . ولكى يتفادوا هذه المعارضة استقر رأيهم على أن يترك لانجلترا الهيمنة على هذا المشروع .

تلك كانت مجمل الأحوال عندما أتم المهندس « لينان دى بلفون » دراساته فى سنة ١٨٤٥ وسلمها الى « أنفانتان » ، وقد بادر هذا الأخير بتخطيط مشروع لانشاء شركة « ثلاثية » للدراسات الخاصة بقناة السويس وشركة من جماعة انجليزية يمثلها « ستيفنسون ستباربوك » ، وجماعة نمساوية يمثلها المهندس « نيجريللى » والمالى « ديفور » و « فيرونس » و « سبليه » ، وجماعة فرنسية تضم « أنفانتان » و « آريس » و « بولان تالابوت »

وقد وقع عقد تكوين هذه الجماعة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٤٦ ، وتم تكوين الجمعية فعلا فى ١١ يناير سنة ١٨٤٧ ، برأس مال قدره مائة وخمسون ألفا من الفرنكات ، كما تم الاتفاق على أن يتولى ادارة وتوجيه أبحاث ودراسات وأعمال الجمعية ثلاثة مهندسين هم « روبرت ستيفنسون » الانجليزى والمهندس العبرى النمساوى « نيجريللى » وهو ايطالى الجنس الا أن بلاده كانت وقتئذ تابعة للنمسا ثم المهندس الفرنسى « بولان تالابوت » وكان من أكفأ الفنين خبرة ودراية فى عصره ، وكان من المتفق عليه أن ينضم « لينان دى بلفون » الى المهندسين الثلاثة كما نص الاتفاق على أن تحل محل جمعية الدراسات فيما بعد « جمعية » لتنفيذ المشروع ، وتضمن الاتفاق تحديد حصة كل فريق فى المشروع ، ومنح المهندسين الثلاثة والمهندس لينان أربع حصص متساوية فى المشروع ، وبذلك اعتقد « أنفانتان » أن طريق النجاح قد مهد أمامه ، وأصبح يؤمل أنه بفضل ما سيحصل عليه من تأييد رجال المال ، وبما سيتوفر له من الوسائل الفنية ، سيتمكن من اثارة اهتمام الرأى العام العالمى واقناع مختلف وزارات الخارجية فى الدول بالمشروع كما سيتسنى له القضاء على كل ما قد يعترض طريقه من الاعتراضات والصعوبات . فبادر بايفاد مهندسيه الى مصر حيث شرعوا بمشاركة المهندس « لينان دى بلفون » فى دراساتهم لبرزخ السويس ذاته وقد قسموا العمل فيما بينهم ، فتولى المهندس « ستيفنسون » دراسة الشق المتصل بخليج السويس على البحر الأحمر ، واختص

المهندس « نيجريلى » بالشق المتصل بخليج « بيلوز » على البحر المتوسط ،
واختص المهندس «تالابوت» بدراسة المنطقة الداخلية فى برزخ السويس •
وهكذا شرعت هذه الجماعة فى العمل متحرية أقصى ما يمكن من الدقة
والتحوط مستخدمة فى أعمالها ما أتيح لها لأول مرة فى التاريخ من
الامكانيات العلمية وغيرها مما يسر دراسة المشروع محليا ، وقام المهندس
« لينان » بمراجعة مختلف النتائج لآخر مرة فى سنة ١٨٥٣

وما من شك فى أن ما قام به « السانسيمونيون » من هذه الدراسات
قد أقع العالم تماما بأنه لا فرق فى المنسوب بين مياه البحرين الأبيض
المتوسط والأحمر ، ولأول مرة فى التاريخ بدأ العالم يدرك قيمة تنفيذ
مشروع شق قناة عبر برزخ السويس تنفيذا يستند الى قواعد سليمة وينتهى
الى نتائج محققة •

وهكذا بدأ أتباع سان سيمور و « انفاتان » يتطلعون الى المستقبل
ببشر وبأمل عريض فى نجاح مشروعهم •

الفصل السادس

قناة السويس و « فريناند دى لسبس »

« دى لسبس يرقب نشاط السانسيهونيين - ظهور دى لسبس على المسرح ، حصوله على جميع ما أعده » « السانسيهونيون من البحوث والتصميمات الخاصة بمشروع شق القناة - دى لسبس يتقرب من المهندسين والخبراء السانسيهونيين ويختال عليهم ليستخدمهم في تحقيق مخطته بعد تولي صديقه محمد سعيد الحكم - خناع دى لسبس يتجه الى محمد سعيد فيذكر الوالي بماضيها معا أيام الشباب - محمد سعيد يقرب منه دى لسبس يدرس نفسية محمد سعيد ويدرس افراد بطانته وحاشيته ويتعرف على ميول وأهواء ذوى الخطوة عند الوالي - دى لسبس يتوقع لنجحه التالى - محمد سعيد أداة استحوذ عليها دى لسبس بأرخص الوسائل - ضحايا دى لسبس الذين هدمهم وبني نفسه على أنقاضهم - الوزير الفرنسى « بونيه » يقول أن دى لسبس صبر وتركب لينتهز الفرص للاستقلال مصر - دى لسبس سلب غيره حقوقهم وجهودهم وعزاها لنفسه ولم يتقيد بشرف أو ضمير - دى لسبس يستند الى فرمان زعم أنه حصل عليه من محمد سعيد في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ - فرمان المزعوم لم يكن سوى عرضا من دى لسبس - المعتمد الانجليزى « يقول ل محمد سعيد ان مشروع القناة يجاوز امكانيات مصر - دى لسبس يتلاعب فى نصوص فرمان المزعوم ويجعل منه وثيقة ولا يظهرها الا فى عام ١٨٥٨ - دى لسبس يحصل على فرمان يناير سنة ١٨٥٦ - المعتمد الانجليزى فى مصر يشرح حكومته آثار شق القناة بالنسبة للحاضر والمستقبل ويربط بين المشروع والسياسة - دى لسبس يهاجم ويساوم انجلترا فى وقت واحد ويهمل شأن الباب العالي - فرنسا تقف وراء دى لسبس - عجز دى لسبس عن تدبير الاموال - مصر كانت أول ضحايا الاساليب الخسيسة والوسائل الدليئة التى بذلها دى لسبس لتحويل المشروع - دى لسبس يهدد محمد سعيد ويستدرجه ليحمله جميع المسئوليات فى مشروع شق القناة - دى لسبس يحصل مصر مسرحا لمأساة انسانية - مئات الالوف سقطوا ضحايا لنظام السخرة - الكارثة المالية التى جلبها دى لسبس على مصر تحطم كيانها ، وتفرض وصاية الغرب المالية على البلاد ، وتتيح للدول التدخل الذى انتهى باحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨١ »

لم يكف « فرديناند دى لسبس » عن مراقبة نشاط السانسيهونيين والاتصال بأعضاء مجموعتهم التى تعمل فى مصر ولا سيما « آرليس ديفور » ، كذلك لم تتوقف جهود أتباع سان سيمون لتنفيذ مشروع القناة ، تلك الجهود التى كانت تصادف من « عباس الأول » ما يشجع على المضى فى بذلها ، والتى لم يقتصر جانب الدعاية فيها على مصر - بل تناول الأوساط الأوربية أيضا ، وقد ظلت الأمور تجري على هذه الصورة حتى لقي « عباس الأول » مصرعه وخلفه فى حكم مصر « محمد سعيد » وكان هذا

مسرح الأحداث ليلعب الدور الأول .

ايدانا بتألق نجم صديقه القديم « فرديناند دى لسبس » وظهوره على
فما أن علم « دى لسبس » نبأ تولى « محمد سعيد » الحكم حتى انبرى
للعمل لتحقيق أهدافه . وكانت خطوته الأولى فى هذا السيل هي الاتجاه
ألى اتباع « سان سيمون » والتأثير على كبيرهم « انفانتان » بواسطة « آريس »
لاقناعه بتسليم « دى لسبس » كافة الوثائق والمذكرات والخرائط
والتصميمات التى أعدها « جمعية الدراسات » لمشروع القناة ومن بينها
ما أعده المهندسون الذين انتدبتهم الجماعة للعمل فى مصر سيما المهندسين
« لينان » و « بولان »

وقد أمعن دى لسبس فى التقرب من أتباع سان سيمون ومصانعتهم
ليتسنى له استخدامهم لتحقيق مآمعه وحبك دوره فى الاتصال بهم حيث
بدا وكأنه واحد منهم على الرغم من أنه لم يكن منضما اليهم بصفة رسمية
ولم يكن مقيدا ضمن أعضاء الجماعة .

ولعل هذا يبدو واضحا فى رسالة كتبها السانسيمونى « آريس ديفور »
الى المهندس « نيجريلى » فى مصر ، يقول فيها « ان أتباع سان سيمون
يعتبرون فرديناند دى لسبس واحدا منهم كما أن جمعية الدراسات أوفدته
الى مصر وقدمت له ستة آلاف من الفرنكات يغطى بها نفقاته .

وما من شك فى أن ظهور « فرديناند دى لسبس » فجأة على المسرح ،
وقبول أتباع سان سيمان انضمامه اليهم كان سببه تولى « محمد سعيد »
الحكم ، فقد أدرك « دى لسبس » أن حكم محمد سعيد هو فرصته الذهبية
التي تمكنه من كل ما تصبو اليه نفسه ، فالصداقة التي بينه وبين هذا الوالى
الجديد كانت عميقة الجذور ، مرتبطة بذكريات لا تنسى ، ترتسم فيها أيام
الصبا والشباب ، أيام كان محمد سعيد فتى يضيق بصرامة أبيه فيهرع الى
دار صديقه الشاب فرديناند دى لسبس نائب القنصل الفرنسى فى مصر ،

ليجد في رحابه من متع الحياة متنفسا يشبع فيها ميسول الشباب ونزعات الصبا ..

وفي هذا الصدد كتب « دى لسبس رسالة الى « مدام دى لامال » في ٧ نوفمبر عام ١٨٥٤ ، قال فيما قال فيها أنه قد غرق في الكثير من التأملات وهو في الباخرة التي حملته من مارسيليا الى الاسكندرية ، وأنه خلال هذه الرحلة التي استغرقت عشرة أيام لم يكف عن التفكير في المشروع ، وفيما ينبغي أن يسلكه من أجل تحقيقه .. » ويستطرد في رسالته ، فيقول « ان دوره الآن يحتم عليه أن يدرس نفسية محمد سعيد من أعماقها وأن يعرف تماما اتجاهات تفكيره ، ويدرس أفراد بطاقته ، ويتعرف على ميسول ذوى الخطوة عند الوالى ، ويتلمس السبيل الى أقربهم مكانة عنده ممن ينبغي أن يتعامل معهم في حدود تنفيذ ماآربه .. » ثم يصف « فرديناند » لصاحبه « مدام دى لامال » تفاؤله واستبشاره بولاية محمد سعيد ، فيقول في الرسالة « بأنه وهو على ظهر السفينة تتهادى به على سطح الماء في طريقها الى مصر ، كان كلما جال ببصره في السماء لمح نجمة يسطع خلال هذه الرحلة كأنما الحظ يمثل أمامه ويمد له يده وعلى راحته العديد من الفرص السعيدة ليختار لنفسه منها ما يشاء .. وانه امتلأ حماسة وأحس احساسا شديدا بقدرته على الظفر بما عجز عن الظفر به غيره »

ويسترسل « فرديناند » فيقول في سطور رسالته « انه استعرض الموقف فوجد كل شيء مسخرا لخدمته .. كل الظروف في صالحه ، الوالى صديقه .. المحيطون بالوالى الباشوات كلهم أصدقاء ، وأتباع سان سيمون ، كلهم أعوان له وأنه استعرض كذلك مختلف المشاكل السياسية - بصدد المشروع - واستعرض موقف الباب العالى ، وموقف الدول الأوروبية سيما انجلترا ، وفكر في المشكلة المالية وفي المصادر التي يمكن أن يستمد منها العون المالى لهذا المشروع ،

كان « فرديناند دى لسبس » عندما تولى « محمد سعيد » حكم مصر ، متعطلا بلا عمل ، فقد كانت وزارة الخارجية الفرنسية قد أحالته اذ ذاك الى الاستيداع ، فاذا به بعد ولاية صديقه يجد أمامه الطريق ممهدا . ليكون أعظم وأكبر رجال الأعمال .. ومن ثم فلم يكن اندفاعه لتنفيذ المشروع - ولا ما لابس هذا الاندفاع من نوايا وأساليب وخطط لا تشرف صاحبها . لم يكن ذلك كله بمستغرب .. لقد أقدم على تنفيذ المشروع بعد أن بيت الكثير من النوايا التي انتهى اليها تفكيره ووضع الخطط لتنفيذها ، وكان لنواياه المبيتة ولخططه التي وضعها ضحايا هدمهم فرديناند لينى نفسه على أنقاضهم ، ضحايا من الباحثين والمهندسين الذين كرسوا جهودهم لأعداد مشروع شق القناة ، فدرسوا وبحثوا ووضعوا النظريات العلمية فى هذا الصدد ، وانهوا الى النتائج التي لم يسبقهم اليها أحد ، فكان آخر المطاف - لهذه الجهود جميعا أن سخرت لخدمة « فرديناند دى لسبس » وعزيت اليه وحقق مطامعه بينما غمط حق من بذلوا ، فابتلع « فرديناند » جهودهم وهضمها وأفاد منها دون أن يكون له يد فيها .

ولقد رسم « فرديناند » خطته لذلك خلال العشرة الأيام التي قضناها على ظهر الباخرة فى طريقه الى مصر ..

وكانت الحطة ترمى الى الاستحواذ على « الباشا » الوالى - محمد سعيد - ليكفل لنفسه تأييدا مطلقا من جانبه مستغلا فى ذلك ما يعرفه من مواطن ضعفه . مستعينا ببطانته وبذوى الخطوة عنده من أفراد حاشيته ، كما استهدفت خطة « دى لسبس » أيضا السانسييمونيين وجمعية الدراسات ليتسنى له الافادة من جهود من سبقوه منهم واحتكار ثمارها لنفسه ، والاستيلاء على ما قام به الفنيون والمهندسون من المخططات والدراسات الخاصة بمشروع شق القناة .. ومن أجل ذلك فقد كان أول هدف لدى لسبس فى مصر بعد أن نزلها هو السعى للحصول على معاونه الفنيين سيما المهندسين « لينان دى يلفون » و « نجريلى » .. ويقول « جورج ادجار بونيه » فى مؤلفه عن « فرديناند دى لسبس » أن فرديناند دى لسبس كان رجلا عمليا :

وقد على مصر ليقوم بمشروعات عظيمة إرتفعت في مخيلته خطوطها الكبرى •• ولقد واصل مصر سابحا في بحر من الجبال الذي لا يجد له • وفي مصر لقي من حفاوة الوالى أكثر مما كان يربو • • ويمضى « جورج ادجار بونه » فى كتابه فيقول « ان دى لسبس عرف كيف يضرب وكيف ينتظر ويتربح ليتهمز الفرصة التى مكنته من استغلال مصر فى أوسع الحدود •• وان فى مذكرات دى لسبس ما يشير الى رخص الوسائل التى علق عليها أمله • ليفوز وحده • بجميع الفرص • فى هذه المذكرات سطور تقول • بأنه كان يتطلع الى السماء ذات مرة كأنما يرفب المستقبل فبدا له قوس قزح عظيم وقد امتد طرفه الى الغرب بينما امتد طرفه الآخر صوب الشرق فأحس احسانا عميقا بما لهذه الظاهرة الطبيعية من معنى • ورأى فيها رمزا قويا لذلك اليوم الذى تحدثت عنيه التوراة وتحدث عنه الانجيل • اليوم الذى سيجمع الشرق بالغرب ويربطهما برباط وثيق •

ويقول دى لسبس فى إحدى رسائله أنه « ما كان أيسر الثمن الذى دفعه ليحصل على موافقة الوالى على مشروع شق القناة ••• • قفزة الجواد التى أثار بها دى لسبس إعجاب محمد سعيد • كانت بعض هذا الثمن • وكان مجرد إعجاب الوالى بمهارة دى لسبس الرياضية وفروسيته من أقوى العوامل التى كتبت له النجاح والفوز بامتياز شق القناة •

ولم يتقيد دى لسبس فى مغامراته لتنفيذ رغباته بقيود من الشرف أو الضمير الانسانى •• بل كانت أنانيته هى دستور الذى سار عليه لتحقيق مطامعه • وفى سبيل مطامعه • وفى سبيل هذه الأنانية • تنكر لمن أحسنوا اليه • تنكر للسائسين الذين اختاروه ليكون مبعوثهم فى مصر •• وفى سبيل أنانيته زعم لنفسه من الحقوق ما ليس له • وعزا لنفسه جهودا ودراسات وبحوثا فى مشروع شق القناة قام بها غيره ولم تكن له يد فيها •• ولعل ذلك التنكر • وهذا الشره الى امتصاص جهود الغير وادعائهم لنفسه • لعل ذلك كله يبدو واضحا فى سطور رسالة دى لسبس الى

« مدام دي لامال » في ١٥ نوفمبر عام ١٨٥٤ التي يقول فيها : « ان دراساتى وملاحظاتى السابقة حول مشروع شق قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر قد بدت معالمها تتضح فى مخيلتى ، وقد تبينت أن تنفيذ هذا المشروع ممكن وميسور ، كما رأيته قادرا على اقناع والى مصر بذلك . . . لقد عرضت على محمد سعيد ، مشروعى واستمع الوالى باهتمام الى كل ما فصلته له فى هذا الصدد ، وأجبت على كل اعتراض أبداه موضحا له ما دق عليه فهمه فاقتنع محمد سعيد بالمشروع ، وأعلن لى هذا الاقتناع ، وقال . ، لقد قبلت مشروعك ، ويمكنك الاعتماد فى تنفيذه علينا »

وهكذا نرى أن دي لسبس ، يتحدث فى كتابه الى « مدام دي لامال » عن مشروع القناة ، باعتباره مشروعه هو ويتحدث عن دراساته وأبحاثه كأنما لم يكن فى هذا الميدان فارس غيره . . . ولم تقف أنانية دي لسبس عند حد اختلاس دراسات وجهود غيره فى مشروع قناة السويس ، بل أنه استغل كل ما أتيج له فى عهد محمد سعيد ، لتحطيم جمعية الدراسات ولتشويه أعمال من سبقوه من العاملين فى هذا المشروع وللنييل من سمعتهم ، ولعل أشد هجماته كانت مركزة ضد جمعية الدراسات وعلى رأسها « انفاتان » فلم ينج من خصومته دون سائر أعضاء هذه الجمعية حينذاك الا المهندسان « لينان » و « نجريلى » بسبب حاجته لجهودهما ولكى يتففع بدرايتهما وخبرتهما فى تنفيذ المشروع ، ولكى يفيد من تأييدهما له ، ومن أجل ذلك فقد أغراهما بالكثير من الوعود بذلها لهما ومن بينها تمليكهما حصص تأسيس فى المشروع . .

طبقا للخط الشريف الصادر فى ٢٧ مايو عام ١٨٤١ الذى يعتبر الدستور المنظم لعلاقة والى مصر بالبواب العالى الذى يحدد ما له وما عليه من التزامات ، كان محظورا على الوالى أن يمنح شركة ما امتيازاً لشق قناة السويس دون موافقة سابقة من سلطان تركيا . . . الا أنه على الرغم من هذا الخطر الذى كان يعلمه فرديناند دي لسبس ، تمام العلم ، فانه قال

أنه حصل على فرمان من الوالى فى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ لتحقيق ذلك المشروع .

ويقول والى مصر فى خطابه الذى أرفق به فرمان ما يلى : « بما أنه تلزم موافقة عظمة السلطان على الرخصة الممنوحة للشركة العامة لقناة السويس فانى أبعث اليكم بهذه النسخة لحفظها لديكم أما الأعمال الخاصة بحفر قناة السويس فلن يبدأ فيها الا بعد الحصول على ترخيص الباب العالى .. »

وجدير بالملاحظة أن هذا فرمان الذى سماه دى لسبس « فرمان الأول » لم يكن فى الواقع الا مسودة لمشروع أعده دى لسبس بنفسه مؤلفا من تسع مواد ويحوى فى جملته مشروع انشاء قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، وكان دى لسبس مكلفا من قبل الوالى ابلاغ الدول النص الحرفى لهذه الوثيقة .

وفى هذا الصدد كتب المندوب الانجليزى فى القاهرة رسالة الى « لورد كلارندون » فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٥٤ قال فيها :

« أتشرف بأن أبعث اليكم رفق هذا ببعض الوثائق التى سلمها لى فرديناند دى لسبس تنفيذا لأمر الوالى لكى أرفعها الى حكومة صاحبة الجلالة ، هذه الوثائق عبارة عن عرض قدمه فريناند دى لسبس لتكوين شركة تقوم بشق قناة عبر برزخ السويس ومسودة لمشروع امتياز لصالحه يقبله الوالى ويرمى الى تكوين شركة تضطلع بتنفيذ المشروع طبقا لشروط معينة .

ويستطرد المندوب فيقول فى رسالته :

« لقد أدركت أن هذا المشروع الضخم جعل الوالى فى حالة أقرب ما تكون الى الذهول » ، ثم يضيف المندوب الانجليزى « انه لم يبد أى اعتراض على المشروع غير أنه لفت نظر الوالى الى ما يمكن أن يرتبه المشروع وما يجلبه عليه تورطه فى تنفيذه من التزامات مالية هو فى غنى عنها لا سيما أن الانفاق عليه يجاوز امكانيات مصر فهو لا يعدو أن يكون

مغامرة لا بد أن تكون على حساب السوق المالية ذاتها * * ويقول المندوب
« ان الوالى قد وافقه على وجهة نظره تماما »

وهكذا يتضح لنا من سطور هذه الوثيقة ، بل ومن سطور كافة الوثائق
التي سجلها مندوبو الدول وتبودلت بينهم وبين دولهم * * أى ان دى لسبس
لم يحصل على امتياز * وأن الوثيقة التي حصل عليها لم تكن الا المشروع
الذى أعده هو وقدمه للوالى الذى رأى - بدوره - أن يبلغه الى سائر
الدول ولذلك فقد حرص دى لسبس على أن يذيع تلك الوثيقة التي
أرسلها الى مندوبى الدول وفق مشروعه الذى قدمه للوالى وخاصة نصها
التركي ، بل ان المؤرخين قد أجمعوا على أن هذه الوثيقة كانت فى أول
الأمر غير مطابقة للنص الذى نشره دى لسبس فيما بعد بوصفه نص
« فرمان الأول » ، مما يقطع بتلاعب دى لسبس فى نصوص هذا فرمان
وتعديله لها على الصورة التي تجعلها مطابقة لأغراضه *

وعلى الرغم من أن فرمان الأول كان مؤرخا فى ٣٠ نوفمبر عام
١٨٥٤ ، فان دى لسبس لم يهتم بالحصول على ترجمته المعتمدة من الوالى
والتي تعتبر سنده الرسمى أمام العالم الا فى ١٩ مايو عام ١٨٥٥ * * ثم
أنه لم ينشر تلك الوثيقة الا فى أغسطس عام ١٨٥٥ ، وهكذا أصبحت
المسودة المؤرخة فى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ بعد التعديل الذى أدخله عليها
فرديناند دى لسبس وثيقة رسمية مؤلفة من اثنتى عشرة مادة بدلا من موادها
التسع التي كانت فى أول الأمر تؤلف الوثيقة والخطر فى الأمر أن المواد
الثلاث التي أدخلت على الوثيقة هي المواد التي منحت الشركة مختلف
الامتيازات كاستغلال المناجم والاعفاء من الرسوم والعديد من المزايا
الأخرى التي أصبحت فيما بعد سندا لفرديناند دى لسبس فى مطالبة مصر
بمختلف ما حصل عليه من تعويضات ضخمة *

وعلى الرغم من افتقار الوثيقة الى موافقة الباب العالى كان يجعل منها
مجرد وعد مقرون بشرط مؤقت ، فان دى لسبس أسمى هذه الوثيقة
عقد الالتزام أو الامتياز الأول ، والجدير بالذكر فى هذا الشأن أن النص

ولما أدرك فرديناند دى لسبس أن « الوثيقة الأولى » غير كافية لأن تصبح عمله بالصيغة القانونية عمد الى استكمالها بوثيقة أخرى ، فاصطنع تقريراً مرفوعاً منه الى الوالى رد تاريخه الى اليوم الثلاثين من ابريل عام باريس الا فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٨ أى بعد مضى أكثر من أربع سنوات على تاريخ حصول دى لسبس عليها •

التركى لتلك الوثيقة والترجمة الفرنسية لها لم تودعا لدى الموثقين فى ١٨٥٥ ثم زعم أنه بموجب هذا التقرير قد حصل على موافقة الوالى على مختلف الالتزامات التى تتقيد بها الشركة التى كان يجرى تكوينها وعلى الامتيازات الممنوحة لها - حالا ومستقبلا - وكذلك التسهيلات التى تتمتع بها لتنفيذ المشروع ثم حصول دى لسبس فى الخامس من يناير عام ١٨٥٦ على « البرلمان الثانى » الذى أوضح النظام الأساسى للشركة ، وأقر تكوينها المالى •

أما بالنسبة للبدء بعملية شق القناة ذاتها فقد اشترط هذا فرمان ألا تقوم الشركة الا بعد حصولها على موافقة الباب العالى •

وهكذا تمكن دى لسبس من تحقيق الشرط الأول من هدفه وتخلص من الوثيقة التى كانت تجعل تكوين الشركة وقيامها معلقاً برمته على شرط فاسخ ، فوافق الوالى على تكوينها المالى وبقي الشرط الواقف مقصوراً على البدء فى عملية شق القناة ذاتها •

ولم تخف خطورة دى لسبس على « فردريك بروس » المندوب الانجليزى بالقاهرة الذى كتب يقول : ان دى لسبس يحرص على أن يقدم مشروعه كمجرد مسألة تجارية تحكمها سواء نجحت أو فشلت تلك القواعد المتعارف عليها ولكنه يبدو لى أنه من المتعذر فصل الاعتبارات السياسية عن المشروع • • ويستطرد « بروس » متصدياً لما قد يترتب على تنفيذ المشروع من النتائج المالية والعسكرية فيقول : « ان شق قناة السويس من شأنه أن يؤدى ان عاجلاً أو آجلاً الى وقوع أعمال حربية فى مكان ما بمصر وعلى شاطئ البحر الأحمر ، وان قوات بعض الدول ستعمل يوماً ما على تثبيت أقدامها بصفة نهائية فى تلك البلاد » • •

ثم يتساءل قائلا : « أيمكن لتركيا أن تحتفظ - بعد هذا المشروع ،
بسلطانها في مصر ؟ ، والحق أن « فردريك بروس » كتب الى وزارة
الخارجية الانجليزية الكثير عن مشروع شق قناة السويس بل انه يمكن
القول بأن « بروس » قد وضع أمام الوزارة كافة عناصر قضية القناة في
حاضرها - اذ ذاك - وفي مستقبلها - فيما بعد - كما انه كان المعبر عن
وجهة النظر الانجليزية في هذا الشأن فلم يفتأ يوجه الأنظار دائما الى
الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها مصر بسبب هذا المشروع ، وما سيكون
للشركة من الأدوار الهامة من تلك الأخطار ، ثم الى ما يفضي اليه
المشروع من فصل منطقة القناة عن الأراضي المصرية ، كما أنه دأب في
معارضته للمشروع على الدعوة الى تنفيذ مشروع آخر بدلا منه وهو
مشروع كان معروفا اذ ذاك يرمى الى شق قناة تصل البحرين بالنيل ،
وكان من رأيه أن مشروع قناة السويس لن يؤدي - بحال من الأحوال -
الى رفع المستوى الاقتصادي لمصر ولن يحقق للبلاد الرخاء المرجو ، في
حين أن ذلك محقق لها في حالة تنفيذ مشروع القناة التي تصل النيل
بالبحر الأبيض وتصله بالبحر الأحمر قناة أخرى يتم بها ربط البحرين
مع الاحتفاظ لوادي النيل وللنيل ذاته بطابعه كطريق لنقل التجارة بين
الشرق والغرب .

غير أن فرنسا كانت تقف الى جانب فرديناند دي لسبس ، وقد راح
هذا يهاجم « فردريك بروس » ويهاجم انجلترا ، دافعا عن المشروع ،
وعن مطامعه وفي سبيل ذلك أمعن فرديناند في تجريح انجلترا ، فزعم
أنها ساومت من أجل تأييدها للمشروع فاشتريت لهذا أن تستولي هي على
السويس لتصبح القناة في قبضتها .

وقد اتخذ فرديناند دي لسبس من هذا العرض أو من تلك المساومة
الانجليزية سندا يدعم به دعايته الواسعة التي قام بها في أوروبا وفي مصر ،
تلك الدعاية التي اشتملت فيما اشتملت عليه من الأساليب ، قولته الشهيرة
« القناة لمصر ومن مصر » . . ؟؟

ولم يدع دي لسبس سلاحا الا استخدمه في المعركة التي بدأ يخوضها من أجل تنفيذ مشروع قناة السويس ولم يدع قوة يمكن أن تعينه في مشروعه الا احتال على الاستعانة بها • فاستعان بوسائل تأييد من فرنسا ، من « تير » ومن « جيزو » ومن كافة الساسة •

ولم يكن دي لسبس يرى من ناحية الوالى خطرا على مشروعه طالما بقى الوالى ملتزما موقفه المؤيد للمشروع اذ كان أخوف ما يخافه دي لسبس هو تراجع الوالى وعدوله عن موقفه من المشروع ، سيما وأن تورط الوالى في تأييد دي لسبس قد أشاع في نفسه القلق وجعلها هدفا لنوبات دائمة من الخوف والجزع بسبب هذا التورط • وكان فرديناند دي لسبس يخشى بدوره أثر هذه المخاوف التي تتنازع نفسية الوالى ولا يكف عن مقاومة هذا الأثر بما يبعثه في نفس الوالى من التشجيع وبما يلقي به في روعه من الطمأنينة والأمل مستعينا في ذلك بتلك الوسائل المشجعة التي كان يتلقاها دي لسبس تأييدا للمشروع ممن أشرنا اليهم من قادة فرنسا وأعلامها أو من كبار الشخصيات السياسية في أوروبا •

أما كل ما عدا موقف الوالى من تأييد المشروع ، فما كان ليخيف دي لسبس • • فالدبلوماسية الفرنسية كلها كانت مسخرة لخدمة أغراضه • • وامبراطورية فرنسا والامبراطورة « أوجيني » التي كانت تمت لدى لسبس بصلة بعيدة من القرابة ، و « فالفسكي » وزير خارجية فرنسا ، و « توفينيل » سفيرها في الآستانة • • هؤلاء جميعا ، وبأيديهم دفعة السياسة في فرنسا ، كانت تربطهم بمشروع شق القناة مصالحهم الخاصة • • وقد بلغ من مؤازرة الامبراطورة « أوجيني » لفرديناند دي لسبس أنها بعثت اليه برسالة تقول فيها : « ان الامبراطور سيجعل مشروع القناة مشروعا خاصا به » • وبهذه الوسائل ، وبذلك الامكانيات والأعوان ، وعلى هذه الوتيرة ، استطاع دي لسبس أن يدير معركته الكبرى ويقودها ويوجهها حيثما اتجه • • في الآستانة ، وفي لندن ، وفي كل مكان سعى اليه • • وما من شك أن قدرته على استمالة مختلف العناصر الى صفه كانت قدرة

فأثقة ، ولم يكن يرعى في اندفاعه في هذا السبيل غير صالحه ، ولم يأبه في سبيله بغير مطمعه ، أما سائر القيم التي تربط بين المحاولة وبين الاعتبار الإنسانية فقد أسقطها دي لسبس من حسابه وداسها بقدمه . . . لقد استخدم في مساعيه كافة الأساليب فاستخدم الرشوة ، واستخدم المؤامرات ، واستعمل وسائل التهديد والاكراه ، الى أبعد حدود الاسفاف في أساليبه وخططه من أجل انجاح مشروعه .

شهر في وجه الباب العالي فرمان الامتياز ليتخلص من أثر تردده وزعم أن فرمان خلو من كل تحفظ ، وأن فرمان الأول لم يشترط موافقة الباب العالي ثم عاد فزعم بأن الاشارة الى الباب العالي في ١٩ مايو لم تتضمن ضرورة الحصول على موافقته ، ومع أن حق الباب العالي في هذا الصدد قد أكدته الجريدة الرسمية الصادرة بالاستئانة في الخامس والعشرين من يناير عام ١٨٥٥ في عددها رقم ٧٧٩ اذ نشرت نص فرمان المزعوم كما نشرت ما يؤكد ملحق الوثيقة الذي يجعل موافقة الباب العالي ضرورة حتمية « وهذه الوثيقة مسجلة بين وثائق وزارة الخارجية البريطانية وقد تضمنتها رسالة « لورد ستافورد » سفير انجلترا في الاستئانة الى لورد « راندون » في التاسع والعشرين من يناير عام ١٨٥٥

ولكن على الرغم من ذلك كله فإن دي لسبس ظل ملتزما موقفه من حيث انكاره على الباب العالي حقه في منع الموافقة على المشروع . . . ومضى في اتجاهه لالتماس التأيد العالمي والسياسي والمالي لمشروع القناة ، وفي سبيل هذه الغاية ، راح يتجول في أنحاء أوروبا غير عابئ بالباب العالي كسلطة شرعية أساسية لتنفيذ المشروع الا انه كان حثما اتجه في هذا السبيل يلقي ممن يقصد الى عونهم وتأيدهم ، انصرفا عن المشروع بسببه حاجته الى موافقة الباب العالي التي كان دي لسبس يطالب بها من جانب من يلجأ الى عونهم ، كأساس لهذا العون . . .

وفي هذا الشأن كتب المسيو « دي ريفولتلا » (de Revoltella) الرسالة التالية :

« أن هذا العمل العالمي الكبير الذي يشغلنا في هذا الوقت الخطير ، في هذه الفترة - الحاسمة من تاريخنا ليختم على - ياسيدي العزيز وصديقي العظيم أن أكون ضريحا وشجاعا في الإفصاح لك عن نتائج أبحاثي وتحرياتي الدقيقة حول هذا المشروع ، وأنتى اذ أعرض عليك ، في هذا الشأن آرائى فانما أترك لحكمتك الأمر فى تصحيحها أو تطويرها ، أو استبعاد ما ترى استبعاده منها اذا كان معارضا مع وجهة نظركم وكل ما أرجوه عندكم هو أن أجد منكم نصحا وتوجيها على ضوء ما سأدلى لكم به فى هذه الرسالة . »

« لقد انتهزت فرصة وجود الدكتور « سكرينزى » (Skrinzi) وهو صاحب الشهرة التي لا أحسبها خافية عليكم ، كما أنه من أصدقاء فرديناند دي ليسبس - انتهزت فرصة وجوده فى فينا وتحدثت اليه - بحكم ما يربطنا من صداقة عميقة - فى هذا الشأن - فطلبت اليه أن يلتبس من الوزراء تأييدا لمختلف المساعي التي قمت بها أخيرا وان يحاول التعرف على آرائهم واتجاهاتهم بالنسبة لمشروع البرزخ العظيم على أساس الوضع القائم حاليا ، وقام الصديق بما عهدت اليه ، وكانت النتيجة أنهم جميعا ، استنكروا فى صراحة تامة كل مسعى يهدف الى البدء فى تنفيذ المشروع قبل موافقة الباب العالي . . . وأكدوا له أن اندفاع الشركة للقيام بتنفيذ المشروع دون موافقة السلطان انما يعتبر تصرفا من جانبها غير مشروع ولا مبستند الى أساس . ويستطرد « دى ريفولتلا » فيعلق على هذا الموقف قائلا « أن تعجلنا ليوم ميلاد هذا المشروع من شأنه أن يقضى تماما عليه ويحرم العالم جنى ثمرته التي ينتظرها بصبر نافذ ، بل أن المحاولات التي تقوم بها للتعجل بتنفيذ المشروع لابد أن تخلق مشكلات كبرى بين الدول الأوروبية العظمى . »

« ان تلك الاعتبارات تبدو لى واضحة وجديرة بالاهتمام والتفكير والتدبير فيها قبل أن تخطو أية خطوة تكون هى النهاية لعمر الشركة . »
« وانه لاولى بالسيو دى ليسبس أن يصرف كل جهوده لتكوين الشركة

بصفة قانونية •• وأن العالم كله لعلّى حق اذا أحجم عن التعاون فى تنفيذ هذا المشروع قبل الحصول - سلفا - على موافقة الباب العالى ، على تنفيذه •• ،

غير أنه كان لزاما على دى لسبس أن يواجه الموقف الذى خلقه ، فان المغامرة الكبرى التى كان يزعم الاقدام عليها تحتاج الى أموال ضخمة يتعذر عليه الحصول عليها فى السوق المالية الدولية ، كما كان يتعذر عليه الوفاء بالتزاماته التى نصت عليها المادة الأولى من فرمان ٥ يناير عام ١٨٥٦ ، وكانت هذه الالتزامات تحتم الانتهاء من الاعمال التالية :

أولا - شق قناة صالحة فى كل الاوقات للملاحة الكبرى بين السويس على البحر الاحمر وخليج بلوز بالبحر الابيض المتوسط •
ثانيا - شق قناة صالحة للملاحة النهرية تصل بين النيل والقناة الملاحية المشار اليها •

ثالثا - شق قناتين للمياه العذبة من القناة السابقة ، لمد مدينتى السويس وخليج بلوز - (مكان مدينة بور سعيد الآن) بالمياه الصالحة للشرب •
رابعا - تحويل بحيرة التمساح الى ميناء داخلى صالح لاستقبال أكبر السفن الملاحية وأثقلها حمولة •

خامسا - انشاء ميناء وملجأ للسفن فى مدخل القناة البحرية فى خليج بلوز (بور سعيد الآن) •

سادسا - تحسين ميناء السويس ومدخله بحيث يكون صالحا لاستقبال السفن •

كما وأن فرمان نص صراحة على أنه يتعين شق القناة وفقا للاعماق والسعة المحددة بالبرنامج الذى وضعته « اللجنة العلمية الدولية » •

هذه كلها أعمال كان يتعين القيام بها وتنفيذها بمعرفة الشركة التى كان دى لسبس يعمل على انشائها ، وعلى نفقة هذه الشركة وتحت مسئوليتها •

وقد كان واضحا أن رأس المال الذي سيكتسب به عند انشاء هذه الشركة سيظل بلا ربح طوال مدة تنفيذ المشروع التي قدرها دى لسبس في أول الأمر بستة أعوام ، تبدأ من اللحظة التي يصدق فيها الباب العائى على فرمان الامتياز طبقا للتحفظ الوارد فى عقد الالتزام •

غير أن تصديق الباب العالى - الذى كان من المفروض الحصول عليه - كان يبدو جليا - أنه لا يمكن أن يتحقق قبل وقت طويل ، وأن أعمال الحفر سوف تستغرق أكثر من السنوات الست التي قدرها دى لسبس •• ثم أن المشروع كان يحتاج الى رأس مال كبير •• ولقد حرص « دى ريفولتيلا » على تأييد وجهة النظر هذه بعبارات واضحة فى رسالة ختمها بقوله :

« ان عدم حصول الشركة على فرمان من الباب العالى وما ترتب على ذلك من احجام مختلف الحكومات عن تأييد المشروع • ذلك كله يجب ألا يخرجنا عن حدود الانصاف ويجب ألا يفسد نظرتنا الى الواقع فننظر الى الأمور بعقلية المضارين فحسب أو ننحى باللائمة على أصحاب رموس الاموال الذين تهربوا منا •

« ان الصعوبات التي نواجهها هائلة وكبيرة ولا مناص من تذليلها بصبر ، وشيئا فشيئا ، ومن أجل ذلك يتعين علينا أن نعمل على كسب تأييد العناصر السياسية بدلا من اثاره هذه العناصر ودفعها الى العمل ضدنا - وانا لست ممن يحشون الصعاب ويترددون أمامها الا أن هذا لا يمنعنى من كشفها بدلا من اخفائها ، ان دى لسبس ذاهب الى اسبانيا وسيعود حاملا فى رأسه ذكريات للاستقبالات الحارة التي سيقابل بها فى كل مكان ولكن هناك بون شاسع بين الترحيب وبين عرض رموس الاموال •

« وان الرجل الواقعى ، لا يعنيه أبدا فى اتجاهاته كلها ، الا الحقائق •• ولا يلتزم غير جانب الواقع •• »

وهكذا كان على دى لسبس أن يواجه الحقائق التي نبهه اليها أقرب

الناس اليه ولكن كيف واجبه دى لسبس تلك الحقائق وكيف جابه
الأجندات ؟

ان دى لسبس مضى فى ذلك السيل دون أن يتورع عن استخدام أدنا
الوسائل وأحط الاساليب لتحقيق غرضه • وقد داس بقدميه ، صالح
الكثيرين من ضحاياه وكان أول هذه الضحايا « محمد سعيد » والى مصر ،

وولى نعمته وكان هذا الوالى المطية الذلول لفرديناند دى لسبس يوجهها

كيفما شاء ويستخدمها حسبما يبتغى ، وحينما لاحت له الفرصة وأحسن

بأن تفريط الوالى وانقياده له قد جعلاه فى موقف المتمكن •• حينما أحسن

بهذا ، تحول فجأة الى شيطان مريد ، وخلع لباس الخضوع والتفاق

الذى كان يبدو به دائما أمام محمد سعيد ، واندفع يهاجم هذا الوالى ويهدد

حكومته فبعث فى السابع من يونيو عام ١٨٥٩ الى محمد سعيد بمذكرة

يشرح فيها المسئوليات الجسام التى سيتعرض لها الوالى ، ثم يوضح له

فى ذات المذكرة الوسائل التى يجب أن يسلكها لتفادى تلك المسئوليات •

وكان مستهل المذكرة يشير الى أنها تتضمن الاجراءات التى يتعين على

الحكومة المصرية اتخاذها لكى تغل صاحب السمو الوالى من كافة

المسئوليات قبل شركة قناة السويس •

ثم استطردت المذكرة فى شرح وجهات نظر دى لسبس التهديدية ، فقالت

ان مسئولية صاحب السمو الوالى تقسم استنادا الى امرين •

الاول : الشؤون المالية ، والثانى : الشؤون السياسية ، ف فيما يتعلق بالمسئولية

المالية التى رتبها العقود الممنوحة للشركة فانها لا تقوم ولا تمس صاحب السمو

الا اذا نشأ نزاع سببه انكار وجود الشركة بعد أن أقر الوالى وجودها ،

واعترف بقيامها •

« ••• ولعل صاحب السمو غير ناس انه صادق على تكوين الشركة واعترف

بقيامها • وهذا الاعتراف وذلك التصديق قد وقع من سموه وتكررا رسميا

على الوجه التالى ••• »

أولا - عندما أصدر الوالى توكيلا خاصا الى دى لسبس يبيح له القيام

بتكوين الشركة •

ثانيا - عندما اعتمد الوالى النظام الاساسى للشركة ، وافر فتح الاكتتاب العام فى رأس - مالها ، ووافق عليه .
ثالثا - عندما أنشأ الوالى نفسه علاقة مالية فقدم الاموال لفردى ناندى لسبس ليشعر هذا فى العمل باعتباره - فى هذه الحالة - مثلا للشركة !

ثم أضافت المذكرة الى كل ما تقدم ، عديدا من الحجج والمزاعم التى ترجع كلها الى المجاملة والتشجيع اللذين كان يبذلهما الوالى - عن طيب خاطر لفردى ناندى لسبس منذ أن عاد الى مصر ، فأخذ منهما دى لسبس حجة ضد الوالى لاجباره على النزول على رغبته واكراهه على تنفيذ مشيئته .
ومضى دى لسبس يحذر الوالى فى مذكرته من الاعتراض على قيام الشركة أو انكار وجودها ، ملوحا بشتى عبارات التهديد محملا الوالى - شخصا - المسئولية عن كل ما يعترض الشركة من الصعوبات نتيجة لعدم اعترافه بوجودها ، بل ان المذكرة وصفت هذه المسئولية بأنها لا تتوقف على الناحية المالية ، بل انها أيضا مسئولية سياسية .

وقالت المذكرة فى ختامها . . . ان الشركة - حرصا منها على القيام بها عهد اليها القيام به ترى نفسها مكرهة على أن توجه الى والى مصر الطلبات التالية :
أولا - أن يصدر الوالى تأكيدا جديدا يعترف فيه بقيام الشركة وتكوينها القانونى وبكافة الاعمال التمهيدية التى قامت بها الشركة حتى تاريخ المذكرة
ثانيا - أن يقوم الوالى بتغطية قيمة الاسهم التى اكتب بها فى رأس مال الشركة ، والتى قام بها وكيله المفوض - أى دى لسبس - تنفيذًا لتوجيهات الوالى . . وهذا الاكتتاب يعتبر اکتتابا قانونيا و نافذا .

ثالثا - أن تبادر الحكومة المصرية بالمصادقة على البرنامج الذى اقره مجلس ادارة الشركة للمضى فى الاعمال التمهيدية ، وهى ذات الاعمال التى سبق للوالى نفسه أن شرع فيها منذ أربعة اعوام . . « وقبل أن ينتهى دى لسبس من مذكرته قال فى سطورها الاخيرة - « ان تصحيحا لأوضاع واقارارا للاتفاقيات التى تم عقدها والمواثيق التى تم الارتباط بها علنا ، كل ذلك هو - وحده - الكفيل بإبراء ذمة صاحب السمو الوالى من المسئولية أمام الشركة التى ستحرص دائما على أن تجنب سموه المتاعب . . . »

وهكذا راح دى لسبس يستدرج مصر ليضعها فى الوضع الذى تتحمل فيه كافة المسئوليات فى مشروع شق القناة ، وبالتالي فانه مازال يحتال على الوالى ويخادعه حتى جره الى تلك المواقف التى تعذر عليه التخلص فيما بعد من مسئولياتها والتزاماتها . . فقد أمن الوالى جانب فردى ناندى لسبس ،

وكان هذا ، يغذى أمن الوالى بما يبيده له من الاخلاص والولاء الزائفين ، وفي ظل هذا الامن تمكن دى لسبس من حمل الوالى على اتخاذ سلسلة من الاجراءات أصبحت فيما بعد سياجا مضروبا حول الوالى لا يستطع الفكاه منه ، والزمته بعد حين ، بكل ما أراد فرديناند دى لسبس أن يلزمه به ، فاذا بالوالى يصحو أخيرا من غفوته ليجد أن مصيره أصبح مرتبطا بمصير فرديناند دى لسبس ، بل ليجد أن هذا الفرنسى قد أصبح يملك من أمره ما يملك السيد من أمر عبده الدليل . . .

. . . واذا خلا الميدان أمام هذا القادم الطامع وانهارت أمامه قوى والى مصر الذى أصبح له بمثابة التابع من المتبوع ، استشرى خطر دى لسبس وجعل هو مصر مسرحا لمأساة انسانية صنعتها قسوته وأطماعه التى لا حد لها ، وقد بدأت فصول هذه المأساة بنظام السخرة ، الذى حشد له مئات الألوف من أبناء مصر ليعملوا فى حفر القناة ، تحت سياط حاشديهم ودون أن ينالوا لقاء ما يعملون الا الجوع يفري بطونهم مما كان سببا فى ازهاق أرواح مئات الألوف منهم ذاق مجرى القناة دماءهم الطاهرة الذكية قبل أن يذوق ماء البحرين ، ثم توالت فصول المأساة التى صنعتها يد دى لسبس ، فنزلت بالبلاد كارثة مالية ، حطمت كيائها الاقتصادية وانهار مركزها المالى الى الحد الذى انتهى يفرض الوصايا المالية للغرب على مصر وسيطرة دولة على شئونها المالية سيطرة تامة أفضت الى تدخل دول الغرب فى شئون مصر الداخلية باعتبار أن هذا التدخل من ضرورات عملها باعتبار هذه الدول وصية على مصر فى اقتصادياتها ذلك التدخل - الذى مازال يتسع نطاقه حتى استحال الى تلك الكارثة الكبرى التى حلت بمصر حينما قامت انجلترا بغزوها واحتلالها فى عام ١٨٨٢ .

ان مصر وحدها - دفعت من أجل شق قناة السويس أفدح الثمن وكان بعض هذا الثمن من أموالها ابتذها المشروع وخلف لها الفقر والجوع ، وكان بعض هذا الثمن من أرواح أبنائها شيبا وشبابا ، ذهبت حياة مئات الألوف منهم وهم يشقون مجرى القناة - وكان بعض هذا الثمن من حرية مصر ومن استقلالها ولعله كان الجانب المرير من الثمن .

أما فرديناند دى لسبس والغرب فكان لهم الثمار المشروع ينعمون

به . . .

الفصل السابع

المأساة الانسانية دى لسبس والسخرة

استحالة نقل عمال من أوروبا للعمل في شق القناة ، وفداحة تكاليف استخدام الآلات الميكانيكية حملتا دى لسبس على تسخير مصر في حفر القناة - دى لسبس يضع نصا ظاهره لصالح العمال ، وباطنه الخاق الضرر بهم - دى لسبس يحصل على لائحة تنظيم استخدام العمال المصريين في حفر القناة ، وتلزم مصر بتوريد العمال ، وتلزم الشركة بالاجر ونفقات الانتقال والسكن والمآكل والرعاية الصحية - العذاب والكد والعمل المرهق حتى الموت في منطقة العمل - دى لسبس وقناة الاختبار - اعترافات كبير مهندسي الشركة - دور العملاء - الوالى محمد سعيد يتقاضى عن جرائم دى لسبس ويمعن في تطبيق نظام السخرة وحشد ابناء مصر - ستون الف مصرى يختطفهم دى لسبس للعمل الدائم في حفر القناة - راي القنصل الامريكى - انجلترا تثير الراى العام ضد الشركة - دى لسبس يتحدى انجلترا ويزعم انه يرفع حقوق مصر ويدافع عنها ..

في مشروع شق قناة السويس ، قدر دى لسبس - أول ما قدر - الصعوبات التي لا يمكن تذليلها والتي تبلغ حد الاستحالة المادية - بالنسبة الى نقل عمال من أوروبا للعمل في مصر ، كما وضع في اعتباره الأعباء الثقيلة التي لا مفر للشركة من تحملها فيما لو لجأت الى استخدام الآلات الميكانيكية الحديثة في عمليات حفر القناة ، ومن أجل ذلك فقد كانت نيته منظوية من أول الأمر على تسخير العمال المصريين في عملية شق القناة ، تسخيرا لا يقوم على القواعد المتعارف عليها والمنظمة للعلاقة بين رب العمل والعمال ، بل يقوم على نظام الاشغال الشاقة المحكوم بها .. وهذا الذي بيت دى لسبس النية عليه ، وتمكن أخيرا من تنفيذه بتلك الوسائل التي لم يكن يجيدها سواه ..

وقد تظاهر دى لسبس ، بادىء ذى بدء بالحرص على صالح الشعب المصرى ، وأصر على أن يضمن فرمان ١٨٥٦ نصا يلزم الشركة ، وفي كافة الاحوال بأن يكون أربعة أخماس العمال في حفر القناة مصريين مما

كان من شأنه - فى تقدير دى لسبس - أن يشعر المصريين بالارتياح لمثل هذا النص الذى يوفر لهم العمل والكسب .

ولكن ، هل كان دى لسبس نزيها أو نبىلا فى غرضه ، أمينا فى مقصده ، حينما ضمن فرمان الامتياز هذا النص ؟؟

أكان دى لسبس يرمى بهذا النص الى ما فيه الخير للعمال المصريين والى كفالة الرزق لهم ولأسرهم ؟؟ أم كان هدفه الأول والأخير هو تحقيق الكسب لنفسه ، على حساب مصر وأبنائها . وتكيل هؤلاء العمال فى ربة أشبه بربة العبودية والرق ثم القاؤهم تحت سياط العذاب ، والجوع ، والكد ، والعمل المرهق حتى الموت ؟؟ !!

الجواب على هذا السؤال يبدو واضحا جليا فى مسلك « دى لسبس » تجاه تشغيل العمال المصريين ، حينما جاء اليوم الذى كان منتظرا لتطبيق وتنفيذ ما اشتمل عليه فرمان فى هذا الصدد .

فان دى لسبس لم يترك مسألة تشغيل العمال واستخدامهم فى شق القناة ، تسير وفقا لقانون العرض والطلب ، وتخضع لعوامل الكسب المادى من أجر وغيره من المغريات ، بل أنه لجأ ، فى ذلك ، الى ولى نعمته « محمد سعيد » فاستصدر منه فى ٢٠ يوليو عام ١٨٥٦ مرسوما يقضى بتنظيم استخدام العمال المصريين فى عمليات حفر القناة .

وكان لهذا المرسوم شأن خطير فى حياة المصريين ، وأثر بالغ فى مالية مصر كما سيجىء تفصيله بعد ، ولهذا حرصت الشركة على استبعاد هذا المرسوم من السجل الذى يشمل جميع الوثائق والاتفاقيات المعقودة بينها وبين الحكومة المصرية من ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ حتى أول يناير عام ١٩٥٠ .

لقد ألزم هذا المرسوم حكومة مصر بأن تقدم لشركة قناة السويس العمال لأعمال الحفر طبقا للحاجة التى يقررها كبير مهندسى الشركة - ومقابل هذا الالتزام قبلت الشركة أن تقوم بدفع الأجور للعمال وأن تقدم لهم الوجبات الغذائية اليومية ، وكذلك التزمت الشركة باعداد المخيمات

والمنازل وما إليها - ليعيش فيها العمال ، وباعيداد المستشفيات ومراكز الاسعاف الكافية لعلاجهم واسعافهم ، كما تكفلت الشركة بنفقات انتقال العمال وأسرههم من بلادهم الى منطقة عملهم في شق القناة ، وقد اتفق على أن يكون الاجر الذي تدفعه الشركة للعمال مماثلاً للأجر الذي تدفعه الحكومة للعمال الذين تستخدمهم الحكومة - عادة - في أعمال مشابهة لعمالهم في شق القناة ، علاوة على التزام الشركة بتقديم الوجبات الغذائية اليومية أو دفع قيمة هذه الوجبات نقداً .

ولم يكن ثمة اعتراض ، من حيث المبدأ على مثل تلك الشروط التي يبدو من ظاهرها أنها تكفل حقوق العمال الى جانب ما كفلته من حقوق الشركة . . . غير أنها لم تكن في يد دي لسبس غير مجرد جروف مكتوبة لا صلة لها بالواقع ، اذ اتضح - تماماً - عندما حان تطبيق نصوص هذا الاتفاق أن دي لسبس لم يكن ، حينما وضع هذه النصوص وارتضاها ، ينوى تنفيذها على الوجه الذي يحقق ما تضمنته من رعاية مصالح العمال ، بل أنه - كان - على العكس من ذلك ، ميّتا النية على المخادعة التي تكفل له استخدام العمال في المشروع دون مقابل وبطريقة تنزل بهم الى مستوى البهائم بل الى ما دون هذا المستوى .

وقد بدأ دي لسبس محاولاته في هذا الصدد بأن أذاع عقب صدور هذا المرسوم ، أن الشركة ستعتمد في أعمال الحفر على الآلات الحديثة بحيث لا يكون ثمة ما يدعو الى استخدام العمال الا في أضيق نطاق وبعدد لا يتجاوز بحال ما ستة آلاف عامل ، مع أن دي لسبس في الوقت الذي أعلن فيه هذا الاتجاه كان يعرف تماماً أن استخدام الآلات يكبد الشركة من النفقات مالا طاقة لها به ، وأن ذلك في حكم الاستحالة .

ثم بدأ دي لسبس يمهّد الخطوة أخرى ترمى الى وضع محمد سعيد أمام مطلب جديد يستند فيه مرسوم ٣٠ يوليو عام ١٨٥٦ ، أو الى تفسيره هو - لهذا المرسوم ، وكانت بداية هذه الخطوة أن أذاع دي لسبس اعلاناً

يدعو فيه العمال المصريين الى العمل فى مشروع شق القناة ويرغبهم فى ذلك بما ضمنه الاعلان من عبارات الترغيب وعهد الى عملائه نشر هذا الاعلان على الناس فى سائر المدن المصرية ولصق العديد من نسخه بأبواب المساجد وبجدران محطات السكك الحديدية ودواوين الحكومة .

ثم ما لبث بعد فترة وجيزة أن كشف النقاب عن الخطة التى دبرها فأعلن أنه ، مالم يجد من العمال المصريين استجابة لنداء الشركة ، فسيضطر الى مطالبة الحكومة المصرية بتنفيذ مرسوم ٢٠ يونيو سنة ١٨٥٦ وفقا لتفسيره لنصوص المرسوم .

وأكد أن تنفيذ هذا المرسوم واجب الزامى فى كافة الظروف والاحوال لا سيما بالنسبة الى تلك المرحلة التمهيدية التى يجرى العمل فيها لشق قناة اختبارية للملاحة الصغيرة الى أن يتم الاتفاق بين الدول البحرية العظمى على المسائل السياسية التى أثارها الباب العالى حول شق القناة وفتحها للملاحة الكبرى . . وبهذا فان دى لسبس قد نحا منحى آخر مفاده أن من حقه القيام بشق هذه القناة الصغيرة التى سماها اذ ذاك بقناة الاختبار دون الرجوع فى هذا الشأن الى الباب العالى أو الحصول على موافقته على أن هذه القناة الصغيرة كما وصفها دى لسبس كانت هى ذات القناة التى تضمنها حق الامتياز فما ان تمت حتى كانت صالحة للملاحة الكبرى ، فدى لسبس ، كما أثبت الواقع ، لم يكن يبنى - حينما زعم ما أسماه قناة الاختبار - الا مجرد التلاعب بالالفاظ والاحتياى بالعبارات حتى يتمكن من شق القناة التى أرادها لتضع معارضى المشروع ، سيما الباب العالى ، أمام الامر الواقع . .

لقد كان احجام العمال المصريين عن العمل فى مشروع شق القناة هو الصعوبة الوحيدة التى رأى دى لسبس فيها حائلا قويا دون تحقيق غرضه ، ولم يكن أحجام العمال يرجع لسبب غير المعاملة التى اتبعتها الشركة والاسلوب الذى اتخذته نحو تنفيذ مختلف التزاماتها قبل العمال فيما

يتعلق بفئة الأجور وطريقة دفعها والوجبات الغذائية اليومية والخدمات الطبية وإيواء العمال ، وعلى الجملة فإن أحجام العمال عن العمل الاختياري بالمشروع كان راجعا الى اخلال الشركة بكافة التزاماتها التي ارتضتها -

في هذا الصدد - وقبلتها في مرسوم ٢٠ يوليو عام ١٨٥٩ •

ويقول « فوازان بك » كبير مهندسي الشركة في ذلك ما يأتي :

« كان ما تدفعه الشركة في أعمال الحفر في ترعة المياه الحلوة

• ٤ سنتيما عن المتر المكعب من الأتربة ويرتفع هذا الأجر الى ٥٠ سنتيما

في الاراضي الصلبة ولم يكن في استطاعة العامل أن يحفر أكثر من متر

مكعب في اليوم » • ويعلق كبير المهندسين على ذلك فيقول :

« كان العامل يتحمل نفقات سفره الى منطقة العمل في المشروع • فاذا

عرفنا بأن الفرنك يساوي مائة سنتيم ، أى ما يعادل أربعة قروش تبين

لنا أن الأجر اليومي للعامل كان يتراوح بين قرشين ، وقرشين ونصف

قرش ، وذلك الاجر لم يكن ليكفل للعامل حتى مجرد ثمن الغذاء » -

ويقول كبير المهندسين :

« ان عدم كفاية الأجر اليومي كان السبب الأساسي لفرار العمال من

منطقة العمل حتى لم يبق عامل يعمل باختياره واراדתه لأن الأجر المحدد

عن المتر المكعب من الأتربة ، كان - حقا - أجرا ضئيلا للغاية كما كان

أجر الحفر في القناة الملاحية يقل عن ذلك فكان ثلاثين سنتيما عن المتر

المكعب ، ولم يكن في استطاعة العامل أن ينجز يوميا أكثر من متر مكعب

وربع المتر » •

ويعلق كبير المهندسين على ذلك فيقول : « ان أجورا يمثل هذه الضالة

كان من شأنها أن تدفع العمال الى الفرار » •

وما من شك ، في أنه كان ، يتعين ، على الوالى محمد سعيد حيال هذه

المخالفات الصارخة من جانب الشركة ، أن يفرض عليها احترام تعهداتها

ويلزمها بتنفيذ ما نص عليه مرسوم ٢٠ يوليو من ضرورة دفع أجر المثل

وتوفير الغذاء وأماكن الخدمات الطبية - ولكن ذلك لم يحدث ، اتما حدث العكس ، اذ يمكن دى لسبس من قلب الأوضاع فانتهاز فرصة زيارة محمد سعيد لبرزنخ السويس وما زال به حتى أقنعه باحلال نظام السخرة والاجبار فى جمع العمال محل النظام الاختيارى ، ونجح دى لسبس فى محاولته فبدلا من أن يستنكر محمد سعيد اخلال دى لسبس بالتزاماته وبدلا من أن يحتج على الأوضاع التى كانت قائمة والتى رآها بعينه ، فان محمد سعيد أصدر أوامره الى المديرين فى سائر مديريات القطر ليجمعوا بطريق القسر خمسة عشر ألف رجل يحشدون عنوة للعمل فى شق القناة فى نهاية الشهر الأول وخمسة وعشرين ألف رجل فى كل شهر من الأشهر التالية ، كما وعد الوالى صديقه دى لسبس بفرض سخرة خاصة تجلب له من صعيد مصر رجالا أشداء ، ومن ثم أمر الوالى بأن يتولى « عرفان باشا » وزير بلاطه وموضع ثقته الاشراف على تنفيذ هذه السخرة معاونه ويأمر بأمره فى ذلك مديرو الدقهلية والغربية والشرقية والتليوبية .

وهكذا نجح دى لسبس فى فرض نظام السخرة على المصريين دون أى مقابل ، ودون التقيد بأى التزام مما سبقت الاشارة اليه من مختلف الالتزامات المنصوص عليها . وفى هذا الصدد كان « فوازان بك » منصفاً ومصوراً للواقع حينما قال « ان زيارة محمد سعيد لمنطقة شق القناة كان لها أعظم الآثار وأحسن النتائج وأسعدها فى حياة الشركة » وعلى هذه الصورة تمكن دى لسبس من اسقاط التزاماته المنصوص عليها فى مرسوم ٢٠ يوليو عام ١٨٥٦ ، كما تمكن من تطبيق نظام السخرة فى

أعمال حفر القناة ، ولكن دى لسبس لم يكن ليكفيه خمسة وعشرون ألف رجل يعملون يوميا ، فبادر بجمع مجلس ادارة الشركة ، واستصدر منه قرارا يعهد الى دى لسبس مطالبة الوالى محمد سعيد برفع عدد عمال السخرة الى ٤٠٠٠٠ شهريا اعتبارا من أول نوفمبر عام ١٨٦٢ ، وقام دى لسبس بما عهد اليه به وفلا استجاب محمد سعيد الى هذا المطلب ، وتم لدى لسبس كل ما أراد تحقيقه فى هذا الشأن مستغلا فى ذلك محمد سعيد .

وفى ظل هذه الرعاية التى شمله بها محمد سعيد أمن دى لسبس فى ارهاق العمال الى حد التثكيل بهم ، وفى حماية هذا الوالى استطاع دى لسبس أن يستخدم هؤلاء العمال كما يستخدم الانسان الدواب والبهائم ، هؤلاء العمال الذين راحوا يتساقطون صرعى حيث يكدون ويعملون دون غذاء يرد عنهم غائلة الجوع ، ودون مأوى يقيهم قارس البرد فى ليالى الشتاء ، أو يقلون فيه اتقاء لحرارة الشمس وضربتها عند الظهيرة فى أيام الصيف . وبتأثير هذه العوامل القاسية تعرض العمال الى فناء شامل واصطلع عليهم الجوع والعمل المرهق والبرد والأوبئة على مختلفها ، فراح يموت منهم كل يوم عشرات المئات كان يهال عليهم التراب جملة كالبهائم النافقة ودون أن يعرف أهلهم شيئا عن نهايتهم الأليمة .

وبدأ العمال يتجهون الى الفرار والهرب من المصير الذى انتهت اليه حياة زملائهم وتمكن الكثيرون من النجاة فى جنح الليل وسيادت فكرة الهرب أوساط العمال جميعا ، فأخذوا يتسللون الى بلادهم فرادى وجماعات . . . وجزع دى لسبس للأمر وهرع الى الوالى يستجد به ليوقف موجه الهرب فبادر الوالى بانفاذ أمره بالحضار مشايخ القرى فى الوجه القبلى وزعماء العشائر هناك ليعهد اليهم بالإشراف على أبناء الصعيد العاملين فى مشروع القنال ومراقبتهم والحيلولة دون هروبهم من العمل . . . ولما لم يقو « عرفان باشا » على الإقامة بصفة دائمة فى مقر أعمال الحفر

بسبب مرضه فقد عين الوالى مندوبا آخر يدعى « اسماعيل بك » ووضع تحت امرته العدد الكافى من « القواصين » وعهد اليه بالمحافظة على النظام ، وعلى سير العمل سيرا منظما ومراقبة العمال مراقبة دقيقة . ويقول « فوازن بك » كبير مهندسى الشركة :

« ان اسماعيل بك حضر الى منطقة الأعمال فى شهر فبراير وأن دى لسبس نفسه أعد له غرفة فى كل معسكر من معسكرات العمل ليتمكن من تنفيذ أوامر الوالى التى كانت تقضى بالآ يغفل لحظة واحدة عن مراقبته للعمال والتأكد من قيامهم بالأعمال المفروضة عليهم بكل جد ونشاط . . » ويعود « فوازن » بك فيؤكد أن وصول مندوب الوالى كان بمثابة حادث سعيد بالنسبة للشركة إذ أنه حقق للعمل النظام وكفل له الاستقرار السدى

أفضى الى أحسن النتائج .

ولم يكف دى لسبس عن استغلال علاقته بالوالى فى صورة شبه منظمة ، منها أنه طالب بأن يصحب كل دفعة من عمال السخرة عدد كاف من الجمال لنقل أمتعتهم ولاستخدامها فى نقل المياه العذبة وما إليها من المواد التموينية اللازمة للعمال فى منطقة العمل .

وقد برر دى لسبس احتفاظه بهذه الجمال للعمال فى البرزخ بالحاجة إليها لنقل العمال عليها أمتعتهم عند عودتهم الى بلادهم . وهكذا تمكن دى لسبس من تسخير الرجال ، ثم تمكن أيضا فى شهر مارس من ذات السنة ، من تسخير الجمال .

تمكن من تسخير الرجال والجمال لخدمته دون مقابل . ولقد ظلت حالة العمال المستخرين تسير من سيئ الى أسوأ وفى هذا يقول : « فوازن بك كبير المهندسين » :

كان عمال السخرة يتحملون صنوف العذاب بسبب نقص التغذية ولانعدام

المأوى وكانوا لفرط الضعف لا يهتملون البرد القارس الذى كانوا يتعرضون .
له ليلا نظرا لبقائهم فى العراء دون مأوى ٠٠٠ »
ثم يستطرد « فوازن بك » قائلا :

« وقد صادف أن تعرضت مصر فى شتاء عامى ١٨٦٣ و ١٨٦٤ الى موجات
من البرد القارس والى أمطار لم يسبق لها نظير ، فكانت درجة البرودة ليلا
تهبط الى ٥٣ تحت الصفر ، بل ان المياه كانت تتجمد داخل الاوانى التى
تحتويها وكان من جراء هذ الحالة الشاذة بالنسبة للمصريين أن تفشت فيهم
الامراض وفتكت بهم نزلات البرد بأنواعها والنزلات المعوية وعلاوة على كل
هذه الامراض فقد انتشر بينهم وباء التيفوس »

اننا فى حديثنا عن العمال المسخرين ، لم نشأ الاستشهاد الا بقول
« فوازن بك » كبير المهندسين بالشركة الذى عاصر تنفيذ المشروع وتجنبنا
الاستشهاد بأقوال المصريين المعاصرين التى سجلها مؤرخو قناة السويس من
مصريين وأجانب ، تلك الأقوال التى تبرز الصورة الصحيحة للكارثة الكبيرة
التي نزلت بالمصريين • على أن الصورة التى قدمها « فوازن بك » والحقائق
التي اضطر الى الاعتراف بها وان كانت بلا شك دون الحقيقة بكثير الا أنها
بمثابة قول لا يرقى اليه الشك ، اذ أن قائله هو كبير مهندسى الشركة ذاته •
ويكفى لكى نعرف مدى هذه الكارثة ان نصور حلقة بشرية تدور فى حركة
مستمرة فى جميع أنحاء القطر المصرى ويسير فيها ٦٠ر٠٠٠ رجل ، منهم
٢٠ر٠٠٠ يتجهون الى برزخ السويس ، و ٢٠ر٠٠٠ يعملون فى القناة ،
بينما يكون من بقى على قيد الحياة من العشرين ألف الاخيرة فى طريق
عودتهم الى قراهم ٠٠٠

٦٠ر٠٠٠ من أبناء مصر الأقوياء الأصحاء يختطفهم دى لسبس من بلادهم من
بين افراد أسرهم ليمتجها سيرا على الاقدام يحملون طعامهم الذى جاءوا به من
بيوتهم ليعيشوا عليه • • ويقطعون سيرا على الاقدام مئات الكيلو مترات ،
ويدفعون بمجرد وصولهم الى برزخ السويس الى أشغال شاقة بل قاتلة ، بأجر
لا يمكن أن يكفل لهم ثمن الطعام ، وبلا مأوى ولا عناية ومن ثم فليس بمستغرب
ذلك الذى حل بهم من الموت جوعا وارهقا ، وكان كل هم الذين نجوا من
الموت ، هو تلمس السبيل الى الهرب والفرار ، وهكذا حول دى لسبس برزخ
السويس الى ليمان كبير تعذب فيه الضحايا قبل أن يقضوا نحبهم بين
جدرانته ٠٠٠

ويقول « فارمان » (Farman) القنصل الأمريكى فى مصر فى مؤلفه

«مصر وخائنوها» أن العمال المصريين كانوا يتساقطون قتلى في هذا الليمان الكبير وكأنهم ذباب ...

ولم يسكت الرأي العام عن تلك الحالة وأظهر استياءه ، لا خلال
دي لسبس بأبسط الاعتبارات الانسانية والمبادئ القانونية .
ولما أخذ الرأي العام ينتقد هذه الوحشية والقسوة التي يعامل بها العمال
المصريون وانتظمت هذا النقد حملة عالمية واسعة . . . ساء ذلك دي لسبس ،
وانبرى للدفاع عن موقفه ، فقال « ان الأسلوب الذي اتبعه في مصر ، هو
الأسلوب الوحيد المتبع دائما في تنفيذ المشروعات العامة ، هذه المشروعات
التي لم تنفذ من قبل بطريق العمل الذي يدعى اليه العامل لقاء أجر
يتقاضاه ، وانما كان تنفيذها دائما بطريق السخرة وهو ذات الأسلوب الذي
طبقة مصر خدمة لانجلترا في تنفيذ مشروع مد الخط الحديدي بين
الاسكندرية والقاهرة والذي قامت به انجلترا »

واستطرد دي لسبس في رده قائلا :

« ان العالم كله يعلم أن عشرات الآلاف من المصريين لقوا حتفهم أثناء
تسخيرهم للعمل في مشروع الخط الحديدي بين القاهرة والاسكندرية ومع
ذلك فان صوتا واحدا في انجلترا لم يرتفع احتجاجا على أسلوب السخرة »
وقد أيد « بوفال » (Beurval) فصل فرنسا في مصر رأى
دي لسبس وكتب الى حكومته يقول :

« ان الغاء نظام السخرة في تنفيذ مشروع قناة السويس عمل لا طائل من
ورائه ولا يؤدي الى نتيجة ، فانه بدون نظام السخرة لا يمكن تنفيذ المشروع
بل انه بدون السخرة لا يمكن أن يتم أى مشروع عام ، وأما الانجليز
الذين يحتكرون باسم الحكومة المصرية عمليات انشاء الخطوط الحديدية ،
فهم أعلم الناس بهذه الحقيقة التي نعرفها نحن أيضا ،

ولكن على الرغم من هذا الدفاع الذي أبداه دي لسبس فان الرأي العام
العالمي لم يخفف من حدة حملاته على هذه المأساة الانسانية الأليمة ، كما

ان انجلترا استغلت هذا الاتجاه العالمى ورأت فيه فرصتها لتقود حملة واسعة وقوية ضد دى لسبس واتهمته بالاخلال بأبسط المبادئ الانسانية والتكر لالتزاماته القانونية التى فرضها عليه مرسوم ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ . . . وازاء ذلك راح دى لسبس يشتط فى عدائه لانجلترا ولكل من شاركها فى مهاجمة شركة قناة السويس أو تعرض بالنقد لما تقرفه هذه الشركة ضد الانسانية متمثلا فى معاملتها للعمال المصريين . . . كما راح دى لسبس يوجه - بدوره - النقد لمعارضيه ويفند المبررات التى يرى أنها تهدم حقهم فى التدخل فيما يجرى بمصر من فظائع الشركة . . . وفى هذا الصدد قال دى لسبس « ان على الدول الأجنبية التى تقحم نفسها فى شئون مصر الداخلية أن توضح للعالم الأساس القانونى الذى يبيح لها التدخل فى الشئون الداخلية لهذا البلد . . . ان نظام الرق ما زال مطبقا وسائدا فى أمريكا ، فهل توافرت لانجلترا الشجاعة الكافية لمطالبة حكومة واشنطنون بالغاء الرق . . ؟ وهل رفعت انجلترا صوتها يوما محتجة على روسيا التى تضم اليوم أربعين مليوناً من الرقيق ؟ . . ان انجلترا فى الوقت الذى ترى فيه أنه ليس من حقها التدخل فى الشئون الداخلية لأمريكا وروسيا ، ولو كان هذا التدخل لمكافحة الرق ، ترى فى ذات الوقت أن من حقها أن تتدخل فى شئون مصر الداخلية . . وما من شك فى أنه لو عن لفرنسا أن تتدخل لانقاذ ملايين الأرقاء المستعبدين فى روسيا وأمريكا وأن تثير قضيتهم باسم الانسانية والحضارة العادلة ، لتعالى صوت انجلترا احتجاجا على تدخل فرنسا فى شئون روسيا وأمريكا » .

ثم استطرد دى لسبس فى دفاعه ملوحا بعبارات التهديد يوجهها الى انجلترا فقال :

« اذا كان من حقكم أن تتدخلوا لصالح فلاحى مصر ، فان من حق بعض الدول أن تتدخل لحماية الصيية الأحداث من سوء استغلال رجال الصناعة وأرباب المصانع فى انجلترا ولحماية الهنود وانقاذهم من المآسى التى يعيشون فيها »

ثم يزعم دى لسبس ، فى دفاعه هذا ، ان شركة قناة السويس ما قامت.
الا لتعاون محمد سعيد فى تنفيذ مشروع شق القناة خدمة للحضارة.
والانسانية ++ ولحساب مصر »

وهكذا يمعن دى لسبس فى عبثه بكل شئء ويغرق فى الاتجار بسائر القيم
ليحقق غرضه فى ذلك ، يستخدم مركز محمد سعيد ويستخدم حقوق
مصر فى الدفاع عن جريمته التى قارفها ضد مصر ، ونراه يتحدث باسم
الحضارة وباسم الانسانية دفاعا عن وحشيته وجريمته على العمال المصريين •
ثم نراه أخيرا يبلغ بدفاعه عن نظام السخرة فى مصر ، حد الاستماتة ، تلك
السخرة التى أنهكت قوى مصر ، وأفقرتها وقضت على أبنائها ، ذلك لأن
دى لسبس كان على يقين من أنه بدون السخرة لا يمكن أن تقوم للشركة
قائمة ولا يمكن لها أن تفلت من الافلاس المحتم ومن أجل ذلك فقد عمل
على عدم تعريض الشركة لانفاق الأموال فى شراء الآلات اللازمة لحفر
القناة ودفع أجور العمال سيما وأن الشركة كانت لا تملك - اذ ذاك - هذه
الأموال ++ وضحى دى لسبس فى سبيل وقاية الشركة من الافلاس.
والزوال بمئات الألوف من العمال المصريين لقوا حتفهم فى منطقة القنال على
الصورة التى أسلفناها •

ولقد حاول دى لسبس أن يبرر موقفه فى مشروع شق القناة ، وفى هذا
التبرير يزعم أنه لم يكن يبتغى الربح أو المجد ، وانما كانت بغيته تنفيذ
المشروع ، وأنه من أجل هذا قد التجأ الى ارهاق مصر وتهديدها ++

ويساند المؤرخ « جورج ادجار بونيه » (G.Edgard Bonnet) دى.
لسبس ، فى موقفه هذا ويقول مؤيدا له :

« لسنا فى حاجة الى القبول بأن دى لسبس لم يكن له مطمع فى
تعويضات أو فى كسب مادي عندما عمد الى تحميل الوالى تلك الالتزامات
والمسؤوليات الجسيمة ++ فالحقيقة هى على العكس ، فما كان لدى لسبس.

هدف وراء هذه التهديدات غير مجرد ارهاب محمد سعيد حتى يتسنى
لدى لسبس المضى فى تنفيذ مشروع شق القناة »

ويبدو أن الذاكرة قد خانت «بونية» فنسى أن دى لسبس قد تنكر لالتزاماته،
وحمل تصريحات محمد سعيد أكثر من معنى ، وفسرها أكثر من تفسير ،
وفعل ذلك كله حسب هواه ووفق صالحه ، ونسى أن دى لسبس تلاعب بهذه
التصريحات وحوّل عباراتها ، ثم حولها الى التزامات واجبة النفاذ .

وما من شك فى أن هذا الزعم الذى زعمه دى لسبس ومؤيدوه من أمثال
« بونية » إنما هو زعم باطل لا يتفق والواقع ، فإن شق قناة السويس قد أنزل
بمصر من الكوارث والمآسى والويلات ، ما كانت مأساة السخرة أهونها وأخطرها
على مافيه من بشاعة الجريمة ، وكان شق قناة السويس سببا فيما حل
بمصر من الكوارث المالية والسياسية التى جثم كابوسها على صدر البلاد
منذ عهد محمد سعيد ومازال يضغطها ويتضاعف ثقله عليها ويتفاقم خطره
حتى انتهى باحتلال مصر فى عام ١٨٨٢ .

الفصل الثامن

أعباء مصر في إنشاء قناة السويس

انتحل دى لسبس صفة الوكالة عن محمد سعيد - تهيله مصر في مجلس ادارة الشركة - دى لسبس يحمل مصر العبء المالى في شق القناة فتصبح مدينة للشركة - وسائل دى لسبس الاحتياطية لتوريث محمد سعيد في عقد قرض خصصت لسداد الاساطه دخول بعض المديرين - خطر هذا الاتجاه في الاستدانة وأثره في مستقبل مصر المالى والسياسى - اسماعيل يتظاهر بالعدول عن مسلكه المالى وبالتزام الحرص في تصرفاته ووضع ميزانية يتصرف في حدودها - حرص اسماعيل على الاستجابة لطالب دى لسبس بمعاملة الرئيس - سعى دى لسبس في استدراج مصر الى الهوة المالية التى أعدها لها - شروط الباب العالى لاقرار البرلمان - تحكيم نابليون - مصر تدفع للشركة أربعة وثمانين مليوناً من الفرنكات مقابل إلغاء نظام السخرة - جميع نفقات الشركة من عام ١٨٥٤ حتى عام ١٨٦٦ غطيت بهذا المبلغ - لم تتجاوز نفقات عملية شق القناة مبلغ ٣٠٠ مليون فرنكاً بينما دفعت مصر ٢٨٠ مليون فرنكاً ذهباً - دى لسبس يتفق خارج مصر ١٣٠ مليوناً من الفرنكات الذهبية دون أن يقدم عنها حساباً - مليون و ٣٠٠ ألف جنيه أنفقها اسماعيل في الاحتفال بالافتتاح القنساء للملاحه - اسماعيل يغطي التزاماته بقروض قيمتها الاسمية ٦٥ مليون جنيه لم يدخل يده منها سوى ٤٢ مليوناً - الرأسمالية الغربية تستولى على الفرق وقدره ثلاثة وعشرون مليوناً من الجنيهات .

انتحل دى لسبس صفة الوكالة المطلقة عن الوالى محمد سعيد استناداً الى التوكيل المزعوم الذى ضمنه دى لسبس التقرير المؤرخ ٣٠ ابريل عام ١٨٥٥ والى المرسوم المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٨٥٥ وعلى هذا الأساس استباح لنفسه أن ينشر في الخامس من نوفمبر سنة ١٨٥٨ بياناً أوضح فيه وضع شركة قناة السويس وشرح مشروع شق القناة ، ثم اتجهت جهوده الى الأسواق المالية الأوروبية كي يحملها على تغطية رأس مال الشركة . ثم بدأ خطواته في خلق الشركة ، ففي ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ألف دى لسبس مجلس ادارتها من أعضاء ليس فيهم مصرى واحد ، وفي العشرين من ديسمبر سنة ١٨٥٨ أعلن دى لسبس تكوين شركة قناة السويس برأس مال قدره مائتا مليون فرنك موزعة على أربعمئة ألف

سهم ، وكانت القيمة الاسمية للسهم خمسمائة من الفرنكات الفرنسية أى ما يعادل عشرين جنيهًا مصريًا .

غير أن جهود دى لسبس فى هذا الصدد باءت بالفشل فلم يتمكن من تغطية الاكتاب ولو تغطية جزئية ، مما وضعه فى موقف يتطلب منه حشد كل امكانياته واستخدام جميع وسائله لمواجهة .

وبعد أن فكر دى لسبس ودبر فى الأمر اتجه للخلاص من ورطته - الى استغلال الوالى وبالتالى استغلال مصر ، فوجه الى الوالى كتابه المؤرخ فى ٧ يونيو سنة ١٨٥٩ والذي سبقت الإشارة اليه ، وفى هذا الكتاب سجل دى لسبس على الوالى محمد سعيد التخصيص الذى كان قد أجراه فى أسهم الشركة باسم محمد سعيد وحساب مصر وذلك لكى يتسنى للشركة الحصول على ثمن الأسهم الذى قدره دى لسبس بحيث يكون كافيا لتغطية النفقات التى تحملتها الشركة حتى ذلك التاريخ لتغطية نفقات الشركة الى أن تتمكن من تدبير رؤوس أموال أخرى ، ورشما يتم لها حل مختلف مشاكلها القائمة اذ ذاك ، وعلى الجملة فإن دى لسبس رأى أن يحمل مصر العبء المالى اللازم للشركة أثناء تلك المرحلة ، علاوة على ما تحمّلته مصر فى هذا الصدد من تضحيات فى الأنفس والأموال .

ومن أجل هذا وبينما كانت بوادر الخلاف تتضح بين دى لسبس وبين الوالى والباب العالى الذى كانت انجلترا تؤازره وتسانده ، اذا بدى لسبس يضع الجميع أمام الأمر الواقع فيقيد على حساب مصر ١٧٧٠٦٤٢ سهما من أسهم الشركة قيمتها ٨٨٠٧٥٠٠٠٠ فرنكا ويعتبر مصر مدينة للشركة بهذا المبلغ وما يستحق عليه من فوائد سنوية .

وفى ابريل سنة ١٨٦٠ كانت المبالغ التى أنفقها دى لسبس قد بلغت ٩٠٢٠٠٠٠٠ فرنكا مطلوب منه أدائها ولم يكن أمامه باب يحصل منه على هذا المبلغ سوى محمد سعيد فأتجه اليه بطلب سجل فيه أنه حرصاً

منه على صالح مصر قيد لحسابها ١٧٧٦٤٢ سهمًا من أسهم الشركة ثم طالبه بسداد ثمنها ، واذا وجد محمد سعيد نفسه في ذلك الوضع الذي وضعه فيه دى لسبس بحيث أصبح مدينًا يتعين عليه الوفاء بالدين ، اتجه الى السعى الودى والى الحلول القائمة على التراضى ، وهنا ، تبدو مهارة دى لسبس فى المحايلة والتصيد فقد انتهز الفرصة واستدرج محمد سعيد ليقر ما أراده وحمله فى ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ على توقيع اتفاقية مالية لتسوية ما بين الحكومة والشركة من حسابات معلقة حصل بمقتضاها دى لسبس على ٢٠٠٠٧٦٤٢ فرنكات من الذهب وتنازل محمد سعيد عن كافة المعدات والآلات التى كانت قد جلبتها الحكومة المصرية فى برزخ السويس لصالح الشركة بلا مقابل ، كما تنازل محمد سعيد عن كافة المبالغ التى أنفقتها الحكومة المصرية فى الأعمال التمهيدية وعما قامت به من دراسات فى البرزخ ، وبالجمله فان دى لسبس حصل محمد سعيد على التنازل عن كافة ما أنفقته مصر فى برزخ السويس فى المدة الواقعة بين

عامى ١٨٥٤ و ١٨٦٠

ولما كان الوفاء بهذا المبلغ كاملا ، غير ميسور للحكومة المصرية ، فقد قبل دى لسبس تأجيل جانب منه على أن يتقاضى عن المبالغ المؤجلة فائدة قدرها ١٠٪ .

وبعد أن تم هذا التعاقد أخطر دى لسبس محمد سعيد بأن فى ذمة الشركة لمصر مبلغ ٨٠٠٠٠٠ فرنكا كانت قد دفعتها للشركة غير أنها لم تستنزل من الدين عند المحاسبة نتيجة للسهو والخطأ ، فكان رد الوالى على هذا الاستدراك أنه تنازل عن هذا المبلغ لصالح الشركة .

وقد نص الاتفاق المالى المشار اليه على أن يمتنع دى لسبس عن مطالبة مصر بدفع ما بقى من قيمة الأسهم حتى أول يناير سنة ١٨٦٧ وأن يتوالى دفع هذا الباقي على أقساط سنوية تمتد حتى يناير سنة ١٨٧٥ بواقع ثمن هذه القيمة سنويا على أن يتم الدفع بسندات على الخزانة المصرية وقد اعتقد

• محمد سعيد أنه بعقده هذه الاتفاقية قد سوى مختلف مشاكله المالية •

ورأى محمد سعيد أن يثبت الوضع المالى فى مصر ويسوى ما عليه من التزامات أزاء شركة قناة السويس وبعض الشركات الانجليزية التى أتمت بمد الخط الحديدى بين الاسكندرية والقاهرة وشرعت فى مد خط حديدى آخر يصل القاهرة بالسويس فرأى أن يوحد ماعلى مصر من ديون فبعقد أول قرض من بنك ساكسن - مينجن (Saxen Meinigen) وقيمته ٤ مليون فرنك وضمانا للوفاء بأقساط هذا القرض تعهد محمد سعيد بتخصيص الضرائب المحصلة من روضة البحرين (المنوفية والغربية) لسداد أقساط هذا الدين •

وهكذا ابتدع محمد سعيد فى سبيل الاستدانة أسلوبا من أخطر الأساليب فأرهب دخول الخزانة المصرية ضمانا لسداد القروض الأجنبية ، وكان لهذا الأسلوب أبعاد الآثار فى مستقبل مصر المالى والسياسى اذ مهد الطريق للتدخل الأجنبى نتيجة لارتباط دخل الخزانة الحكومية بأقساط الدين • مما اتخذ ذريعة لقيام رقابة أجنبية للاشراف على الدخل المخصص لسداد الدين ، وهذا وضع يتعارض كل المعارضة مع ما للدولة من حق السيادة فى بلادها كما يتعارض مع مسئولية الدولة السياسية ومسئولية حكومتها •

وبفضل هذا النص الذى أصبح تقليدا مطبقا فى كافة ما عقده مصر من قروض تمكن الغرب من التسلل البطيء الى شئون البلاد الداخلية ولم يزل يوالى تسلله الى أن حانت له الفرصة ليحول تسلله الى تدخل سياسى ، هيا له الظروف التى أعانتة على دفع مصر نحو الكارثة المالية التى أعدها وصنعها ، ثم مضى الغرب فى خطته الى أن اختتم فصول المأساة بالتدخل العسكرى واحتلال مصر •

وفى ٨ يناير سنة ١٨٦٣ توفي محمد سعيد تاركا لخليفته اسماعيل

تركة من العبر والعظات كان يمكن أن يفيد منها الى حد بعيد . . . فهل أفاد اسماعيل من هذه التركة ؟ هل انتفع بأخطاء محمد سعيد باعتبارها تجارب تمكنه من سلوك السبيل الذي ينفع البلاد وينفعه ؟ . . . لقد عاصر اسماعيل دى لسبس وشاهد عن كثب أساليبه ووسائله ، المشروع منها وغير المشروع ، وألم - جيدا - بالآثار الضارة والنتائج السيئة التي انتهت اليها حالة البلاد بسبب استغلال دى لسبس لمحمد سعيد . ورأى اسماعيل كيف تأمر على مصر دى لسبس والرأسماليون ففرضوا عليها القروض التي بلغت نسبة الفائدة فيها ٢٠٪ على رؤوس أموال حصل عليها المقرضون في أوروبا بفائدة تراوحت بين ٣٪ و ٤٪ ولم تبلغ هذه الفائدة ٥٪ الا نادرا . فكانت هذه النسبة أقصى حد اقترض به الأوروبيون هذه الأموال ليقرضوها بدورهم الى مصر نظير فائدة قدرها ٢٠٪ .

اذن فقد كان الطريق أمام اسماعيل ، واضحا تثيره التجارب والعظات والعبر التي مر بها سلفه محمد سعيد ، لو أن اسماعيل عنى بالانتفاع بما حدث لمحمد سعيد ، كما أن واقع الحال في البلاد ، كان من طبيعته أن يلزم اسماعيل اتباع الحكمة والأخذ بأسباب الحرص والتزام جانب الحذر في التصرفات . . . أو أن هذا ما كان يأمل المصريون أن يكون اتجاها سياسة اسماعيل .

ولقد تظاهر اسماعيل عند ولايته بمجاراة هذا الشعور والتجاوب معه فأعلن عند توليه شئون الحكم « أن النظام والاقتصاد هما أساس الادارة الصالحة وأنه سيحرص على التزام هذه السياسة بكافة الوسائل التي يملكها حتى يكون قدوة للآخرين » واثباتا لاتجاهه هذا ، أذاع أنه على خلاف أسلافه - سيضع لنفسه ميزانية يلتزمها ولا يتجاوزها بأي حال من الأحوال وأنه متى تم تنظيم شئون البلاد المالية والادارية ومتى أحسن توزيع العدالة فسيحقق لمصر الرخاء والأمن مما يحسن علاقتها بالدولة الأجنبية . وكان لزاما على اسماعيل تطبيقا لتلك المبادئ التي أعلنها أن يسادر

بدراسة أكبر مشكلة تواجه البلاد وهى مشكلة قناة السويس وما نشأ عنها كمشكلات الاكتتاب فى رأس المال والنظام الأساسى للشركة وحقوق مصر فى الـ ١٠٪ من أرباح الشركة التى نص عقد الامتياز على تخصيصها للمؤسسين وتمثيل مصر فى مجلس ادارة الشركة كما كان على اسماعيل أن يواجه بصفة عاجلة مشكلة السخرة التى كانت - اذ ذاك - أخطر ما يواجه الأمن الداخلى فى البلاد .

ولعل ما يشير الى شخصية اسماعيل والى طبيعة نفسه ، ذلك التناقض الملحوظ بين تصريحه السابق الاشارة اليه وبين تصريح له فى اليوم التالى أفضى به الى قنصل فرنسا العام قال فيه : « انه ليس من الغباء بحيث يجهل أهمية قناة السويس بالنسبة لمصر » كما أكد فى تصريحه ، حرصه على العلاقات الودية بينه وبين دى لسبس .

والحق أن اسماعيل عند توليه الحكم بدأ حريصا كل الحرص على تلبية كل مطلب لدى لسبس اعتقادا منه بأن فى ذلك ما يشير الى مجاملته لفرنسا فى شخص دى لسبس الذى يرى اسماعيل أنه يمثل مصالحها ، وقد استغل دى لسبس هذا الاتجاه فى سياسة اسماعيل وفى شعوره ، وعقد معه اتفاقية مالية فى ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ عدل بها نصوص اتفاقية ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ تعديلا يخدم صالح الشركة .

وبموجب الاتفاقية المعدلة ورغمما عن الضيق المالى الذى ظهرت بوادره فى ذلك الحين قبل اسماعيل تقديم آجال دفع الأقساط التى نصت عليها اتفاقية ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ وقدرها ٩٧٧.١٥٠.٣٥٠ فرنكا ، وجعلها أقساطا شهرية قيمة كل منها مليون ونصف مليون من الفرنكات اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٦٤ .

وهنا أعمل دى لسبس وسائله الشيطانية لاستخراج مصر الى الهوة المالية التى أعدها لها فاقترح من باب التيسير أن يضمن الاتفاقية نصا يشير الى قبوله أداء هذه الأقساط على صورة سندات على شريطة أن تتحمل مصر كافة النفقات التى ستتحملها الشركة اذا رأت الشركة خصم هذه السندات ، كما تتحمل

• مصر بالاضافة الى النفقات الفرق بين القيمة الاسمية للسند والقيمة التي تتقاضاها الشركة عند خصمه لدى البنوك بالغاً ما بلغ الخصم بحيث تقبض الشركة من البنوك ما تقبل هذه البنوك دفعه لها - على حساب هذا السند ثم تدفع الحكومة للشركة الفرق الذي تجاوزت عنه الشركة للبنك وتعود الحكومة المصرية لتدفع للبنك قيمة السند بأكمله مضافاً اليه الفائدة المستحقة عليه .

أما عن السخرة وما كانت تتحمله مصر بسببها من خسائر في الأرواح فضلاً عن الخسائر الفادحة التي أصابت اقتصاد مصر نتيجة لحرمانها من هذه الأيدي العاملة ، فإن اسماعيل أبقي السخرة واستمرت الحلقة البشرية تدور في جميع أنحاء مصر في حركة دائمة تضم ٦٠ ألف رجل ، واستمر سقوط الضحايا بالآلاف في برزخ السويس .

وحدث في شهد يونيو من تلك السنة أن تفشى وباء التيفوس في مديرتي قنا واسنا وأهلك الكثيرين مما كان سبباً في نقص عمال السخرة بمعدل ١٥٠٠ رجل ، ولما طالب دي لسبس بزيادة عدد العمال وتغطية هذا العجز لم يستجب اسماعيل لطلبه خشية أن يفسر الرأي العام تصرفه على أنه اتجاه منه الى زيادة عدد عمال السخرة بصفة عامة وفي سائر المديريات مما يدعو الى اشاعة السخط عليه ، ومن ثم فقد أحجم عن تنفيذ هذا المطلب للشركة .

غير ان دي لسبس طالب اسماعيل في شهر سبتمبر من ذات السنة بتعويض عن العجز في عدد العمال واعتبر أن الحكومة المصرية مسئولة قبل الشركة عن تقديم ٣٠ ألف رجل بصفة دائمة للعمل في حفر القناة . وكان دي لسبس يعلم سلفاً - تلك الاستحالة التي تحول دون تحقيق مطلب الشركة في هذا الصدد ولم يكن مرد هذه الاستحالة الى شعور اسماعيل والى عدم رغبته في الاستجابة الى طلب دي لسبس ، وإنما كان سبب الاستحالة يرجع أولاً الى انتشار وباء التيفوس في مصر ، وثانياً الى الضجة التي أثارها انجلترا في العالم حول نظام السخرة في مصر ، بحيث حولت هذه السخرة الى مشكلة دولية .

ولقد نبه الباب العالي اسماعيل في مذكرته المؤرخة ٦ ابريل سنة ١٨٦١ الى أن السبيل الوحيد لاقرار منح الامتياز الى دى لسبس هو الغاء السخرة غير أن دى لسبس من جانبه كان يعمل على بلوغ هدفين في وقت واحد ، الاول . الافادة من نظام السخرة حتى يتمكن من تنفيذ أقصى مايمكن من أعمال الحفر لكي تصبح قناة السويس حقيقة واقعة فيضع الباب العالي ويضع انجلترا امام الامر الواقع - أما الثاني : فهو المساومة على الغاء نظام السخرة واتخاذ هذا الالغاء ذريعة لمطالبة مصر بتعويضات خيالية يصعب تصورها .

ولقد انتهت خطة دى لسبس هذه بالنجاح وكان قد بدأها باستدراج اسماعيل وعميله « نوبار » الى نزاع استحدثه هو وخلق أسبابه خلقا ، وبعد أن دام هذا النزاع مدة عامين تمكن دى لسبس بوسائله من اقناع اسماعيل بالاحتكام في النزاع الى « نابليون الثالث » ، والجدير بالذكر ان أعمال السخرة ظلت قائمة طوال سنى النزاع ، الذى انتهى في السادس من يونيو عام ١٨٦٤ بحكم أصدره « نابليون الثالث » ، لم يكن له نظير في السوابق القانونية والقضائية ، حكم فسر للرأى العام العالمى السر الذى كان قد أدهش العالم حينما أذيع أن نابليون الثالث راعى دى لسبس - سيتولى القضاء فى الخصومة التى بين هذا وبين اسماعيل - فقد قضى الحكم لدى دى لسبس بأربعة وثمانين مليوناً من الفرنكات الذهبية مقابل الغاء نظام السخرة ورد بعض الحقوق التى كان دى لسبس يزعمها لنفسه والتى استغل فى الحصول عليها غفلة محمد سعيد واسماعيل . .

وقد أمكن للشركة تغطية كامل التكاليف وكل ما أنفقته فى أعمال شق القناة من سنة ١٨٥٤ حتى سنة ١٨٦٥ بمبلغ الأربعة والثمانين مليوناً من الفرنكات التى دفعتها مصر بناء على حكم نابليون الثالث .

وبهذه الوسائل وأشباهاها حصلت الشركة من مصر على ١٦ مليون جنيه استرلينى وهو ما يعادل ٣٨٠ مليون فرنك ذهب ، ويكفى لكى ندرك ضخامة العبء الذى تحمته مصر فى شق قناة السويس أن تعلم أن جميع ما أنفقته شركة قناة السويس حتى يوم افتتاح القناة للملاحة البحرية العالمية هو ٣٦٧ و ٩٧٣ و ٢٩٩ فرنكا فى حين أنفق دى لسبس شخصيا خارج مصر ١٣٠ مليون فرنك ذهب لم يقدم عنها حسابا . . .

وكان اسهام مصر فى شق قناة السويس بالملايين الستة عشر من الجنيهات الاسترلينية من أهم العوامل التى أوجأت اسماعيل الى الاستدانة

ودفعته في طريق الاقتراض من الخارج ، فعقد ثلاثة قروض من الرأسماليين
الغربيين ، خلال المدة الواقعة بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٦٨ •
ففي عام ١٨٦٤ عقد اسماعيل أول مرة قرضا قيمته ١٨٢٠٥٠٠٠ ر ١٨٢
فرنكا بضمان دخل الخزائنة المصرية من مديريات الوجه البحري •
وفي سنة ١٨٦٦ عقد قرضا قيمته ٧٠٠٠ ر ٥٠٠ ر ٧ فرنكا بضمان إيرادات
السكك الحديدية المصرية •

وفي سنة ١٨٦٨ عقد قرضا قيمته ٢٩٧٠٠٠ ر ٢٥٠ ر ٢٩٧ فرنكا بضمان دخل
الجمارك المصرية الى جانب عوائد المرور وضريبة العقارات المبنية ومعاصر
الزيوت وضرائب النقل المائي بالنيل •

ويقول « ماك كون » (Mac Coan) ان اسماعيل أظهر من البذخ
في الاحتفال بافتتاح قناة السويس ما لا يتصوره عقل فان جملة ما أنفقته
منذ بدء هذا الاحتفال حتى نهايته مبلغ ١٠٠٠ ر ٣٠٠ ر ١ جنيه استرليني •
وبعد • فان الكارثة التي نزلت بمصر نتيجة لتصرف اسماعيل ولسياسته
المالية يكفي لإبراز صورتها على حقيقتها أن نعرف ان اسماعيل لم يقبض فعلا
من هذه القروض الثلاثة التي بلغت قيمتها الاسمية ٦٥٠٠ ر ٢٠٠ ر ٦٥ جنيه
استرليني سوى مبلغ ٧٠٠ ر ٩٥٧ ر ٤١ جنيه ، وبهذا يكون قد ضحى بمبلغ
٢٣٠٠ ر ٣٤٧ ر ٢٣ جنيه استرليني لصالح الرأسماليين الغربيين ••

وما نظن الباحث المنصف ، حينما يتعرض الى ماتحملة مصر من اعباء مالية
لانشاء قناة السويس بمسقط من حسابه تلك الاجور اليومية التي كان
يستحقها عمال السخرة الذين ظلوا يعملون في داب طوال اربعة أعوام دون
اجر ، ومن ثم لابد من أن نضيف الى ماتحملة مصر من الاعباء : اجور اليومية
لهؤلاء العمال وهي تقدر بأجور عن ٢٥ مليون يوم سنويا لمدة اربع سنوات ،
يضاف الى ذلك ما كان لهؤلاء العمال من حقوق أخرى قبل الشركة ، ثم ما لحق
بالبلاد من خسائر نتيجة لحرمان الانتاج الزراعي والصناعي من هذه الايدي
العاملة التي استخدمت لصالح الشركة وبسبب الفناء الذي ابتلع العمال أثناء
عملهم ••

هذا ، هو مجمل ما أسهمت به مصر في شق قناة السويس ، وتلك هي
الاعباء التي تحملتها البلاد في هذا السيل • وكان كل ما بقي لها مقابل
هذه التضحيات الكبيرة هو ملكيتها لعدد من أسهم الشركة يبلغ ١٧٧ ر ٦٤٢

سهما ، مضافة الى حقوقها التي نص عليها فرمان الامتياز من أحقيتها في الحصول على ١٥٪ من أرباح الشركة وكذلك تخويلها الحق في تعيين أصحاب حصص التأسيس الذين يحصلون على ١٠٪ من الأرباح .. غير ان هذه الحقوق التي بقيت لمصر كان مصيرها بطبيعة الحال ، مرتبطا بالسياسة المالية التي اتبعها اسماعيل ومتوقفا على مسلكه في هذا الصدد ، مما سنوفيه بحثا وتفصيلا في الصفحات اللاحقة لنطلع القارئ على مصير ما كانت تملكه مصر من أسهم وليعرف ما انتهى اليه حق مصر في نسبة الأرباح السنوية وقدرها ١٥٪

أما فيما يتعلق بالأرباح السنوية المستحقة لحملة حصص التأسيس وقدرها ١٠٪ من مجموع أرباح الشركة فان دي لسبس في غفلة من مصر ، وعلى حساب صالحها قد عمد الى التصرف في هذه الأرباح على النحو الموضح بالباب التالي ..

الفصل التاسع

دى لسبس وحصل التأسيس

حصل التأسيس أمام القضاء الفرنسي في باريس - التقاضي يثبت تزوير دى لسبس للقوائم - دى لسبس أعد القوائم دون علم مصر - دى لسبس ظل يختلس حق مصر في ال ١٠٪ من ارباح الشركة منذ قيام الشركة حتى يوم تأميمها - النص الفرنسي لتقرير ابريل عام ١٨٥٥ لا يطابق النص التركي للتقرير - محمد سعيد يحو خاتمه من التذييل الثابت في نهاية التقرير ويعتبره كأن لم يكن - مرسوم مايو ١٨٥٥ لا وجود له ...

في نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحالي نشأ نزاع حول حصص تأسيس شركة قناة السويس ، انتهى أمره الى ساحة القضاء في باريس ، وقد كان موضوع هذا النزاع هو الشغل الشاغل اذ ذاك - للرأى العام العالمى ، بسبب خطورة وقائعه وما كشف عنه التقاضى ومناقشات الخصوم من احتيال « فرديناند دى لسبس » وتزويره وقائع تشير الى أن تصرفات الشركة لم تكن مطابقة لما التزمت به في وثائق تأسيسها .

ونحن اذ نتصدى لهذا الموضوع انما نقصر حديثنا على الوقائع التى أثارها الخصوم أمام القضاء الفرنسى وتناولتها أعمال الخبراء وصدرت فيها أحكام الدوائر القضائية ، سيما ما أصدرته من هذه الأحكام غرفة الاتهام بمحكمة استئناف باريس في ١٩ مايو عام ١٩٠٣ ، ويتضح من مجمل الوقائع التى طرحت اذ ذاك أمام القضاء - أنه كان من حق مصر - طبقا للمادة العاشرة من فرمان ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ أن تعين وتحدد وتعتمد القائمة التى تشمل أسماء « المؤسسين » فى الشركة .

غير أن دى لسبس ادعى بأنه حينما قدم الى الوالى تقريره المؤرخ في ٣٠ ابريل عام ١٨٥٥ ، ألحق أيضا بهذا التقرير قائمة تضمنت أسماء ٦٠ عضوا مؤسسا سبق أن اعتمدتهم الوالى ، كما زعم بأنه استأذن الوالى فى اضافة أسماء أخرى على شريطة ألا يتجاوز مجموع عدد المؤسسين مائة

عضو ، وأن الوالى اعتمد التقرير والقائمة بمرسوم أصدره في ٢٩ مايو
عام ١٨٥٥

•• وقبل الخوض في هذا الموضوع •• تجدر الإشارة الى أنه طبقا للوثائق
المحفوظة فان النص الفرنسي لتقرير ٣٠ إبريل عام ١٨٥٥ لا يطابق النص
الرسمي التركي ، كما انه لا يوجد مرسوم صادر في ١٩ مايو عام ١٨٥٥ ،
وكل ما في الامر ان هذا التقرير قد ذيل بعبارة تنص على عدم الأخذ بالاقتراحات
والعروض الخاصة بالمشروع ما لم تصدر موافقة الباب العالي على ذات المشروع
كما تبين ان عدد الاعضاء الثابت في التقرير كان خمسين ، لا ستين عضوا
مؤسسا - كما زعم دى لسبس ، ثم ظهر أيضا ، ان الوالى قد أبطل كل ما جاء
بهذا التقرير ، وانه مجا خاتمه من عليه ، وأصدر أمره بتسليم هذا المستند
الى « كوينيج بك » (Koenig Bey) ليتولى الاحتفاظ به على حالته الاخيرة ،
غير انه على الرغم من ذلك كله فان « كوينيج بك » سلم الى دى لسبس الكتاب
المؤرخ في ١٩ مايو والذي يفيد موافقة الوالى على التقرير ، دون أن يعيأ بقرار
الوالى الصادر - كتاية - بشأن التقرير ذاته ••

ومما يبعث على الاسف ، ان هذه الواقعة الخطيرة اليعيدة الاثر لم تعرف
لا في فرنسا ولا في مصر ، وبقيت سرا مغيبا حتى عام ١٩٥٥ اذ أتيح لنا ولنا
عاونونا في أبحاثنا حينذاك ، الكشف عنها •• ولو قل لها ان تعرف ،
وانكشف امرها فيما مضى لما استطاع دى لسبس أن يستند الى التقرير المشار
اليه فيما زعمه - كذبا وزورا - من انه طبقا لهذا التقرير - كان مفوضا من
الوالى ، ذلك الادعاء الذى استخدمه فرديناند دى لسبس في كل ما أقدم عليه
من تصرفات ضد صالح البلاد •• ••

ومما يقطع بأن الوالى لم يعتمد التقرير المشار اليه ، أن المادة ١٩ من
الفرمان الثانى نصت على أن قائمة المؤسسين تصدر بقرار من الوالى في
حين أنه لم يصدر أى قرار من جانب مصر يحدد ويعين الأعضاء
المؤسسين الذين يحق لهم الحصول على العشرة في المائة من الأرباح ••
لم يصدر مثل هذا القرار لا من محمد سعيد ولا من اسماعيل ، ولا من
أية حكومة من حكومات مصر سواء في حياة دى لسبس أو بعد مماته ••
غير ان دى لسبس قد استغل غفلة محمد سعيد وتصرف في حق مصر
بالنسبة للعشرة في المائة المشار اليها ، كما استغل وفاة هذا الوالى ، فزعم

دون أن يجد معارضا أن تصرفه في هذا الشأن هو تصرف قانوني يستمد شرعيته من تفويض صدر إليه من محمد سعيد .

ولقد كان كشف هذه الحقيقة يحتاج إلى حاكم حريص على مصالح بلاده خلافا لما كان عليه اسماعيل ، كما كان كشفها يستلزم إبعاد « كوينيج بك » السكرتير الأفرنجي لديوان الوالي وحليف دي لسبس في كافة مؤامراته ضد الوالي وضد مصر فوجود اسماعيل على رأس الحكومة وبقاء « كوينيج بك » في منصبه بالديوان مكن دي لسبس من الاستيلاء على حق مصر دون أن يجد من يناقشه الحساب ، وإذا رجعنا إلى أقوال دي لسبس نفسه في موضوع حصص التأسيس تين لنا أنه أعد قائمة أولى في عام ١٨٥٤ كان الوالي صاحب أكبر نصيب فيها ، وأن تقرير ٣٠ إبريل عام ١٨٥٥ لم يقدم للوالي قائمة بالأسماء وكل ما تضمنه هو مجرد الإشارة لجمل عدد الأشخاص . . لذلك لم يكن بمستغرب أن يعد دي لسبس عند تكوينه الشركة بصفة قانونية عام ١٨٥٨ قائمة أخرى تضمنت مائة وستين اسما ، ولم يكن في الاستطاعة التحقق من أي اسم من هذه الأسماء ذلك لأن أحدا لم يكن يدرك شيئا عن القائمة الأولى التي زعمها دي لسبس ، كما وأن هذا الأخير أخفى عن الوالي أمر القائمة الثانية التي ضمنها الأسماء المائة والستة والستين المشار إليها . .

وفي ٤ مايو عام ١٨٦١ وبالتواطؤ مع كوينيج بك ، حصل دي لسبس على كتاب من الأخير يفيد اعتماد الوالي لهذه القائمة في حين أن الوالي لم يكن يدري عنها وعن الكتاب شيئا . .

ولكي نقدم الحقائق في هذا الصدد بصورة لا يتطرق إليها الشك ، نورد فيما يلي ما قاله « شيني » (Chenu) نقيب محامي باريس ، في مرافعته أمام القضاء الفرنسي أثناء نظر قضية حصص التأسيس ، قال نقيب المحامين : « انني أقرر أن دي لسبس هو وحده الذي أعد قائمة عام ١٨٦١ ، وأن هذه القائمة لم تتوافر لها الشرعية التي كان ينبغي أن تتوافر فيها ، فإن والي

« مصر لم يصدرها ، ولم يعدها ، ولم يعتمدها » .
وقد أثبت التحقيق الذى أجرته السلطات القضائية الفرنسية أن
دى لسبس زيف قائمة ثالثة فى عام ١٨٦٩ تغاير كل المغايرة قائمة عام
١٨٦١ وأن عدد الأسماء التى شملتها ارتفع الى ١٨٠ بدلا من ١٦٦ «
ويستطرد الأستاذ « شينى » فى مرافقته ، فيؤكد أن قائمة عام ١٨٦٩ لم
يحز موافقة الوالى ، ثم يعن فى الطعن فى شرعية هذا السند ، فيقول :
« ان شركة قناة السويس ذاتها تعترف بذلك صراحة ، وعلى هذا فان تلك
القائمة التى لم تظهر الا الآن ، كانت من عمل دى لسبس وحده ، أعدها
وفقا لهواه ولتخدم صالحه هو . »

ثم يقول المحامى « والآن فمن السهل أن ندرك السر فيما هو ثابت من
تهرب الشركة فيما مضى من مجابهة الحكومة المصرية بهذه القائمة وتقديمها
اليها حينما طلبت حكومة مصر ذلك مرارا وتكرارا وألحت فى الطلب دون
أن تجد من الشركة استجابة ، فالشركة لم تجرؤ على تقديم القائمة ،
وكانت تعتمد الى التسويق والمماطلة . »

« وها نحن الآن نكشف عن الحقيقة فى هذا الشأن ونزيح الستار عن
ذلك المأزق الذى وقعت فيه الشركة . » والحق أن هذا المأزق لم ينشأ
- كما سجلت غرفة الاتهام - نتيجة لسقوط اسم من الأسماء بل انه كان
- كما قطعت الأدلة التى قدمناها - نتيجة لتجرد القائمة من المشروعية ،
اذ لم تكن سوى مجرد سند أعده دى لسبس ولم يعتمد الوالى ، ولأن
كل ما كان بيد دى لسبس هو وثيقة مزورة زيفها كوينيج بك وضمنها
موافقة الوالى «

ويستمرسل النقيب « شينى » فيقول :
« لقد اتضح فى نهاية الأمر أننا نواجه الآن فى هذا الشأن خدعة كبرى
قامت بها الشركة وحبكت فصولها جيدا ، وائى لألمح الضحايا فيها ،
ويمضى المحامى فى مرافقته فيقول :
« لقد استبانت المحكمة ، كيف أن الشركة لم تمكن الحكومة المصرية

طوال السنوات الماضية من الاطلاع على هذه القائمة بدعوى أن أصلها محفوظ لدى حكومة مصر .

» . . . ولقد ثبت للمحكمة أن الشركة ظلت مدى اثنين وثلاثين عاما محتفظة بالقائمة المزعومة كالسر المغلق دون أن تجرؤ على تقديمها وعرضها الا بعد هذه الأعوام الطويلة ، حيث أودعتها لدى الموثق وكان ايداعها مصحوبا بتحذير وجهته الشركة الى الموثق حتى لا يسمح لكائن من كان بالحصول على صورة منها ، وما من شك في أن هذا التصرف لدليل واضح يفضح مقاصد الشركة . .

ثم يمضى فيقول :

» ان الذى قدم للمحكمة هو صورة الوثيقة لا أصلها ، فعلى الصورة تسهيل الاضافات ويمكن تزيف العبارات والتوقيعات وكل ما ينفي عنها صفة البطلان ، أما أصل الوثيقة - وقد حرم القضاء من الاطلاع عليه - فانه لا يتسع لهذا العبث والتزوير ولا يمكن التحوير والتزيف فيه . . وان تصرف الشركة فى هذا الصدد تصرف ينطوى - دون شك - على وقائع احتيالية تقع تحت طائلة القانون ، ولقد ثبت أن الشركة ، وأن ورثة فرديناند دى لسبس كانوا على تمام العلم بتلك الوقائع الاحتيالية عندما استجوبهم القضاء فى عام ١٨٩٦ ، كما أنهم كانوا يحتفظون اذ ذاك بهذه المستندات المزورة ، وأن المحكمة لتعلم الآن كيف عمد هؤلاء الى حبس هذه الوثائق والى النكول عن تقديمها للقضاء ، وانه لو لم تجبرهم سلطة التحقيق على تقديمها ، لما عرف عن حقيقتها شئ . . ولقد علمت المحكمة بتلك الاعترافات التى أدلت بها الشركة وأدلى بها ورثة فرديناند دى لسبس اذ قرروا جميعا أن فرديناند دى لسبس قد بدل وعدل فى أسماء حملة حصص التأسيس وحيال ما تبين للشركة من تلاعبه هذا فى تلك الحصص عمدت الشركة الى اخفاء كل ما يتعلق بموضوعها من المستندات لتحجب هذه الجريمة من القانون . . »

وقد ثبت لدى القضاء الفرنسي ، أن فرديناند دى لسبس ، أعد من تلقاء نفسه قائمتين للمؤسسين دون موافقة الوالى وبغير علمه ، ولم تتضح تلك الحقيقة الا فى أوائل هذا القرن ، ونتيجة لما ثبت فان هذا القضاء قرر أن شركة قناة السويس بالاشتراك مع فرديناند دى لسبس قد ارتكبا جريمة التزوير فى القوائم الخاصة بالمؤسسين كما استعمالا تلك الأوراق المزورة ، الا أنه نظرا لأن كشف الجريمة أمام القضاء جاء بعد وفاة فرديناند دى لسبس ، ونظرا لمضى ما يقرب - اذ ذاك - من أربعين سنة على وقوعها ، فقد أخذ القضاء بدفاع الشركة الذى كان منصبا على عدم توافر ركن سوء النية فى استعمال الأوراق المزورة ، على أن هذا الدفع الذى أخذ به القضاء ، ما كان ليسهل اثباته أو الأخذ به لو كان قد أتبع للحكومة المصرية التدخل فى هذا النزاع أمام المحكمة لتتفى توافر حسن النية الذى قام عليه دفاع الشركة ، وغنى عن البيان أن حكومة مصر لم يكن بيدها اذ ذاك من المستندات ما يتيح لها الفرصة لتدخل خصما فى تلك الدعوى • فالقوائم الأصلية التى زعم دى لسبس ، وزعمت من بعده شركة القناة انها تحت يد الحكومة المصرية ، لم يكن لها فى الدوائر الحكومية المصرية أثر أو وجود ••

كما وأن أحدا فى تلك الآونة لم يعن بالبحث وتقصى الحقائق حول تقرير ٣٠ ابريل عام ١٨٥٥ الذى كان سند فرديناند دى لسبس وحجته فى كل تصرفاته ولعل نجاة هذا التقرير من الوقوع تحت عدالة البحث والتقصى حتى عام ١٩٥٥ ترجع الى ما كان لفرديناند دى لسبس وشركة قناة السويس من الأعوان والمساندين المنتشرين فى أوروبا ومصر • وعلى هذه الصورة التى فصلناها ، ظلت شركة قناة السويس تسلب مصر أموالها ، طوال السنوات التى مارست فيها حق الامتياز ، بينما تغدق على صنائعها وعلى أعوان دى لسبس وتختصمهم بعشرة فى المائة من الأرباح السنوية •

الفصل العاشر

انجلترا وأسهم مصر فى قناة السويس

أعباء مصر المالية فى شق قناة السويس تدمر اقتصاد البلاد - أوام المشروعات الزائفة تفرق اسماعيل - اسماعيل يستدين ليسوى ديونه بدلا من تصفيتهما - منافسة الراسماليين الفرنسيين وبنك أويهايم على اقراض اسماعيل - فوز بنك أويهايم فى المنافسة وشروطه التعسفية فى عقد القرض - ضمان أسهم الحكومة المصرية فى شركة قناة السويس للقرض واستغلال الدول الأجنبية هذا الوضع - السياسة الفرنسية كانت وراء المصارف الفرنسية الدائنة - طمع فرنسا فى تأييد انجلترا لها ضد ألمانيا يحملها على معاملتها - السياسة الانجليزية تسعى لشراء أسهم مصر فى القناة وتوفض مادون البيع من تصرفات انجلترا تبدي قلقها على مستقبل علاقتها بفرنسا لو تم للاخيرة شراء الاسهم - ذرائيل يقول أن ملكية انجلترا للقناة ضرورة حيوية بالنسبة لعظمة بريطانيا وسكاتها - ذرائيل يحصل على تفويض من مجلس الوزراء لعقد الصفقة - ذرائيل يحصل على ثمن الاسهم من روتشيلد ليتفادى الاجراءات البرلمانية - تملك انجلترا أسهم مصر بثمن قدره أربعة ملايين من الجنيهات ، والزمّت مصر أن تدفع لها خلال ١٩ عاما ما يعادل هذا الثمن تقريبا - تعليل انجلترا شراءها الاسهم بحرصها على وقف زيادة أى نفوذ اجنبى فى شئون الشركة - ذرائيل يقول لو نجح ديسبس وحكومته وعقدت الصفقة لصالح فرنسا لاصبحت قادرة على اغلاق القناة متى شاءت - لورد دربي يقول انه نظرا لأهمية القناة بالنسبة لانجلترا فانه لم يكن ممكنا أن تترك فرصة عرض أسهم مصر للبيع تفلت منا - انجلترا أصبحت بعد اتمام الصفقة تتعامل مع حاكم تصفط عليه حاجته الى تسوية ديونه

انتهت مصر الى تدهور اقتصادى وانهايار مالى لم يسبق لهما مثيل ، وذلك نتيجة للعبء المالى الذى تحمّله مصر فى شق قناة السويس ، على الصورة التى فصلناها ، وكذلك نتيجة للفوائد الربوية الفاحشة المترتبة على الديون التى استنداتها مصر مما راح يستنفد من موارد البلاد ما يربى على نصفها ، وكان طبيعيا أن يسحب أثر هذا التردى المالى على السكان وترهقهم أعباء هذه الديون وتعرضهم لمختلف الضرائب التى تفرضها عليهم الدولة المدنية ..

وبينما كانت حال مصر على هذه الصورة المؤسفة ، كان اسماعيل فى أوام المشروعات التى من شأنها أن تضفى على اسمه شهرة زائفة ، وتعجل بخراب البلاد وتزيد وتضاعف أزمته المالية .. وقد عن لاسماعيل أن يسعى لعقد قرض كبير يمكنه من تسوية ديونه جميعها وكانت تبلغ اذ ذاك

حوالى ستة وعشرين مليوناً من الجنيهات بقائدة ربوية قدرها ١٤٪ ٠٠ على أنه كان حرياً بإسماعيل فى مثل تلك الحال ، أن يتجه الى دائنيه ليعقده معهم اتفاقاً عاماً شاملاً من أجل تصفية ديونه جميعاً ، وهى تصفية وان كان احتمال الضرر فيها على مستقبله هو بذاته غير بعيد ، الا انها بالنسبة لمصر ول مستقبل البلاد كانت أقل خطراً ٠٠ غير أن الحديو بدلاً من أن يتجه هذا الاتجاه ، وبدلاً من أن يكون صريحاً مع نفسه ومع غيره فيعترف بالواقع الذى يشير كله الى عجز مصر عن قيامها بما عليها من التزامات الديون ، بدلاً من أن يواجه الحديو الحقيقة وينحو هذا النحو فانه اتجه وجهته المعهودة ولجأ الى المسلك الذى ألفه دائماً من الاستدانة وعقد القروض مهما كان طريقها حافلاً بالمخاطر والحسائر ، وعلى ذلك بدأ اسماعيل المفاوضات مع جماعة فرنسية لعقد هذا القرض . وقد استغل بنك أوبنهايم حاجة اسماعيل وفرض عليه اتفاقاً ينص على أن يقدم البنك المذكور لاسماعيل قرضاً قيمته الاسمية ٣٢ مليون جنيه ٠٠ وقد علق المؤرخ « ماك كون » على ظروف هذا القرض وعلى شروطه فقال :

« كان اسماعيل قد اتجه الى مفاوضة رجال المال لعقد قرض جديد قيمته الاسمية اثنان وثلاثون مليون جنيه ، كما كان يتوخى فى هذا الصدد التحل من سابق وعده لاوبنهايم بعقد هذا القرض نظراً لقسوة شروطه وفداحتها ، اذا قيست بالشروط التى عرضتها عليه جماعة منافسة من المالىين الفرنسيين وفى الليلة السابقة على توقيع الاتفاق مع هذه الجماعة ، اجتمع مندوب أوبنهايم

بالحديو اسماعيل فى قصر عابدين ، والجدير بالذكر انه ثارت فى هذا الاجتماع مناقشة عنيفة بين اسماعيل ومندوب أوبنهايم تناول حديث المندوب خلالها مستقبل الحديو المالى ٠٠٠ مؤكداً قدرة أوبنهايم على التحكم فى مستقبل اسماعيل مهدداً بقطع السبيل عليه والخيولة بينه وبين الحصول على أى قرض من أية جهة ، اذا تخلف عن تنفيذ التعاقد معهم . وفى صباح اليوم التالى وقع اسماعيل عقد القرض مع جماعة أوبنهايم ويقول « ماك كون » ان الثمن الحقيقى أو الخفى لهذه الصفقة لم يعرف أبداً وانما ظل سرا مطويماً ، أما ما أعلن من شروطها ، وما عرف من نتائجها فلم تكن تعدو مجموعة من الالتزامات المرهقة والاعباء الثقيلة التى تنوء بحملها البلاد - اذ بهوجبها ، أصبحت كافة موارد مصر ضامنة لهذا القرض الذى قدرت فوائده بنسبة فى المائة مضافاً اليها ١٪

للاستهلاك ، وقد قبل بنك أوبنهايم أن يغطي نصف القيمة الاسمية للقرض . وأن يطرح النصف الباقي للاكتتاب على الجمهور ، غير أن هذا الاكتتاب لم يلق نجاحا ، وكان بنك أوبنهايم قد أدخل - سلفا - احتمال هذا الفشل في حسابه ، واحتاط لذلك في عقد القرض فضمنه نصا يبيح للبنك أن يقدم ما يكون على الخزانة المصرية من أذون باعتبارها مبالغ نقدية على أن تحتسب بواقع ٩٣٪ من قيمتها ، وعلى أساس هذا الاتفاق قدم البنك سندات على الخزانة قيمتها تسعة ملايين من الجنيهات حصلت عليها بما يعادل ٦٥٪ من قيمتها ، ثم قدمها الى الخزانة المصرية بما يعادل ٩٣٪ ، وعلاوة على هذا فانه عرض للاكتتاب النصف الباقي من القرض بسعر سبعين جنيها للسند الذي يساوى ثمانية جنيه ، وبهذا أصبحت القيمة الحقيقية للقرض ٧٧ و ٧٤ و ٢٠ جنيهها بدلا من ٣٢ مليون جنيه ، وإذا استبعدنا من القيمة الحقيقية لهذا القرض مبلغ الملايين التسعة التي قدمها أوبنهايم أذونا على الخزانة فإن اسماعيل لا يكون قد تسلم سوى ١١ ر ٧٥٠ ر ٠٠٠ جنيه مقابل عقد قرض جديد التزم به وجبه بسداد مبلغ ٣٢ مليون جنيه وفوائد هذا المبلغ بواقع ٨٪ سنويا ٠٠ ولاريب انه لا يوجد في سجلات وفي تاريخ القروض التي عقدت بين مختلف الدول صورة أقبح من هذا التعاقد ولا أسوأ من آثاره على أي شعب مدين ٠٠

فلا يمكن للباحث المتحرى أن يصادف في سجلات حكومات العالم عقدا لقرض مدمر لاقتصاد البلد المقرض ومالته كهذا العقد الذي حصل بموجبه الدائنون على أقصى المغانم لصالحهم ولصالح أصدقائهم من العملاء والوسطاء ٠٠ وقد قبل اسماعيل هذا العقد الذي تحمل نصوصه الدمار والخراب وارتضاها دون أن يأبه بما لها من آثار سيئة على اقتصاد البلاد ، لأن الشعب لم يكن يعنى اسماعيل في قليل أو كثير ولأن عيب هذا العقد الجائر المخرب انما يقع على الأمة - وحدها - والأمة غير ذات اعتبار في نظر اسماعيل ، ولأن كل ما كان يهمه ويحرص عليه هو سلطانه ، وأمام عبء الديون المتزايد والحاح الدائنين حاول اسماعيل بكافة الوسائل تجنب وقوع الكارثة وما يترتب عليها من سقوطه وزوال سلطانه .

ولهذا عقد قرضا داخليا في عام ١٨٧٤ قيمته خمسة ملايين من الجنيهات وقد بلغت قيمة الاكتتاب فيه ٣١٠ ر ٣٣٧ ر ٣ جنيهات ، غير أن الخزانة لم تحصل من هذا القدر الا على ١٨٧٨ ر ٠٠٠ جنيهها .

ومما زاد الموقف تعقيدا أن تركيا كانت تعاني تدهورا ماليا • وبعد أن استنفد اسماعيل كل وسائله ، اتجه تفكيره من أجل الحصول على المال ، الى قرض بضمان ماتملكه الحكومة المصرية من أسهم في شركة قناة السويس •• وما أن وضع لدول الغرب وعمالها هذا الاتجاه من اسماعيل حتى لمحت الفرصة لتملك هذه الأسهم وأخذت في نشر أحابيلها لتصيد الفريسة ، ومن ثم فإن الدول التي عرض عليها اسماعيل رهن هذه الأسهم لم تقبل ذلك العرض وانما أبدت استعدادها لشراء الأسهم •

ولقد عهد اسماعيل بالوساطة في عقد صفقة أسهم الحكومة المصرية في قناة السويس الى « ادوارد درفيو » (Edouard Dervieu) أحد أصحاب المصارف الفرنسية فاتصل هذا بنك الشركة العامة (Soaété Generale) وبالبنك العقاري الفرنسي ، كما أشرك معه في هذه الوساطة دي لسبس الذي لجأ الى دوق « ديكاز » (Decazes) وزير خارجية فرنسا مستعيناً بنفوذه لعقد الصفقة ، الا أن الوزير نظر الى الموضوع من الجانب السياسي فزاعى ما تقتضيه الظروف - اذ ذاك - على فرنسا من مجاملة انجلترا ، اذ كانت فرنسا في تلك الآونة ، في ميسس الحاجة لتأييد انجلترا لها ضد ألمانيا ، وكان الوزير يعلم أن عقد هذه الصفقة لصالح أحد البنوك الفرنسية يثير سخط الانجليز ويغضبهم ، أو على الأقل يكون تصرفا خلوا من المجاملة ••• ولذلك عمد دوق ديكاز الى صرف دي لسبس عن هذه الوجهة وطلب اليه التنحي عنها ، بل ان وزير الخارجية الفرنسية لم يكتف بهذا القدر من المجاملة لانجلترا فطلب الى ممثل فرنسا في لندن أن ينهي الى لورد دربي (Lord Derby) وزير خارجية انجلترا نبأ هذه المحاولة من جانب اسماعيل ، وقد قام الممثل الفرنسي بما كلف به •

وكان قد سبق أن بعث لورد دربي برسالة عاجلة الى الميجور جنرال ستانتون (Stanton) المندوب البريطاني في القاهرة قال فيها : لقد انتهى الى علم حكومة صاحبة الجلالة أن هناك نقابة من الراسمالين الفرنسيين يعرض أعضاؤها على الخديو شراء حصص مصر في أسهم قناة السويس •••• ولعل ما يعانيه الخديو من المتاعب والعسر المالي يحمله على قبول هذا العرض

•• ومن أجل ذلك أصبح متعيناً عليكم أن تتأكدوا مبلغ نصيب هسله

المعلومات من الصحة ••

وفى ذات اليوم الذى تلقى فيه المندوب البريطانى تلك الرسالة ، بادر بمقابلة نوبار باشا رئيس الوزارة المصرية ، وأبلغه ما يفيد استياء الحكومة انجليزية وفرط دهشتها ، بسبب ما تقوم به الحكومة المصرية من مفاوضة البنوك الفرنسية لبيع حصة مصر فى قناة السويس دون أن تخطر الحكومة الانجليزية وفرط دهشتها ، بسبب ما تقوم به الحكومة المصرية من مفاوضة مصر لوجود انجلترا وملكاتها فى هذا الشأن •

كما أكد المندوب البريطانى لنوبار باشا فى هذه المقابلة أن انجلترا لا يمكن أن تقف مكتوفة اليدين حيال محاولة الخديو التنازل عن أسهم مصر فى قناة السويس لشركة أجنبية ، كما حرص المندوب البريطانى على أن يؤكد لنوبار باشا أن انجلترا - وحدها - هى التى تستطيع أن تقدم لاسماعيل اكبر ثمن يطمع فيه لهذه الاسهم اذا ما كان معترفاً ببيعها ••

وقد أبلغ نوبار باشا المندوب البريطانى فى هذه المقابلة أن الخديو لم يعتزم التنازل بصفة نهائية عن هذه الأسهم ، وإنما يسعى للحصول على قرض يتراوح بين ٧٥ مليون ومائة مليون فرنك وهو المبلغ الذى كانت حاجة الحكومة ماسة اليه لأداء القسط الذى يستحق عليها فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ ومن ثم فإن نيته لم تنصرف الى بيع الأسهم •

وقبل أن ينفض هذا الاجتماع طلب المندوب البريطانى من نوبار باشا وقف المفاوضات بين اسماعيل وبين البنوك الفرنسية ، ريثما يتلقى المندوب من حكومته رأياً فى هذا الموضوع •

ولما كان نوبار باشا - بطبعه - ميالاً الى موالاة الانجليز والانقياد لرغباتهم •• فقد وعد المندوب البريطانى بوقف المفاوضات لمدة ثمان وأربعين ساعة غايتها الثامن عشر من نوفمبر عام ١٨٧٥

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٩ نوفمبر ١٨٧٥ ، تلقى المندوب البريطانى

من وزارة الخارجية الانجليزية أمرا بالسير في المفاوضات الخاصة بالأسهم،
وقد استمرت المفاوضات من التاسع عشر حتى الثاني والعشرين من نوفمبر
سنة ١٨٧٥

وفي ٢ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أرسل القائم بأعمال السفارة الفرنسية
في لندن الى الدوق ديكاكز (Decazes) وزير خارجية فرنسا يقول «تنفيذا
لتعليماتكم ، استعرضت في حديث صباح اليوم بيني وبين اللورد دربي
وزير خارجية إنجلترا تلك الصعوبات المالية التي تعانيها كل من مصر
وتركيا ، وفي سياق هذا الحديث علمت من الوزير الانجليزي أن الخديو
يسعى لرهن أسهم قناة السويس للبنك الانجليزي المصري ، ولما استفسرت
من الوزير عما اذا كان يعرف بأن هناك مشروعا لبيع هذه الأسهم لبنك
« الشركة العامة » أجاب الوزير قائلا :

« اننى لا أكتفك الحق اذا قلت لك ان امام هذا المشروع صعابا كبيرة وعقبات
جسيمة المحيطة بها . . ولعلكم تعرفون جيدا راينا فيما يتعلق بشركة قناة
السويس ، فنحن نرى انها تعرضت في سبيل القيام بهذا المشروع لمخاطر
كثيرة وتعملت من المشاق ما جعلها جديرة بذلك المجد الذي تحقق لها ، فنحن
لانتكر على الشركة فضلها . .

ولعلكم ترون أننا جديرون ، ايضا بالاعتراف من جانبكم بما لنا من مصالح
في القناة لا يمكن أن يدانيها صالح أية دولة من الدول ، فنحن أكبر عملاء
للقناة واعلام بريطانيا التي تخفق فوق السفن عبر القناة يفوق عددها عدد
اعلام سائر الدول مجتمعة . . ومن ثم فإن الإبقاء على هذه القناة مفتوحة قد
أصبح بالنسبة لانجلترا مسألة حيوية . . وانا لنراه قريبا ، ذلك اليوم الذي
تسهر فيه بالراحة حين نتمكن من تعويض مساهمى شركة قناة السويس
تعويضا سخيا ، واستبدال هذه الشركة بإدارة او بنقابة تمثل فيها جميع
الدول وعلى أية حال فانا سنحرص دائما على الحيلولة دون تمكن أية
دولة أجنبية من احتكار هذا المشروع لنفسها . مادامت مصباحنا
ترتبط به الى حد بعيد . . وما دامت الضمانات التي تكفلها رقابة تركيا على
مصر ، قد أسقطت من الاعتبار ولم تعد اليوم ذات قيمة . .

واستطردت رسالة القائم بالأعمال الفرنسي في لندن تقول : « أن اللورد
دربي استطرد في حديثه فقال :

اننا سنصبح تحت رحمة الشركة ، ورحمة ديسبس اذا مات تخلينا عن

العرض الذى يقدمه لنا الخديو اسماعيل لشراء الاسهم * * ان الشركة
والمساهمين الفرنسيين يمتلكون فعلا ١١٠ مليون فرنك من مجموع رأس
المال الذى يبلغ مائتى مليون فرنك وفى هذا الكفاية * *
وحيثما نبهت الوزير الانجليزى الى أن الخديو اسماعيل يرغب فى رهن
الأسهم ، لا فى بيعها ، قال الوزير :

ان انجلترا تأبى مادون البيع فالرهن لا ينقل الملكية ولا يبيع للمرتهن
التصرف كما انه يحق لمصر استرداد الاسهم المرتهنة متى شاءت ذلك *
ويضيف القائم بالاعمال الفرنسى ، فى رسالته الى وزير خارجية بلاده * *
أن اللورد دربي لم ينس أن يلفت نظره فى نهاية الحديث الى الاثر السيئ
الذى يمكن أن يصيب علاقات انجلترا بفرنسا - اذا ما قبلت أية هيئة فرنسية
شراء أسهم مصر ، الامر الذى من شأنه - فى رأى الوزير - أن يبعث من
جديد تلك المنافسات والخلافات القديمة بين البلدين *

أما درزائلى رئيس وزراء انجلترا ، فقد أدرك خطورة صفقة شراء
الأسهم وأثرها فى مستقبل العلاقة بين انجلترا ومصر ، ولذلك كان كل
همه أن يبادر بالقطع فى هذا الأمر فقرر شراء هذه الأسهم ، وبينما كانت
الجماعة الفرنسية تعرض على اسماعيل مائة مليون فرنك ثمنا للأسهم ،
وبينما كانت المفاوضات تجرى والأحاديث تدور على الصورة التى أسلفناها
- بين وزير خارجية انجلترا وبين القائم بالأعمال الفرنسى فى لندن ثم
بين مندوب انجلترا ونوبار - اذا بدزرائلى يعقد مجلس الوزراء الانجليزى
ويحصل منه - أثناء العطلة السنوية للبرلمان - على موافقة المجلس على شراء
هذه الأسهم * *

وقد كتب دزرائلى رسالة الى الملكة فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٤ يقول
فيها :

« انها لمسألة حيوية بالنسبة لسلطان وعظمة صاحبة الجلالة ، فى هذا
الوقت الحرج أن تكون القناة ملكا لانجلترا » .

ثم عاد فى ٢٠ نوفمبر فأبلغ الملكة أنه حصل من مجلس الوزراء على
تفويض مطلق لاثتمام الصفقة *

غير أنه على الرغم من موافقة مجلس الوزراء على عقد الصفقة فقد برزت

اتمام دزرائيلي صعوبة لا مناص من تذليلها ، اذ كان لا يد من موافقة البرلمان قبل دفع ثمن الأسهم من خزانة الدولة ، وكان البرلمان في عطلة السنوية ، ومن ناحية أخرى ، فإن النجاح في عقد هذه الصفقة ، كان يتطلب السرية المطلقة لما يسبق عقدها من الخطوات الممهدة لها ، اذ كانت الأسهم المصرية هدفا يلف ويدور حوله عملاء البيوت المالية وتبغيه البنوك والجماعات الفرنسية ، وكانت دعوة البرلمان ، لنظر موضوع الصفقة وإقرار ثمنها بمثابة اعلان يهتك هذه السرية ويفضحها .

ولذلك استقر رأي وزير المالية على البحث عن تمويل انجليزي ، يدفع الثمن من ماله ، ويتخذ لنفسه صفة الشاري على أن يكون ذلك كله فيما بعد لحساب انجلترا . وبدأ البحث عن الممول الذي يقبل أن يكون في هذه الصفقة شخصية صورية ، وعلى الرغم من ذلك يؤدي ثمنها من ماله تحقيقا لسرعة عقدها دون دعوة البرلمان ثم ينزل عن الصفقة فيما بعد للحكومة الانجليزية ويسترد منها الثمن الذي دفعه . . . وقد لمح دزرائيلي في « البارون روتشيلد » الممول المنشود ، وما أن فاتحه في الأمر حتى رحب روتشيلد بكل ما عرضه رئيس الوزراء . وفي اليوم التالي وضع ثمن الأسهم بأكمله تحت تصرف دزرائيلي ، وبدأت الخطوات تتوالى في سرعة وفي سرية فأسرع لورد دوربي وزير الخارجية وأبرق الى الميجور « ستانتون » (Stanton) المندوب الانجليزي في القاهرة لاتمام الصفقة بثمن قدره أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، علاوة على تجاوز

المشتري عن الكوبونات التي سبق لاسماعيل أن تنازل عنها في عام ١٨٦٩

وفاء لما كان عليه من الديون لشركة قناة السويس وفقا لاتفاقية ٢٣ ابريل

سنة ١٨٦٩ وكانت هذه الفوائد تبلغ وقتئذ ١٩٨٠٢٨٨ جنيها سنويا لمدة

١٩ عاما ، أي أن مجموعها خلال تلك المدة يبلغ ٣٧٧٢٧٣٢ رطل جنيها ،

وهو ما يعادل ثمن الأسهم تقريبا .

ولكن الذى حدث بعد ذلك ، أن نوبار باشا الذى قام بالمفاوضات

الخاصة بهذه الصفقة ، رضى ثمنا للأسهم قدره أربعة ملايين من الجنيهات ،

وقبل أن يلتزم باسم الحكومة المصرية بأن يدفع لانجلترا ولمدة ١٩ سنة

فوائد سنوية عن هذه الملايين الأربعة بواقع ٥ ٪ .

وما من شك فى أن هذا الذى التزم به نوبار باشا تصرف يبعث على
الشك ويشير الدهشة ، وعلى أية حال ، فإن ذرائعلى تمكن بمعاونة نوبار
باشا من تحقيق كسب لانجلترا لا يعادله كسب ، اذ استطاع أن ينقل
اليها ملكية الأسهم التى كانت لمصر فى قناة السويس نظير ثمن قدره ٤
ملايين جنيه وفى ذات الوقت ألزم مصر بأن تدفع لانجلترا خلال ١٩ عاما
ما يعادل هذا الثمن على وجه التقريب ، وبهذا كانت تلك الصفقة أعجب ما
عقد فى العالم من صفقات .

وتوالى العمليات بعد ذلك تباعا وسريعا . وفى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥
تم عقد الاتفاق وفى ٢٦ من ذات الشهر استلم الميجر ستانتون الأسهم
المباعة .

ولقد كتب سفير فرنسا - اذ ذاك - فى لندن رسالة الى وزير الخارجية
الفرنسية فى ٢٧ من الشهر نفسه رسالة قال فيها :

« قابلت اللورد دربى وزير خارجية انجلترا ، وأبدت له رغبة الحكومة
الفرنسية فى أن تسمع على لسانه ، الأسباب التى دعت انجلترا الى شراء ممتلكاته
فصر من الأسهم فى شركة قناة السويس ، وقد أجابنى لورد دربى الى ماطلبت
واليكم اجابته فيما يلى . . . قال ان انجلترا لم تعلم شيئا عن رغبة الخديو فى
بيع الأسهم او حاجته لهما البيع الا فى بداية الاسبوع الماضى ، أما عن رغبة
انجلترا فى هذا الصدد فقد كانت كما صرح قادتها دائما - تميل الى أن تبقى
لمصر ملكية هذه الأسهم ، غير أن ماوضح لنا أخيرا من حاجة الخديو اسماعيل
الملحة الى المال الذى يعينه على أداء ما عليه من التزامات يستحيل تأجيلها ، وما
تراهى الى علمنا من أبناء المفاوضات التى كانت جارية بين الشركة العامة
الفرنسية وبين الحكومة المصرية لشراء هذه الأسهم ، كل ذلك قد فرض على
انجلترا أن تختار أحد أمرين . »

اما ترك هذه الاسهم تنتقل الى ايد اخرى ، واما أن تقوم انجلترا بشراؤها
لنفسها ، واننى أؤكد لكم ان انجلترا لم تتصرف فى هذا الشأن الا مدفوعة
بفرض واحد هو الخيلولة دون اتاحة الفرصة لزيادة نفوذ أجنبى فى شئون
الشركة الى أكثر مما هو عليه والحد من طغيان هذه الزيادة فى النفوذ على شركة
ذات أهمية خطيرة بالنسبة لانجلترا . . .

اننا نقدر دى لسبس ونجله ، ونرى أن مشروعه العظيم يجب ألا أن يقابل
من جانبنا بالمعارضة والمقاومة اننا لنعترف بأنه من واجبنا الاسهام فى هذا
المشروع من أول الامر . . . وانى وزملائى الوزراء لنعلن استنكارنا لكل ما يشاع
أو يقال عن انجلترا وانصرافها الى السيطرة على الشركة ، أو اساءة استعمال
تلك الحقوق والمزايا التى حصلنا عليها أخيرا واستخدامها لمعارضة قرارات
الشركة . . . كما نؤكد ان الخطوة التى خطوناها لم يقصد بها الا أن تكون مجرد
اجراء وقائى ووضع دفاعى عن مصالحنا ، وغير خاف على أحد انه لا الحكومة
الانجليزية ولا الشعب الانجليزى يسيطرون على غالبية الاسهم .

لقد سبق أن قلت فى مجلس اللوردات ان الحكومة لاتعارض فى قيام اتفاق
يضع قناة السويس تحت ادارة نقابة دولية . . . والآن على الرغم من انه
ليس فى نيتنا التقدم بهذا الاقتراح ، الا انه ليس فى نيتنا أيضا سحبه .
ولقد كتب درزائيل فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ رسالة الى « ليدى

بردفورد » تحدث اليها فى سطورها عن صفقة الاسهم فقال :

لقد كانت صفقة شراء أسهم مصر فى شركة القنال سرا من أخطر أسرار
الدولة فى هذا العام ولعلها أيضا من أهم ما وقع من أحداث عالمية فى جيلنا
الحاضر . . . ف فيما بينى وبينك أقول اننى تحملت أهم دور فى اتمام هذه
الصفقة بعد خمسة عشر يوما من العمل السرى الدائب ومن القلق المستمر الى
ان تمكنت من شراء حصة خديو مصر فى القناة لانجلترا . . . ولقد وقفت فى
سبيلنا عصابات من رأسمالى العالم ونظموا صفوفهم فى وجهنا يبتغون
ما يبتغيه الصياد والمرتزقة يؤاؤزهم فيما يطمعون فيه من عملاء فى كل ركن
من الاركان - ولكننا ظللنا نعمل فى سرية وبأسلوب ينفى عناية شبهة ،
واستطعنا أن نخضعهم جميعا .

. . . لقد قدم دى لسبس أمس الاول ثمنا كبيرا للاسهم ، مؤيدا فى ذلك من
جانب الحكومة الفرنسية التى يعمل مناوبا لها . . . فلو أن دى لسبس وحكومته
نجحا وتمت الصفقة لأصبحت قناة السويس ملكا خالصا لفرنسا .
ولكان لها القدرة على اغلاق القناة متى شاءت .

«لقد أعطينا خديو مصر أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، ثمنا للصفقة
ودون علم أو موافقة البرلمان ، ومع احتمال معارضته لتصرفنا لان دعوة البرلمان

كعرض الامر عليه كان من شأنها اذاعة الامر واحداث انفجار قوى يقلف بأبناء
محاولتنا حتى تبلغ هذه الانباء اعالي السموات وأعماق الجحيم •
« ان الملكة فكتوريا الخائبة على الشعب لتشعر اليوم بالنشوة لهذا
الحدث ذي الاهمية القصوى ويطيب لها تتبع هذا الحدث العظيم •• وانى كذلك
لا أذكر اننى امضيت فى سابق حياتى كلها اسبوعا كهذا الاسبوع ولكم أشعر
بأننى أعيش اليوم فيما يشبه الدهول •

وفى الواحد والعشرين من فبراير عام ١٨٧٦ ألقى درزائيل فى البرلمان
بيانه التالى : « لقد كنت دائما حريصا على بلوغ هذه الصفة ، ولكم أوصيت
يعقدها لصالح البلاد بوصفها صفقة سياسية من شأنها أن تدعم الامبراطورية
وتقويها •• ان البلاد التى تدرك حقيقة صنعى قبلت ما أقدمت عليه ويخيل
الى أن الذين ينقدون تصرفى ليسوا على مثل هذا المستوى من الوعى »
وفى ذات اليوم ألقى لورد دربى وزير الخارجية فى مجلس اللوردات
التصريح التالى :

« اننى لا أنهم لورد بالمرستون ولكنى أقول الآن ان شق القناة قد تم
بالرغم من معارضة الحكومة الانجليزية وكان الخديو يرغب فى بيع أسهمه
ولما كانت القناة الطريق الكبير للمهند وكانت أربعة أخماس السفن التى
تجتازها انجليزية فقد رأينا أنه لا بد لنا من الحصول على ما يكفل لنا
النفوذ على هذا الطريق ومن ثم فقد كان لزاما علينا ألا نترك الفرصة
تتفلت من أيدينا •

وهكذا تم لانجلترا تحقيق هذا الأمل الذى كانت تنشده والذى طالما
جهرت به منذ فتح القناة للملاحة اذ راح ساستها يرددون القول بأن فتح
القناة يحتم على انجلترا ان عاجلا أو آجلا أن تتخذ لها فى مصر المركز
الأول حتى يتسنى لها المحافظة على تجارتها ومستعمراتها •

ولقد سجل لورد دلهوسى نائب الملك فى الهند فى تقريره عن أعمال

سنة ١٨٥٥ أنه اذا تم فتح قناة السويس وهو أمر لن يؤجل الى مالا

نهاية فسان انجلترا لن تستطيع الاحتفاظ بسيادتها فى العالم ما لم

تحرز مركزا قويا في مصر وليكن ذلك بوضع قناة السويس تحت سلطانتها •

وعلى هذه الصورة حقق دزرائيلي لانتجلترا أعظم ما كانت تهفو الى تحقيقه من المكاسب كما تمكن بعقد هذه الصفقة من الاجهاز على اسماعيل والقضاء على صالح مصر ، وقد اعتبر كتاب ذلك العصر تصرف اسماعيل في أسهم القناة بالبيع ، أخطر وأفظع خطأ سياسى ومالى يمكن أن يقع فيه حاكم ، كما أن هذا التصرف كان بمثابة الخطوة التى مهدت الطريق أمام انتجلترا لاحتلال مصر •

.. ومنذ أن تم عقد الصفقة أصبحت انتجلترا تتعامل مع حاكم تضغطه حاجته لأكثر من مائة مليون من الجنيهات لتسوية ما عليه من ديون والتزامات ، ومن ثم فقد حرصت السياسة الانجليزية على ملازمة الحديد ومراقبة تصرفاته المالية ، وعرضت معونة انتجلترا عليه المرة تلو المرة •

وقد كتب السياسى « بازود » (Mazode) فى عدد ديسمبر ١٨٧٥ من مجلة العالمين يقول :

الى أين توجه السياسة الانجليزية ؟ الى أين يتجه اسماعيل ؟ ان اية معونة من انتجلترا لمصر ستفتقر مصر لمزيد من الضمانات ، ولمزيد من الكفالات ، ثم يتساءل الكاتب :

الى أين المصير ؟ مصر اسماعيل ؟ مصر مصر ؟ ؟

الفصل الحادي عشر

اسماعيل وحصة مصر في أرباح الشركة

تجّاح انجلترا في شراء أسهم مصر يفضّض فرنسا فتعرض دى لسبس على تصفية حصة مصر على صافي أرباح الشركة وهي كل ما كان باقيا لمصر - اسماعيل يرهّن الحصة في صافي الأرباح للنقابة الفرنسية الكبرى لقاء ١٠٥ ملايين فرنكا - توفيق يتنازل عن الحصة المرتهنة نظير ٢٢ مليون فرنك قيمة المجمد من اللواتد الربوية للنقابة الدائنة - أرباح البنك العقاري الفرنسي الذي آلت اليه ملكية الحصة بلغت حتى سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ مليون فرنك من دخل هذه الحصة - ثار مصر لنفسها واستردادها لحقوقها لقاء نصيباتها في شق القناة - كانت النبوة التي سجلها سارماكو المؤرخ الايطالي - جمال عبد الناصر يحقق ذلك ويؤم شركة قناة السويس •

حينما اشترت انجلترا أسهم مصر في شركة قناة السويس ونجحت في عقد هذه الصفقة ، شق على فرنسا هذا النجاح • وأوعزت الى دى لسبس أن يعجل بالعمل على تصفية حصة مصر من صافي أرباح الشركة وهي ١٥٪ من هذه الأرباح ، وكانت هي كل ما بقي لمصر في شركة قناة السويس والتي كانت جميع الفرمانات قد احتفظت بها لصالح الحكومة المصرية •

وقد بادر دى لسبس الى العمل بمختلف وسائله مستغلا نهم اسماعيل الدائم الى المال وحاجته الماسة الى الاستدانة ، فما زال ينصب حوله شركاه ويغريه حتى رهن اسماعيل هذه الحصة الى نقابة من المالين الفرنسيين عرفت - اذ ذاك - بالنقابة الكبرى لاقتراض ١٠٥ مليون فرنك وكان دى لسبس قد عمل على تكوينها لتقوم بعقد هذه الصفقة ، وقد تم عقدها فعلا ، وارتفعت في سبيل دينها حصة مصر في أرباح شركة قناة السويس وتبلغ ١٥٪ من تلك الأرباح •

ولم يستطع اسماعيل الوفاء بهذا الدين وكذلك عجز الوفاء بعد اسماعيل الحديو توفيق ، فقد انتهى الأمر بالحديو الى التنازل في ٣١ مارس ١٨٨٠ عن هذه الحصة المرتهنة ، وتم هذا التنازل مقابل ٢٢ مليون فرنك ، وقد

فبضت النقابة الكبرى هذا المبلغ خصما مما تستحقه من ذين علي الحديو اسماعيل، هذا الدين الذي كان اذ ذاك عبارة عن حصيلة الفوائد الربوية التي نجحت واستحققت لهذه النقابة في مختلف ما سبق أن عقدته من صفقات القروض المالية المتعددة ، ، انه يمكن الجزم بأن حقيقة ما كان مستحقا لهذه النقابة لا يتجاوز نصف ما تقاضته .

وانه ليحمل بنا في صدد الحديث عن شركة قناة السويس وما تحملته مصر من أعباء والتزامات وما تعرضت له من الكوارث والخسائر بسبب معاونتها ومساندتها لهذه الشركة أن نذكر ما قاله المؤرخ الايطالى انجيلو ساماركو (Samarco) فى مؤلفه المنشور عام ١٩٣٢ ، اذ

يقول :

« أننا لتساءل عما كان ممكنا أن تفيده الحكومة المصرية من أموال ،
« ضخمة لو أنها ظلت محتفظة بأسهمها فى قناة السويس حتى اليوم » .
« ولكى نلمس هذه الحقيقة يكفى أن نعرف أن الحكومة الانجليزية «
« حصلت فيما بين عامى ١٨٧٦ ، ١٩٣٢ على أرباح وفوائد عن الأسهم «
« التى اشترتها من مصر مقدارها ٤٣٢٠٠٠٠٠٠ جنيه استرلينا ، فى «
« حين أن الثمن الذى دفعته انجلترا لمصر هو ٩٧٦٠٩٨٠ جنيه لتملك «
« هذه الاسهم البالغ عددها ١٧٦٠٢٠٢ ٠٠٠ . »

« أما عن أرباح البنك العقارى الفرنسى الذى آلت اليه ملكية حصة «
« مصر فى أرباح الشركة - وقدرها ١٥٪ مقابل ثمن لهذه الملكية قدره ،
« اثنان وعشرون مليوناً من الفرنكات فحسبنا لابرار الفداحة والضخامة ،
« فى ربحه أن نعرف أن مجموع ما حصل عليه البنك من وراء هذه ،
« الحصة بلغ حتى عام ١٩٣٢ - ١٢٣٢ مليون فرنك » .

ثم استطرد المؤرخ الايطالى - فقال فى مؤلفه هذا ما يمكن أن نسميه بأصدق النبوءات اذ يقول :

« واذا كانت الظروف قد قضت بحرمان اسماعيل من الانتفاع بمزايا المشروع الذى من أجله تحملت مصر اعظم التضحيات ثم فقدت كل حق لها

فيه حتى حقها في الرقابة عليه . . فما من شك أن مصر سوف تثار لنفسها
أن عاجلا أو آجلا ولنسوف يتسنى لها يوما ما أن تحصل على ما تستحقه
من مكاسب ولنسوف تستمد سندها للحصول على حقها ، من تلك التوضيحات
التي بذلتها في سبيل تنفيذ مشروع قناة السويس ، وذلك هو حكم
التاريخ » . .

وأن ما قاله المؤرخ الايطالى عن ثار مصر لنفسها كان حقيقة ظل صسداها
يتردد في مسامع التاريخ حتى جاء ذلك اليوم الذى قام فيه جمال
عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس فثار بذلك مصر ، واسترد لها ملكا
منتها ، وحقا مضيعا » . .

الفصل الثاني عشر

المأساة المالية السياسية الرقابة الثنائية

سياسة اسماعيل مكنت فرنسا وانجلترا من التدخل في شؤون مصر وسهلت للنفوذ الاجنبي التغلغل في البلاد - الدور الخفي لبعثة «كيف» كان جمع المعلومات الهامة - دور البعثة الظاهر بتقديم المساعدة الادارية والتشاور مع الخديو - القرب يطلب السيطرة على الادارة المصرية كضمان فعلي - مسئولية انجلترا عن تصرفات اسماعيل تعادل مسئوليته - التاييز في ١٨٧١ تقول ان اصلاح نظام الحكم والمالية كفيلا بتوفير الامن لمصر - مقدمات خضوع اسماعيل لنصائح انجلترا - بعثة «كيف» توصي بتجميد ديون مصر وتوحيدها وانشاء «الرقابة المالية» - انجلترا تامل في التفرد بالرقابة - فرنسا تنبه انجلترا الى ان تعاونهما يحمي مصالحهما - اسماعيل يعلن استياءه من اساليب انجلترا لوضع مصر تحت وصايتها - انشاء صندوق الدين العام - الصندوق حرم انجلترا من الانفراد بشؤون مصر - انشاء الصندوق كان بصفته من فرنسا على اسماعيل - انجلترا تشترط لمعاونتها مصر ماليا فرض وصايتها عليها - مرسوم من اسماعيل بتعيين المندوبين الفرنسي والانجليزي للرقابة الثنائية - انشاء الرقابة يفسح المجال للاستغلال الاجنبي ، لم يتدخل الغرب في الشؤون الداخلية لدولة مدنية عدا مصر - بعثة دفرز ولسن تسجيل على الغرب لاستغلاله المشين - البعثة تندد بموقف المحاكم المختلطة من الاستغلال في مصر - مجلس شورى القوانين لم يمثل مصالح الشعب - الرقابة الثنائية تصطبغ بالصبغة السياسية - الغرب يهيء الراى العام لاحتلال مصر - الرقابة الثنائية كوسيلة لتحقيق اهداف الغرب - اسماعيل يستاء ويدعو مجلس شورى القوانين للانعقاد موجة استياء شديد - ثوبار يرغم على الاستقالة - اسماعيل يسترد لنفسه رئاسة الحكومة - ود فعل عنيف في الراى العام الغربى - النواب يشبتون وجودهم - العلول عن نظام المراقبين الوزاريين - تغيير الحاكم أصبح مطلب انجلترا وفرنسا - الدولتان ترغمان اسماعيل على التنازل عن العرش - تبديد اموال مصر على يد اسماعيل - تبلور الحركة الوطنية - اتجاه الحركة الى تاليف حزب وطنى ..

ان تصرفات اسماعيل المالية ، قد أتاحت الى حد كبير لكل من فرنسا وانجلترا التدخل - تدريجيا - في شؤون مصر وبالتالي ان تصرفات اسماعيل كانت عنصرا فعالا في تعاونه مع مختلف العناصر الاخرى التى أفضت الى تغلغل نفوذ الغرب ، سيما انجلترا وفرنسا في مصر والى ازدياد التدخل في شؤون البلاد ، فان شراء انجلترا أسهم مصر فى شركة قناة السويس ، ثم ذلك الاضطراب المالى والتدهور الاقتصادى اللذين كانت تعانيهما مصر وتضافر جهود الاجانب فى البلاد لاضعاف سلطة المصريين مستعينين فى ذلك بالامتيازات الأجنبية وبالمحاكم المختلطة التى كانت تهمى

مصالح الأجانب وتعينهم على استنزاف ثروة البلاد بكافة الوسائل
الاستغلالية .

كل هذه العناصر مجتمعة قد ازداد ، فى عهد اسماعيل ، تعاونها وتفاعلها
فى سبيل هدم كيان مصر ، وتمكين الغرب ، سيما انجلترا وفرنسا
من توطيد سلطانهما فى البلاد . . .

ولقد أوفدت الحكومة الانجليزية الى مصر ، بعد شرائها أسهم مصر
فى شركة قناة السويس ببضعة أيام ، بعثة يرأسها القاضى كيف (Cave)
وكان هذا يعمل - اذ ذاك - محاميا عاما لوزارة الخزانة الانجليزية كما
وقد حرصت حكومة انجلترا على أن تحدد لهذه البعثة مهمتها وتعين لها
دورها - تحديدا شملت رسالة موجهة من الحكومة الى مستر كيف ، جاء
فيها ما يلى تعريبه :

« أن الهدف الاول لهذه البعثة هو التشاور مع الخديو بشأن المساعدة
الادارية التى هو فى حاجة اليها ويرجو تحقيقها ، على أن تكون فترة قيامكم
بهذه المهمة فرصة للحصول - ضمنا - على كافة البيانات والمعلومات التى
يكون لها أهمية بعيدة بالنسبة لبلادنا ، ولمصر معا » . . .

. . . وهكذا تطور الامر بالنسبة للضمانات التى كانت الدول الغربية
تطالب بها مصر لحماية مصالحها أو لديونها - فبعد أن كان مطلب هذه
الدول من مصر لا يعدو الضمانات المالية ، أصبح مطلبها السيطرة على ادارة
مصر ذاتها كضمان فعلى .

ويقول المؤرخ ماك كون (Mac Coan) :

« أن بعثة كيف كانت بداية التدخل والضغط على مصر من جانب حكومة
اللورد بيكونسفيلد . . . ويمكن القول بأن مسئولية انجلترا عن تصرفات
اسماعيل ليست بأقل من مسئولية اسماعيل عن هذه التصرفات فان الدور
الذى لعبته وزارة الخارجية الانجليزية ولعبه عملاؤها طبقا لما هو ثابت
بالوثائق التى تضمنتها الكتب الزرقاء ، تقول ان ذلك الدور لا يمكن أن
يشرف الانجليزى النزيه . . .

لقد كان هدف انجلترا من ايفاد مستر كيف وبعثته الى مصر هو جمع
المعلومات التى تمكن انجلترا ، فيما بعد من فرض وصايتها المالية والادارية

على مصر ٠٠ وحينما كانت هذه البعثة تعمل في مصر نشرت جريدة التايمز في ٢٩ يناير سنة ١٨٧٦ مقالا ، جاء فيه مايلي :

« أن الاصلاح الاساسى السليم فى نظام الحكم وفى المالية المصرية لهو - وحده - الكفيل بتوفير الامن للدولة ٠٠ وما من ريب فى انه مازال فى امكان مصر عقد تسويات أفضل - مع دائئها - اذا ما توفرت لها ثقة أكبر ولكن كيف يتسنى توفير هذه الثقة لمصر ؟ ٠٠ »

ان كل الشواهد فى هذا الشأن تشير الى أن الخديو سيفطر بوسيلة أو باخرى الى الخضوع للنصائح الانجليزية خضوعا تاما كما تشير الى ان انجلترا ستتولى ادارة شئون مصر المالية وبأن جانبا من الاموال الانجليزية سينقل الى مصر لمعاونة حكومتها على تحويل الجانب الدائن فى حساباتها وتخفيض مدفوعات السنوية تخفيضا جوهريا ، غير أن هذا التصرف - يحتم قيام ارتباط بين الحكومتين وهو ارتباط لم نر له حتى الآن أى أثر أو مبرر ، كما انه يحتم أن يكون هناك استعداد من جانب العاهل المصرى ، وهو استعداد اذا بحثنا عنه لم نجد له أثرا » ٠٠

وعلى هذه الصورة راحت انجلترا تعمل للسيطرة على مصر مستعينة لتحقيق هذا الغرض بجهود بعثة المستر كيف ٠٠ وكانت هذه البعثة قد انتهت بحوثها ومعلوماتها فى مصر الى النتائج التى كان من شأنها أن تقر ما يلى :

ان مصر قادرة على تحمل أعباء كافة ما عليها من ديون حتى الآن مع أداء فائدة معقولة عليه الا انها لا تستطيع الاستمرار فى مد أجل الديون السارية بفائدة ٢٥٪ أو فى عقد قروض جديدة بفائدة ١٢٪ أو ١٣٪ لاداء ما استجد على ديونها السابقة من فوائد وكلها قروض غير منتجة وتبعاً لذلك اشارت البعثة بضرورة تجميد وتوحيد ما على مصر من ديون ، ولقد كانت هذه المقترحات مقدمة للنتيجة التى كانت هى هدف انجلترا من ايفاد هذه البعثة التى انتهت فى تقريرها الى وجوب انشاء ادارة للرقابة المالية على مصر ٠٠ كما كان الانجليز ياملون فى التفرد بهذه الرقابة ٠٠

غير أن فرنسا تبنت نوايا انجلترا ورأى الدوق ديكاز (Decazes)

أن الفرصة مواتية ليضع حدا لتنافس الدولتين على مصر فبعث برسالة الى الحكومة الانجليزية قال فيها : ان الوسيلة الوحيدة لحماية المصالح الفرنسية

والانجليزية في مصر تتوقف على قيام تفاهم وتعاون وثيق بينهما ولقد أبدى الخديو اسماعيل استياءه من النتائج التي وصلت اليها « بعثة كيف » لأنه كان فيما بينه وبين نفسه قد أضمر مواجهة الغرب بالتوقف عن الدفع رسميا كما كان يملؤه الشعور بالاستياء من الغرب وبصفة خاصة إنجلترا التي كانت في رأيه أكثر الدول جنبا للارباح من مصر والتي حصلت على آخر ما كان متبقيا لمصر من حقوق في قناة السويس ، تلك القناة التي تكبدت مصر في شقها من التضحيات والاعباء ما يفوق كل تقدير - والتي تبين لاسماعيل ، أخيرا ، أنها كانت السبب الجوهري لساكن المشاكل المالية التي أصبح يعانيها ، كما أن اسماعيل كان يرى أن ما تبنته « بعثة كيف » بعد بحوثها في مصر يمكن للغرب على ضوئه أن يقدر تلك التضحيات والاعباء التي تحملتها مصر كي تزدهر تجارة الغرب وكي ينال الغرب من وراء تلك التضحيات الثراء والرخاء ، وكان اسماعيل يصرح لاصدقائه من ممثلي الدول الغربية بأن إنجلترا - بعد أن آلت اليها ملكية أسهم مصر في قناة السويس تعمل على وضع يدها على مصر على الرغم من وعودها المعسولة ، وأنها أوفدت - موظفا كبيرا في حكومتها لمراجعة وبحث حساباته ، وهذا الموظف يجهد اليوم ويعمل من أجل أن يضع مصر تحت وصاية إنجلترا •

وقد فطنت فرنسا الى محاولة إنجلترا ، وكذلك وقفت جماعة البنك العقاري الفرنسي ترقب مسعى الانجليز في هذا الصدد وقد اتجه هذا النشاط الفرنسي الى اسماعيل وما زال يضغط عليه حتى وافق على انشاء صندوق الدين العمومي ، وبهذا تسنى لفرنسا أن تفوت على إنجلترا غرضها وأحبطت مسعاها للاستئثار بشئون مصر ، وأصدر اسماعيل في الثاني من مايو سنة ١٨٧٦ مرسوما بإنشاء صندوق الدين العمومي ، ثم في السابع من ذات الشهر أصدر مرسوما آخر بتحويل وتجميد الدين العمومي •• وبمقتضى هذين المرسومين تم تحويل وتوحيد كافة ما على مصر من مختلف الديون فأصبحت دينا واحدا بفائدة قدرها ٧٪ على القيمة

الأسمية ، وقد نص على أن يتم استهلاك هذا الدين خلال ٦٥ عاما .

ومع هذا كله فإن إنجلترا ظلت متمسكة بوجهة نظرها التي تدعو الى فرض وصايتها المالية والادارية على مصر لما كان لهذه الوصاية في رأى السياسة الانجليزية من بالغ الاهمية ، ووفق السياسة الانجليزية يتعجلون الزمن لتنفيذ هذه الرغبة التي كانوا يجهرون بها علانية الى حد أنهم أعلنوا عزمهم في صراحة على منع أى سند أو عون مالى من جانبهم لمصر ما لم تقبل هذه فرض الوصاية المالية الانجليزية عليها . ولو قد تحقق ذلك لاستأثرت إنجلترا بالسيطرة على مصر . وهو وضع لم تكن فرنسا لترضاه أو تقبله بحال من الأحوال .

ولو أننا استعرضنا قائمة البلاد التي كانت مدينة وقتئذ لكل من فرنسا وإنجلترا لتبين لنا أن مصر دون سائر الدول المدينة كانت الدولة الوحيدة التي أصبحت شئونها الداخلية هدفا لتدخل هاتين الدولتين ، سيما إنجلترا التي كان سعيها ونشاطها لهذه الغاية ملحوظين .

ففي يوليو سنة ١٨٧٦ كانت إنجلترا هي البادئة بعقد اتفاق مع اسماعيل يؤمن مصالح الدائنين الانجليز فأوفدت الى مصر لورد جوشن (Joubert) يرافقه المستر جوير (Goshen) يؤيدهما ويمدهما بالعون اللورد دربي وزير خارجية إنجلترا .

ويقول المستر ماك كون (Mac Coan) في مؤلفه « مصر في ظل حكم اسماعيل » :

« أن تصرف إنجلترا في هذا الصدد بالنسبة لمصر يعتبر الحالة الاولى والوحيدة لتدخل وزارة خارجيتها على هذه الصورة » .
« وفي ذات العام الذي كانت فيه بعثة اللورد جوشن تقوم بدورها في مصر كانت هناك ١٧ دولة مدينة ومتوقفة عن الدفع ، تشملها جميعا القائمة السوداء لنقابة حملة السندات الاجنبية بلندن ، وكان مجموع المطلوب من هذه الدول ٤٠٠ مليون جنيه على وجه التقريب » .
ولا توجد في وثائق وزارة الخارجية الانجليزية كلمة احتجاج واحدة من جانب الحكومة الانجليزية دفاعا عن مصالح رعاياها الدائنين لهذه الدول »

أما فرنسا فقد أوفدت من جانبها البارون دي ميشيل ليكون في مصر خلال قيام بعثة جوشن بمهمتها ، كما أوفد اللورد دربي من جانب المستر فيفيان ليشارك البارون دي ميشيل في مسألة الرقابة .
وهكذا كانت المنافسة على أشدها بين فرنسا وإنجلترا في الوقت الذي كانت الدولتان تتظاهران بالتفاهم التام في علاقاتهما بالنسبة لمصر ، على الرغم من حدة المنافسة بينهما .

وفي ذلك يقول البارون دي ميشيل في مذكراته :
« غادر لورد جوشن لندن ، وهو حائر متردد ، بين عواطفه كإنسان أمين وبين مطامعه وطموحه الانجليزي » .
لقد كان برنامجهم يرمي إلى جعل الشرط الأساسي لأي اتفاق مع مصر هو تكبيد فرنسا تضحيات مالية وتحقيق المزايا والمغانم السياسية لإنجلترا ولهذا كان طبيعيا أن يقوم النزاع بين مندوبي إنجلترا وفرنسا حول الاستئثار بالمزايا في مصر ، غير أن نزاعهما انتهى إلى اتفاقهما على تطبيق مبدأ المساواة التامة بين دولتيهما » .

وتنفذا لهذا الاتفاق أصدر الحديو مرسوما بتعيين مراقبين عامين ، الأول فرنسي والثاني انجليزي يشتركان معا في الاشراف على الادارة المالية في مصر وقد انتزع هذا المرسوم انتزاعا - من اسماعيل في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦ .

ويقول دي ميشيل في مذكراته « لقد انتزعنا هذا المرسوم ، لاننا في اللحظة الاخيرة كنا نخشى فشلنا في اقناع اسماعيل بقبول هذا المبدأ لان النتائج التي كنا قد انتهينا اليها جعلت اسماعيل خائفا واثرا - كما كان يحاول جهد الطاقة اعاقا تنفيذ ما اقترحناه من آراء » .

ان المرسوم الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٨٧٦ الذي أنشأ الرقابة الثنائية على مصر قد تضمن الى جانب التسويات المالية اقرارا لمبدأ الوصاية المشتركة لفرنسا وإنجلترا عن شئون مصر .

وفي هذا يقول اللورد كرومر (Lord Cromer) « ان هذا المرسوم كان له في مستقبل مصر ، لا من حيث ماتضمنه من التسويات المالية ، بل من ما أحدثه من تبديل وتغيير جوهرين في شئون البلاد بفرضه الرقابة على الادارة المصرية » .

وهكذا ، أصبحت الرقابة الثنائية - مؤيدة بنفوذ قوميسيرى الدين
وسلطة المحاكم المختلطة ، السيد الحقيقى لمصر ، ووقعت البلاد فى قبضة
فرنسا وانجلترا اللتين تهت لهما السيطرة الفعلية على شئون البلاد . .

وعلى هذه الصورة ، وضع اسماعيل الشعب المصرى تحت نفوذ الغرب
وسيطرته . . هذا الشعب الذى لم يكن له رأى فى تصريف أموره ،
ولا يد فى تقرير مصيره .

. . وهكذا عبث اسماعيل بآمال هذا الشعب ، فقوض صرح آماله . .
وعبث بثروته فبددها . . وأصبح دخل مصر جميعه وقفا على ما عليها من
دين بلغ وقتئذ مائة مليون من الجنيهات علما بأن كل ما دخل فى يد اسماعيل
من هذا الدين هو مبلغ خمسون مليون جنيها . .

ويصف المؤرخ سيمور كاي (Seymour Keay) هذه المديونية
وفوائدها فيقول « أنه لو احتسبت على هذا المبلغ الفوائد التى جرى العرف
الدولى على التعامل بها آنئذ ، أى بواقع ٦٪ بدلا من ١١٪ التى تعامل
بها اسماعيل فى بعض قروضه ، لثم سداد جميع ما على مصر من ديون .
ولقد كان الشعب المصرى يقف مكتوف اليدين مجردا من أية قوة
وهو يرى بعينه كيف يستحوذ الغرب على وارد مصر ، وكيف يسيطر
على ادارة البلاد ، كان هذا الشعب يرى - فى مرارة وأسى - كيف تغزو
بلاده عصابات المرتزقة ، وكيف تفتن وتمعن فى استغلال مواردها بجشع
لا يحد من ضراوته وازع من الشرف والضمير ليحققوا لأنفسهم ثراء
فاحشا على حساب مصر ، على حساب الشعب ومستقبله . . وعلى الجملة ،
فإن شعب مصر ، لم يحرم فى تلك الآونة من موارد بلاده فحسب ، بل
شهد كذلك ثروة بلاده تتقل تدريجيا على رأى منه الى أيدي الأجانب .
ولقد أرسل القنصل الانجليزى فى مصر الى حكومته تقريرا فى
٣٠ يوليو سنة ١٨٧٧ جاء فيه ما يلى :

« من السهل أن نزيد دخل مصر الى حد كبير . دون أن نفرض اتساوت
جديدة على المزارعين الذين أثقلتهم الضرائب ، لو أننا عمدنا الى وضع حد

لهذا الاستغلال الفاحش الذي يقوم به الأوروبيون ، وأجبرنا هؤلاء على دفع وتحمل ما يجب أن يتحملوه من أعباء مقابل ما يحصلون عليه من دخول في هذا البلد . .

ففيما يتعلق بالأراضي الزراعية ، فإن الكارثة التي نزلت بها ، ترجع أولا إلى أعمال التهريب الواسعة التي كان يقوم بها الأوروبيون الذين كانوا يجلبون على سفنهم مثل هذه المنتجات من الخارج ، دون أن يجروا أحد من المسؤولين في مصر على التعرض لها تنفيذا للقانون ، فراحت بضائعهم ومنتجاتهم تغمر الأسواق في البلاد دون أن تتعرض - عند دخولها الشواطئ المصرية إلى أية رقابة ، ودون أن تخضع لنظم الرسوم أو الضرائب أو خلافها . . والويل ، ثم الويل لأية سلطة مصرية ، أو لأي مصري يتصدى لبضائع الأوروبيين ومنتجاتهم أو يفكر في اخضاعها لما كان يجب أن تخضع له كسلع مستوردة من الخارج . .

وسجلت بعثة « رفرز ولسن » (Rivers Wilson) على الغربيين استغلالهم المشين في مصر ، وموقف المحاكم المختلطة من هذا الاستغلال فقد جاء في تقرير لها ما يلي :

« لقد اتضح لنا من اتصالاتنا بالأشخاص الذين خالطناهم للتعرف على حالة البلاد الاقتصادية أن متوسط الفائدة الربوية في القروض التي تقدم للمصريين ، ٧٪ شهريا ، وأن المحاصيل الزراعية تتعرض لاجراءات البيع القضائي قبل نضجها ، ومعنى هذا أن المصريين كانوا معرضين للماراقتصادى عاجل . . »

ولقد أيد قناصل الدول أنفسهم تلك المعلومات التي انتهت إليها ، فشهدوا بأن الفلاح المصري حيال هذه الديون ذات الفوائد الفاحشة الباهظة كان يجد نفسه ، ليس مضطرا ، في سبيل الوفاء بها إلى بيع محاصيله ومواشيه فحسب ، بل وإلى بيع أرضه ذاتها ومع هذا فلم يكن ثمن الأرض كافيا للوفاء بكل ما عليه من دين . .

ويضيف هذا التقرير . .

« إن القضاء المختلط كانا يقف مكتوف اليدين أمام هذا الربا الفاحش ، نظرا لأن المرابين كانوا دائما يلتزمون الخطة التامة في عقود القروض للفلاحين ، حتى لا يقع مراب منهم تحك طائلة القانون ، فعقودهم دائما ، من حيث ظاهرها ونصوصها ، عقود قانونية ، وبهذه الضورة الاستغلالية الجشعة ، تحولت الكثرة من الأجانب في مصر إلى ملاك لأراض شاسعة ،

واتزعوا ملكية صغار الفلاحين، وأثروا على حساب مصلحة البلاد، وما من شك في أنه إذا تركت الأمور تجري على هذه الصورة فإن الملكية الزراعية في مصر سينتهى مصيرها إلى المرابين ، ولا تبقى للمصريين ، .

وجدير بالذكر أن مجلس شورى القوانين ، أو مجلس النواب الذي قام بموافقة اسماعيل عام ١٨٦٦ ، لم يشعر أحد بوجوده منذ قيامه ، ولم يكن بين أعضائه من يمثل الشعب أقل تمثيل ، أو من يجرؤ حتى على ابتداء ، مجرد المشورة للحاكم ، بل إن أعضاء هذا المجلس لم يكونوا يدركون معنى التمثيل النيابي وما لنواب الأمة من السلطان على الحكومة ، ومن الحق في توجيه الحاكم . . ومن ثم فلم يكن هناك أي ارتباط بين ذلك المجلس وبين صالح هذا الشعب، وكان كل عمله هو خدمة الحاكم ، والتزام الحدود التي يرسمها الوزراء في مناقشة ما يعرض على المجلس والانصياع إلى أمر الخديو ، والا تعرض النائب للنفي أو التشريد أو القتل ، وقد ظل موقف هذا المجلس من الأمة ومن صالح الشعب على هذه الصورة الانعزالية حتى عام ١٨٧٩ ، وخلال هذه الفترة كان الغرب يوالى إيفاد لجان التحقيق ويستزيد من عددها ، وكانت المهمة الظاهرة لهذه اللجان في مصر هي القيام بدراسات مالية ، بينما كانت مهمتها الحقيقية العمل على إقامة جهاز يتولى الإدارة في مصر لصالح الغرب . . وتلك حقيقة تبدو واضحة في التعليمات التي زودت بها بعثة ريفرز ولسن . . إذ تضمنت هذه التعليمات ما يلي :

« أن تشكيل بعثة التحقيق التي أشارت إليها برقية المستر فيفان في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧ قد أتاح للحكومة البريطانية فرصة مشروعه لكي تعمل ، بما لها من نفوذ ، للضغط على الخديو ودعم مصالحنا ، وحمايتها ، ولهذا فلا بد من لفت نظر أعضاء هذه البعثة إلى أن مهمتها ليست مجرد فحص موارد وحسابات الحكومة المصرية فحسب ، بل لزاما على أعضائها أن يبحثوا ويتقنوا الأسباب التي انتهت بمصر هذا البلد الغني بطبيعته ، إلى هذه النهاية السيئة . . »

وفد خضعت اللجنة لهذه التعليمات ، فكانت جهودها كلها تنصرف الى التعاون مع سياسة الغرب لفرض وصايته على مصر .. فسجلت على الخديو اسماعيل ، فى تقريرها استشاره بسلطة لا حد لها ، ثم أوصت بإقامة نظام لحكم دستورى وتأليف وزارة تكون بموجب هذا النظام مسئولة أمام مجلس النواب ..

على أن هذه البعثة ، وقد طالبت فى تقريرها بتشكيل مثل هذه الوزارة ، اشترطت أن يكون المراقبان الانجليزى والفرنسى من بين وزرائها ، فيتولى المراقب الانجليزى سسير ريفرز ولسن وزارة المالية ، ويتولى زميله الفرنسى دى بلينير (De Blignière) وزارة الاشغال العمومية .. فكان تقرير هذه البعثة قد انتهى الى نتيجة واحدة هى صبح الرقابة الثنائية بالصيغة السياسية ، وتحويل المراقبين الانجليزى والفرنسى الى وزيرين حاكمين فى الوزارة المصرية ، وبذلك يصبح الغرب مسيطرا على شئون مصر المالية والسياسية والادارية .

وفى هذا يقول المغفور له الشيخ محمد عبده :

وبذلك وقع الخديو اسماعيل فى شباك من حبال السياسة التى ألقى بنفسه فيها بأختيار لا يشوبه شئ من الاضطراب وصدق فيه قول القائل بأنه صرف ١٠٠ مليون من الجنيهات أخذها بأبهظ الفائلة ، علاوة على مائتين وخمسين مليوناً حصلها من الرعية بأشد أنواع الضرائب وقضى مع ذلك مدة ١٧ سنة فى سلطة تامة وكلمة نافذة ، كل ذلك لكى يصل ببلاده وبهيئتها لنفوذ اجنبى ، ولكى يفرض عليها استكاثرة وذلا يتعدى الخلاص منهما بل أنه كان يهيم نفسه بالمال والسلطان للسقوط تحت سيطرة مسيطر لا يرحم ، ووقيب يعجز عقل اسماعيل الذكى عن اخفاء شئ دون علمه ، ووقيب قاهر شديد يعجز اسماعيل عن مناوآته ..

وهكذا كان يبذل جهدا كبيرا فى اضاءة نفسه من حيث يعتقد أنه يسعى الى الاستبداد بالملك ..

ولهذا سمح بأن يأتى وكلاء عن ارباب الديون ليجثوا فى الشئون المالية وأظهر لهم قبول ما طلبوه وعين مراقبا من الاجانب على عموم حسابات المالية ولم يكتف بأن يكون شأنه مع دائنيه كما هى القاعدة المعروفة فى ممالك العالم بل أنه حول المسألة من مالية الى سياسية ، وأدخل فيها القناصل

والوكلاء السياسيين ليصل بهم الى ذلك الغرض السامى الذى كان يتخيله
وهو فرصة لا يضيعها أهل البصائر النافذة من وكلاء الدول ذات المصالح
السياسية والتجارية فى مصر ..

وما أن استجاب اسماعيل الى طلب فرنسا وانجلترا ووافق على اقامة
نظام الرقابة الثنائية حتى بادر «سير ريفرز ولسن» المراقب المالى الانجليزى
الذى كان يتباكى على الفلاح وما يعانيه من بؤس وشقاء ، بادر بارسال
مشور دورى الى المديرين والمأمورين يكلفهم بالضغط على الفلاحين
لتحصيل الاموال عن سنوات ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ فان لم يمثلوا لهذا
الامر أخذت منهم محاصيلهم ومواشيهم وكل ما يملكون بل أكثر من هذا
أشار « سير ريفرز ولسن » بأن يلجأ الحكام الى استعمال الاساليب القاسية
والوحشية التى كانوا يلجأون اليها فى الماضى .. ، ومن الغريب أن يصدر
هذا الامر من هذا الذى ثار على وضع الفلاح ثم انقلب شيطاناً على الفلاحين
ينصح ببيع أراضيهم وهو اجراء لم تكن حكومة اسماعيل وما سبقها من
حكومات تجرؤ على الالتجاء اليه لعلمهم بأن الاجانب كانوا للمصريين
بالمرصاد وأن كل الأراضى التى كانت تعرض للبيع يقتصبونها اغتصاباً
وبأبخس الاسعار ولكنها السياسة الغربية التى هدفت الى تفتيت القوى
المصرية والقضاء على ثروة مصر ونقلها الى الأيدى الأجنبية .

وهكذا شرعت السياسة الانجليزية تعمل على تحقيق أهدافها بسرعة
فائقة فامتدت السيطرة الانجليزية على السكك الحديدية وعلى الجمارك
وأصبحت الأداة الحكومية المصرية بأسرها فى أيدي الغرب وانجلترا
وفرنسا ، وبينما كانت الامور فى مصر تجرى على هذه الوتيرة كان الغرب
يهيئ الرأي العام العالمى لاحتلال مصر ، وقد نشرت مجلة القرن التاسع

عشر في عددها من شهر يوليو سنة ١٨٧٨ مقالا للكتاب الانجليزى «ادوارد دايسى» (Edward Dicey) قال فيه :

« لابد لنا من العمل لتكون قادرين على حماية قناة السويس وجعلها مفتوحة لسفننا فى جميع الأوقات ، ولكى يتحقق ذلك يتعين علينا ان نحصل دلتا مصر بصفة اكثر فاعلية من الوضع القائم حاليا فى مصر .. »

ويستطرد الكاتب قائلا :

لقد كانت فرنسا فيما مضى فى حيرة بالنسبة لموقفها ازاء هذا الامر وكانت دائما على استعداد للحرب فى سبيل الحيلولة دون احتلال انجلترا لمصر ، ولم يكن يمنعها من منافسة انجلترا فى الشرق الا انشغالها بالصراع مع المانيا كما أنها لم تضع فرصة لهذه المنافسة كلما أتيج لها الفراغ من هذا الصراع لفترة من الزمن أو التخلص من كابوس المانيا ، وكلما أحست بالقدرة على منافستنا ..

وأضاف الكاتب فى مقاله :

« ان الظروف الحالية تتيح لانجلترا الفرصة للاستيلاء على مصر دون ان تخشى فى هذا السبيل حربا تشنها علينا فرنسا ، وهى فرصة ستظل متاحة لانجلترا لدى عامين آخرين لتحقيق لنفسها فيها ما عجزت عن تحقيقه طيلة الخمس والسبعين سنة الماضية »

وفى ديسمبر ١٨٧٧ ، نشر هذا الكاتب فى « المجلة البريطانية » مقالا خاطب فيه الرأى العام الفرنسى ، فقال :

« ان الجانبين السياسى والمالى للمسألة المصرية مرتبطان اشد الارتباط ، والى حد يتعذر معه فصل احدهما عن الآخر واذا أمكن فرض السيطرة التامة والرقابة الفعلية على حكومة مصر ، بصورة ما ، وعن طريق مباشر ، او عن طريق اشراف ضباط أو موظفين انجليز ، ، فانه سيتمكننا ، تبعا لذلك ، أن نتحمل المسئولية فى قيام مصر بما عليها من التزامات وتعهدات لصالح دائئها الاجانب ، كما يمكننا ، ايضا تحمل التبعة فى ادارة شئون مصر ذاتها .. »

من ذلك كله يبدو - جليا - كيف أن السياسة الانجليزية كانت ترمى الى وضع يدها فعلا على كافة الشئون المالية والادارية فى مصر ، وتحقيقا لهذه السياسة ، راحت الوظائف فى مختلف المصالح والادارات المصرية

تفج بمن حشد للعمل فيها من أبناء إنجلترا وشتى الأجناب ، وما زال الغزو
الاجنبى لوظائف الدولة يتوالى ويزداد حتى ضاق به العاملون فى مختلف
الوظائف من مصريين وأتراك سيما بعد أن وضع اتجاه هذه السياسة الى
تنحية هؤلاء تدريجيا عن مناصب الحكم أو الادارة فى البلاد والمناصب
الرئيسية فيها ، خاصة وقد كانت المنافسة والسباق على أشدهما بين إنجلترا
وفرنسا فى ميدان شغل الوظائف فى مصر بأبناء كل من الدولتين ، فلم يكن
يعين فى احدى الوظائف واحد من أبناء احدى الدولتين الا مقابل اشغال
وظيفة أخرى بشاب من أبناء الدولة الثانية ، بل أن تبادل المنافع فى محيط
شغل الوظائف الحكومية اتسع نطاقه حتى شغل ذوى المكانة من الحكام
المصريين فراح الانجليز والفرنسيون يبادلونهم المجاملة ويطلقون ايدى
هؤلاء فى تعيين من يريدون تعيينهم من أصدقائهم واتباعهم فى الوظائف
الحكومية ..

وانفتح باب الاستغلال فى مصر على مصراعيه ، وراحت السفن تحمل
الى موانئ مصر الفوج تلو الفوج من رعايا إنجلترا وفرنسا وغيرهم من
الوافدين الى مصر يحدوهم طمعهم فى خيراتها وجميع أكبر قدر من
الثروة فى أقصر زمن ليعودوا الى بلادهم متخمين بالثراء .

وهكذا أصبح الحكم الفعلى فى مصر بيد المراقبين الوتيريين « ولسن »
الانجليزى ، « ودى بليز » الفرنسى ، اللذين تمت لهما السيطرة الفعلية
على كل الشؤون المالية والادارية فى البلاد .

وعلى الرغم من قيام الغرب بإدارة الشؤون المالية فى مصر ، فإن الوضع
المالى لمصر كان يسير من سيئ الى أسوأ ، ففى ظل الإدارة والرقابة
الانجليزية الفرنسية بلغت ايرادات الحكومة المصرية عام ١٨٧٨ م
٩٨٢٠٣٣٣ ٧ ر جنيها ، بينما كان على الدولة أن تقوم بدفع مبلغ

٦٠٠٠ر٢٠٠٠ جنيها وفاء لما عليها من الدين العام والفوائد التي التزم بها نوبار أمام الحكومة الانجليزية مقابل كوبونات أسهم شركة القناة التي اشترتها من اسماعيل ، وذلك كله علاوة على النفقات الادارية للحكومة المصرية وتبلغ ٤٥٢ر٨١٧ر٣ جنيها •

وهكذا تبدو لنا صورة التردى الاقتصادي والانحيار المالى فى موقف الدولة التي كان يتعين عليها الوفاء سنويا لدائنيها بما يزيد على ستة ملايين من الجنيهاات بينما كان كل ما تحصل عليه من موارد لا يتجاوز ثمانية ملايين ، مفروض أن ينفق منها مالا بد من انفاقه فى مختلف المشروعات الضرورية للبلاد ، كمشروعات الري والصرف والصحة والتعليم وما الى هذا كله ، ومفروض أن ينفق منها جانب فى شئون الادارة ورواتب الموظفين •

وعلى وجه العموم فان مصر وقتئذ كانت على أسوأ حال ، والتجارة بأسرها كادت تكون وقفا على الأجانب والصناعات القائمة فيها - اذ ذاك - كانت بأيديهم وفى حوزتهم ، ولم يكن ما يجنيه هؤلاء الاجانب من أرباح باهظة وما يجمعونه من ثروات عريضة ليخضع لنظم الضرائب والرسوم اذ كانت الامتيازات الاجنبية تحميهم من ذلك كله وتحيطهم بالحصانة المالية التامة •

وكان هم الأجانب فى مصر استنزاف ثروة البلاد اليوم بعد اليوم ثم
نقل ما يتجمع منها فى أيديهم الى الخارج لينعموا به فى أوطانهم وكان
انقياد الشعب المصرى للسلطة الحاكمة فى البلاد واستسلامه لحاكميه هو
الوسيلة التي يعتمد عليها الاجانب فى استغلال البلاد على صورة لم يكن
للشعب فيها أى اعتبار أو أقل تقدير •• غير أن الفلاح المصرى كان يشن
تحت ثقل هذه المظالم - ويشتد ضيقه بها ، وتتأصل فى نفسه عواطف الحقد

والكراهية لمستغليه وممتضى دمه من حكام سلطوا عليه وأنكروا عليه حقه
ووجوده، ومن أجنب أطلقوا أيديهم في حياته فأفقروه واحتكروا لانفسهم
خيرات بلاده واستولوا - من دونه - على مواردها ، فلم يبق له غير
المرارة تملأ نفسه وهو يرى بعينه أرضه الطيبة التى علق بها قلبه وأحبها
وعاش من خيراتها وغلاتها تتسرب من يده يوما اثر يوم الى يد المرابين
من مختلف الجنسيات ممن نزحوا الى مصر ليمتصوا دم أبنائها فى الوقت
الذى يزعمون أنهم حملة رسالة الحضارة الغربية فى البلاد .

هذه كلها حقائق ، لم ينكرها من المؤرخين حتى أشدهم ميلا الى غمط
حق مصر ، حقائق لم يستطع انكارها المؤرخ الفرنسى « آشيل بيوفيس »
(Achille Biovis) الذى أرخ للثورة الغرابية بما عرف عنه من
ميله الى الاجحاف بحق مصر فقال فى هذا الصدد :
« لقد كان الأجانب فى مصر يحصلون بمختلف الوسائل والاساليب
وأهمها الربا الفاحش ، على ما يجاوز ٢٠٠٠٠٠٠٠ ٥٠ جنيه سنويا من الفلاح
المصرى ، »

• • نعلى ضوء هذه الحقائق يمكن القطع بأن الغرب لم يفرض الرقابة
الثائية واشراك المراقبين الفرنسى والانجليزى فى الوزارة المصرية الا
للوصول الى هدف واحد هو تدمير الأسس التى يقوم عليها كيان مصر
الاقتصادى والسياسى ، تدميرا شاملا يهيء لهما فرصة واسعة للتسلط على
مصر ، ثم الاستيلاء عليها واحتلالها .

ولم يكن يعنى المراقبين الوزيرين انتهاء أمر مصر الى خراب مالى
سريع بقدر ما كان يعنيهما أولا وقبل كل شىء استحداث موجة من السخط
والاستياء تغمر الشعب كله وتعم مختلف الطبقات ليتحقق لهما القضاء على

الجهة الداخلية في مصر والقضاء على هذه الجهة كان العنصر الأساسي
في المؤامرة الكبرى التي دبرتها دولتاها في مصر من أجل فرض سيطرتها
على البلاد والتدخل الشامل المطلق في شئونها •

وفي هذا يقول « ماك كون » (Mac Coan) في مؤلفه « مصر
في عهد اسماعيل » :

« بينما كانت خزائن الدولة خاوية • وبينما كانت الحكومة عاجزة •
• عن دفع المرتبات لموظفيها ولرجال الجيش كان الموظفون الأجانب •
• يحصلون على مرتباتهم كاملة بانتظام • وهكذا عملت سياسة المراقبين •
• الوزيرين على تثبيت أقدام الموظفين الأجانب من الانجليز في كافة فروع
• الإدارة انتظارا لما يتوقعانه من أحداث وشبكة الوقوع • »

وقد كان عدد هؤلاء الموظفين في بداية فرض الرقابة الثنائية مائتي
موظف فما هي الا فترة وجيزة حتى قفز العدد الى ألفي موظف - أجنبي
أعدهم المراقبان الوزيران للاكتفاء بهم كأدوات لحكم البلاد عندما تسنح
الفرصة للغرب للسيطرة على مصر •

ورغمًا من وضوح سياسة الغرب في هذا الصدد وجلاء الغرض فيها فإن
اسماعيل لم يكن يلقي الى هذه السياسة بالا ، وانما كان منصرفا بكليته الى
ارضاء الأجانب وكان أقصى ما يتمناه تاج الملك ، ولو على بلاد بائسة وعلى
رعية ضائعة وسط خليط من مختلف الأجانب •
وفي هذا يقول الشيخ محمد عبده :

« ان اسماعيل لم يكف عن تصرفاته الخفية في المسألة المصرية بما كان
يزيدها ارتباكًا ، وكان كلما مر الزمن ظهر فيها الفساد والتدهور ليدعو
وكلاء الدول السياسيين الى التدخل لإصلاحها حتى أصبح تدخلهم في شئون
البلاد بمثابة حق لهم هذا التدخل الذي كان يرجو اسماعيل من ورائه أن
يحقق الغرب ما يصبو اليه من اطماعه الشخصية ولو كان تحقيقها على

حساب مصر ، غير أن هذا الرجاء كان سرايا فقد تبين اسماعيل أخيرا أن ما كان يبذله له الغرب من وعود لم يكن في حقيقته إلا خداعا جاز عليه . .

لذلك هدام تفكيره إلى الالتجاء إلى مجلس الشورى ، ذلك المجلس الذي كان قد اعترف به المصريون في عام ١٨٨٦ ليحكم الشعب نفسه بنفسه . والذي لم يكن - في حقيقة الأمر - إلا وهما ومجرد اسم لا أثر له في حياة المضربين ولا عمل له من أجلهم ، ذلك المجلس ، رأى اسماعيل - وقد ضاق ذرعا بسياسة الغرب - أن يدعو إلى الانعقاد .

ويصف الشيخ محمد عبده انعقاد هذه الجلسة للمجلس فيقول :

« أن أعضاء المجلس ممن وفدوا إلى القاهرة وفي أنفسهم ذلك الشعور الشبيبي بشر الأحوال ويلوح في أفكارهم الميل إلى الخلاص منه . فالتأم المجلس في أوائل سنة ١٢٩٦ هـ في موج من التشویش شديد الاضطراب واتفق أن الحكومة لم تقدم إليه من المسائل التي تطلب نظره فيها إلا مالا قيمة له ، فكثر الانتقاد على الحكومة . . ولما أمرت بإقفال باب المجلس سلك بعض النواب مسلك الشدة في الجواب عن ذلك الأمر ، وحاولوا التوقف عن الانصراف حتى يعلموا ما ينبئون به منتخبيهم ، وكانت هذه أول مرة ظهر فيها لبعض النواب رأى يخالف رأى الحكومة »

وبدأ الاستياء يعم رجال الجيش وتطور استياء هؤلاء إلى مظاهرة ضد نوبار باشا ناظر للنظار وقتئذ ، وضد سير ريفرز وزير المالية ، وقد كان ممكنا أن يتفاهم أمر تلك المظاهرة وتنقلب إلى ثورة شاملة ضد الحكم القائم - إذ ذاك - لو لم يجد اسماعيل فيها فرصة للتخلص من نوبار فأكرهه على الاستقالة واسترد زمام الحكم في يديه - وعين البرنس توفيق ناظرا للنظار وحيال موجة السخط التي التمس منها اسماعيل مبررا لهذا التصرف ، اضطرت إنجلترا وفرنسا إلى الموافقة على تولية توفيق هذا المنصب واشترطتا على الحديو ألا يحضر مداولات مجلس النظار ، وأن

يكون للوزيرين المراقبين مجتمعين مطلق الحق في الاعتراض على أى قرار لا يوافقان عليه .

ولقد كان لاصرار فرنسا وانجلترا على ابقاء الوصاية الادارية والمالية للمراقبين الوزيرين رد فعل عنيف في رأى العام المصرى . فعلقت على موقف الدولتين في هذا الصدد صحيفة التايمز اللندنية بما يلى :

« لقد كان للحوادث الاخيرة في مصر اثر غريب فان العقول التى تعمل على تحسين الحالة في البلاد عملت على قيام حركة وطنية ضد كل حكومة تستمد نفوذها من الخارج ، حركة تعمل علانية لصالح مصر والمصريين وقد سرى تيار هذه الحركة في المجلس النيابى - الذى كان قبلها يتصف بالجمود المطلق فانبعث في قلوب اعضائه وعى وطنى قوى وبدأوا يكافحون من اجل اقرار حقوق المجلس والاحتفاظ بماله من السلطة الدستورية .. »

واستطردت « التايمز » تقول :

« ان مجلس النواب لم يعد جديرا بالازدراء فقد اظهر اعضاؤه ، في أكثر من مناسبة قدرتهم على اثبات وجودهم واستقلالهم .. لقد وقف رياض باشا وزير الداخلية في المجلس اخيرا ليعلن انتهاء الدورة البرلمانية للمجلس ، فوجه لاعضائه خطابا رقيق العبارة قال فيه انه يعلن نهاية الدورة البرلمانية ويقرر أن الاعضاء قد أدوا مهمتهم بأمانة وعلى خير وجه .. »

واستطردت « التايمز » تصف موقف رياض باشا في مجلس النواب وتصف قوة شكية الاعضاء فقالت :

« ولكن رياض لم يحسن القيام بدور « كرومويل » في دعوة المجلس الى الانقضاء اذ فوجئ بالاعضاء يرفضون الاستجابة لدعوته ويصرون على البقاء ، بل أنه فوجئ بعضو منهم يقف بين الاعضاء ليعلن رفض المجلس لعبارات الوداع المهذبة التى جرت على لسان الوزير ويعلن باسم النواب جميعا رفضهم لما جاء في تلك العبارات من الشكر الموجه للاعضاء ومن الزعم بانهم أدوا مهمتهم بأمانة . ويقرر باسم المجلس انه على العكس مما قاله الوزير فإن الاعضاء لم يفعلوا شئيا ولم يؤدوا ما كان عليهم ان يؤدوه لبلادهم وأن عليهم أن يعملوا الكثير ويبدلوا الجهد لمراقبة الوزارة - ورفض الاعضاء المجلس جميعا طلب الحكومة الخاص بانتهاء الدورة وامتنعوا

عن الانصراف من قاعة الجلسة .. وهكذا أعاد أعضاء مجلس النواب المصري
يتضامنهم مع هذا النائب - أعادوا ، ذات الصورة التي شهدها - يوما ما في
قصر فرساي حينما وقف ميرابو (Mirabeau) يخطب فأنضم إليه
رجال الثورة الفرنسية «

وتمضى « التايمز » فتقول :

« ان البرلمان المصري ماض في عقد جلساته دون توقف وهو متمسك
الآن بحقه في الزام جميع الوزراء ومن بينهم الوزراء الاجانب بما يصدره
من القرارات ، وبحقه في أن تكون الوزارة مسئولة امامه عن ادارة شئون
البلاد .. والواقع أن أعضاء المجلس يعملون على تحويل هذه الحكومة
الصورية الى حكومة فعلية تحمل مسئوليتها امامه وهكذا بدأ الشعب المصري
يثبت وجوده كعامل له الأثر الفعال في الأزمة التي تجتازها البلاد »

والحق أن تدخل الشعب المصري وان كان قد جاء متأخرا الا أنه كان
يستهدف تأليف حكومة قوية مسئولة أمام الشعب وتحقيق الاصلاح في
شئون البلاد الادارية والمالية ..

وقد تضمنت هذه الوجوه الاصلاحية مذكرة وجهها النواب الى الحديو
اسماعيل تقول بأن النواب يحرصون على احترام الحقوق جميعا سواء
أكانت حقوق الوطنيين أو حقوق الدائنين الأجانب كما طلبت المذكرة الى
اسماعيل الاعتراف لمجلس النواب بالحقوق والسلطات التي تتمتع بها سائر
المجالس النيابية الأوروبية في نطاق المسائل الداخلية والمالية ، وبأن يكون
للدولة مجلس وزراء يمارس سلطته الشرعية ويعين الحديو رئيسه ويكون
مسئولا أمام المجلس النيابي عن تصرفاته في الشئون المالية والداخلية .
وقد سلمت تلك المذكرة بقاء المراقبين الاجانب على أن ينحصر عملهم
داخل حدود الرقابة على موارد الدولة ومصرفاتها .. دون أن تكون لهم
صفة الوزراء لما في تلك الصفة من جرح للشعور الوطنى ولكونها بمثابة
حق يبيح لهم التدخل في شئون مصر الداخلية .

وفي ٧ أبريل قام اسماعيل بدعوة قناصل الدول الغربية وطلب اليهم
ابلاغ حكوماتهم مذكرة تضمنت مشروعا يهدف الى تأليف وزارة مسئولة

أمام النواب على أن يتم العدول عن نظام المراقبين الوزراء والعودة بهم الى صفتهم الأولى فيكونون مجرد مراقبين ، وكذلك شملت المذكرة مشروعا لتسوية موقف مصر المالي •
ثم بادر اسماعيل بتعيين شريف باشا ناظرا للنظار بدلا من الأمير توفيق الذى قدم استقالته •

وقد خيل اذ ذاك لاسماعيل أنه أصبح قادرا على مواجهة الغرب والوقوف أمام سياسته بعد أن حصل على تلك المذكرة التى كانت بمثابة وثيقة شعبية تسنده أمام تيار الغرب •
على أنه فى الواقع ، قد أتاح للغرب الفرصة التى كان يترقبها ساسسته للقضاء عليه وخلعه • فالرقابة لم تعد فى نظر انجلترا وفرنسا كافية لتنفيذ سياستها المرسومة ، وهى على حد قول سياسة الدولتين - اذ ذاك - لم يكن يوسعها تدارك النتائج المدمرة التى حاقت بالبلاد على يد الاشخاص الذين تولوا ادارتها على صورة كانت السبب فى خرابها ، أولئك الأشخاص الذين رأوا الدولتان الغربيتان أنهم لا يمثلون غير مصالحهم الخاصة ومصالح الطبقة الحاكمة ، يعملون من أجلها ، وعلى حساب مصلحة الشعب المصرى عامة •
ومن ثم فقد أعلنت انجلترا وفرنسا أنهما لم تعودا تطلبان مجرد عودة الرقابة فحسب ، بل ان الغاية التى يعملان على تحقيقها هى تغيير الحاكم (Change of Ruler) •
وفى ١٨ يونيو سنة ١٨٧٩ وجهب انجلترا وفرنسا انذارا الى اسماعيل طلبت اليه فيه أن يتخلى عن الحكم •

وفى ذات الوقت أرسل المسيو وادينجتون (Waddington) وزير خارجية فرنسا الى المندوب الفرنسى فى القاهرة برقية قال فيها :
« نحن اليوم ، على أتم الاتفاق مع الحكومة الانجليزية لكى نطلب الى اسماعيل التخلي عن الحكم ومغادرة مصر »

وهكذا أكره اسماعيل على هذا الوضع المهين، بعد أن أفقر البلاد وأرهبها
وسخرها لخدمة الرأسمالية الغربية. • لقد ألقى اسماعيل بمصر تحت كابوس
الرأسمالية الغربية ، فكبل البلاد بالقيود ، وقدمها قربانا على مذبح المطامع
الاستعمارية لانجلترا وفرنسا ، ووقف يشهد كيف يمتص شذاذ الافاق
من الغرب دم الشعب ، دون مبالاة بصالح غير صالح الدولتين الغربيتين •
وفي النهاية وقفت منه سياسة الغرب موقفها التقليدى الذى لم تحد عنه

يوما ما بالنسبة للحكام الشرقيين حينما تنتفى الافادة بهم ، وحينما تستنفد

السياسة الاستعمارية أغراضها من وجودهم فى الحكم ، وعندما يتحول

سلطانهم الى عائق فى طريق الخطة الاستعمارية •

وهكذا انطوى عهد اسماعيل • • انتهى ذلك العهد بتخليه عن العرش
وطرده من مصر ذلك الجهد الذى جفيل بمختلف الأزمات التى كان من
شأنها أن انبعث الوعى القومى بين أبناء الشعب المصرى وبدأت الحركة
الوطنية تبلور واتجه الشعب الى تأليف حزب وطنى يتحدث بلسانه ويعمل
على الحسد من سلطة الحديو المطلقة ووقف التدخل الاجنبى فى شئون
البلاد • •

الفصل الثالث عشر

الحديو توفيق

وسياسة فرنسا وانجلترا

الحديو توفيق العسوبة في يد التملقين له والمرأهين عنه - توفيق .. « مدام فردريك »
- الهيئات الاجنبية ترحب بتولى توفيق الحكم - تناقض سياسة توفيق - توفيق يبسدى
تصريحيين متناقضين - يخادع الشعب فيعلن انه سيجعل الحكم شوريا ويصرح للقنصل
الانجليزى بان التنظيم البرلمانية النحرورية لانذار البلاد مطلقا - توفيق وكرومر يريان ان مصر
لا يلائهما غير الحكم الاستبدادى - فرنسا وانجلترا تجدان في حكم توفيق فرصة للحد
من سلطان الباب العالي - الدولتان نعلان على فرض حمايتهما لتوفيق وكتمان ذلك عن الراى
العام - الغرب يعمل على تعزيز مكانة توفيق السياسية - تعليق الامام الشيخ محمد عبدعلى
الفاء منصبى الوزيرين الفرنسى والانجليزى من الوزارة المصرية واعادة الرقابة الثنائية ..

تضمن كتاب « مصر للمصريين » المطبوع فى لندن عام ١٨٨٨ ، فيما
تضمن من موضوعات مقالا لكاتب انجليزى معاصر - كان تعبيرا قويا عن
وجهة نظر الراى العام فى « توفيق » ، اذ يقول :
« ان الحديو توفيق كان فى نظر اشقائه ، وحتى فى نظر والده اسماعيل
موضع ازدراء لم يكن عليه مأخذ جدى معين • لم يكن به انحراف ظاهر
ولكنه كان - بحكم طبيعته - العوبة فى يد أى شخص يحسن التملق اليه
أو الترفيه عنه وهو فى الوقت الحالى يسيطر عليه خادمه الخاص الأجنبى
سيطرة تامة والجميع فى القاهرة وفى سائر أنحاء مصر يعبرون عن احتقارهم
للحديو توفيق فيسمونه « مدام فردريك » وهى تسمية تغنى عن كل
تعليق •

لقد تولى توفيق الحكم برعاية الدولتين الغربيتين ووصايتهما وهما إنجلترا وفرنسا وكان من الطبيعي أن يمثل لتوجيهاتهما وأوامرهما - وفي إطار هذه السياسة كان حريصا على تهدئة العناصر الوطنية .

وقد رحبت الهيئات السياسية بتولى الخديو توفيق الحكم وكان في مقدمتها عميد السلك السياسي الاجنبى الذى قال فى تهنئته .

« سيدى أرانى سعيدا لتقديمى لسموكم تهانى الهيئة السياسية والقنصلية بارتقائكم عرش خديوية مصر فان عواطف سموكم التى عرفت أيام ولاية العهد واكتسبتم حضرتكم بها ميل الناس جميعا تضمن لنا أنكم ستوفقون الى تحقيق سعادة الأمة المتعلقة بكم فان سعيتم الى هذه الغاية الشريفة فأنتم على يقين من عطف حكومتنا ومساعدتها لحكومتكم . . . »

ورد الخديو بما يلى :

« حضرات القناصل

ان جلالة السلطان المعظم تعطف بدعوتى الى تبوئى مكان والدى المعظم الذى تكرم بالتنازل عن الملك لى فقبلت ذلك عليه بما رأيت من ميل الأمة وانعطاف حضراتكم عن صرف الهمة وبذل الجهد فى القيام بواجباتى ومأمولى انى بمؤازرة الأمة ومساعدة حضراتكم أدرك غاية القصد والله أسأل أن يوفقنى الى ما فيه سيادة الأمة وعمارة الوطن »

كما وجه الخديو رسالة فى ٣ يوليو سنة ١٨٧٩ الى مجلس الوزراء قال فيها ما يلى :

« وانى أعلم أن المقام صعب ولكن بحسن الاخلاص وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعا خصوصا من سكان الديار المصرية عموما ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين فانى أتخذ من

هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أتحول عنه فعلىنا بتأييد شورى النواب

وتوسيع قوانينها لكي يكون لها الاقتدار في تنقيح القوانين واصلاح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها »

وفي الوقت الذي كان يوجه فيه توفيق هذه الرسالة الى مجلس الوزراء ويدعو فيها الى تأليف حكومة دستورية ويعلن رغبته في تأمين مجلس النواب • أبلغ المستر « فرنك لاسيل » (Frank Lasselles) قنصل بريطانيا العام ما يأتي :

« والآن انى أرى أن النظم البرلمانية التحريرية لا تلائم البلاد مطلقا وان الدستور الذى أعده شريف لا يعدو أن يكون منظرا من المناظر المسرحية ، ثم أكد توفيق للقنصل ، مسئوليته - وحده - كخديو عن حكم البلاد واعتزاه به تحمل العبء فى ذلك ، دون أن يختمى وراء دستور وهمى غير واقعى • • »
وهكذا يفتح توفيق عهدا بخداع الرأى العام المصرى •
واذا كان اسماعيل قد ضرب مصر وبدد أموالها ، فان توفيق بما تجمع فى نفسه من الضعف والخذاع والحيانة ، قد دمر مصر سياسيا وجر عليها الاحتلال الانجليزى •

ويبدو أن تلك النقائص الخلقية فى توفيق كانت معروفة للغرب ومن ثم فلم يكن يستغرب أن يباذره سير بيرنج « (Baring) » • (اللورد كرومر فيما بعد) بتأييد توفيق وأعلن :

ان نظام الحكم الوحيد الذى يناسب مصر والمصريين هو النظام الاستبدادى على انه لابد من خضوعه لنوع من الاشراف والرقابة الفعلية • •

وذلك الاشراف وتلك الرقابة التى تحدث عنها « سير بيرنج » كانت فى أول الأمر الرقابة الثنائية لفرنسا وانجلترا والتى حلت محلها فيما بعد السيطرة البريطانية المنفردة بعد أن تم احتلال انجلترا للبلاد • •

وهكذا كان معنى تولى توفيق للحكم وخضوعه لتوجيه الدولتين الغربيتين « أن تبع مصر تحت حكم مطلق يمارسه توفيق لصالح حاشيته وبعاطيته من المرتزقة والبوصولين والصالح الأتراك بصفة عامة ، ثم كان أولا وأخيرا يحكم مصر وفقا لمصالح انجلترا وفرنسا على حساب مصر وشعب مصر • • •

وقد رأت الدولتان فى حكم توفيق فرصة للمحد من سلطان الباب العالى
ولفرض حمايتهما ولما كان سلطان تركيا قد أصدر فرمانا فى ٢٨ يونيو
سنة ١٨٧٩ يبين به كيفية تنازل اسماعيل باشا والغاء فرمان البصادر عام
١٨٧٣ وفى نفس الوقت يؤكد به عزمه على الاحتفاظ لمصر بما لها من
امتيازات الاستقلال الادارى ، كما يحدد سلطات خديو مصر فيما يتعلق
بمعقد وتحديد المشارطات مع مأمورى الدول الأجنبية فيما هو خاص بالجمارك
والتجارة وكافة الامور الداخلية وجرى الخديو توفيق من الحق فى عقد
القروض بأى وجه من الوجوه عدا ما كان منها خاصا بتسوية أحوال
مصر المالية - اذ ذاك - كما اشتمل فرمان على الآتى :

« وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا
العلية التى خست بها الخديوية وأودعت له بها فلا يجوز لأى سبب أو
بأية وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة من الاراضى
المصرية الى الغير مطلقا »

ولما كان هذا فرمان غير مرض للسياسة الغربية لما تضمن من حد
لسلطان توفيق ، بحيث تصبح علاقاته بالغرب مقيدة ومرسومة وداخل اطار
لا تفيد منه انجلترا وفرنسا ، ولا يخدم سياستهما ، فقد اتجهتا فورا الى
الضغط على الباب العالى لاجباره على تعديل نصوص فرمان تعديلا يطلق
يد توفيق فى شئون البلاد ويحله من تلك القيود التى قيد بها فرمان والتى
غلت يده عن التصرف المطلق الذى كانت سياسة انجلترا وفرنسا تعلق عليه
أملها فى تحقيق أغراضها الاستعمارية ، فبادرت الدولتان بتوجيه انذار
الى الباب العالى طالبته فيه بتعديل فرمان على الوجه الذى لا يقيد من حرية
توفيق فى التصرف كيفما شاء - وهددتاه باضطلاعهما بالمطالبة للحكومة
المصرية بالاستقلال التام ما لم يستجب الى مطلبهما ويبادر بتعديل فرمان ،
وحددتا لموافقته مهلة معينة تستريح الدولتان لنفسهما بعد مرورها المنادة
باستقلال مصر عن تركيا .

وقد خضع الباب العالى لانذار انجلترا وفرنسا ، وتم تعديل فرمان على

الصورة التي ارتضيها ، وهلل توفيق لهذا الخضوع واعتبره نصرا كبيرا ،
وقد رأى سايمة انجلترا وفرنسا في تسليم الباب العالي للدولتين بالتدخل
على هذه الصورة وخضوعه لطلبهما ، تسليما بحقهما في حماية حقوق الخديو
وحقوق مصر تجاه الباب العالي . .

ويبدو هذا الرأي بوضوح ، في رسالة بعث بها المسيو وادينجتون
(Waddington) وزير خارجية فرنسا الى السفير الفرنسي في الأستانة
في أغسطس سنة ١٨٧٩ قال فيها :

« انه نتيجة لتدخل الدولتين ، ولاستجابة الباب العالي لطلباتهما ، قد
أصبحت فرنسا وانجلترا هما الحاميتين لحقوق الخديو وحقوق مصر ازاء الباب
العالي وبأنه سيطلب سائر الدول بالاعتراف للدولتين بهذا الوضع . . »
ومن ثم فقد فرضت الدولتان وصايتيهما المشتركة على مصر ، وكانتا
حريصتين جهد الطاقة على كتمان أمر هذه الوصاية عن الرأي العام ، حتى
لا يساء الى شعوره ويناويء الخديو أو ينصرف عنه ، سيما وأن الوقت لم
يكن قد حان بعد لاستخدام وصايتيهما علانية وامعانا في خداع الرأي العام
المصري وتضليله ، وفي سبيل كسب ثقته ، حينما رأى الخديو توفيق أن
يشكل وزارة جديدة برئاسة رياض باشا الذي كانت العناصر الوطنية
تعتبره ألد أعدائها أوحث الدولتان الى الخديو بأن يوجه الى رياض باشا
الكتاب التالي :

« عزيزي رياض باشا

لم أقصد بترأسي على مجلس النظار أن أعيد السطوة الشخصية وانما
راعت في ذلك ضرورة الحال وملت مع الرغبة في تقريب علاقتي بأعضاء
الوزارة فلم يكن في خاطري عزم نهائي خصوصا فيما يغير المبدأ الذي
اتخذته يوم ولايتي وهو أن أحكم مع مجلس الوزراء وبمجلس الوزراء
ولذلك فاني مع الثقة وحسن اليقين أكلفك بتشكيل وزارة جديدة وأحيل
بين يديك رئاسة مجلس النظار حافظا لنفسى حتى الحضور في اجتماعاته
وأن أتولى رياسته كلما ست الحاجة الى ذلك . . »

ومضت الدولتان فى العمل على تعزيز مكانة الخديو توفيق واظهاره فى صورة الحاكم الذى استطاع أن يحقق ما لم يستطع أن يحققه سلفه ، فقبلتا إلغاء منصبى الوزيرين المراقبين ، وجعلهما مراقبين عموميين ، وهو ذات المطلب الذى طالب به اسماعيل وتمسك به طبقا لاتفاقية سنة ١٨٧٦ ، الى الحد الذى كان سببا فى الأزمة التى انتهت بخلعه وبدا للرأى العام فى مصر أنه فى عهد توفيق تم تخليص الوزارة من الوزيرين الفرنسى والانجليزى ، وعين أحدهما ، وهو بيرنج (اللورد كرومر) رقيقا عاما للايرادات ، وعين الثانى وهو المسيو « دى بليشير » رقيقا عاما لحسابات الدولة ولادارة صندوق الدين العمومى ، وعلى هذه الصورة ، شمل نفوذهما جميع الادارات المصرية . .

وفى هذا الشأن يقول المغفور له الشيخ محمد عبده :

« ولم يبق الكلام الا فى تحديد وظيفتهما كأن عنوان الوظيفة لم يكن كافيا لفهم معناها وبعد قليل ، قدم قنصلا دولتى فرنسا وانجلترا لائحة تحدد وظيفتى المراقبين وبعد مداولة طويلة فى مجلس النظار ونزاع شديد بينهم - قبلت اللائحة ، كما قدمت تقريبا - وصدر الأمر بتحديد اختصاص وظيفتيهما ، باعتبار أن لهما فى الأمور المالية حق المراقبة غير المحدودة وأنه على جميع المصالح الحكومية وعلى الوزراء والمأمورين من أى رتبة كانوا أن يقدموا الى المراقبين كل ما يطلبانه من المعلومات كما أن ناظر المالية عليه أن يقدم اليهما كل أسبوع كشفا مفصلا عن دخل نظارته ونفقاتها ، وعلى كل ادارة ان تقدم كشفا كذلك فى كل شهر وعلى أن يتقاسم المراقبان مراقبتهما للمصالح العمومية التى يكون من شأنهما مراقبتها والاشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة لهما فى ذلك والأمر الخديوى والتى خولتهما ابداء الرأى الشورى فى مجلس النظار ، وكفلت لهما الحصانة من العزل من الوظيفة دون موافقة حكومتيهما كما منحنا الحق فى أن يعزلا وأن ينصبا جميع الموظفين فى ادارة التفتيش وأن يربطا رواتبهم وانهما يختصان بوضع ميزانية الرقابة حسب ما يريدان وعلى الحكومة أن تصرف لهما ما يطلبان صرفه دون معارضة . .

وعلى هذا لا يمكن الجزم بأن تحديد اختصاص الرقيبين أريد به إلغاء المدلول اللفظى لوظيفتيهما وإلغاء حدود الاختصاص التى تحد من سيطرتيها وإطلاق يدهما للتصرف والتدخل فى كل شئ ، دون حدود لاختصاصهما أو

« قيود لتصرفاتهما • وقد ذكر في ذلك الأمر ما نصه • •

« أن حكومتى فرنسا وانجلترا قد رضيتا بأن المراقبين العموميين لا يتدخلان في الوقت الحاضر في إدارة المصالح الادارية والمالية ، فالمراقبان يقتصران الآن على أن يقيما اليأس (الخديو) ولوزرائنا ما تهديهما اليه مراقبتهما من الملاحظات - فهذا التقييد (بالوقت الحاضر يدل على ما كان بين الدولتين والحكومة من المخابرات واعتذار القنصليتين بأسم دولتهما بعد صدور الامر الخديوى على الفاظ (الوقت الحاضر) (والآن) المستورة في الامر الخديوى وتأويلها على وجه لم يزد القصد الا ظهورا يشير الى أن الامر سطر برأى القنصليين وأن الحكومة تضجرت من هذا الوعيد بعد صدور الامر كما تضجرت من قبل ولكن لم يتعطف القنصلان لارضائها - الا بعد امضائه وكانت الترضية عبارة عن ابقاء الالفاظ وتأويلها بما لا يفهم منها ليجرى حكمها كما وضعت • •

لم يجز ذلك على الأنفس والعقول بلا اثر خادش وهزة أسف عاملا لكل من كان يلوح في قلبه شعاع الفكر ويدور في خلد خيال الميل الى استقلال البلاد ووضع الاصلاح فيها على قواعد سليمة واحاطته بما ينفي اعمال السلطة العليا من كل قصد الى غير مصلحة الرعية ويصونها عن كل غرض يسوق الى تأييد السلطة الاجنبية بعد ما عرفت آثارها وتمكنت من النقوس النفرة منها وتحديث الناس بذلك بمجرد تعيين المراقبين وأكثروا الانتقاد عليه قبل مجيء رياض باشا وقبل أن تبين حدود المراقبين على هذا الوجه وبعد أن نشر هذا الامر وعرفه العام والخاص لم يدع لسانا حتى انطقه ولا قلما حتى اطلقه وجرائد ذلك التاريخ شاهدة به »

وامعانا من الدولتين في تثبيت الوضع السياسى للخديو توفيق أذنتا له باصدار قانون التصفية فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ وهو القانون الذى تمت بمقتضاه تصفية الدين العام حتى ذلك التاريخ أو انشاء صندوق للدين يتولى شؤنه ويديره قوميسيريون أجانب والذى بموجبه تعهد الخديو بعدم عقد قرض جديد من أى نوع كان دون موافقة وقرار قوميسيرى الدين العمومى • •

الفصل الرابع عشر

سياسة الغرب

والحركة الوطنية

استسلام توفيق يمكن إنجلترا وفرنسا من السيطرة على جهاز الحكم في مصر - سياسة الغرب ترفب تطور الرأي العام المصري - نمو الوعي الوطني - الاتجاه الى توحيد الصفوف - في حركة وطنية للتخلص من السيطرة الأجنبية - يقظة الوعي الوطني في الجيش تفرع الغرب - توفيق يخضع لايعاز إنجلترا وفرنسا ويفضهد الضباط الاحرار - اتحاد الشعب والجيش لمقاومة توفيق واحباط خطط الغرب - اعتقال عرابي وعبد العال - ثورة الضباط الاحرار واكرام الحديو على اقالة عثمان رفقي - خضوع الحديو لمطالب الضباط كان في رأى كرومر انتصارا للفلاحين . ومبدأ جديد للشعب في الثورة على الحاكم عند الاقتضاء - موظفو الغرب في مصر يمهدون لاحتلالها - مالت يقول للضباط والاحرار ان قيام برلمان في مصر امر مستحيل - مصالح الغرب في رأى صحافته تحتم ان تبقى مصر في ظلام العبودية - الحركة الوطنية تصر على اقامة سلطة عليا ترافق الحكومة وتناقشها الحساب - الجيش في ساحة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - مطالب الامة والجيش يعلنها عرابي - تضامن توفيق وانجلترا وفرنسا ضد المطالب الوطنية - مؤامرة إنجلترا وفرنسا - الغرب يصور مصر بصورة الشعب المتعصب - بعث القومية العربية وخطره على المصالح الأجنبية - الغرب يثير الاحقاد ليهيئ لاثارة الفتنة العربية واستغلالها في سهولة - الغرب يسخر كل امكانياته ويجند رجاله - كتم انفاس الصحافة المصرية - قانون الصحافة - سياسة إنجلترا وفرنسا تخادع مصر والعالم لتغطي اتجاهها الى غزو مصر - إنجلترا تسخر فرنسا - الفرق بين سيكولوجية السياسة البريطانية ، وسيكولوجية السياسة الفرنسية - رسالة لورد جرانفيل في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ ورسالة وزير خارجية فرنسا - فرنسا تهيب لانجلترا الاسانيد التي تستعين بها مستقبلًا ضد مصر ، وضد فرنسا ذاتها .

كانت الدول الغربية تأمل تهدئة الرأي العام المصري ثم خداعه وتضليله عن حقيقة نواياها نحوه .

وكان الحديو توفيق مستسلما استسلاما تاما لفرنسا وانجلترا مما مكنهما من السيطرة الفعلية على جهاز الحكومة المصرية .

الا أن مراقبي الأحداث من ساسة الغرب دأبوا على تتبع تطور الرأي

«العام المصرى ليتسنى للغرب تكييف سياسته بالصورة التى تمكنه من استغلال هذا التطور واستخدامه لتحقيق الاغراض التى استهدفتها تلك السياسة . ولقد كتب مراسل التايمز فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ ما يلى :

« منذ خمسة عشر عاما لم يكن هناك رأى عام مصرى ولو أن جريدة صدرت - اذ ذاك - باللغة العربية - لما اشترك فيها أكثر من مائة قارئ . لم تكن هناك معارضة ولم يكن هناك من يعنى بمجرد ابداء الرأى فى مسائل الساعة ، أما اليوم فلا بد من التسليم بأن هناك أكثر من اثنتى عشرة جريدة تصدر باللغة العربية وتطبع ما بين ١٠٠٠ ، ١٥٠٠ نسخة يوميا وتصدر تلك الصحف بدون اعانة خارجية وهى غالبا ما تتعرض بالنقد للاحداث الجارية بحرية تامة وفى مصر الآن مجلس نواب وهو وان كان من ناحية السلطة الايجابية يعتبر عاجزا ، الا أنه يملك عند الاقتضاء سلطة اجرائية تعويقية ، والى جانب هذا كله ففى مصر الآن رجال يتمتعون بنفوذ واسع على عدد كبير من أبناء البلاد ويستغلون هذا النفوذ سواء للخير أو للشر . »

ويقول المراسل ، بأن هناك مغزى لما تردده الصحافة الآن . اذ تتساءل قائلة :

« هل نعتبر انفسنا مناصرين لشريف باشا او نوبار باشا او رياض باشا او مناصرين لنظام المراقبة ؟

ثم تجيب الصحافة المصرية على تساؤلها فتقول :

« اننا لانناصر احدا من هؤلاء ، وانما نحن انصار لمصر ولا تعيننا اسماء الرجال فكل مايعنينا هو المبادئ ، اننا نلتف حول الرجال الامناء الكفاء بصرف النظر عن جنسهم وعقيدتهم ولا نرضى بحكم القناصل وكل ما نطمح فيه ونسعى اليه هو أن يعمل أبناء البلاد لبناء مستقبلها بامكانياتهم وبجهودهم»

وقد تابع ساسة الغرب تطور الوعى الوطنى بين المصريين فأدركوا أن هناك اتجاها يرمى الى توحيد كلمة المصريين وجمع صفوفهم فى حركة وطنية شاملة تستهدف انقاذ مصر من الهوة التى ألقاها فيها محمد على وخلفاؤه من أبناء أسرته واستخلاص البلاد من براثن المراهبين الاجانب الذين استنزفوا أموالها وأثقلوا كاهلها بدين يربى على ١٠٠ مليون جنيه حصل

منه الوسطاء والعملاء على عمولة تزيد عن ٦٠ مليون جنيه ، حركة تستهدف انقاذ الحكم في مصر من السيطرة الاجنبية التي فرضت نفسها عليه حركة ترمى الى تحقيق حرية مصر ونشر العدالة بين أهلها .

وما من شك أن مالمحه المراقبون من ساسة الغرب ، كان حقيقة واقعة . فقد كانت هناك حركة ، رأى الداعون اليها أن نظام الحكم القائم - اذ ذاك من صنع الدول الغربية وليس للشعب المصري رأى فيه ، وأن الخديو الذى يحكم البلاد انما يحكمها بأوامر تصدر اليه من الخارج ، وما هو غير اداة أو دمية تحركها أصابع الأجانب ، وعمت موجة الوعي الوطنى سائر المصريين ، فأصبحوا يوقنون بأنه مالم يتدارك أبناء البلاد الموقف فان مصر وثروتها واستقلالها مقضى عليها بالفناء والزوال .

كما أدركوا أن مصر أصبحت تحت وصاية دول الغرب - سيما فرنسا وانجلترا ، وانها فقدت أهليتها للتصرف فى أموالها ، وفى ادارة شئونها وفى العمل لمستقبلها وأن البلاد تقع فى قبضة أجانب غير مسئولين يتمتعون بحماية الغرب ويتحصنون برعايته .

وعلى الجملة فان أبناء البلاد ، قد نبض الوعي الوطنى فيهم كأقوى ما يكون ، وفطنوا الى الخطر المحيى بمصر ، وأصبح كل منهم يرى أنه لا بد من النهوض للمطالبة بحقوق بلاده .

وكان من الطبيعى أن تتفض العناصر المصرية الصميمة فى الجيش وهى ترقب ما انتهت اليه أمور المصريين وما أصاب مصر من كوارث على يد اسماعيل ثم من بعده على يد توفيق .

وجدير بالذكر أن خطر ذيوع هذا الوعي الوطنى فى الجيش المصرى على سياسة انجلترا وفرنسا فى مصر كان قد سبق أن بدا شبهة لهاتين الدولتين فى عهد الخديو اسماعيل ووزارة نوبار باشا ، حينما بادر السير ولسن بمحاولة القضاء على قوة الجيش ، بفصل عدد كبير من الضباط الأحرار ، واحالة ألفين وخمسمائة ضابط منهم الى الاستبداد .

أما توفيق فانه بتأييد من انجلترا وفرنسا كان يمعن في اضطهاد العناصر الوطنية في الجيش ويولى الضباط الأتراك والجراكسة رعايته ويختصهم بالخطوة وكان عثمان رفقي وزير الحربية أكبر سند للخديو والغرب في تنفيذ هذه السياسة +

ويقول الشيخ محمد عبده :

« ان الخديو توفيق أصبح يطلب الخلاص من أولئك الضباط وسطوتهم النافذة في جيشه فشغله ذلك وأخذ يدبر الوسائل - ولقد ايقن الضباط بان الخديو عازم على الانتقام منهم وأن جميع ما يصدر منه من الفاظ وعبارات انما يقصد بها خداع البلاد وخداع العناصر الوطنية عما يراد بهم جميعا فاتحدت كلمة العناصر الوطنية وضباط الجيش من أبناء مصر على مقاومة الخديو توفيق وأحباط ما يدبره من خطوط + وقد تملك الخوف توفيق ورياض باشا وخشيا عاقبة حركة الضباط وتعزيز العناصر الوطنية لها فاستقر رأيهما على محاكمة الزعماء الثلاثة لتلك الحركة وهم عرابي ، وعبد العال حلمي ، وعلى فهمي امام مجلس عسكري وصدر امر باعتقالهم - غير أن الخديو لم يجرؤ على تنفيذ الامر بقوة الحكومة وسطوتها كما جرت العادة + ورأى أن يلجأ في تنفيذه الى طريق الخيانة والغدر ، وأوعز الى وزير الحربية فوجه هذا اليهم كتابا يدعوهم فيه الى ديوان الجهادية بقصر النيل للبحث في اعداد حفلة زفاف إحدى الاميرات وعلى الرغم مما ساور نفوس الزعماء الثلاثة من الارتياح والشك في بواعث هذه الدعوة فانهم رأوا أن يلبوها مع اتخاذ الحيلة لأنفسهم مما عسى أن تكون النية مبيتة عليه للايقاع بهم والانتقام منهم ..

وقد مضوا الى ثكنات قصر النيل لمقابلة وزير الحربية فما ان وصلوا حتى تلا الوزير عليهم الامر الصادر بسجنهم ثم جردوا من سيوفهم والقي بهم في السجن ..

غير أن انصار الزعماء الثلاثة بادروا بالهجوم على الديوان وأخرجوهم من سجنهم ومضوا بهم حيث كان الشعب في انتظارهم فحياهم تحية الظافرين + وقد كان هذا الحادث بمثابة نقطة التحول والبدء في الكفاح العلني للشعب تؤيده العناصر الوطنية في الجيش ضد الخديو توفيق يؤيده الغرب ويسانده أعوان الغرب من الأجانب والمصريين + وقد بادر عرابي وأنصاره من رجال الجيش فطلب اقالته وزير الحربية

عثمان رفقى وأدرك الخديو توفيق أن أمره قد انكشف وأنه فقد القدرة على مواجهة حركة الجيش - وعلى رغم استجاده بمن كان يلتمس تأييدهم من القناصل العاميين لدول الغرب فإنه اضطر فى نهاية الأمر الى النزول عند رغبة الضباط وأجابهم الى مطالبهم •
ويقول « لورد كرومر » :

« ان خضوع الخديو لطلبات الضباط كان انتصارا لحفنة من الفلاحين فى الجيش على الاتراك الذين طالما استبدوا بهؤلاء الضباط والفلاحين • والذين كانوا يسيطرون على الحكم فى مصر وقد كان لهذا الانتصار أثر خطير فى مجريات الامور فى مصر لأنه قفز بمطالب البلاد الوطنية فى وجه الحاكمين ووضع امام الشعب المصرى مبدأ الثورة على الحاكم عند الاقتضاء »

ولقد كان من المسلم به فى الدوائر الغربية ذاتها وقتئذ أن حكم مصر فى عهد توفيق كان يتولاه قلة من الرعايا البريطانيين الذين يحتلون مراكز ذات صدارة فى مصر يعاونهم فى ذلك بعض الفرنسيين وكان دور هؤلاء وأولئك هو تمهيد السبيل لاحتلال البلاد ، وكان أولئك الموظفون أو الحاكمون معروفين بجماعة « دى بلنير » و « بيرنج » و « رياض » ونحن اذ نذكر اسم دى بلنير الفرنسى على رأس هذه الجماعة فما ذلك الا لأنه كان لدى بلنير دور خاص قام به مستقلا عن سياسة فرنسا بلده ، كما سيأتى الحديث عنه فيما بعد •

وقد اتجه زعماء الحركة الى قناصل الدول الغربية وأبلغوهم مطالبهم التى يبغون تحقيقها للبلاد فما كان من القنصل الفرنسى الا أنه أخذ فى تحذيرهم من المضى فى اتجاههم الوطنى ، وفى اثنائهم عن عزمهم واسداء النصيح بالتزام السكينة •

أما سير « أدوارد ماليت » (Edward Malet) القنصل العام الانجليزى

فقد قابل مطالبهم عندما تحدثوا اليه عن أهدافهم الوطنية بالسخرية والتهكم،

سيما عندما أبدوا له أصرارهم على تحقيق الحكم الدستوري للبلاد وقال « أنه
لمن المستحيل أن يقوم في مصر برلمان ، لان البلاد غير صالحة لان تحكم
حكما دستوريا »

وقد علقت الصحافة الغربية وقتئذ سيما الصحافة الفرنسية على عبارة
« ماليت » فقالت ان مصالح إنجلترا والغرب تحتم أن يبقى المصريون في
ظلام العبودية فالغرب والمراقبان والقناصل العامون كلهم جندوا قواهم
ليمنعوا في تسخير الفلاح ونهب أمواله والعمل بكافة الوسائل على افقار
البلاد ..

وأدرك المصريون بأن لابد من تغير الحال واتفقت كلمتهم على أن يحققوا
لأنفسهم السلطة التي تسمو على سلطة الخديو والحكومة ، السلطة التي من
حقها أن تراقب أعمال الحكومة وتناقشها الحساب وكانوا يعنون بذلك تشكيل
مجلس نيابي وحكومة دستورية وقد آذرت الأمة - بطبيعة الحال - القائمين
بهذه الدعوة وحمل رايتها أحمد عرابي .

وفي يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ اتجه أحمد عرابي على رأس قوة من
الجيش الى ساحة عابدين وقدم الى الخديو توفيق مطالب البلاد الوطنية
الرئيسية التي تلخص في منح البلاد دستورا ودعوة مجلس النواب
لانعقاد واصلاح الجيش .

ولم يقو توفيق على مواجهة عرابي وأشار عليه القناصل أن يتحصن داخل
سراي عابدين خوفا مما عسى أن يقع له ، وقد تصدى «المستر كوكسون»
(Cookson) باسم الخديو لعرابي باشا وراح يناقش المطالب
الوطنية فقال « كوكسون » عن الطلب الخاص باسقاط الوزارة ان اسقاط
الوزارة من اختصاص الخديو كما أن المطالبة بتشكيل مجلس النواب من
اختصاص الشعب ثم انه لا وجه للمطالبة بزيادة الجيش لأن البلاد آمنة.
مطمئنة لا يريدونها ولم يردها أحد بشر ، كما أن ماليتها لا تساعد على ذلك.

ثم قال اما المطالبة بالتصديق على القانون فان ذلك سيتم بعد اطلاع الوزراء عليه .

وقد سجلت وثائق الغرب اجابة عرابى كالآتى :

اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالاهالى لم أتقدم بها الا لكونهم قد أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن أخوتهم وأولادهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة والصالح واعلم اننا لا نتنازل عن هذه الطلبات ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ . .

وقد رد القنصل قائلا . .

علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا عين التوحش الذى ينشأ عنه ضرر بلادكم وتلاشيها . .

وقال عرابى . .

كيف يكون ذلك ومن ذا الذى يعترضنا فى أحوالنا الداخلية ، لتعلم أننا سنقاوم أشد المقاومة حتى نفنى عن آخرنا . .

وقال القنصل متسائلا . .

وأين هذه القوة التى ستكافح بها ؟؟

فبادر عرابى قائلا . .

أستطيع فى وقت قصير حشد مليون من العساكر يطيعون قولى ويلبون اشارتى . .

ولم يسع الحديو توفيق ازاء قوة الحركة واحساس الغرب بعجزه عن مقاومتها لم يسعه الا النزول عند طلبات قادة الحركة الوطنية فكلف شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة .

وبينما كانت الأمة تستبشر بهذه الحركة وتتطلع الى تأييد توفيق لها كان هذا الأخير يدرس مع الغرب الوسائل الكفيلة بخلق القومية المصرية والقضاء على الحركة الوطنية وهى فى مهدها .

وكان لابد من تضامن وتعاون الحديو والدولتين الغربيتين لكى يستطيع « توفيق » الوقوف فى وجه المطالب الوطنية والقضاء على كل محاولة تبذل لتمكين مجلس شورى النواب مع ممارسة سلطاته الدستورية ومقاومة أى

دعوة لمنح مصر أية دستورية • وكذلك للقضاء على مطالبة الضباط الخاصة
بزيادة عدد الجيش واصلاح حاله •

ولما كان لابد لنجاح مؤامرة الخديو توفيق والغرب من خطة مرسومة
ومدروسة وواسعة النطاق ، فقد ارتأى أن يتم الاتفاق على الخطة بين إنجلترا
وفرنسا ••

وقد تم الاتفاق فى هذا الصدد بين مختلف الاحزاب فى إنجلترا ، وانعقدت
كلمتهم على السياسة التى تتبع تجاه مصر ••

ورأى جامبتا رئيس وزراء فرنسا أن يمضى فى هذه السياسة ، وأخذت
الدولتان تعملان لتهيئة رأى العام العالمى لاقرار وجهة نظرهما ، فراحتا
تصوران مصر أمام العالم فى صورة الشعب المتعصب الى حد أنه لو ترك
وشأنه لاستفحل أمره واستشرى خطره ، ولبعث من جديد القومية العربية
وأعاد ما سترتب على بعثها من حركات لتجمع اسلامى يهدد - لا محاله -
كافة المصالح الأجنبية فى الشرق بل يهدد حياة المسيحيين اطلاقا فى تلك
المنطقة ، وقد يكون من ورائه غاية الخطر على الغرب ذاته من الناحية
المادية •

وكذلك شملت خطة الغرب لتنفيذ المؤامرة التى دبرها اشاعة الفتن الدينية
وبث الاحقاد فى الصدور واثارة النعرات العنصرية داخل البلاد وبعث
الخلافاط الطائفية ، حتى يمكن بذلك اعداد قوم فى مصر تغلى فى صدورهم
الاحقاد والكراهية بعضهم لبعض بحيث يسهل اثارتهم عند الاقتضاء للالتحام
فى معارك دموية يمكن للغرب استغلالها فى سهولة ويسر ، وقد حشد
الغرب لتحقيق هذا الجانب من خطته كل امكانياته من مال ورجال •

ولما كانت الدول الغربية وتوفيق يدركون خطر الصحافة على مؤامرتهم
فقد اتجهت سياستهم الى كتم انفاس الصحف المصرية بوسيلة أو أخرى.
ولهذا أوعزوا الى الصحافة الأجنبية المحلية التى كانت - تتمتع بحماية
الامتيازات الأجنبية ، بمهاجمة مصر والمصريين ، والدين الاسلامى والعالم
العربى ، فأخذت أعمدة هذه الصحف تفيض كل يوم بحملات كتابها على
المصريين والمسلمين والعرب ، وراحت تعقد الفصول والمقالات الطويلة

القائمة على التشهير بدين محمد تحت عناوين عريضة وبذيئة ، وكان على رأس هذه الصحف الأجنبية في حملاتها الرخيصة صحيفتا « مصر » و « الاستقلال البلجيكي » .

وكانتا تصدران باللغة الفرنسية وقد نشرتا في اكتوبر ١٨٨١ مقالات عن الدين الاسلامي وعن نبيه محمد ، بلغت بها أخط مراتب الاسفاف في التعبير وقد كان طبعيا - أن يقع ماعمل الغرب على وقوعه ، فتصدت الصحافة المصرية في مصر الى تلك الصحف الاجنبية وردت على مقترياتها بما يلائم ما جاء في مقالات هؤلاء الكتاب الاجانب من اساءات وشتائم وسباب .

وقد تلقف « سير أدوارد ماليت » (Edward Malet) القنصل العام البريطاني رد الصحف المصرية وكان شديد اللهجة على حدوده وبادر بتقديم احتجاج رسمي الى الحكومة المصرية على ما تنشره الصحف العربية مما زعم في احتجاجه أنه يشير الفتنة بين رعايا فرنسا وانجلترا من المسلمين في مستعمراتهم ومما سماه «ماليت» بالتعصب الاسلامي ضد المسيحيين والغرب ، ودون أن يشير في احتجاجه أية اشارة الى ما سبق رد الصحف العربية من الحملات التشهيرية البذيئة التي قامت بها الصحف الاجنبية ضد مصر والمسلمين والعرب .

ولقد استجاب الخديو توفيق الى احتجاج ماليت ، فأصدرت حكومة توفيق فور استلام الاحتجاج الانذار التالي :

« تعودت الجرنالات العربية من مدة على الخوض في كلام يتعلق بالأجانب مع غاية الحدة واطهار التأثير والتغيظ بلا سبب ولا موجب لا يرعون في كلامهم حالة البلاد المصرية وعلاقاتها السياسية مع أنه لا يوجد داخلية البلاد وفي روابطها الخارجية ما يوجب اندفاع الجرائد المذكورة في هذا الطريق على وجه يوجب اضطراب الافكار العمومية ويخدش الازهان أما من جهة الداخلية فان الفرمانات العلية الصادرة من مولانا السلطان المعظم ناطقة بالحقوق والواجبات التي تتمتع بها البلاد المصرية أما من جهة الخارجية فالحكومة الخديوية في كل لحظة تحرز دليلا جديدا على احترام حقوق

القطر المصرى الثابتة له بمقتضى المعاهدات الدولية وعلى ثباته فى المركز الذى قررته تلك المعاهدات وحيث أن من واجبات الحكومة الحديوية أن تحافظ على كافة الحقوق والمصالح ولا تغفل شيئاً منها لزم أخطار الجرائد العربية عموماً واندازها بالألا تخرج فى مقالاتها عن حد الاعتدال وألا تتعرض بشيء من الطعن والتنديد بأحد من معاهديننا لا على وجه العموم ولا الخصوص وأى جريدة تأتى ما يخالف هذا الانذار يعاقب صاحبها أشد العقاب بدون أن يقبل منه فى ذلك عذر بوجه من الوجوه وقد أخطرنا بذلك الجرائد العربية عموماً ومن الجملة هذا لحضرتكم تنشروه فى أول عدد يصدر عن جريدتكم بصدر الصحيفة مع المحافظة على رعايته فى جميع الأحوال »

وأعقب توفيق هذا الانذار باصدار قانون للصحافة يبيح له الحق فى الغاء وتمطيل صدور أية جريدة دون اخطار سابق ولا ريب فى أن هذا القانون لم يصدر الا ليطبق على الصحافة المصرية الصميمة ، دون سواها ، أما ما عداها من الصحف الأخرى فان أصحابها كانوا بين أجنبى ومتصرين وهؤلاء يتمتعون بحماية الامتيازات الاجنبية التى لا تجعل لقوانين البلاد ولاية أو سلطاناً عليهم .

وبصدور قانون المطبوعات شعر الغرب بأنه أصبح قادراً على الحد من الاندفاع الوطنى فى الصحف العربية والقضاء على قوة دفع الصحافة للحركة الوطنية .



وقد اتجهت نية انجلترا وفرنسا - اذ ذاك - الى خداع مصر وخداع العالم بأسره عن اتجاه سياستهما الى غزو مصر والاستيلاء عليها ، ومن ثم فقد كان الفرق بعيداً كل البعد بين موقفهما الرسمى الظاهر وبين موقفهما الحقيقى المقنع والمغلف بالتصريحات الزائفة المضللة فبينما كانت دولتا الغرب تعملان فى دأب لانجاز مشروع غزوها لمصر ، وتسخران كل طاقتهما الذهنية والمادية لتحقيق هذا الهدف كاتتا تصدران من التصريحات الرسمية وتذيعان من البيانات والتفسيرات ما يناقض حقيقة سياستهما كل .

المناقضة أملا في تغطية قصدهما ، وتعمية العالم عن اعدادهما مشروع الغزو .
ولقد تكشف الامور فيما بعد ، عن المدى البعيد الذي ذهبت اليه الدولتان .
لتخدعا العالم كله بما أصدرتاه في تلك الفترة من التصريحات ولتغشاه بها .
وبمخلف وسائلهما التي اتبعتهما اذ ذاك ، ولتصرفا نظر سائر الدول عن
اتجاه سياستهما الى غزو مصر .

... لقد اشتركت انجلترا وفرنسا في تضليل العالم بأسره وفي مخادعته
وكانت مصر في طليعة من راحوا ضحية ذلك الخداع ، ثم انبرت انجلترا
لشريكها فأوقعتها في شباك خداعها ، واذاقتها - في النهاية - مرارة الحرمان
من ثمرة المؤامرة الكبرى التي جهدت فرنسا في تدبيرها وحاكت خيوطها مع
انجلترا في صبر طويل ، وفي أمل عميق وللسنوات طويلة - جهدت فرنسا
خلالها ما جهدت وبذلت ما بذلت من أجل تحقيق أمل مشترك بينها وبين انجلترا
حليفها الكبرى ، وفي النهاية انتهى هذا الامل الى يد انجلترا - وحدها -
وكانت فرنسا المطية للدول للسياسة الانجليزية امتطتها وبلغت على صهوتها
كل ما تريها ثم نبذتها نبذ النواة ...

ان الاحداث الاخيرة التي سنتتھی اليها في هذا المؤلف ستظهرنا على مدى
طاقة المكر والمخاتلة في الدبلوماسية الانجليزية وستجلى لنا قدرة هذه السياسة
على التغلف والتفوق داخل أغلفة وقواقع تخفى حقيقتها بحيث تلق على
الابصار وبحديث يقتضي كشفها من الباحث عنها بعد النظر الى حد كبير ، وعلى
ضوء تلك الاحداث سيبدو لنا الفارق بين السياستين الانجليزية والفرنسية ،
ووسائل وأساليب كل من السياستين على حدة ... سنلمح الاندفاع والهوج
وانعدام الاستقرار والثبات في السياسة الفرنسية وسنلمح عكس هذه
الصفات جميعا في السياسة الانجليزية من حيث جوهرها ، لا من حيث
مظهرها الذي تغيره هذه السياسة تبعا لمقتضيات الحال بينما تظل في جوهرها
ملتزمة صفات وسمات لا تحيد عما رسمته وحدته ولا تنفك عن العمل من
أجله متنكرة في سبيل ذلك لكل القيم الخلقية ولسائر المثل الانسانية .
ولا ريب في أن هذا الفارق الجوهری في طبيعة سياسة كل من الدولتين ،
أو في السيکولوجية السياسية فيهما ، هذا الفارق وحده هو الذي مكن
انجلترا من حرمان فرنسا من ثمار تلك الخطة الطويلة التي دبرتها معا ،
واستماتتا في العمل لها لمدة تقرب من نصف قرن أو تزيد ...

ان تتبع تلك الحوادث ، يظهرنا على دهاء السياسة الانجليزية في مصر .
دهاء قصدت به الى القضاء على استقلال البلاد وحریتها ، كما يظهرنا على طيش
السياسة الفرقةسية ونزقها في مصر طيشا ونزقا قصدت بهما ذات الغرض وهو .

بالقضاء على استقلال مصر وحريتها . . . لافرق في غاية السياستين وإنما الفرق في طبيعتهما ووسائلهما ، فبينما درجت سياسة إنجلترا على إدارة الحركة الوطنية في مصر ، ومصانعتها بعض الشيء ، وبينما كانت تأخذ نفسها بعدم الالتجاء إلى القوة إلا حينما تتبين تماما أن ضربتها ستكون القاضية ، كانت فرنسا لا تكف عن المجاهرة بموقفها العدائى وعن إبداء نيتها العدوانية منذ البداية ، وعن توجيه التهديد تلو التهديد لآبناء مصر في سائر المواقف .

وبينما كان « بارتلمى سانت هيلير » (Barthelemy Saint-Hilaire) وزير خارجية فرنسا يعلن رأيه في صراحة بوضع مصر تحت الرقابة العسكرية الفرنسية الإنجليزية كإجراء ضرورى ، لإقرار النظام والطاعة في صفوف الجيش المصرى ويعارض بشدة أى تدخل من جانب تركيا - كانت إنجلترا تقابل رأى بارتلمى - بتصريحها الذى يؤكد أنها لا تهدف إلى المساس بالوضع القائم فى مصر ولا يعنىها غير ضمان حرية المرور عبر قناة السويس وقيام حكم صالح فى مصر وانها لا تضم أية نوايا خفية ولا تدبر أية خطة تتعارض مع المصالح المشروعة للمصريين أو تنافى حقوقها المعترف بها .

على أنه بينما كانت التصريحات تجرى على لسان « جرانفيل » على هذه الصورة المقبولة وفى ذات الوقت الذى كان فيه اللورد جرانفيل يصرح بذلك ، كان هو ذاته يقول للسفير الروسى فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بأن نظام الحماية المشتركة بين فرنسا وإنجلترا على مصر قائم وجار فعلا وبأنه لا محل لأن تبحث إنجلترا فى صلاحية هذا النظام وملاءمته للبلاد بعد أن أثبتت فاعليته لرفع ماديّات مصر منذ أن قام ، وبعد أن أدى إلى ازدهارها . ويؤكد للسفير الروسى بأن إنجلترا حريصة على التمسك بهذا النظام وأنها ستعمل بالاشتراك مع فرنسا وبإخلاص ودون تحفظ على تشيئه طالما كانت فرنسا مؤيدة له وأنه ليس فى نية إنجلترا إضعاف أو تعديل العلاقات القائمة بين سلطان تركيا والحدّيو أو المساس بما للباب العالى من حقوق السيادة وإن كانت إنجلترا ستعارض بشدة أية محاولة من جانب الباب العالى لاستخدام حقوقه أو للتدخل فى شئون مصر الداخلية . وإن موقفها من الباب العالى دائما قابل للتعديل حسبما تقتضيه الضرورة وتبعا لتغير الظروف وحسبنا للعلم ، بخبت السياسة الإنجليزية ودهائها أن نعترف بأنه فى الوقت الذى كان فيه اللورد « جرانفيل » يصرح للسفير الروسى بذلك ،

وبينما كان يشرح سياسة انجلترا لسائر الدول الأوروبية بهذا الأسلوب.. كان في ذات الوقت قد كلف سفيره بالاستانة بأن يؤكد للباب العالي حسن نية انجلترا نحوه ، ونزاهة أغراضها تجاهه - وميل الرأي العام الانجليزى لتجنب أى حادث يكون من شأنه تعقيد الموقف وزيادة أعباء انجلترا •
وامعانا من انجلترا فى تضليل الرأي العام المصرى واخماد نار الحماس التى بدأت تتأجج بين العناصر الوطنية اذ أدركت نية العدوان الانجليزى الفرنسى التى تبيتها سياسة الدولتين لاحتلال مصر ، فقد بعث اللورد جرانفيل فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ الى السير مالت برسالة أذيعت وقشذ على الوجه الآتى :

« أفادتنى رسائلكم الصادرة بعد عودتكم الى مصر أن قسما كبيرا من أهل ذلك القطر يرون السياسة الانجليزية فيه على خير وجه الحقيقة فوددت أن أبدي هذه الاوهام دفعا لما يمكن أن ينشأ من الاخطار ببيان واضح لآرائنا ومقاصدنا ان سياسة حكومة الانجليز بالنظر الى مصر لا قصد فيها غير نجاح تلك الديار وتمتعها بتمام الحرية التى حصلت لها بمقتضى فرمانات السلطانية المتوالية الى عهد فرمان الصادر عام ٧٩ ومن رأينا أن نجاح مصر أو نجاح غيرها من سائر الاقطار يتوقف على حسن حال السكان ونماء ثروتهم ولذلك انتهزنا كل فرصة للسعى لدى حكومة الجنا ب الخديوى فى أن تأخذ بالوسائل المؤدية الى رفع الامة المصرية من مهواة الذل والخياف الى مقام الامن وحسن الحال •

فنشر المعارف والغاء الضرائب الفادحة وتقرير المال الاميرى على اصول منتظمة عادلة وتقليل التسخير فى العمليات كل هذه الوسائل قد حازت لدينا قبولا وصادفت منا اهتماما وتمت بموافقة المراقبين الانجليزى والفرنسى

وقد بقى من وجوه الاصلاح ما نراه واجبا من كل ما تقدم بيانه الا وهو اصلاح الادارة والقضاء للوطنين على أن التعليمات الصادرة اليكم من حكومة الملكة تقف بكم عند حد الاجتهاد فى بيان لزوم هذا الاصلاح لحكومة الجنا ب الخديوى فقد علمنا أن وزارة جنا بة الكريم هى القادرة من دون سواها على التوفيق بين التنظيمات الاوروبية والشريعة الاسلامية بحيث تحصل الثقة بها وتتم آمال ابناء الوطن المصرى •

ومن أجل هذا كنا على الدوام مخالفين للرأى القائل بتعميم المحاكم المختلطة ومد حدودها الى النظر فى دعاوى الوطنيين وكذلك نعارض أشد المعارضة فى

كل ما يراد به اكراه الامة المصرية على قبول أحكام مناقضة للشرع الذي ورثته
عن آبائها .

ولكننا مع ذلك لانستطيع الاغضاء عن عدم الانتظام فى ادارة القضاء بمصر
لما انه مفتاح باب النجاح لجميع الامم خصوصا ونحن على يقين من انه اذا لم
يحصل هذا الانتظام فلا يمكن لأية وزارة كانت أن تنال تمام الثقة والتأييد
بصفة كونها الحامية الحقيقية للبلاد ولذلك حصل لنا السرور الذى لا مزيد عليه
حين علمنا أن دولة شريف باشا تقدم الى ناظر الحقانية فى الاهتمام بتنظيم
المحاكم الوطنية حالما انتهت الوزارة اليه ونحن ننتظر تمام هذا المشروع العظيم
بغاية الرغبة والاهتمام .

وقد افدتمونا أن من خطرات الراى العام أن رياض باشا كان له عضد
مخصوص من انجلترا وأن الجناب الخديوى كان مستقبليا اياه فى الوزارة كراهة
أن يسوء حكومة جلالة الملكة فلا بد أن تعلم علم اليقين أن انجلترا لا تلتبس
فى مصر وزارة من حزبها ، بل من رأياها أن الوزارة القائمة على سند من دولة
أجنبية أو على سطوة شخصية لو كـيـل احدى الدول لا ترتب عليها فائدة
لا للبلاد التى تتولى أمورها ولا للذين يرون انها باقية حفظا لمصلحتهم ولا تصليح
الا لابعاد الامة عن الطاعة الواجبة عليها للامير ولا إيجاد المباراة فى النساء
المضرة بمصلحة البلاد « !!!

ويسرنى أن أرى كيفية علمكم وقيامكم بما كان واجبا عليكم من هذه الحيشة
فقد بذلت لرياض باشا المساعدة الخالصة الواجب بذلها لوزارة قد اختارها
الجناب الخديو ولو تجاوزتم هذا الحد لكان ذلك منكم خروجا عن التعليمات
الصادرة اليكم من حكومة جلالة الملكة على أن مضمون تقاريركم وكيفية سير
الحوادث قد أثبتنا انكم لم تخرجوا البتة عن ذلك الحد « !!!

ولا أكاد أرى من حاجة لبيان رغبتنا فى بقاء مصر متمتعة بمالها من الاستقلال
الادارى المؤيد بالفرمانات السلطانية لانه لو كان من قصد الحكومة الانجليزية
اضعاف ذلك الاستقلال أو تقويض الادارة الناشئة عنه لكان ذلك مخالفا على
خط مستقيم لتقاليدنا وتاريخنا الاهل ولو دعت الحاجة لما عز علينا أن نثبت
بأدلة من حوادث قريبة العهد ان حكومتنا لا تبغى أن تكون عرضة للارتياح
المنوه عنه فى رسائلكم .

ومن جهة ثانية نرى أن الصلة التى تضم مصر الى الباب العالى هى الحاجز
المانع لكل مداخلة أجنبية فيها فاذا انقطعت هذه الصلة فربما صارت مصر فى

زمن بعيد أو قريب عرضة لأخطار المطامع والمنافسات ولذلك فمن قصدنا حفظ هذه الصلة على ما هي عليه الآن ولا يخرج بنا هذا المسلك الذي أوضحناه إلا وقوع الفوضى أى عدم الحكومة فى مصر ولكننا نعتمد على اجنبى الخديوى ودولة شريف باشا وذكاء الامة المصرية فى اجتناب هذه النازلة أما هم فليكونوا على يقين من انه مادامت مصر مستمرة على السعى فى طريق النجاح فى سلام ، واعتدال فحكومة جلالة الملكة تكون شديدة الرغبة فى مساعدتها على ادراك غايتها السعيدة .

وقد رخصنا لكم فى اعطاء صورة هذا الرفيم الى ناظر الخارجية المصرية مع الانهاء اليه انه كتب لازالة جميع الشبهات التى يمكن أن تقع فى مقاصد الحكومة الانجليزية ولدينا عن كل وجه ما يوجب الاعتقاد بأن الحكومة الفرنسية تستمر على حالة الميل الى هذه المقاعد فقد تيسر لهاتين الحكومتين بواسطة اتخاذهما فى العمل واتفاقهما فى البرأى من غير استمساك بحب الذات أن تصدر منهما المساعدة الحسية على اصلاح الامور المالية والسياسية فى مصر وما دامت منفعة هذه البلاد غايتها المقصودة بالذات فلا يمكن أن تعرض صعوبة ما فى الاستمرار على وتيرة هذا النجاح ولكن اذا حاولت احدى هاتين الحكومتين تعظيم سطوتها فى القطر المصرى فذلك وحده كاف لنقض هذا الاتفاق النافع فيه كن للجناب الخديوى ووزرائه أن يوقنوا بأن حكومة جلالة الملكة لا يخطر ببالها العدول عن هذا المسلك الذى نهجته بنفسها لنفسها .
الامضاء (جرتفيل)

وبينما كانت انجلترا تبث الى مصر بهذه الرسالة التى تؤكد فى سطورها عمق اخلاصها ونزاهة مقاصدها ، وحرصها على صالح المصريين ، ودون أن تضمن الرسالة أية اشارة الى حقوق ذاتى مصر الانجليز كان برتملى سانت هيلر (Saint Hilaire) وزير خارجية فرنسا يبعث - من تاحيته - الى ميسيو سينكفكز المعتمد الفرنسى بالقاهرة برسالة يقول فيها :-
ان من اليسير علينا أن نحكم ، من هنا على معنى قوة الامانى المشروعة

للمصريين وكيف يمكن الاستجابة لها وهذه الامانى حقيقة كما انها تستند في بعض نواحيها الى أسس مشروعة لا يمكن اغفالها أو خنقها ، غير اننا نساءل عن حقيقة الحزب الذى يمثل تلك الامانى الوطنية وعن العناصر التى يتألف منها وعن المطالب المعقولة التى يعمل على تحقيقها وكيف يمكن استجابته الى مطالبه تلك وهى الاسئلة التى يتعين على مندوبينا فى مصر ممن يرون المسائل عن كتب أن يبحثوها ، فهم وحدهم القادرون على بحثها .

الا انه يجب أن يعرف بأنه بالغاً ما بلغ التقدم الذى وصلت اليه مصر خلال

نصف قرن فانه من الواضح الجلى أن مصر مازالت فى حاجة الى وصاية انجلترا

وفرنسا عليها لأمد طويل لكى يمكنها أن تحكم نفسها بنفسها وبدون هذه

الوصاية فلن تستطيع مصر أن تتغلب على الصعاب التى تعترض طريق تقدمها

كما وأن هذه الصعاب لن تزول نزولا على رغبة عناصر تفتقر الى الصبر والرشد

فان اصلاح الامور فى مصر يحتاج الى مجهود شاق طويل ولن يقدر لهذا

الاصلاح أن يتم بخطى سريعة مكفولة النجاح الا باستمرار تدخل شعبين

متحضرين يضعان خبرتهما فى خدمة شعب اقل معرفة وتقدما . .

هذا هو الدور الذى اضطلعت به فرنسا وانجلترا اضطلاعاً جزئياً حتى الآن وستضطرهما الظروف الى التوسع فى تحمل أعبائه يوماً بعد يوم .

وهكذا نرى وزير خارجية فرنسا يكشف بلا مواراة عن موقف الدولتين من مصر بل ويهين لانجلترا الأسانيد التى يمكن أن تستعين بها فى المستقبل وتستغلها لصالح نفسها وتقارع بها فرنسا عندما تنهض فرنسا لمعارضة سياستها فى مصر . ولم يدرك وزير خارجية فرنسا ذلك ، لأن قصر نظره السياسى وقف به عند حد مصالح فرنسا المالية العاجلة ولم يكن يعنيه الا مقاسمة انجلترا ما تحصل عليه من مغنم ومكاسب فى كافة الميادين بمصر فما كان يأبه بغير الغنائم التى تتقاسمها فرنسا وانجلترا .

الفصل الخامس عشر

توفيق سلاح الغرب
يشهره ضد الحركة الوطنية

دؤامرة الغرب لاعتماد الموقف الذى يؤدى الى التدخل المسلح - الغرب ينير دغساوف
الاوربيين فى مصر - عرابى يطعن الاجانب وينكر على اوروبا أى حق للتدخل فى شئون
مصر - الغرب يستهيل شريف باشا الى صفة ليسخره فى مواجهة الموقف بمجلس النواب -
رئيس وزراء فرنسا يدعو انجلترا للتعاون فى مواجهة الموقف - المذكرة الفرنسية
الانجليزية فى ٦ يناير سنة ١٨٨٢ - تصريح ٨ يناير سنة ١٨٨٢ - فرنسا وانجلترا
تضعان كل امكانياتهما رهن اشارة توفيق - ارتياح الخديو لموقف الغرب - استياء الاوساط
الوطنية وغضبها - تراجع توفيق - احتجاج الدول الاوربية على موقف فرنسا وانجلترا -
الباب العالى يهتج ويستوضح الامر - جاميتا رئيس وزراء فرنسا يلح على انجلترا للقيام
بغزو مصر ويعد حملة فرنسية - وانجلترا ترفض الاستجابة للدعوة وتعلن بان اى اجراء
يتخذ لابد ان يكون اجراء مشترك - انجلترا تمضى فى خداعها لفرنسا ولدول اوروبا الى ان
تتمكن من احتلال مصر منفردة - خيبة اميل جاميتا واستقالته - دى فريسينيه رئيس وزراء
فرنسا الجديد يواجه السياسة الانجليزية - موقف روسيا وايطاليا من السياسة الانجليزية
الفرنسية فى مصر .



عندما أسند الى شريف باشا رئاسة مجلس الوزراء ، بعد حوادث ٩
سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، قابله عرابى باشا وأكد له ثقته ، وثقة اخوانه فى
اخلاصه لوطنه وحبه لأبناء هذا الوطن ، وأعرب عرابى لشريف باشا عن
أمل الجميع فى حكومته لكى تحقق للبلاد ما تصبو اليه من آمال وتمكن مصر
من مطالبها العادلة ، وتعمل لخير الوطن واصلاح شئونه .

وقد كان فى استطاعة شريف باشا أن يمضى فى تحقيق ما عناء عرابى من
وجوه الاصلاح وأن يعمل من أجل بلاده لو خلصت نية الغرب والخديو
توفيق فى التجاوب مع جهود رئيس الحكومة الجديدة ، بل لو لم تكن جهود
الخديو ، وساسة الغرب منصرفة اذ ذاك الى حبك فصول المؤامرة التى كانوا
يدبرونها لاستدراج مصر الى الموقف الذى انتهى بالتدخل من جانب
الانجليز واحتلالهم للبلاد .

فالساسة الغربية كانت تعمل جهد الطاقة لاتارة الأوربيين فى مصر

وبث الرعب والمخاوف في قلوبهم من نوايا الوطنيين نحسو الأجانب في البلاد ، ومن ثم فقد راح الغرب يطلق الشائعة تلو الشائعة ليعث في نفوس الأوروبيين الشكوك والقلق . . . ومن أجل هذا فقد عهد الأجانب الى بوللى ، وكان أحد رجال القانون الذين يعملون آنئذ في الحكومة المصرية بمقابلة عرابى باشا لينهى إليه ما يشاع في هذا الشأن ويستوضحه الأمر .

وقد أجاب عرابى على ما سمعه من بوللى ، قائلا :

« لقد ترامى الى علمنا أن بعض المفرضين أشاعوا وأفهموا القناصل أن من بين أغراض الجهادية فصل الأوروبيين من الخدمة في الدوائر الحكومية أو طردهم من القطر المصرى ، وهذه شائعة لا تستند الى أساس ولا صحة لها إطلاقا ، وأنا لنكذب هذا القول . كل التكذيب ونعتبره قولا مختلقا ، ودليلنا على صحة ما نقول واضح في حادث ٩ سبتمبر ، إذ بادرنا أثر وقوعه بإبلاغ القناصل أن ما وقع لا يعدو أن يكون حادثا داخليا يعنينا دون خلافنا ، وأن لهم أن يطمثوا على رعايا حكوماتهم ، إذ ليس في نيتنا الإضرار مطلقا بأحد سواء أكان من الأوروبيين أو من الوطنيين ، كما أرسلنا وقشدا الى جميع البنوك لمنع وقوع ما يكدر ، ولم يحصل شيء من ذلك . »

ولا خلافا في أننا نعتبر أوروبا جارة لنا ، وأن علينا أن نرعى الجوار ونعتبر أبناءها نزلاء . قطرنا ضيوفنا نعلمهم بغاية اللطف والرفقة وغاية الأمر أن لنا حقوقا شرعية نرجو أن ننالها كمجلس النواب فهذا ليس لأوروبا حق التدخل فيه والأمة ترضى به وهو من مصلحة البلاد العائدة عليها بالنجاح وأدى أن أوروبا تود أن يكون عندنا مجلس أسوة بها ، حيث أولا معرفتها منافية لما جعلته في بلادنا ، وبالحقيقة فإن وجود هذا المجلس مما يدعونا الى التقدم كما قد دعاها هي نفسها ويقودنا الى الرفعة والفلاح . »

وأما هي فلها « التصفية » وهي مسألة مقدسة لا أحد يمسها أو يقربها أبدا وحقوقها الشرعية ومصالح رعاياها ليس لأحد تعلق بها .



ويتبين من حديث عرابى أنه كان حريصا كل الحرص على عقد مجلس

النواب حريصا كل الحرص على انكار كل حق لأوروبا في التدخل في شئون مصر الداخلية ، وهذا هو ما كان يخيف الغرب سيما إنجلترا وفرنسا ، فان أخشى ما كانت تخشاه هاتان الدولتان هو انعقاد مجلس نواب تسيطر عليه العناصر الوطنية فيستطيع انتزاع حقوقه من الخديو توفيق انتزاعا . . ومن أجل ذلك فان الغرب اندفع الى العمل على تحقيق سياسته في سرعة ونشاط متفقا في كل ما يعمل مع الخديو توفيق ، ثم شريف باشا رئيس مجلس النواب ، الذي رأى الغرب أن يضمه الى مؤامره لكي يستغل ما كان يتمتع به شريف باشا من ثقة العناصر الوطنية فيما يحقق لسياسته النجاح ويحقق لخطته الفلاح .

وقد ازدادت حاجة الغرب الى الاتفاق مع شريف باشا على وجه السرعة بعد أن حدد شريف باشا يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ موعدا لاجتماع مجلس النواب . فانعقد رأى فرنسا وإنجلترا على المبادرة بتنفيذ خطة وضعها ترمي الى العمل على أن يواجه المجلس حينما ينعقد بجهة متحدة تعمل لصالح الغرب ، وليس هذا فحسب بل كانت الخطة ترمي الى اقناع شريف باشا بضرورة العمل من جانب الوزراء المصريين لتحصل الحكومة - بكافة الوسائل - على أغلبية ساحقة في المجلس حتى لا تتعرض مصالح الغرب أو يتعرض مستقبله في مصر للضرر نتيجة لاعتماد المجلس في مصر لمشروعات قد تمس الغرب ومصالحه .

وقد قام سينكييفكس (Scienkiewicz) المعتمد الفرنسي بابلاغ هذه الخطة الى شريف باشا ، غير أن المعتمد الفرنسي لم يسمع من شريف باشا ما يطمئنه الى حد ما فقد أفهمه رئيس الوزراء بأنه حتى اذا نجحت الخطة وأجل اقرار المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب الحالي فان هذه المسئولية قد تتقرر بمعرفة المجلس الجديد الذي يتم تشكيله وفقا لقانون الانتخابات الجديد الذي سيعرض على المجلس عند انعقاده .

وهكذا راحت فرنسا وإنجلترا توليان الامر كل عنايتهما اذ شعرتا بالآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب على اتفاق الجيش ومجلس النواب وتساندهما فان

أخشى ما كان يخشاه الخديو والغرب هو تضامن أعضاء مجلس النواب مع الضباط القائمين بالحركة التحررية في الجيش والعناصر الوطنية التي تتولى قيادة الشعب المصري ثم ما يستتبع هذا التضامن من الإجماع على المطالبة بتنفيذ ذلك البرنامج الإصلاحى الذى أعدته العناصر الوطنية مما يكون من شأنه إذا تم تنفيذه - أن يقضى على مصالح الغرب ويهدد وجودهم فى مصر كما يقضى على سلطان توفيق الذى وضعه تحت تصرف الدولتين الغربيتين يستخدماه كيفما شاءتا ووفقا لصالحهما ، وعلى الجملة فإن فرنسا وإنجلترا كانتا تريان أنه إذا تم هذا التضامن بين الجيش والنواب والعناصر الوطنية ، فإن النتيجة الحتمية له ، هى القضاء على أسرة محمد على كلها فى مصر ووضع حد للحالة التى كانت قائمة فى - إذ ذاك - فى البلاد والتى كانت كلها تخدع صالحي الغرب سيما إنجلترا وفرنسا ومن ثم فإن سياسة هاتين الدولتين كانوا يرون وقتئذ - أن سياسة الغرب فى مصر تواجه نقطة البدء فى الصراع بين الغرب وبين القومية العربية ، « والتعصب الإسلامى » .

ومن أجل هذا فإن جامبتا (Gambetta) رئيس وزراء فرنسا بادر الى دعوة إنجلترا للتشاور فيما تقتضيه مواجهة ذلك الموقف بشتى احتمالاته . وقد أشار جامبتا بضرورة التضامن التام بين فرنسا وإنجلترا بحيث يكون من هذا التضامن وحدة حقيقية قوية واضحة ملموسة لأصدقائهما ولأعدائهما فى مصر على السواء ، وأكد رئيس وزراء فرنسا أن أى خلاف يقع بين الدولتين فى هذا الشأن ينتهى - حتما - بالقضاء على سياسة التعاون بينهما لا فيما يتصل بمصر فحسب ، بل فيما يتصل بسائر الشؤون العالمية لتعاونهما الذى قد أثبتت الأحداث - على حد قول رئيس الوزراء - أنه حقق الخير للإنسانية .



وتنفيذا للخطة المرسومة أعد « جامبتا » تصريحاً وافقت عليه الحكومة الانجليزية كى يقدم الى الخديو توفيق والى حكومته عن طريق ممثلى الدولتين فى القاهرة وعلى أن يبدى الممثلان فى ذات الوقت لتوفيق ولحكومته استعداد دولتهما لوضع كل ما لديهما من الامكانيات رهن اشارته حتى يتسنى للخديو ورجاله مواجهة مختلف الأحداث والقلقل التى تشير المقدمات الى احتمال وقوعها فى مصر .

وفيما يلي نص تلك المذكرة :

« ان الحكومتين الانجليزية والفرنسية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش - طبقا لأحكام الفرمانات التي قبلتها الدولتان رسميا - لهو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتحقيق سيادة مصر ورفاهيتها اللتين تهماان فرنسا وانجلترا ، وأن الحكومتين متفقتان تمام الاتفاق على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر ولا يخامرهما شك في أن جهرهما بعزمهما في هذا الصدد سيكون له أثره في درء الاخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، كما تؤكد أن هذه الاخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتجاها وثيقا للتغلب عليها وأن الحكومتين لتعتقدان أن سمو الخديو يجد في هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي تعوزه لادارة شئون الشعب المصري والبلاد المصرية .. »

وبعد بعث لورد جوانفيل (Lord D'Aulrigny) بهذا التصريح الى سير ادوارد ماليت (Edward Malet) في ٦ يناير سنة ١٨٨٢ مفوضا له تحديد الوقت المناسب لتقديمه الى الخديو وطلب اليه في ذات الوقت أن يسجل تحفظ الحكومة الانجليزية فيما يتعلق بالوسائل المراد استخدامها وقد حرصت الحكومة الانجليزية فيما يتعلق بالوسائل المراد استخدامها وقد حرصت الحكومة الانجليزية لأسباب ستبدو فيما بعد ، على تنبيه « جمبتا » الى أنها لا تعتبر نفسها مرتبطة - سادنا - باتخاذ أى نوع من الاجراءات ، وقد رحب جمبتا بموافقة انجلترا على التصريح الذي أعده وأعلن ما يأتي : « انا لنسجل بمنتهى الارتياح أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة - لم تحفظ الا فيما يتعلق بنوع الاجراء الذي سيتخذ بمعرفة الدولتين واليوم الذي يتعين فيه ضرورة العمل .. وأضاف جمبتا الى ذلك قوله بأن فرنسا تشارك انجلترا هذا التحفظ ، وقد ذهب السير ادوارد ماليت ومسيو سينكيفكس المعتمد الفرنسي معا الى سراي عابدين فقدا في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ الى الخديو ذلك التصريح بعد أن أضيفت اليه الديباجة التالية :

« كلفناكم غير مرة بأن تنهوا الى علم الخديو وحكومته رغبة فرنسا وانجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعرض انتظام الحالة العامة في مصر وأن الحكومتين لعلى أتم الاتفاق في

هذا الصدد وأن الحوادث الأخيرة لاسيما الأمر الصادر من الخديو بانجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة كي تتشاور الدولتان مرة أخرى في هذا الشأن فخرجوا أن تقوموا بالاشتراك مع السير ادوارد ماليت الذي كلف يمثل ما كلفتم به بابلاغ الخديو . . .

وأثناء تبليغ هذا التصريح الى الخديو توفيق قرر المسميو « سميكي فكس » المعتمد الفرنسي أن فرنسا على تمام الاستعداد للتدخل عسكريا لتنفيذ هذا التصريح ، أما سير « ادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى فانه تجنب الإشارة الى التدخل على مختلف صوره سيما التدخل العسكرى



وقد صادفت هذه المذكرة ارتياحا بالغيا فى نفس الخديو توفيق وكان يأمل ألا يصل نبؤها الى الرأى العام ولكن المعتمدين الانجليزى والفرنسى بلغاها أيضا الى شريف باشا وعندئذ تعذر اخفاء أمرها ولم تعد سرا وكان لها وقع سيىء فى الأوساط الوطنية التى راحت تعلن بأن تصريح ٧ يناير يعتبر ماسا باستقلال الشعب وسيادته وقد اضطر الخديو أمام غضبة الشعب واحتجاجة الى الاعلان بأن هذا التصريح يتعارض مع وجهة نظره .
وهكذا جعل الغرب من تصريحه الذى كان غرضه الظاهر تثبيت حكم الخديو توفيق سببا فى زعزعة كيان هذا الحكم .

« وكان « جمبنا » يميل الى أن تتابع فرنسا وانجلترا معا المضى فى الاجراءات الايجابية تجاه مصر ، غير أن سياسة انجلترا فى هذا الصدد بدأت تثير فى نفسه القلق والمخاوف فطلب الى سفيره فى لندن أن يوضح له موقف الحكومة الانجليزية .

وفى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ تلقى جامبنا من السفير رده فى الرسالة التالية :

« على الرغم من تصريح لورد جرانفيل الذى سيبدى فيه حرصه على بقاء الاتفاق الودى الحقيقى الواضح بين فرنسا وانجلترا فى المسألة المصرية فانى أرانى مضطرا لأن أقرر لكم بأننى لم أجد من جانبه استعدادا مرضيا وعلى أية حال فهأنذا أنقل اليكم الحديث الذى دار بينى وبين اللورد

جرانفيل ، لينسني لكم أن تستخلصوا من الحديث حكما على سياسته »
ويقول اللورد جرانفيل انه اذا كان قد حدث أن قامت الوزارة الانجليزية
ببحث موضوع احتمال قيام الدولتين بإجراء ايجابي مشترك تأييد التصريحيهما ،
فمن الواضح الآن بالنسبة للحكومة الانجليزية ان هذا البحث قد أسفر عن
عدم وقوع هذا الاحتمال مستقبلا فان التحفظ الذي أبداه لورد جرانفيل ،
والذي أبلغتكم نصه في ٦ يناير سنة ١٨٨٢ كما أبلغكم به أيضا في ذات
اليوم لورد ليونز سفير إنجلترا في باريس يطابق تماما وجهة النظر الحقيقية
لحكومة صاحبة الجلالة فان هذا التصريح وفقا لوجهة نظر اللورد جرانفيل ،
لا يعدو أن يكون مجرد تشجيع أفلاطوني لا ينطوي على أي ارتباط لاتخاذ إجراء
إيجابي ، وعندما أوضحت للورد جرانفيل عميق تأثيركم بنواياه الطيبة التي
تجلت في معاونته والتأزر معه في توجيه التصريح المشترك أجاب في عبارة
صريحة بما يلي :-

لم يكن يدور بخاطري أن للتصريح المشترك أية فائدة لصالح فرنسا ولم
يكن الباعث على اشتراكي في هذا التصريح الا مجرد رغبتى في أن أقدم لفرنسا
الدليل على تضامن الحكومة الانجليزية معها * »

وهكذا نرى أنه بينما كان « جمبتا » يحاول عبثا استدراج الحكومة
الانجليزية الى ما يمكنه من الكشف عن نواياها الغامضة تجاه المسألة
المصرية * نرى معتمد النمسا في مصر يبعث الى حكومته في ٨ يناير سنة
١٨٨٢ برسالة يؤكد فيها بأن هدف السياسة الانجليزية في مصر ليس

تأييد الحديو توفيق بل ان هدفها هو هدم ما تبقى من سلطة للحديو لكي

توجد إنجلترا في المستقبل مبررا لتدخلها في شئون البلاد ، كما أكد هذا

المعتمد أن الحديو توفيق قد أبلغ سير ادوارد ماليت ، بأنه أمام الحركة

الوطنية المصرية وأمام اندفاعها لا يجد مناصا من الالتقاء بنفسه في أحضان

إنجلترا * وقد علق المعتمد النمساوي في رسالته على ذلك فقال بأن هذا

التصرف من الحديو سهل وقوعه نظرا لضعف شخصيته *



ولقد أدركت دول أوروبا الوسطى نوايا كل من فرنسا وإنجلترا تجاه

مصر وتبين لها أنه بينما تحجم إنجلترا عن الاستجابة لمساعي جامبتا ودعوته لقيام الدولتين معا بالتدخل المسلح في مصر واحتلالها ، فإن إنجلترا ، في ذات الوقت تضرر - تماما - احتلال مصر وحدها .

وعلى أساس ما تبين لدول أوروبا الوسطى قامت هذه الدول بإجراء

إيجابي تجاه سياسة إنجلترا وفرنسا بالنسبة لمصر وقامت به في ذات الوقت

الذي كان « جامبتا » ما زال يجهد ويفكر لحل لغز السياسة الانجليزية

في مصر ومعرفة نياتها الحقيقية دون أن يحل ذلك اللغز أو يدرك هذه

النية ، بينما كان رئيس الوزراء الفرنسي في حيرته هذه اذا بدول أوروبا

الوسطى تسيطر اللثام عن سياسة كلتا الدولتين - فتبلغ كلا من فرنسا

وانجلترا معارضتهما سلفا - لأن تدخل مسلح في مصر ولأى إجراء يمس

حقوق مصر المقررة ، تقوم به الدولتان .

وفي هذا الصدد بعث الكونت دوبني (D'Aubigny) القائم بالأعمال

الفرنسي في برلين برسالة الى « جامبتا » قال فيها :

« لقد قمت بتحريات أن لم تكن مطابقة للواقع فلا أقل من أنها أقرب الى الحقيقة ، ومن تلك التحريات علمت أنه قد جرت اتصالات وتم تبادل في الرأي بين كل من ألمانيا وروسيا وإيطاليا بشأن الموقف الذي ترى هذه الدول أن تلتزمه اذا ما وقعت في مصر أحداث مشابهة للأحداث التي وقعت فيها منذ بضعة شهور ويتضح من ذلك كله أن هذه الدول قد اتفقت كلمتها على الاعتراض على أى احتمال لنزول قوات فرنسية انجليزية في مصر ، كما انعقد رأيها على أن الحل الوحيد ، في مثل تلك الحال هو ارسال قوات تركية عند الاقتضاء ، وعلى أن يكون هذا الاجراء مسبقا باتفاق يتم بين الباب العالي والحكومتين الفرنسية والانجليزية وأنه لا مانع اذا لزم الامر قيام الدولتين بمظاهرة بحرية » .

كما قام السفير الانجليزي من جانبه بتحري موقف هذه الدول وبعث

الى حكومته برسالة ضمنها وجهة نظر البرنس دي بسمارك (Bismark)

التي تعلن مخاوف هذه الدول وعدم ارتياحها لأي تدخل عسكري من جانب فرنسا وإنجلترا ضد مصر كما ضمن السفير رسالته نصيحة موجهة من دي بسمارك إلى إنجلترا وفرنسا بتجنب القيام بأي إجراء عسكري مشترك في مصر .

ومن ثم فلم تعد دول أوروبا الوسطى تقف موقف المتفرج أمام تطور الأحداث ، وإنما بدأت تظهر على المسرح . . . ولهذا فإن السفير الفرنسي في برلين بادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ بإرسال البرقية التالية إلى «جامبتا» :
ان الدول الشرقية تتابع بعناية فائقة الاحداث الجارية في مصر وانها لن تتدخل طالما كان الوضع القائم في مصر باقيا ومحترما الا انه اذا وقعت اضطرابات من شأنها أن تهدد هذا الوضع وتحتّم التدخل من الخارج فان تلك الدول حريصة من الآن على ألا تترك لفرنسا وإنجلترا الحرية التامة في اختيار وسائل التدخل في مصر للقضاء على الاضطرابات التي قد تقع » .
رأت الدول الأوروبية أن تعلن رسميا وجهة نظرها في التصريح المشترك الفرنسي - الانجليزي الصادر في ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، فقامت بمسعى مشترك في الآستانة يصفه سفير فرنسا بالعبارات التالية :
« لقد قدم ممثلو السفارات الروسية والالمانية والنمساوية والايطالية الى عاصم باشا مذكرة شفوية مشتركة فيما يتعلق بالمسألة المصرية نصها الآتي تقريبا :-

« وان وجهة نظر هذه الدول تتلخص في ضرورة الإبقاء على الأوضاع القائمة في مصر كما هي طبقا للفرمانات الصادرة من السلاطين ولما عقد من اتفاقيات مع الدول الأجنبية - ويتحتم الإبقاء على هذا الوضع وعدم تغييره الا باتفاق يتم بين الدول العظمى والدول صاحبة السيادة . . »

هذا ولم يشأ الباب العالي أن يقف مكتوف اليدين أمام التصريح الانجليزي الفرنسي فأرسل مذكرة الى هاتين الحكومتين يطلب فيها ايضاحا لموقفهما من هذا التصريح وتأكيذا منهما لاحترامهما لحق تركيا في السيادة على مصر وعدم التدخل في شئونهما .

وقد قال الباب العالي في مذكرته أنه ليس في حالة مصر الداخلية مايرر تدخل إنجلترا وفرنسا وأنه لو كان هناك موجب لتدخل الدولتين لكان

الباب العالى وحده هو الجهة التى يتعين على فرنسا وانجلترا أن توجهها اليه .
هذا التصريح وأن توجيهه الى خديو مصر يعتبر تخطيا لسلطة الباب
العالى صاحب السيادة على مصر ، واعتداء على حقه .
وقد رد اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا على احتجاج الباب العالى
فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ بمذكرة قال فيها :

ان حكومة صاحبة الجلالة الملكة لا يمكن أن تقبل احتجاج الباب العالى ،
واعتراضاته على مسلك انجلترا باتحادها مع فرنسا ، دون أن تبدى ملاحظاتها
على ما جاء فى الاحتجاج من اعتراض على مضمون التصريح والاسلوب الذى
اتبعته الدولتان فى ابلاغ التصريح . واستطرد جرانفيل يقول ان فى نية
الحكومتين الانجليزية والفرنسية أن تقدمارسميا الى الباب العالى صورة من هذا
التصريح اذ انه لا يتضمن أقل شبهة أو شك فى سيادة الباب العالى على القطر
المصرى وأن سياسة الحكومة الانجليزية فى هذا الصدد لم تتحول أبدا وأن
استمرار سيادة الباب العالى على مصر لتهم انجلترا وفرنسا حتى يتحقق بها
لمصر النجاح والرفاهية ، كما يهم الدولتين تأييد حرية مصر واستقلالها الادارى
الذين تضمنهما لها فرمانات السلطانية ، وأضاف لورد جرانفيل فى رده :
« ان حكومة صاحبة الجلالة ترجو لتلك البلاد نجاحا ماليا وعمرانيا وأن تتمكن
من ادخال الاصلاحات الحقيقية فى مختلف فروع ادارتها فانجلترا والحالة هذه
لا تقصد الى تحقيق مطمع خاص أو الاستئثار بنفوذ يمنع نفوذ غيرها ، كما انها
لا تقبل أن تنفرد أية دولة أخرى بمثل هذا النفوذ وهى ترى أن حكومة فرنسا
تشاطرها ذات الموقف وانه ليس فى نيتها - اطلاقا التوسع على حساب الدولة
العثمانية . »

ومضى يقول فى مذكرته ، أن الحكومة الانجليزية لا يمكنها السكوت على تلك
الحوادث التى من شأنها أن تنتهى بمصر الى الفوضى والقضاء على ما بلغته البلاد
فى السنوات الاخيرة من تقدم وعمران نتيجة للجهود التى بذلت فى هذا
الصدد . »

واسترسل جرانفيل يقول : -

فقد استصوبت انجلترا بالاتحاد مع فرنسا تفاديا لوقوع هذه المشكلة أن
ترسلا بواسطة معتمديهما مذكرة للخديو توفيق تؤكدان فيها اتفاقهما التام
على اتباع السياسة التى أوضحتها فى تصريحهما
واختتم جرانفيل رسالته قائلا : -

انه على ضوء ما تضمنته رسالته ، لابد أن الباب العالى سيرى فى سطورها

تعبيراً كافياً عن نية إنجلترا وفرنسا بحيث يبدو له أن نوايا الدولتين لا تنصرف إلى اهدار حقوقه السلطانية أو اختلاسها ...»

أما جامبتا رئيس الوزارة الفرنسية فقد انصرف إلى مواجهة الحركة التي قامت بها - إذ ذاك - دول أوروبا الوسطى وروسيا ، فكلف سفيره في لندن بمقابلة اللورد جرانفيل ، وإبلاغه بأن المراسيم الصادرة في ١٨ نوفمبر عام ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر عام ١٨٧٩ والحاصلة بإنشاء الرقابة الفرنسية الانجليزية في مصر وتحديد اختصاصها وأعمالها تلك المراسيم والفرمانات تعتبر بالنسبة لانجلترا وفرنسا وثيقة لا ينتفع بها أو يستند إليها غيرهما وليست الدولتان في حاجة إلى وكالة أوروبية للانتفاع بهذه الوثيقة ولا استخدام ذلك السند . وقد قام السفير الفرنسي بمهمته تلك وأبرز هذا المعنى للورد جرانفيل ثم كتب في ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ رسالة إلى «جامبتا» ينهى إليه فيها نتيجة مقابلاته لجرانفيل قائلاً ::

« أن كافة الدول تعتقد أن لها الحق في أن تعنى بشئون مصر باعتبار أن المسألة المصرية جزء من المسألة الشرقية تلك المسألة التي لا ترى أية دولة أوروبية أنها أجنبية عنها غير أن هذا لا ينفي وجود مصالح في مصر لانجلترا وفرنسا - ووجود مبررات تبيح لهما حق التصرف والعمل في حدود معينة وبصفة مستقلة عن مجموع الاتفاق الأوروبي ، وأن مصالح إنجلترا ذات طابع خاص ولا ينازعها في ذلك أحد - أما مصالح فرنسا فهي وإن كانت ذات طابع قد يختلف بعض الشيء إلا أنها ليست أقل وضوحاً ولا أقل اتساعاً من مصالح إنجلترا ... على أية حال فإن تلك المصالح لا تستمد أهميتها وخطورتها من كونها مجرد مصالح عادية وعاطفية بل تستمد تلك الأهمية وهذه الخطورة من كونها أيضاً مصالح سياسية ولا يمكن تجاهل كون فرنسا دولة أفريقية ومن أجل هذا كان لفرنسا ولانجلترا وضعهما الخاص الذي اعترفت به مختلف المراسيم الصادرة في سنتي ١٨٧٦ ، ١٨٧٩ والتي بمقتضاها قامت الرقابة الثنائية في مصر ... أن هذه الوثائق وإن الخالة التي أقرتها تلك المراسيم سلمت بها أوروبا لمصالح فرنسا وإنجلترا ولم يتنازعا في ذلك أحد ، لم تعترض دولة ما على تلك المراسيم ، ومن ثم فلا يجوز لأحد بعد ذلك أن يدّش أو يستاء إذا ذهبت فرنسا أو إنجلترا للمحافظة بنفسيهما على ما اكتسبتا من حقوق ولتحتفظا بوضعهما في مصر على حالته الراهنه وأنه لمن حق فرنسا وإنجلترا أن تتفاهما معاً ، في صدد هذه الحالة وتتفقا على الوسائل اللازمة لمواجهةها ...»

كان « جامبتا » ما زال متأثرا باعتقاده في تأييد إنجلترا لوجهة نظر فرنسا تأييدا تاما بالنسبة لمبدأ تدخل الدولتين تدخلا عسكريا في مصر ، وكان يعتقد تماما بأن هذا التدخل أمر لا مناص منه ، ويعلم استعداده لتحمل نتائج هذا التدخل . بل كان يذهب الى أبعد من هذا فيقول بأن غزو مصر لا يبدو أن يكون عملية بوليسية يكفي للقيام بها ثلة من الجنود وكان دائم الالتحاح على إنجلترا لتبادر الى غزو مصر واحتلالها . ويرى أن الزمن لن يكون مستقبلا في صفهما اذا تأخر هذا الغزو وان الابطاء في القيام به يضاعف من الصعوبات التي تعترض تحقيقه في المستقبل .

وعلى هذا فقد شرع « جامبتا » فعلا في اعداد حملة الغزو وقد نشرت جريدة التايمز اللندنية في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وصفا دقيقا للحملة ولتشكيلها وأسماء قادتها ، وبالفعل أصبحت هذه الحملة على أهبة الاستعداد للابحار من قواعدها في جنوب فرنسا الى حيث تغزو مصر . ذلك كان موقف جامبتا تجاه مصر ، وهو موقف يناقض تماما وصية « تير » التي أوصاه بها قبل وفاته والتي كانت تفرض على « جامبتا » أن يؤازر مصر وألا تتخلى سياسته عن مساندتها في مواقفها السياسية ضد إنجلترا . فقد كانت سياسة المسيو « تير » ترمي - دائما - الى تقوية مصر وتعزيز مكانتها لجعل منها - كما قال بالمرستون - سلاحا في يد فرنسا - تهدد به مصالح إنجلترا ، ولم يكن « تير » أيام حياته يتوقع من « جامبتا » أن يذهب في التكر لوصيته السياسية الى حد الاتحاد مع إنجلترا ذاتها ضد مصر ، ولم يكن يدر بخلده قبل موته أن اهدار « جامبتا » لهذه الوصية لن يقف عند تخليه عن مساندة مصر بل ينتهي الى معاداتها .

وفيما كان « جامبتا » سادرا في سياسته العدائية لمصر كان اللورد جرانفيل أكثر تحفظا في ابتداء سياسته تجاه مصر . . . وقد كان لهذا التحفظ من جانب « جرانفيل » بواعث اقتضته من بينها أن الوزير الانجليزى كان حريصا على مداراة الدول الاوربية سيما روسيا والمانيا ومداراة الرأي العام في تركيا وفي مصر وكان حريصا في ذات الوقت على أن تظهر فرنسا في مظهر الدولة المعتدية

كما يتم عزلها وبهذا يتسنى لـانجلترا فيما بعد ، أن تنفرد بغزو مصر اذ كان أخشى ما يخشاه جرانفيل هو مشاركة فرنسا انجلترا في هذا الغزو . ومن أجل ذلك فإن جرانفيل رداً منه على رسالة جامبتا أبلغ السفير الفرنسي بأنه يحرص كل الحرص على أن يقر في روع الرأي العام الاوروبى أن انجلترا لا تبغى أن تنفرد هي وفرنسا بعمل ضد مصر ولا تقر ذلك أبداً .

كما حرص سير ادوارد ماليت بدوره على ترديد ذات النغمة لوجهة النظر القائلة بأنه ليس فى نية انجلترا - بحال ما - القيام بعمل مباشر فى مصر ، فكان ماليت يقول ، بأن الوزارة البريطانية تؤثر فى هذا الصدد القيام بعمل مشترك فى مصر من جميع الدول الأوروبية بدلا عن اقتراح فرنسا الذى يرمى الى أن يكون التدخل فرنسيا انجليزيا . ولم تمر سوى أيام قلائل على حديث لورد جرانفيل وتصريحات سير ادوارد ماليت حتى بادرت الحكومة الانجليزية فاقترحت على حكومة فرنسا القيام بمشاورات مع ساسة الدول الأوروبية لتتخذ اجراء وديا مشتركا فى مصر وفى وفى الاقتراح الصادر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢ أوضح « جرانفيل » الضرر والمساوىء المترتبة على أفراد انجلترا ، او على أفراد فرنسا بمثل هذا الاجراء أو اشتراكهما معا فى القيام به ، وانتهى فى اقتراحه الى أن الاستعانة بالجيش التركى عند الاقتضاء ، وهذه الشروط تحدد فيما بعد وتحت رقابة الدول الأوروبية المشتركة وهى خير وسيلة لحل الموقف .

ولما استقال ماسيو « جامبتا » فى آخر يناير سنة ١٨٨٢ وحل محله المسيو دى فريسينييه رئيس الوزارة الجديد ، قام لورد ليونز السفير الانجليزى فى باريس فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بابلاغ دى فريسينييه المذكرة الانجليزية التالية : -

ان آخر ماوصل من اخبار مصر لاينذر بقيام اضطرابات أو وقوع خلل أو فوضى بصورة عاجلة اننا لسنا أمام أزمة تنطوى على احتمال ووجود خطر يمس الاوضاع القائمة فى مصر بمقتضى فرمانات الباب العالى ومختلف التعهدات الدولية التى ارتبطت بها مصر ، سواء أكان هذا الارتباط يتصل بانجلترا وفرنسا أو يتصل بالدولتين ومعهما سائر الدول الأوروبية ، ولقد علمت حكومة انجلترا أن رد حكومات النمسا والمانيا وايطاليا وروسيا على احتجاج الباب العالى قد استند الى الاعتراف بالاوضاع القائمة فى مصر وما ترتب على ذلك من تسويات ولهذا فإن الحكومة الانجليزية تقترح أن تقوم الحكومتان الفرنسية والانجليزية بالاتصال بسائر الدول للتأكد مما اذا كانت

تلك الدول على استعداد للمفاوضة ولتبادل الرأي بغية التفاهم والوصول الى الاتفاق على أفضل مسلك يتبع في شئون مصر على أن يكون الاتفاق المرجو قائما في جملته على الاسس التالية : -

الإبقاء على حقوق السيادة المقررة للباب العالي وكذلك على حقوق خديوم مصر. ثم على حرية الشعب المصرى طبقا لمختلف الفرمانات - ثم التمسك من جانب سائر الدول بمختلف ماعقد بينها وبين مصر من الاتفاقيات الدولية والزام مصر باحترامها جميعا .

ثم استطردت المذكرة الانجليزية تقول : - « ان الحكومة الانجليزية لا ترى من ناحيتها في الوقت الحاضر ما يدعو الى التدخل لان حكومة مصر الحالية أعلنت عن نيتها في احترام وتنفيذ مختلف المواثيق الدولية غير انها اذا جد مايرر هذا التدخل فيجب أن يكون ذا طابع أوروبى مشترك ، تشترك فيه سائر الدول وفي هذه الحال لابد من أن يكون السلطان طرفا في كل اجراء أو في كل مشاورة .

وهكذا عملت إنجلترا ويكثر من الدهاء في مذكرتها المأكرة الى اصدقاء لون من النزاهة على سياستها والتجرد من كل غرض خاص . واختارت لبدء هذه النزاهة الوقت الذى كانت فيه فرنسا تنادى وتلج من أجل قيام الدولتين بتدخل عسكري منفرد مباشر فى مصر ، اختارت إنجلترا هذا الوقت بالذات. لتعلن اخلاصها للوحدة الاوروبية وللتفاهم الاوروبى ولاحترامها للسيادة الثمانية .

وقد استقبل العالم الأوروبى - بطبيعة الحال - مذكرة الانجلترا بالتقدير والارتياح كما سجلت دوله على فرنسا وإنجلترا عدولهما عن اتخاذ أى اجراء منفرد بعيد عن الاتفاق الأوروبى .

الا أن روسيا لم تطمئن الى موقف إنجلترا وساورها الشك من نية السياسة الانجليزية ولذلك فقد اقترحت روسيا مطالبة فرنسا وإنجلترا بايضاح لطبيعة ما عقد بينهما وبين الخديو من تلك الاتفاقيات الخاصة التى أشارت اليها المذكرة الانجليزية .

وقد اعترضت إيطاليا على هذا الاقتراح الروسى ورأى المسيو ماشينى وزير خارجية إيطاليا أن الأخذ بهذا الاقتراح يعلن بصفة رسمية الوضع

الممتاز الذى تتمتع به فرنسا وانجلترا فى مصر ويجعل منه أمرا واقعا معترفا به ، ورأى أن ما يرمى الاقتراح الروسى الى اثارته يعتبر والحالة هذه بمثابة استدراج للدول الأوروبية الى موقف التسليم بالأمر الواقع والاعتراف لفرنسا وانجلترا بوضعهما الممتاز كما رأى « ماشينى » أنه من ناحية أخرى فإن الاقتراح الروسى ، ان لم يجبر الدول الى هذا الموقف ، يعنى أنه اذا لم يفض الى اعترافها لانجلترا وفرنسا بأوضاعهما فى مصر فانه يفضى - حتما - الى نشوب الخلاف والحصومة بين الدول الأوروبية •

وحيال اصرار « ماشينى » على وجهة نظره ، فقد عدلت روسيا عن اقتراحها هذا •

ولقد رحبت الدول الاوربية بالذاكرة الانجليزية وانتظرت ما عسى أن تقدم به الدولتان من اقتراحات فى هذا الشأن وبقيت ترقب قيام المفاوضات بين الدول الأوروبية وبين الباب العالى من أجل الموقف ، ولكن انجلترا وفرنسا وقتما عند هذا الحد دون أن تخطوا ، بعد اذاعة مذكرتهما ، خطوة واحدة فى علاج الموقف المتأزم ، وعلاوة على ذلك فان السير ادوارد ماليت - بايعاز من حكومته - أشار على الحديو توفيق بتعديل موقفه من الشعب ، تبعا لما تقتضيه الضرورة من مجاملة المصريين ومصانعتهم ، والتماس رضى العناصر الوطنية •

وفى ذات الوقت دأب لورد جراتفيل على التصريح بأن حكومته لا يعنيه الا وفاهية مصر وتطور الحريات ونموها فيها •

الفصل السادس عشر

الغرب • ومجلس النواب المصري

« توليق يسائر المجلس النواب تنفيذا لنواحيات إنجلترا - المعتمد الفرنسي يخشى »
« ان تفضى المسايير الى وعود يتمسك بهما النواب - خطة فرنسا كانت العمل المباشر »
« - خطة إنجلترا كانت استدراج الحركة الوطنية الى الكمين الذى تعده لها - «ماليت» »
« يعد بيانا ليذيعه توليق تضليلا للرأى العام - اعتراض المعتمد الفرنسي على البيان - المعتمد »
« الانجليزى يقول ان نصريح ٧ يناير دعم الوحدة ضد فرنسا وانجلترا - عجز الوطنيين »
« عن احباط خطط الدولتين رغم وضوحها » .

بدأ الخديو توفيق ، تمشيا مع وجهة النظر الانجليزية ، وتنفيذا لتعليمات السياسة الانجليزية ، يتخذ لنفسه فى مصر سياسة جديدة تسير وفقا لذلك كله ، وانتهاز فرصة اجتماع مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ليعلم هدف سياسته الجديدة ، فألقى فى المجلس خطابا دعا فيه النواب الى التعاون معه فيما يبذل من جهود لرفاهية الشعب وتحقيق أمانيه . . وأعرب فى قوة عن أمله فى أن يجد من المجلس تعاوننا وتضامنا معه فى سبيل تحقيق ما يعوز البلاد من مختلف الاصطلاحات ، وتأيدا لهذه النوايا الطيبة قدم الخديو الى المجلس مشروع تنظيم أدنى الى أن يكون مشروع « دستور »

.. ولقد اختلفت وجهتا نظر معتمدى إنجلترا وفرنسا فى الحكم على هذا النهج الجديد الذى نهجه الخديو فى سياسته .. فبينما راح السير « ادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى يشيد بسياسة الخديو ويهال لموقفه فى مجلس النواب ، كان « سينكيفكس » المعتمد الفرنسى يبدى قلقه الشديد من هذا الخطاب ويخشى أن يتمسك النواب بما تضمنه من وعود وبما قطعه توفيق على نفسه أمام المجلس من عهود ، ومن ثم تعرضت سياسة السير « ادوارد ماليت » فى هذا الصدد لنقد سينكيفكس ، وفات سينكيفكس ان الباعث الذى يثير القلق والمخاوف فى نفسه حيا لتلك المسألة ، يثير أيضا ذات القلق وذات المخاوف فى نفس ادوارد ماليت ، كذلك وفاته أن مشروع الدستور الذى أزعجه انما هو مشروع قدمه الخديو الى مجلس النواب فى الوقت الذى يطالب المجلس فيه لنفسه وباسم البلاد ، بحق الرقابة على

الإدارة بأكملها ، وبحق الرقابة على تصرفات هذه الحكومة في موارد البلاد ،
فالمجلس الذى رحب بمشروع الدستور لا يمكن أن يصرقه هذا الترحيب
من مطالبه الأساسية تلك المطالب التى كانت مصدر قلق لدولتى الغرب
اذ أن من شأنها - لو تحققت لمصر - أن تهدم تلك الاسس التى ظلت
الدولتان تعملان على تثبيتها فى مصر بشتى الوسائل والاساليب السياسية.
قراءة نصف قرن من الزمن . . فالقلق والمخاوف فى هذا الشأن كانت
العامل المشترك فى نفس « سينكنفكس » وادوارد ماليت « أما الشئ الذى
لم يجمعهم عليه التفكير والذى انفرد به « ماليت » وحده دون زميله ، فهو
الخبرة والدراية بالوسائل التى يتعين اتباعها لمواجهة الموقف ومجابهة هذه
المخاوف وتلك الاحتمالات ، « فادوارد ماليت » ، كان يعرف ماذا يصنع . .
كان يدرك - تماما - ان الحديو توفيق - اذ يقدم الى مجلس النواب مشروع
دستوره ، واذ يعلن على المجلس ذلك اللون الخاضع من سياسته الجديدة ،
فأنها يقدم له الحبل الذى يمكن لانجلترا أن تخلق به الحركة الوطنية وأن
تقضى عليها قضاء تاما . . فانجلترا لم تكن أقل من فرنسا كراهية ومعارضة
للحركة الوطنية فى البلاد بل لعلها كانت أشد حنقا على هذه الحركة وأشد
خوفا وقلقا منها ، غير أن انجلترا رسمت للتخلص منها سياسة ترمى الى
استدراج الحركة الى الكمين الذى أعدته لها حيث تلقى فيه نهايتها . . .

أعلنت الدولتان تصريحهما الى الحديو فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، وكان
المعتمد الفرنسى والانجليزى يدركان - سلفا - مدى الأثر البعيد
لتصريحهما فى رأى العام المصرى ويتوقعان له رد فعل طبعى من جانب
العناصر الوطنية .

ولمواجهة ذلك الموقف ، وامعانا فى التعبير بالرأى العام وتضليل العناصر
الوطنية أوعز « ماليت » الى توفيق وشريف باشا باصدار بيان يؤكد فيه
الحديو للشعب المصرى رفضه تأييد الدولتين الغربيتين ، ويسبراً مما جاء
فى تصريحهما وينفى عن نفسه ما قد يكون علق بالأذهان نتيجة لهذا
التصريح من أنه صنعة لفرنسا وانجلترا أو انه مشمول بحمايتهما . .
وكان نص العبارات الختامية للبيان تقول :

« ان اليوم الذى تقوم فيه الدولتان بفرض وجودى ضد رغبة الشعب
لهو اليوم الذى يكون فيه الرأس قد انفصل عن الجسد ومتى تم فصل
الرأس تم الموت - لا محالة . . فانا اما أن اكون خديو للمصريين واما ألا
أكون شيئاً » . .

وعلى الرغم من أن المراد من هذا البيان هو أن يكون مجرد منسورة لانقاذ توفيق من ورطته التي أوقعه فيها تصريح الدوائين الذى ملأ النفوس سخطا على الحديو ، فان سينكفيكس المعتمد الفرنسى اعترض وأحجم عن اصدار البيان كى يبقى قائما بالدور الذى رسم له ويلتزمه التزاما كاملا .

وقد كان فى قبول الحديو توفيق لتصريح ٧ يناير على هذه الصورة مما عزز وجهة نظر العناصر الوطنية ، كما كشف لها عن نيات انجلترا وفرنسا الخفية ، وسياستهما البعيدة ، ولعل ذلك يبدو واضحا ، فى تلك الحقيقة التى جاءت فيما كتبه « سير ادوارد ماليت » فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٣ اذ قال :

لقد كان لهذا التصريح الفضل فى الوقت الحاضر فى تدعيم الوحدة بين الحزب الوطنى والحزب العسكرى ومجلس النواب والتأليف بينهم فى جبهة مشتركة تقف ضد فرنسا وانجلترا واذا كان نفوذ الحزب العسكرى قد تضاعف أو قل منذ دعوة مجلس النواب - فقد عاد اليه الآن نفوذه وأصبح اسم الحزب على كل لسان .. »

وهكذا انجلى الموقف ووضح أمام الزعماء ، ولكن على الرغم من وضوحه وجلائه ، فان الأحداث راحت تقع وتتساق ، وفقا لذات الخطّة التى دبرتها الدولتان ، لاسيما انجلترا ، فاكشافهم حقيقة السياسة المدبرة ضدهم لم يمكنهم من احباطها ولم يقدمهم الى توقي آثارها .

الفصل السابع عشر

الغرب ++ ورقابة نواب الأمة

« خداع إنجلترا لأوروبا - « جاميتا » يخدم سياسة إنجلترا - مجلس النواب المصري »
« يبحث الدستور - اعتراض فرنسا على تدخل المجلس في شئون الميزانية - إنجلترا تؤيد »
« فرنسا وترى أن في التدخل سياسيا يحقوق ذاتي مصر - اصرار النواب على ادخال »
« الاصلاحات الدستورية الضرورية - النواب يعلنون حرصهم على وفاء مصر بتعهداتها - »
« إنجلترا تصانع شعب مصر على حساب فرنسا - إنجلترا وفرنسا تعرضان حلولاً تجسرد »
« المجلس من سلطات الجوهسية - المجلس يرفض التدخل الاجنبي ويستنكر موقف شريف »
« باشا - استقالة شريف وتكليف البارودي بتأليف الوزارة - « دي فرينيه » رئيس وزراء فرنسا يعدل عن سياسة « جاميتا » - « دي فرينيه » يكره السياسة الانجليزية على الظهور على حقيقتها - برنامج الوزارة الوطنية حسم موضوع الميزانية وتوفير الضمانات للمائتين - اعتراض المراقبين الماليين - المراقبان يهددان لائمة - موقف إنجلترا وفرنسا من الائمة - دي بلينير المراقب الفرنسي يعمل لحساب إنجلترا - الرقابة الثنائية تحكم مصر فعلا - سعى إنجلترا وفرنسا للحصول من الدول على الاعتراف بمركز خاص بهما في مصر - إنجلترا تستدرج الدول الى مبدأ التدخل المسلح - عدم سياسة مجارة « دي فرينيه » للسياسة الانجليزية - معارضته لتدخل إنجلترا في مصر منفردة - إنجلترا تلبه الغرب الى خطر التدخل التركي منفردا في مصر - إنجلترا تقول ان تدخل تركيا يبعث حركة التجمع الاسلامي في شمال افريقيا ومصر - إنجلترا تعد للفرز وتههد للتدخل المسلح اعتراضها على السلطات التي يطالب بها مجلس النواب لعضائه - النواب يؤكدون حرصهم على النهوض ببلادهم - قنصل امريكا يؤيد الحركة الوطنية - إنجلترا لا ترضى لمصر نهوضا او تطورا .

على ضوء ما سيمر بنا بعد من الأحداث ، وما لابسها من مختلف التصريحات والبيانات التي صدرت عن الرسميين في إنجلترا وفرنسا ، لخلق حدث أو تجنب وقوع حدث ، أو لاستغلال ما وقع من ذلك ، على هذا الضوء يمكن أن يتاح لنا الالمام بتطور الاتجاهات والأهداف في سياسة الغرب على أوسع مدى ، فنرى كيف لعبت السياسة الانجليزية دورها في مهارة ودقة لا حد لهما ، فسخرت فرنسا لخدمة أغراضها ، وسنرى كيف استغلت إنجلترا روح الحق المتغلغلة في قلب « جاميستا » رئيس وزراء فرنسا ضد مصر وكيف استغلت ضعف ادراكه وقصر نظره

لأنجاح سياستها واحباط سياسة فرنسا .. وعلى الجملة سيبدو لنا من وراء ما نعرض له من الأحداث ، كيف خدعت انجلترا العالم كله ، وكيف عبثت بدول الغرب وغررت بها وكيف حملت بسياستها المخائلة فرنسا على أن تزرع ، لا ليحصد الزراع فى النهاية ولكن لتحصد انجلترا ما زرعه فرنسا - ولتجنى هى الثمار وحدها ، بعد أن تحكم على شريكها ، بل على مطيتها بالحرمان من كل ما كانت تطمح فى تحقيقه .. ولو أنه قدر لفرنسا - اذ ذاك - أن يكون على رأسها سياسى عليم بالسيكلوجية الانجليزية لجنبت فرنسا التردى فيما تردت فيه من الأخطاء التى انتهت الى شر ما تنتهى اليه دولة .. غير أنها فى ذلك الحين منيت بقيادة « جامبتا » الذى كفر أول ما كفر بالأسس التى وضعها المسيو « تير » ، لمساندة مصر والتآزر معها .

على اننا اذا كنا ، التزاما لصديق الرواية فى التاريخ - قد اشرنا الى دهاء السياسة الانجليزية ونجاحها فى الايقاع حتى بحليفتها والتغريب بالعالم كله فان فى التاريخ حقيقة أخرى لابد لنا من الاشارة اليها ، التزاما منا أيضا للصديق فى رواية التاريخ ، وتلك الحقيقة التى صرخت بهما صفحات العالم منذ أن كان ، تتلخص فى أن التاريخ ذاته ، عادل لا يعرف الرحمة فى عدله فهو يختطف الثمرة - مهما طال الزمن ، من يد من جناها ظلما وعلى حساب الآخرين ، ليردها الى صاحب الحق فيها ، فالشار العادل هو سنة التاريخ وطبيعته .. ان التاريخ لا يسكت عن انتصار الظالمين ، فهو يحوله الى هزيمة ولو بعد حين بعيد ..

ان العداوة الواضحة التى لم يفتأ « جامبتا » يجهر بها ضد مصر مكنت انجلترا من الظهور فى موقف المسالم بالنسبة للعناصر الوطنية فى مصر ، حتى يبدو لهذه العناصر الفرق الشاسع بين المسألة البادية من انجلترا والتعنت والتعصب السافرين من جانب فرنسا . ولقد أدرك المعتمد الفرنسى هذه الحالة فبادر فى ٩ يناير سنة ١٨٨٢ بارسال كتاب الى مسيو « جامبتا » يقول فيه :

« لقد كان لتصريح ٧ يناير أثر غير مرغوب فيه فى مجلس النواب المصرى اذ اعتبرته العناصر الوطنية اجراء يشير الى عدم الثقة بها أو

الاطمئنان اليها وانه كان تهديدا بالتدخل دون مبرر في الوقت الحالي .
وقد اقترح المعتمد الفرنسي في رسالته أن تقوم إنجلترا وفرنسا معا
بارسال مذكرة - بدلا من البيان الذي كان مزعما أن يلقيه الخديو على
النواب ثم رؤى العدول عنه - وعلى أن تفسر المذكرة تصريح ٧ يناير
على نحو يطمئن أعضاء مجلس النواب والرأى العام في مصر من حيث
نوايا الدولتين تجاه البلاد .

وقد أيد « ادوارد ماليت » رأى زميله الفرنسي ، غير أن « جامبستا »
رئيس الوزراء الفرنسي لم يأبه بالرأى ولا بمؤيديه ، ورفض هذا الاقتراح
.. ولم يقف « جامبستا » عند حد الرفض بل تمادى في موقفه العدائى
لمصر .. ولما كان يخشى في تلك الآونة أن يقوم مجلس النواب باقرار
قانون أساسى ينظم هذا المجلس في اعتماد ميزانية الدولة ، فقد بادر
« جامبستا » ، وأعلن للرأى العام العالمى انكاره على الشعب المصرى حقه في
مراقبة التصرف وفي الموارد المالية لبلاد .. أعلن جامبستا على العالم كله
هذا العدوان الفرنسى ، ونسى أنه رئيس للوزارة في بلد كان يزعم أنه
رمز للحرية والعدالة .

وفي هذا الصدد يقول المسيو « جامبستا » :
ان تاريخ مصر كله خلو من أية صورة للحياة البرلمانية وان ماتمتع به
حاليا - من نظام يسود ماليتها انما يرجع الفضل فيه الى الترتيبات
والادارات والاوزاع الخاصة التى فرضتها ارادة فرنسا وانجلترا فرضا
على مصر وهى باقية الى الآن بارادة الدولتين ، وقد تنازلتا لهيئة حديثة
الولادة (يعنى مجلس النواب) عن حقوق الرقابة على موارد البلاد وكيفية
التصرف فيها ، وهذا يعد عملا ينطوى على عدم الشعور بالمسئولية ومن شأنه
ان يعرض البناء الذى شيد والنجاح الذى حقق الى الدمار ..

وبينما كان جامبستا يلقى بتصريحه هذا كان مجلس النواب المصرى قد
شرع فى بحث القانون الأساسى الذى اعتمده مجلس الوزراء والخديو
توفيق والرقابة الثنائية فى ٨ ديسمبر ١٨٨١ وكانت المادة (٢٧) من

اللائحة تنص على أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقول أو عقار الا بقانون يصدق عليه من مجلس النواب كما نصت المادة (٢٨) على ضرورة تقديم الميزانية السنوية للمصروفات والايادات ، وبهذا فقد أصبح يتعين تبعا لهاتين المادتين أن يكون مجلس النواب هو السلطة الوحيدة التى من حقها اقرار الضرائب والميزانية . ولكن وعلى عكس كل ما يقضى به المنطق الدستورى جاء نص المادة (٣٢) ليعبث بكل ما سبقها اذ حرم نصها مجلس النواب من كافة سلطاته بالنسبة لميزانية خدمة الجزية «الوركو» المقرر للأستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على قانون التصفية أو المعاهدات التى تمت بينها وبين الحكومات الأجنبية .

أما فيما يتعلق بالميزانية الخاصة لكل وزارة من الوزارات فان اللائحة لم تبح للمجلس الا مجرد أن يبلغ وجهة نظرة للوزارة ، وبمقتضى هذا القانون الأساسى أو الدستورى الذى قدمه الخديو توفيق وحكومته الى مجلس النواب فان المجلس المذكور قد حرم من حق مناقشة الميزانية والمبالغ المخصصة لخدمة الدين وهو اجراء كان فى ذلك الوقت يمكن ايجاد مبررات للدفاع عنه ، ولكنه أيضا كان يحرم مجلس النواب من مناقشة الميزانية الخاصة بالادارة المحلية الداخلية فى مصر .

وهكذا نرى أنه بينما كان « جامبتا » يشتط فى عدائه فيبلغ المعتمد الفرنسى فى القاهرة موقفه المعارض لكافة مطالب مجلس النواب المصرى ثم يبلغ اتجاهه هذا الى الحكومة الانجليزية فى لندن نرى فى ذات الوقت ما تبديه الحكومة الانجليزية من التساهل وعدم الجروح الى التشديد ثم نراها تميل الى التجاوز والسماح لمجلس النواب المصرى بمناقشة الميزانية الخاصة بالادارة المصرية المحلية . وذلك طبقا لما تضمنته رسالة لورد « جرانفيل » الى السير « ادوارد ماليت » فى يناير سنة ١٨٨٢ ولما علم مسيو « جامبتا » بذلك بادر الى ابلاغ لورد « ليونز » السفير الانجليزى

فى باريس معارضة الشديدة لآى تدخل من جانب مجلس النواب المصرى فى شئون الميزانية ، وانه يرى أنه لا بد لفرنسا وانجلترا من اتخاذ اجراء حاسم اذا ما تبين أن هناك خلافا فى وجهة النظر بينهما فان من شأن ذلك الخلاف أن يشجع مجلس النواب المصرى على المضى فى ادعاءاته واصراره على أن يتناول الميزانية بالبحث ، واذا نجح هذا المجلس فيما يذهب اليه ، فمعنى ذلك الغاء كافة الاتفاقيات التى عقدها لجنة التصفية والغاء الرقابة الفرنسية والانجليزية فى مصر مما أدى الى خراب المالية المصرية .

ولم يسمح اللورد « جرانفيل » ازاء اصرار جامبتا الا النزول على رأيه وأعلن تأييد انجلترا لفرنسا وتضامنها معها فى موقفها من مطالب مجلس النواب المصرى . وذلك فى رسالة بعث بها الى « جامبتا » لم يفت « جرانفيل » أن يضمنها أيضا تأكيده بأن مطالب مجلس النواب المصرى كانت تستند الى حجج ، هى وفقا لوجهة نظره - حجج جديدة بالاعتبار .

وقد أكد « جامبتا » على المراقبين الفرنسى والانجليزى فى مصر أن يواجهوا الموقف فى مجلس النواب ولهذا فان المراقبين اعترضوا على المشروع الخاص بأحقية المجلس فى نظر الميزانية على الرغم من أنه كان مشروعا وسطا متمشيا ووجهتى نظر الحكومة والنواب اذ كان ينص على أن لمجلس النواب الحق فى بحث الميزانية والموافقة عليها بالتصويت ، على أن يكون هذا الحق قاصرا على ميزانيات المصالح التى لا تكون ايراداتها مخصصة لخدمة الدين العام .

وقد استند المراقبان فى اعتراضهما على هذا المشروع الى الزعم بأن فى اقراره واباحة هذا الحق للنواب اخلافا بالضمانات التى كفلتها الاتفاقيات للدائنين . وقال المراقبان فى معرض التدليل على صحة اعتراضهما ، انه اذا تقرر للنواب الحق فى بحث ميزانية المصالح التى نص عليها المشروع ، تضمن هذا الحق - بطبيعة الحال - فرض رقابة النواب على هذه المصالح وتوجيه سياستها ، مما يشل عمل مجلس الوزراء فى هذا الصدد وهو

صاحب الحق فى تلك الرقابة وهذا الوجه ولا بد من الابقاء على حقه
هذا ..

وقد بعث « جامبتا » برسالة فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٢ يؤيد بها موقف
المراقبين ويطلب الى المعتمد الفرنسى فى القاهرة تأييد وجهة نظرهما
والاصرار عليها الى أبعد حد .

وفى ١٦ يناير سنة ١٨٨٢ قام المراقبان بتقديم المذكرة التالية :
« ان مجلس النواب يطالب اليوم بأن يحل محل مجلس الوزراء فى
التصويت على الميزانية .. وبهذا فاننا نواجه اليوم تعديلا للقواعد التى
مستول ، أن قرار هذه البدعة الخطيرة لا يمكن أن يتم دون موافقة سابقة
رسمها المرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ واذا استجابت الحكومة
لاقتراح المجلس فان المراقبين لن يجدوا أمامهما عند مباشرة مهمتهما فى
مناقشة الميزانية مجلس وزراء مسئول ، وانما يجدان مجلسا نيابيا غير
من الحكومتين الانجليزية والفرنسية ..

ولكن هل فى الظروف الحالية ما يبرر منح هذه الموافقة ؟ ..
ان ادارة شئون الدولة اليوم بيد وزراء والى جانبهم يقوم المراقبان بدور
المستشارين ، ولهما الحق فى ابداء آرائهما وملاحظاتهم ..
والآن وتبعاً للمشروع يتعين استبدال مجلس الوزراء بمجلس النواب -
ان سلطة المراقبين العامين لاتعدو ابداء الآراء والملاحظات فى تقارير يدونهاها
عن أعمال الادارة ، وما من شك فى أن تلك الآراء والملاحظات تصبح
عديمة الاثر ولا نتيجة لها اذا ابدت لمجلس نواب غير مسئول أمام الخديو
- ولهذا ، فانه اذا تقرر لمجلس النواب حق اقرار الميزانية وجب تعديل المرسوم
الذى حدد اختصاصات المراقبين العامين أو إلغاء الرقابة الثنائية ذاتها ..

ان تدخل مجلس النواب فى ادارة شئون الدولة سيكون له أسوأ الاثر
اذ لا ريب فى افتقار هذا المجلس الى الخبرة ، ولا شك فى ميله الى استبعاد
العناصر الاوروبية عن الادارة واقصائها عن الحكم فى البلاد ، ومادام أن
عضائه يزعمون لأنفسهم حق التدخل والبحث فى تفاصيل تصرفات
الادارة وأعمالها ، فانه بمقتضى المادة التاسعة من المشروع المقدم من المجلس
يخول المجلس الحق فى الرقابة على كافة الموظفين العموميين وبموجب المادة
(٣٥) يكون كل عقد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها
غير نهائى وغير نافذ المضمون الا بعد اقراره من مجلس النواب باستثناء
المشارطات أو المقاولات التى - لا تزيد قيمتها عما أدرج لها من المبالغ فى
الميزانية العامة المقررة من مجلس النواب ..

ويقول « المراقبان » انه لا شك في أن المنصود بهذا الفحص هو كافة العقود المبرمة مع الأجانب وكافة الامتيازات التي منحت لهم ، أى أن رقابة المجلس ستمتد الى ذلك كله ، ثم يمضيان في مذكرتهما فيقولان بأن اللائحة التي أعدتها الحكومة بموافقة الخديو كانت تسمح للمجلس بمزاولة السلطة التي يرجوها ، اذ مكنته من ابداء رأيه في الميزانية والمعارضة في فرض الرسوم الجديدة ، والاشتراك في اعداد كافة الاجراءات المتصلة بالصالح العام كما أباحت للمجلس التوسع في هذه الحقوق اذا ما تبين انه أحسن استعمال ما خوله منها - وكذلك فرضت اللائحة على المراقبين العامين أن يقرروا بأن تعديل الاتفاقيات القائمة بما يتفق وهذا الوضع أمر يسير وممكن ولكن المراقبين يدركان أن هذا الوقت لم يحن بعد .. »

فهل كان ينتظر أن تقبل مصر ويقبل مجلس نوابها أن يصبح مجرد رهينة في أيدي الدائنين وتحت وصاية المراقبين ومن يمشلانهم ؟ أكان ممكنا أن ترضخ البلاد لمطالب المراقبين فتتنازل عن ممارسة حقوقها الأولية ؟

لقد تولى مجلس النواب الاجابة على هذا السؤال فقال ان الدول المثقلة بالديون وحتى تلك الدول التي أخلت بتعهداتها اخلايا واضحا ما زالت تتمتع بحكم نفسها بنفسها ، بينما المصريون وهم الذين لم يتركوا لدائنيهم تفسيره للشكوى منهم حتى لو اتفق دائنوههم على تليفق الشكوى مع حاكم البلاد . هؤلاء المصريون الأوفياء بتعهدهم يمنعون من أن يدخلوا في انظمتهم تلك الاصلاحات المعترف بضرورتها ..

ولكن المراقبين أصرا على موقفهما ..

ويصف « دى فريسينيه » موقف المراقبين في هذا الصدد فيقول :

« ان تمسك المراقبين بكرامتهم في أنانية جعلهما يرفضان كل تعديل من شأنه ان يغفل بالاوضاع التي كانت قائمة عندما تسلما عملهما » ..

ولقد أصر المراقبان على أن يجعلنا من موضوع الميزانية مشكلة سياسية، بذلك أصبحت - في رأى المراقبين - مطالبة مجلس النواب بحقه في اقرار الميزانية اخلايا بالتعهدات في مثل هذه الظروف ، ورأى أن يظهر بعض الاستعداد للتغاهم ، فطلب في ٢٥ يناير ١٨٨٢ من سفير فرنسا في لندن أن يبلغ حكومته بأن « جرانفيل » على استعداد لأن يمنح مجلس النواب بعض التسهيلات أو المزايا - على ألا يمس ذلك سلطة الرقابة

النتائية أدنى مساس وعلى ألا تبيح هذه التسهيلات لمجلس النواب أى حق للتدخل فى أبواب الإيرادات وان كانت تبيح له حق ابداء الرأى فى بعض النفقات .

وهكذا كان واضحا أن انجلترا تعمل عن طريق وزير خارجيتها. ومعتمدها فى مصر « سير ادوارد ماليت » لكسب نوع من الشعبية فى البلاد على حساب فرنسا ، وفى هذا يقول سفير فرنسا فى لندن فى رسالة له أن مثل هذه الشعبية لا يمكن أن تيسر للمعتمد الفرنسى الحصول عليها . وقد كانت حكومة انجلترا ومعتمدها فى مصر « سير ادوارد ماليت » يعملان على تمكين المسؤولين المصريين من التغلب على معارضة الحكومة الفرنسية ، بينما كان المعتمد الفرنسى مسيو « سينكفيكر » مكلفا من حكومته بالوقوف فى وجه كل تعديل يريده النواب المصريون ، ومعارضة اتجاهات النواب بشدة واصرار . ويصف « فريسينيه » هذه الحالة بعد أن تولى رئاسة الوزراء فيقول :

« كان واضحا أن الامور تتجه نحو أزمة لا يعلم الا الله النتائج التى يمكن أن تتمخض عنها . . فمجلس النواب المصرى قد اتجه الى المطالبة لنفسه بحقوقه الدستورية والوزارتان الانجليزية والفرنسية تصران على ما تزعمانه لنفسهما من الحقوق التى عبر عنها تصريحهما الصادر فى ٧ يناير تعبيرا كاملا . . كانت هذه هى العناصر السياسية التى بدأت - تتفاعل فى المشكلة المصرية وكل منهما فى الاتجاه المضاد للآخر ثم أدت الى خلق الازمة التى قامت اذ ذاك » . .

وقد ترتب على ذلك كله أن قدم المعتمدان الفرنسى والانجليزى للحكومة المصرية مذكرة تتضمن العروض الثلاثة الآتية :

أولا - أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسائل المالية لا تسمح للحكومة المصرية بأن تمنح مجلس نوابها حق اقرار الميزانية اقرارا نهائيا .

ثانيا - أن المعتمدين على استعداد للبدء فى محادثات على هذه المسألة .

ثالثا - لا بد قبل فتح باب هذه المفاوضات بناء على طلب من الحكومة المصرية أن يتم الاتفاق بصفة نهائية بين الحكومة ومجلس النواب على كافة

نصوص لائحة اختصاصات النواب •

وقد أبلغ شريف باشا رئيس مجلس الوزراء مجلس النواب بتلك المذكرة وطلب موافقته على مشروع اللائحة عدا ما يتعلق منها بالميزانية فانه يترك للدراسة التي يعهد بها الى لجنة تشكل من بعض أعضاء المجلس ومن الوزراء كما أبلغ شريف باشا مجلس النواب بأن هذا الوضع لا يتوجب عليه - بحال ما - تنفيذ تلك اللائحة الا بعد الاتفاق على مسألة الميزانية وتضمينها اللائحة ثم طالب المجلس بتحديد موقفه في هذا الشأن، وقد استنكر النواب هذا الموقف من شريف باشا وقرروا رفض هذه المذكرة، وعقدوا في اليوم التالي جلسة غير عادية قرروا فيها احالة اللائحة والمذكرة الواردة من شريف باشا الى اللجنة التي كانت مكلفة بتتبع اللائحة المقدمة من الوزارة - وحددوا موعدا للجنة تقوم قبل حلوله بنظر اللائحة وتعديلها ثم تقديم الرد على المذكرة، وقد استمرت اللجنة في عملها وأدخلت بعض التعديلات ولم تقر بعض نصوص اللائحة، كما أقرت فيما يتعلق بالميزانية أن تعرض على مجلس النواب لينظر فيها ويبحثها ويعين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا، ليقرها أعضاؤها جميعا بالاتفاق أو بالأغلبية فان وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين أعيدت الميزانية للمجلس، فاما أن يؤيد رأى النظار واما أن يؤيد لجنة النواب، ففي الحالة الأولى يجب تنفيذ الميزانية وفي الحالة الثانية يطبق المبدأ القائل بأنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فاما أن يحل مجلس النواب واما أن يستقيل النظار، وفي هذه الحالة أى اذا أيد النواب رأى اللجنة، وخالفوا رأى النظار تنفذ الميزانية. في المهم الضروري منها لادارة المصالح ويسير دولا العمل تنفيذا مؤقتا. ويعطل ما بقى من أبواب الميزانية الى ما بعد تسوية المسألة بأية طريقة. ووسيلة •

كما رأت اللجنة أن يتضمن رد المجلس كذلك ما يسجل حقه ويعلن رفضه لأى تدخل من المعتمدين الفرنسي والانجليزى في هذا الأمر •

وفى اليوم التالى شكل مجلس النواب لجنة من أعضائه مؤلفة من ١٥
عضوا لتتجه الى الحديو وتطالبه بتنفيذ ماقرره المجلس أو باستقالة الوزارة •

وازاء اصرار شريف على موقفه اتجهت اللجنة الى الحديو وطلبت اليه
عزل الوزارة واقرار اللائحة الأساسية للمجلس بصيغتها الأخيرة ، وكان
على توفيق أن يرجع الى المعتمدين الفرنسى والانجليزى ليحدد له موقفه
من هذه الحركة الجديدة ، ولكن هذين خشيا أن يتعرض الموقف الى ما
يفضى الى زيادة التأزم وينتهى الى ظاهرة عسكرية جديدة •• ورأيا العمل
على كسب الوقت فى اعداد العدة لمواجهة تطورات الموقف فنصحا للحديو
يقبول استقالة الوزارة ومجاعة النواب والاستجابة لطلبهم •

وقد امثل توفيق لهذه النصيحة وكلف محمود سامى البارودى
بتشكيل الوزارة الجديدة ، فقام بتأليفها وكان أحمد عرابى وزيرا فيها
للجهادية والبحرية ، وقد بعث المعتمد الفرنسى سينكفيز برسالة فى ٦
فبراير سنة ١٨٨٢ قال فيها :

« أن الانقلاب الذى نجح فيه مجلس النواب فى اسقاط شريف هو الرد
الطبيعى من هذا المجلس على تصريح ٧ يناير سنة ١٨٨٢ الصادر من فرنسا
وانجلترا ، لقد أعلننا أننا سنعمل على المحافظة على الوضع القائم ولقد عدل
هذا الوضع تعديلا جوهريا •• ولهذا نجد أنفسنا فى حالة تضطربنا ، ادنا
الى التدخل واما الى تعديل سياستنا •• »

وقد أصبح الأمر طبقا لما قاله المعتمد الفرنسى ، يفرض على فرنسا
وانجلترا اتخاذ أحد الحلين ، فاما تعديل موقفهما واقرار المشروع الذى
عدله المجلس فيما يتعلق بالميزانية ، واما التدخل •

وقد كان هذا التدخل كحل لا بد لاتخاذ من قيام حالة من الفوضى
تبرره أو قيام الجيش بتأييد مجلس النواب وفرض رقابة جديدة على
الحديو وعلى الدولتين الغربيتين وعلى الرقابة الثنائية •

ذلك كله ، اعتبر فى نظر الغرب تهديدا حقيقيا لمصالحه ، تهديدا فى
نتائجه يبرر التدخل الذى كان يسعى اليه « جامبتا » رئيس الوزراء الفرنسى

بكل حماسة والذي كان يقابله جرانفيل وزير الخارجية الانجليزى بكل
تحفظ ..

ان ان الموقف بالنسبة لانجلترا تغير باستقالة جامبتا فى ٣٠ يناير سنة
١٨٨٢ وحلول مسيو « دى فريسنيه » محله فماذا يكون موقف هذا الأخير
ازاء مصر وازاء انجلترا ؟ .. لقد كانت انجلترا تترك دائما للمسيو
« جامبتا » المبادرة فى اقتراح ما تتخذه الدولتان لمواجهة مختلف المواقف
والمشاكل ، فهل يحذو « دى فريسنيه » حذو « جامبتا » ويبدى من
الحماسة ما كان يبدىه سلفه ، فتستغنى انجلترا بتصرفه كماداتها عن التصدى
للموقف ؟

كان هذا هو موضع تساؤل وزارة الخارجية الانجليزية وحكومة
انجلترا ومن ثم فقد بادرت بتكليف سفيرها فى باريس فى ٣ فبراير سنة
١٨٨٢ بمقابلة « دى فريسنيه » ليطلب منه اقتراحاته بصدد الاجراءات
التي يراها مناسبة لمواجهة الموقف وقد تبين أن « دى فريسنيه » كان أكثر
تحوطا من سلفه « جامبتا » . فلم يقع فى الشرك الذى نصبته له وزارة
الخارجية الانجليزية وأجاب

**« بأنه يتعدى عليه ان يكون رأيا فى المشكلة بأكملها وأن الحكومة الانجليزية
وهي تتمتع بمركز افضل من مركز فرنسا تستطيع وحدها - ان تبدى رأيا
فى هذا الشأن .. »**

وقد كان هذا الرد من « دى فريسنيه » مفاجأة للسفير الانجليزى لم
يتعودها من قبل ومن ثم كف عن استطلاع رأى دى فريسنيه ، وعند
هذا الحد وقفت مساعي الحكومة الانجليزية ثم مضت تؤكد تصريحاتها
السابقة بأنها غير مرتبطة بما يفرض عليها القيام بأى اجراء فى مصر مهما
كان نوعه بل وأكد لورد « ليونز » السفير الانجليزى فى باريس ، لمسيو
دى فريسنيه بأن الحكومة الانجليزية تنفر من القيام بأى اجراء عسكرى
ضد مصر « فما كان من دى فريسنيه الا أن أجابه بدوره « وان فرنسا
لتشارك الحكومة الانجليزية وجهة نظرها بل أنها أشد منها نفورا فى هذا
الصدد ، وانه يحتفظ لفرنسا برأيها هذا مستقبلا » .

وكانت النتيجة الختيمة لموقف دي فريسينييه على هذه الصورة أن أكرهت إنجلترا على الظهور بسياستها الحقيقية حيث بدأت منذ تلك اللحظة تتحمل مسؤولية المبادأة في القيام بمختلف الاجراءات بعد أن بدا لها هذا التغير في لون السياسة الفرنسية في عهد دي فريسينييه ..

ولهذا فقد بادر لورد جرانفيل الى الاشارة الى المساوىء التى يمكن أن تترتب على قيام إنجلترا أو فرنسا أو قيامهما معا بأى اجراء منفرد فى مصر ، واقترح أن تستعين الدولتان فى هذا الشأن بالجيش التركى ، وطبقا لشروط يتفق عليها وتحت رقابة مشتركة من الدول الأوربية .

وفى ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ نشر محمود سامى البارودى باشا رئيس الوزراء برنامج حكومته ورفعته الى الحديو ، وكان البرنامج يتضمن مايلي : مساعدة مجلس النواب كى يتمكن من القيام بالاصلاحات الداخلية بحكمة وثقة .. كما قال البيان « انه من أجل تلك الاصلاحات قد شكل مجلس النواب الحالى وقال ان الوزارة أيضا تدين بهذا المبدأ وهى ستوجه عنايتها الى اصلاح المحاكم والمجالس ونظام الادارة واجراء التحسين اللازم فى أمر المعارف العمومية للسير فى طريق المدنية والنجاح .

ولكن الوزارة ترى - قبل كل شيء - أنه من الواجب أن تعين اختصاصات مجلس النواب ليتيسر له أن يقدم للحكومة ما تنظره من مساعدته ويحقق آمال البلاد فيه ولذلك فأول شيء ستشرع فيه الوزارة هو وضع نظام أساسى للمجلس الموماً اليه يكون من بين أحكامه احترام الحقوق الممتازة والعهود الدولية وسائر التعهدات المتعلقة بالدين العمومى وما توجب هذه التعهدات ادراجه فى برنامج الحكومة وتحديد تبعية الوزارة أمام المجلس وكيفية المخابرة والمباحثة فى أمر القوانين ووضعها وتنظيمها . وهكذا حرص سامى على أن يبرز مآثوته الوزراء من احترام التعهدات الخاصة والدولية وكل ما يمس صالح الغرب لاسيما إنجلترا وفرنسا .

وقد خصص أول جلسة لمجلس الوزراء لبحث لائحة مجلس النواب وفى تلك الجلسة اعترض المراقبان دي بليير الفرنسى وكلفن الانجليزى

على النصوص المتعلقة بالميزانية ولكن رغما عن معارضتهما أقر مجلس الوزراء النص المقترح في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ وصدر به مرسوم خديوى فى اليوم التالى وكان ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ •

وبمقتضى نص المادة ٣٤ الجديدة حرم على مجلس النواب مناقشة الأمور المتعلقة بالتزامات مصر ازاء الباب العالى والدين العمومى وقانون النصفية وكذلك بالنسبة للمعاهدات المبرمة بين الدول الأجنبية والحكومة المصرية ولكن المادة (٣٥) نصت على أن تتم مناقشة الميزانية فى لجنة مشتركة وبعدد متساو من الوزراء ومن أعضاء مجلس النواب وفى حالة الخلاف الذى يتعذر علاجه بين الفريقين يحل مجلس النواب ويبت فى الأمر مجلس النواب الجديد ••

وهكذا تم حسم موضوع الميزانية مع توفير كافة الضمانات للغرب •
الا أن المراقبين بادرا بتقديم مذكرة مشتركة فى ٦ فبراير ١٨٨٢ اعترضوا فيها على الموقف فى جملته وهذا نصها :

« عندما صدرت الدكرينات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية فى يد الخديو ، وفى يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فامكن الاكتفاء باعطاء الرقيبين العموميين الحق فى اصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضا أن يعمل بأرائهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين فى غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة إذ تحولت الى مجلس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب الى تغيير خطير فى نظم الدولة ، فان سلطة الخديو والوزراء التى تزعزعت بتأثير ثورة الجيش فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت فى الضعف يوما بعد يوم ، ووصلت الامور فى هذا الصدد الى أن مجلس النواب الذى كان فى عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) أداة مطوعة فى يده ، وكان يقر مايعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدى اليه من فادح الاضرار ، أصبح لا يتردد اليوم فى التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر الى أن اضطر الخديو الى تغيير الوزارة التى كانت حائزة لثقته ، وتحت ضغط بعض الضباط اضطر أن يعهد برئاسة الوزارة الى وزير الحربية وواصبحت سلطة الخديو لا وجود لها ••

وفى هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية

بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقبين ، فإن هذه السلطة ستسير فى طريق الزوال لا محالة اذا أصبحت وجهها لوجه امام مجلس نواب وجيش ، لا امام الخديو ووزرائه الذين يعينهم بأختياره ، ذلك أن الخديو ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسئولية أعمالهم يعترض عليها الرقبان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خاليا أمام وزراء المجلس النيابي والجيش ، إذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التى تألفت حديثا قد استقر عزمها على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة فى ذلك من الرقبين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تشأ اغفال المعارضة التى بدت من الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذى يصيب نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقبين اللذين ليس لهما من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطر الرأى والاسترسال وراء الأوهام والاندماج فى هذا التغيير مقلعات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شىء من الاصلاحات المالية التى تمت خلال السنوات الاخيرة ، ومن الجلى من الآن أن تتنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التى عاجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية .. »

ولكن « لورد جرانفيل » رغم علمه بما وقع من أمور فى مصر أرسله الى « دى فريسنيه » رئيس وزراء فرنسا فى ٧ فبراير برسالة قال فيها :

« ان الاحداث الجديدة التى وقعت فى مصر طبقا لآخر الالباء لا تشير الى وشك وقوع خطر على النظام أو حدوث فوضى بصورة عاجلة ولكننا نواجه أزمة يحتمل أن تتمخض عن خطر يمس الاوضاع المقررة بموجب فرمانات الباب العالى والتعهدات الدولية التى التزمت بها مصر سواء لانجلترا أو لفرنسا خاصة أولهما معا بالاشتراك مع سائر الدول ، ولهذا فتقترح الحكومة الانجليزية أن تقوم الحكومتان الانجليزية والفرنسية بالاتصال بسائر الدول لتؤكد من استعدادها للمشاركة فى تبادل وجهات النظر بالنسبة لأفضل وسيلة تتخذ ازاء أحداث مصر - ان الحكومة الانجليزية لا ترى فيما يتعلق بها فى الوقت الحاضر ان هناك حالة توجب التدخل لأن الحكومة الحالية فى مصر أعلنت عن نيته فى احترام التعهدات الدولية »

وهكذا يبدو 'التناقض' المشكلى بين موقف المراقبين من ناحية وموقف
الحكومة الانجليزية المظاهر من جهة أخرى على أن حقيقة موقف إنجلترا
كان على تغير ذلك، اذ أنها كانت تعمل على تعجل وقوع الأزمة ، بل على
خلقها خلقا ..

وقد برأى «الورد جرانفيل» أن يقنع «دى فريسنيه» رئيس الوزراء
الفرنسى بأن يبعث بملذكرة مشتركة من فرنسا وإنجلترا الى سائر الدول
فى ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ نصها كالتى :

« أن التقارير التى تلقيناها من مصر حتى الآن لا تدعو الى القلق ولا تحمل
على الخوف من وقوع اضطرابات أو فوضى أو تشير الى قرب وقوعها ..
الا أننا أمام أزمة يمكن أن تفضى الى مايمس النظام القائم والاضاع
المقررة وفقا لفرمانات الباب العالى والتعهدات الدولية التى ارتبطت بها مصر
سواء مع إنجلترا أو فرنسا منفردتين أو مجتمعتين أو مع سائر الدول
الأوربية ، وإن الجمهورية الفرنسية قد أخطرت برد الدول الأربع الكبرى
على احتجاج الباب العالى ضد التصريح المقدم من الدولتين الى الخديو الذى
نضمن الاعتراف بالأوضاع القائمة فى مصر ..

واحتياطا لما قد يقع فى مصر من أحداث فإن حكومتى فرنسا وإنجلترا
تستصوبان التشاور مع سائر الدول الأوربية لكى تطمئن الحكومتان على
استعداد تلك الدول لتبادل وجهات النظر بسدد أفضل وسيلة يحسن الاخذ
بها ازاء شئون مصر ، شريطة أن تكون القاعدة الأساسية لما يتفق عليه هى :
أولا - استبقاء حقوق الباب العالى والخديو وتثبيت التعهدات الدولية
والاتفاقيات التى عقدت سواء مع فرنسا أو إنجلترا منفردتين أو مجتمعتين
أو مع سائر الدول ..

ثانيا - احترام الخريجات التى كفلتها فرمانات الباب العالى ..

ثالثا - تطوير النظم المصرية على صورة تتسم بالحرص البالغ ..

كما أن الحكومتين الانجليزية والفرنسية تريان أن الظروف الحاضرة غير
مناسبة لمبحث موضوع التدخل فى مصر طالما أن اعيان البلاد والحكومة
الجديدة قد عبروا جميعا عن نيتهم فى احترام التعهدات الدولية ، غير أنه اذا
وقع ما يستوجب التدخل فإن الدولتين ترغبان فى أن يكون ذلك التدخل من
شأنه أن يرمز لسلطة الدول الأوربية جميعها وأن يكون عملا أوربيا جماعيا

وفى تلك الحال ، ترى الحكومتان ان يكون الباب العالى طرفا فى كل مناقشة
أو فى أى إجراء يراود اتخاذه فى هذا الشأن . .

وقد علق « دى فريسينيه » على الأثر الذى أحدثته هذه المذكرة فى
أوروبا قائلا : -

ان هذه المذكرة أحدثت الاثر الذى توقعناه ، فقد أعربت سائر وزارات
الخارجية لدول أوروبا عن ارتياحها العظيم لاستبعاد حدود ما كان قد
يؤدى وقوعه الى تهديد السلم فى أوروبا . . وقال دى فريسينيه أن الكونت
كالنوكى أبدى وجهة نظر حكومة ألمانيا فعبّر عن ارتياحها لاستعداد فرنسا
وانجلترا للدخول فى نطاق التفاهم الأوروبى ، هذا التفاهم الذى من شأنه
أن يحسم المشاكل المصرية بأفضل الوسائل ، كما يعتبر أقوى ضمان
للمحافظة على السلم فى أوروبا . .

ثم أضاف رئيس وزراء فرنسا :

« انه بالرغم من تدويل المسألة المصرية فإن سائر الدول قد سلمت بما
لنا من مركز خاص فى مصر . .

وقد أكد وزير خارجية ألمانيا لسفير فرنسا عندما سلمه هذه المذكرة
بأن « ألمانيا تعترف بأن لفرنسا وانجلترا وضعاً خاصاً فى مصر رتبته لهما
مصلحهما الأساسية هناك »

ويقول « دى فريسينيه » :

انه لم يكن امامنا منذ ذلك الوقت الا أن نراقب الاحداث التى قد تقع
فى مصر ، وطالما لا يقع بها ما يستوجب تدخلنا المسلح مضيينا فى مواجهة
الحالة بوسائلنا الخاصة الاخرى بالإضافة الى وسائل انجلترا . . . فإذا جاء
ذلك اليوم الذى يحتم علينا دخول القاهرة لاعادة النظام فى البلاد نقين علينا
وقتئذ التشاور فى الامر مع أوروبا التى أظهرت سلفاً استعداداً طيباً من دولها
جميعاً وقد نصح « دى فريسينيه » المعتمد الفرنسى فى مصر بأن يتفق مع
« سير ادوارد ماليت » على تجنب إثارة أية صعوبة امام الحكومة الجديدة وأن
يعمل على إقامة علاقات طيبة معها ويقول « دى فريسينيه » أنه كان من الممكن
تجنب الازمة او حلها لو كان على مصر حاكم من حازم بدلاً من توفيق ولوى

أنظر المراقبان العامان الرغبة في التفاهم دون أن يسلكا مسلك الصلابة
والتشدد تجاه المصريين . .

على أن مقاله « دى فريسينيه » في هذا الصدد كان بعيدا بعض الشيء
عن الحقيقة فإن توفيق لم يكن يقضى أمرا دون أن يرجع فيه - سلفا -
الى الانجليز . . ، وفي هذا يقول المؤرخون الانجليز المعاصرون ، أن

الحديو توفيق لم يتخذ قرارا أو يقوم بإجراء دون موافقة سير ادوارد

ماليت ، قبل كل شيء ، كما أن ماليت كان بدوره يستلهم الرأي من

حكومته فيما يبدى للحديو من نصيح وتوجيه ، فكل تصرفات توفيق كانت

نتيجة لتشاوره مع انجلترا وكل ما نسب الى توفيق من ضعف واضطراب

وتردد لا تقع التبعة فيه على الحديو وحده وإنما تقع الى حد كبير على

السياسة الانجليزية التي قادته ووجهته .

أما موقف المراقبين الانجليزى والفرنسى من هذه الازمة فانه وان كان
الحديث عن الرقابة الثنائية بصفة عامة وعن الدور المخرب الذى لعبه
المراقبون سيجىء كاملا فى باب آخر ، الا أنه لا مناص الآن من كلمة عن
دورهما فى هذه الأزمة مادما فى مجال الحديث عنها ، ولنبداً فى هذا
الصدد برسالة المعتمد الروسى فى مصر الى حكومته عن وجهة نظره فى
الأزمة القائمة اذ ذاك فى مصر .

ونقول الرسالة : -

« ان الحق - من حيث المبدأ - فى صنف الوزارة حينما تقول بأن
سلطات المراقبين لم يمسها تعديل لان هذين الرقيين ليس لهما الا صوت
استشارى ، وان كافة المسائل التى يبت فيها مجلس الوزراء بعيدا عنهما ،
ولكن الواقع كان غير ذلك فانه فى ظل رئاسة رياض باشا وحتى فى ظل
وزارة شريف باشا لم تكن الوزارة تعتمد الميزانية ما لم تكن مطابقة لوجهة

نظر المراقبين ، ووجهة نظر المراقبين كانت أيضا العامل الأساسي عند البت في باب المصروفات التي تبثها الحكومة والتي كانت في حاجة للحصول عليها من الإيرادات غير المخصصة لخدمة دين الدولة » .

ويقول المعتمد الروسي في رسالته :

ان المراقبين كانا السيدين المطلقين في مصر ، ولم يكن يعنيهما من الامر جميعه الا ما يكون فيه تحقيق الصالح حملة السندات الدائنين الاجانب ، ولا شيء اكثر من هذا - وبغض النظر عما في تصرفهما من جرح لكرامة المصريين - وان المراقبين كانا - بمعنى أوضح - سببا في قيام الحركة العسكرية في مصر منذ ذلك التاريخ . .

كما أن « دي فريسنيه » ، أدرك خطورة الدور الذي يلعبه المراقبان في الازمة المصرية فكتب في هذا الشأن يقول :

« لقد كان لزاما لكي يتحقق الهدوء والاستقرار في مصر أن يدرك الوكلاء الماليون الأوروبيون ما يقتضيه الحال من حسن رعايتهم لمصر وتيسير الحلول المعقولة لصالح المصريين ، ولكن المراقبين العامين اللذين لعبا دورا خطيرا في ادارة البلاد كانا يقفان كتلة واحدة جامدة ضد تطور البلاد الى ما هو أحسن ، فإن المراقب الفرنسي مسيو دي بلينيير - رغما مما كان يتمتع به من كفاءة - لم يكن ليقبل أية فكرة ترمي الى اجراء أى تعديل في الاوضاع القائمة بمصر ، ثم أنه نصب نفسه مدافعا عن مصالح الدائنين الاجانب ، وكان يعتبر أن الضمانات التي تقررت للاجانب غير قابلة للتبديل أو التعديل وأن لهذه الضمانات الاولوية على كافة الاعتبارات التي تحكم مصر ، وكان يرى أن رغبات مجلس النواب المصري لا تعدو أن تكون مشروعات أعدت ضد ملكية ثابتة مقررة وأن كل رغبة لمصر تمس هذه الملكية ، يتعين رفضها وعدم الاخذ بها . .

وقد استشهد « دي فريسنيه » في رسالته ، على صحة رأيه بالنسبة لتعننت المراقبين وخطائهما ضد مصر ، استشهد في هذا الصدد بالرسالة التي كان المراقب الفرنسي دبلينيير قد بعث اليه في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، حينما قرر مجلس النواب المصري التمسك بحقه في مناقشة الميزانية ليدلل دي فريسنيه ، بما جاء في تلك الرسالة على نزعة المراقب الفرنسي العدائية ضد مصر وتعنت سياسته حيال مصالحها على الرغم من علمه بالاتجاه الجديد للسياسة الفرنسية تجاه مصر . .

ومع أن وزارة البارودي تمكنت من إعادة الهدوء في الشعب واصلاح الادارة المصرية ولما يمحس على تأليفها - اذ ذلك - أكثر من شهرين مما حمل دي فريسينيه على أن يصرح بأن الهدوء والنظام يعتبران أقوى تكذيب لتنبؤات المسيو دي بلينير .. على الرغم من هذا فان المراقبين لم يرتاحا لهدوء الحال واستتباب الامن في مصر ، ورأيا في ذلك ما يخيب أملهما ، ومن ثم فان المسيو دي بلينير تحرك للعمل ضد الحالة السائدة في البلاد .. فياترى هل كان مسلك دي بلينير وكان تحركه في هذا السبيل لصالح فرنسا أو كان لصالح وخدمة سيد آخر .. غير فرنسا؟؟؟

لقد ادرك مسيو دي فريسينيه أن للمسيو دي بلينير المراقب العام الفرنسي خطة سياسية خاصة وأنه لا يتعاون مع السياسة الفرنسية ، فبعث اليه برسالة ينبهه فيها الى ضرورة التعاون مع المعتمد الفرنسي سيفكيفكر وتنفيذ السياسة الفرنسية +

فلم يكن من دي بلينير ، حينما تلقى ذلك الأمر من حكومته الا أن يادر بالاستقالة كيما ينفصل في سياسته واتجاهاته عن فرنسا ، ثم بقى في مصر ليمثل وليدافع ويخدم مصالح البلد الذي كان في الواقع يمثل ويخدم مصالحها في مصر وهي انجلترا .. لا فرنسا ..

ويبدو أن الاتجاهات المعية في مسلك المسيو دي بلينير لم تكن خافية على الكثيرين ممن يعنون بالأمور السياسية فقد كان اسماعيل يدرك - تماما - أن المراقب الفرنسي لا يعمل الا ما يحقق مطامعه الشخصية ، وكان يقول عنه ، أنه ما جاء الى مصر الا ليجمع ثروة طائلة لنفسه ، وللمبشرين الذي يعمل جاهدا - على تثبيت أقدامهم في مصر ، كما أن بعض الصحف الفرنسية فطنت الى الدور الذي يلعبه دي بلينير ، فنشرت صحيفة « لي ناسيونال » مقالا جاء فيه ما يلي :

« شكنا اخواننا الفرنسيون نزلاء مصر من سياسة المسيو دي بلينير هرات كثيرة وبعثوا الى وزارة خارجيتنا بعرائض عديدة ، ولكن هذه الشكاوى جميعا لم تؤثر في الحكومة اطلاقا ، لأن السياسة الانجليزية خدعتنا عن تصرفات هذا الرجل لتكفل لنفسها خدماته فأرخت على اعماله ستارا سميكاً وصرفت

نظر حكومتنا عنه فتأيدت سلطنته المستبدية ، وقد حاول المسسيو دي رينك المعتمد الفرنسي في القاهرة كشف الحقيقة وظالما اعترض على تصرفات مرافبنا هذا لما رأى فيها من الخلل وسوء العاقبة ولكن محاولات « دي رينك » كلها باءت بالفشل ، ودارت عنيه الدوائر وهو الرجل الذى أخلص فى خدمة الجمهورية الفرنسية ثم استنطردت الجريدة فقالت « وعندنا أن فوز دي بليينير وتغلبه على المعتمد الفرنسي « دي رينك » فى مصر ، قد انتقص من شأن حكومتنا ، وأننا لنهنيء الحكومة الفرنسية الجديدة باستدعائها المسسيو دي بليينير وان كان هذا النصرف قد جاء متأخرا وبعد أن بلغت العظة المدي ، فالحكومة بهذا التصرف قد أصلحت مافسد وأعادت ما فقد » . .

كذلك أذاعت صحافة فرنسا أن مسيو دي بليينير عين فى وظيفته بناء على طلب والاح لورد بيكو نسفيلد . وراحت تسجل عليه الكثير من المآخذ والعيوب وكان من أهمها ، أن دي بليينير أراد أن يؤجر الدوائر السننية فى مصر ومساحتها ما يقرب من نصف مليون فدان الى شركة انجليزية ، ولكنه فشل فى عقد هذه الصفقة بسبب معارضة مسيو دي فرينك المعتمد الفرنسي ، فلم يئأس وحاول أن يعوض هذه الشركة ذاتها بأن يؤجر لها السكة الحديدية وطرق الملاحة النيلية لمدة ٥٠ سنة وكان يرأس الشركة « دوق ساذر لاند » ويديرها المستر « ايسترن » ، غير أن المسيو دي رينك المعتمد الفرنسي عاد ليقف لدى بليير بالمرصاد فاعترض على هذا المشروع ، وقال له - فى معرض الاعتراض أنك لو فعلت هذا لسلمت مصر وهى مكتوفة اليدين والقدمين الى انجلترا ، وبفضل هذا المعتمد الفرنسي فشلت هذه المحاولة أيضا غير أن المسيو دي بليينير ظل سادرا فى اتجاهه دون يأس ، ورأى أن يخرج عن نطاق التصرفات ذات الطابع السياسى وأن يمنح هذه الشركة حق امتياز مديرية البحيرة ، وهى عملية تجارية صناعية بحتة ، وقد نجحت محاولة دي بليينير هذه المرة ومنح هذه الشركة الانجليزية ذلك الامتياز .

وقد رأى المراقبان الفرنسي والانجليزى « دبلنير » « وكلفن » أن

سياستهما وموقفهما من مصر يعوزهما الدفاع ، فنشرا مقالا في صحيفة « ريبليك » ترجم الى اللغة العربية ونشر بجريدة الاهرام في ٤ مارس سنة ١٨٨٢ جاء به ما يلي :-

« ان المركز الذى أسند الى المراقبين العموميين بمصر يحل المصالح الخصوصية التى يحميها ولو كانت المراقبة نظاما ماليا صرفا لكننا نأسف للتقلبات التى استهدفتها دون أن تتخذ تدبيرا آخر .. ولكنها غير منحصرة فى العمل المتعلق بتأييد ما عليها لدائنها بل تتعدى ذلك الى حماية نفوذ فرنسا وانجلترا السياسى فى حكومة لهما مصالح كلية . وكفانا لافئاع من لا يدرك ذلك ان تتفحص ما تصير اليه الحال اذا فرضنا الغاء هذه المراقبة أو ضعفها أثر انتصار العنصر العسكرى اذ يأخذ مجلس النواب غير المدرب على الاعمال الادارية والمالية - ان يستشير فى طريق الاصلاح بمشورة من يسيره فيبطل كل ما حسن عمله منذ ست سنين بواسطة التدخل الأجنبى وبتحريض أولئك الذين تولوا السلطة باسراف فى الأموال العمومية وتذهب النقود التى كان يقبضها صندوق الحكومة الى أيدي أولئك الوطنيين الذين يسترون أغراضهم تحت اسمى الوطن والاستقلال العظيمين ..»

ومتى وصلت مصر الى عدم الانتظار استدعى ذلك ، على الفور تدخل القوة الخارجية ولكن أى القوى تتصدى لهذا التدخل ، ونحن لا نصدق على تدخل عسكرى تشترك فيه الدول الأوروبية ولا نود أبدا أن نعتبر هذا التدخل أصوليا كما لا نقبل مطلقا بتدخل عثمانى لأسباب لا تجهل - تلك هى الحالة المرتبكة التى تنتج عن ضعف المراقبة وهى حالة لا مخرج منها ولا منتهى لها !!

« أما انقاذ الحالة من هذه الأخطار فتعرف له سياسة وحيدة هى ما خط رسمها فى اللائحة المعتمدة وهى سياسة غير حديثة ولكنها نتيجة التعهدات التى عقدتها فرنسا وانجلترا لدى سمو الحديو . والمسئولية التى تشغلنا بحملها . ولاخفاء ان لهاتين الدولتين مصالح لا ينازع فيها وهى أسمى من

مصالح بقية الدول ، فعليها والحالة هذه أن تنظرا في الوسائط الخصوصية ثم تربصا عند حد هذه الحقوق طالما انهما لا تشرعان في تغيير النظام الحال لانهما لا تستطيعان ان تعدلا الحالة الراهنة دون تصديق الدول ولا يمكنهما أن تغيرا السلطة أو تمتلكا قطعة أرض مصرية دون أن يكون للاتحاد الأوربي حق في التدخل ، واذ ليس لهما أن تغيرا الحالة الراهنة فنحن نعتبر انهما مكلفتان بالسهر على دوامها .

وان ذلك لحق اعترف لهما به صريحا في المؤتمر البرليني وقد استخدمته منذئذ دون مضادة واذا استدعنا الدول للاشتراك في التداخل الذي حفظناه لهما حتى الآن فانهما تمزقان بأيديهما العهد الذي يثبت سمو مصالحهما في مصر وتمس كل القوة الناجمة عن اتحادهما الموثق في خبر كان ويتخذ الدور الدولي دور فرنسا وانجلترا وهذا عدل « اذ الخدمة تطلب أجرتها لقاء الهفوات .. » (طبق الأصل)

وهكذا كشفت الرقابة الثنائية عن حقيقة الدور الذي تلعبه تلك الرقابة التي أنشئت أول الأمر لتوضح للوزراء الوسائل التي تستلزمها مصالح مصر خدمة لها ولتمكنها من الوفاء بما عليها من ديون دون أن تتدخل تدخلا مباشرا في الادارة المصرية ، كشفت عن حقيقة الدور الذي تقوم به والذي جعلته فرنسا وانجلترا للرقابة السياسية على مصر تلك الرقابة التي جعلت من نفسها الحكومة الحقيقية التي تحكم البلاد .

ولقد كانت تصريحات المسيو « دى فريسنيه » المتوالية عن هدوء الحال في مصر وعدم اقتضاها للتدخل في الوقت الحاضر . وكانت اقالته لمسيو دى بليسير من عمله .. كان ذلك كله مما لا ترضى عنه انجلترا ، سيما وأنه حرمها خدمات عميل كان يتصرف ويعمل في مصر لحساب انجلترا ، باسم فرنسا ، ومن ثم فقد أدركت انجلترا انها ازاء سياسية مسيو « دى

فريسنيه » لم يعد في استطاعتها الاعتماد على السياسة الفرنسية لتحقيق

أغراضها الخاصة ، كما كانت الحال من قبل ، وتبين أنه لم يعد أمامهما الا

أن تعتمد على نفسها في تحقيق هدفها الأساسي وهو احتلال مصر .

ولكن انجلترا كانت ترى ، أن تحقيق هذا الهدف لم يعد سهلاً بعد أن جاوز دي فريسنيه حد العدول عن مجارة السياسة الانجليزية وأعلن أنه لن يشجع انجلترا على احتلال مصر مما يجعل اقدامها على هذا الأمر باعثاً على معارضة قوية من فرنسا وأوروبا جميعاً ، لذلك بدأت سياسة

انجلترا في العمل على اسندراج دول أوروبا جميعاً الى قبول مبدأ التدخل

المسلح في مصر . . أما من الذي يقوم بهذا التدخل ومتى يتم التدخل

فتلك مسألة راحت انجلترا تمهد لها وتدبر الاحداث التي تهددها وتحقق

غرضها فيها .

وقد كان أول تدبير لانجلترا في هذا الصدد انها أشاعت أن هناك محاولة من جانب اسبانيا لاحتلال القطر المصري ، فبادرت جريدة التايمز اللندنية بنشر هذا النبأ ، وتعود الصحافة الانجليزية فتكر على اسبانيا تلك المحاولة المعزوة اليها وتعلن أن الباب العالي على استعداد لان يبعث بجنوده عند الاقتضاء لاحتلال مصر .

ولم يكن هدف صحافة انجلترا من نشر هذه الأنباء الا التمهيد لمشروع غزو مصر ، ولكن السياسة الانجليزية نجحت في بليلة أفكار الفرنسيين وأخذت صحافة فرنسا تعلق على هذا النبأ وتصفه بأنه مجرد شائعة لا يمكن أن تجد من يصدقها ، بل ان الصحافة الفرنسية ذهبت الى أبعد من هذا فراحت تنتقد الباب العالي لتفكيره في ارسال جيوش الى مصر وتقول بأن انجلترا وفرنسا لا تقبلان أبداً أن يخول الباب العالي - وحده - حفظ النظام في مصر وهو العاجز عن حفظ النظام في بلاده ذاتها - في السلطنة العثمانية - كما أخذت تؤكد أن الديار المصرية هادئة وساكنة وأن النظام

والاصلاح فيها يجريان على خير وجه وأن فرنسا ترى أنه ليس في صالحها ، التدخل في مصر ، كما انها لا تقبل هذا التدخل اطلاقا .

ولاشك أن نفور الفرنسيين الى حد كبير من أى تدخل تركي في مصر يرجع الى السياسة الانجليزية التي استطاعت ان تقنع فرنسا - بأن تدخل تركيا في مصر من شأنه أن يبعث تعصبا دينيا اسلاميا يمتد الى شمال افريقيا ، حيث يتشيع عندئذ مسسلمو الجزائر لتركيا ومصر ، مما يهدد سلطان فرنسا هناك . .

ولذلك فقد قالت الصحافة الفرنسية انه من الخير لفرنسا أن ترى الفوضى تسود وادي النيل عن أن ترى التدخل العثماني في هذا الوادي . . وهكذا استطاعت انجلترا ان تخلق عقدة لدى فرنسا من خطر التجمع الاسلامي أو تلاقى جيوش وحركات اسلامية وما يكون لذلك من أثر في شمال افريقيا . .

أما موقف انجلترا في مصر فقد كشف عنه لورد « جرانفيل » القناع اذ أعلن أنه من المستحيل قبول السلطات التي يطالب بها مجلس النواب المصري لتكون بيد جهاز غير مسئول ولا يتمتع من حيث تكوينه بطابع التمثيل الصحيح للشعب المصري أو أن تمثله لهذا الشعب مشكوك في صحته - لا يمكن منح هذه السلطات لجهاز أجمعت الآراء على أنه لا تتوفر له الخبرة والكفاية والتجربة ، وأنه لم يألّف التقاليد السياسية لاية حكومة من الحكومات . . وان التسليم لمجلس النواب بمطالبه سينتهي الى وضع السلطة الحقيقية في يد الحزب العسكري الذي لا هدف له سوى زيادة عدد الجيش وزيادة أجورهم ورفع رتبهم العسكرية .

ولم يكن في امكان انجلترا وقتئذ أن تقدم على غزو مصر ، ولكنها عكفت على اعداد العدة لهذا الغزو ، وراحت ترقب الحوادث وتمهد السبيل وتنتظر الصدام الذي ستندرع به لتبرر لنفسها العمل والتدخل .

وبينما كانت سياسة انجلترا تنطوي على هذه النية ، كان المصريون يعملون في هدوء وسلام على تحقيق أمانهم والنهوض بشئون بلادهم ، وتعزيز قوتهم ليجعلوا من جيشهم درعا لحماية صفوفهم ومن مجلسهم

النيابى مجلسنا قويا-حقيقيا يباشر فيه نوابهم حقوقهم السياسية ويعملون على
تطور البلاد تطورا بناء دون أن تصرفهم حماسهم الوطنية عن احترام
جميع ما للخديو وما للدول الاجنبية من حقوق • وكانت مصر تأمل أن
تعاونها الدول الغربية سيما فرنسا وانجلترا وتساند نهضتها وتؤيد حركتها
القومية • التى أيدها « القنصل العام الأمريكى » فى مصر بكتاب القاء
فى حفل ونشر وقتئذ ونصه كالآتى :

« سادتى : لما قامت الجنود المصرية وطلبت أن يخول وطنها حقوقا
تأليها كلى بلاد حرة • • قلت لبعض أرباب السياسة أن ليس من شأن
الإنسانية أن يعارض المصريون فى مطالبهم الحق •

ومن الواجب على كل محب للبشر أن يعضدهم الى التدرج فى سبيل
التقدم والنجاح والى نيل الحرية التامة فان البلاد قد نهضت من وهدة
الحمول الذى استولى عليها بسبب المظالم المتواترة وهبت لاصلاح شئونها •
وما ذلك الا نتيجة بزوغ شمس التمدن الحقيقى بينهم وسريان عناصر
المعارف والتهذيب فى رءوسهم فهم وحدهم دون سواهم كافلون اصلاح
شأن بلادهم ••

فأنكر كثيرون ذلك على وادعوا أن نتيجة ثورة الخواطر الحالية لم تتولد
عن التهذيب والتمدن اذ ليس ما يدل عليها ولكنها حركة أيد خارجية
وقالوا انه ليس فى المصريين رجال ذوو كفاءة وأفكار حرة حقيقية ومحبة
وطن أكيدة تمكنهم من القيام وحدهم بعبء اصلاح البلاد وهم لا يدرون
معنى الحرية وسعديتها •

ولكن - سادتى - قد رأيت الآن تحقيق أقوالى وتأيد آرائى مما شنف
به مسامعكم هذا الشباب المصرى الوطنى الحس الأفكار والمبادئ بفصاحة
عجيبة يومعان دقتة هى عندى أعظم شأنا من تلك الاشعار والاغاني ذات
المبادئ الخيرة التى يتقنى بها فى مدارس بلادنا الكلية •

ولعمري فانها أعربت عن تملك المحبة الوطنية قلوب المصريين نحو
وطنهم العزيز وأنت دليلا قاطعا على انتشار روح التمدن الحقيقى وبرهانا

مفحما لكل من يسىء فيهم الفكر ويرميهم بالجهل والغبوة بغيا وحسدا
واقسراء .

وأقول بالاصالة عن نفسى وبصفة كونى نائبا عن حكومتى . - التى لا
صالح لها فى مصر وهى أشرف وأجل من أن تلوث اسمها العفيف بمعارضة
قوم يجتهدون فى قهر المظالم وتأسيس المواد الجوهرية التى تضمن لهم
سعادتهم ورفاهيتهم :

- ان الأمة الأمريكية التى عرفت قيمة الحرية، وتقديرها، تؤيد
تقدم كل قوم نحو معرفة حقوقهم وتعضد كل مبدأ سام، وفكر حر يعودانه
بما يرفع شأن الانسانية .

وأنى أحض المصريين قائلًا سيروا بلا خوف، ووجل، واتبعوا طريق
العلاج بقدم راسخة وعزم شديد ولكنى أحذركم، فى الوقت نفسه من التهور
والافراط وأنذركم بأن تراعوا فى كل أعمالكم، جانب الاعتدال والسكينة،
المقرونين بالحزم والثبات وبذلك أؤكد أنكم ستدركون المراقى، وستحققون
تحت أقدامكم تماثيل المصاعب الحائلة بينكم وبين العلا .

بيد أنى أهشكم بنشاطكم الحالى الذى يدل على سلامة قلوبكم وشهامتكم،
وكرمكم المشهور .

وقد حق لى أن أهنى نفسى أيضا وأنا على يقين تام، بأن أشاهد، بعد قليل،
الأمة المصرية ذات شأن رفيع ومقام سام بين الشعوب المتقدمة، فتعيد ما كان
لها فى غابر الايام من العظمة والشهرة والفنون والصنائع وغيرها مما سبقت
به أعظم أمم العالم كما تدل آثارها الباقية، التى يقصدها كبار أوربا وخلافهم،
أفواجا ليقرأوا للمصريين بالفضل والأسبقية .

غير أن انجلترا لم تكن لترضى لمصر نهوضا أو تطورا، ولقد عبرت عن
هذه النية فى السياسة الانجليزية ، جريدة التايمز فى مقال، ضد الحركة
الوطنية نشرته جريدة الاهرام فى ٢٤ فبراير ١٨٨٢ وجاء فيه ما يلى :
« وأول محرك فى العمل هو مساعدة عزابى بك الذى برز من تلقا

تتسبب أو دفعت يد قوية لطلب الشورى بالاسم .. وخراب الحالة الراهنة بالحقيقية .. وبواسطة العسكر .. ولربما بواسطة ما أشير إليه من الاستانة فقد تمكن من الوصول الى مركز يخوله بالتدريج ان يصدم النظام الحالي ، أى نعم .. انه لا وسيلة أضمن للدين من الحطة التى أبدتها الوزارة بتقريرها الى سمو الحديو اذ تؤكد عضدها المخلص للمراقبة والدجان الاوربية والنظامات الميرتبة بموجب قانون تصفية الديون .. ولكن هذا التأكيد بعيد عن أن يغرى الرجال .. وفى اليقين أن هذه النظامات تراعى بتؤيد موقتا .. ولذا اعتدى عليها فيعتدى بطريقة غير صريحة .. ولكن الحركة لا تجدى نتيجة ان لم تكن عقباها مهمة الا وهى التخلص من دفع المقرر ومن الاوربيين الذين يتقلدون الوظائف وقد قال السير وليم جريجورى: ان من المحتمل أن تتألف فى مصر عصبة زراعية فتأبى أن تدفع الاموال الاميرية . وبدون الحصول على الاموال الاميرية يعسر أن تحصل على فوائد الديون وفضلا عن ذلك فالأمة المصرية غير راضية عن أن ترى موظفى الاذارات أوربيين يقبضون رواتب فادحة ، وعليه فمن المرجح أن تبذل الوزارة الوطنية الراهنة ما فى وسعها للتخلص من الموظفين ..

وقد منعت انجلترا ومن ورائها فرنسا ، تتبعها من بعد فى العمل على تثبيت ودعم سلطان الحديو توفيق المستبد والابقاء على الرقابة الثنائية، وكانت الدولتان تريان أنه اذا كان هناك ما يدعو الى الاصلاح والتطور ، فلا بد ألا يتم الا فى الحدود التى تعينها لمصر الدول الغربية وتحت رقابة هذه الدول وانشرافها ..

الفصل الثامن عشر

الحركة الوطنية في مصر

ومؤامرة إنجلترا وفرنسا

« إنجلترا تعبى طاقاتها - الكفاح تيار الحركة الوطنية - حاجتها للزمن في هذا الممبيل »
« إنجلترا تشي الخلاف بين الخديو والوزارة الوطنية وتستخدم العملاء - عرابي يلفت »
« نظر وزير خارجية بريطانيا الى مسلكها - إنجلترا تمنع في مسلكها بعد لفت نظير »
« الوزير - مؤامرة الجراكسة - مجلس النواب يبحث الخلاف بين الخديو والوزارة - فرنسا »
« تهدف الى تدويل المسألة المصرية - فرنسا وإنجلترا تتفقان على تعزيز سلطان الخديو - »
« إتفاقهما على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة لتأييد الخديو - الدولتان تعلنان الخديو بهذه »
« المظاهرة - الخديو يمهّد لاستقبال السفن الفرنسية والانجليزية - الخديو يعلن انها »
« سفن صديقة - احتجاج الباب العالي على ارسال الاسطولين - دي فريسينية يطمئن »
« الباب العالي باسراكة في اجراءات الدولتين بمصر - إنجلترا وفرنسا لاتشركان الدول »
« الاوربية في اجراءاتهما المدبرة ضد مصر - الدولتان تؤكدان أن هدفهما تأييد العرش »
« وتأمين مصالح أوروبا - اعتمد أن الفرنسي والانجليزي يطالبان باقالة الوزارة وابعاد »
« قادة الثورة - سلطان باشا عميل الغرب في مصر - الخديوي يقبل طلب المبعدين - الوزارة »
« تحتج على قبول الخديو للانذار وتستقيل مرحلة جديدة للسياسة الفرنسية الانجليزية »
« في مصر - تصريح لورد جرانفيل تمسك السياسة الغربية بشريف باشا ليرأس الوزارة »
« بيان توفيق - الخديو يعقد اجتماعا من القادة - اتفاق القادة على رفض الانذار »
« المشترك - اقناع الغرب بضرورة استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافه في مصر - »
« إنجلترا تهيب الرأي العام لاستقبال عدوانها المبيت على مصر - اقتراح عقد مؤتمر في »
« الاستانة لتحديد الاجراءات التي تتخذ لتسوية المشكلة المصرية - جرانفيل يستخدم »
« المؤثر لتهدة مخاوف أوروبا والباب العالي من سياسة إنجلترا - استعداد الاسطول »
« البريطاني لساعة الغزو - « ماليت » يوسع الخلاف بين الخديو والعناصر الوطنية - »
« ماليت يستعجل الاحداث ويهيئ الظروف للعدوان - »

رأت إنجلترا أن توقد الحركة الوطنية في مصر قد بلغ حدا كبيرا وأن
تيارها يكاد يجرف في سبيله كل ما دبرته السياسة الانجليزية من قبل
ومع هذا فان السياسة الانجليزية لم يعدموا الوسيلة - شأنهم دائما - لوقف

اندفاع هذا التيار الوطنى واعاقة نمو الحركة وزعزعة أركانها لفترة من الزمن يتسنى لـانجلترا خلالها استكمال استعدادها وتهيئة نفسها لمواجهة الموقف الأخير وكانت انجلترا حريصة خلال فترة الاستعداد ، على ألا تفقد قدرتها دائما على المبادأة بالتصرف عند الاقتضاء ، حريصة على ألا تسبقها الأحداث التى يمكن أن تفسد عليها خطتها أو تفوت عليها غرضها •

عمدت انجلترا الى اثارة المشاكل والحلافات بين الحديو توفيق والوزارة الوطنية لىتهى الأمر فى ذلك بثورة عارمة تعصف ريحها القوية بكل الحقوق التى كانت العناصر الوطنية تـجاهد للحصول عليها ، وكان أعوان انجلترا فى تلك المؤامرة الحديو توفيق والرقابة الثنائية وبعض العناصر الانتهازية من كبار الاقطاعيين فى مصر ، أو محترفى السياسة من الخونة • ومن أجل هذا دأب المراقب الانجليزى على حضور جلسات مجلس الوزراء المصرى حيث يقضى الوقت فى كل جلسة ، وهو لائد بالصمت يستمع الى كل ما يقال ولا ينطق بكلمة متربصا لما قد يقع من اخطاء الوزراء أملا فى أن يتصيد من اخطائهم ما يصلح لأن يكون ذريعة يتندرع بها للمطالبة بتدخل الدولتين اللتين تمثلهما الرقابة ••

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن المعتمد الانجليزى حرض الصحافة المحلية الأجنبية على موالاة حملات التشهير بالوزارة الوطنية على أوسع نطاق •

ولما ضاق أحمد عرابى بهذا اللون من دسائس المعتمدين الانجليزى والفرنسى والمراقب العام ، بعث الى « لورد جرانفيل » فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ برسالة لفت فيها نظر وزير الخارجية الانجليزى الى الخطر الذى يهدد السلام فى مصر نتيجة لتصرفات العملاء الانجليز وطالبه فى الرسالة بايفاد لجنة تحقيق تقوم ببحث الحالة عن كتب وتستمع الى ملاحظات الحكومة المصرية على سلوك مندوبى انجلترا وكبار الموظفين الانجليز •

وقد عهد عرابى الى صديقه ومستشاره سير ولفرد بلونت بابلاغ رسالته هذه الى وزير الخارجية •• الا أن عرابى لم يتلق أى رد على رسالته بل

ان الرد الفعلى كان زيادة نشاط المعتمدين الفرنسى والانجليزى المعادى
لمصر • وامعانهما فى تحريض الحديو على مناوأة الحكومة الوطنية والوقوف
ضدها ، ثم تمادى المتعدين فى تشجيع المعارضين للحركة الوطنية وحشد
كل من يستطيعون حشده للالتفاف حول زعماء أعداء هذه الحركة ومناصرة
الجراكسة فى مصر ضد عرابى وزملائه المعروفين لدى الجراكسة
(بالفلاحين)

وقد استند المعتمد البريطانى وزميله الفرنسى الى حكم صدر فى مؤامرة
دبرها الجراكسة وجعلوها أساسا للخلاف بين الحديو توفيق ووزرائه وبذلا
جهدا كبيرا لكى يزداد تفاقم الحال على صورة ترغم الوزارة على الاستقالة •
غير أن الوزارة فوتت على المعتمدين غرضهما ولم تستقل بل قررت
دعوة مجلس النواب الى اجتماع عاجل لينظر فيما بينها وبين الحديو من
خلاف •

وخشى المعتمدان أن يكون وراء هذه الدعوة خلع الحديو توفيق ، ومن
ثم فقد فشلت محاولتهما ، كما أقضت الى ازدياد نفوذ عرابى ودعم
مكانته •

كانت فرنسا تهدف الى تدويل المسألة المصرية على أساس احترام
الأوضاع الخاصة المكتسبة لكل من فرنسا وانجلترا فى مصر وما للدولتين
من مصالح فى البلاد •

بينما كانت انجلترا تجهد لاقتناع « دى فريسنيه » رئيس وزراء فرنسا
- اذ ذاك - بأن صالح الدولتين يحتم عليهما أن تتدخلتا معا تدخلا عسكريا
فى مصر ، ولهذا فان « دى فريسنيه » وقد كان ملتزما موقف المتردد
المتحفظ ، قد تحول عن موقفه هذا واتخذ لنفسه موقفا ايجابيا • • فاذا به
يقول ما يلى :

« لقد تبينت انا وزملائي الوزراء ان تصرفات المصريين الاخيرة قد هددت
سلطة توفيق تهديدا خطيرا وماك نبادر بتوجيه ضربة سريعة ومفاجئة فلن
نتمكن من وقف حركة التمرد السائدة فى مصر ولقد فالتحت فى هذا الشأن

لورد لايتونز سفير إنجلترا في باريس واتفق رأيه مع رأيي في أنه سيكون لقيامنا بمظاهرة بحرية في المياه المصرية أثر فعال في تعزيز سلطة الخديو ، وبأن هذا الاجراء لن يثير مخاوف الدول الاوربية التي اطمأنت لسياسة الدولتين بعد المذكرات التي تبودلت بينهما . .

وهكذا استقر الرأي وتم الاتفاق بيني وبين زملائي الوزراء في الجلسة التي عقدت برئاسة رئيس الجمهورية في ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ على توجيه برقية الى المسيو « تيسوت » سفيرنا في لندن ليقوم بإبلاغها الى لورد جرايفيل وقد تضمنت هذه البرقية موافقة مجلس الوزراء الفرنسي على ارسال اسطول حربي تشترك فيه الدولتان الى الاسكندرية مع اذار الباب العالي بعلم التدخل . .

ثم استورد دي فريسنيه فقال « على أنه لا أعترض لنا على ارسال قوات تركية الى مصر ، بشرط أن يتم ذلك بناء على طلبنا وأن تكون خاضعة لأوامرنا ولا تعمل الا تحت اشرافنا وفي الظروف التي نحددها . لأنه في مثل تلك الحال يكون وجود القوات التركية في مصر - وجودا - في رأينا لا يتصف بصفة التدخل العسكري . .

وقد استجابت الحكومة الانجليزية لدعوة دي فريسنيه واتفقتا على ارسال أسطول مشترك الى الاسكندرية وأصدرتا تعليماتهما لمعتمديهما في مصر بألا يعترفا بغير سلطة توفيق وأن يتجنبا الاتصال بالحكومة القائمة وبعملا على تأمين رعاياهما .

وقد تضمنت هذه التعليمات ما يأتي :

« يتعين عليكم - أي المعتمد - تجنب الافصاح عن أي وجهة نظر أو

الاشارة الى أي اجراء وبصفة خاصة ما يتصل بالجيش ، لما قد يترتب على

ذلك من اثاره المعارضة وتركيزها ضد الدولتين الغربيتين ويجب تركيز

جهودكم وجهود زميلكم لتحقيق أغراض ثلاثة هي :

أولا - العمل على أن يكون مفهوما للمصريين أن المقصود من تدخل

الحكومتين الفرنسية والانجليزية هو المحافظة على الحالة الراهنة

في مصر واعادة السلطة الشرعية للحديو توفيق ، وأن المساس

بالحديو يعتبر في رأى الدولتين تهديدا خطيرا للموضع القائم •

ثانيا - حمل الحديو على انتهاز فرصة وصول الأساطيل الفرنسية والانجليزية

ليطالب باستقالة الوزارة الوطنية ويقوم بتشكيل وزارة جديدة

يكون على رأسها شريف باشا أو أى شخص تتوافر فيه الضمانات

الكافية في تقديرنا •

ثالثا - ابلاغ كل من يعنيه الأمر بأنه اذا تم تنفيذ ذلك في هدوء وعلى

الصورة التي ترضاها الدولتان الغربيتان فانهما ستتسامحان مع

المردين على سلطة الحديو ، فلا تجرى ضدهم محاكمة ، كما

ستحترم أشخاصهم وأموالهم ، وسيحتفظ للعسكريين أمثال عرابي

وزملائه برتبهم العسكرية ، وأن تغير الوزارة لن يحمل طابع

الانتقام أو التكيل بخصوم الحديو ، فاننا سنسعى بالاجراءات

التفصيلية التي تستهدف حماية مصالحنا في المستقبل واذا تبين لكما

لأسباب لا تستطيعان التنبؤ بها الآن تعذر هذه الخطوة فعليكما

بالتشاور معنا وابلاغنا باقتراحاتكما العلمية في الموضوع •

وقد بادر السير « ادوارد ماليت » والمسيو سيفكيفكس بابلاغ الحديو

توفيق - رسميا - بأن الأسطولين الانجليزى والفرنسى في طريقهما الى

الاسكندرية ، كما بعثا بمنشور الى قناصل الحكومتين الفرنسية والانجليزية

في مدن القطر المصرى لابلغهم مضمون ما تم بينهم وبين توفيق من

اتفاق ، والسياسة التي يجب أن يتبعها القناصل وطلبوا اليهم أن يعلنوا

الكافة بأن قدوم الاسطولين الى الاسكندرية .. قدوم طبيعته المسالمة وبصفة ودية وليس فيه مايكدر العلاقات .

وعلى أثر ذلك أرسلت نظارة الداخلية الى محافظة الاسكندرية برقية تقول فيها :

« سيحضر الى البحر الابيض مراكب حربية اجنبية وحضورها هو بطريقة سلمية فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم ولا تشويش فكر فإن المودة والالفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابة أكيد » ..

وفي الوقت الذى كان وزير الداخلية المصرى يبعث بهذه الرسالة نشرت جريدة التيمز اللندنية مقالا جاء فيه :

« أن ارسال الاسطولين الى المياه المصرية لا يقصد به الا تعزيز الخديو وتأييد سلطته وأن الهدف الاساسى هو تنحية عرابى عن الادارة والسياسة فاذا بلغت الدولتان هذا الهدف تعين عليهما أن يساعدوا الخديو على اعادة السكينة والنظام الى البلاد واذا لم يكن فى وجود الاسطولين بالاسكندرية كمظهر للتهديد ما يكفي لتحقيق هذه الغاية فإن على الدولتين فى مثل تلك الحال أن تستخدموا القوة لارغام عرابى وأعوانه على الرضوخ لمطالب الدولتين - بمعنى أن تقوم انجلترا وفرنسا بارسال الجنود الى القطر المصرى .. وحتى لا يكون دخول هؤلاء الجنود مصر غير ماس باستقلالها فيتعين ان يكونوا جنودا اتراكيا ، فاذا لم تمثل مصر لأوامرهم اعتبرت متمردة على الدولة العثمانية ، وذلك أمر لو وقع لاستوجب اعادة النظر من جانب الدول الاوربية فى تمسك السلطة العثمانية بمعارضتهما لتدخل هذه الدول فى المسألة المصرية بقوة السلاح وبقوة النفوذ وقصر تركيا على هذا الحق لنفسها .

وقد احتج الباب العالى على ارسال الأسطولين الانجليزى والفرنسى وبعث بمذكرة الى الدولتين قال فيها :

« أبلغنا سفيرا فرنسا وانجلترا باسم حكومتيهما أنه على أثر الحوادث الأخيرة التى جرت فى مصر فقد قررت الحكومتان ارسال الأسطول الى الاسكندرية وأضاف السفيران أنهما كلفا بأن يوصيا الباب العالى بعدم التدخل اطلاقا ، وبأية صورة فى شئون القطر المصرى .

وقال الباب العالى فى هذا الاحتجاج ، انه اذا كان المراد بهذه الحملة

البحرية على مصر هو حماية مصالح الرعايا الفرنسيين والانجليز ، فان القواعد الدولية قد جعلت الحق في هذه الحماية للباب العالي وحده ووكلت اليه السهر على النظام والسلام في مصر ، ولسنا نعارض حق انجلترا وفرنسا في المطالبة بالمحافظة على صالح رعاياهما الا أن هذا الحق لا يسمح لهما بتولى حماية هذه المصالح بأنفسهما ولا أن ترسلا من أجله أسطوليهما الى مياه خاضعة لسلطان الباب العالي ومع ذلك فأننا نرى أن ما وقع في مصر لا يستوجب ارسال تلك الحملة البحرية واذا افترضنا وجود حالة تستوجب مثل هذه الحملة فان الباب العالي - وحده - هو صاحب السلطان وهو الذي يقرر ذلك دون سواء كما أنه هو الذي ينفذ - بالاتفاق مع سائر الدول العظمى التدابير التي يراها •

وتأسيسا على ما تقدم فانه طالما أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية لا تبغيان في مصر ، الا المحافظة على السلام ولتأييد الوضع القائم فيها ، فان ذلك مما يدعوها الى الاتفاق مع الباب العالي على أن تقوم الحكومة العثمانية بسائر التدابير والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض ، دون تدخل أية دولة أخرى •

ان الحكومتين تؤكدان للباب العالي أنهما لا تعبثان بسلطانه بينما أنهما في نفس الوقت تمنعانه من أي تدخل في بلاد هي جزء من الدولة العثمانية •• أفليس في هذا تناقض ، يتعذر معه التوفيق بين منطق الدولتين اذ تعترفان للباب العالي بحقوقه ثم تنكران عليه أول هذه الحقوق فتعترضان على تدخله في شئون مصر ، الامر الذي من شأنه أن يفضي الى مشكلة يستحيل حلها - اذ انها تقضي على نفوذ الباب العالي في مصر وتفتح الباب على مصراعيه للاضطرابات والفساد ، وفي ذلك ضرر بالشعب المصري الذي يتعين على الباب العالي حمايته بالرغم مما تبسديه كل من فرنسا وانجلترا من عواطف طيبة نحوه وماتعلنانه من تجريد سياستهما من الأغراض الشخصية ولهذا فان السلطة المتعاقبة للباب العالي على مصر ووحدة التقاليد والنظم والقوانين وما له من حقوق - كل ذلك - يقضي بأن العمل الذي

يصدر من ولى الأمر الشرعى هو وحده الكفيل بإزالة الاضطرابات والتوفيق بين جميع المصالح واعادة الطمأنينة والهدوء فى القطر المصرى « وقد رأى « مسيو دى فريسنيه » رئيس الوزراء الفرنسى أن يقوم بدور ايجابى فى سير الاحداث وفى ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ بدا له أن يتحمل مسئولية الرد على الاحتجاج التركى باسم الدولتين فبعث الى السفير الفرنسى فى لندن بالمذكرة التالية ليسلمها الى لورد جرانفيل :

« أبلغنى أسعد باشا رسالة دورية مؤرخة فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ يحتج فيها الباب العالى على المظاهرة البحرية الانجليزية الفرنسية التى يعتبرها ماسة بهالة من حقوق السيادة على مصر وقد أعدت على مسامعة الحجاج التى سبق لى ابدائها فى هذا الموضوع كما الحجت فى اقناعه بأنه ليس فى نيتنا القيام بأعمال تجاوز اختصاصنا كمباشرة عمليات عسكرية فى مصر أو احتلال اراضيها وليس فى نيتنا المساس بالوضع الدستورية القائمة فى مصر وأفهمته أنه من الطبيعى أننا سنطلب من السلطان الانضمام إلينا والعمل معنا على حل تلك الصعوبات فى نطاق اتفاق مشترك .. »
أننا لانبادر بالعمل منفردين الآن الا لأن مصالحنا وحدها أى المصالح

الأوربية هى التى تتعرض للتهديد أما مصالح المسلمين وما للسلطان من حقوق فانها بعيدة عن أى خطر أو تهديد ويتعذر علينا أن نقبل تدخل الباب العالى لحمايتها ..

وعلى الجملة فقد كنت حريصا على أن أقنعه بأنه اذا تفاقم الامر تبعا لتطور الاحداث وتجاوز المقاييس اللازمة لحماية رعايانا أو الدفاع عن مصالحنا الخاصة فأن معاونة السلطان ستصبح فى هذه الحالة ضرورة حتمية وأنى لارجو أن يكون فى هذا الايضاح الصريح ما يهدىء من روع الباب العالى الذى لا سبب له غير سوء الفهم لهذه المشكلة كما آمل أن تبلغوا وزراء السلطان وجهة نظرنا فى هذا الصدد .. »

وبينما كان مسيو دى فريسنيه يعمل على ايهام الباب العالى باحتمال اشتراكه فيما قد تتخذه الدولتان من اجراءات ، كانت حكومتا انجلترا وفرنسا تعملان فى ذات الوقت على استبعاد أية دولة أوربية من الاشتراك معهما فيما تعترضان القيام به بالنسبة لمصر سيما الاشتراك بصفة ايجابية فى

مظاهراتهما البحرية ، فبعثتا الى الدول الاوربية منشورا متضمنا اعتذارهما
لهذه الدول عن التشاور معها أو استطلاع آرائها قبل الاقدام على ما اتخذناه
من الخطوات ضد مصر وتعزوان هذا التصرف منهما الى ضيق الوقت .
كما أعلنت الدولتان في منشورهما أن هدفهما الوحيد ، لا يعدو أن
يكون تأمين مصالح مختلف الدول الأوربية في مصر والابقاء على سلطة
الحديو توفيق وأكدتا أنه ليس في نيتهما انزال جنود أو احتلال مصر
وتعهدتا باستعادة أساطيلهما بمجرد إعادة الأمن الى نصابه وقطعتا على
نفسيهما عهدا بالرجوع الى جميع الدول الأوربية والباب العالي والتشاور
معهم حول ما يمكن اتخاذه من الاجراءات وذلك اذا ما بدا لهما أن
الوصول الى حل سلمى للموقف أصبح مستحيلا .

ولنفي الشبهات عن سلوكيهما في مصر ، اقترح لورد جرانفيل ارجاء
ارسال مزيد من قطع الأسطول الى مصر .

وفي هذه الاثناء ، اتجه المتمدان الانجليزى والفرنسى الى اقناع عرابى
باشا وسائر الوزراء بوجوب التخلي عن الحكم ، غير أن هذه المحاولة قوبلت
من جانب الوزراء بالرفض والاعتراض على تدخل الدولتين فى الشئون
الداخلية للبلاد ، فى حين انه لايعق لهما هذا التدخل اطلاقا ولا يجوز لهما
اجبار الوزارة على الاستقالة . .

غير انه أمام الحاح المتمدنين ، بتوجيه حكومتيهما ، واصرارهما على هذه
الاستقالة فقد رأى رئيس الوزراء أن ينزل عند رغبة الدولتين فيقدم استقالة
وزرائه بشرط أن تقوم الدولتان بسحب أسطولهما من المياه المصرية ، وترك
الاسكندرية فورا . ولكن المتمدنين أصرا على هذه الاستقالة دون قيد أو
شرط كما أصرا على أن يغادر عرابى الاراضى المصرية ، واقترحا لتغطية اقضاء
عرابى عن بلاده ، أن يكلف بمهمة خاصة فى فرنسا ، حيث يستقر هناك مع
كفالة حياة الرغد والترف الواسعة له فى فرنسا وحيث يجزى له العطاء
ويحاط بكافة مظاهر الاحترام والتقدير . .

وبينما كانت مساعى المتمدنين - فى هذا الصدد - على أشدها اذا

بمجلس الوزراء يرد على هذه المساعى بقرار أعلن فيه اعتراض المجلس

على ما تزعمه انجلترا وفرنسا من حق التدخل فى شئون مصر الداخلية ،

وعلى الفور توقفت الاتصالات بين المعتمدين والوزراء ، كما قطع المراقبان

كل علاقة لهما بالوزارة وانصرفت جهود الدولتين الى سلطان باشا رئيس

مجلس النواب للاستعانة به فى تحقيق أغراضهما •

والحق أن فراسة دولتى الغرب لم تختهما • حينما رشحت فراستهما سلطان باشا ليقوم بدور الخائن لبلاده وأمتة ، وسيبدو لنا فيما يلى من مباحث هذا المؤلف كيف التزم سلطان باشا هذا الدور منذ أن عهد اليه القيام به ليعخدم سياسة الغرب فى مصر •

وبدأ سلطان باشا دوره بمحاولة التأثير على أعضاء مجلس النواب كي يتخلوا عن الوزارة الوطنية فلا يؤيدوها - وكما ينصرفوا عن الحركة الوطنية فلا يؤازروها ، ولكن محاولاته باءت بالفشل واضطر الى ابلاغ المعتمدين بأن الاعتماد على تأييد أعضاء مجلس النواب لسياسة الغرب أمر عسير ، سيما وأن النواب شديدا الاعتراض على تدخل الدولتين فى شئون مصر واعتباره مساسا خطيرا بسيادة مصر وكرامتها ، كما وأن موجة السخط بدأت تعم البلاد نتيجة لمحاولة الدولتين الغربيتين من اقضاء الوزارة الوطنية عن الحكم ولأن ظهور الأسطولين الانجليزى والفرنسى فى المياه المصرية كان له أثر عكسى اذ رأى الشعب فى هذا المظهر عدوانا عليه ومن ثم فقد أصبح بقاء الأسطول عامل استفزاز يثير المصريين بدلا من أن يكون عامل تهديد يجبرهم على الرضوخ والتسليم ••

وهنا رأت الدولتان الغربيتان أن تحاولا اقناع الباب العالى بأن هناك

مصلحة مشتركة بينهما وبينه فى التخلص من الحركة الوطنية المصرية

زاعماتان أن هذه الحركة تهدف الى التخلص من السيادة العثمانية وتحرير

مصر واستقلالها استقلالاً تاماً كما تعمل فى ذات الوقت للقضاء على ما

للدولتين الغربيتين من مصالح ومكانة فى مصر •

غير انه ازاء فشل كافة الوسائل والمساعى لحمل عرابى وزملائه على الاستقالة أصدر المعتمدان الانجليزى والفرنسى البلاغ الآتى للوزارة :
« الموقعان على هذا البلاغ المعتمدان والقنصلان العامان لدولتى انجلترا وفرنسا يقرران بأن صاحب السعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب - مدفوعا بشعوره الوطنى وبحرصه على تأمين السلام وتحقيق الرفاهية لمصر - قد اقترح على محمود سامى باشا رئيس مجلس الوزراء الشروط التالية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب التى تسود البلاد وهى ..

أولا - ابعاد عرابى باشا عن مصر حيث تحتفظ له الدولتان برتبته وبمرتبه ..

ثانيا - ابعاد على فهمى وعبد العال حلمى الى داخلية البلاد مع احتفاظهما برتبتيهما وراتبيهما ..

ثالثا - استقالة الوزارة ..

ومضى البلاغ يقول ..

« وتقديرا منا للروح المسائلة التى املت هذه المطالب التى يجنب تنفيذها البلاد المصير السيئ الذى يهددها فان المعتمدين باسميهما وبتصريح من حكومتيهما يوصيان بأن يولى رئيس الوزراء وزملاءه الوزراء هذه المطالب عنايتهم الجدية وفى ذات الوقت يقرر المعتمدان أنهما سيصران - عند الاقتضاء - على تنفيذها كى يتحقق هدف الدولتين فى بقاء الحالة الراهنة كما هى وتمكين الخديو من سلطته الشرعية المقررة له واعادتها اليه ، لأنه اذ لم يتم للخديو استرداد هذه السلطة فسيظل الوضع الراهن - الذى يتعين عدم المساس به - معرضا لخطر دائم » ..

ثم استطرد البلاغ يقول « بأن تدخل الدولتين برىء من أى اتجاه انتقامى أو تهديدى ، ومن أجل هذا فانهما ستبدلان جهدهما لاستصدار عفو شامل من الخديو ، وستعملان على تنفيذه بكافة الوسائل ..

على أن الدولتين تصران على تنفيذ مضمون هذا البلاغ وتعتبرانه انذارا نهائيا يترتب على رفضه قيام حالة من الحالات التى تبرر اتخاذ اجراء عسكرى .. »

وهكذا وجدت الدولتان أخيرا فى سلطان باشا العميل المحلى السذى . يعاونهما فى تنفيذ خططهما العدوانية ضد مصر وهىاً لهما المبررات التى يتوسلان بها للتدخل فى شئون البلاد ومكن لهما من صبغ أعمالهما العدوانية بصبغة المشروعية ، وقد قدم البلاغ الى رئيس مجلس الوزراء .

الذى رفعه بدوره الى الخديو توفيق وما أن تسلمه الخديو حتى بادر فأعلن

قبوله للبلاغ ولما تضمنه من مطالب *

وقد رأى الوزراء أن فى موقف الخديو ودولتى الغرب اعتداء صارخا

على حقوق مصر واخلاله بالمعاهدات الدولية لأن المشكلة فى مصر لم تكن

تعدو أحد أمرين ، فهى اما أن تكون ثورة داخلية ، ومن ثم فلا يجوز

لأية دولة أجنبية التدخل فيها ، واما أن تكون مشكلة سياسية ذات طابع

دولى ، وحينئذ يتعين الرجوع فى أمرها الى الباب العالى صاحب السيادة

على البلاد *

وعندئذ بادر سلطان باشا بايعاز من المعتمدين الفرنسى والانجليزى فنبه

الوزارة الى ما يترتب على رفضهما للانذار الفرنسى الانجليزى من وخامة

العاقة *

ثم أبدى استعداداه لبذل مساعيه لدى دولتى الغرب لتخفيف انذارهما

الى الحد الذى يرضى الوزارة *

الا أن الوزارة أصرت على موقفها وقدمت استقالتها احتجاجا على هذا

الانذار * وباستقالة الوزارة بدأت مرحلة جديدة للسياسة الفرنسية

الانجليزية فى مصر فأعلن اللورد جرانفيل التصريح التالى :

« ان الاضطرابات والفوضى فى مصر قد تفاقم امرهما وتطورا الى الحد

الذى يكره الدولتين الغربيتين على البحث فى قيامهما بأجراءات تكون أكثر

تحديدا وأشد حزمًا ، ومن أجل هذا فستوضع تحت تصرف الخديو قوات

ليكون قادرا على الاحتفاظ بسلطته وتثبيت عرشه وستظل هذه القوات تحت

أمرته طالما بقيت فى مصر ، ومن المؤكد انها لن تستخدم - اطلاقا - فى أى

غرض آخر غير المحافظة على الوضع الراهن فى البلاد كما تؤكد عدم المساس

بمناخ الحريات فى مصر * * »

وجاء فى هذا التصريح أن النفقات المعقولة لهذه الحملة تلتزم بها الحكومة

المصرية ، وعلى أثر استقالة الوزارة كلف الحديو توفيق ، شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة ، وفي نفس الوقت وجه الحديو للحكومة المنشور الآتى :

« بما أن هيئة النظار الحاضرة قد استعفت وصار قبول استعفائها فليكن معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لادارتها وبالذقة والانتباه لحسن سير الاعمال والمصالح المعلقة بكم ،

كما انه من حيث ان المراكب الحربية الاجنبية التى حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا بوجه سلمى فقط دون أن يكون هناك شىء آخر خلاف ذلك فإنه لا داعى لارسال أحد من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية بل أن الموجود منهم تحت الحضور بهذا الظرف يصير اعادته لبلده والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره واعلان المراكز والاقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر ..

« وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون الانشغال بغير ذلك ، هذا وان الأمور المهمة التى كان قد جرى عرضها على النظارة الداخلية يجب أن تعرض من الآن على معيتنا الى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا »

ثم عقد الحديو توفيق - بمشورة فرنسا وانجلترا - اجتماعا دعا اليه كبار موظفى الدولة وأعضاء مجلس النواب ، والأعيان والعلماء وكبار التجار وكبار الضباط الذين يرأسون حامية القاهرة ، وعرض عليهم جميعا الموقف ، ثم كلف شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، وقد اعتذر شريف باشا عن قبول هذه المهمة مما دعا المعتمد الفرنسى الى اطلاق شريف باشا على رسالة من رئيس وزراء فرنسا يقول فيها :

« نأمل أن يقبل شريف باشا رئاسة الوزراء وأكدوا له اننا نعزده ونؤيده بكل جهدنا »

وقد وضع السر فى تشبث السياسة الغربية بشريف باشا ، حينما أصر

على ألا يسند وزارة الحربية لأى وزير يكون موضع ثقة العناصر الوطنية. وإنما عرضها على عمر باشا لطفى الذى لا يتمتع بهذه الثقة ، غير أن هذا اعتذر عن تحمل هذا العبء وعندئذ صرح شريف باشا بأنه يقبل أن يشكل الوزارة ، بشرط أن يستجيب القادة العسكريون زعماء الحركة الوطنية الى ما اقترحه المعتمدان الفرنسى والانجليزى من التزام هؤلاء القادة بتنفيذ ما تضمنه الانذار المشترك الذى وجهته الدولتان الى الوزارة المستقيلة .

وهنا قام طلبة باشا وأعلن اعتراضه على ماطلبه شريف باشا وقال : ان السيادة للباب العالى وأن السلطة للخديو ولا يمكن قبول الانذار الانجليزى الفرنسى لانه لا حق للدولتين فى المطالبة بتنفيذ أمور هى من اختصاص الباب العالى صاحب السيادة على مصر . .

وما أن أتم طلبة باشا كلامه حتى بادر بالانصراف من الاجتماع . .

وقد أجمع الحاضرون على رفض الانذار المشترك الموجه من فرنسا وانجلترا .

وترتب على موقف الوطنيين أن أدرك الخديو والمعتمدان الفرنسى والانجليزى أن حل الموقف لم يعد متوقعا بما يتفق ورغبتهم الا باستخدام القوات العسكرية الأجنبية وأنه لم يعد هناك مفر من الالتجاء الى التدخل المسلح حتى تتحقق الأوضاع التى تتفق ووجهة نظر فرنسا وانجلترا والخديو توفيق ، ولهذا فقد أبرق المعتمدان الفرنسى والانجليزى الى حكومتيهما ، يبلغانهما بأن الخديو توفيق يواجه تهديدا عاليا من جانب العناصر الوطنية التى تحالفت مع الجيش وبأنه لم يعد هناك أى أمل لاعادة سلطان الخديو توفيق طالما بقى عرابى وأنصاره فى مصر .

وعلى أساس هذه البرقية طلب اللورد جرانفيل الى الباب العالى أن يؤيد الخديو تأييدا قاطعا وأن يعلن استكراه لموقف العناصر الوطنية وضباط الجيش المصرى .

كما طلب « جرانفيل » من الباب العالى أن يدعو زعماء الحركة الوطنية الى الاستئانة ليقدموا له تفسيراً لموقفهم ، ثم يحجزهم جميعا هناك ولا يسمح لهم بالعودة الى مصر . .

كذلك راحت انجلترا وفرنسا تهيئان الرأي العام فى أوربا لاستقبال ذلك الحدث الذى تدبران لوقوعه فى مصر وتمهدان له بالتماس المبررات فدأبنا على اذاعة الأنباء التى تؤكد قرب وقوع ثورة عسكرية فى مصر ، وانصرفت أجهزة الدعاية الغربية الى شرح ما قد تستلزمه هذه الثورة المتوقعة من تدخل الدولتين لا بالصفة المباشرة التى كان لورد « جرانفيل » يقترحها ، بل بالصفة التى اقترحها « دى فريسنيه » رئيس وزراء فرنسا . وقد بادر المسيو « دى فريسنيه » فطلب من اللورد جرانفيل تنفيذ الخطة التى سبق ايضاحها فى برقيته المؤرخة ٢٣ مايو سنة ١٨٨٢ دون ابطاء لدعوة سائر الدول الأوروبية للتشاور فى المسألة المصرية بصفة عاجلة . . . ويقول « دى فريسنيه » أنه كان حريصا على عقد مؤتمر تشترك فيه سائر الدول الأوروبية العظمى والباب العالى توضح فيه المزايا المترتبة على الحسم فى الوسائل التى سيجرى تطبيقها حتى لا تفاجأ أوربا بما قد يقع فى مصر من أحداث .

وقد رأى « لورد جرانفيل » أن يستجيب فى ٣١ مايو الى دعوة مسيو « دى فريسنيه » واقترح أن يجتمع المؤتمر فى الآستانة وفى ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ وجهت كل من فرنسا وانجلترا الى سفرائها لدى الدول العظمى الأوروبية والى الباب العالى الرسالة الآتية :

« ان الامل فى الوصول الى حل سلمى للمتاعب التى تعانيها مصر استنادا الى مجرد وجود اساطيلنا فى الاسكندرية ولما يبذله معتمدانا من جهد فى القاهرة . هذا الامل لم يعد يستند الى اساس معقول . وقد آن الاوان طبقا لما تنبأنا به فى رسالتنا المؤرخة فى ٢٣ مايو لضرورة التشاور مع سائر الدول الأوروبية العظمى والباب العالى فى الوسائل المناسبة والكفيلة بوضع حد لهذه الازمة وترى الوزارتان الفرنسية والانجليزية أن أفضل وأسرع الوسائل لتحقيق هذا التفاهم هو عقد مؤتمر فى الآستانة يجمع سـفـراء الدول العظمى الأوروبية ووزير خارجية الباب العالى ويعهد الى هذا المؤتمر بتحديد الاجراءات والوسائل التى يتعين اتخاذها لتسوية شئون مصر طبقا للاسس الموضحة فى تلغرافنا الذى ارسلناه للدول العظمى الاربع فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢ أى العمل أولا على الابقاء على حقوق السلطان وحقوق

الحديث واحترام كافة التعهدات الدولية وما نشأ عنها من تسويات بين مصر
من ناحية وبين فرنسا وإنجلترا منفردتين أو مجتمعتين مع سائر الدول
الأوروبية - ثانياً :- احترام كافة الحريات التي كفلتها الفرمانات
السلطانية - ثالثاً :- تطوير الانظمة المصرية تطويراً يراعى فيه الحرص
والحذر ..

ويقول المسيوى « دى فريسنيه » فى مؤلفه عن المسألة المصرية • لقد
كنا نرجو وقوع هذه المناسبة كى نوضح المسألة للبرلمان الفرنسى ونلتزم
أقراره لها وموافقته عليها • ولقد قلت بأن دخول أوروبا بأسرها فى
المشكلة يستند الى أن الصعوبات القائمة تتجاوز حدود الاختصاص المنفرد
لدولة أو دولتين دون سائر الدول ولم يعد الامر يتعلق بمصالح وأمن
رعايانا وهو أمر يخصنا ولكن الامر يتناول وضع مصر بالنسبة للمجتمع
الأوروبى وهو أمر يتعلق بأوروبا جميعها والباب العالى معها • ولقد طلب
منى المسيو « ريبوت » ان أوضح له الضمانات التى تحمى حرية مصر من
أن نمس نتيجة للتدخل العسكرى فى مشكلتها ، فأجبت بأن الإبقاء على
الفرمانات السلطانية التى اعترفت بهذه الحريات شرط من الشروط
الاساسية لقيام المؤتمر وهو شرط لانقبل اى حل يقترح لهذه الازمة اذا
كان ماسا به • ولقد حرصت على أن أوضح له بأن الضرورة قد تدفعنا الى
انزال جيوش تركية فى الاراضى المصرية ولكن ذلك لن يتم الا اذا
احتطنا لما قد يترتب على تدخل الباب العالى من مضار ومساوىء »

وبينما كان المسيو « دى فريسنيه » يوضح الموقف ويحدد الاهداف التى
يرى تحقيقها واجبا على المؤتمر كان اللورد « جرانفيل » يذر بأخطار
المخاوف وأسوأ الكوارث التى ينتظر وقوعها فى مصر ما لم تبادر الدول
بالتدخل ، وبينما كان « دى فريسنيه » يعلن فى مجلس النواب الفرنسى
ان لا شئ يدعو الى تدخل الجيوش الفرنسية فى مصر ، كان « لورد

جرانفيل ، يعلن ضرورة القيام بعمل ايجابي لمواجهة الموقف طبقا للشروط
التي تحددها انجلترا .

وقد استغل « اللورد جرانفيل » اقتراح « دى فريسينيه » بعقد المؤتمر ،
فسخر « جرانفيل » هذا المؤتمر لخدمة السياسة الانجليزية ، اذ كان انعقاده
باعثا على تهدة مخاوف الدول الاوربية والباب العالي من خطر قيام انجلترا
وفرنسا بالاعتداء على مصر على الاقل - حالة انعقاد المؤتمر ، مما أتاح لانجلترا
المضى فى الاعداد لغزو مصر فى فترة انصراف الدول جميعا عن هذا الاعداد .
وانسأقت الاستعدادات بصورة سريعة . وأعلنت موائى انجلترا وقواعدها
فى مالطة وقبرص لاستقبال السفن التى تحمل الجنود والعتاد حيث تبقى فى
القاعدتين البحريتين انتظارا لساعة الغزو .

أما سير « ادوارد ماليت » فقد انصرف فى تلك الفترة الى تأييد الحديو
توفيق الى أبعد حد كما ركز جهوده فى اغراء الحديو على الوقوف فى
اصرار وعناد ضد الوطنيين ، وحمله على رفض التفاهم معهم بأى صورة من
صور التفاهم

وصفوة القول فان « ادوارد ماليت » ، حصر همه كله وقتئذ فى توسيع
شقة الخلاف وافساح الهوة بين الحديو وبين العناصر الوطنية ، ومضاعفة
جهوده فى تعجل الاحداث وايجاد الظروف التى تتخذ منها انجلترا ذريعة
للتدخل عسكريا واستخدام معداتها وجنودها فى قاعدتيها البحريتين مالطة
وقبرص للقفز على مصر وغزوها .

الفصل التاسع عشر

المؤامرة

- هدف إنجلترا الاساسى هو خلق المبررات لتدخلها فمصر - تأليب الراى العام العالى •
- ضد مصر - تخويف الدائنين - القنصل الانجليزى يتولى اشاعة الدعر - بيان توفيق •
- وسخط الشعب عليه - المعتمدان الانجليزى والفرنسى يحثان المسيحيين على ترك داخلية •
- البلاد والتجمع بالاسكندرية - إنجلترا وفرنسا تبيان للباب العالى نواياهما الطيبة ولكنه •
- لا يصدقهما - تعيين درويش باشا قوميسيرا للباب العالى فى مصر - اختيار درويش باشا •
- مقترح من إنجلترا وفرنسا - حرص إنجلترا على عدم اشراك فرنسا فى أى اجراء تتخلله •
- مصر - انتهاء فرنسا من غزو تونس يمكنها من الوقوف امام إنجلترا - فرنسا تدعو الى •
- مؤتمر الاستانة - الباب العالى لا يشجع عقد المؤتمر - تازم الموقف فى مصر يفرع الدول •
- الأوروبية - الدول ترى ضرورة التعجيل بالمؤتمر - حل المسألة المصرية كان فى راي •
- أوروبا يحتم علم تدخلها - الدول لم تسكن ترى التدخل الا لضرورة قصوى - الباب العالى •
- ينبه أوروبا الى احترام حقوقه وسيادته على مصر - أوروبا تتساءل عن مدى امكانيات •
- الباب العالى لتنفيذ قرارات المؤتمر - عرابى يفوت على الانجليز غرضهم فى التعامل باصلاح •
- الطواوى - إنجلترا تحذر الباب العالى من القيام باجراء منفرد فى مصر - المعتمد الانجليزى •
- ينبه حكومته الى خطورة نجاح عرابى - خطر اقامته دولة عربية كبرى اذا حقق كسبا ولم •
- يوقفه الغرب - إنجلترا وتوفيق يعلمان للذبة الاسكندرية - الاسلحة تسلم سرا •
- للمعملا والاعوان - المعتمد الانجليزى ينسب القنصل الانجليزى فى الاسكندرية الى التزام •
- السرية فى سياسته •

كان الهدف الاساسى للدبلوماسية الانجليزية فى مصر ، هو خلق ما تراه مبررا للقيام بذلك الاجراء العسكرى الذى وطنت إنجلترا نيتها عليه لاحتلال البلاد ، لذلك فقد دأب عملاؤها على نشر الفوضى وخلق الفتن الطائفية وغير الطائفية وبث أسباب الفرقة والدس بين مختلف العناصر . . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف كان الانجليز لا يتورعون - عند الاقتضاء - عن القيام بأعمال ايجابية واضحة غير مستورة اعتمادا على علاقتهم الوثيقة بالحديد وعلى ارتباط هذا يهم ارتباطا من شأنه أن يؤمنهم من مغبة محاولاتهم السياسية سواء أكانت سلبية أم كانت محاولات ايجابية •

ولذلك فان المعتمدين الانجليزى والفرنسى حينما طالبا الحكومة المصرية

بإقصاء العناصر الوطنية عن الحكم والإدارة وباستقالة وزارة سامى البارودى ونفى عرابى عن مصر كانا على ثقة من أن محاولتهما هذه إذا لم تفلح بسبب قوة المعارضة الشعبية ومؤازرة البلاد جميعها لعرابى ، لا يمكن أن تكون نهاية لمحاولاتهم العديدة ، ولن يمس فشلها قوة تسلطهم على الحديو وانصياع هذا لهم ، وما كان يشعرهم دائما بالقدرة على توجيه الحديو الوجهة التى من شأنها أحداث حالة من الفوضى والاضطراب والفتن التى تبرر تدخل الدولتين فى شئون مصر تدخلا عسكريا فى الوقت المناسب ، فكأننا تعاملان دائما على تحريض توفيق للوقوف فى وجه الحركة الوطنية اعتمادا على تأييدهما له ووقوفهما وراءه .

ولم يكن الغرض من إبحار الاسطول الانجليزى الى الاسكندرية وربوضه أمامها هو - كما زعمت الدولتان - تهدة الحالة فى مصر وإرهاب العناصر الوطنية حتى تلتزم الهدوء والنظام ، وإنما كان الغرض الحقيقى أن يكون وجود الاسطول مشجعا وسندا للعناصر التى تستخدمها الدولتان فى العمل على بث الفوضى والاضطراب وإثارة الخواطر والفتن فى البلاد .

وفيما كانت هذه المؤامرة تحاك فى مصر لحلق ما يبرر تدخلهما فى الوقت المناسب تدخلا عسكريا ، كانت الدولتان تعاملان فى المحيط الخارجى على إثارة رأى العام الأوروبى ضد مصر بشتى وسائل الإثارة والدعاية . وحدث أن قدمت وزارة البارودى استقالتها ، وعندئذ ، وبعد الرجوع الى رأى المتعمدين الفرنسى والانجليزى ، نشر الحديو توفيق على الامة بيانا ، أوضح فيه للشعب أن السفن الحربية المرابطة بمياه الاسكندرية لم تقدم الى مصر الا لتحقيق أغراضا سلمية وودية ، ثم طلب البيان الى المديرين والمحافظين وقف تنفيذ النداء الذى كان قد وجهه وزير الجهادية السابق أحمد عرابى لدعوة الرديف (جنود الاحتياطى) وكذلك وقف التعبئة العامة .

وقد قابل الشعب هذا البيان بالسخط والاستياء إذ أدرك أن دعوة الحديو فى بيانه تعرض البلاد لأشد الخطر سيما فى الوقت الذى كانت الامة كلها تتوقع العدوان الانجليزى الفرنسى على البلاد بين لحظة وأخرى ، وتظاهرت

جموع الشعب وأيدت الوزارة المستقلة ، واستنكر الجميع موقف الخديو وبيانه الذى يراد به حرمان المصريين من الاستعداد وتهيئة قواتهم وجموعهم لمواجهة الغزو المتوقع ..

وأمام هذا التيار الشعبى الجارف ، وبعد أن فقد الخديو توفيق الأمل فى تأييد المعتمدين الفرنسى والانجليزى اللذين أدركا أنهما أمام جبهة وطنية قوية متحدة انضم اليها الرؤساء الدينيون ومن بينهم الحاخام الأكبر وبطريرك الأقباط وسائر النواب والأعيان والتجار والعلماء وأصر الجميع على هدف واحد ، هو عودة الوزارة المستقلة للحكم ، باعتبار أن ذلك هو الاجراء الوحيد الذى يحقق - فى نظرهم - الأمن والهدوء والنظام ويجنب البلاد حالة الفوضى والاضطراب التى كان المعتمدان يسعيان الى خلقها فى مصر .

واضطر الخديو توفيق - حرصا على سلامته وأمنه - الى النزول على رغبة الشعب ولكن حقد المعتمدين الفرنسى والانجليزى وحقد دولتيهما كان قد بلغ الذروة ضد الوطنيين ..

فاشتعلت أجهزة الدعاية فى الدولتين فى اذاعة الاخبار التى تسيء الى مصر وتشوه سمعتها أمام سائر العالم وتثير الراى العام الاوروبى والمسيحى ضد عربى ، وأخذت تلقى فى روع الدول أن المسلمين كانوا فى انتظار دعوة عربى الى الحكم ليطردوا المسيحيين من مصر ، وليس تردوا من الاجانب كافة الاملاك العقارية التى استولوا عليها وفاء لديون ربوية ، كى يتسنى لهم الغاء جميع الديون المستحقة عليهم للاجانب ... كان هدف الدولتين من وراء هذه الدعاية هو اشاعة القلق فى أوروبا وفى مصر .

ونجحت فى أوروبا دعاية تخويف الدائنين وملاك العقارات الاجانب فى البلاد ... أما فى مصر فان دعاية المعتمدين الانجليزى والفرنسى اتجهت الى التهديد بالفتنة الدينية والى التخويف من التعصب الاسلامى والتعصب ضد الاجانب .

ووجه المعتمدان نداء الى سائر المسيحيين يدعوانهم فيه الى مغادرة داخلية البلاد والتجمع فى الاسكندرية ، ولم يكن المعتمدان يهدفان بهذا النداء الا الى اثارة روح التعصب الدينى فى المسيحيين ، حتى يمكن المباعدة بين أبناء

مصر المسيحيين وأبناءها المسلمين واحلال التبغض بينهما محل التعاون والتآزر .

ولم تقف محاولة المعتمدين عند هذا الحد ، بل انهما وجها أيضا الى التحدي توفير الدعوة لمغادرة القاهرة الى الاسكندرية حتى يكون في حماية مدافع الأسطول . وهكذا توالى وقوع الأحداث طبقا للخطة التي وضعتها الدولتان الغربيتان ، وكان يشرف على تنفيذها السير « ادوارد ماليت » المعتمد البريطاني في مصر .

وقد أسهم القنصل الانجليزي في الاسكندرية في خطة اثارة الذعر بين الجاليات الأجنبية فأرسل برقية الى حكومته في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ تقول :

« ان مدينة الاسكندرية تواجه خطرا مستمرا اذ أنها معرضة لأن يغزوها الجنود الذين زودوا بالذخيرة والأسلحة لكي يستخدموها - كما نعتقد - ضد الأوروبيين . ان لدينا من الأدلة ما يجعلنا نخشى الأخطار التي ستعرض لها دون سابق انذار والتي لا تجد الجاليات الأوروبية حياها الوسائل التي تدافع بها عن نفسها فانهم لا يستطيعون الاحتماء في البواخر لأنهم لكي يبلغوا هذه السفن الراسية بالميناء لا بد لهم من التعرض الى تلك المخاطر حال اجتيازهم الطريق اليها كأن الأسطول المرابط في الميناء يكاد يكفي لاسكات مدافع الحصون . وهنا يبدو الخطر الأكبر ضد الأوروبيين الذين سيصبحون تحت رحمة جنود ثائرين حائقين بسبب الهزيمة التي ستلحق بهم . . في الوقت الذي لا يمكن لقائد أسطول أن يجازف بإرسال رجاله الى البر ، ولو أن هذا الأسطول قد خصص لحماية الأوروبيين فان القوات التي يستطيع أن يستعين بها لا تتجاوز ٣٠٠ رجل .
وتقول برقية القنصل :

« ان كل تأخير ، سيكون من شأنه أن يضاعف من حالة الاضطراب والفوضى ويزيد من ذلك التحدي الذي يجاهرنا به العسكريون ،

وقد مضى المعتمدان الفرنسي والانجليزي في تنفيذ خطتهما التي اشتملت

قيما اشتملت من الاساليب ، اتصال عملائهم بالاهالى لكى يوقعوا عريضة يرفعونها لتوفيق يقولون فيها: بأن الفعلة والخدم من الاهالى أصبحوا فى ضيق شديد من جراء هجرة الاوروبيين اذ توقفت الاعمال وانعدم الاستخدام فبات الالوف منهم بلا عمل أو رزق يجرى عليهم وهم متعطلون لايجدون وسيلة للعيش وانهم يشكون من سوء الحالة التى صاروا اليها ويلتمسون العون واجراء الارزاق عليهم وعلى عيالهم حتى لا يهلكوا جوعا .

وكانت هذه دعوة صريحة للثورة على الحكم الوطنى كما ان وكيلى قنصليتى فرنسا وانجلترا ابلفا راغب باشا أن عددا كبيرا من الاهالى وأكثرهم من رعاى القوم يتجمعون زمرا فى مساء كل يوم ويحتشدون فى حى المنشية الذى يعمره الاجانب وكانهم يفعلون ذلك بأمر أو بايعاز وأن الاجانب قد باتوا فى قلق وخوف من ذلك وقد أجابهم راغب باشا بأنه لا يوجد ما يبعث على الخوف والقلق

وكان يهم الدولتين الغربيتين أن تقنعا الباب العالى بنواياهما الطيبة ، وبألا تفسر تصرفاتهما تجاه ما قد يقع من التطورات فى مصر تفسيراً عدائياً أو يرى فيه مساساً بما له من حقوق وسلطان ومصالح فى مصر ، وأكدت له أن الأمر فى ذلك سيكون على العكس من هذا الاتجاه فان كل اجراء تتخذانه ، سيجد فيه الباب العالى دليلاً قوياً على تأييدهما لسلطانه والابقاء على ما له من حقوق السيادة على البلاد ، واحترام النظم القائمة والعمل على تأمين الاتفاقات الدولية المعقودة بين مصر والغرب .

غير أن الباب العالى لم يقتنع بمزاعم الدولتين ، ولم يساير اتجاهيهما ، ولم يفقه أن الدولتين اللتين انتهكتا حقوقه وأرسلتا أسطوليهما الى الاسكندرية ، فأندرتاه فى عبارات شديدة اللهجة بألا يتدخل فى أموره من أخص أموره وفى مسألة لا يجوز التدخل فيها لغيره هو ، لم يفقه أن مثل هاتين الدولتين لا يمكن أن تحترما ، ما له من حقوق كما تزعمان .

وعندئذ رأى السلطان التركى أن يسأل لورد دوفرين ، السفير الانجليزى عن موقف الدولتين ازاءه اذا رأى أن يباشر ما له من حقوق تقتضى مباشرتها أن يعترض على خطط الدولتين الغربيتين . .

فأجابه السفير الانجليزى ، بأنه وان كان من العسير التكهّن بما سيقع ، الا انه يستطيع أن يؤكد للسلطان بصفة شخصية ان أقل ضرر ، ينال الباب ،

العالى ، فى مثل تلك الحال ، هو فقد مصر ولذلك وخوفا من احتمال وقوع مثل هذا الامر فان حكومة صاحبة الجلالة ملكة انجلترا تنصح الباب العالى بالتزام الحذر والاعتدال ، سيما وان مصالحه فى الشرق تتحد ومصالح انجلترا اتحادا يفوق ما بين الدول الاوربية الاخرى ذات المصالح المتشابهة .

ولبعث الطمأنينة فى نفس الباب العالى رأى « لورد جرانفيل » أن يكلف سفيره فى الآستانة أن يبلغ السلطان تقدير الحكومة الانجليزية لأى مظهر من مظاهر تأييده لما تتخذه الدولتان من الاجراءات فى مصر .

وطلبت الدولتان الى الباب العالى أن يصدر بيانا يستنكر فيه مسلك الوزراء المستقلين ويؤيد سلطان الحديو توفيق ، كما طلبتا اليه أن يدعو الرؤساء العسكريين الى الآستانة لكي يقدموا له تفسير لأقوالهم وأفعالهم فى هذه الأزمة ، ثم أوعزتا الى الحديو توفيق فطلب هذا الى الباب العالى أن يبعث اليه بقوميسير تركى يتعاون معه لاعادة الهدوء والنظام فى مصر .

وبينما كانت هذه الأحداث تجرى فى البلاد ودولتا الغرب تقسومان بمناوراتهما المختلفة تنفيذا لمؤامراتهما المدبرة كان « عرابى » ما زال محتفظا بوزارة الحربية حتى اليوم السادس عشر من يونيو عام ١٨٨٢ حيث تم تشكيل الوزارة الجديدة ، وقد اختار الباب العالى « درويش باشا » ليكون قوميسيرا خاصا له فى مصر ، وصادف هذا الاختيار هوى فى نفس دولتى الغرب ، والمرجح أن اختيار درويش باشا بالذات لم يتم الا بناء على اقتراحهما . وقد كتب السير « ولفريد سكاون بلونت » فى ذلك يقول : « انه لمن المؤسف أن ترحب وزارة الخارجية الانجليزية فى ذلك الوقت بهذا الاختيار لا لشيء غير أن درويش باشا كان مشهورا عنه خراب الذمة والاسفاف فى كافة الأساليب التى يطبقها ويعتقد أن ما كان متوقعا من ذلك الرجل هو أن يحمل عرابى على التوجه الى الآستانة واذا فشل فى اقناعه بذلك حاول الالتجاء الى الرشوة ثم انه فى نهاية الأمر كان يعتمد القبض على عرابى واعدامه رميا بالرصاص »

ولقد مضى المعتمدان الانجليزى سير « ادوارد ماليت » فى تنفيذ المؤامرة واثارة الذعر فى البلاد وبعث رسالة الى « لورد جرانفيل » يقول فيها ان مصر تدعو الاحتياطى من الجنود ، كما أبلغ الاميرال « سير بوشان سيمور » الأيرالية الانجليزية أن مدينة الاسكندرية وقعت تحت سيطرة الحزب العسكرى وأن أعمال التحصين تجرى على وجه السرعة أمام البارجة الحربية الانجليزية « اينفسيبل » (Invincible) وطلب تزويده بالنجادات .

وقد استجاب « جرانفيل » لهذه الدعوة وأمر بارسال ثلاث سفن اضافية كما بادرت حكومة فرنسا فحنت حذو زميلتها وبعثت من جانبها بثلاث قطع اضافية من أسطولها الى الاسكندرية .

وأخطرت الدولتان الغربيتان الباب العالى بأنهما لا تريان مانعا فى أن يرسل من جانبه بارجة حربية الى الاسكندرية بشرط أن تحمل هذه البارجة اعلانا من الباب العالى يتضمن استنكاره للحزب العسكرى ويؤيد الحديو توفيق فى موقفه ضد العسكرين ، وهو التصريح الذى ما فتت الدولتان تلحان على الباب العالى منذ وقت غير قصير ليصدره .

وهكذا تعقد الوضع الدولى فى مصر ، فمن ناحية كانت انجلترا تحرص وبأى ثمن على تجنب مشاركة فرنسا لها فى القيام بأى اجراء يتخذ فى مصر ، وتحرص على أن تنفرد هى بذلك الاجراء وتحمل وحدها أعباء مؤثرة ذلك على وقوفها وجها لوجه أمام فرنسا فى مصر ، الأمر الذى كانت انجلترا ترى فيه اذا وقع ميدانا واسعا لخلافات بينها وبين فرنسا لا يمكن أن تفض أو تسوى اذا ما تم احتلالهما معا لمصر .

وكانت فرنسا من جانبها قد تم لها هضم الغنيمة وبدأت تفسق من غناء غزوها لتونس بحيث أصبحت قادرة على الوقوف فى وجه انجلترا اذا ما أرادت هذه أن تنفرد باحتلال مصر ولذلك فانها استغلت مخاوف الدول الاوربية من احتلال الدولتين لمصر واستياء الرأى العام العالمى سلفا من وقوع هذا العلوان وأخذت السياسة الفرنسية تعمل فى هذا الاتجاه كى تحول بين انجلترا وبين الانفراد بغزو مصر .

وفى هذا السبيل اقترح « المسيو دى فريسنيه » فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢

عقد اجتماع عاجل لمؤتمر يلثم في باريس أو في لندن لبحث المسألة المصرية وكان هدف هذا المؤتمر الفصل في كل نزاع يقع بين الدولتين فيما يتعلق بالوسائل التي تستعمل لحسم ما يقع في مصر من المشاكل على أن يكون ما تتخذه فرنسا وانجلترا من اجراءات في نطاق وكالة أوروبية . وبعث « دى فريسنيه » في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ برسالة الى لورد جرانفيل قال فيها :

« ان الأمل في الوصول الى حل سلمى للمشكلات والمتاعب القائمة في مصر استنادا الى مجرد وجود أساطيلنا بالاسكندرية ، والى مساعي معتمدنا اللودية بالقاهرة وهذا الأمل لا يمكن أن يتحقق في وقت قريب . وأن الوقت قد حان طبقا لما توقعناه في برقيتنا المؤرخة في ٢٣ مايو ، للتشاور مع الدول الأوروبية والباب العالي لكي نتفق على الاجراءات التي يجب الأخذ بها لانهاء هذه الازمة ، وأن الوسيلة العملية السريعة لتحقيق هذه الغاية هي في أن يجتمع باحدى العواصم مؤتمر من سفراء الدول العظمى والباب العالي تكون مهمته تحديد الوسائل التي يتعين اتخاذها لتسوية مشاكل مصر ووضع شروط لتقبل المناقشة تعين وتحدد استخدام الوسائل التأديبية ، والضرورة التي تقضى بذلك .

ويضيف المسيو « دى فريسنيه » الى هذا قوله بأنه ان لم يتم ذلك ، فقد يخشى أن نفاجا بأحداث ، وأن نضطر الى اتخاذ اجراءات عنيفة دون أن يفسح الوقت لكي نضع الشروط التي تعين اتخاذ مثل هذه الاجراءات . . . أبلغ مسيو « دى فريسنيه » « لورد جرانفيل » بأنه في حالة قبول انجلترا لهذا الاقتراح سيدعو على التو مجلس وزرائه ليعرض عليه الأمر ولكي يبلغ الاقتراح الى سائر الدول المعنية ، وقال انه اذا ما قبلت الدول العظمى والباب العالي الاقتراحات التي تقدمت بها فرنسا فانه يرى والحالة هذه أن يقصر الدور الذي يقوم به المعتمدان الفرنسي والانجليزى في أضيق الحدود فلا يتدخلان في تشكيل الوزارة الجديدة ولا يتصلان بالوزراء الا فيما يختص بتأمين حياة وأموال الرعايا الأوروبيين .

الا أن مثل هذا الاقتراح لم يكن ليتفق ووجهة نظر انجلترا ، كما لم

يكن له في سياستها من أثر سوى اسراعها في تعبئة جهودها واعدادها العسكرية وترقب تطور الأحداث التي يمكن أن ينشأ عنها مبرر تتذرع به إنجلترا للعمل المباشر ضد مصر ، ولوضع أوروبا والباب العالي أمام الأمر الواقع .

وتنفيذا لهذه الخطة أبلغ لورد « جرانفيل » مسيو « دي فريسنيه » في ٣١ مايو موافقته على ما اقترحه سيما وأن ما جاء بالاقترح يتفق ووجهة نظر الحكومتين الفرنسية والانجليزية .

وقد اقترحت إنجلترا أن تكون الآستانة مكان انعقاد المؤتمر .

وفي ٣ يونيو بعث لورد « جرانفيل » الى لورد « ليونس » سفيره في باريس بالتعليمات التي تزمع الحكومة الانجليزية ابلاغها الى لورد « دفرين » سفيرها في الآستانة لعرضها على الباب العالي ، لاستطلاع رأى مسيو « دي فريسنيه » فيها .

وقد جاء في هذه التعليمات ما يلي :

« سيدى اللورد : تعلمون أن حكومة صاحبة الجلالة حريصة كل الحرص على اعادة الأوضاع في مصر الى ما كانت عليه حلا للموقف فيها ، وان الزمن يلح لدرجة اننا نرى في حدود القاعدة السابق الاشارة اليها أن نترك لحسن تقديركم وفي نطاق التعاون الودى مع ممثلى سائر الدول العظمى التي اعترفت دائما بما لكل من فرنسا وانجلترا من بعض الحق في اتخاذ الاجراءات الأولية عند الاقتضاء لمعالجة شئون مصر ، وطبقا للمنشور أو للرسالة الدولية المؤرخة ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، يحق لسلطان تركيا أن يكون طرفا في كل اجراء أو مناقشة تتعلق بالعمل المشترك ولفرض سلطان أوروبا على المشكلة - وتطبيقا لوجهة النظر هذه وجهت الدعوة الى صاحب الجلالة السلطان ليعين من قبله مندوبا في المؤتمر . على أنه لا بد من استبعاد أى اعتراض يثيره السلطان ضد المؤتمر لأن هذا المؤتمر يعقد في الآستانة ، ولأنه قد وجهت دعوة نظامية الى الباب العالي وتبعاً لذلك فان حكومة صاحبة الجلالة الملكة تثق في أن حكومة

الباب العالى ستين مدى الحاجة الملحة الى الاسراع فى انجاز الاتفاق بين
سائر الدول الاوربية على انوسائل انى يتعين اتخاذها للاحتفاظ بسلطان
الباب العالى وبسلطة الخديو ولاعادة النظام فى مصر على أساس الأوضاع
الطبيعية التى كانت قائمة قبل الاحداث الأخيرة • ان السلطان قد بادربارسال
قوميسير من قبله على سفينة من سفن صاحبة الجلالة ، وان هذا العمل من
جانب السلطان وبناء على اقتراح انجلترا ليقطع بأن السلطان قد أدرك
خطورة الموقف ، ولا شك فى أن تلك الرابطة القائمة بين مصر والباب
العالى صاحب السيادة قد أصبحت فى حاجة للمحافظة عليها وحمايتها وأنه
يتعين لذلك على السلطان أن يبدى استعدادة لمطالبة الزعماء العسكريين
المتمردين الذين يتحدون - حاليا - الخديو بالامثال للأوامر والخضوع
لها ، وهذه الاعتبارات فى ذاتها حسبما نعتقد كافية لتكون سببا فى استعمال
الشدة ••

ولكن اذا تبين لكم ان الباب العالى يتجه الى المراوغة والتعويق كسبب الوقت
فان حكومة صاحبة الجلالة الملكة تنصح بالالتجاء الى تهديده ، ما لم يمكن الوصول
الى قرار سريع فى المؤتمر والا وجب وقف عقد هذا المؤتمر فى الاستانة ومع
هذا فلا نريد أن نسبق الحوادث فنلوح بمثل هذا القرار من جانب انجلترا
ولا بد أن تحرصوا من جانبكم على أن يتضمن كل اقتراح مدى ما يستحق
صاحب الجلالة سلطان تركيا من مكانة واعتبار ••• »

وقد رأى مسيو « دى فريسنيه » بناء على ذلك أن يؤجل أى اجراء من
جانب الدولتين حتى يتلقى ردود الدول العظمى على الدعوة التى وجهت
اليها لقعد المؤتمر فى الاستانة ، كما ان الاقتراحات التى عرضتها الحكومتان
الانجليزية والفرنسية فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٣ ضمن الوثيقة التالية قد
أبلغت الى الباب العالى لابداء رأيه وفيما يلي نص الوثيقة :

« من لورد جرانفيل الى ممثل صاحبة الجلالة الملكة فى برلين وروما
وبطرسبورج والاستانة - وزارة الخارجية فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٢
« تعلمون كما أوضحت فى رسالتى البرقية فى ١٥ الجارى بأن الحكومتين
الفرنسية والانجليزية قد بعثتا بأسطوليهما الى الاسكندرية • فان الأحداث

التي أدت الى اتخاذ هذا القرار كانت مفاجئة والخطر الذي كان يهدد
مواطنينا كان خطرا عاجلا وداهما .

ومن أجل ذلك فانه لم يكن لدينا فسحة من الوقت تسمح لنا بالاتفاق
والمباحثة مع سائر الدول قبل اتخاذ هذا الاجراء ، ومنذ ذلك التاريخ تم تصالح
بين مختلف العناصر في القاهرة ولكنه تصالح مؤقت ينقصه عنصر الدوام ،
غير أن انباء هذا التصالح لم تصل الى علم الدولتين الا بعد أن أبحرت سفنهما
الى الاسكندرية .

ولم يكن هناك من يجهل طابع وغرض هذه المظاهرة البحرية فان ما
ألقى في البرلمان الانجليزى والفرنسى كفيل بتبديد كل شك حول هذا
الموضوع . فان الحكومتين الانجليزية والفرنسية لم ترسلا جنودهما الى
مصر لتحقيقا لنفسيهما سياسة أنائية شخصية منفردة ، ولكنهما فعلتا ذلك
من أجل حماية مصالح سائر الدول الأوروبية دون أن تتقيدا بجنسية
معينة ومن أجل المحافظة على سلطة الحديو التي قامت بموجب قرارات
الباب العالى والتي اعترفت بها أوروبا ، ولم يقصد من ارسال هذه الأساطيل
انزال جنود أو احتلال مصر احتلالا عسكريا .

وقد اعتزمت حكومة صاحبة الجلالة ترك مصر لنفسها واستدعاء الاساطيل
التي ترابط في مياه الاسكندرية ، وذلك عندما يعود الهدوء الى البلاد وتسود
الطمأنينة والامن ، أما اذا تعذر الوصول الى حل سلمى - خلافا لما تأمله -
فان حكومة صاحبة الجلالة ستعمل على التفاهم مع سائر الدول العظمى الاوربية
والباب العالى بصدد الاجراءات التي تعتبرها حكومتا انجلترا وفرنسا أفضل
الوسائل لحل الموقف . . .

وقد طلب لورد « جرانفيل » من سفيره في الاستانة أن يقرأ هذه
البرقية على وزير خارجية الباب العالى ثم يسلمه صورة منها - عند
الاقتضاء -

ولا كراه الباب العالى على اتخاذ موقف ايجابى حرضت الحكومتان
الغريبتان الحديو توفيق على تعجيل ايفاد القوميسيير الخاص لمعاونته في حل
الموقف وكذلك اذاعة تصريح يعلن فيه الباب العالى استنكاره لموقف
العسكريين ، ولكن حكومة الباب العالى اتخذت لنفسها موقفا آخر أبلغته

الى سائر الدول العظمى ، وذلك طبقا لما هو ثابت فى الوثيقة التالية المؤرخة
فى ٣ يونيو سنة ١٨٨٢ :

« لقد أوضحت فى رسالتى البرقية بتاريخ اليوم بأنه تنفيذاً لأمر صاحب
الجلالة الامبراطورية السلطان بارسال بعثة برياسة المارشال درويش باشا
الى مصر مهمتها تهدئة الأحوال فيها ، فقد رأيت من واجبي أن أنهى ذلك
بصفة رسمية الى ممثلى الدول فى الاستانة ، وفى ذات الوقت أبلغنى
سفير انجلترا وفرنسا صورة لرسالة برقية تقترح فيها دولتهما الدعوة
لاجتماع مؤتمر للسفراء ينعقد فى الاستانة ليحدد الوسائل التى يتعين
اتخاذها لتسوية الأحوال فى مصر طبقا للأسس الموضحة بالرسالة البرقية
المشار إليها ..

غير أن أملنا الكبير فى أن تتمكن بعثة درويش باشا من إعادة الأحوال
فى مصر الى مجراها الطبيعى مما يكفل - بدوره - ارتياح الجميع ، وعلى
هذا وعلى أساس النتائج العملية الايجابية التى توقعها فأننا نعجز عن
تفسير الضرورة التى تقضى باجتماع مؤتمر لبحث الشؤون المصرية ، لأن
تسوية الأمور الجارية فى مصر - عمل يدخل فى نطاق سلطان وحقوق
صاحب الجلالة الامبراطور السلطان .. وهو لحقه واختصاص له تعترف به
سائر الدول العظمى التى سبق لها أن صرحت أكثر من مرة بأنها تلتزم
احترام هذه الحقوق وعدم المساس بها ، وطبقا للأوضاع والنظم الطبيعية ،
فان البعثة التى أوفدها السلطان صاحب السيادة على مصر يتعين أن تكون
لها الأولوية على كل اعتبار آخر وذلك ما أوضحته لممثلى الدول العظمى .
اننا نأمل أن يعدل عن مشروع المؤتمر المزمع عقده وأن الدول العظمى بالنسبة
لحقوق ومصالح الامبراطورية العثمانية وبالنسبة لاقرار الوضع القائم فى مصر
لتشاطرنا وجهة النظر التى نبديها فى هذه الظروف »

وبينما كان الباب العالى يصرح للدول العظمى بأنه لا يشجع انعقاد
المؤتمر ، كان الأميرال « سيمور » قائد الأسطول البريطانى فى مصر ،

ماضيا فى تنفيذ الحطة الانجليزية التى تستهدف استحداث حالة من الذعر
واثارة مخاوف الرأى العام الأوروبى • فبحث فى الساعة السادسة من بعد
ظهر يوم ٣ يونيو عام ١٨٨٢ بالبرقية التالية :

« ان المصريين ينصبون بطاريات المدافع على وجه السرعة والحالة تتفاقم • »
وكان لورد « جرانفيل » يترقب هذه البرقية فما أن بلغت حتى أسرع
... بدوره - بإرسال برقية فى الساعة الثامنة من مساء ذات اليوم اى بعد
ساعتين من ارسال الاميرال سيمور برقيته « الى لورد « دفرين » سفيره فى
الاستانة يقول فيها : -
« ان بطاريات المدافع تقام فى الاسكندرية ، ان لم توقف اقامتها فورا فقد
يحدث التصادم »

وهكذا وفى خلال ساعتين من ارسال الاميرال « سيمور » لبرقيته
بعث لورد « جرانفيل » الى الباب العالى يذره بأن الحالة وشيكة الانفجار
فان التصادم بدأ يلوح فى الأفق ، يعنى أن اقدام انجلترا على العمل أصبح
وشيكا ولكنه يكتفى وقتئذ بانذار السلطان ليقوم فورا بوقف كافة أعمال
التحصينات وكافة الاستعدادات العسكرية اذا أراد منع التصادم ••

ولكن ما هى طبيعة أعمال التحصينات التى أثارت ذعر قائد الأسطول
الانجليزى الأميرال سيمور ؟ •• يصف الأميرال كونراد (Conrad) قائد
الأسطول الفرنسى هذه الأعمال بأنها أعمال لا أهمية لها ، وهى طبقا
لتقاريره الرسمية أعمال لم تعد مجرد الاصلاحات التى تعين القيام بها
نظرا لتداعى الحصون ، أى انه لم تكن هناك أعمال انشائية جديدة •

وبينما كان الأسطول الانجليزى يقوم بالاستطلاع فى كافة المنطقة
الساحلية وينزل الجنود فى مختلف المواقع بشاطئ الاسكندرية زاعما أنها
مجرد تمرينات للبحارة متحديا بذلك احتجاجات السلطات المصرية كان
الأميرال « سيمور » يندر بالخطر لمجرد اصلاح جدران الحصون المتداعية •
وشرعت انجلترا تعمل لاثارة الحادث الذى يفضى الى التصادم • وبينما كان
مسيو « سيفيكس » المعتمد البريطانى يعتبر أن عدم قيام وزارة مسئولة
يعد من أهم العوامل التى تفضى الى نشر الفوضى وسيطرة الذعر على

مختلف الجماعات ، ويعمل جاهدا على تشكيل وزارة جديدة يرأسها
راغب باشا الذى ترضى عنه فرنسا والذى كان يتمتع ببعض الشعبية بين
القواد العسكريين ، كان سير « ادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى يعلن
فى كثير من الفطرسه والغرور ، أن مصر لم تعد فيها سلطة مسئولة يمكن
الاعتماد عليها للمحافظة على النظام - بل أكثر من هذا ان سير « ادوارد
ماليت » أعلن أن أوامر الحديو توفيق القاضية بوقف كل أعمال التحصينات
لم تجد من يحترمها وأنه لم يعد أمام انجلترا ازاء ذلك الا اتخاذ ما تراه
هى من اجراءات ..

ولما كان « عرابى » مستمرا فى تحمل أعباء وزارة الحربية رغم تجاهل
سير « ادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى له ، فقد بادر فأبلغ الحديو توفيق
بأنه لا يجرى أية تحصينات وبأن ما يجرى انما هو اصلاح وترميم لجدران
الحصون تدعو اليه الحاجة ، كما أبلغ الحديو بأن الشعب فى حاجة للتهدة
حيال ما يرى من قيام الأسطول الانجليزى وبحارته بأعمال استفزازية
مستمرة ، وقال « عرابى » فى رسالته الى الحديو توفيق أنه رغما عن ذلك
فانه ، امثالا لقرار سموه ونزولا عن رغبة صاحب الجلالة السلطان أمير
المؤمنين قد أصدر التعليمات بوقف أعمال الترميمات وأنه يأمل فى أن
ينغادر الاسطول الانجليزى الميناء تجنبيا للعواقب التى قد تؤدى اليها هياج
الأفكار .

ولكن انجلترا ظلت ماضية فى موقفها سادرة فى تنفيذ سياستها ، اذ كان
عزمها قد استقر على اتخاذ ما تراه من اجراءات ضد مصر .

ولقد بعثت الاميرالية الانجليزية تستعلم من الاميرال «سيمور» عما اذا كان
يستطيع أن ينفذ أوامره بالقوة فى حالة ما اذا أمر بوقف أعمال التحصينات
وأن يخطر الاميرالية اذا كان رده بالإيجاب عن مدى المخاطر السياسية ،
والعسكرية المترتبة على ذلك ، وبعد تشاور الاميرال سيمور وسير « ادوارد
مالين » أرسل سيمور برده الى الاميرالية وجاء فى رده «انه رغما عن رغبته
الملحة فى وضع حد - لما اسماء الدكتاتورية العسكرية القائمة ، فانه ينصح

بتأجيل الاجراء العسكرى لأنه يرى أن التصادم والاثارة فى الوقت الراهن
عمل غير مضمون العاقبة •

ولقد تولى سير « ادوارد ماليت » ابلاغ هذه الرسالة الى لورد « جرانفيل »

فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢

ولكن الدول العظمى الأوروبية فرغت من تأزم الموقف فى مصر ، وما عسى أن يفضى اليه من أحداث ورأت ضرورة التشاور فيما بينها للتعجيل بعقد المؤتمر المقترح لا سيما وأن الدعوة الى عقده كانت قائمة على أسس قبلتها هذه الدول من حيث المبدأ ولم يكن باقيا أمامها لعقده الا تعيين الأهداف التى يعمل على تحقيقها وتحديد المسائل التى يتعين عليه علاجها ، وكان فى طليعة هذه المسائل ، بحث اقترح انجلترا وفرنسا واقتراح الباب العالى لحل الأزمة المصرية واعادة النظام فى البلاد ، وذلك اذا ما أخذ بالرأى القائل بأن الوسيلة الوحيدة لانهاء هذه المشكلة هى استعمال القوة المادية وكان على المؤتمر - فى مثل تلك الحال - أن يعرف من هى الدول التى ستكلف بتنفيذ هذه المهمة ، وأن يدرس الاجراءات التى يتعين اتخاذها على وجه السرعة •

وقد أجمعت الدول الأوروبية على أن يكون الهدف الأساسى للمؤتمر هو تصفية المسألة المصرية التى أصبحت مسألة دولية ، ثم الاشراف على تنفيذ هذه التسوية على أن يتم هذا جميعه دون تدخل أوروبى بأية صورة من صور التدخل ، اللهم الا اذا قضت به ضرورة قصوى لا يمكن تجنبها فعندئذ تلجأ أوروبا الى التدخل المسلح لاعادة النظام وتثبيت سلطة الحديو بواسطة قوات تركية تحت رقابة واشراف الدول الأوروبية التى تحدد عدد هذه القوات وتحدد الزمن الذى تقتضيه عملياتها فى مصر وكانت هذه الوسيلة فى رأى أوروبا - هى أفضل الوسائل التى تنفى النقد عن تدخلها العسكرى الى حد ما ، اذ أنها أقل الوسائل تعرضا لنقد الرأى العام ••

كما أن الدول الأوروبية رأت أن الحالة التي انتهت إليها الحديو توفيق
وهي نتيجة طبيعية لتصرفه كحاكم مستبد انفراد بالسلطة ووقع تحت تأثير
بطانته وكلها من مغامرين لا ضمير لهم ولا خلق ، كما رأت أنه من المحتمل
خلف توفيق وتنصيب من يصلح من أفراد أسرة محمد على لتولى الحكم .
— حسب وجهة نظرها —

وقد استقر رأى دول الغرب العظمى على أن كل حل آخر للمشكلة المصرية
يزيدها تعقيدا واضطرابا . . وفي هذا الصدد صرح المسيو «دى فريسينيه»
في مجلس النواب الفرنسى قائلا : ان تدخل أوروبا كلها أصبح ضرورة قصوى
لحل المشكلة المصرية بعد أن تفاقمت الحالة فى مصر وأصبحت أوسع وأخطر
من أن تختص بعلمها دولة أو دولتان من دول أوروبا العظمى . . وأن الامر
لم يعد متعلقا بحماية مصالح فردية فى مصر أو حماية مصالح دولة معينة
فحسب ولكن الامر أصبح يتناول الوضع الدولى لمصر ازاء أوروبا كلها ، وتلك
مشكلة تهم الباب العالى وأوروبا كما يتعين حلها فى الحدود التى لاتمس حقوق
مصر وحريتها .

وقد حرص الباب العالى فى مذكرته التى أبلغها الى الدول الاوربية
وداء على الدعوة التى وجهتها اليه انجلترا وفرنسا للاشتراك فى المؤتمر ،
حرص على المطالبة برعاية واحترام حقوقه التى سلمت بها سائر الدول
بجيث لا يكون للتسوية التى يراها المؤتمر أى مساس بهذه الحقوق المسلم
بها سلفا .

الا أن قدرة الباب العالى على تنفيذ ما يعهد اليه المؤتمر بتنفيذه وامكانياته
فى هذا الصدد كانت محل تساؤل دول أوروبا التى رأت أن تبحث هذه
الامكانيات بحثا دقيقا ، أما « دى فريسينيه » ، وقد كان أكثر دراية بنوايا
انجلترا فانه ألح فى الاسراع بعقد المؤتمر مستندا فى ذلك الى سييين
ظاهرين ، الاول : تعزيز موقف درويش باشا القوميسير الخاص الذى بعث
به الباب العالى الى مصر ودعم نفوذه اذا ما أيدته الدول الأوروبية . .
والسبب الثانى : أن تتاح الفرصة للمؤتمر لياشر عمله ، حتى يكون قادرا

على مواجهة ما قد يطرأ على الحالة في مصر ، اذا ما فشلت بعثة دوريش باشا .

ولم يفت « دى فريسنيه » أن يطمئن الباب العالي ، فقال في تصريحه : « ان في امكان الباب العالي في أى وقت أن يطلب تأجيل أعمال المؤتمر اذا بدا له ما يدعو الى ذلك »

ولكن الباب العالي وهو العاجز الضعيف اضطر الى التزام الحدود التي فرضتها عليه السياسة الانجليزية ، بل انه تجاوز ذلك العمل على تنفيذ هذه السياسة . فاعتذر عن الاشتراك في المؤتمر استنادا الى أنه يعث الى مصر قوميسيرا خاصا لمعالجة الموقف والى أنه قد أرسل الى الحديو توفيق يحذره من مغبة الاستمرار في أعمال التحصينات ويطلبه بوقفها .

غير ان الدولتين الغربيتين أصرتا على عقد المؤتمر باعتباره السبيل الوحيد لتجنب وقوع الآثار التي تترتب على تدخل بعض الدول الأوروبية أو تدخل الباب العالي تدخلا مباشرا في شئون مصر اذا ما عن هذا التدخل لأى من هذه الدول .

وبينما كان المعتمد الفرنسي « سيفكيكس » يبعث برسالة عاجلة الى المسيو « دى فريسنيه » رئيس وزراء فرنسا ينبئه فيها بأن « عرابى باشا » قد امتثل لأوامر السلطان وأوقف العمل فى اصلاح الحصون التى كان قد أمر باجرائها لتحصين الاسكندرية وانه تبعا لذلك وقد وضع حدا للالزمة التى أثارها الاميرال « سيهور » كانت انجلترا ماضية فى سياستها الاستعمارية وفى أعمالها الاستفزازية لمصر ، وكانت ترى أن وجود « عرابى باشا » يعوق تنفيذ سياستها ونجاحها ، نظرا لى يتمتع به من النفوذ الواسع المطلق فى الجيش ، وانه ما لم يتم لها استبعاد عرابى وسائر القواد العسكريين عن مصر بصفة نهائية بحيث يتسنى لها السيطرة التامة على الجيش فان مصير سياستها فى مصر الى فشل ذريع ونفوذها - حتما - الى زوال .

وهكذا كان يلوح أمام انجلترا شبح انهيار كل مظاهرها التى جاهدت من أجل تحقيقها قرابة قرن من الزمن وكان أخشى ماتخشاه بعث الدعوة من جديد الى القومية العربية والتجمع الاسلامى من جديد وقيام دولة عربية اسلامية . كبرى بزعامة « احمد عرابى » .

وفى هذا الصدد ، بعث سير « ادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى فى مصر .

برقية في ٥ يونيو سنة ١٨٨٢ الى اللورد « جرانفيل » قال فيها :

« اذا تمكن العصاة المتمردون في الوقت الحاضر من تحقيق كسب ولوجزئي

فانهم لن يقفوا الا اذا تم لهم انشاء دولة عربية مستقلة » *

وقد مست هذه البرقية مكن الخوف الدائم في قلب انجلترا من
بعث القومية العربية وما يترتب عليها من نتائج فضاء اللورد
« جرانفيل » جهوده للاجهاز على الحركة الوطنية قبل أن تتطور الى
خطر القومية العربية .. ومن أجل هذا فان جرانفيل حرص على
التمسك بحقوق الباب العالي والحدو توفيق وبما لهما من السلطان في
مصر كما يبرر لنفسه المضي فيما انتهى اتخاذه من الاجراءات في مصر
وهو يعلم سلفا بأن على انجلترا أن تقاوم الحركة المصرية حتى ولو
تم تأييد أوروبا للباب العالي *

وفي ٨ يونيو سنة ١٨٨٢ ابلغ لورد « جرانفيل » السفير التركي في
لندن الرسالة التالية ، اتباعا للسياسة المرسومة :

« تستطيعون من واقع الوثائق التي أودعناها في البرلمان والتي ستشر غدا
أن تبينوا مرمى حكومة صاحبة الجلالة منذ اللحظة الأولى وهو الاحتفاظ
للسلطان بكافة حقوقه في السيادة على مصر كما يبدو لكم من هذه
الوثائق كيف أن الحكومة الانجليزية أصرت دائما على وجوب الاستعانة
بالقوات التركية اذا تبين بكل أسف - أنه لا مناص من استعمال القوة -
هكذا كان موقف الحكومة الانجليزية - وكانت وجهة نظرها في الموضوع
وما زال موقفها هكذا حتى الآن ، غير أن الحكومة الانجليزية قد أعلنت بأنه
ليس معقولا أن يترك للسلطان حرية التدخل في شؤون مصر والتصرف
فيها وفقا لهواه دون أن يقام اعتبار لوجهة نظر الدول العظمى »

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فيهمنا أن يكون معلوما للباب العالي أن
حكومة صاحبة الجلالة لا تتصرف في موضوع مصر تصرفا منفردا اذ تعتبر
نفسها - في هذا الصدد - مرتبطة بدول أخرى *

وبينما كان لورد « جرانفيل » يعمل كما رأينا - على تهدئة الباب العالي وتذكيره بالألا يتصرف أو يتدخل في شئون مصر منفردا ، بعثت الحكومة البريطانية الى معتمدها في مصر سير « ادوارد ماليت » تحثه على المضي في سياسته وقد رأى هذا الأخير أن يأمر المستر « كوكسون » القنصل الانجليزى في الاسكندرية بتحضير وتسليح ما بين ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ رجل ليتولوا حماية الجالية الاوروبية في الاسكندرية .

وما أن علم وكلاء مختلف الدول الاوروبية بهذا الاتجاه حتى ثارت ثائرتهم وبعثوا بقنصلى السويد والنرويج في الاسكندرية الى القاهرة فعرضا على جميع معتمدى الدول الاوروبية الحطة الانجليزية ثم قابل الجميع السير « ادوارد ماليت » واصلوا احتجاجهم واعتراضهم الصريح على تلك الحطة .

ويصف « سير ادوارد ماليت » ما تم بينه وبينهم في رسالة برقية الى المستر « كوكسون » القنصل الانجليزى في الاسكندرية يقول فيها . .

« لقد ابوا ، الاستجابة الى طلبى وصرخوا بأن هذا الاجراء يقتضى استعدادات وتجهيزات واسعة مع اعداد الاسلحة اللازمة لها علاوة على انه اقوى باعث على وقوع القتال ، وبناء على ذلك كتب المعتمدون الاجانب الى قناصلهم بالاسكندرية ينهونهم عن الاشتراك في هذا العمل وكلفوهم بتجنبه ، ثم اضاف سير « ادوارد ماليت » يقول : -

« اكتبوا بالمساعدة التى يمكن لأميرال الاسطول أن يوافيكم بها عند الحاجة لحماية الرعايا الانجليز ووقايتهم واولوه ثقتكم وتتبعوا رايه فى التدابير التى يجب اتخاذها واجراؤها عند الاقتضاء وبما انه يحتمل أن يكون امر هذا المشروع الدفاعى أى تجنيد ما بين ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ رجل قد انكشف واصبح معروفا لبعض الناس فأود ألا يعرف امر العدول عنه بغتة أو تنطلق عن ذلك شائعة مفاجئة ويمكنكم أن تحفظوا هذه الرسائل فى خزانة أسراركم المحصنة وأن تبدلوا الجهد فى تسكين الخواطر فتذيعوا انه ليس بين الوطنيين والاجانب خلاف أو نزاع وأن المخابرات جميعها الآن منوطه بقوميسيير الحضرة السلطانية على أن تبلغوا الاميرال سيمور هذه الرسالة »

بعث سير « ادوارد ماليت » برسالته السالفة فى صباح يوم ١٢ يونية سنة ١٨٨٢ وبعث فى نفس الوقت برسالة أخرى الى لورد « جرانفيل »

تفصل له فيها الاحداث فى مصر وقال ان درويش باشا القوميسيير الذى
أوفده الباب العالى لم يعلن حتى هذه اللحظة أى تصريح يؤيد فيه الحديو
توفيق ويستنكر موقف عرابى وزملائه العصاة المتمردين •
وأكد « لورد جرانفيل » بأن الحزب العسكرى ماض فى تنفيذ خطته وأن
اخصاءه أصبح عسيرا وأن نيته منطوية على المضى فى مقاومة الخطط
الانجليزية الى النهاية •
ذلك كان الموقف حتى صباح ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ • ومنه يتضح أسلوب
انجلترا فى معالجة الموقف اذ فى الوقت الذى كشف فيه سير ادوارد حقيقة
الوضع فى مصر ، كما هو مبين فى رسالته التى بعث بها الى وزير الخارجية ،
نراه فى رسالته الى القنصل يمدى النصيح بالمدارة وبالتفطية السياسة
الانجليزية وعدم الكشف عن سرها حتى يمكن أن تنتفى عن انجلترا
مسئولية الاحداث التى دبرت لها وعملت على وقوعها •

الفصل العشرون

الصدام

« انجلترا نثير الفوضى والاضطراب ونعمل بمفردها على اخراج عرابي - اعتداء مالطي »
« على مصرى فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ كان الشرارة الاولى - فنصل فرنسا يصف بداية »
« الفتنة كما وقعت - القنصل يقول ان المالطى بقر بطن المصرى فى شارع بسكنه ادوام »
« ومالطيون - القنصل يقول ان المالطيين والاروام اطلقوا النار من نوافذ منازلهم حتى »
« فريسينيه يصف الحادث وينفى أى أثر فيه للتعصب الاسلامى - دى فريسينيه يبرى »
« حيرته فى تفسير ظروف الحادث - تجمعهم مصرى - اجانب مستعدون بأسلحة موزعة من »
« القنصل الانجليزى - التجمع والاجانب كانا فى ذات المكان والوقت - دى فريسينيه يصف »
« ماكان لدى الاجانب من اسلحة - الشيخ محمد عبده علل الحادث - احداث ١١ يونيو »
« رحدث اغراض انجلترا - انجلترا تتهم عرابي والحزب العسكرى بتدبير الحادث للقضاء »
« على المسيحيين - انجلترا تطالب بحمايتهم للمسيحيين المصريين - فنصل انجلترا يخرض »
« الاوربيين على العرب - القنصل يقول قوى المسيحيين يمكن ان تثبت ان العرب هم الذين »
« فى حاجة للحماية - احداث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ يرجع الى فشل انجلترا فى ائساره »
« العالم ضد مصر - فتور العلاقة البريطانية والفرنسية - فرنسا تخطى المجال لانجلترا »
« فتتفرد هذه بالعمل - انجلترا تعمل وحدها وتجننى الثمار »

ازاء المناورات السياسية التى كان يقوم بها « دى فريسينيه » وازاء نفور
جميع ممثلى الدول الاوروبية العظمى من خطة انجلترا لاحداث صدام
مسلح بين الجالية الاجنبية بأسرها التى كانت ترمع تسليح ما بين ٣٠٠٠ -
٤٠٠٠ رجل منها لتجعل منهم جيشا يلتحم بالجيش المصرى وتتورط أوروبا
بأسرها فى النزاع ليتاح لانجلترا التدخل السريع المباشر بقواتها وأسطولها
لحماية الرعايا الأوربيين .. ازاء ذلك كله أصبح لزاما على انجلترا أن
تعمل بمفردها وأن تسعى لاجراج عرابي والحزب العسكرى ومن أجل
استحداث حالة من الفوضى والاضطراب والقلق واثارة الصدام بين
مختلف العناصر وحيال تطور الاحداث رأى « سير ادوارد مالىث » « ومستتر

كوكسون « القنصل الانجليزى فى الاسكندرية تأخير وقوع الصدام الذى كان « سير ماليت » قد نصح فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ بارجاء وقوعه لان الوقت اذ ذاك لم يكن - حسبما رأى - مناسباً لوقوعه .

وبعد ظهر يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ بعث « المستر كوكسون » الى « السير ادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى بالقاهرة بالبرقية التالية :

« بعد أن وصلتني برقيتك المتعلقة بامتناع القناصل العامين للدول الاوربية فى القاهرة عن الموافقة على اجراءات الدفاع التى تقرر دعتى ضبطية المدينة الى مخفر اللبان حيث وقعت مشاجرة بين الاهالى وبعض الماطيين ولكنى اضطررت أن أعود الى دار القنصلية فى التو بسبب رجمة حجر عنيفة أصبت بها أثناء سيرى فى الطريق فى منتصف الساعة الرابعة .

ثم استطرد القنصل الانجليزى يصف ما وقع له الى أن قال . . « ولست أدري كيف انى لم أمت ولم أقتل فى هذا الحادث وفى الساعة الخامسة مساء نقلت الى دار القنصلية وسلمت ادارتها الى المستر « كالفرت » . وفى الساعة العاشرة والدقيقة الاربعين من ذات اليوم بعث المستر « كالفرت » نائب القنصل الانجليزى فى الاسكندرية بالبرقية التالية الى « لورد جرانفيل » .

« وقعت بعد ظهر اليوم اضطرابات خطيرة بين العرب والاربيين سقط فيها الكثيرون من الجرحى وأصيب المستر كوكسون بجرح بالغ فى رأسه وكذلك أصيب ثلاثة من حرس القنصلية . لم يتدخل البوليس لحماية الاوربيين . قتل ميكانيكى البارجة « سوبرب » . لا أستطيع حتى الآن تحديد عدد الجرحى والقتلى . حضرت القوات لاعادة النظام . المحافظ والقناصل يبحثون الاجراءات التى يتعين اتخاذها . . وعد المحافظ بالمحافظة على الأمن العام ، ولكننى أرى أنه عاجز عن ذلك » .

وفى الساعة الحادية عشرة مساء أى بعد مضي ٢٠ دقيقة على الرسالة السابقة ، بعث « السير ادوارد ماليت » الى « اللورد جرانفيل » بالرسالة الآتية :

« طبقا لآخر الأنباء التي وردت من الاسكندرية في الساعة الحادية عشرة »
أعادت قوات الجيش المصرى النظام والهدوء ... »

ان أحداث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ جديرة بكل عناية لما لها من أهمية خاصة ، ونظرا لما انتهى اليه تطورها ... فما أن وقعت هذه الاحداث حتى أعلنت العناصر الوطنية بأن ما وقع انما كان نتيجة لتدبير محكم أريد به جر البلاد الى كارثة ، واتهمت هذه العناصر انجلترا وأكدت أن السير « ادوارد ماليت » دفع ببعض العناصر المستوطنة وبعض الممالطين المتخفين في زى الاعراب للعمل على نشر الاضطرابات واشاعة الفتنة بين مختلف العناصر . كما وأنه كان فى صالح الحديو توفيق أن تسود الفوضى وعدم النظام ويعم الاضطراب لكى يعزز أمام الدول الغربية اتهامه الحزب العسكرى بالعجز عن حفظ النظام على الرغم من تأكيدات زعماء هذا الحزب المتكررة بتحملهم هذه المسئولية .

ولترك لمثلى فرنسا وصف هذه الاحداث فى حينها :
يقول قنصل فرنسا فى الاسكندرية - اذ ذاك - فى رسالة له :

« بينما كان خباز مصرى يجتاز شارع الراهبات بالاسكندرية استوقفه مالطى واحتدم النقاش بينهما ثم استل المالطى سكينا كان متسلحا بها وبقر بها بطن العربى ، واستغاث الأخير وتجمع المصريون فى هذا الشارع الذى يسكنه أروام ومالطيون قد زودوا بالاسلحة على مختلف أنواعها مما شجعهم على اطلاق الأعيرة النارية من نوافذ دورهم على المصريين ... »

أما « مسيو دى فريسنيه » رئيس وزراء فرنسا فقد أدلى أمام مجلس النواب الفرنسى بالوصف التالى للاحداث فى مصر :

« عندما وقعت الحادثة التى تضمنها وصف القنصل الفرنسى تلاها هياج واضطراب ، يمكن تصوره بسهولة ، فتجمع العرب واقتحموا الحى الاوربى

وفي حمى ثورتهم وغضبهم الأعمى - كما قلت أمس في مجلس النواب - حطموا الدور واعتدوا على الأوروبيين العزل . ان قنصلنا قام بواجبه في هذه المناسبة وحال ، في حدود استطاعته ، وبفضل ما يحظى به من مكانة طيبة بين الوطنيين - دون تفاقم الضرر الذي بلغ رغما عن ذلك حدا كبيرا . ان عددا كبيرا من الفرنسيين والاجانب ومن كافة الجنسيات لجأوا الى القنصلية الفرنسية ، وظلوا بها عدة ساعات تحت حماية القنصل وموظفي القنصلية . ان القوات المصرية التي أخطرت في الحال بما وقع حضرت الى مكان الحادث ، وهي وان كان حضورها جاء متأخرا الا انها أدت واجبها بشكل مناسب .

ويقول قنصلنا ان محافظ الاسكندرية أبدى شجاعة وهدوء ونية طيبة جدية بالتقدير ، لقد استمر هذا الاضطراب لفترة طويلة قبل المساء كما مر بظرف كان ممكنا أن يضاعف من أثره ويزيد من تفاقمه وذلك حينما أذيع أثناء الاضطراب ان سفينة انجليزية تنزل جنودها الى البر بزعم حماية الرعايا الانجليز .

ولكن القنصل الفرنسي اصطحب بعض الضباط المصريين الى الميناء وتأكدوا من كذب هذا النبا ونتيجة لذلك عاد الهدوء الى النفوس . وفي الحادية عشرة مساء أو حوالي منتصف الليل وضع حد للاضطراب جميعه ، ومن مجموع هذه الوقائع وما بلغني من تحريرات اتضح لي انه لم يكن للتعصب الديني الاسلامي أي أثر فيما وقع من أحداث ، كما لم تكن السياسة من بين الدوافع على وقوعها أو السبب في حدوثها وربما كان سبب هذه

الاحداث أمرا عارضا ، كما يحدث أحيانا في الموانئ حيث يحتشد رعايا من مختلف الجنسيات ونحن في فرنسا يحدث في بعض موانينا مثل هذه الاحداث المؤسفة وان كانت تقع في نطاق أقل خطرا وأثرا نظرا لما أتيج لها من حسن النظام الاداري والعسكري

وهكذا نخلص من وصف هذه الواقعة وما ترتب عليها الى أن العنصر المحرك لها كان مالطيا من رعايا انجلترا ، كما كان اعتداء هذا المالطي على العربي اشارة البدء في اتمام المؤامرة المدبرة الخطوات من تجمهر وهياج سيران في الخط الذي رسم لخدمة السياسة الانجليزية .

.. ويلاحظ « المسيو دي فريسنيه » في مؤلفه عن المسألة المصرية : « انه ما من انسان استطاع أن يفسر هذه المصادفة في وجود مصريين من

جانب مهين للتجهر والتظاهر ضد الأجانب ووجود مطالبين وأروام
في ذات المكان وعلى استعداد لاطلاق النار على هؤلاء بأسلحة سبق أن
وزعت عليهم قبل أيام قلائل بمعرفة القنصل البريطاني ، •

وجدير بالذكر أن هؤلاء الأروام والمالطين الذين عناهم «دى فريسنيه»
في مؤلفه - كانوا من بين العناصر التي أرادت انجلترا تكوين قوة عسكرية
منهم لتقف في وجه المصريين •

ويقول المسيو «دى فريسنيه» بأنه يتبين من تقرير القنصل الفرنسي ،
أنه قد نبه إلى أن ضباط الجيش المصري قاموا بمصادرة أسلحة وفيرة في أيدي
الأجانب ، فقد ضبطوا في عربة واحدة اثني عشرة بندقية وصندوقاً من الذخيرة
كما أنه شعر طوال ساعات الليل بحركة مستمرة تجري بين السفن الانجليزية
والميناء • ولقد اتهم المصريون الانجليز بأنهم تستروا وراء ظلام الليل ونقلوا
الأسلحة إلى البر حيث سلموها لعمالهم وأعوانهم •»

ولقد حلل الشيخ محمد عبده أحداث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ تحليلاً
عميقاً ، وانتهى إلى أن سير هذه الأحداث يقطع - تماماً - بأن الحديو
وحاشيته كانوا سبباً في هذه الفتنة •• إذ كان واضحاً أن سياسة الحديو
ورجاله لتجريد عرابي من الثقة والقضاء عليه ، إنما كانت سياسة موت أو
حياة وانهم من أجل تحطيم هذا الخصم القوي لم يكونوا ليحجموا عن
اتخاذ أية وسيلة تحقق لهم هذه الغاية • فيقول :

« لما وقع الخلاف بين الحديو ووزارة محمود سامي باشا شاع في القاهرة
أن الحديو سيسعى بواسطة أتباعه ليحدث شغباً في نفس القاهرة إلى حد
أن الوزارة احتاطت لمنع الفتنة وبالغت في ذلك طول مدة قيامها بأعباء
الامر ، واستدعى الحديو ابراهيم بك توفيق مدير البحيرة - وطلب إليه
أن يجمع مشايخ قبائل البدو ويحضرهم إليه - ففعل - وبالفعل الحديو في
حسن استقبالهم وأكثر لهم من المواعيد ثم أوعز إلى المدير أن يأمرهم بحشد
٣٠٠ بدوي واحضارهم إلى العاصمة بطريق الجزيرة ليحدثوا فتنة في البلد

لعدم وجود النظام بينهم ولكنه تعذر على المشايخ حشد العدد المطلوب من البدو فحذف هؤلاء من المصكر - ولما فشل مسعاه هذا أرسل تلغرافاً رمزياً (شفرة) إلى محافظ الاسكندرية هذا نصه :

« قد ضمن عرابي أمر الأمن العام ونشر ذلك في الصحف وجعل نفسه

مسئولاً لدى القناصل وإذا نجح في ضمانه هذا وثقت به الدول وصغر

شأننا - أما الآن وأساطيل الدول في مياه الاسكندرية وعقول الناس متهيجة

فوقوع الخلاف بين الأوربيين وغيرهم أمر محتمل فاختر لنفسك اما خدمة

عرابي في ضمانه أو خدمتنا » .

« وفي يوم هذه الحادثة توجهت إلى السراي فرأيت موظفيها في جدل عظيم مما حدث وكانوا يبالغون في رواية الاخبار ويضحكون من عهد عرابي بالمحافظة على الأمن العام - ومن المعلوم أن موظفي السراي لا يقولون الا ما يسر الحديو ، فاذا كانت الاخبار سارة تكلموا وضحكوا والا تظاهروا بالحزن والكآبة جهدهم » .

« وبعد ١٢ يوما من هذا التاريخ كنت في الاسكندرية فسمعت الناس أجمع يقولون أن المحافظ (عمر لطفى) سمح بانتشار الفتنة إلى هذا الحد لأنه كان مقيماً في البلد ولم يصدر أمراً بتوقيفها ولم يذهب إلى مكان الفتنة الا بعد مضي وقت ولم يطلب مساعدة العسكر النظامي مع أنهم كانوا على مقربة منه .. واجمع الناس على أن عمله هذا موعز به من الحديو - وعلمنا أيضاً أنه لما كانت المذبحة على وشك النهاية وكان المحافظ يتمشى من مكان إلى آخر إذا بأوروبي في شباك وفي يده مسدس فقال أحد البدو أرمى هذا الرجل يا باشا ؟ فقال له « ارمه » - فأطلق البدوى عليه الرصاص فقتله - وكثير من المنهوبات دخلت بيته وبيوت أقربائه في ذلك اليوم الأسود » .

« وقد سمعت أيضاً أنه حرض بعض الناس أثناء المذبحة وشجعهم على

ذلك ، وانه أشار الى البوليس « المستحفظين » ألا يتدخلوا قائلا : (دعوا
أبناء الكلاب يموتون) •

« ولم تسأل اللجنة التى تألفت للنظر فى أسباب هذه الفتنة عمر لطفى
عن شىء مما حدث مطلقا ، بل كان الحديو أوعز اليه بأن يستغنى بدعوى
المرض » •

« كان عمر لطفى محافظ الاسكندرية زمن الفتنة وقد أهمل أمر القيام
بحفظ الأمن العام على أنه هو الشخص الوحيد المسئول عنه ، هذا واذا لم
نقل أنه هو المحرض عليها - فاذا فعل اطاعة لأمر عرابى كما ادعى مع أن
وظيفته تابعة رأسا الى الحديو - لان الحديو أصدر أمرا مخصوصا صرح
فيه أنه بعد استعفاء وزارة سامى أقضت أمور الداخلية وشئوننا الى
السراى - فكيف نعلل تعيينه (أى عمر لطفى) وزيرا للحربية جزاء
لطاعته لعرابى وعصيانه لسيدته الحديو ؟ واذا كان الامر اهمالا منه فكيف
يصح مع اهماله وعدم كفاءته تعيينه وزيرا للحربية ؟ ولماذا لم يسأل سؤالا
واحدا عما جرى مع أنه كان يجب أن يكون أول من يسأل ؟ •
« لا ريب فى أن استقراء سير هذه الحوادث يظهر أتم الظهور أن

الحديو بالاشتراك مع عمر لطفى كانا سبب هذه الفتنة - أى مذبحه
الاسكندرية » •

ولكن الواقع أن المسئولية الحقيقية ، تقع على جميع المستفيدين من هذه
الاحداث على أن فائدة الحديو توفيق كانت فائدة جزئية وتبعية • وان صح
أن أحدا لم يستطع أن يفسر أحداث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ فمما لا شك
فيه أن هذه الاحداث خدمت أهداف انجلترا خدمة تامة وقد أكد « مسيو
دى فريسنيه » أن أحداث ١١ يونيو ذات طابع محلى ولا أثر فيها للتعصب
الدينى أو الدوافع السياسية اطلاقا مما يؤيد هذا الرأى أن قناصل الدول
الاوروبية بما فيهم القنصل الانجليزى وقعوا فى ١١ يونيو تصريحاً أعلنوا

فيه ثقتهم التامة فى الجيش ودعوا الاجانب الى التزام الهدوء والسكينة ، الا
أن الحكومة الانجليزية ماكانت لترتاح الى تفسير ماوقع من الاحداث تفسيراً
معقولاً من شأنه أن يهدم الحطة السياسية التى دبرتها ضد مصر وينفى
حجتها فى الاعتداء على البلاد ..

ولهذا فقد بادرت الحكومة الانجليزية بتصريح قالت فيه بأن أحداث ١١
يونيو ماكانت لتقع لو أن الحكومة المصرية كانت تسلك ذات المسلك الذى كانت
تلتزمه مصر قبل قيام الانقلاب العسكرى ، وانه منذ وقوع هذا الانقلاب سادت
المصريين روح التمرد التى تتزايد يوماً بعد يوم بسبب الاثارة والتشجيع
اللذين لا حد لهما من جانب رجال يتولون حالياً السلطة فى مصر ويعتبر
وجودهم خطراً قائماً ضد أمن ومستقبل الاوربيين .

وهكذا نرى أنه بينما كان « المسيو دى فريسنيه » يبرىء المصريين من
التعصب الدينى تبادر الحكومة الانجليزية على أساس ما تلقته من تقارير
« سير ادوارد ماليت » « والاميرال سيمور » باتهام عرابى والحزب العسكرى
بتدبير أحداث ١١ يونيو بغية القضاء على المسيحيين كافة بصرف النظر عن
جنسياتهم وقد كان ذلك اتهاماً خطيراً له مغزاه ولا يمكن أن يصدر عن
حكومة تتوفر فيها النوايا الطيبة ازاء مصر .

ولم تكتف الحكومة الانجليزية بذلك ، بل قام « سير ادوارد ماليت »
بإبلاغ « لورد جرانفيل » برسالة تمشى والحطة التى التزمها حكومته ، اذ
أكد له أنه نتيجة لاحداث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ قد قرر أن يطالب هو
وسائر ممثلى الدول العظمى درويش باشا القوميسير التركى بأعداد
الترتيبات الخاصة لكفالة أمن السكان المسيحيين المصريين ، وبينما كانت
البرقيات تصدر من « لورد جرانفيل » « والاميرال سيمور » « والسير
ادوارد ماليت » حاملة هذه المعانى أرسل « المستر كولفورت » نائب القنصل
الانجليزى بالاسكندرية برقية الى لورد جرانفيل يطمئنه على الحالة، ويقول
فيها أنه ما من خطر يمكن أن يخشى منه فى الوقت الحاضر عدا الخوف
من حدوث احتكاك مستقبلاً بين العرب والاوربيين .. وفى هذه البرقية

تبدو لنا عبارة هامة ، اذ يقول نائب القنصل ، واذا حدث هذا الاحتكاك فان

فى استطاعة الاوروبيين أن يشتوا للعرب أنهم أكثر قوة ، وعندئذ سيكون

المصريون فى حاجة الى نجدة الجيش لهم ..

وهكذا فى الوقت الذى يقوم فيه لورد جرانفيل والسير ادوارد ماليت بتضليل العالم والزعم بأن الأوروبيين فى مصر مهددون بخطر الدعاية التحصية الاسلامية الذى يمتد الى المسيحيين المصريين ، يقول القنصل الانجليزى فى الاسكندرية ، أنه اذا كان هناك خطر يخشى منه ، - فان مصدر هذا الخطر هو الجاليات الأجنبية سيما الجالية الانجليزية وأنه اذا كان هناك من هو جدير بالحماية فهم السكان الوطنيون الذين سيكونون فى حاجة الى نجدة الجيش المصرى .

لم تجز مؤامرة انجلترا فى ١١ يونيو وتلك الدعاية التى شنتها انجلترا على المصريين بوصفهم بالتعصب الدينى الاعمى ضد المسيحيين عامة لاثارة الرأى العام الاوروبى ضد مصر وضد عرابى والعسكريين ، بل ان احداث ١١ يونيو ١٨٨٢ انتهت الى اضعاف الروابط بين انجلترا وفرنسا ، ففرنسا نصر على أنها لا ترى فى حادث ١١ يونيو سوى حادث مألوف يمكن أن يقع كل يوم فى أى ميناء بينما انجلترا تصر على أنها ترى نفسها أمام حالة خطيرة تهدد كيان الاجانب عموما وتهدد مستقبل مصر وأنه لا مناص من استخدام القوة وتعرض على فرنسا مشاركتها فى ذلك فتصر فرنسا بدورها على وجهة نظرها انه عمل عدوانى ضد مصر يجب أن يكون نتيجة اتفاق سابق بين سائر الدول الاوربية والباب العالى ، وأن حماية الاجانب فى مصر يجب أن تقوم على اتفاق بين أوروبا كلها - أو على الاقل تقوم على تأييد الدول الاوربية المجتمعة فى مؤتمر الاستانة .

وهكذا نجحت انجلترا فى عزل فرنسا باختيار فرنسا عن تحالفها السابق معها ففرنسا بتباعدها وتجنبها مشاركة انجلترا وموقفها بشدة وحزم فى وجه أى اجراء عسكري منفرد قد أفسحت المجال أمام انجلترا . لقد حاولت

انجلترا فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ أن تحول مآوقع من أحداث الى حالة من الاضطراب والفوضى تذبج فيها الاجانب والمسيحيين لكى تبرهن للعالم أن مآوقع من مذابح هو النتيجة الطبيعية للسياسة الوطنية والتعصب الدينى الذى تزعمه وبأن ذلك كله من آثار السياسة التى يتبعها الحزب الوطنى يؤيده قادة الجيش من المصريين - ولكى ترسم الصورة التى تبرر القيام بأجراء عسكري أوربى ضد مصر ، ولكن ما منيت به انجلترا من فشل فى هذه الحالة ، دعاها الى أن تفيد من تنجى فرنسا وتعمل بمفردها وتتحمل كافة المسئوليات ، كى تجنى - وحدها - الثمار وكان هذا يدعوها الى الاندفاع فى سبيل تحقيق غايتها على أسرع وجه .

الفصل الحادى والعشرون

الخطـة الانجليزىة

« استعداد انجلترا لملتها على مصر سياسة كسب الوقت للاعداد - استغلال انجلترا -
« التأييد الحديو والقوميسير التركى - القضاء على الجيش المصرى فى رأى المعتمد البريطانى »
« هو' الضربة القاضية - القوميسير التركى يعمل على تنفيذ الخطـة الحربىة الانجليزىة - »
« القوميسير باهر بتركيز القوات فى الاسكندرية لتبفى الدلتا مفتوحة - عزل الجيش وتفتيته »
« ساعد الخطـة الانجليزىة للقضاء عليه بضربة واحدة - خطـة انجلترا العسكرية فى ١٨٨٢ »
« تكررت فى سنة ١٩٥٦ - اسباب نجاح الاول وفشل الثانية - الفرق بين عرابى وبين عبد
« الناصر فى مواجهة ذات الخطـة - الرعايا الانجليز فى الاسكندرية عقبة فى سبيل »
« ضرب المدينة - اجلاء الرعايا الانجليز لازالة العقبة - سعى معتمدى الدول لدى توفيق »
« لتشكيل وزارة تعيد الهدوء والنظام - انجلترا تتجاهل الحقائق وتمضى فى اثاره »
« الفتنة - تكليف راغب باشا بتأليف الوزارة - اعادة الهدوء والاستقرار لا ترضى انجلترا »
« - فرنسا تؤكد نجاح اجراءات اعادة الهدوء - الحديو يستمر فى الرضوخ للانجليز »
« ودرويش باشا - الحديو ينذر عرابى بمغادرة القاهرة الى الاستانة - عرابى يرفض - »
« « جرانفيل » يثفى للباب العالي همدوء الحالة ويزعزع الثقة بمصر - جرانفيل يثير »
« الصعوبات امام الوزارة الجديدة - الرقابة الثنائىة نشل حركة الوزارة - حلف توفيق »
« وانجلترا ورجال البدو - سلطان باشا على راس رجال البدو - تجمع البدو فى منطقة »
« اقنائة ومديرية الشرقىة - القنصل الانجليزى يقول ان التجمع قوة بوليسية لحفظ النظام »
« - القنصل يعرف تجمع البدو فى البعيرة بانه للسلب والنهب - اطمئنان انجلترا لولاء البدو »
« لها - « ماليت » يستأثر بالحديوى ويعزله عن سائر معتمدى الدول - اجلاء الرعايا »
« الانجليز كان ايلانا باحداث الدريعة للعدوان . »

كان على انجلترا أن تعمل وأن تحاول كسب الوقت لكى تتم استعداداتها
للقيام بحملتها العسكرية ضد مصر ، ولقد أبرق مراسلو الصحافة العالمية
من الجزر البريطانية ينبئون العالم بما كان يجرى من استعدادات كبرى
سريعة فى سائر الموانئ الانجليزىة وكافة المراكز العسكرية فيها .
وبينما كانت تلك التدابير تتخذ فى خارج مصر كانت انجلترا تعمل فى

مصر على كسب تأييد الحديو توفيق والقوميسير التركي درويش لسياستها وعلى استقلالهما معا لخدمة أغراضهما ، كما راحت تعمل على استخدام خيانة أكبر عدد من عملائها ممن كانت مناصبهم ومراكزهم تمكنهم من اضعاف قوة مصر المحاربة أو القضاء عليها وقد رسم الانجليز بالتواطؤ مع درويش باشا مبعوث الباب العالي فيما رسموا من الخطط خطة القضاء على الجيش

المصرى ، ذلك أن اتفق « ادوارد ماليت » و « درويش باشا » على تعزيز

حامية الاسكندرية بما لا يقل عن عشرة آلاف جندي ، بينما أن عدد قوات

الجيش المصرى جميعها كان ثلاثة عشر ألفا ، وكان هذا التعزيز فى ظاهره

بناء على نصيحة « السير ادوارد ماليت » التى استجاب لها درويش باشا «

وهل لتففيذا « سير ادوارد ماليت » ، وبعت بىريقية فى ١٣ يونيو سنة

١٨٨٢ ينهى « لورد جرانفيل » بهذا القرار ويعلق عليه قائلا : سيكون فى

استطاعتنا ، دائما اكراه المدينة والحامية العسكرية المرابطة بها على الاستسلام

فى أى وقت ولهذا أصبح من الضرورى ولصالحنا أن نركز المقاومة المصرية

فى تلك البقعة لكى نستطيع فى الوقت المناسب تسديد ضربتنا القاضية وانقاذ

دلتا مصر ..

كان « ادوارد ماليت » يعنى بهذا التصريح أن الضربة القاضية هى القضاء على الجيش المصرى كله اذ يجد الجيش نفسه أسيرا فى الاسكندرية وهدفا لمدافع الاسطول بينما تبقى دلتا النيل كلها منطقة مكشوفة دون دفاع ودون تحصينات •

ولقد كان لقرار «درويش باشا» أبلغ الاثر فى تخفيف العبء العسكرى عن انجلترا وانقاذها من صعوبة استراتيجية ذات أهمية قصوى ، فان الخبراء العسكريين الفرنسيين كانوا قد أجمعوا وقتئذ - على أنه ما لم يمكن

الاجتذاب للقوات المصرية والقضاء عليها في مركز ما ، فانه يتعين على القوات
المغيرة على مصر أن تستعين بما لا يقل عن ٤٠ ألف رجل .

ولهذا كان الشاغل الأول للخبراء العسكريين الانجليز هو المخاطر التي
تعرض لها الخطة الانجليزية اذا ما بقيت قوات الجيش المصرى الرئيسية
في نخبه عناصرها داخل الدلتا ، تتحرك بحرية لكي تواجه أعداءها سواء
جاء العدوان من الاسكندرية أو رشيد أو دمياط أو من منطقة القتال .
فعلى هذا الضوء ، يمكننا تقدير مدى الخدمة التي أداها درويش باشا
لانجلترا عندما أمر الجيش المصرى بأن يركز قواته بأسرها في الاسكندرية
متخليا عن الدلتا .

ويقول المؤرخ « بيوفيس » انه بفضل هذا الاجراء تم تفتيت الجيش

المصرى واعتمدا على هذا الوضع تسنى لانجلترا أن تستمر في استعدادها
وأن تضع الخطة النهائية لعدوانها .

وتعود بنا الذكريات في هذا المقام الى عهد قريب ، الى سنة ١٩٥٦ حينما
وقع العدوان الثلاثى الفادر على مصر ، وتكررت ذات المناورة فحاولت فرنسا
وانجلترا حمل مصر على ارسال قواتها كلها الى شبه جزيرة سيناء واخلاء
الدلتا واستغانت لتحقيق هذه الخطة بالعدوان الاسرائيلى ، وهكذا كانت تطمع
فى القضاء على القوات المصرية وكانت الدول المعتدية الثلاث تأمل فى هذه
الحالة أن تجد الدلتا ومصر كلها مفتوحة دون مدافع عنها يعترض طريق
الغزاة .

غير أن المحاولة التى نجحت فى سنة ١٨٨٢ فشلت فى سنة ١٩٥٦ لسبب
واحد هو أن الذى كان يتولى قيادة مصر فى سنة ١٨٨٢ كان احمد عرابى ،
وكان مقيدا بسلطان الخديو والباب العالى ، أما فى سنة ١٩٥٦ فان الذى قاد
مصر كان أول رئيس لحكومة مصر المستقلة واستطاع بذهنه أن يقدر الموقف
تقديرا عسكريا سليما ، فعلى الفور وبسرعة صادقة أصدر أمره بانسحاب
القوات المصرية كلها من شبه جزيرة سيناء لتواجه العدو الحقيقى ، وجعل
من الدلتا ميادانا للقتال ، وهو أخشى ما كان يخشاه المعتدون .
وهكذا فشل عدوان سنة ١٩٥٦ .

ونعود فنقول : ان انجلترا قد مضت فى تنفيذ خطتها المدبرة ، فبعثت

برسالة الى الأميرال سيمور قائد الأسطول الانجليزى فى الاسكندرية
تكرر به المطالبة بتنفيذ أوامرها الصادرة فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ لانزال
الجنود اذا دعت الى ذلك حماية أرواح الرعايا الانجليز والأوروبيين عامة
وأن يضع هذه القوات تحت حماية مدافع الأسطول ، كما طلبت اليه أن
تشمل حماية أسطولها الحديو توفيق والقوميسير التركى درويش باشا
.. وهكذا وضحت المؤامرة بين هؤلاء جميعا +

ثم تلقى الأميرال سيمور أمرا ملحقا لاجلاء جميع الرعايا الانجليز عن
مصر +

وفى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٢ بعث وزير الخريصة الانجليزى الى وزير
الخارجية بالرسالة التالية : -

« تنفيذًا لأوامر قيادة الاسطول أبلغكم بأن الأميرال سيمور أخطرنا اليوم
فى رسالة برقية بأنه يرى أن يغادر جميع الرعايا الانجليز مصر ، عدا القنصل
ومن يتعين بقاؤهم ، على أن يركب هؤلاء الرعايا السفن باكر ... وعلى
هذا الاساس ، ومتى تم تنفيذ ذلك يرى الأميرال سيمور أن العقبة
الاساسية التى كانت مصدر قلق لنا فيما لو قمنا بالاجراء الذى يتعين
اتخاذ ، قد زالت »

وهكذا تلقت حكومة صاحبة الجلالة الانجليزية منذ ٢٢ يونيو عام ١٨٨٢
تأكيدات الأميرال سيمور بأنه يستطيع دون أن يخشى أى انتقام يقع على
الرعايا الانجليز القيام بأى اجراء عسكرى يعتبره ضروريا .. ولكن كان
عليه أن ينتظر الى يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ لأنه كان لزاما على الانجليز
أولا أن يخلقوا خلال تلك الفترة الزمنية ، جوا من الخوف والقلق والذعر
بين الاجانب خاصة ، وسكان القطر المصرى عامة ، وأن يمهدوا
لغزوهم ولعدوانهم ، بما يشونه من الاضطراب والفوضى مما يحمل
السكان على الجلاء الجماعى فى صورة مجموعة مسعورة ، تدق ببيدها
ناقوس الخطر ، ناقوس الحرب وتدفع كل شىء الى الهاوية التى رسمتها
السياسة الانجليزية الى الحرب .. لقد كان آخر اعداد سبق احتلال مصر
هو الاعداد السيكلوجى الذى أعدته انجلترا .. الهلع والذعر والخوف
يملاً القلوب ، الخوف من الفوضى ، من الاعتداء ، ثم الهجرة .. واندفاع
الناس ..

على أنه لم يكن فى واقع الأمر بمصر الا ما يدعو الى الطمأنينة والهدوء .
•• لو سلمت مصر من أفاعيل السياسة الانجليزية •

واتشر عملاء الانجليز وانبث دعايتهم لتحريض الأجانب خاصة
والمسيحيين عامة على الهجرة من سائر المدن والالتجاء الى الاسكندرية ،
فازدحمت المدينة بالوافدين عليها وأمسى الناس فيها يتنازعهم الخوف من
وقوع احدى كارتتين تذهب كلتاهما بأرواحهم فكانوا يخشون أن تنطلق
القنابل من بوارج الأسطول الانجليزى لتدك المدينة بما فيها من حصون
وقلاع ، كما كانوا يخافون من أن تقع فتنة بين المسلمين والمسيحيين تنتهى
بمجزرة لا يفيد منها الا العدو وقد أدرك المعتمد الفرنسى أن انجلترا ماضية
فى تنفيذ خطتها فكتب الى نائب القنصل فى الاسكندرية فى ٤ يونيو سنة
١٨٨٢ لينصح الرعايا الفرنسيين فيها بالتزام الهدوء وتوخى الحكمة فى
تصرفاتهم ، وبالرحيل - مؤقتا - عن الاسكندرية اذا ما دعت الظروف
للرحيل الى أن يتضح الموقف •

وبتأثير هذه الشائعات ، شعر الناس بدنو العاصفة ، وأدركوا أن الكارثة
تقرع الباب ، فبلغ الذعر من نفوسهم أقصى ما يبلغ من النفس - وتدفخوا
من أنحاء المدن فنصت بهم قطارات السكك الحديدية وازدحمت بالنازحين
عن دورهم السفن التجارية والشراعية وعبثا كان عمال الحكومة يحاولون
تسكين خواطر الأهلين ، وصرفهم عن الهجرة ، أو التهدة من موجة
الذعر التى جرفت فى سبيلها كل حى فى البلاد • مما حمل المعتمدين
السياسيين للدول الأوروبية فى مصر ، على الاجتماع لبحث الموقف
والتدارس فيه لا سيما وأن الظروف المحيطة به كانت كلها تدعو الى ذلك
فالخديو توفيق كان بمثابة لاجئ الى كنف الأسطول الانجليزى يقيم
بالاسكندرية تحت حماية هذا الأسطول ويلازمه السير « ادوارد ماليت »
الذى غادر القاهرة ليكون مع الخديو كظله تنفيذا لتعليمات الحكومة
الانجليزية ، ثم انه لم تكن للبلاد وزارة تصرف شئونها ، وعلى الجملة فقد

كانت كل الظروف متضافرة على زيادة حرج الموقف ، وعلى اشاعة البلبلة والقلق وايقاد نار الفتنة .

لذلك ، انتهى الرأى بين معتمدى الدول لا سيما معتمدى ألمانيا والنمسا الى السعى لدى توفيق لتشكل وزارة جديدة يكون من بين أعضائها أحمد عرابى حتى يمكن اخماد الفتنة ، والقضاء على أسباب القلاقل ونجس سعى المعتمدين فأذعن الحديو توفيق لطلبهم وكلف اسماعيل راغب باشا بتشكيل الوزارة الجديدة ، وفى ١٦ يونيو وجه الحديو من الاسكندرية الى عرابى باشا الرسالة التالية :

« حيث أن الحالة الحاضرة تستدعى وجود هيئة يعتمد عليها فى مباشرة أعمال ومصالح الحكومة فقد انتخبنا وعينا سعادة اسماعيل باشا راغب رئيسا لمجلس النظار وأمرناه بتشكيل وانتخاب هيئة يعتمد عليها وعرضها علينا لصدور أمرنا باعتمادها فليكن فى علمكم احالة مقام الرئاسة لعهددة الباشا المشار اليه وكونوا جميعا يدا واحدة فى المساعدة ولعاونته وصرف الاقتدار والامكان لما فيه انتظام الادارة وحسن سير الأعمال واستتباب الأمن والراحة بأطراف وأكناف البلاد ، نسأل الله التوفيق والاصلاح »

وقد رحب عرابى بالوزارة الجديدة وأبدى استعداداته لتنفيذ أوامره توفيق والقيام بواجبه نحو البلاد وقد تم تشكيل الوزارة فى ٢٠ يونيو الا أن سير « ادوارد ماليت » لم يكن يرضيه أن تستقر الأمور ويسود الهدوء فأوعز الى عملاء انجلترا ليضاعفوا جهودهم من أجسار ازعاج الأجانب والمسيحيين كيما يهاجروا من البلاد ، وبادر فى ذات اليوم الذى شكلت فيه الوزارة فأرسل الى « اللورد جرانفيل » الرسالة التالية :

« أتشرف بأن أخبركم بأن الدكتور ماكى شرح لى اليوم سوء الحالة التى يعانيتها المهاجرون من مصر ولذلك رأى أن يوجه رسالة الى عمدة لندن لكى يدعو الى الاكتاب لأولئك البؤساء الذين هاجروا من مصر ونزلوا بميناء مالطة والموانئ الانجليزية الاخرى ،

« وان رحيل الأوربيين عن مصر مستمر دون توقف والكثير من

المهاجرين سيطلب العون والمساعدة لا عند نزولهم الى البر ولكن فيما بعد لكي يتهيأ لهم أن يبدءوا حياة جديدة .

ان أغلب المهاجرين باعوا كل ما يملكونه في مصر بأبخس الأثمان حتى يستطيعوا الفرار منها »

بينما كان «سير ادوارد ماليت» يبدي رثاءه للمهاجرين على هذه الصورة، بعث بتعليماته الى كافة الوكلاء الانجليز لكي يعملوا على اغلاق البنوك والبيوت التجارية وذلك لكي يصاب كل نشاط اقتصادي داخل البلاد بالشلل والتوقف .

وامتد نشاط السير « ادوارد ماليت » في هذا الصدد - الى القاهرة فأمر باجلاء من كان فيها من الرعايا الانجليز ، على الرغم مما كان يسود القاهرة من الهدوء ، بحيث لم يقع فيها حادث واحد يهدد الأوروبيين في أرواحهم أو في ممتلكاتهم ، كما نصح الحديو توفيق بنقل كافة الادارات الحكومية منها الى الاسكندرية .

ولم ترد « سير ادوارد ماليت » عن غايته الحقائق التي كانت تدحض ادعاءاته ففي الوقت الذي كان « ماليت » يذيع ما يذيع من المفتريات ليؤكد قيام الفوضى وليبعث الرعب في كل الأوساط كان بين يديه تقريران أحدهما : من القنصل الانجليزى في القاهرة ويؤكد فيه أنه لا يوجد أى خطر في المدينة يهدد أرواح الاجانب وأملاكهم ، والآخر : من القنصل الانجليزى في الاسكندرية ينبه سير « ادوارد ماليت » الى ما يهدد المدينة نتيجة لرحيل العمال الفنيين الأجانب الذين يعملون في سائر المرافق الأساسية بها . لا سيما مرفق مياه الشرب ، وكان من شأن هذين التقريرين أن يصرفا « ماليت » عن المضي في خطته الازعاجية ، ولكنه لم يأبه بهما ولم يحفل بما تضمناه من حقائق ، بل انه بعث الى « لورد جرانفيل » برسالة يؤكد فيها مضيه فيما يتخذه من اجراءات .

كذلك بعث المعتمد الفرنسى الى المسيو « دى فريسنيه » يقول :

« ان آخر الأنباء تؤكد نجاح الاجراءات التي اتخذها الخديو لتشكيل وزارة جديدة حيث أن بواذر الهدوء والاستقرار بدأت واضحة وتبعث على الأمل في عودة السكينة والنظام على وجه السرعة وبصورة كاملة وعاجلة ، وتشبت سير « ادوارد ماليت » بموقفه المتجنى ، متجاهلا كل الحقائق الواضحة ، فتجاهل أحمد عرابي ، وتجاهل سعى المعتمدين السياسيين لحل الأزمة ، وتجاهل وجود الوزارة الجديدة بل انه بمجسرد أن تم تشكيلها وفيها أحمد عرابي ، أعلن استنكاره لما بذله المعتمدون السياسيون من المساعي التي أفضت الى تأليف تلك الوزارة ، ورفض الاعتراف بها كحكومة ذات سلطة شرعية الا أن معتمدى الدول الغربية لم يستسلموا لموقف المعتمد الانجليزى ، كما نصح المعتمد السياسى لألمانيا للخديو بالتفاهم والتعاون مع الوزارة الجديدة وتجنب كل ما يسىء الى علاقته بالوزراء .

ولكن الخديو ، على الرغم من وعده للمعتمد الالماني بالتزام نصحه ومشورته والتعاون مع الوزارة الجديدة ، فقد اتجه الى العكس من ذلك كله ، ومضى ينفذ توجيهات « ادوارد ماليت » و « لورد جرانفيل » و « درويش باشا » فطلب الى « عرابي » مغادرة مصر والسفر الى الاستانة وشفع طلبه هذا بانذار عرابي بما يتعرض له من أسوأ العواقب اذا لم يمثل لما امر به . ولكن عرابي لم يمثل بل لم يأبه بانذار الخديو ، وأصر على البقاء فى بلاده .

وقد أبلغ الباب العالى من جانبه الدول بأن الأنباء التى تلقاها من مصر تقطع بأن الحالة قد استقرت فى البلاد وأن الهدوء يشمل مصر ، كما أن تشكيل الوزارة الجديدة يطمئنه على استقرار النظام بصفة نهائية .

غير أن « اللورد جرانفيل » بعث بمذكرة الى الباب العالى قال فيها انه لايشاطره هذا الراى « وأن المظاهرات العسكرية مستمرة فى مصر وأن آثارها مدمرة لاقتصاديات البلاد وقد بددت كل شعور بالاطمئنان الى مصر من حيث احترامها لواجباتها والتزاماتها الدولية » ثم أضاف يقول : -

انه طالما كان الرجل المسئول عن قيام هذه الحالة باقيا فى مصر فلن تكون

هناك ضمانات تكفل الهدوء والنظام كما انه ليس صعب علينا أن نولى تأكيدهاته
في هذا الشأن - أى اعتبار أو تقييم لها أى وزن .

وحرص « لورد جرانفيل » على أن يقيم كافة الصعوبات فى وجه
الوزارة الجديدة ، وفى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢ بعث الى السفير الانجليزى
فى برلين بالبرقية التالية :

« يهمنى أن توضحوا للبرنس بسمارك ردا على الملاحظات التى أبدتها
لكم بالأمس أن حكومة صاحبة الجلالة لم تكن طرفا فى التسوية التى تمت
فى مصر . . (أى تشكيل الوزارة الجديدة) وأن الحكومة الانجليزية
وان كانت تعترف بأن هذه التسوية يمكن اعتبارها اجراء مؤقتا لحماية
أرواح الأوربيين وأملاكهم الا أنها لا ترى فى هذه التسوية أى حل
للمشكلة السياسية بأية صورة من الصور »

وفى نفس اليوم بعث «لورد جرانفيل» الى « لورد دفرن » سفير انجلترا
فى الاستانة يقول : -

« لقد وصل الى علمكم أن درويش باشا يلج على الخديو ليعود الى القاهرة
بعد تشكيل الوزارة الجديدة ، وأن حكومة صاحبة الجلالة لترى أن عودته الى
القاهرة تعرض حياته لأشد المخاطر وتعيد حالة الذعر الى هذا الميناء . . ومن
اجل هذا فانى أطلبكم بالعمل لدى المسئولين من أجل إلغاء الامر الصادر من
درويش باشا للخديو بالعودة الى القاهرة »

كما بعث « لورد جرانفيل » فى ذات الوقت برسالة الى السير « ادوارد
ماليت » يقول فيها : -

« ان حكومة صاحبة الجلالة تعتزم مطالبة حكومة مصر فى الوقت المناسب
بتعويض عما أصاب رعايانا فى الاسكندرية من الاضرار ، ولهذا نكلفكم بإبلاغ
هذه النية الى الرعايا الانجليز والى أقارب من قتل منهم واتخاذ الاجراءات
اللازمة لتسجيل مطالب جميع الرعايا فى القنصلية لمواجهة الحكومة المصرية
بها . . »

كما أوعز « سير ادوارد ماليت » الى المراقبين العاملين فى مصر ، بالعمل
ضد الوزارة القائمة حتى يمكن أن تشل حركتها تماما . . .

وتنفذا لهذا التوجيه بعث المراقبان بمذكرة للحكومة قالا فيها :
« انه لمن المعلوم للكافة بأن مجلس الوزراء منذ انعقاده الاخير قد أمر

بتجهيزات وباعداد مشروعات لم ترد نفقاتها ولم تقدر عند تحضير الميزانية
• • وكان المراقبان الموقعان على هذه الرسالة يعتقدان أنه بعد توقف المجلس
عن الانعقاد طوال خمسة عشر يوما سيقوم بتقديم بيان عن ماهية هذه
الاستعدادات والتحضيرات وأثرها المالى على الميزانية •

لقد تبين لنا أن جدول أعمال المجلس لا يتضمن غير مسائل تافهة ولذلك
يعلن المراقبان رغبتهما فى أن توضح لهما الحكومة ما يأتى :
أولا - هل قامت الحكومة منذ اجتماع المجلس الأخير أو قبله بالارتباط
بنفقات اضافية يترتب عليها حتما تجاوز الاعتمادات المقررة لمختلف
أبواب الميزانية بأى شكل من الأشكال •

ثانيا - اعتمادا على أى المصادر المالية ستقوم الحكومة بمواجهة هذه الأعباء
الجديدة وهل فى استطاعة الحكومة أن تحدد نفقات هذه الأعباء
وبموجب أى تصريح يتسنى لها التصرف فى هذه الأموال ؟
ان المراقبين يتقدمان بهذه المذكرة لعرضها على مجلس الوزراء ويطلبان
عليها ردا كتابيا ومحددا قبل انعقاد الجلسة القادمة للمجلس وعلى أن تدرج
هذه المذكرة ضمن جدول أعماله «

وبإيعاز من « سيرادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى اتبع المراقبان مذكرتهما
بأخرى قال فيها :-

« ان للرقابة الثنائية على مصر وظيفتين أساسيتين : الاولى - حضور
مجلس الوزراء ، والثانية - اجراء التحريات المناسبة فى كافة المصالح
العمومية •

ولا تستطيع الرقابة الثنائية فى الوقت الحاضر نظرا لما يتمتع به عرابى باشا
من سيطرة ونفوذ على الحالة أن تباشر واحدا من اختصاصيها هذين •
ففى مجلس الوزراء لا تملك الرقابة وقف تنفيذ قرارات يتفق عليها خارج
المجلس وتعتمد دون اعتبار لموقف الرقابة فى القيام بالتحريات فان ذلك الحق
قد أصبحت مزاولته مستهدفة لمعارضة قوية تنتهى - حتما - الى احتكاك
جديد بينها وبين المعارضين ، وازاء هذه الحالة فلا يمكن للرقابة الثنائية أن
تتضرر اجتماعات مجلس الوزراء لان حضورها جلسات المجلس يمكن الحزب
العسكرى من الحصول على سلطة معنوية كبيرة وبذلك تكون الرقابة الثنائية
قد خدمت هذا الحزب وأضعفت نفسها وقدمت الدليل على عجزها • «

وقد قام « سير ادورد ماليت » تأييدا لموقف المراقبين بأبلاغ لورد جرانفيل

فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٢ بأنه يرى أن يمتنع المراقبان عن حضور جلسات
مجلس الوزراء •

كان رجال البدو محل عناية كل من الحديو توفيق وانجلترا وكان يقوم
بينهم حلف تدعّمه المصلحة المادية وكان البدو الذين يتزعمهم سلطان باشا
رئيس مجلس النواب - اذ ذاك - حريصين على الالتفاف حول الحديو
توفيق واعلان ولائهم ووفائهم لقضيته ولشخصه ومشايعتهم المخلصة
للسياسة الانجليزية ولهذا جعل الانجليز البدو عنصرا هاما من عناصر
خطتهم ازاء مصر ، وأسندوا اليهم فى تنفيذ هذه السياسة دورا هاما •
يقول المؤرخ « آشيل بيوفينس » ان سر هذا الحلف كان عند الحديو
توفيق لأنه كان من المتوقع أن يبيع لهم حينما يحين الحين ، سلب مدينة
القاهرة ونهبها ثمنا لخدماتهم ، وقد استعدوا لهذا اليوم المرتقب وصدرت
التعليمات للشيوخ والبدو بالتأهب فى منطقة القناة وفى الشرقية • وفى
البحيرة • وفى ضواحي الاسكندرية •

لقد حاول سير « ادوارد ماليت » أن يفسر « للورد جرانفيل » تجمع
البدو وأسبابه فبعث برسالة فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ يقول فيها : انه
يجهل أسباب تجمع البدو ولكنه يميل الى الاعتقاد بأن هذا الأخير « أى
التجمع » هو لمصلحة النظام فان البدو فى منطقة القناة سيتولون مهمة تأمين
سلامة السفن التى تعبر قناة السويس وأنه يرى أن رجال البدو يمكن أن
يكونوا قوة بوليسية على ضفاف القناة لخدمة الأمن والنظام •

أما البدو الذين تجمعوا فى منطقة البحيرة وفى ضواحي مدينة الاسكندرية
فان « مستر كوكسون » فسر مهمتهم فى رسالة بعث بها الى « لورد جرانفيل »
يقول فيها ان هدف تجمع رجال البدو حول الاسكندرية هو القيسام
بأعمال السلب والنهب فى الوقت المناسب •

وهكذا كان البدو على استعداد لتنفيذ الدور الذى عهد به اليهم تحت
قيادة شيوخهم بزعامة سلطان باشا •

وفى الوقت الذى كان « سير ادوارد ماليت » مطمئنا فيه الى سيطرة انجلترا على قوات البدو وتوجيهها الوجهة التى تتفق والخطه التى أعدتها لغزو مصر ، عمل « ماليت » على الانفراد بالحدىو توفيق وعزله عن سائر معتمدى الدول الأوروبية وطلب الى المستر « كلفن » المراقب المالى أن يرافقه بصفة دائمة • أما سير « ادوارد ماليت » فكان يعمل على شل الوزارة الجديدة التى شكلت برئاسة راعب باشا فى نشاطها الداخلى يعتمد التشهير بها واحاطة وعودها بسياج من الريبة والشكوك فى مختلف الأوساط الدولية • • ذلك كله بينما كانت الحكومة الانجليزية ماضية بهمة ونشاط فى اتمام استعداداتها العسكرية وهى تتربق وتتصيد المناسبة التى تمكنها من اثاره ما تبرر به القيام بالعمل العسكرى المباشر •

لقد تم لانجلترا اجلاء الرعايا الانجليز وأصبح الامر بيد « الامير سيمور » الذى ترك له تقدير اختيار الوقت المناسب لاثارة الاحتكاك وايجاد الذريعة للعدوان ، وكان على السياسة الانجليزية أن تحرص على مصانعة الدول الاوروبية العظمى والباب العالى ، ولكن بالقدر الذى لا يورطها فى موقف يعوق تنفيذ خططها المعدة •

ولقد كان فى المؤتمر المقترح مجال واسع لانجلترا لكى تصول وتجول ، وتلجأ فى حرية تامة الى كافة الوسائل لصرف نظر أوروبا والباب العالى عن نيتها المبيتة للانفراد بالعمل فى مصر •

فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨٢ وجه لورد جرانفيل الى السفراء الانجليز فى برلين وروما وفينا وبطرسبرج رسالة جاء فيها ما يأتى :

« تعلمون وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة ازاء مصر والأساس الذى تراه لاعادة النظام فى ذلك البلد • ان الوقت يلح وانى أترك لتقديركم تحقيق أفضل وسائل الاتصال بممثلى الدول الأخرى التى كانت دائما على استعداد للاعتراف بما لفرنسا وانجلترا من وضع خاص ترتب عليه قيام حق لهما فى الأولوية باتخاذ أى اجراء بالنسبة لهذا الموضوع »

« وطبقا لمذكرتنا المؤرخة فى ١٢ فبراير يتعين أن يكون اشتراك الباب العالى فى أى نقاش أو فى أى اجراء فى نطاق عملى يتمشى وسلطة أوروبا

المتحدة وعلى هذا الأساس وجهت الدعوة للباب العالى لكى يبعث بمندوب عنه للمؤتمر ويسقط كل اعتراض من الباب العالى نحو دعوة المؤتمر طالما أن دعوة قد وجهت اليه وأن المؤتمر سينعقد فى الاستانة »
وان حكومة صاحبة الجلالة على ثقة بأن حكومة الباب العالى ستقدر الضرورة الملحة التى تقضى عليه بالوصول الى تفاهم سريع مع سائر الدول على الاجراءات الضرورية التى يتعين اتخاذها للابقاء على سيادة الباب العالى وسلطان الحديو واعادة النظام فى مصر طبقا للوضع الراهن »

الفصل الثاني والعشرون

المؤتمـر

« انجلترا تدعو الى عقد مؤتمر الاستانة ، بعد فراغها من اعداد خطتها ضد مصر »
« انجلترا كانت على ثقة من اعتراض الباب العالي على عقد المؤتمر - سياسة انجلترا كانت »
« ترمى الى مسبب الوقت - دى فريسينيه يقترح ان توقع الدول المؤتمرة ميثاق النزاهة »
« - مكر السياسة الانجليزية وتفوقها على سياسة فرنسا - قبول انجلترا التوقيع »
« على ميثاق النزاهة لم يمنع مخاوف الدول من نواياها - انجلترا تلزم سفيرها في الاستانة »
« بالا يتقيد بغير اهدافها الاساسية - الباب العالي يرفض عقد المؤتمر ، ويعلن نجاح »
« درويش باشا في مهمته - ايطاليا تصر على عقد المؤتمر - المانيا والنمسا تتبنيان مطالب »
« العناصر الوطنية في المؤتمر - الانجليز ينصحون الخديو لعرض على المؤتمر رأى »
« مجلس النواب في الاحداث - انصبا انجلترا يشككها في نوايا وزارة راجب باشا »
« - انعقاد المؤتمر بالاستانة في ٢٣ يونيو - الباب العالي لا يحضر المؤتمر - اعضاء المؤتمر »
« جميعهم يوقعون ميثاق النزاهة ، يزعم مندوب انجلترا في المؤتمر ان اللوضى في مصر »
« قد طغت على الحكومات - مندوب روسيا والمانيا والنمسا يتحدون مندوب انجلترا ويطلبون اليه »
« تفصيلا وافيا - المندوب الانجليزى يتهرب من الاجابة وبلقى بالمسؤولية على الباب العالي - المندوب »
« يزعم ان درويش باشا اعترف بفشله في مهمته - كانت انجلترا تعرض على الدول »
« الاشتراك معها في حملتها على مصر ونيتها منظرية على الافراد بالغزو - وزير خارجية »
« ايطاليا يدرك خطة انجلترا فيدعو الى عرض المسائل العامة على المؤتمر - السفير الانجليزى »
« يقرر ان الافراد انجلترا بالتدخل في مصر هو لحساب الصالح العام - السفير يقول ان »
« بين انجلترا ومصر حسبا لا بد من تصفيته - السفير يشير الى مقتل الرعايا الانجليز »
« بالاسكندرية - السفير البريطاني لا يورى فيما قاله السفير الانجليزى مبررا للتدخل دون »
« موافقة اوروبا - المؤتمر يدعو الباب العالي للمشاركة في اعادة الامن والنظام الى مصر - »
« الدعوة تشمل نصيح الباب العالي بقبول شروط انجلترا - النصيحة كانت تهديدا »
« مقنعا . »

لما فرغت السياسة الانجليزية من الاعداد الكافى لقيامها بغزو مصر ،
أعلن « اللورد جرانفيل » أنه قد آن الأوان لعقد المؤتمر لكى يمكن
ارسال قوات عسكرية الى مصر تعيد اليها الهدوء والنظام ، وتعيد الى
الخديو سلطانه على البلاد ، ولم يفته أن يطالب بارسال الجنود الأتراك الى

مصر لتعمل على تحقيق هذا الغرض ، وما كانت مطالبة « جرانفيل » بارسال هؤلاء الجنود الا للتنمية ، ولكي يبرهن على حسن نية إنجلترا ، ولينفي كل اتهام يوجه الى المؤتمر ، فانه وضع أمامه العراقيل التي تتعرأ أمامها قراراته ومدابولاته ، لأن المؤتمر وان كان الأساس في اتجاهه هو اجماع دوله على إعادة النظم الى مصر ، الا أنه لم يكن بين دوله اتفاق أو اجتماع ظاهر على تعيين القوات التي تستخدم في مصر لهذه الغاية ، وتحديد مهمتها بها ، وبالإضافة الى ذلك كله ، فقد كان « جرانفيل » على يقين من ان الباب العالي سيكون أول المعارضين على عقد المؤتمر ، وفي طبيعة المتشككين الخائفين من قراراته .. ولكن « جرانفيل » كان يرمى بهذه الدعوة الى غرض آخر لا يتصل بالمؤتمر ولا بقرارات المؤتمر - كان الغرض هو كسب فسحة من الوقت تتم خلالها إنجلترا استعدادها لغزو مصر ، بينما تكون سائر الدول في شغل شاغل عن هذا الاستعداد .

غير أن هذه النية لم تغب عن ادراك « دي فريسنيه » رئيس وزراء فرنسا الذي أراد أن يتحوط لسائر الاحتمالات فاقترح كاجراء مبدئي ، أن توقع جميع الدول المؤتمرة ميثاقا للنزاهة تتعهد فيه كل دولة ألا تحقق لنفسها أي مضم في مصر ، على غرار ميثاق النزاهة الذي سبق توقيعه سنة ١٨٤٠ بين دول أوروبا بالنسبة لمصر ، وهكذا كان يعتقد «السيو » دي فريسنيه « أن في هذا الميثاق ما يبعد أو يعرقل الخطط الخاصة لبعض الدول .. كما أرسل اللورد « جرانفيل » في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ بمذكرة توضح وجهة نظره في المذكرة التي تناولت الأسس التي ترسل بمقتضاها القوات الى مصر حتى لا يساء تفسير عبارات المذكرة .. وقد جاء في مذكرة « دي فريسنيه » ما يلي :

« رغبة من الحكومة الفرنسية في عدم الانفصال عن الحكومة الانجليزية في مثل هذه الظروف ، فقد بعثت الى سفرائنا بالمذكرتين المبلغتين لي من « لورد جرانفيل » لكي يبلغوها - بصفة سرية - الى الدول العظمى الاوربية وقد أقيمت في المذكرتين تلك العبارة الواردة في رسالة لورد جرانفيل والتي تقول : « إن القوات التي سترسل الى مصر ستظل تحت أمره الخديو

طوال بقائها في مصر» واني لافهم من هذه العبارة كما قالها «لورد جرانفيل» وسجلها بنفسه ، عند اضافتها الى المذكرة أن تكون هذه القوات تحت سلطة خديو مصر الحكومية ، لاتحت سلطة الخديو العسكرية الشخصية « كما ضمن دي فريسنيه مذكرته - امعانا في الاحتياط الكلي صيغة ميثاق النزاهة التي تقول :

« ان الحكومات التي يمثلها الموقعون أدناه تتعهد بأنها لا تقصد بأي اتفاق يعقد فيما بعد ، نتيجة لسعي هذه الدول المشترك لتسوية شئون مصر ، اغتنام أى امتياز لنفسها يتناول الاراضى ولا الحصول على وضع ما لصالح دولة منفردة ولا أن يكون لرعايا أى منها من الامتيازات التجارية مالا يكون مثله لرعايا أى دولة في مصر وذلك فى أية مسألة يتم الاتفاق عليها ..

وكان مسيو « دي فريسنيه » يقصد من هذا تحديد موقفه ازاء انجلترا وليؤكد لها فى نفس الوقت :

أولا - أن كافة القوات التي سترسل الى مصر يجب أن تخضع لسلطان الحكومة المصرية أى الحكومة المشكلة طبقا لنظام البلاد وقوانينها ، وهو ما يختلف تمام الاختلاف من حيث النتيجة عن وضعها تحت السلطان المطلق للخديو ، لأن هذا الخديو كان بدوره خاضعا لسلطان المعتمد الانجليزى السير « ادوارد ماليت »

ثانيا - ان من شأن توقيع ميثاق النزاهة أن يحرم على سائر الدول وبصفة خاصة انجلترا السعى للحصول على مزايا خاصة فى الاراضى المصرية أو الحصول على امتيازات تجارية ومالية من أى نوع كان لصالح أية دولة من الدول .

ثالثا - كان المسيو دي فريسنيه يعتقد أنه اذا تم الاتفاق على المبدأين المذكورين تمت له الحيلولة دون هذا الاحتلال الذى كانت تزمع انجلترا القيام به بمفردها وبأى ثمن ..

وهكذا بدأ الصراع السياسى بين فرنسا وانجلترا صراعا يتجلى فيه مدى مكر الدبلوماسية الانجليزية وتفوقها على السياسة الفرنسية ، وكانت يد

فرنسا - اذ ذاك - مازالت ملوثة بدم تونس وعلى الرغم من هذا كانت تريد أن تبدو في مظهر المدافع عن مبدأ الحرية والمساواة والاخاء الذي ظلت تنادى بها أمام الرأي العام الاوربي وأمام العالم الاسلامي باعتبارها دولة اسلامية ! (بحكم سيطرتها على بلاد اسلامية) تناصر قضايا المسلمين والعرب ..

ولكن انجلترا لم تأبه بذلك لأن فرنسا كانت قد باركت الحلف الأوروبي المقدس في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٩ والذي بموجبه أباح انجلترا لفرنسا احتلال تونس أما فيما يتعلق بشئون مصر فكان واضحا منذ ذلك التاريخ وبالاتفاق مع « بارتلمي سانت هيلر » و « جامبتا » ان السياسة الغربية في جملتها متكاثفة ومتضامنة وفقا لخطة متفق عليها بين انجلترا وفرنسا فكان على انجلترا اذن أن تعالج موقف فرنسا ، وقد عاجلته عن دراية بالعقلية وبالنفسية الفرنسية وعن خبرة بما يصيب التفكير الفرنسي من التعقيد أمام المنطق القانوني .

كما حرصت انجلترا في هذا المؤتمر على اثارة أقصى ما يمكن من المشاكل وابداء أبعد ما يمكن من الدفوع فيما ينظره من قضايا لتعطيل قضية في العمل وتعوق سيره وبذلك حالت دون وصول الدول الاوروبية العظمى الى اتفاق محدد وسريع في شئون مصر ، فكانت عندما يلوح لها أن الدول قد أوشكت على الاتفاق تبادر الى اثارة دفع يخلق مشاكل جديدة ، وقيم العراقيل والصعوبات ، وكانت تتقدم بمقترحات ومشروعات تشغل بها من وقت المؤتمر حتى اذا ماتمت الموافقة عليها ، تعود لتتقدم بالمطالبة بالغائها بدعوى أنه طرأت ظروف جديدة تدعو الى إلغائها ولا تجعل بقاءها مناسبا وذلك كله يفرض المثل والتسويق وإطالة مدة انعقاد المؤتمر ..

وكان المسيو « دي فريسنيه » يدرك تماما المخاطر التي تتعرض لها مصر من جراء كل تأخر في عقد المؤتمر ، فبعث برسالة الى الباب العالي في ١٢ يونيو قال فيها :

« ان الوقت قد آزف ولا بد من عقد المؤتمر وان الأمور لم تعد تحتمل التسويق في عقده وان الرأي العام في أوربا لم يعد يسمح لحكوماته بالانتظار أكثر مما انتظرت ، اذ لا بد من اتخاذ قرارات في الموقف اذ أنه

يرغب فى التفاهم مع حكومة الباب العالى ، غير أنه اذا كانت هذه ستبقى ملتزمة مطلقا وتسويقها فى عقد المؤتمر فان أوروبا ستسقطها من حسابها وستمضى الدول فى العمل بدون تركيا .

وفى نفس الوقت طلب مسيو « دى فريسنيه » من « المسيو تيسوت » سفير لندن أن يبلغ « لورد جرانفيل » بأنه قد انقضت عشرة أيام على الدعوة التى وجهها الى اللورد جرانفيل لعقد المؤتمر والتى كانت ترمى - وفقا لوجهة نظر « دى فريسنيه » - الى تدخل دول أوروبا مجتمعة فى المشكلة المصرية .

وأمام هذا الاصرار من جانب « مسيو دى فريسنيه » وافسق « لورد جرانفيل » على الارتباط بميثاق النزاهة ، وانضم « دى فريسنيه » فى الاحاح على حكومات الدول العظمى الاوربية لعقد مؤتمر الاستانة بصفة عاجلة ، سواء اشترك فيه الباب العالى أو لم يشترك . الا أن « لورد جرانفيل » رأى فيما يتعلق بالباب العالى أن يطلب الى « لورد دفرين » فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ أن يدعو زملاءه السفراء للعمل على عقد المؤتمر بصفة عاجلة لبحث شئون مصر وتوجيه الدعوة للباب العالى على ألا يكون لتخلف الباب العالى عن حضور المؤتمر أى أثر فى استمرار أعماله وعقد جلساته .

ولكن على الرغم من قبول « اللورد جرانفيل » واستجابته لطلب « المسيو دى فريسنيه » فان الدول الاوربية بدأت تساورها المخاوف من نوايا إنجلترا العدوانية ، وفى ١٧ يونيو توجه السفير الالماني فى لندن واستفسر من « اللورد جرانفيل » عن صحة التقارير التى تؤيد ما تقوم به إنجلترا من استعدادات لارسال حملة عسكرية كاملة لغزو مصر فنفى « جرانفيل » صحة هذه التقارير ، كما نفى وجود أية نية عدوانية فى سياسة إنجلترا نحو مصر .

وفى ذات الوقت بعث « جرانفيل » الى سفيره فى الاستانة بالتعليمات الآتية :

« انكم تعلمون الأسباب التي دعت الى بحث مشاكل مصر وعرضها في المؤتمر ، ان الطابع الأساسي لهذه المشاكل هو تلك المظاهرات العسكرية المستمرة التي كان من شأنها هدم سلطة الخديو وسلطان الباب العالي وإزالة كافة الضمانات المنبثقة عن هذا السلطان ، والحقوق المترتبة على فرمانات والتعهدات الدولية ومن أجل هذا فقد دعت الحاجة الى مساندة سلطان الخديو وانقاذه من دكتاتورية الحزب العسكري المصري ، ولهذا فلا يمكن أن نقبل تلك التسوية المؤقتة التي تمت بوصفها حلاً للموقف ، لأنها خلو تماماً مما يكفل عدم رجوع هذه القوة التي تحركت فتعود لتتحرك مرة أخرى من أجل القضاء على الأوضاع القائمة في مصر - وهدم الحقوق المكفولة للأوروبيين .. لقد تحمل جلالة السلطان مسؤوليته بوصفه صاحب السيادة وبعث بقوميسيير خاص الى مصر ، الا أنه لا بد أن يدرك جلالته أن الحالة تدعو الى مزيد من الاجراءات كيما يتسنى تثبيت سلطته في مصر .. ستتقدمون بالاشتراك مع زميلكم سفير فرنسا للمؤتمر في أول جلسة له للتوقيع على ميثاق النزاهة الذي تم الاتفاق على توقيعه مع أكثر الحكومات المعنية ، وستضمنون كذلك للسفير في اقتراح توجيه طلب للسلطان ليعت الى مصر بقوات تركية كافية لاعادة النظام ، ولديكم من التعليمات ما يجعلكم ملزمين بالشروط الواجب توافرها في القوات التي سترسل الى مصر ، لقد وافقت حكومة فرنسا على هذه الشروط ولكن هناك اعتراضات أثارها بعض الحكومات الأخرى تنسب القسوة الى تلك الشروط وهذه الاعتراضات لا تستند الى أساس .. ان حكومة صاحبة الجلالة ترغب في أن تتشاوروا مع زملائكم أعضاء المؤتمر في هذه الشروط وأن تعملوا على اقناع الجميع بعادلتها وقدرتها على تحقيق الضمانات الواجبة على الباب العالي وحمله على الدقة في تحديده لأهدافه وللغرض الذي من أجله ترسل هذه القوات ، فاذا رفض السلطان الاستجابة الى تلك الشروط كان على المؤتمر أن يتشاور في الوسائل الفعالة التي تكفل اعادة النظام والأمن في مصر وعلى ضوء الظروف القائمة الآن ، يمكن القول بأن هذه الدعوة انما قصد بها الى مطالبة دول هذا المؤتمر بتأييد التدخل

العسكري وبقوات أخرى غير القوات التركية تخضع لسلطة الدول الأوروبية لا لسلطة تركيا •

ويمكنكم أن تعلنوا المؤتمر - لمجرد علمه فقط - بأن حكومة صاحبة الجلالة الملكة المصرية على المطالبة بتعويض كامل ومجز للرعايا البريطانيين في مصر مقابل ما لحقهم من أضرار مادية وأدبية وما لحق برجالهم الرسميين في البلاد من اهانات مست كرامتهم •

وانتهت الرسالة بتفويض من حكومة إنجلترا لسفيرها في الاستانة تخوله الحق في اتخاذ كافة الاجراءات التي يراها كافية لتحقيق أهداف السياسة الانجليزية •

وبهذا تركت إنجلترا لسفيرها في الاستانة توجيه دفعة السياسة بما يكفل تحقيق أغراضها •

وبينما كانت إنجلترا تبعث الى سفيرها بهذه الرسالة كان الباب العالي متمسكا بعدم عقد المؤتمر •

وقد دعا وزير خارجية الدولة العثمانية مترجمي سفارات إيطاليا والنمسا وألمانيا وروسيا وأبلغهم أن من رأى الباب العالي أن مهمة درويش باشا جاءت بأحسن النتائج فقد عاد الى مصر أمنها وسلامتها واستقرت الأمور وساد النظام - وأبدى رجال العسكرية فيها الطاعة والخضوع، وذلك كله من شأنه أن يعزز روابط الاتحاد بين الباب العالي ونائبه ورعاياه في مصر، وأن تزول المفاصد من البلاد الى الحد الذي يستوجب رضى الدول الأوروبية •

واسترسل فقال •• ولذلك ونظرا لما نعهد من عدالة الدول ونزاهة مقاصدها فأننا نأمل أن ننظر بعين الاعتبار الى هذه المقدمات والنتائج لتؤكد مما نحن عليه من حسن النية والاجتهاد من أجل انهاء المسألة المصرية وتصريف مشاكلها، ولكي نثق بأننا قد بلغنا الغاية المطلوبة ولم تعد هناك حاجة الى عقد المؤتمر بل ان هناك ما يدعو الى العدول عنه عدولا قاطعا اذ لم يبق له البتة من داع،

وهد عهد « لورد جرانفيل » الى سفرائه لدى الدول الأوروبية العظمى باستيضاح موقف هذه الدول ازاء اصرار الباب العالي على موقفه . . وفي هذا الشأن تلقى « جرانفيل » من سفيره في روما رسالة تقول بأن ايطاليا التي لم تكن ميالة من أول الأمر الى عقد مؤتمر لاتشترك فيه الدولة العثمانية ترى الآن أنه لا بد من عقد المؤتمر بعد أن تمت الدعوة اليه وأصبح توقف انعقاده يعتبر ضعفا وجبنا من الدول الأوروبية ولذلك فيتعين على الغرب أن يعقده في ذات اليوم المحدد له ، واقترح أن يؤجل المؤتمر أعماله في الجلسة الأولى حتى يتم التوقيع على ميثاق النزاهة ، وعلى أن تعرض القرارات التي سيتخذها المؤتمر على الباب العالي متى كان صدورها باجماع الآراء .

وفي هذه الحالة يتعين على الباب العالي ، أن يختار أحد أمرين ، فاما أن يستمر على رفضه لقرار أوروبا الاجماعي ، واما أن يخضع لها . كما ان ايطاليا كانت تشك كثيرا في موافقة الباب العالي على ارسال جنود لمقاتلة عرابي . ولذلك رأت أن تستفسر من انجلترا - في صراحة - لتعرف منها طبيعة التدابير التي يجب اتخاذها لاعادة النظام في مصر ، والدولة التي تتكلف بالقيام بهذه التدابير . وقد أجابت انجلترا على ذلك وأعلنت موقفها من الأمر وأكدت أنها مصرة على عقد المؤتمر وأن وزارة مصر الجديدة غير قادرة على اعادة الأمن والنظام والاستقرار الى البلاد .

وبينما راح مندوبو ألمانيا والنمسا يتصلون بعرابي ويسائر رؤساء الحزب الوطني لكي يبلور لهم عرابي ورجال الحزب الوطني مطالبهم الوطنية حتى تتبناها الدولتان وتدافعا عنها في المؤتمر ، وبينما راح « راجب باشا » من ناحيته يوالى التصريحات مسجلا بها حسن نيته وقدره وزارته على حفظ النظام والأمن وراح « عرابي » من ناحيته يعلن هو وسائر القواد العسكريين خضوعهم التام لسلطة الخديو وسلطان الباب العالي ، بينما كان ذلك يجري كانت انجلترا ماضية في تنفيذ سياستها المرسومة ، فهددت

تلى سير « ادوارد ماليت » أن ينصح للخديو بدعوة مجلس النواب ومطالبة أعضائه بإبداء وجهة نظرهم في الأحداث لعرضها على المؤتمر وقد كان « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب يتزعم الحركة المعادية للوزارة القائمة - اذ ذاك - ولعرايى ولسائر العناصر الوطنية ، وقد رأى « لورد جرانفيل » أن يؤيد مساعى « سير ماليت » مع نصحه بمقاومة مساعى المعتمدين الألمانى والنمسوى ، كما رأى أن يعزز موقفه من الأحوال الداخلية فى مصر بمستندات يزوده بها عملاؤه فى مصر ، فقد بعث اليه « المستر كارترايت » الفصل الانجليزى فى الاسكندرية برسالة قال فيها : « سيدى اللورد ، قد انتهى الى علمى ما تدعيه حكومة الاستانة من أن وزارة راغب باشا ستكون حسنة الادارة وأن نفوذ عرايى باشا آخذ فى التقلص وأنه لم يبق من موجب للالتجاء الى تدابير فعالة أو وسائل شديدة » فرأيت أن أخبر سفير جلالة الملكة فى الاستانة بأنه ليس للأمن من أثر فى الديار المصرية بسبب ما يقوم به أنصار العسكريين فيها من الأعمال التى تذهب بالثقة وأن نفوذ عرايى آخذ فى النمو والازدياد بحيث تطورت الآن طلباته وأصبحت اليوم أشد من طلباته فيما مضى ، وقد أسمى الوطنيون فى حالة من الكبرياء والحيلاء وما ذلك كله الا بسبب بقاء عسرايى فى الوزارة »

وقد أراد الفصل أن يعزز تشكك الحكومة الانجليزية فى حسن مقاصد وزارة راغب باشا فزعم بأن قوله هذا تؤيده اللجنة المشكلة للنظر فى أحداث ١١ يونيو ١٨٨٢ ويثبت ما تعانيه هذه اللجنة من مصاعب فى أدائها لمهمتها ، فان يعقوب باشا وكيل وزارة الحربية وهو العضو العسكرى فى اللجنة يقاوم مجرى التحقيقات القانونية ويناهضها حتى أن العضو الانجليزى فيها اضطر الى الاستقالة منها ، وما بقاؤه فيها حتى الآن الا لئتم استجواب بعض من تمس الحاجة الى شهاداتهم وسماع أقوالهم من الجرحى . وختم الفصل الانجليزى رسالته قائلا « وقد صرح بطرس باشا وكيل وزارة الحفانية وهو المندوب الدنى المعين من قبل الحكومة لينوب عنها فى

هذه اللجنة - صرح غير مرة مؤكدا انه مامن أحد يستطيع أن يقرر أمام اللجنة أى أمر لا يكون محل رضاء العسكريين .

وأخيرا انعقد المؤتمر في الاستانة في ٢٣ يونيو وقد غاب عنه الباسب العالي ورأى « لورد جرانفيل » أن يلفت نظر المؤتمر وبصفة خاصة نظر المندوب الانجليزى فيه الى ما سبق أن صرح به « البرنس يسمارك » من أن المؤتمر أصبح السلطة المسؤولة عن حسم المشاكل المصرية .
وعلق « لورد جرانفيل » على هذا التصريح بأن وجه نظر المندوب الانجليزى الى ضرورة اعلان المؤتمر بأن أى قرار من المؤتمر تصدره الاغلبية لا يكون ملزما للاقلية كما وانه من ناحية أخرى اذا ما نشأت ظروف تعين على انجلترا القيام بعمل ضرورى أثناء قيام المؤتمر فان حكومة صاحبة الجلالة تحتفظ لنفسها بحرية التصرف وفقا لما تراه هى ، وأن هذا الاتجاه يتعين أن يكون مفهوما لدول المؤتمر .

وهكذا اقامت انجلترا في اليوم الاول لانعقاد المؤتمر عقبتين أمام أعضائه :
الاولى - انها غير ملتزمة بقراراته التى تصدر بالاغلبية والثانية - انها تحتفظ بكامل حريتها فى التصرف . وبعبارة أوضح فان انجلترا قررت أن تتجاهل هذا المؤتمر عند الاقتضاء .

ورغما عن صدور هذا التصريح من جانب انجلترا وامتناع الباب العالي عن حضور جلسات المؤتمر ، شرع المؤتمر فى العمل ووقع جميع أعضائه بما فى ذلك المندوب الانجليزى ميثاق النزاهة السابق الاشارة اليه ، ثم بدأت دول المؤتمر فى بحث المشكلة المصرية .

وقد حرص المندوب الانجليزى على أن يقنع دول المؤتمر بأن الفوضى يكامل ما فيها من معان قد تأصلت فى مصر الى حد لا يجعل للحكومات فى مصر من أثر .

وقال المندوب الانجليزى فى المؤتمر . . « ان حكومة جلالة الملكة رأت أن فى مصر طائفة من العسكريين شقوا عصا الطاعة بلا سبب شرعى صحيح يستر مقاصدهم الخفية فكان أول ما بدا منهم التعسف والشدة والاعتصاب ، ثم دفعهم ذلك الى مخالفة الأوامر ومنها وصلوا الى الثورة والعصيان ثم الى

اغتناب السلطة والحكم في البلاد ، فشأ عن ذلك اختلال الادارة وتوقف حركة الأعمال التجارية ويات الفلاح غير قادر على تسديد ما عليه من الأموال الأميرية ، اذ لم يبق في القطر أمن ولا ثقة تبعث التجار على شراء حاصلات الفلاح وبذلك ضاعت موارد الحكومة وفقدت دخلها وانتهى الأمر بالمصالح التجارية الى الخسران وذلك كله ضرر يلحق برعايا الدول جميعها ولا تقتصر الارتباكات الحالية في مصر على هذه الأمور ، بل تناول أيضا التعهدات الخاصة المبرمة بين مصر وحكومتى انجلترا وفرنسا فقدمت هذه التعهدات وأنكرت وضع المراقبين المعينين لتنفيذها من التصرف والعمل في وظيفتهما ، وحيل بينهما وبين الحقوق الممنوحة لهما في هذا الصدد ،

وقال المندوب الانجليزى « وان ذلك كله لا يعتبر جزءا من مائة مما عليه الحالة الحاضرة التى أوجبت قلق أوروبا ، فان حياة الاوروبيين وممتلكاتهم في مصر أصبحت في خطر عظيم ، وليس لدينا ما يكفل صيانتها ووقايتها ، فضلا عن هذا فان الثقة في مصر قد فقدت ، والرعايا الاوروبيين أصبحوا عرضة لخطر القتل والفتك بهم وليست مذبحة الاسكندرية التى لم يسمع بمثلها في التاريخ ، الا صورة من تلك الفوضى » .

وقال المندوب الانجليزى « ان هذه الحالة تحتاج الى علاج سريع حاسم وأضاف أن الباب العالى قد أبلغنا بأن الفتنة قد أخمدت ، وأن الخلل قد أصلح ، وأنه قد شكلت وزارة جديدة وأعيد الى الحديو نفوذه وسلطته وانه لم يعد بعد ذلك من موجب لمناقشة المسألة المصرية » .

ثم علق المندوب على ذلك فقال : « ان هذه الرواية لم تصدر الا عن قبة غريبة في بابها وأنها عارية من الصحة ولا أثر للصدق فيها ، لأن الحكومة الحالية في مصر ما هى الا حكومة عرابى وأتباعه الثائرين والحديو بين أيديهم لا قول له ولا سلطة ، وأن الحالة الراهنة في مصر ما هى الا ضرب من العصيان وقد فاز فيه عرابى وتغلب ونجح فتسلط »

واستطرد قائلا « انه لا يمكن اقضاء عرابى عن مركزه بدون قوة عسكرية .. ثم خاطب الدول الاوروبية في المؤتمر متسائلا ، هل تقبل الدول

استمرار هذه الحال ؟ وأضاف أن الدولتين الغربيتين فرنسا وإنجلترا لا تستطيعان الصبر على تلك الحال وأنه لم يبق أمام المؤتمر إلا التشاور في علاج الموقف كما يطلب إلى المؤتمر أن يتجه العلاج إلى ناحيتين ، الناحية الأولى تتعلق بالحالة الحاضرة والثانية تتعلق بالمستقبل وقال أن مشروع إنجلترا بالنسبة للحالة الحاضرة ينحصر في الإسراع بإقامة حكومة منظمة عادلة في مصر ، حكومة مستقيمة نافذة الكلمة تعترف بسلطة الحديو وتستطيع تنفيذ التعهدات الدولية وضبط الإدارة وحماية الأمن وأعني بالأمن صيانة حياة الأوروبيين في مصر وأموالهم ، أما الشق الثاني وهو المتعلق بالمستقبل فهو الاحتياط والتحرر لضمان بقاء حالة السلم وتفاد وقوع حوادث مؤسفة كالتى وقعت .

وحذر المندوب الانجليزى المؤتمر من التفاضى عما أسماه بالحقائق فقال : ان كل حركة ثورية اذا لم تتأوم وتجمع تكتسب قوة وعزما وترسم أقسامها فى الاراضى التى نشأت فيها فلا يعود من السهل استئصال شأقتها وأن العصاة العسكريين فى مصر هم فى هذا الأسبوع أشد وأقوى منهم فى الأسبوع الماضى وسيكونون فى الأسبوع القادم أكثر قوة وتقدما منهم فى الأسبوع الحالى ، وفضلا عن ذلك فان حياة الأوروبيين تحت تصرف عرابى المطلق ، وسلامتهم من الاخطار متوقفة على الإسراع فى اتخاذ ما تتخذه من القرارات . .

ثم مضى المندوب الانجليزى فقال ، ان الحالة الآن تحتّم ان يكلف الباب العالى صاحب السيادة على مصر بالدفاع عن سلطته وسلطة وكيله بالصورة التى يعينها المؤتمر ويحددها بدقة تامة . .

وقد رأى سفير النمسا أن يطالب المندوب الانجليزى بأن يقدم بيانا مفصلا واضحا لما يعرضه من اقتراحات ، وأبدى شكه فى صحة ماذهب اليه المندوب الانجليزى ووصف سفير النمسا موقف المندوب الانجليزى بأنه موقف لا يمكن أن يسمح له بالحكم على تلك الاحداث التى جاءت على لسانه ثم اختتم كلامه متسائلا عن الحالة فى مصر ، مؤكدا انه كان على المندوب الانجليزى أولا أن يوضح ماهية هذه الحالة ولكنه لم يفعل . .

وقد انضم سفير ألمانيا الى زميله النمساوى فى هذا رأى وكذلك فعل المندوب الروسى . أما المندوب الايطالى فقد طالب ممثلى فرنسا وإنجلترا بعرض وجهة نظر صريحة البيان والتحديد حتى يمكن للمؤتمر أن يناقشها .

وهنا عاد المندوب الانجليزى ، فقال انه سيعرض على زملائه جميع

التفاصيل التي يهمهم الوقوف عليها متى حان الوقت الملائم لعرضها .. لأنه لا يظن أن من المصلحة أن يشرح ذلك أو يفصله الآن .
ثم استدرك قائلا : « ان من رأى انجلترا أنه على الباب العالى أن يقوم بالوسائل الفعالة الصارمة الكفيلة باعادة الأمن والنظام الى مصر »
وهكذا تهرب المندوب الانجليزى من الاجابة على طلبات ممثلى الدول العظمى الأخرى ملقيا بالمسئولية على الباب العالى ، غير أنه لم يفتسه أن يعلن فى المؤتمر أنه اذا كان لدى أى من الاعضاء رأى خسير من رأيه وأنفع فعليه أن يتقدم به .

ثم عاد المندوب الانجليزى فأبلغ المؤتمر بأنه قد علم من مصدر موثوق به أن « درويش باشا » القوميسيير الخاص الذى بعث به الباب العالى الى مصر لاعادة الأمن والهدوء اليها ، وتمكين الحديو توفيق من مباشرة سلطاته الشرعية ، قد اعترف بصفة رسمية بأنه لم ينجح فى المهمة التى أرسل من أجلها الى مصر ، وانه لا يستطيع انقاذ الحديو من العسكريين دون أن تكون لديه قوة لا تقل عن عشرين طابورا من الجند ، وقال ان درويش باشا أكد له أن الوزارة المصرية الجديدة ليست الا وزارة عرابى ، وأن الحديو أصبح غير نافذ الكلمة وسيظل أمره كذلك ما دام محروما من جيش يؤيده ويعيد اليه سلطاته »

ثم أضاف « اللورد دفرن » المندوب الانجليزى ، أنه استخلص من أعمال المؤتمر حتى الآن أن أحدا من زملائه أعضاء المؤتمر لم يتلق رسالة صريحة من حكومته توضح له الطريق والسلوك الذى يجب أن يسير عليه فى هذا المؤتمر .

وهكذا مضت انجلترا فى معالجة المشكلة فى هذا المؤتمر وراحت تعرض على الدول أن تشترك معها فى الحملة ضد مصر وأصرت على ضرورة قيام الباب العالى بارسال جنوده الى مصر ، ولكن بشروط ما كان له أن يقبلها ..

وواقع الأمر أن نية انجلترا كانت - كما ذكرنا سابقا - مبيتة على

انفرادها بالعمل في الحملة على مصر • ولقد شعر المسيو « ماشيني » وزير خارجية ايطاليا بذلك ، فخاطب السفير الانجليزي في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٢ قائلا : انه علم أن في نية الحكومة الانجليزية اتخاذ تدابير فعالة لحماية قناة السويس ، وأن هناك شائعات عن تأهب الانجليز الحربي لهذه الغاية • • وقال وزير الخارجية الايطالي انه وان كان ملاحظا بأن تلك التدابير تتعلق بحماية قناة السويس ومع اعترافه بأولوية المصالح الانجليزية التجارية والسياسية في مصر ، الا أنه يسجل أن للدول الأخرى مصالح هامة جدا ، ولهذا فانه يرى أن التدابير التي يتعين اتخاذها لضمان حرية الملاحة في قناة السويس ينبغي أن تكون من المسائل العامة التي تهم أوروبا بجملتها ، وأن لأوروبا حق النظر فيها ، ولا بد من عرضها على المؤتمر وطرحها أمامه للتداول فيها وسجل المسيو « ماشيني » أسفه لانفراد انجلترا بالعمل في المسألة المصرية دون موافقة جميع الدول على ذلك •

وفد نفى السفير الانجليزي علمه بما وجهه اليه الوزير الايطالي وقال انه لم يتلق أى أمر خاص بالدخول في البحث أو المفاوضة في مسألة قناة السويس ، الا أن غاية الحكومة الانجليزية هي حفظ القناة حرة للجميع ، وعلى الجميع أن يعلموا بأن انجلترا لا تقبل قط أن يكون لهذه المسألة شأن في المحادثات الدولية بالمؤتمر ، وأن تكون موضع نقاش بين أعضائه ، ثم لجأ السفير الانجليزي الى التمسك بتصريح « لورد جرانفيل » الذي أبداه المندوب الانجليزي في الجلسة الأولى للمؤتمر والذي احتفظت فيه انجلترا بحقها عند الاقتضاء في اتخاذ أى اجراء منفرد ترى أن صالحها يقتضى اتخاذه بدعوى أن ما تتخذه انجلترا في هذا الشأن سيكون لمصلحة جميع الدول البحرية وليس فيه مخالفة لميثاق النزاهة الذي تعهدت فيه الدول بعدم الحصول على أى مقنم خاص ، ولهذا فان ما فعلته انجلترا أو ما ستقوم به لن يكون الا لمصلحة الجميع وبدون أى غرض شخصي ، فأى اجراء تقوم به في تلك الناحية سيكون جديرا بالثناء والشكر من جانب الدول ، لا بالمعارضة والسخط •

وأجاب السفير الانجليزى على سؤال من وزير خارجية ايطاليا حول ما يشاع عن الاستعدادات التى تقوم بها انجلترا ، فقال السفير أن الباب العالى يرفض ارسال جنوده الى مصر تلبية لطلب الدول وأنه لا يعلم أى الوسائل يجب أن تتخذ لاقامة حكومة منظمة فيها بدلا من حكومة العسكريين العصاة التى لا يمكن السكوت عليها ، ولهذا فلا أحسب أن تذهب الحكومة الانجليزية - لمجابهة الموقف ، يلقي معارضة من أية دولة لا سيما وانها تعتمد فى ذلك على حقها الذى يخولها الاولوية دون الجميع فى هذا التدخل الذى تحتّمه الظروف فى مصر ، وقال السفير أن بين انجلترا والمصريين حسابا لا بد من تصفيته ، وهو حساب الخسائر الجسيمة التى نزلت بالرعايا الانجليز فى مصر وما حل بالرسميين الانجليز من قتل وقتك .

ولم يقتنع المسيو « ماشينى » بما أبداه السفير الانجليزى من الآراء التى لاحظ ماشينى أنها وان كانت لها قيمتها ، الا أنها لا يمكن أن تبيح لانجلترا التدخل فى مصر دون اقرار الدول الأوروبية ورضائها كما أكد للسفير الانجليزى أن السبب فى اضطراب الحال بمصر ، يرجع الى حد كبير لضعف الحديو توفيق وعدم صلاحيته .

على الرغم من موقف الحكومة الانجليزية وامتناع الباب العالى عن الاشتراك فى المؤتمر ، فقد وضع المؤتمر نص الدعوة التى توجه للباب العالى كى يرسل قوات تركية الى مصر لاعادة الأمن والنظام اليها ، ولكن المؤتمر لم يتم تحديد ووصف الشروط التى على أساسها تستخدم هذه القوات ، وتحديد هذه الشروط كان من الاهمية بمكان ، الا أن المؤتمر رأى أن يرجى المناقشة الى وقت آخر .

وبينما كان مسيو « دى فريسنيه » على وشك تحقيق اتفاق جماعى حول هذه النقطة أعلن « لورد جرانفيل » بأنه لا يأمل فى أن تقبل الدول التفسير الذى يقترحه « دى فريسنيه » وفوض « لورد جرانفيل » المندوبين الانجليزين لينصحا الباب العالى بقبول شروط انجلترا بشأن استخدام الجيوش التركية فى مصر دون ابطاء حرصا على مصالح الامبراطورية العثمانية ومحافظة على صالح الباب العالى ، لا صالح انجلترا أو الدول الأوروبية .

وما من شك في أن إنجلترا أرادت بهذه النصيحة أن يكون فيها تهديد للباب العالي يمكن أن يستشف صورته وراء قناع من النصيح .
ورغما عن موقف إنجلترا فقد استمرت أعمال المؤتمر وانتهى في السادس من يوليو سنة ١٨٨٢ الى الاتفاق على نص المذكرة التي توجهه الى الباب العالي ، وقد جاء فيها « ان الدول الأوروبية ترى وجوب الاسراع في معالجة المشاكل القائمة في مصر ، ولذلك قرر المؤتمر الالتجاء الى الباب العالي ومطالبته بالتدخل في مصر ومعاونة الحديو عن طريق ارسال قوات كافية من الجيش التركي لاعادة النظام والأمن فيها وانقاذها من الفوضى التي تفشت فيها بصورة أدت الى خراب البلاد ودمارها لكي يعمل الجنود في مصر على تأييد الحقوق السلطانية واعادة سلطة الحديو وعلى اصلاح حال الجيش المصري وفقا لأصول يتفق عليها فيما بعد اتفاقا تاما ، علما بأنه ان يترتب - اطلاقا - على هذا التدخل مساس بما هو قائم في مصر من النظام المدني والاداري والقضائي تبعا لما تضمنته القوانين والتشريعات الراهنة والحقوق الممنوحة لمصر بموجب الفرمانات السلطانية ، كما انه لا بد أن يكون مفهوما أن حقوق مصر والامتيازات الممنوحة لها بمقتضى ما سبق ذكره لا تمس بأى حال من الأحوال ، كما لا تمس الأوضاع الخاصة بنظام الحكم فيها ولا العهود والمواثيق الدولية ولا ما تم عقده بين مصر والدول الأوروبية خاصة وعامة من مشارطات دولية ، أما مدة بقاء الجيش التركي في مصر فقد حددت بثلاثة أشهر ، ما لم يطلب الحديو مدها الى الأجل الذي يتم عليه الاتفاق بين الباب العالي والدول الأوروبية وحكومة مصر ، ويعين قائد الجيش بالاتفاق مع خديو مصر ، أما نفقات الحملة فتحملها مصر وفقا لاتفاق يعقد بين الباب العالي والدول الأوروبية الست وحكومة مصر .

واستطردت المذكرة تقول :

« فاذا استجاب الباب العالي لهذه الدعوى فان كيفية تنفيذ ما تضمنه القرار يتم باتفاق بين الباب العالي والدول الاوربية الست »

الفصل الثالث والعشرون

العدوان الانجليزى

« انجلترا تعلن ان انعقاد المؤتمر لا يحسد من تصرفها وفقا لمصالحها - توزيع الاسلحة »
« على الاجانب لاسيما البريطانيين - خطبة لاكمراه الجيش المصرى المربط بالاسكندرية »
« على التسليم بضربة قاضية - حكومة مصر تهدد بشرى الفتن باشد العقوبات - وضع »
« المؤتمر امام الامر الواقع - انذار حامية الاسكندرية - انجلترا تجعل درويش باشا »
« مسئولية المحافظة على الخديو - اجتماع معتمدى الدول عند قنصل بريطانيا ، القناصل ،
« يشرحون الموقف لدولهم - سيهور يصمم على ضرب الاسكندرية ويرفض مساعى القناصل »
« - حكومته تؤيده - اجراءات القناصل لحماية رعاياهم ومصالحهم زادت الفزع - حكمدار »
« القاهرة يحتج على الاجراءات ويؤكد كفايته لامن الجميع - معتمدو بعض الدول الاوروبية »
« يظنون بالقاهرة رغم الشائعات - القساند الانجليزى يؤكد للقساند الفرنسى انه لم »
« يتحقق من احداث تحصينات جديدة بالميناء اعيان الجالية الفرنسية لم يجلسوا عن مصر »
« الا بعد برقية سرية من حكومتهم - رحيل الاوروبيين اطلق يد سيهور - دى فريسينية »
« يقول ان اجراءات انجلترا كانت تهيبسدا لغزوها المبيت - انذار من سيهور بتسليم »
« التحصينات او ضرب الاسكندرية - رئيس الوزارة والقناصل يفشلون فى اقناع سيهور »
« بالعدول - قائد الاسطول الفرنسى يبعث لحكومته مضمون انذار سيهور - الخديو »
« ودرويش يامر ان بعدم مقاومة الانجليز - يوفق يخضع للانذار - الباب العالى يطالب »
« حكومة لندن باعادة النظر فى انذار سيهور وتأجيل اطلاق النار حتى يتم تصرف لندن »
« - مصر ترفض الاستسلام - مدافع الاسطول الانجليزى تقصف الاسكندرية مدة ثلاثة ايام »
« - جرانفيل يؤكد السر فى العدوان هو القضاء على الحكم الوطنى ، لا التحصينات »
« - جرانفيل يؤكد للسباب العالى واوروبا اشراكهم مستقبلا فيها يتخذ من الاجراءات »
« فى مصر - استناد انجلترا فى عدوانها الى تفويض من الخديو - مطالبتها للمؤتمر بحماية »
« السويس - فرنسا تظن الى خطة انجلترا - جرانفيل بتباطؤ فى الرد على مذكرة فرنسا »
« ويشير المخاوف من قيام المصريين بردم القناة - قطع من الاسطول الفرنسى ترابط بمدخل »
« القناة - المعركة بين فرنسا وانجلترا حول القناة تنتقل الى المؤتمر »

بينما كان المؤتمر ماضيا فى عقد جلساته ونشاطه أملا فى الوصول الى تسوية ترضى الباب العالى وتصور مصالح الدول الأوروبية ، صرح « اللورد جرانفيل » - لهدف يرمى اليه - بأن قيام المؤتمر ومباشرة أعماله لا يمكن أن يحرم انجلترا من التصرف وفقا لمصالحها اذا ما نشأت ضرورة تدعوها الى التصرف بكامل حريتها أثناء انعقاده .

وفى اليوم السابق على هذا التصريح أخطر « الاميرال سيمور » « لورد جرانفيل » بأن الرعايا الانجليز سيتم ترحيلهم فى اليوم التالى وبذلك يزول أهم باعث على قلق الحكومة الانجليزية حينما تقوم فى الوقت المناسب بغزو مصر ..

وكانت الحطة التى بيستها انجلترا ، كما وضحتها رسالة « ادوارد ماليت » الى « لورد جرانفيل » فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٢ ، هى اكراه الاسكندرية والجيش المصرى المرابط فيها على الخضوع بضربة قاضية - وكانت هذه الحطة قائمة على عناصر ثلاثة هى :

أولا - الأسطول الانجليزى الذى كان طبقا لتصريح سيمور مهيا للعمل اعتبارا من ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢

ثانيا - رجال البدو الذين كانوا - اذ ذاك - وكما جاء فى رسالة للمستشر كوكسون الفصل الانجليزى بالاسكندرية - على أهبة الاستعداد للقيام بأعمال السلب والنهب .

ثالثا - الحديو توفيق ودرويش باشا المبعوث الخاص التركى .
تلك كانت العناصر المنفذة للحطة - أما الاسباب التى تعللت بها انجلترا لتنفيذ الحطة والتمسك بها لعدوانها ، فكانت :

أولا - أعمال التحصينات المزعومة ، والتى كانت قد توقفت فعلا اعتبارا من ٦ يونيو سنة ١٨٨٢ تجنبا لتحرش انجلترا وحتى لا تتخذ منها ذريعة للعدوان على البلاد .

ثانيا - الزعم بأن القوات المصرية تحاول وضع الحواجز فى الميناء ، وتلك كانت حجة جديدة استحدثتها لأول مرة الأميرال سيمور .

وعلى الرغم من أن السلطات المصرية بادرت بنفى تلك المزاعم التى اختلقها انجلترا ، فان الحكومة الانجليزية كلفت مندوبيها باعلان احتجاجها على الاعمال العدوانية التى لم تكن لها فى الواقع وجود - وعهدت اليهم بالتصرف فى الموقف على هذا الاساس العدوانى .

وكانت التعليمات الصادرة من الحكومة الانجليزية الى أميرال الاسطول الانجليزى تقضى بتدمير التحصينات واسكات المدفعية المصرية

وفى ٦ يوليو أى فى ذات اليوم الذى انتهى فيه مؤتمر الاستتانة الى الى قراره الاجماعى لحسم الموقف وحل المشكلة - شرعت السلطات الانجليزية فى توزيع الاسلحة وتكليف من بقى فى مصر من رعاياها بالتحصن ، مما حمل وزارة راجب باشا على الاتصال بقناصل الدول سيما المعتمد الانجليزى ومطالبتهم بالتنبيه على رعاياهم بتسليم الاسلحة ، كما عرضت على القنصل الانجليزى أن يتحقق من مصدر هذه الاسلحة ، بمعاونة مسئول مصرى ، ولكن السلطات الانجليزية لم تأبه بهذا العرض وتغاضت عنه . .

ولتفادى ما قد وقع من أخطار نتيجة لحمل هذه الأسلحة . أصدرت الحكومة المصرية أمرا بمعاينة كل من يتسبب فى احداث فتنة ما بأشد العقاب ، وأخذت التدابير الفعالة لمنع القيام بالفتن وشددت على المسؤولين كى يتنبهوا ويحافظوا على حياة الاجانب ، بحيث لا يقع على أى أجنبى أى اعتداء .

ولكن انجلترا رأت أن تبادر بالعمل حتى تضع المؤتمر أمام الأمر الواقع ، وكانت تعرف أن الباب العالى لا يقبل قرارات المؤتمر التى تقيد حريته فى التصرف بوصفه صاحب السيادة على مصر ، كما كانت تعلم أن موقف الباب العالى فى هذا الشأن سيتيح لها فسحة من الوقت تمكنها من العمل والمضى فى خططها ومن ثم فقد أعطت الحكومة الانجليزية الى الاميرال سيمور اشارة البدء فبادر هذا بتوجيه اذار الى قائد حامية الاسكندرية ، قال فيه « بأنه رغما عن تحذير الانجليز فان القوات المصرية جارية فى تقوية الاستحكامات وتعزيز الحصون وطالب فى اذاره بوقف تلك الأعمال المزعومة فورا - كما زعم فى اذاره أن بطارتين من المدفعية المصرية قد نصبتا فى مواجهة الاسطول الانجليزى وأن استعدادات عسكرية مصرية واسعة المدى تجرى على طول الساحل - وبأن كل ذلك دليل على تعزيز عمليات التحصين .

وقد رد طلبه عصمت باشا على ذلك الاذار ، بما ينفى كل ما جاء به .

ولم يكن « للأميرال سيمور » من هدف وراء اذاره الا اشاعة الرعب

والفرع فى النفوس ، وفعلأ أصاب الفرع والخوف البقية الباقية من الاجانب
وهرعوا الى التحصن فى السفن،بينما يادر الوطنيون من المصريين بالهجرة
الى داخل البلاد .

وامعانا فى اشاعة الذعر فقد وجهت الحكومة الانجليزية - رسالة خاصة
الى درويش باشا المبعوث التركى الخاص منذرة فيها بأنه يعتبر مسئولاً عن
حياة الحديو توفيق وأنه يتحمل التبعة فى حالة ما اذا أصيب الحديو بأى
سوء وذلك عند قيام القوات الانجليزية باطلاق مدافعها والنزول الى البر .
ولما وضع لمعتمدى الدول الاوربية العظمى ما أضمرته انجلترا من
عدوان سينزل بالمدينة الدمار ، يادروا لتدارك الموقف ، ففقدوا اجتماعا فى
٧ يوليو ١٨٨٢ دعوا اليه القنصل الانجليزى ولكنه اعتذر بدعوى أن
الأميرال سيمور لا يرى أن للقناصل أى حق فى التدخل فى الأمر . ومن
ثم فانه لا يستطيع تلبية تلك الدعوة ، فوجه القناصل الى حكوماتهم رسالة
عاجلة طالبوهم فيها بالتدخل لدى الحكومة الانجليزية لوقف أعمال غزوها
المرتقب كما وجهوا رسالة مشتركة الى الاميرال « سيمور » قالوا فيها أن
لهم ولرعاياهم مصالح هامة فى الاسكندرية ولهم فيها ممتلكات واسعة
وعقارات كثيرة وأن المتخلفين من رعاياهم عن الهجرة كثيرون ، وأن ذلك
كله يدعوهم لأن يسألوا « الأميرال سيمور » عما اذا كان قد اقتنع برد
الحكومة المصرية على اذاره المتعلق بتحصين القلاع أم لا ، وقالوا فى
رسالتهم أنه اذا لم يكن رد الحكومة المصرية مقنعا له ، فانهم يستطيعون
تعديل ما جاء برد الحكومة المصرية على الوجه الذى يرضيه ويقنعه ، وطالب
القناصل « الاميرال سيمور » بتحديد مهلة تمكن لرعاياهم الهجرة قبل بدء
القتال ، وقالوا فى هذا الصدد :

« ان اطلاق المدافع سيترتب عليه ، فى كافة الاحوال ضرر عظيم يلحق
بسكان المدينة من مسيحيين ومسلمين - ولا بد من أن تهلم أبنية عظيمة
للأوروبيين وبودنا لو أنكم ترفعون الى حكومتكم ملاحظتنا هذه قبل أن تنفذوا
أوامرها »

بولقد أجاب « الاميرال سيمور » على مذكرة القناصل بالمذكرة التالية :
« أشكر لكم كثيرا عنايتكم واني على استعداد لتنفيذ ارادتكم اذا كان
لكم لدى السلطات المصرية من النفوذ والسلطة مايمكنكم من حملها على أن
تكون صادقة في اجراءاتها ، لكي تبطل أعمال التحصينات وتعزيز
الاستحكامات التي شرع فيها .

كما أكد « سيمور » في رده هذا أنه لا يثق اطلاقا بأي وعد مكتوب من
جانب المصريين ولهذا فان ذلك لا يكفي ليكون سببا لاستجابته الى طلب
القناصل ، وأكد عدم اطمئنانه لكل ما تكتبه الحكومة المصرية في هذا الصدد
مهما كانت العبارات المكتوبة وقال « الاميرال سيمور » في رده انه
ليس في عزمه ضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول وانما ستوجه المدافع -
اذا دعت الحالة - للقلاع والحصون والاستحكامات دون سواها ، ومن ثم
فهو لا يرى ما يوجب الخوف من تدمير ممتلكات الاوروبيين فيها - وقال
أنه اذا استمر العسكريون في أعمال التحصينات ، فسينفذ انذاره فورا ، غير
أنه سيمنح المسئولين أربعاً وعشرين ساعة قبل البدء في القتال .

وفي ٨ يوليو سنة ١٨٨٢ بعثت الحكومة الانجليزية برسالة الى الاميرال
« سيمور » تؤيد فيها موقفه من مذكرة القناصل الخمس للدول العظمى
الأوروبية .

ولم يكن هدف « الاميرال سيمور » تهديد المصريين فحسب بل كان
الهدف احداث حالة من الذعر بين مختلف الجاليات الاجنبية وقد تأكد
هذا للقناصل وأدركوا أنه ما من سبيل لاثناء عزم الاميرال سيمور عن ضرب
الاسكندرية ولذلك بادروا باتخاذ كافة الاجراءات لحماية رعاياهم ومصالحهم
وقاموا بلصق اعلانات على جدران البورصة ودور القنصليات والمقاهي التي
يرتادها الاجانب ، وقد تضمنت هذه الاعلانات الآتي :

« من المتوقع بين لحظة وأخرى أن يضرب الانجليز الاسكندرية ، بلغوا
مواطنيكم بذلك وابقوا بما لديكم من وثائق ومحفوظات وبادروا بالحضور
الى دار القنصلية فورا ولا تتخلفوا لحظة عن تنفيذ ذلك » .

وقد نشر هذا البيان ووزع بمدينتي الاسكندرية والقاهرة وكان لهذا
البيان وقع شديد في القاهرة اذ أحدث حالة من الذعر وتسابقت جموع
الاجانب والوطنيين الى محطات السكك الحديدية طلبا للنجاة والفرار
واحتج « ايراهيم بك فوزى » حاكم مدينة القاهرة لدى القنصل الفرنسى
على اذاعة هذا الاعلان الذى أشاع هذا الذعر والرعب، كما أبدى الحاكم
فى نفس الوقت استعداده لكفالة الامن لسائر الاوربيين وكذلك أكد
« على باشا فهمى » قائد الحامية المصرية للقنصل الايطالى حرص المصريين
على حماية الاجانب بصرف النظر عن جنسيتهم .

وعلى أية حال فإن جميع السلطات المصرية قد تأزرت فى هذا الاتجاه
فلم تدخر جهدا من أجل طمأينة المسؤولين عن الرعايا الأجانب على هؤلاء
الرعايا وتيسير السبل لرحيل من أراد منهم الهجرة عن البلاد .

وعلى الرغم من حملة التخويف والارهاب التى قام بها المعتمد الانجليزى
فى مصر وأعوانه فإن معتمدى ألمانيا وايطاليا وبعض الدول الاخرى لم
يتأثروا بتلك الشائعات وظلوا فى القاهرة .

ولكى تمهد الحكومة الانجليزية لعدوانها الذى أتمت الاعداد له وبات
وشيك الوقوع بعث « لورد جرانفيل » برسالة فى ٩ يوليو الى « الاميرال
سيمور » يستفسر منه عما اذا كان المصريون مازالوا قائمين بأعمال
التحصينات على الرغم من تعهدات السلطات العسكرية المصرية بالعدول
عن هذه التحصينات ، ورغمما من تأكيد قناصل الدول الاوروبية الخمس
لتعهدات المصريين ***

واتمأنا للخطة المدبرة أجاب « الاميرال سيمور » على هذه الرسالة
بفأكد استمرار القوات المصرية فى اعمال التحصينات كما بعث المستر
« كارتريت » القنصل الانجليزى بالاسكندرية برسالة من جانبه يقول فيها
« ان « الاميرال سيمور » علم اليوم بأنه قد تم وضع مدفعين بالقلعة المعروفة
بقلعة السلسلة علاوة على ما بها من مدافع ولم يعد فى امكان سيمور أن
يتحمل هذه الامور ويصبر عليها ولذلك فقد عزم على اطلاق المدافع فجر
يوم ١١ يوليو وسيبلغ ذلك الى القناصل العامين للدول الاوروبية والحدود
ودوريش باشا فى مساء يوم ٩ يوليو » .

وبينما كان « المستر كارترايت » يعث بهذه الرسالة ، « والاميرال

شيمور ، يؤكد - كما أسلفنا - استمرار أعمال التجزيئات - صرح بهذا
الأميرال « كونراد » قائد الأسطول الفرنسي المربط في مياه
الإسكندرية ، بأنه ظل طوال المدة الماضية يبحث على ضوء الأنوار الكاشفة
عما ثبت له استمرار المصريين في أعمال التحصينات فلم يهده البحث الى
أثر لهذه الأعمال ، ولم يستطع التحقق من وجود تحصينات جديدة . .
وذلك كان ردا على استفسار من « كونراد » وجهه في هذا الصدد الى
الأميرال الانجليزى .

وهكذا نتبين نية « الأميرال سيمور » فى العدوان تنفيذًا للخطة الانجليزية
واعتمادًا على حجج موهومة مختلفة .
ثم طلب « سيمور » الى « المستر كارترايت » الاتصال بالمعتمد الفرنسى
وابلاغه عزم انجلترا على ضرب الاسكندرية فى الأجل المحدد ونصحه بأن
يعمل على اخلاء الرعايا الفرنسيين فوراً .
ولكن زعماء الجالية الفرنسية لم يستجيبوا الى دعوة الأميرال سيمور
فى هذا الشأن بل رأوا ، ألا يجلوا الا اذا كانت الاعمال العسكرية التى
ستتخذ ضد مصر أعمالاً فرنسية انجليزية مشتركة ، أما اذا كانت انجليزية
بحتة فانهم يؤثرون - على الرغم من وقوعها - البقاء فى مصر وتحت
مسئوليتهم ، وأن من الفرنسيين من عاد الى القاهرة . وازاء هذا الاصرار
من جانب الجالية الفرنسية رأى القنصل أن يحيطهم علماً ببرقية سرية
تلقاها من حكومته تطلب منه فيها العمل على ترحيل كبار المسؤولين الفرنسيين
حتى لا يتعرضوا الى احتكاك قد يجر الحكومة الفرنسية الى اجراءات ذات
مضاعفات تحرص على تجنبها فى الوقت الحاضر . وعلى أثر علمهم بهذه
البرقية خضعوا لتوجيه القنصل فى الوقت الحاضر . وعلى أثر علمهم بهذه
احتلالها مصر من الحلول محلهم فى كثير من الأوضاع .

ويقول المؤرخ « أشيل بيوفيس » المشايخ لانجلترا ما يأتى :
« ان رحيل الجانب الاكبر من الاوروبيين أطلق يد الاميرال الانجليزى »
لقد اتهم المصريون بأنهم أخلوا بتعهداتهم وشرع فى العمل ، لقد نفى
المصريون قيامهم بأعمال التحصينات فى قلاع الاسكندرية ولم يستطع
أحد أن يكذبهم وأن ملف القضية الحافل بالوثائق خال من أى دليل
يمكننا من الجزم بصحة هذا الاتهام ونستطيع أن نقرر أن ما قام به المصريون
من تحصينات لم يكن له على أى حال من الاهمية بهذه الصورة التى
صورها الاميرال سيمور » . .

أما « مسيو دى فريسنيه » رئيس وزراء فرنسا فقال عن موقف الاميرال
سيمور والحكومة الانجليزية ما يأتى :

« لقد قيل ان الباعث على ما أقدمت عليه الحكومة الانجليزية هو رغبتها
فى تأمين قاعدة لعملياتها المتبلة استعدادا لغزو قد قرره فعلا ، والحق
أن الاستعدادات العظيمة التى كانت تجرى فى الموانئ الانجليزية لتؤيد
- الى حد كبير - وجهة النظر هذه » . .

فى ٩ يوليو سنة ١٨٨٢ وصل الى مشارف ميناء الاسكندرية الأسطول
الاقليمى الانجليزى هذا الاسطول المعد دائما لحماية الجزر الانجليزية
ذاتها بحيث لم يكن لينادر شواطئها الا فى الاحداث الكبرى وكان لابد له
من رحلة تستغرق مالا يقل عن عشرة أيام لكى يصل الى ميناء الاسكندرية
التى كان مقررا ضربها بالقنابل قبل صدور التعليمات له بالابحار اليها .
وتنفذا لتعليمات الحكومة الانجليزية وجه « الأميرال سيمور » صيحة
اليوم العاشر من يوليو الى القائد العسكرى لحامية الاسكندرية الانذار
التالى :

« أشرف بابلاغ سعادتكم بأن أعمال التحصينات الموجهة ضد الأسطول
الخاضع لامرتى قد جرت فى يوم أمس فى مختلف قلاع الاسكندرية وبناء
على هذا فانى سأقوم بتنفيذ الاجراءات التى أعلنتها لكم فى انذارى
بتاريخ ٦ يوليو . وذلك غدا عند شروق شمس الحادى عشر من الشهر
الحالى ما لم تبادروا قبل الساعة المحددة فتضعوا تحت يدى (وبصفة

مؤقتة) جميع التحصينات المقامة في رأس التين وعلى الشاطئ جنوبى ميناء الاسكندرية لتجريدها من كل سلاح . .

وفى ذات الوقت أبلغ القنصل الانجليزى « مستر كلترايت » راغب باشا رئيس مجلس الوزراء وقف العلاقات السياسية بين مصر وانجلترا . . وما أن تلقى راغب باشا الانذار الانجليزى حتى بادر بمقابلة « الأدميرال سيمور » قائد الاسطول الانجليزى فى بارجته وحاول اقناعه بأنه لا صحة لاطلاق تلك الاتهامات التى تزعم أن السلطات المصرية تقوم بأعمال التسليح والتحصين ، وبأنه لا أثر لذلك كله غير أن راغب باشا لم يجد « لسيمور » اذنا تسمع ، ورفض الاميرال الانجليزى ، كل ما قاله رئيس الوزارة المصرية - فرأى هذا أن يستعين بقناصل الدول لاقناع الاميرال سيمور بالعدول عن موقفه ، ولكن القناصل آثروا التنجى عن أى تدخل فى هذا الأمر . .

أما « الأدميرال كونراد » قائد الاسطول الفرنسى فقد أحاط بحكومته علما بمضمون الانذار الانجليزى الموجه الى الحكومة المصرية دون أن يتعرض « كونراد » الى أكثر من نقل مضمون الانذار لحكومته . فلم يشر بكلمة تتصل بموقف الانجليز أو بموقف المصريين .

وفى الوقت نفسه وقبل أن يبلغ انذار « الاميرال سيمور » الى السلطات المصرية أبلغ السفير الانجليزى فى الاستانة الباب العالى أن درويش باشا مبعوثه الخاص فى مصر قد أنهى اليه بأنه فى حالة قيام الاسطول الانجليزى بضرب الاسكندرية فسيقوم هو والتخديو توفيق باصدار أوامرها الى السلطات المحلية بعدم مقاومة العدوان الانجليزى . . .

هل فى الامكان تصور مثل هذا الموقف من رجل يدعى أنه صاحب السلطان على البلاد ؟ ومن مبعوث دولة تزعم أنها صاحبة السيادة على البلاد ؟ .

كما سلم السفير الانجليزى الى الباب العالى مذكرة تضمنت نص الانذار الموجه من الأدميرال سيمور الى السلطات المصرية . .

وقد كان للانذار الانجليزى رد فعل غنيف فى كافة الاوساط المصرية ودعا الحديو الوزراء والأعيان الى اجتماع عرف فيه راغب باشا نتائج مسعاه لدى أميرال الأسطول الانجليزى *

•• وتمشيا مع الرسالة التى أبلغها السفير الانجليزى فى الأستانة الى الباب العالى أعلن الحديو خضوعه للانذار الانجليزى كما أعلن عن أمله فى شروط مشرفه تمنحها انجلترا المصريين من أجل التسليم • ولكن مجلس الوزراء قرر الوقوف ضد وجهة نظر الحديو ورفض المطالب الانجليزية كما قرر أن يعرض استعداد السلطات المصرية العسكرية لحل اجزاء ثلاث بطاريات من المدفعية فى الأماكن التى اختارها أميرال الاسطول الانجليزى وذلك لتبديد مخاوفه المزعومة وللتدليل على حسن نية السلطات الوطنية فى مصر ، فاذا رفض «الأميرال سيمور» هذا العرض حملت مصر انجلترا مسؤولية العدوان •

ولهذا صدرت تعليمات السلطات العسكرية المصرية الى قلاع المدينة بالألا تورد على مدافع الاسطول الانجليزى الا بعد الطلقة الخامسة ••

أما الباب العالى فقد بادر بتحديد موقفه من الحكومة الانجليزية فى رسالة وجهها الى وزارة الخارجية الانجليزية قال فيها ما يلى :

« بالاشارة الى المذكرة الشفهية التى أبلغت إلينا اليوم والتى يستفاد منها موافقة الحديو والمشير درويش باشا والحكومة المصرية على عدم ابداء أية مقاومة فى حالة ضرب الاسطول الانجليزى لمدينة الاسكندرية فان الباب العالى يعتبر وقوع مثل هذا الأمر مساسا خطيرا لما للباب العالى من حقوق السيادة كما أنه ضار بمصالح البلاد وأن حكومة الباب العالى لتأمل أن تعير الحكومة البريطانية هذا الأمر كل عنايتها وأن تعمل على منع الاميرال سيمور من ارتكاب أى عمل يكون من شأنه وقوع مثل هذا الاحتمال فتصدر له التعليمات المناسبة فى هذا الشأن وأن الباب العالى يطلب الى الحكومة الانجليزية فى الحاح أن تعجل بارسال تعليماتها الى أميرال أسطولها » •

وفي نفس الوقت بعث لورد جرانفيل الى سفرائه في باريس وبرلين
وفينا وروما وبطرسبرج والاستانة برسالة قال فيها :

« أبلغوا الحكومة التي تمثلوننا لديها أن ما سيجريه الاميرال سيمور
بالاسكندرية سيكون من قبيل الدفاع عن الاسطول الانجليزى وبأننا - مع
الأسف - لا نرى بدا من ذلك ، وأتينا مع هذا نؤكد أنه ليس لنا أى غرض
خفى أو نية غير واضحة وأن حكام الاسكندرية قد مضوا في تحصين
القلاع والاستحكامات معلنين نيتهم العدوانية ازاءنا غير آبهين بما أصدره
الباب العالى لهم من أوامر بالكف عن ذلك والرجوع عن موقفهم العدائى
منا . وغير عابئين أيضا بارادة الحديو ودون أن يحترموا كلمتهم التي
قطعوها لنا مرارا مؤكدين لنا أنهم مسالمون . »

وقد حرص لورد جرانفيل أن يضيف فى رسالته الى سفيره فى الاستانة
توجيها للسفير بأن يبين للباب العالى أن ما سيقوم به الاميرال سيمور من
الاجراءات فى الاسكندرية انما مرده الى حرص انجلترا على مصلحة الباب
العالى الذى خالف الثائرون أوامره وحرصوا على نبذ مشورته ووصاياه !!
ولما علم الباب العالى من اللورد « دفرين » أن فى عزم الاميرال سيمور
ضرب الاسكندرية خلال ٢٤ ساعة طلب الباب العالى من « دفرين » تأجيل
اطلاق المدافع حتى تبلغ رسالة الباب العالى الى الحكومة الانجليزية فبعث
اللورد دفرين برسالة الى الأميرال سيمور يقول فيها ..

« لا أدري اذا كان لديك من حكومتنا تفويض يخولك الحق فى تأجيل
تنفيذ الأوامر التي أصدرتها اليه ، أم أن هذا التفويض لم يمنح اليك ؟؟
وعلى أية حال فان كان لديك هذا الحق فلا مانع من التأجيل لاربعة
ساعات ريثما يتمكن اللورد جرانفيل خلال تلك الساعات من النظر فى
رد الباب العالى .. »

وقد بعث الباب العالى برسالة عاجلة الى ممثلى الدولى العظمى الست
قال فيها :

« لقد أوقفت فى الاسكندرية كافة أعمال التحصينات تنفيذا لأوامر

صاحب الجلالة السلطان ومنذ ذلك الحين لم تقم الحكومة المصرية بأى عمل •
لقد أذيع فى القاهرة أن فى عزم السلطات المصرية اغلاق مداخل ميناء
الاسكندرية بوضع أحجار أمام المدخل كما نسب للسلطات العسكرية اتخاذ
الكثير من الاجراءات •

لقد قابل المتمدان الانجليزى والفرنسى راغب باشا واستفسرا منه عن
صحة هذه الوقائع فنفى وقوعها وأكد أنها أكاذيب لا أصل لها وأن الميناء
يعج بالسفن الحربية الأجنبية التى أذن هو لربابتها بتفتيش كل سفينة يشبه
فى أنها تحمل أسلحة أو مدافع ولقد أبدى المتمدان الانجليزى والفرنسى
ارتياحهما التام لتصريحات راغب باشا وأثريا عليه - أن الاميرال الانجليزى
وجه رسالة لقائد الجيش فى الاسكندرية يخطر فيه بأنه ازاء عزم السلطات
المحلية على غلق الميناء يتعين عليه أن يتخذ من جانبه كافة الاجراءات التى
تكفل حمايته •

وقد نفى القائد العسكرى للمدينة هذه الواقعة كما أكد وزير البحرية
هذا النفى الى الأميرال الانجليزى الذى أبدى ارتياحه لذلك وشكر
السلطات المصرية ووعده برفع الأمر الى حكومته لاحاطتها علما بالحقيقة •
وهكذا مضت المذكرة التركية تسجل عدم صحة المزاعم الانجليزية وما
نتويها انجلترا رغما عن هذا من عدوان على مصر •

أما مصر فلم يكن فى وسعها اذ ذاك الا أن تختار واجدا من أمرين :
فأما الخضوع وتسليم مدينة الاسكندرية الى الاميرال سيمور قائد الاسطول
الانجليزى •• واما أن تعرض الاسكندرية جوهرة البحر الابيض لمدافع
الاسطول لتحويلها الى كومة من الرماد ••

وعلى الرغم من هذا فقد اختارت مصر المقاومة ••

وفى الساعة السابعة من صباح ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ فتحت مدافع
الأسطول الانجليزى أقواها طول اليوم لتصب حممها على الاسكندرية بما

فيها من قلاع وتحصينات وأحياء سكنية فدكت القلاع وأشعلت النار في مختلف انحاء المدينة •

ولقد أجمع مراقبو الاحداث وقتئذ على أن ما لحق بمدينة الاسكندرية من تخريب وحرائق كان بفعل مدافع الاسطول •

ويقول المؤرخ « آشيل بيوفيس » في تقريره لذلك التدمير الشامل :
« لقد حال وهج أشعة الشمس والدخان الذي كانت الريح تدفعه نحو مكان الاسطول دون تمكن رجال الاسطول من تسديد ضرباتهم لاهدافه العسكرية بعناية - فسقط الكثير من القذائف التي كانت مسددة الى القلاع على المدينة ذاتها وأن أخطاء رجال المدفعية في الاسطول الانجليزى فى ذاتها كافية لتفسير ما لحق الاحياء الاوروبية فى الاسكندرية من خسائر » • •
غير أنه على الرغم من اندلاع النيران فى مختلف أحياء الاسكندرية فقد ظل الاسطول يضرب المدينة ثلاثة أيام متتالية فهدمت معظم أحيائها واستشهد من أبنائها أكثر من ألفى شهيد وقدرت الخسائر المادية بما يجاوز أربعة ملايين من الجنيهات تلك كانت النتيجة التي - حققتها انجلترا بعملها الاجرامى ضد الاسكندرية وضد مصر التي زعمت أنها اضطرت اليها لوقف أعمال التحصينات التي تهدد - كما زعمت - سلامة الاسطول الانجليزى •

كانت انجلترا تعلن حتى آخر لحظة أنها لن تقدم على ضرب الاسكندرية بأى حال من الأحوال وبأنه اذا ما استمرت أعمال التحصينات فإنها لن تضرب غير مواقع هذه التحصينات والقلاع وحدها دون أن تمس المدينة والمدنيين على أن قناصل الدول العظمى الاوربية أكدوا بأنه لم تكن هناك أعمال للتحصينات كما زعم الاميرال الانجليزى • وبالرغم من هذا فان الأميرال الانجليزى وحده هو الذى شعر بالخطر الذى يهدد سفن الاسطول الانجليزى فى الوقت الذى كانت تقف فيه فى ميناء الاسكندرية وحدات من أساطيل الدول الاوربية العظمى فى أمن دون أن تشعر بهذا الخطر المزعوم •

• • ولقد كشف اللورد جرانفيل السبب الحقيقى فى هذا العمل

الاجرامى ، وأفصح عنه فى الرسالة التى وجهها الى اللورد دفرين سفير
انجلترا فى الاستانة فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ والتى جاء فيها مايلى :
« ان سجل الاحداث التى جرت فى مصر خلال الاشهر الاخيرة يثبت أن
كل السلطة الادارية قد وقعت فى أيدي بعض القادة العسكريين الذين
يفتقرون الى أية تجربة سياسية والى أى علم ومعرفة . . . وقد استطاعوا
بتأييد الجيش تدمير السلطات النظامية ، وذلك عن طريق إلحاحهم لتنفيذ
ما ارتأوا ، ولقد كان من شأن هذه الحالة تعريض رفاهية أية بلد متحضر
الى الدمار ويبدو أن الموقف يمر الآن بهذه اللحظة التى لا بد فيها من تثبيت
سلطات الخديو بكل وضوح وتأييد من الدولة صاحبة السيادة التى يستند
بدوره الى تأييد كل من انجلترا وفرنسا ، وذلك لارغام أولئك الضباط
على الخضوع والعودة بحركتهم الى حدود معينة . . . ان حكومة صاحبة
الجلالة لا ترى فى الوقت الحاضر وسيلة أمامها الا اللجوء الى القوة لوضع
حد لحالة لم يعد من الممكن احتمالها » . . .

هكذا يكشف « لورد جرانفيل » عن الغرض الحقيقى من العدوان ، ولم
تكن المسألة اذن مسألة تحصينات بل كان الغرض كله هو القضاء على
الحكم الوطنى فى مصر ولهذا وحده بعثت انجلترا بأسطولها الاقليمى
وبجنودها لغزو مصر .

لقد وقف « المسيو دى فريسينيه » يعلن بأنه مامن شك فى أن السياسة
الانجليزية تهدف الى احتلال مصر وحدها ، وأن ضرب الاسكندرية بمدافع
الاسطول الانجليزى ليس الا مقدمة لهجوم شامل على مصر . . .
ولكن « لورد جرانفيل » جريا على سياسة انجلترا أصر على تبرير ضرب
الاسكندرية بالقنابل وراح يطمئن فى نفس الوقت الباب العالى والدول
العظمى فى مؤتمر الاستانة وفى هذا الشأن أدلى « جرانفيل » بالتصريح
التالى :

ان الحكومة الانجليزية ترى أنه كان من الأنسب ومن الأكثر مسايرة
للعرف وللقانون الدولى أن تكون قوات الباب العالى هى التى تستخدم
ضد مصر لأنها قوات الدولة صاحبة السيادة أما وقد تبين أن هذا الاجراء
يتعذر اللجوء اليه بسبب سوء نية السلطان فقد أصبح لزاما علينا اللجوء
الى وسائل أخرى . وان حكومة صاحبة الجلالة ما زالت تؤيد وجهة نظرها

التي أبدتها في مذكرتها الموجهة الى الدول في ١١ فبراير سنة ١٨٨٢
والتي أكدت فيها أن أى تدخل يقع في مصر يجب أن يكون تدخلا
مشتركا من دول أوروبا ، ثم يمضى لورد جرانفيل فيقول :

ان بريطانيا العظمى ليست لها مطامع ، ليست لها مصالح ، ليس لها
من هدف في مصر يتعارض مع أهداف أوروبا ومصالحها أو يتعارض مع
أهداف ومصالح الشعب المصري أو رغبة بريطانيا هي أن تستمر الملاحة
عبر قناة السويس حرة وبلا قيد أو شرط ، وأن تتمتع مصر بالاستقرار
والهدوء وبالحكم المصالح حرة من الخضوع لأية دولة مهما كانت تتمتع في
مصر بوضع خاص وأن تحترم مصر التعهدات الدولية وأن تنال المصالح
الانجليزية التجارية والاقتصادية الحماية المناسبة ولا يغمط حقها وكرامتها
وهي مطالب يؤيدها مبدأ يطبق لا في مصر وحدها ، ولكنه مبدأ أساسى
لحماية مصالحنا في سائر أنحاء العالم ، فالسياسة التي تلتزمها الحكومة
الانجليزية واحدة لا تتغير ..

لقد تصرفت الحكومة الانجليزية بنزاهة وأمانة وفقا لتعهداتها ازاء فرنسا
وحرصت على أن تشاركها الرأي وعملت على تتبع الاحداث في كافة الامور
التي تمس وضع البلاد ماديا .. »

ويختتم « لورد جرانفيل » رسالته بقول « وان العمل الذي أكره على
اتخاذة أميرالنا لا يؤثر ولا يخل بوجهة نظر الحكومة الانجليزية المتقدم
ذكرها ..

وهكذا يمضى « لورد جرانفيل » في تهدئة الخواطر ، بل يمضى في
خداعه للباب العالى والدول العظمى لتضليل العالم عن نوايا انجلترا في
مصر .

أما وقد تم العدوان فعلا فقد كان على انجلترا أن تسعى للحصول على
تأييد قانونى لوضعها حتى تواجه به عند الاقتضاء الباب العالى وسائر الدول
الأوربية .

ولكى تبدأ انجلترا في مباشرة أعمالها العسكرية كانت في حاجة ماسة
الى سند قانونى تؤيد به عدوانها على مصر وقد وجدت هذا السند في
توكيل صدر لها من الحديو توفيق الذى فر ولجأ الى الأميرال « سيمور »
مطالباً المأوى والحماية .

الا أنه كانت هناك مشكلة قناة السويس .. فماذا يكون الموقف الذي يلتزمه « لورد جرانفيل » ازاء فرنسا وسائر الدول حيال هذه المشكلة ؟ نرى لورد « جرانفيل » وقد انتهى من مقدمات العدوان ينتقل الى موضوع قناة السويس ، فيقول :

« انه وان كان رد الحكومة الفرنسية في ٢٤ يونيو الماضي لا يعتبر من وجهة نظرنا ، رفضا تاما من جانبها للمشاركة في الاجراءات الواجب اتباعها لتأمين قناة السويس عند الاقتضاء الا أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، لا يمكنها أن تقبل في الظروف الحالية التي تجتازها مصر أن نصاب حركة المرور عبر القناة بسوء . »

وحتى اذا تبين صحة وجهة نظر « المسيو دي فريسينييه » التي ابلغها لنا في رسالته المؤرخة في ٢٤ يونيو والتي يقول فيها أن الخطر الوحيد الذي قد تتعرض له قناة السويس هو محاولة الدفاع عنها بقوات اجنبية ، فان ذلك من شأنه أن يجعلنا نخشى أن يكون ما أقدم عليه أميرال الاسطول البريطاني من ضرب الاسكندرية لحماية نفسه من الخطر المصري ، وماشرعنا في اتخاذه من ارسال حملة الى مصر نخشى أن يكون ذلك اذا ما اقترن بتحريك الاسطول الفرنسي الى بورسعيد وبين قطعة سفن معدة للعمل في القنال ، ما يشعر الحكومة المصرية بنيتنا في التدخل في قناة السويس وعندئذ يمكنها غلق القنال واقفاله وتعطيل الملاحة فيه ..

يمضي لورد « جرانفيل » فيقول « ان كل اجراء ترى الدول اتخاذه في منطقة قناة السويس يتعين أن يتم وفقا لميثاق النزاهة الموقع عليه في ٢٥ يونيو ويوضح جرانفيل وجهة نظر حكومته بقوله « انه لمن الواضح ومن المرغوب فيه اذا نشأت ضرورة اتخاذ اجراءات لحماية قناة السويس أن تكون هذه الاجراءات بناء على طلب أو بموافقة الدول الأوروبية العظمى المجتمععة حاليا في الاستانة والباب العالي وأن تكون اجراءات سريعة وفعالة وأن حكومة انجلترا ترى أنه كان من الخير التعاون في سرعة اتخاذ تلك الخطوة . »

وقد بعث المسيو « دي فريسينييه » برسالة عاجلة في ١٧ يوليو ١٨٢٨ الى سفيره في لندن ردا على رسالتي « لورد جرانفيل » قال فيها :

لقد حضر لورد « ليونز » السفير الانجليزى لمقابلتى صباح اليوم ، وتلا على برفيتين من لورد جرانفيل ، الأولى مختصرة وهى عبارة عن رسالة دورية منه لسفراء انجلترا لدى الدول العظمى يدعوها فى عبارات عامة الى توجيه نظر حكوماتهم الى الاجراءات السريعة التى قد تعين الضرورة لاتخاذها ، من يوم لآخر من أجل حماية القناة • أما الرسالة الثانية وهى مطولة وتخص فرنسا وحدها والتى يعبر فيها لورد « جرانفيل » عن ارتياحه لأن رفضنا المشاركة فى الاجراءات العسكرية بمنطقة القناة لم يكن رفضا نهائيا ولأننا احتفظنا بحقنا فى بحث شروط تلك المساهمة المحتملة من جانبنا مستقبلا •• ويقول لورد جرانفيل أن الوقت قد حان لكى نلتقى معا فى بحث هذه المشاركة ، نظرا لاحتمال تعرض القناة لأخطار جدية - حسبما يرى - ووفقا لوجهة نظره يقول لورد جرانفيل « ان وسائل الحماية التى يتعين علينا القيام بها يجب أن تتم وفقا لقبول واتفاق سائر الدول وفى نطاق ميثاق النزاهة •• وقد أبدى لورد جرانفيل أمله فى التعرف على وجهة نظرنا •

ويستطرد « مسيو دى فريسنيه » فى رسالته « اننى أدرك تماما ما هى الاجراءات التى تقترحها الحكومة الانجليزية فى هذا الشأن ، ولقد رجوت لورد ليونز أن يسأل لورد جرانفيل ويبين له ما اذا كان من المناسب عرض هذا الاشكال أى عرض مشكلة الدفاع عن قناة السويس على المؤتمر بوصفه أفضل الوسائل وأسرعها للبحث وللوصول الى قرار وأن يطلب الى المؤتمر انابة الدفاع عن القناة للدول التى يعنىها الأمر أكثر من غيرها ، وفى هذه الحال فان الدول التى يعنىها الأمر - وهى غالبا فرنسا وانجلترا - تستطيعان أن تتداولوا وتتשאورا فى الاجراءات الواجبة لاتخاذ ، وفى الوقت المناسب للقيام بها دون أن ترجعا فى ذلك من جديد الى المؤتمر ••

وهكذا فى الوقت الذى قامت فيه انجلترا بالعدوان على مصر ، وفى

الوقت الذي كانت تخشى فيه تدخل فرنسا راحت تشير وتنبه الى ما تدخل فرنسا بأسطولها في منطقة القناة من الخطر ، لأن القناة كانت في حوزة شركة فرنسية وقد خشيت أن تواجه بالامر الواقع من جانب فرنسا فتفاجأ بها تحتل القناة بمفردها ، ومن أجل ذلك راحت فرنسا تحذر من مغبة الاقدام على هذا العمل خوفا من قيام المصريين بردم القناة واغلاقها .

وعندما تعرضت إنجلترا لحماية القناة رأت أن هذه الحماية يجب أن تأتي عن طريق المؤتمر المنعقد في الاستانة وبموافقة الباب العالي . أما فرنسا فقد أدركت الحطة الانجليزية ، فرأى دى فريسينيه أن يعرض الأمر على المؤتمر ليحصل على تفويض لفرنسا وإنجلترا لاتخاذ هذه الاجراءات بحيث لا تحتاج الدولتان بعد هذا التفويض الى الرجوع للمؤتمر وإنما تمضيان في العمل معا .

ولما لم تكن القوات الرئيسية في الحملة الانجليزية على مصر ، قد وصلت اليها بعد فقد رأى « لورد جرانفيل » ان يتمهل ، والا يتعجل بارسال رده على مذكرة « مسيو دى فريسينيه » . وفي ذات الوقت اوعزت الحكومة الانجليزية الى صحافتها لشن حملة لاثارة الراى العام الانجليزى ضد احتمال اغلاق القناة وردمها بأيدي الوطنيين المصريين . وبدأت حملة الصحافة بمطالبة الحكومة الانجليزية باتخاذ اجراء عسكرى سريع في منطقة القناة للحيلولة دون قيام المصريين بتحقيق هذا الخطر وتهديد القناة .

ورأى « دى فريسينيه » ألا ينتظر رد « اللورد جرانفيل » فقد أدرك - توا - أن فى عزم إنجلترا احتلال القناة بمفردها فأراد أن يفوت عليها هذا الغرض وأصدر أمره الى الأميرال كونراد قائد الأسطول الفرنسى ليعت بعض وحدات من الأسطول الفرنسى الى منطقة القناة للمرابطة عند مدخلها .

وهكذا بدأت المعركة بشأن احتلال القناة بين إنجلترا وفرنسا وقد بادر مسيو « دى فريسينيه » بنقل المعركة فورا الى المؤتمر المنعقد في الاستانة .

الفصل الرابع والعشرون

عود الى المؤتمر

« انجلترا وسياسة الامر الواقع في مشكلة القناة - دي فريسينيه يكشف سياسة »
« انجلترا فيدعو الى عقد مؤتمر الاستانة - فرنسا تطلب الى الباب العالي المبادرة بارسال »
« قواته الى مصر - جهود الدول لعرقلة احتلال انجلترا لمصر وتفردها باحتلال القنال - »
« انجلترا تعلن ان مشكلة القناة قائمة بذاتها - وكالة من الدول الاوروبية للعمل في »
« القناة - مطالبة انجلترا لنفسها وفرنسا بهذه الوكالة - دي فريسينيه يدعو الى فصل »
« مشكلة القناة عن المشكلة المصرية - تعبئة انجلترا للرأي العام ضد فريسينيه - »
« انجلترا تواجه أوروبا بتفويض من الخديوى - التفويض يمنح انجلترا الحق في اعادة »
« سلطانه واقرار النظام - استناد انجلترا الى مصالحها في مصر - انجلترا تنفي ملاحظتها »
« للقوات المصرية داخل البلاد او احتلال مصر - الباب العالي يقرر ارسال قوات الى مصر - »
« ليهارس حقه في السيادة - وسائل انجلترا لمواجهة موقف الباب العالي - تبريرها ضرب »
« الاسكندرية - مطلب انجلترا من البسبب العالي كشرط للحملة كان اعلان ثمرد عرابي »
« على الخليفة وعصيانه - انجلترا انزلت حق الباب العالي في المشكلة الى مستوى اية دولة »
« اوروبية - الباب العالي يستجدي انجلترا - انجلترا تعلن مضيها في عملياتها العسكرية »
« تحرض انجلترا على الانفراد بالتدخل العسكري وعصانعتها لفرنسا - قبولها عمليات عسكرية »
« لفرنسا تنحصر في منطقة القناة - اعتراض انجلترا على ارسال قوات تركيه قبل عقد »
« اتفاق عسكري مع تركيا - فرنسا تسال عن ماهية الاتفاق - دفع انجلترا بعدم اختصاص »
« المؤتمر - جرانفيل يكشف نوايا انجلترا - انجلترا تعرج ايطاليا - رفض ايطاليا للعرض »
« الانجليزى - موقف المانيا - موقف فرنسا - « جاميتا » عميل انجلترا يعارض سياسة دي »
« فريسينيه - دي فريسينيه يكره على الاستقالة - مشروع بسمارك - « جبهة المانية »
« روسية ضد انجلترا - مشروع ايطالى للحد من سياسة انجلترا ضد مصر - الباب العالي »
« يشرع في ارسال قواته - اسطول انجلترا يعترض السفن التركية - اقتراح الباب العالي »
« في المؤتمر - مشروع القرار المقدم للمؤتمر من دول أوروبا - موقف انجلترا من المشروع »
« - رفضها اشتراك الدول - تفويض من الخديوى توفيق لانجلترا في ٦ أغسطس - التفويض »
« يخول انجلترا المضي في اعمالها العسكرية بالقناة - شروع انجلترا في احتلال المنطقة »
« القناة - مضيها في الاعداد للامانة - تهديد دفرن الباب العالي - الباب العالي يعلن »
« عصيان عرابي ويبرر عسكروا انجلترا - الباب العالي يتطلع الى الأمن - انجلترا »
« تشنى على موقف الباب العالي وتبسلفه ان المشكلة قد انتهت - دفرن يدافع عن اتهامه »
« بالاكيا فيلية »

رأى مسيو « دي فريسينيه » أن انجلترا تعمل على وضع العالم أمام
الامر الواقع بالنسبة لمشكلة القناة أيضا كما رأى أن خير وسيلة للحيلولة
دون قيام انجلترا بذلك هي توجيه دعوة عاجلة لانعقاد مؤتمر الاستانة

حيث يعرض على الدول العظمى اقتراح فرنسا تكليف الباب العالي بالتدخل عسكرياً وإرسال قواته فوراً إلى مصر لإعادة النظام إليها .

ولقد كان لهذا التحول في موقف المسيو دي فريسينييه إزاء الباب العالي وعدوله عن الاعتراض على إرسال الجنود الأتراك إلى مصر ، أثر بالغ في الموقف السياسي فأدركت الدول الأوروبية أنه لا بد من اتخاذ إجراء يكون من شأنه إعاقة إنجلترا عن احتلال مصر والحيلولة دون انفرادها باحتلال منطقة القناة . . حتى يمكن تفادي الآثار الخطيرة التي تترتب على انفراد إنجلترا باحتلال مصر وما يستتبعه ذلك من الأضرار بمصالح فرنسا وسائر الدول الأوروبية . .

غير أن مثل هذه المناورة لم تكن لتخفى على لورد جرانفيل الذي أسرع بدوره بإشراك فرنسا في المشكلة واقترح عليها إصدار التصريح التالي :

« إن اقتراحاتنا فيما يتعلق بإعادة النظام إلى مصر هي - حالياً - محل دراسة المؤتمر إلا أن مشكلة حماية قناة السويس ، وإن كانت متصلة بهذا الموضوع فإنها مشكلة قائمة بذاتها ، ولا يمكن أن تعقدها الاعتبارات السياسية المتصلة بالمشكلة المصرية الداخلية إذا ما تركنا جانباً ، الواجبات الخاصة التي يمكن لأية دولة أن تعتبر نفسها ملزمة بالقيام بها ، عند وقوع خطر داهم ومفاجئ وخطير في حالة عدم الوصول إلى اتفاق سابق لعمل مشترك فإن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تقدران أن كل عمل يتخذ في منطقة القناة يتعين أن ينال تأييد أوروبا ، وأن ينال - بقدر الامكان موافقة الباب العالي . . وبناء على ذلك فإن فرنسا وإنجلترا تعرضان على المؤتمر تحديد تلك الدول التي ستتكلف عند الاقتضاء باتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية القناة وكسباً للوقت يكون للدول التي يتم اختيارها والتي تكون قد قبلت الوكالة عن أوروبا الحق في اتخاذ الوسائل الواجبة الاتباع واختيار الوقت المناسب لتنفيذها دون ما حاجة إلى الرجوع في ذلك إلى المؤتمر وعلى أن ينفذ هذا الإجراء في كافة الأحوال في نطاق ميثاق النزاهة والتجرد عن الأغراض في مصر وأن تلك الدول التي يتم اختيارها على استعداد لقبول تعاون الباب العالي معها وتعاون أية دولة أخرى ترغب في المشاركة في هذه المسؤولية كل هذا بشرط ألا يترتب على ذلك أي تأخير . .

ولتجنب ضياع الوقت فإن الدولتين تقترحان - إذا ما تمت الموافقة على هذا التصريح من المؤتمر أن يترك لإنجلترا وفرنسا اختيار القرار المناسب فيما يتعلق بطريقة ووقت التنفيذ . .

وفي الوقت الذي كان لورد جرانفيل يبحث للدول باقتراحه المتضمن مشروع التصريح المشترك الفرنسي الانجليزي السابق الاشارة اليه أوعزت الحكومة الانجليزية للصحافة في بلادها لتشن حملة للاسلاء الى موقف المسيو دي فريسنيه وقد افتتحت جريدة التايمز هذه الحملة بمقال تسخر فيه من المسيو دي فريسنيه قالت فيه :

« ان المسيو دي فريسنيه يتبع حاليا سياسة تنال موافقة البرلمان وموافقة فرنسا ، انه لا يتورط في شيء فبفضله نجحت فرنسا في البقاء بمعزل عن المشاكل - ان الأسطول الحربي الفرنسي يتهادى كهاو ومتفرج في القناة ، ان الرعايا الفرنسيين لا يخشون شيئا ، ان فرنسا لم تتخل عن انجلترا ولم تشترك معها ، ولا يستطيع الاتفاق الأوروبي أن يؤنب فرنسا أو يتهمها بعدم الوفاء .. »

ولقد أدرك مسيو دي فريسنيه أن هذه الحملة مقدمة لانحراجه سياسيا ولحمل الرأي العام الفرنسي والبرلمان على التخلص منه فعجل بارسال رد على رسالة « لورد جرانفيل » قال فيه :

« لقد عرضت رسالتكم على مجلس الوزراء الفرنسي وتداولنا فيها واتفقنا الى رأي اجماعي برفع الامر الى المؤتمر فيما يتعلق بحماية قناة السويس » ولكن ليس من المناسب أن نطلب - سلفا - من المؤتمر وكالة لها مثل هذه الأعباء ولذلك نقترح تعديل الفقرات الثلاث الأخيرة على الوجه الآتي :

« ان فرنسا وانجلترا تعرضان على المؤتمر ان يعين الدول التي سيعهد اليها عند الاقتضاء اتخاذ الاجراءات الضرورية المناسبة لحماية القناة ... وكسبا للوقت فان الدول التي سيتم اختيارها والتي تقبل الوكالة سيرخص لها بتحديد وقت ووسيلة العمل وسيتم اتخاذ هذا الاجراء في نطاق المبادئ التي قررها ميثاق النزاهة .. واذا كنا - اعني اذا كانت فرنسا وانجلترا من بين الدول التي سيتم اختيارها فاننا سنقبل هذه الوكالة بشرط اقرارها من البرلمان ... »

ولم يجد لورد جرانفيل بدا من النزول عند وجهة نظر مسيو دي

فريسينيه وبعثت فرنسا وانجلترا الى مندوبيها في المؤتمر ليطلبنا عقد جلسة عاجلة لتلاوة هذا التصريح ومطالبة المؤتمر باتخاذ اجراء عاجل بشأنه ، كما فوضت الحكومتان لمندوبيهما قبول الوكالة المقترحة في اختيار المؤتمر لانجلترا وفرنسا .

وبعث « دى فريسينيه » الى مندوبه في المؤتمر برسالة خاصة ، تحدد سياسة فرنسا قال فيها :

« اننا لا نلج في طلب هذه الوكالة ، ولكن اذا كنا من بين الدول العظمى التي يقع عليها الاختيار فاني اصرح لكم بقبولها مع التحفظ بقبولنا لها بضرورة حصولنا على موافقة مجلس البرلمان الفرنسي والتي لا تستطيع بدونها أن تقوم بأي عمل هجومي . . . اننا نرغب في أن تكون الوكالة محددة بكل دقة ، وقاصرة على حماية ذات القناة ، دون أن يكون لهذا أي ارتباط بالتدخل في شئون مصر ، وهو موضوع مداولات المؤتمر في الوقت الحاضر ، .

وانه ليسرنا أن نرى دولا أخرى حتى وان لم تكن من الدول المشتركة في المؤتمر تشاركنا في هذه الحماية ذات الطابع العالمي .
وهكذا عمل المسيو « دى فريسينيه » مؤيدا في ذلك من سائر الدول الأوروبية على فصل المسألة المصرية الى شقين مستقل كل منهما عن الآخر من حيث الظاهر ، رغما عن استحالة هذا الفصل من حيث الواقع ، الشق الأول هو احتلال مصر بواسطة القوات الانجليزية والشق الثاني هو حماية قناة السويس .

وقد رأت انجلترا أن تواجه من رأوا في عدوانها على مصر ووضع يدها عليها خروجا على ميثاق النزاهة ونقضا لما تم من اتفاق بين سائر الدول الأوروبية رأت أن تواجه هذا بحجتين تدرعت بهما للدفاع عن مسلكها ، الحجة الاولى هي انها لم تتصرف ولم تقدم على ما اتخذته من اجراءات الا لمصلحة وحساب صاحب السلطان القانوني القائم في مصر ، وهو الخديو توفيق ، وتنفيذا لاوامره مما اكسبها صفة لا يمكن للباب العالي - في رأى انجلترا - ولا للدول الأوروبية الاعتراض عليها . .

والحجة الثانية هي أن إنجلترا دولة أوروبية عظمى لها حقوق وامتيازات ومصالح باعتبارها عضواً في الحلف الأوروبى وفى المجتمع الأوروبى . .
ومنذ ذلك التاريخ بدأت إنجلترا تواجه الدول الأوروبية العظمى
وبالذات العالى بالنسبة لكل ما يتعلق بمصر متذرة ، وفقاً للمظروف والاحوال
بأى من هاتين الصفتين تكون أقوى على تبرير موقفهما بما يتفق وخطتها
السياسية .

وفى نطاق هذا المسلك أعلنت حكومة ملكة إنجلترا فى ١٨ يوليو
١٨٨٢ أن القوات الانجليزية التى يجرى انزالها فى الاسكندرية لا غرض
لها الا المحافظة على النظام لحساب الخديو وتحت سلطته ، وأن ما عجز الى
هذه القوات من المضى فى الاعمال العسكرية أى الى احتلال مصر - فان
حكومة صاحبة الجلالة تعلن بأنه ليس من أهدافها ملاحقة القوات المصرية
داخل البلاد . .

على أن هذا التقييد الذى أعلنته الحكومة الانجليزية لم يقيد لها فى
الواقع ولم يمنعها من المضى فى هذه العمليات لا بوصفها قوات غازية
ومعتدية ولكن بوصفها قوات حضرت بناء على طلب الخديو الحاكم الشرعى
لتثبيت سلطانه واعادة حقوقه اليه وهكذا دأبت إنجلترا على مواجهة
المعترضين على تصرفاتها بدفوع تستند الى أسس تصطنعها تارة بوصفها
موكلة عن الخديو وتارة بوصفها عضواً فى المجتمع الأوروبى .

وازاء تطور الأحداث هذا التطور الخطير الذى كان واضحاً للكافة ،
رأى الباب العالى فى النهاية أن يستجيب الى دعوة الدول الأوروبية وقبل
الاشتراك فى أعمال المؤتمر فى ٢٠ يوليو ١٨٨٢ فأبلغ الدول الأوروبية
العظمى أنه اعتزم ممارسة حقوقه فى السيادة على مصر ممارسة فعلية وأنه
بصدد اعادة الهدوء والنظام اليها وتنفيذاً لذلك قرر ارسال جنوده فوراً الى
مصر وبالقدر الكافى لكى تنسحب القوات الأجنبية التى نزلت بها .

وعلى عكس ما كان الباب العالى يتوقعه هو وسائر الدول الأوروبية فان
قراره هذا لم يثر نائراً الحكومة الانجليزية ولم تبد مخاوفها مما ينطوى
عليه القرار من تهديد لخطتها وذلك لأن إنجلترا عمدت الى مواجهة الموقف

بوسائل ثلاث :

الأولى - هي اعاقه الباب العالى عن ارسال جنوده الى أقصى مدة ممكنة: حتى يتم لها الانتهاء من احتلال مصر احتلالا عسكريا وفقا للمخططة الموضوعه .

والثانية - وهى لا تقل أهمية عن الأولى وكانت ترمى الى استبعاد خطر تدخل عسكري محتمل من جانب فرنسا .

أما الثالثة - فقصدها اكراه الباب العالى بوصفه خليفة للمسلمين على اعلان استنكاره لموقف الوطنيين فى مصر ودمغ عرابى قائد الحركة الوطنية بتهمة العصيان ، أملا فى أن يؤثر هذا الاستنكار فى رأى العام الاسلامى فى مصر وفى غيرها ، بحيث يصبح عرابى وأعوانه فى نظر المسلمين عصاة منبوذين وحتى لا تثار نائرة المسلمين فى العالم بسبب احتلال انجلترا لمصر .

ولكى تضمن انجلترا خططها النجاح كان عليها أن تعجل بالتنفيذ فأوعزت الى مثلها فى المؤتمر ليعلن التصريح التالى :

« ان تدمير قلاع الاسكندرية كان نتيجة حتمية لاعتبارات تستند الى الحق الشرعى فى الدفاع عن النفس وفى ظروف القاهرة ، وقد ترتب على ذلك أحداث أكرهت بدورها القوات البريطانية على اتخاذ اجراءات جديدة لكفالة سلامة الحديو واعادة الأمن والنظام الى المدينة ازاء موقف القوات العاصية العدائى ، كما أن الأهمية الكبيرة لحماية حرية الملاحة فى قناة السويس استلزمت استعدادات جديدة وهى استعدادات تعتبر فى تقدير حكومة صاحبة الجلالة بذاتها كافية لاعادة سلطان الحديو ولاستقرار الأحوال فى مصر بصفة دائمة + ومع احتفاظ حكومة صاحبة الجلالة بحقوقها فى اتخاذ أى اجراء قد تدعو اليه الطوارئ المفاجئة بحيث يصبح اتخاذه ضرورة حتمية فان انجلترا على استعداد لقبول تعاون الدول التى ترغب فى المساهمة فى هذه العمليات وهى لذلك تعلن أنها تقبل بكل اخلاص الامدادات التى أعلن سلطان تركيا عن استعداده لارسالها الى مصر

لأعادة النظام على أن يتم هذا طبقا للدعوة التي وجهت الى الباب العالي من الدول الأوروبية ووفقا للشروط التي اقترحتها هذه الدول غير أن الحكومة الانجليزية يهمها لذلك أن تعرف عدد القوات التي يزعم الباب العالي ارسالها والتاريخ المحدد لسفرها والمواقع التي ستحتلها تلك القوات في مصر *

ولكى يمكن أن يتم ذلك ، وحتى يمكن تثبيت سلطان الباب العالي وسلطة الخديو يتعين على صاحب الجلالة سلطان تركيا أن يبادر فورا وقبل ارسال القوات التركية الى مصر باعلان تصريح يساند فيه الخديو توفيق ويعلن فيه عصيان عرابى باشا وخروجه عن طاعة الخليفة واعتباره متمردا «

وهكذا وضحت سياسة انجلترا في مواجهة الموقف الجديد الذى نشأ عن دعوة مسيو دى فريسنيه للمؤتمر - فانجلترا لم تعترض على طلب الباب العالي ، ولكنها عملت على اذلاله ، أولا بتجاهلها تمسكه بتولى اعادة النظام فى مصر والحلول محل القوات الانجليزية كما عملت على أن يكون هذا فى نطاق قرارات المؤتمر أى أن يكون ارسال القوات التركية وفقا للشروط التي وضعتها الدول الأوروبية وتحت رقابتها واشرافها وفى الحدود الموضوعة لها .

أى أن انجلترا عملت على انزال الباب العالي الى ذات المستوى الذى كانت ستعامل به أية دولة أوروبية أخرى سواء أكانت مشتركة فى المؤتمر أو لم تكن مشتركة فيه بل انه امعانا فى اذلال الباب العالي علقت قبول طلبه لكى يبحث فى المؤتمر ، على شرط فرضته عليه وهو أن يعلن - سلفا - تأييده للخديو - واستنكاره لوقف « عرابى » والحزب الوطنى واعتبار عرابى عاصيا ..

ولم يجد الباب العالي بدا من الخضوع لطلبات انجلترا ، بل انه توسل كى تستجيب الحكومة الانجليزية لرجائه فى تأجيل اعلان التصريح المطلوب منه أن يصدره لدفع عرابى وأنصاره العسكريين بتهمة التمرد والعصيان والى ما بعد انزال القوات التركية فى مصر ..

وبينما كانت المفاوضات تجرى بين انجلترا والباب العالي فى هذا الصدد

أبلغ لورد جرانفيل الميسو دي فريسنيه أن انجلترا وان كانت على استعداد لقبول مساهمة القوات التركية في الأعمال العسكرية في مصر فإنها ستمضى قدما في سائر العمليات العسكرية وفقا للخطة الموضوعة .

ولقد وضح من مناقشات مجلس العموم وقتئذ بأن من أركان السياسة الانجليزية الرفض التام لاشتراك أية قوات أجنبية فيما يجرى في مصر من أعمال عسكرية ، ولكن لورد جرانفيل كان حريصا على ألا تكون معارضة لاشتراك القوات الفرنسية معارضة كلية - ولذلك - وعلى مضض - قبل مجلس العموم اشتراك فرنسا ، من ناحية المبدأ ، فيما يتخذ بمصر من العمليات العسكرية وعلى أن يكون دورها في ذلك مقصور على منطقة القناة وحدها .

وبهذا أصبح واضحا أن سياسة انجلترا في مصر لا تتفق اطلاقا وميثاق النزاهة ولا تتصل من قريب أو بعيد بما دأب المسئولون الانجليز على التصريح به من التأكيدات التي نفوا بها نوايا انجلترا العدوانية أو رغبتها في احتلال مصر احتلالا نهائيا . وانما هدف هذه السياسة في مصر أبعد من مجرد مساندة انجلترا والابقاء على سلطته وإعادة النظام كما كانت تدعى من قبل .

كان على انجلترا أن تحدد موقفها من طلب الباب العالي الذي أصبح محل بحث المؤتمر ، كان عليها أن تعمل على كسب الوقت ، فبادر اللورد جرانفيل باخطار الميسو دي فريسنيه بأنه يعترض على ارسال القوات التركية ، وبأنه لا يقبل أن تنسحب القوات الانجليزية لتحل محلها القوات التركية .

ثم عاد فقرر أنه على استعداد لقبول معاونة القوات التركية في العمليات العسكرية في مصر ولكن بشرط أن يسبق ذلك عقد اتفاق عسكري بين انجلترا والباب العالي .

وطلب الميسو دي فريسنيه من « لورد جرانفيل » ايضاحا لطبيعة هذا

الاتفاق العسكرى وما اذا كان يزعم عرض هذا الاتفاق على المؤتمر لاقراءه.
•• فأجاب « جرانفيل » بأن هذا الموضوع يخرج عن اختصاص المؤتمر
وأن انجلترا ستعاجله مع الباب العالى مباشرة •

وهكذا واجه لورد جرانفيل طلب الباب العالى للتدخل المباشر وارسال
الجنود الاتراك الى مصر •• واجه لورد جرانفيل طلب المفاوضة كما واجه
استفسارات المسيو دى فريسنيه وسائر الدول الاوربية بالتصريح التالى :
« ان الحكومة الانجليزية لا تستطيع سحب قواتها من مصر ولا التباطؤ
فى استعداداتها •• وان امتناع الباب العالى الطويل المستمر عن اتخاذ
اجراء لمواجهة الموقف الحالى فى مصر قد فرض على انجلترا وفى نطاق
المصلحة العامة ومصلحة انجلترا ذاتها العبء الذى تنهض به حاليا والذى
قبلت تحمله ، أن حكومة صاحبة الجلالة لترحب بمعاونة القوات التركية
لإعادة النظام فى مصر وتدخلها من أجل هذا الغرض بشرط أن تحدد طبيعة
هذا التدخل تحديدا مقبولا وخاليا من كل غموض وبتصريحات تصادر
- سلفا - عن الباب العالى وأن حكومة صاحبة الجلالة ، ليشرفها أن تعلن
المؤتمر بأنه بمجرد تحقيق الاهداف العسكرية المحددة ستبادر فتطلب الى
سائر الدول التعاون معها فيما يزعم اتخاذه من اجراءات فى المستقبل لكن
يتحقق لمصر حكم جديد صالح » ••

وهكذا بدأت الحكومة الانجليزية تكشف تدريجا عن نواياها ، فلم تعد
انجلترا تركز الى الاستناد الى ما للخديو من سلطة ولم تعد تشير الى سحب
قواتها ، وانما بدأت تصريحاتها تتضمن العبارات التى كانت تتحاشاها من
قبل فى تصريحاتها •

والا فماذا كان القصد على وجه التحديد من العبارة التى وردت فى
رسالة اللورد جرانفيل ، والتى تقول :

« متى تم لها تحقيق الأهداف العسكرية وبلوغها ، فان حكومة صاحبة
الجلالة الملكة ستطلب معاونة الدول الاوربية •• الخ •• ؟؟

ألم يكن فى تصريح الحكومة الانجليزية اعتراف واضح من جانبها
تؤكد به عزمها على الاستقرار فى مصر بصفة مؤقتة وباتفاق الدول الأوربية
كما قالت فى أول الأمر ؟؟

لقد كان هذا التصريح كافيا لتسيه الباب العالى وسائر الدول الأوربية لما بيته انجلترا فى مصر وكان على انجلترا فى ذات الوقت أن تبذل أقصى مساعيها للتخلص من تدخل أية قوات تركية أو تدخل أية قوة أوربية باسم المؤتمر فى العمليات العسكرية الجارية بمصر . فلم تنتظر انجلترا حتى تتقدم الدول باقتراحاتها فى هذا الشأن ، بل بادرت بمخاطبة ايطاليا طالبة منها التعاون معها عسكريا وفى نفس الوقت وضعت لتدخل ايطاليا شروطا حملت ايطاليا على الاعتذار عن تلبية طلب انجلترا ، وقد اعترف لورد جرانفيل فيما بعد بما انطوى عليه طابع السياسة الانجليزية تجاه ايطاليا من مكر فقرر فى هذا الشأن ما يأتى :

« حقيقة ان الايطاليين قد أساءوا التصرف لدرجة كبيرة ولكى تستقم ايطاليا انتقاما وخيما لما حدث فى مشكلة تريسته أرادت أن تبيع أوروبا بأسرها الى الاتراك فراحت تبلغ سفير الباب العالى فى روما بكافة ما يحدث أولا بأول .

وانى لاخشى أن يكون الايطاليون هم المسئولين عن كثير مما حل بالمصريين من كوارث .. »

وعندما امتنعت ايطاليا عن قبول العرض الانجليزى بادر لورد جرانفيل بالتصريح التالى :

« لقد نلقت توا رفض ايطاليا الذى سرنى ، لقد قمنا بما كانت تعين علينا الظروف القيام به ، لقد أبدينا استعدادنا لقبول شركاء ، واننا لنحمد الله ، اذ لم يقدر لنا أن نتحمل مضايقة زميل يشاركنا هذه المهمة .. »

وبينما كان لورد جرانفيل يلقي هذه التصريحات عمدت الصحافة الانجليزية على اثاره رأى العام العالمى واشاعة نوع من الفزع مصحوبا بالتهديدات ، وكانت فى نفس الوقت تعود فتلطف هذا كله بالوعود . وفى هذا الشأن كتبت صحيفة التيمس تقول :

من الواضح أن انجلترا تتصرف وحدها وتحت مسئوليتها ، وبهذا ستؤكد حقها فى مراقبة مصير البلاد مستقبلا ، مصير البلد التى أنقذته .. ان على اولئك الذين يشبهون من العمل الانجليزى ويتشككون فى نوايا انجلترا أن يبادروا بالاشتراك فى هذه العمليات ويتحملوا ما سيترتب عليها

من أخطار حتى يحق لهم أن يرفعوا أصواتهم عندما يحين الوقت لتصفية الحساب ..

ولقد بادرت ألمانيا بتحديد موقفها ازاء مناورات السياسة الانجليزية ، فأعلن وزير خارجية ألمانيا ما يأتي :

لن تقبل ألمانيا وكالة من هذا النوع ، ولن تقبل ألمانيا أن تفوض أحدا لمثل هذه المهمة ، انها كانت تحجم عن تأييد أية تسوية وترفض الموافقة على أى اجراء ، لا يلائم الباب العالى ، انها كانت تخشى ما قد يؤدي الى صبغ

التدخل فى مصر بطابع الصراع بين المسيحية والاسلام انها خشيت دائما

المسئوليات غير المحددة ..

أما فرنسا فان رئيس وزرائها ميسو دى فريسنيه لخص موقفه وحده بتلك العبارات .. « ان موقفنا كان يقضى أن نكلف الباب العالى بوصفه نائبا عن أوروبا بالقيام بتنفيذ وجهة النظر الأوروبية ورغباتها ، فاذا قبل الباب العالى تم التدخل ، ويكون عملنا الشخصى مقصورا على التحقق من أن الضمانات التى اشترطت تم احترامها حتى النهاية لأننا حتى النهاية حريصون على تجنب العواقب السيئة التى قد تترتب على التدخل ، وانسا نعلم جميعا ما هى العواقب السيئة ؟؟

« وكنا نرى أنه اذا لم يتم التدخل من جانب الباب العالى ، فان المؤتمر يدعى فورا بمعرفة سفيرى فرنسا وانجلترا لبحث خطة أخرى أو وسيلة أخرى للتدخل ، أعنى التدخل الأوروبى .

وفى هذه الحالة الأخيرة كما يبدو لى ، كان الباب العالى سيدعى ضمن سائر الدول التى ستكلف بتنفيذ هذا التدخل ، وأننا كنا على استعداد لقبول هذه المهمة لأننا نحتفظ بحقنا فى دراسة شروط هذه الوكالة التى ليست مجرد وكالة عسكرية ، بل هى أيضا سياسية وأعنى بذلك أنه يتعين علينا أن نعرف - سلفا - ما الذى منصنعه عند ذهابنا الى مصر ، ولذلك كان علينا قبل المضي الى مصر أن نزن كافة عبارات الوكالة . ولهذا ، وقبل أن نرتبط فأنى أعلن استعدادنا للمشاركة فى قبول هذه

الوكالة لقد سئلت عن ضيعة العلاقات التي تربطنا بانجلترا في الوقت الحاضر .. وجوابا على هذا السؤال أقول • أن انجلترا دعتنا للذهاب معها الى مصر ، وبموافقة أوروبا لحماية قناة السويس اذا اقتضى الأمر .. غير أن هذه العبارات المعتدلة التي أستخدمها الميسو دي فريسينيه لم تكن لترضى الميسو جامبتا - « جامبتا » صاحب المواقف المشهورة والذي كان أخلص خادم للسياسة الانجليزية ، « جامبتا » الذي وقف ينادى بالويل والثبور لأوروبا والغرب من التعصب الاسلامي ، جامبتا زعيم المناصرين لانجلترا وللتحالف معها • فبادر جامبتا بنقد سياسة دي فريسينيه ، وطالب فرنسا بمساعدة انجلترا والتأزر معها واتباعها في سياستها التي تطبقها في مصر

وقف جامبتا يستنكر موقف فريسينيه ، ويقول : « ان طلب تدخل الباب العالي لهو أسوأ حل يمكن أن يفكر فيه سياسي ، وأن في الالتجاء الى هذا الحل تشجيعا للتعصب الاسلامي وان التفكير في الوكالة الاوربية يخدم مكانة فرنسا ، تلك المكانة الممتازة التي تتمتع بها في سائر أوروبا .. ثم يستطرد جامبتا قائلا : ان الذي يدفعني الى مطالبة فرنسا بقبول التحالف الانجليزي والتعاون مع انجلترا في حوض البحر الابيض المتوسط وفي مصر ، هو خوفا وخشيتي من حدوث قطيعة بين فرنسا وانجلترا ، فاذا حدث ذلك فانا سنسلم انجلترا - بلا قيد ولا شرط ، اراضي وأنهارا وطرقا ترتبط بحقكم في الحياة ، وبالمرور ، ولا تقل مصالحكم فيها عن مصالح انجلترا ، ان البحر الابيض المتوسط سيظل ميدانا للنفوذ الفرنسي ، ومتى تم استخلاص مصر من التعصب الاسلامي فستدخل مصر ، وسيدخل البحر الابيض في نطاق السياسة الاوربية ..

ولكن الميسو دي فريسينيه أصر على موقفه وأنذر مجلس البرلمان الفرنسي بأن فرنسا لن تتدخل الا اذا اتضحت هذه الضرورة واذا تعرضت حرية المرور في قناة السويس لخطر مادي حقيقي .. ثم أضاف يقول : « ان الدول الأوربية تقبل التفريق بين موضوع القناة وموضوع مصر ، وتحت ضغط الظروف فقد شرعت تفكر في أن تشمل القناة حصانة

مشتركة وهو اجراء ترحب به فرنسا ، قد يحتمل أن يتأخر احتلالنا
الفعلى للقناة أو يكون بقوات أقل مما قدرنا فى أول الأمر ، ولهذا السبب
فان الباب العالى يصر على التدخل ، وفى نفس الوقت تبسدى الدول
الأوربية العظمى استعدادا لدراسة موضوع شمول قناة السويس ، بحماية
مشتركة أوربية ، واذا توصل المؤتمر الى تحديد طبيعة هذه الحماية ، فمن
الواضح أن دورنا فيها سيكون أقل كثيرا مما هو مطلوب منا الآن .

ولكن دى فريسنيه أعلن فى ذات الوقت بأنه من المحتمل الالتجاء الى
عمل انفرادى دون انتظار لقرارات المؤتمر اذا ما بدا ذلك ضروريا .

ويمضى دى فريسنيه فيقول : « انه قبل ايداع مشروع القرار المعروف
على المجلس قد حرصنا على تحديد موقفنا للحكومة الانجليزية بكل دقة
وتحديد طبيعة المهمة التى سنكلف بها ، ولقد تحدثت فى هذا الشأن مع
لورد ليونز الانجليزى فى صباح يوم ٢٣ يوليو ولقد أخطرت به بأن مجلس
الوزراء يقبل أن يرسل برقية تتضمن البيان السابق ، ولكنه طلب منى أن
أبين بوضوح المدى العلمى لموقفنا ولقد بينت له :

أولا - انا مصرون على فصع موضوع حماية القناة ، عن موضوع
التدخل العسكرى الواقع فعلا فى مصر ، وازاء ذلك سنتقيد بالأعمال
الضرورية للهدف الأول ، أى حماية القناة ،

ثانيا - ان حماية القناة من وجهة نظرنا - وبصرف النظر عن مرور
السفن الحربية - تتلخص فى احتلال بعض المراكز الهامة عبر القناة .
ثالثا ، انا نحرص على عدم التدخل فيما يجرى فى مصر من أعمال
عسكرية ، الا اذا اقتضى التدخل حق الدفاع الشرعى عن النفس ، ولقد
كان لدينا ما يبرر فصلنا بين الوضعين ، أى الأعمال العسكرية الجارية
كموضوع مستقل ، وحماية القناة كموضوع آخر .

فمن جهة ، كانت الدول الأوربية تعتبر أن الدفاع عن القناة صورة من
صور القوة القاهرة التى أقرها المؤتمر ، ولذلك لن يثير هذا العمل من.

جانبنا - اذا انفردنا به - أى اعتراض طالما أن هدفنا الوحيد هو حماية حرية المرور دون التعرض لمصر •

ولكن انجلترا كانت تعمل على احراج دى فريسينيه - وفلا - أمكنها عن طريق الأحزاب المعارضة احراج موقف حكومته وحملها على الاستقالة فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وما حدث لتير الذى كان يعارض السياسة الانجليزية وحدث لدى فريسينيه لذات السبب ، وبعد مضي ٤٢ عاما على استقالة صاحبه تير •

وهكذا أمكن لانجلترا أن تتخلص من ايطاليا ، وأن تتخلص من فرنسا ، ولم يكن أمامها بعد ذلك الا التخلص من الباب العالى • ولقد بدأ الباب العالى يدرك أخيرا مدى خطورة المناورات السياسية الانجليزية وخطورة ما ترمى اليه ، فبادر بالالتجاء الى المؤتمر الذى كان يبحث اذ ذاك مشروعا بحث به البرنس دى بسمارك يقترح فيه أن تشترك كافة الدول فى ارسال قوات بوليسية لحماية قناة السويس • وكان هدف بسمارك من ذلك حماية قناة السويس فعلا ، ولكن ليس من المصريين وانما من احتلال انجلترا لها ••

ولقد فوجئت انجلترا بهذا الاجراء من جانب ألمانيا ، ولم تكن تتوقعه ، كما أنها لم تكن تتوقع اقدام الباب العالى على الاستنجد بالمؤتمر ، ولذلك فزعت انجلترا وبادر لورد جرانفيل فأذاع تصريحاً يقول فيه :

« انه فى الظروف العادية الطبيعية تكون حكومة صاحب السمو خديو مصر ، هى الوحيدة المسؤولة عن حفظ سلامة الملاحة عبر قناة السويس ، وأن أى تدخل أجنبى لا يبرره الا وقوع خطر خارجى الا اذا كان تدخل انجلترا هو ذلك الخطر واذا كانت انجلترا قد تقدمت باقتراح لحماية قناة السويس ، فانما فعلت ذلك لانها تخشى وقوع خطر داهم ، ولذلك لا يرى وزراء صاحبة الجلالة ملكة انجلترا ، كيف تتأتى حماية قناة السويس بأساطيل ترسل دون أن تكون هناك قوات تعززها ••

وكان « جرانفيل » يهدف بذلك ، الى أنه لا جدوى من ارسال أساطيل

من فرنسا وسائر الدول الأوروبية ، وإلى أن الحماية الفعالة لن تكون الا بواسطة قوات برية ولم تكن هذه القوات الا القوات الانجليزية .
ولكن البرنس بسمارك كان واقفا لانجلترا بالمرصاد ، ورأى بالاشتراك مع ايطاليا ضرورة اشراك روسيا معهما في موقفهما ، لأن قيصر روسيا كان قد تباعد عن المؤتمر حين رأى أن المؤتمر يجتمع ولا يعمل بينما تقوم دولة مشتركة فيه بالعمل خارجا عنه وتفصل في أمور هي من اختصاص المؤتمر .

لذلك رأت ألمانيا وايطاليا أن يلجأ على القيصر ، ويؤكدان له أنهما سيتخذان موقفا حازما محددًا وعلى هذا الأساس اقتنع قيصر روسيا وقبل أن يوفد مندوبه لحضور المؤتمر ومشاركة زملائه في أعماله .
لذلك استأنف المؤتمر جلساته في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ وبإدارة المندوب الايطالى بتقديم اقتراح خاص بقناة السويس . وقد تضمن هذا الاقتراح ما يلى :

« سيتم بالاتفاق مع الباب العالي اعداد قوة بوليسية بحرية تساهم فيها سائر الدول طبقا لما سيتفق عليه ، على أن يتم التفاهم من حيث الاجراء الذى يتبع فى كل حالة تقع . . . »

وأمام هذا الاقتراح الايطالى المؤيد من ألمانيا وروسيا أقنع المندوب الانجليزى المندوب الفرنسى بالانضمام اليه فى الامتناع عن مناقشة هذا الاقتراح زاعمين بأنهما لم يتلقيا تعليمات حكومتيهما فى هذا الشأن ، وقد بادر الباب العالي فى نفس الوقت بارسال ٤ سفن تنقل جنودا الى ميناء سالونيك لنقل فرقة تركية تتجه الى مصر .

ولكن انجلترا بادرت بالاعتراض على تحرك هذه السفن ونقل القوات استنادا الى أنه لم يتم الاتفاق بينها وبين الباب العالي على ذلك .
وبات واضحا أن المؤتمر يواجه سوء نية من جانب انجلترا وانه يواجه وسائل كيدية تهدف الى عرقلة أعماله حتى يجيء ذلك اليوم الذى يرى فيه الباب العالي نفسه وسائر الدول الأوروبية أمام الأمر الواقع .

ولكن الباب العالى رأى أن يفوت على انجلترا عرضها فيادر بعرض
الاقتراح التالى على المؤتمر :

« يقبل الباب العالى الدعوة التى وجهت اليه بالتدخل العسكرى فى مصر ،
تلك الدعوة التى وجهت اليه فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٢ ، ويقبل الشروط
والقيود التى تضمنتها هذه الدعوة ويطلب من المؤتمر اقرار هذا الاعلان
من جانب الباب العالى »

كما ألح الباب العالى ، فى نفس الوقت ، على انجلترا فى المضى فى
المفاوضات الخاصة بعقد الاتفاق العسكرى بينه وبينها حتى يتمكن من
ارسال جنوده الى مصر .

ولكن انجلترا تجاهلت ذلك كله ، وبدأ القلق يساور الدول العظمى ،
ويقول الكونت « كورتلى » المندوب الايطالى : « بدا من الواضح أن
المؤتمر يواجه حالة من الشك ولا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية ويحق
لنا أن نتساءل : كيف يتسنى للمؤتمر أن يعالج المشكلة المصرية مع جهله
للمواقف الأساسية التى تجرى فى مصر .. بماذا تقوم القوات الانجليزية ؟
وما هو هدف الانجليز من رغبتهم فى احتلال النقط الأساسية عبر قناة
السويس ؟ .. ان هذه حقيقة واقعة اذ أنه فى الوقت الذى تناقش فيه
موضوع التدخل العثمانى ، نرى انجلترا تبحث الباب العالى فى مشروع
اتفاق عسكرى قبله الباب العالى بالفعل .. وهو ما يستغربه المؤتمر »

ولكن النمسا رأت أن تحاول بعث الحياة فى المؤتمر ، لفرصة أخيرة
عسى أن ينتهى الى نتيجة فاتفقت مع ايطاليا وألمانيا وروسيا ، على تقديم
مشروع قرار للمؤتمر صيغته كما يلى :

« حيث أن اتفاقا وديا يقوم بين سائر الدول الأوروبية ، فانه لن يتم
اقرار الأوضاع النهائية وتسوية شئون مصر الا بالتعاون والاشتراك مع
سائر الدول الأوروبية »

ولكن انجلترا رأت أن تستبدل عبارة « التعاون مع سائر الدول
الأوروبية » بعبارة « التشاور أو اخطار الدول الأوروبية »

يعنى أن انجلترا ترفض رفضا باتا مبدأ التعاون مع غيرها فى حل
المشكلة المصرية ورأى الكونت كالتوكى وزير خارجية ألمانيا حذف كلمة
« الاشتراك » وقصر العبارة على « التعاون » ، يعنى أن الدول الأوربية
تنازلت عن مشاركتها لانجلترا واكتفت بمجرد التعاون ..

ولكن اللورد جرانفيل رفض ذلك ، لان كلمة « التعاون » تحتّم الاتفاق
فاذا ما رأت احدى الدول رفض أى اقتراح تتقدم به انجلترا فانه سيكون
من شأن هذا افساد أية تسوية محتملة قد ترى انجلترا اجراءها فى مصر ،
وكان قرار الحكومة الانجليزية فى هذا الشأن انكارا لاية سلطة يزعم المؤتمر
التمتع بها ، أو انه كان اعلانا من جانبها بعدم اختصاص المؤتمر لاتخاذ
قرار فى موضوع المشكلة المصرية ، لانه من طبيعة أى مؤتمر ومن طبيعة
أى اجتماع يضم أكثر من اثنين أن تتخذ القرارات فيه على أساس الاغلبية
وأن من المتعذر تحقيق الاجماع ، وهكذا كان موقف انجلترا من المؤتمر ..
أما فيما يتعلق بحماية القناة فان لورد دفرن ، أعلن استعدادة لقبسول
المشروع الايطالى ولم يكن هذا الا مجرد تصريح شكلى من جانب انجلترا ،
لانه أردف هذا التصريح بتحفظ يقول « ان انجلترا تحتفظ بكامل حريتها
للعمل فى منطقة القناة لاعادة سلطة الخديو وارجاع سلطانه اليه » ..

ولهذا فقد اجتمع المؤتمر لآخر مرة فى ١٤ أغسطس ١٨٨٢ وفى ١٦ من
ذات الشهر ، ارادت انجلترا أن تغطى موقفها من المؤتمر وتلتمس لنفسها
مهربا يسندها أمام الراى العام الاوروبى فاعزّت الى الخديو توفيق فاصدر
فى ١٦ أغسطس ١٨٨٢ تصريحاً يعلن فيه تفويضه لانجلترا فى ممارسة كافة
السلطات الضرورية للمضى فى اعمالها العسكرية فى برزخ السويس ..

وفى ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ بعث سير ادوارد ماليت من بور سعيد
الى لورد جرانفيل بالرسالة التالية :

« لقد وصلت الى بور سعيد أمس صباحا وتنفيذا لتعليماتكم أوقف مرور
السنن التجارية عبر القناة وفقا تاما ، ولقد تم لقواتنا البحرية احتلال
بور سعيد والقنطرة والاسماعيلية »

وكان من الطبيعى أن يكون لهذه الأحداث صدى فى الاستانة ، حيث
يبدأ اللورد دفرن أكثر غطرسة وأشد صلابة بالنسبة للباب العالى ، كما

يتضح ذلك في رسالته البرقية التي وجهها دفرن الى اللورد جرانفيل ،
والتي تقول :

« يشرفنى أن أخطركم بأنه فى سياق حديثى مع عاصم باشا وسعيد
باشا أخبرتهما طبقا لرسالتكم المؤرخة ٢٤ الحالى ، والتي بعثت بها اليكم
بناء على طلبها أن حكومة حضرة صاحبة الجلالة لا ترى بأنه من الممكن احداث
تعديلات جديدة يرجى منها فائدة فى مشروع الاتفاقية العسكرية ، كما
أخطرتهما بأننى بناء على اذن منكم أعلنهما بأن اطالة المفاوضات لا يتفق
والكرامة الواجبة بالنسبة للحكومتين .. »

وعندما سلمت هذه الرسالة لهما قلت انه من الواضح أن الاسلوب غير
المرضى الذى جرت به المفاوضات والطريقة التى حاول بها الباب العالى دائما
الاخلال بالنصوص المعروفة لادخال تعديلات وكذلك بما بدا لى من اتجاه
واضح يوم الخميس الماضى عندما أخل الباب العالى بعهده بالنسبة للتصريح
الذى طلبته الحكومة الانجليزية منه ، وهو التصريح الذى يتضمن تأييد
الخدو توفيق ودمغ عرابى بالعصيان فانى أخشى أن ينتهى الامر بالحكومة

الانجليزية لان ترى بأنه لم يعد هناك محل لعقد أى اتفاق مع الباب العالى

وأن الآوان قد فات ..

ثم يضيف السفير الى ذلك قوله :

ولن يدهشنى اذا تلقيت خلال الساعات المقبلة تبليغا من حكومتى
متضمنا وجهة النظر هذه .. »

وهكذا رتب لورد جرانفيل كافة التفاصيل فى المسرحية التى أخرجتها
انجلترا وسط المأساة التى كانت جارية اذ ذاك فى مصر .

كان من المتوقع بعد تهديد دفرن للباب العالى ، أن يبادر هذا الاخير
بالجئو على ركبتيه أمام انجلترا ، وأن تزداد انجلترا أمامه ترفعا واستكبارا .
ولقد تحققت وجهة نظر انجلترا فبادر السلطان بنشر تصريحه فى ٥
سبتمبر سنة ١٨٨٢ - هذا التصريح الذى يؤيد فيه الخديو ويدمغ به عرابى
بتهمة العصيان ، بل ان الباب العالى قد أمعن فى مجاملة انجلترا فأيد ضرب
الانجليز للاسكندرية بمدافع أسطولها ، وسجل تبريره للعدوان الانجليزى
على مصر ، وقد كان فى هذا التأييد وفى تلك المجاملة ، أكثر مما كانت

انجلترا تأمله في الباب العالي ، وتلقفت انجلترا هذا التصريح ، وبادرت
بإذاعته في سائر أنحاء العالم الاسلامي لكي تبتد شعور الكراهية الذي كان
قد ساد القلوب ضدها في سائر أنحاء البلاد الاسلامية والعربية سيما
سوريا والجزيرة العربية ..

كان يحق للباب العالي أن ينتظر دعوة الحكومة الانجليزية له لكي
يوقع الاتفاقية العسكرية ولكي يبادر بإرسال قواته العسكرية الى مصر ،
ولكن لورد جرانفيل بعث الى سفيره لورد دفرن بالرسالة التالية :
« ان حكومة حضرة صاحبة الجلالة تقدر كل التقدير أن هناك اتفاقا

أساسيا بين حكومتها وبين حكومة حضرة صاحب العظمة سلطان تركيا على
المسألة المصرية وبصفة خاصة على تمرد عرابي باشا ومكانة صاحب السمو
الخديو .

ثم يستطرد لورد جرانفيل في رسالته فيقول :
« لقد فات الأوان لعقد اتفاق عسكري بين هذه البلاد والباب العالي ،
لأن الاحداث قد سبقتها ، وأن حكومة حضرة صاحبة الجلالة يسرها أنه
لم تعد هناك حاجة لمناقشة تلك المسائل التي أثارها حضرة صاحب العظمة
السلطان ، وعليكم ، وبتفويض منا أن تبلغوا السلطان في عبارة رقيقة
مهذبة ذلك التصريح الذي أذنا لكم بمقتضاه بترك كل مفاوضة خاصة
بالمشكلة المصرية ، وأن تفسروا لصاحب العظمة السلطان أن حكومة
حضرة صاحبة الجلالة ملكة انجلترا ، تدرك بأن هذا الاجراء النهائي أنسب
لكرامة البلدين ، وأنه ليس مفهوما أن يكون من شأن ذلك الاساءة الى
ما بين الدولتين من علاقة طيبة وودية .. »

وهكذا وضعت انجلترا حدا للمسرحية التي قامت فيها بدور البطولة والتي غررت فيها بسائر الدول الاوربية وبالباب العالي وأصبح احتلال انجلترا لمصر أمرا واقعا باركه الحديو ثم باركه الباب العالي..الذي خدع، وأهين في كرامته في نهاية الامر .. هكذا كان موقف انجلترا ازاء تركيا ازاء فرنسا ، ازاء سائر الدول الاوربية + لقد نجحت في تنفيذ خطتها بكل مهارة وبكل مقدرة ولقد فاق هذا النجاح ما كان يتصوره أشد عملاء انجلترا اخلاصا ووفاء لها ، ولكي يتعين علينا فهم السيكولوجية الانجليزية كي نقدر سلوك هؤلاء الأعوان ، وعلى ضوء هذه المعرفة - وحدها - يمكن أن نقدر موقف لورد دفرن السفير الانجليزي في الاستانة اذ يكتب الى لورد جرانفيل فيقول :

سيدي اللورد ، في الوقت الذي أحس فيه بأنني هدمت سمعتي ، من حيث النزاهة والاستقامة أشعر في ذات الوقت ، بأنني كرجل دبلوماسي ، يجب أن احتل وأن أتقبل هذا الذي انتهى به أمر سمعتي ..
لقد بداوا يعتقدون أن التأخر الذي حدث في توقيع الاتفاقية العسكرية لم يكن سببه موقف الباب العالي ، ولم يكن يرجع الى قصر نظر السلطان التركي .. وانما كان هذا التأخير مصطنعا - وقد صنعه بل خلقه مكر السفير الانجليزي .. هذا المكر الماكيافيل ..

الفصل الخامس والعشرون

احتلال قناة السويس

« مشاكل احتلال إنجلترا للقناة - دى فريسينيه يندر إنجلترا بأن الخطر الذى يهدد القناة هو فى محاولة حمايتها بقوات اجنبية - إنجلترا تعمل لحرمان فرنسا من العمل منفردة فى منطقة القناة - إنجلترا تعذر فرنسا من خطر وجود الاسطول الفرنسى فى القناة وتعتبره تهديدا للملاحه - إنجلترا تنذر بخطر اقدام مصر على تعطيل الملاحة بسبب وجود الاسطول الفرنسى - « جرانفيل » يطالب فرنسا بالعمل على حماية القناة من هجوم المسلمين ٠٠ مطالبته المؤتمس بأن يعهد لإنجلترا وفرنسا بحماية القناة عند الاقتضاء - مطالبته فرنسا بتحديد موقفها - دى فريسينيه يطالب بفصل موضوع القناة عن موضوع التدخل العسكرى - ويحدد النقط التى يتم احتلالها بمنطقة القناة واصراره على الابتعاد عن العمليات العسكرية داخل مصر - اتفاق فرنسا وإنجلترا - مطالبسة الحكومتين لبرلمانيهما بالاعتمادات المالية للحملة - بيان وزير البحرية الفرنسى - بيان دى فريسينيه - استقالة دى فريسينيه بعد ان خذله مجلس النواب - الخديوى توفيق يعزل عرابى ويتهمه بالعصيان - توفيق يعلن استعفاء إنجلترا للانسحاب اذا تهيأت له قوة عسكرية موائية - بيان توفيق فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ - عرابى يدرك ، متأخرا ، مؤامرة إنجلترا فيتراجع الى كفر الدوار - دور دى لسبس فى افساد خطة الدفاع السليم - صرفه عرابى عن تعمير القناة وعن اجلاء السكان عن المنطقة وقطع موارد المياه العذبة - لو تم هذا لعزلت القوات الانجليزية وتغير وجه التاريخ - بيوفيس ينتقد امتثال عرابى لتوجيهات دى لسبس - ولتركه ادق المواقف مكشوفة - اعلان القساند الانجليز - سلطان باشا « وماليت » يوافق حملة الغزو الى بور سعيد - تفويض توفيق للجنرال وكسل - سلطان باشا يذيع بيان الباب العالى - البيان يتهم عرابى بالتمسرد والافراد بالمسلمين - إنجلترا وشركة قناة السويس - موقف الاعضاء الانجليز - تمسكهم بسيادة مصر على القناة - تمسكهم بحقها المطلق فى اتخاذ ما تشاء من الاجراءات - قوات الاحتلال توقف الملاحة فى القناة - سلطان باشا والبدو - اتفاق دى لسبس مع قائد جيش الغزو - إنجلترا تمارس حقوق مصر فى القناة - تفويض توفيق لإنجلترا حال دون تدخل الدول - رسالة « جرانفيل » فى ٣ يناير « توضيح موقف إنجلترا من مشكلة القناة - حكم التاريخ على دى لسبس - عبرة سنة ١٨٨٢ تجلت فى عام ١٩٥٦ » ..

عندما عازمت إنجلترا على عزو مصر ادركت أن احتلال قناة السويس سيثير أدق المشاكل نظرا لما لفرنسا من مصالح خاصة فى شركة القناة وكذلك لارتباط مصالح سائر الدول بحركة المرور عبر القناة . ومنذ ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٢ حرص هسيو « دى فريسينيه » على تنبيه لورد « لا يونتر » السفير الانجليزى فى باريس الى أن أية محاولة لحماية قناة

السويس بقوات أجنبية ستكون هي ذاتها الخطر الذي يهدد القناة وكان هذا الرأي يتعارض مع وجهة النظر التي تبنتها السياسة البريطانية والتي كانت تهدف الى تهيئة الرأي العام العالمى الى عملياته العسكرية التي كانت في مرحلة الاعداد من أجل غزو مصر - وفي ذات الوقت حرصت انجلترا منذ البداية على أن لا تمكن فرنسا من العمل منفردة في منطقة القناة ، فشرعت في أول الأمر في دعوة فرنسا ودعوة سائر الدول لوضع الترتيبات اللازمة لحماية القناة اذا ما دعت الضرورة لحمايتها وراحت تحذر فرنسا من المخاطر التي تتعرض لها القناة من جانب المصريين حينما يعتبرون وجود الأسطول الفرنسي في بور سعيد تهديدا مباشرا في التدخل من جانب فرنسا واحتلالها لمنطقة القناة سيما وأن هذا الاسطول مزود بسفن خاصة تصلح للعمل في القناة . الأمر الذي من شأنه أن يحمل الحكومة المصرية على تعطيل الملاحة في القناة كأجراء دفاعي ، تعتبره الحكومة - اذ ذاك - دفاعا مشروعاً ضد الدولة المتعدية وقد أوضح « لورد جرانفيل » وجهة نظر حكومته في هذا الشأن وقال بأنه اذا حتمت الضرورة القيام بحماية قناة السويس فانه يتعين أن تكون هذه الحماية بناء على طلب سائر الدول العظمى الأوروبية وبالباب العالي وفي ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ بعث لورد « جرانفيل » للحكومة الفرنسية برسالة خاصة يطالبها فيها بضرورة اتخاذ الاجراءات السريعة لحماية القناة من هجمات « المسلمين » .

ثم بعثت الحكومة الانجليزية برسالة الى المؤتمر تقول فيها :

(لقد سبق أن ابلغت كل من فرنسا وانجلترا المؤتمر عن وجهة نظرهما في مسألة الدفاع عن القناة وقد ابلغت سائر الدول بوجهة النظر هذه ولما لم تقدم تلك الدول - أو يتقدم ممثلوها في المؤتمر باعترض على وجهة نظر الدولتين ، فانهما قد اتفقتا - حاليا - على أن تكونا مستعدين - عند الاقتضاء - للقيام معا بحماية القناة ، سواء اقتضرت عليهما هذه الحماية ، أو اشتركت معها في القيام بها أية دولة يبين لها التعاون معها في ذلك) .

وقد رأى لورد « جرانفيل » امعانا في احراج السيو « دي فريسنيه »

أن يكلف سفيره في باريس بمطالبة فرنسا بتحديد موقفها تحديدا واضحا في هذا الشأن ، فكان رد « دى فريسنيه » على السفير الانجليزى هو التصريح بما يلى :

أولا - لقد كان فى عزمنا أن نفصل موضوع حماية قناة السويس عن موضوع التدخل فى ذاته ولهذا كان لزاما علينا أن نقصر مباحثاتنا فى نطاق الاعمال الضرورية لحماية القناة .

ثانيا - أن حماية القناة - وفقا لوجهة نظرنا وبالإضافة الى حركة مرور السفن الحربية - هى احتلال لأكثر من نقطة على طول مجرى القناة وقد قدرنا لذلك ، أن نقوم باحتلال نقطة أو نقطتين بجنودنا وأن يخصص لكل نقطة ما يقرب من ألفى جندي .

ثالثا - ليس فى نيتنا التورط فى أى عمليات داخل القطر المصرى أو الاشتباك مع القوات المصرية الا فى حالة الدفاع عن النفس وأنه اذا رأت القوات الانجليزية أن تشبك مع القوات المصرية فليس لها أن تعتمد على معاونتنا لها .

رابعا - لن نقوم باحتلال أى نقطة من النقط السابق الإشارة اليها بمنطقة القناة طالما أن أمن وسلامة القناة ليست محل تهديد حقيقى وأننا نرى أن هذا التهديد غير قائم فى الوقت الحاضر وطالما لم يتعرض المصريون لمجارى المياه التى تزود المنطقة بالمياه الصالحة للشرب .

ثم مضى مسيو « دى فريسنيه » يقول :

« اذا حتمت علينا الظروف فيما بعد التوسع فى عملياتنا فان ذلك لن يتم الا بمقتضى اتفاق صريح وواضح مع الحكومة الانجليزية مجددا » .

ثم طلب رئيس الوزراء الفرنسى الى السفير الانجليزى أن يوضح ذلك كله الى « اللورد جرانفيل » تخاشيا لما عساه أن يقع مستقبلا بين الدولتين من سوء التفاهم حول موضوع قناة السويس .

وتنفذا لما عرضه مسيو « دى فريسنيه » شرعت الحكومة الفرنسية والانجليزية فى اتخاذ الاجراءات الضرورية لجعل هذا الاتفاق نافذا وكان

من بين الاجراءات أن تطلب كل من الحكومتين من مجلسها النيابي اعتماد الاموال اللازمة لتغطية نفقاتها في الحملة العسكرية ضد مصر ، فطلبت حكومة انجلترا من برلمانها اعتماد مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ رطل جنيه وطلبت حكومة فرنسا من برلمانها اعتماد مبلغ ٣٧٦٠٠٠٠ جنيه لهذا الغرض .

وقد ألقى الاميرال جورجيلري (Jaureguilery) وزير البحرية الفرنسية في البرلمان البيان التالي :

« أيها السادة ان مصر مسرح في الوقت الحاضر لاجداث تثير مخاوفنا الجدية على سلامة قناة السويس ، ان هذا الطريق الملاحي الهام الذي ساهمت فرنسا بنصيب وافر فيه والذي يصل كما تعلمون أوروبا بأسرها بأغنى بلاد الشرق الأقصى والذي لا يمكن أن نتركه عرضة لخطر عمليات ان لم تكن تهدد بتدمير فعلى الأقل تهدد بجعله غير صالح للملاحة خلال فترة من الزمن وذلك أبلغ الاضرار لأخصب مستعمراتنا وبضاعتنا ولتجارتنا .

ان انجلترا التي تفيد من القناة أكثر مما تفيد والتي تشاركنا في مخاوفنا قد عرضت علينا أن ننضم اليها في القيام بعمل مشترك يقوم به أسطول البلدين لجعل القناة بأمن من كل خطر ولحماية السفن العديدة التي تنجّازها .

وعندما رأينا اقرار هذه الاقتراحات رأيت حكومتنا أنه من الأصوب أن تضع تحت تصرف الاميرال قائد أسطول الشرق وحدات عسكرية من مشاة الاسطول عدا رجال البحرية لتقوم هذه الوحدات - اذا دعيتا الضرورة - باحتلال بعض النقاط في شمال القناة بينما تقوم القوات الانجليزية باحتلال المنطقة الجنوبية من القناة اننا نأمل عند قيامنا بهذه الاجراءات بالاضافة الى قيام بعض سفننا الخفيفة بالتحول عبر القناة أن نتمكن من توفير الامن لسائر السفن التجارية التي تعبر القناة بحيث لا تتعرض لأي خطر » .

وقد رأى رئيس وزراء فرنسا أن يوضح موقف حكومته في هذا الصدد - الى اللجنة التي شكلها مجلس النواب لبحث طلب الحكومة ، فقال :

« ان اللجنة تستوضح منى لتعرف ما اذا كانت انجلترا وفرنسا تذهبان الى مصر بموجب تفويض من المؤتمر وبناء على تصرف شخصى بحث من جانبهما .. »

ولقد سبق لى أن أوضحت أن سائر الدول الاوربية قررت ردا على اقتراح من الدولتين أنه لا موجب لتفويض الدولتين فى موقف يبدو أن التصرف فيه سيكون مبعثه الظروف القاهرة وتبعاً لذلك يحق لكل دولة أن تعمل من نفسها وتحت مسؤوليتها كما وأن الدول الأوربية اعتبرت أنه لا يناسبها ولا يجوز لها أن تفوض فى احتلال بلاد لا تملكها .
وقد رأت بعض الدول أن تسلك اراء الدولتين موقفاً ودياً الا أن الحكومة الفرنسية فى الوقت الحاضر ونظراً للظروف التى تجتازها أوربا ودون أن تتقيد فى المستقبل بالالتجاء الى التوسع فى عملياتها ترى ألا تتحمل مسؤولية النصح بالتدخل فى مصر تدخلا عسكرياً .

وقد عزز المسيو «دى فريسنيه» تصريحه فقدم كافة الرسائل الدبلوماسية التى من شأنها أن تنير السيل أمام النواب وتساعدهم فى تكوين آرائهم فى هذا الموضوع .

وقد سجلت اللجنة فى تقريرها ما يلى :

« أما عن طبيعة وأهمية ما لفرنسا من مصالح فى مصر فان اللجنة البرلمانية المشكلة لبحث الاعتمادات التى طلبها مسيو دى فريسنيه قد انتهت الى رأى بأن أى احتلال محدد طبقاً للصور التى تقترحها الحكومة يحتمل أن يؤدى الى تدخل أوسع نطاقاً قد يشمل مصر بأسرها وأنه من المتعذر القيام - سلفاً - بتحديد مدى ونطاق التدخل المقترح . »

وقد عرض هذا التقرير على مجلس النواب وقد لقي مشروع المسيو دى فريسنيه معارضة عنيفة من غالبية النواب وكان مأخذ النواب الأساسى على المشروع هو تعذر تحديد نطاق التدخل - سلفاً - لاستحالة حصره .
وفى هذا الصدد قال النواب ما يلى :

« لقد واجهنا دائماً هذا التساؤل الضمنى ، وسؤالنا الصريح هو هل

فى استطاعتكم - أن تؤكدوا لنا بأن احتلالنا للقناة لن يستدرجنا الى ما هو أبعد من ذلك؟؟ .. وهل يمكن أن تؤكدوا لنا أن الدول الأوربيسة لن تقحم نفسها فى النزاع؟؟؟ ..

وانكم لن تجدوا أنفسكم مدفوعين فى حركة وفى عمل لا يمكنكم تجنبهما أو التخلص منهما؟؟؟ .. »

وقد أجاب مسيو « دى فريسنيه » على هذه الاسئلة فقال :

« نحن على ثقة من ذلك كله وان كان يتعذر علينا اقناع النواب به لأنه ليس بيدنا على ثقتنا هذه دليل واضح ملموس لا يقبل الجدل كما لو كان وثيقة التزمت بموجبها الدول وتعهدت تعهدا محددًا وصريحًا بالنسبة للتدخل فى مصر ، وفى قناة السويس » ومضى المسيو دى فريسنيه يقول : لا محل لتهيب قيام نزاع مع سائر الدول الأوربية لأن هذه الدول يعينها الا تظل بعيدة عن التسوية السياسية للموقف ، أما دفاعنا عن القناة فإنه لا يخفيها ثم ان احتلالنا لها لن يمس صالح أية دولة ومن حق كل دولة أن تحتفظ بحرية التصرف تجاه القناة منذ حرصت على أن أوضح الطابع الحياذى الذى سنلتزمه عند احتلالنا للنقط التى اعترفتنا ان نبعث اليها بجنودنا وأوضحنا بأن عرابى باشا لن يرسل جنوده الى هذه المناطق فان قواته تحمل أعباءها فى منطقة الاسكندرية وفى منطقة القاهرة ولن يفيد عرابى شيئًا اذا اجتازت قواته مسافة كبيرة لتشارك مع القوات الفرنسية واننى الآن لأخاطب تلك الهمة والشهامة فى نفوس الفرنسيين عندما أقول لهم ، ألا تستجيب الى دعوة صديقتنا وحليفتنا انجلترا التى تواجه وحدها مصاعب ومتاعب التدخل ، بينما انها ما طلبت منا الا أمرا يسيرا وبعيدا عن كل خطر .. ان كل الدور الذى تعهد به انجلترا لنا هو أن يرفع العلم الفرنسى الى جانب العلم الانجليزى على طول القناة ومن هذا ترون أنها لا تريد منا أكثر من تأييدنا الأدبى والمعنوى ولا تريد منا تأييدا ماديا .. حريصة على أن تواجه أوروبا مؤيدة بعواطف وبصداقة فرنسية .. »

هل نرفض أن نمد يدنا لليد التي امتدت لتصافحنا ؟
هل تريدون أن نفصل الصلات التي تربطنا بإنجلترا ؟؟ أود أن أقول
لأولئك الذين يعترضون على ذلك الدور الذي سنقوم به والذي يصفونه
بأنه مجرد دور حراسة لا تشرف فرنسا وأن حلفاءنا لن يقدرُوا لنا مثل
هذه المعاونة الشكلية أود أن أقول لهم ان إنجلترا ليست في حاجة الى
عون فرنسا لكي تهزم عرابي فهي على يقين من الانتصار عليه ، ولكنها
تخشى المشاكل الدولية التي قد تنشأ نتيجة للعمليات التي تقوم بها وتعمل
على تجنب هذه المشاكل وعلى تبديد المخاوف كما تحرص على ألا تظهر
بمظهر الدولة التي تسعى لتحقيق هذا متى وافقنا على الاشتراك معها
في العملية المقترحة » .

« ان موقف فرنسا سيكون في هذه الحالة بمثابة ضمان أمام سائر الدول
لحسن نية إنجلترا . واذا كنا في شك من تقدير إنجلترا لاشتراكنا معها
ومن اهتمامها واكبارها لقبولنا هذه المشاركة المحددة ، ونستطيع التأكيد
من مدى هذا التقرير فيما نلمسه في تصريحات الوزراء أمام البرلمان
الانجليزي أثناء مناقشة طلب الموافقة على الاعتمادات المطلوبة للحملة »
واستطرد « دي فريسنيه » يقول :

« ان جميع الوزراء الانجليز وعلى رأسهم المستر جلادستون رئيس
مجلس الوزراء ولورد جرانفيل وزير الخارجية حرصوا في بياناتهم على
ابراز استعداد إنجلترا لقبول المعاونة في حملتها على مصر أيا كان مصدر
المعاونة، وأوضحوا عزمها على المضي في عملياتها بمفردها اذا تخلفت الدول
عن التعاون معها ، كما أكد هؤلاء الوزراء أن اعتماد إنجلترا - على فرنسا
محصور في مهمة محددة ، هي المشاركة في حماية قناة السويس » .
ظن دي فريسنيه أن بيانه سيحدد من مناورات إنجلترا وانصارها داخل
مجلس النواب الفرنسي ، تلك المناورات التي كانت تهدف الى اجباره على
الاستقالة .

ولكن وعلى الرغم مما بذله المسيو «دي فريسنيه» من جهود فإن مجلس

النواب رفض الموافقة على الاعتمادات المالية ، وبهذا لم يتسن لسير دى فريسينيه ارسال جنود الى مصر لمشاركة انجلترا فى احتلال منطقة قناة السويس وفقا للاتفاق الذى تم بينه وبين انجلترا * * * ونتيجة لهذا ، قدم دى فريسينيه استقالته فى ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

أما فى مصر فقد قام الحديو بعزل عرابى واتهمه « بالعصيان والتمرد وحمله مسئولية ما وقع بالاسكندرية من أحداث وتقهقر الجيش المصرى الى كفر الدوار وقطع المواصلات والحيلولة دون رجوع الاهالى الى دورهم والاستمرار فى العمليات العسكرية كما اتهمه برفض التوجه بشخصه الى رأس التين » .

وقد أصدر توفيق بيانا موجها الى الشعب يلقي على عرابى التبعات جميعا ويذكر الشعب أن الاميرال الانجليزى سيمور عرض أن يسلم الاسكندرية للحديو اذا ما توافرت له قوات عسكرية تدين له بالولاء ويمكن الاعتماد عليها وأن الاميرال الانجليزى قد تعهد له بعدم الاعتراض على نزول قوات الباب العالى فى مصر .

كما حرص توفيق فى بيانه على ابراز التأكيدات التى قطعت بها انجلترا له فيما يتعلق بطبيعة تدخلها، وما تقوم به من أعمال عسكرية وأعلن الحديو فى البيان استعدادده للعفو عن سائر المتمردين على قادتهم .

ثم أذاع الحديو توفيق فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ بيانا قال فيه :
« ان عرابى باشا ارتكب آثاما فظيعة جلبت على مصر وأهلها خسائر لا حد لها كما جرت علينا سخط ونقمة الدول الاوروبية اذ أصبحت هذه الدول ترى فى المصريين أمة غير متمدينة » .

وبينما كان توفيق يوالى اصدار بياناته تلك ، كانت الاعمال العسكرية تجري فى مصر وفقا للخطة الموضوعة .

لقد أوصحنا هدف المؤامرة التي اشترك فيها كل من «توفيق» «ودرويش باشا» مبعوث الباب العالي « وادوارد ماليت » المعتمد الانجليزي لاستدراج الجيش المصرى الى الاسكندرية وإخلاء منطقة الدلتا من القوات العسكرية ذلك الهدف الذى كان يرمى الى تمكين القوات الانجليزية من تسديد ضربة حاسمة تقضى على الجيش المصرى وتفتح أمام القوات الانجليزية أوسع الأبواب لاحتلال وادى النيل .

ولقد أدرك عرابى - متأخرا - الاخطار التي تهدده وتحيط بالموقف ولذلك بادر باصدار أمره الى سائر القوات بالتراجع الى كفر الدوار حيث كانت تحميها من الشمال بحيرة مريوط ومن اليمين قناة المحمودية واستحكامات أبى قير . . . وحيث يكون لقواته من هذه المواقع جميعا خط دفاعى ضد القوات الانجليزية . .

ولكن . . لماذا وقع اختيار عرابى على كفر الدوار لجعلها مركزا لتجمع الجانب الاكبر من القوات المصرية ، ولكى يضع فيها خيرة قواته ؟ . . ان مسيو دى ليسبس ، هو - وحده - الذى يستطيع الاجابة على هذا السؤال . . !

ان الدفاع عن مصر ضد أى غزو قد يأتى من الخارج كان يحتم تحصين الاسكندرية والمنطقة الساحلية الممتدة من رشيد الى دمياط ، وكذلك المنطقة الممتدة شرقا من الصالحية الى مدينة السويس والتي تشمل منطقة القناة بأسرها ثم المنطقة الزراعية على حدود مديرية الشرقية وهى تشمل التل الكبير والقصاصين وتمتد حتى بليس .

ولقد أجمع الخبراء العسكريون الأجانب ، وقتئذ على أن الدفاع الطبيعى على مصر كان يحتم تدمير القناة الحلوة المعروفة بترعة الاسماعيلية كما يحتم حصار قناة السويس واجلاء سائر السكان عن المنطقة من الاسماعيلية وبورسعيد والسويس بجلاء تاما .

ولقد سبق الخبير العسكرى المصرى محمود فهمى الاجانب الى هذا الرأى فبمجرد وقوع العدوان أوصى هذا الخبير بقطع المياه العذبة عن ترعة الاسماعيلية وتدميرها عند الاقتضاء لحرمان مدن بورسعيد والاسماعيلية

والسويس من المياه الصالحة للشرب كما أشار بهدم قناة السويس ذاتها بالقرب من موقع عتبة الجسر . .

ولقد روى هذا كله المؤرخ أشيل بيوفيس الذي عاصر الثورة العرابية وأرخ لها وقال انه « تم هذا لكان في استطاعة القوات المصرية أن تتجمع في منطقة العباسية لتلتقي بالقوات المعتدية التي كان متعذرا عليها - والحالة هذه - تحقيق أى نجاح الا بعد مجهود استثنائي - اذ انه لو تم تدمير قناة السويس لتعذر على القوات الانجليزية التي جاءت بها حكومتها من قواعدها في ذات انجلترا ومن قواعدها في البحر الابيض المتوسط الاتصال بالقوات الانجليزية التي جلبتها من الهند الى السويس ، ولتم عزل هذه القوات عزلا تاما ولكان على الجنرال « ولسلي » عندئذ أن يجازف بدفع قواته داخل صحراء جرداء لا ماء فيها ولا زاد ولتعين على تلك القوات أن تنزل في مدخل القناة ، والا فان العدول عن هذا الطريق والنزول بتلك القوات في شمال الدلتا يجعلها عرضة للتوقف أمام الفيضان الذي كان وقتئذ في ذروته ، كما كان من شأن هذه الحالة أن تكرهه على مواجهة العديد من مواقع الدفاع الطبيعية التي تحميها مياه الفيضان وسائر المجارى المائية الاخرى . .

ولم تكن مثل تلك الاحتمالات وما تنطوى عليه لتخفى على القائد الانجليزى ولو انه ايقن بأنه سيكره على مواجهة مثل هذا الاحتمال لبذل خطته ، وحدث تحول خطير في حملة الغزو الانجليزى على مصر ، وربما انتهى بها الى الفشل . .

غير أنه كان هناك رجل يخدم انجلترا ، ذلك هو فرديناند دى لسبس ، ففي مجلس عقد بالقاهرة ، يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ استقر رأى القادة الوطنيين على قطع قناة السويس الملاحية في أربعة مواقع وذلك بعد أن تيقن هؤلاء القادة من أن وقوع العدوان الانجليزى عن طريق القناة قد أصبح أمرا لا ريب فيه ، ولذلك صمموا على تدمير كل ما يجعل القناة صالحة للملاحة . . ولكن دى لسبس الذى كان حريصا على ملازمته لعرابى طوال هذه الأزمة ، كان لحركتهم هذه بالمرصاد فراح يبذل الجهود ويؤكد استحالة استخدام انجلترا لقناة السويس في الهجوم على مصر ، كما يؤكد لعرابى أنه لو حدث مثل هذا الاحتمال فان أوروبا بأسرها ستقف في وجه انجلترا وتناصر مصر لا سيما اذا امتعت مصر عن المساس بحركة الملاحة عبر القناة .

ويقول المؤرخ « بيوفيس » أن دي لسبس نجح فى اقناع عرابى باشا
الذى امثل لتوجيهاته السياسية ، ويضيف بيوفيس ، أنه كان فى استجابة
عرابى والعناصر الوطنية لنصح دي لسبس تعريض لأدق المواقع حساسية
للدفاع عن بلادهم وتركهم لها مكشوفة أمام العدو . .

وفى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ أقال الخديو توفيق وزارة راغب باشا ،
كما أصدر الجنرال ولسلى قائد الحملة الانجليزى الاعلان التالى لاذاعته
على المصريين :

بأمر الحضرة الخديوية

اعلان الى جميع المصريين

يعلن الجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية أن الدولة البريطانية لم
تقصد بارسال التجريدة العسكرية الى القطر المصرى الا تأييد سلطة
الجناب الخديوى فجنودنا لذلك لا تقاتل الا من كان شاكى السلاح خالعا
لطاعة الخديو أما سائر الاهالى الذين يكونون فى هدوء وسكينة فيعاملون
بالتؤدة وبمقتضى الشعائر الانسانية لا يمسهم أذى بل سيحترم دينهم
وتصان مساجدهم وعائلاتهم وما يلزم للجيش من زاد وغيره يؤدى تمنه
ولذلك ندعو الأهالى الى تقديم ما لديهم مما يحتاج اليه الجيش .

ثم ان الجنرال قائد الجيوش يسر كثيرا وينشرح صدرا من زيارة مشايخ
البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة فى قمع العصيان والقضاء القبض على
العصاة الذين عقوا الجناب الخديو أمير البلاد ووالىها الشرعى المعين من لدن
الحضرة السلطانية .

وقد رافق سير ادوارد ماليت وبصحبه سلطان باشا سفن الاسطسول

الانجليزى والبواخر التى حملت القوات الانجليزية الغازية الى منطقة قناة السويس . . . ذهب قائد الحملة الانجليزية وهو مزود بالوثائق التى تتيح له حرية العمل أمام سائر الدول وأمام الشعب المصرى ذاته . . . وكان يتعين على انجلترا أن تضىفى على حملتها وما تستتبعه من أعمالها العدوانية طابع المشروعية وتباعد بينها وبين أى اتهام يوجه اليها بوصفها دولة خرقت أحكام القانون الدولى بعنف ومن أجل هذا فقد ذهب قائد الحملة الانجليزية مزودا بوثيقتين ، الأولى التى استند اليها كانت تفويضاً وتوكيلاً من الحديو توفيق يطلق فيها يد القائد الانجليزى ، وهذا نصها : « ارادة خديوية سنية صادرة من المعية السنية لكافة أهالى وسكان القطر المصرى . . . ليس بخاف ما أقدم عليه أحمد عرابى وشيعته الضالة من الافعال المغايرة والتشبهات الفوضوية التى أخلت بنظام القطر وأضعفت للثقة به بل أورثته الخسائر والاضرار الجسيمة ولا سيما بانضمام الجيش المصرى اليه واتحادهم معه فى البغى والمجاهرة بالمصيان لحكومتنا الخديوية حتى ارتبكت الاحوال وخيفت العاقبة فبادرت الممالك العظيمة بانعقاد المؤتمر الدولى فى الاستانة للنظر فى المسألة وتقرير ما به حلها وبعد البحث والمذاكرة فى ذلك استقر رأيهم على اتخاذ الطرق التى يلزم عليها عودة سلطتنا الخديوية وتأديب هؤلاء الخارجين لتستتب الراحة وتزول أسباب المفسد حرصا على عمارة القطر واحترازا مما عسى أن يلم به من الدمار ولما كانت الدولة البريطانية الانجليزية لها به المنافع الكبرى ماليا وماديا ولا سيما بالنظر الى قناة السويس الذى هو طريقها الوحيد للخطة الهندية المهمة فقد أخذت على عهدتها وتحت أمرتها التداخل الفعلى لقمع هؤلاء المفسدين ومحو آثار الفتن دون أن تمس بحقوق السلطنة السنية ولا الامتيازات المصرية »

ولتحققنا أن نيتها ومسايعها فى الظاهر والباطن ليس الا اصلاح ولا غاية لها فى الاستيلاء على البلاد ولا الفتك بأهلها لعداوة دينية ولا غير ذلك مما يذيعه العصاة تنفيرا منهم للعامة وتبغيضا لهم فى الامة الانجليزية على حسن مقاصدها المذكورة ولا يزال العاصون على حالهم من المقاومة

وتجسيم الحال المؤدى لزيادة الخراب حتى اعتبرتهم السلطة السنية عصاة مخالفين للأحكام الشرعية فاستدراكا للأمر ومراعاة للمصلحة العامة قد رخصنا حضرة القائد العمومي للجيش الانجليزى بالتجول نحو جموع العصاة واستعمال الوسائط القاهرة لتبديد شملهم وسرعة القبض على رؤوسهم لمقاومتهم بما يستحقون من أشد العقاب وبما أن العساكر الانجليزية يعدون فى هذه الحالة نائبين عنا فى قطع دابر المفسدين وتخليه البلاد منهم ليعود الأمن والراحة ويزول الشقاء عن العباد ومن كانت هدم صفتهم فانهم جديرون بالمعونة والمساعدة ولا ريب عن جهتهم بوجه من الوجوه فينبغى أن لا يرهب منهم أحد ولا يظن سوءا أو مكروها وألا يعاملوا بما يستوجب المناقرة بل على كل مصرى يحب وطنه ويخشى خرابه أن يعاملهم لقاء حسن نياتهم بالاكرام اللائق بهم ولا يتأخر أحد عن مساعدتهم فى تقديم ما ربما يحتاجونه من المؤنة والعلوفة بأثمانها السائرة التى هم مستعدون لأدائها فورا ، فمن فعل كذلك فقد وفى ما يجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة واستوجب رضا الله ورضانا عنه فضلا عما يراه منهم من المكرمة ومن أبى وخالف وقابلهم بالمكابرة الوحشية التى لا تجديه نفعا فقد عرض نفسه للتهلكة التى نهى الله عنها وتحققنا أنه من العصابة الباغية فأمره كأمرهم هذا وإننا نحذر الناس كافة من سكان البنادر والبلدان وبالأخص المحرومة من المهاجرة عن بلادهم وانحيازهم لجانب العصاة طوعا أو كرها منهم فيدهمونهم بما دهموا به أهل الإسكندرية عندما خدعوه على تخليتها فى أقل برهة ويخرجوهم ليتمكن الباغون المنافقون من نهب المدينة وحرق أهم جزء فيها بغتة فليعتبر العاقل بغيره ..

فعلى علماء وذوات وعمد ومشايخ البلاد ووجهائها وتجارها الذين نتوسم فيهم الحشية والسكينة والإخلاص الحقيقي لجانب الحكومة ويعز عليهم وطنهم ولهم الخبرة بالعواقب أن يدعوا لأوامرنا هذه وينظروها بعين النصيحة المحضة لصالحهم وصالح القطر ويلزموا العامة باتباعها كى لا يتزعزعا ويكونوا آمنين مطمئنين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم - من قبل العساكر الانجليزية فلا يمسهم ضرر ولا يلحقهم كدر ما داموا مجتنبين للعصاة وهذا ما اقتضت ارادتنا » .

تلك كانت وثيقة الحيانة .. خيانة توفيق ... التى حملت الذل والعار للمصريين ..

أما الوثيقة الثانية التى زود بها القائد الانجليزى ومحمد سلطان باشا وعملا على تعميمها وإذاعتها مع الوثيقة الأولى ، فقد كانت صورة من البيان الصادر من الباب العالى وهذا نصه :-

« بلازادة سيدتنا ومولانا السلطان المعظم ، أمير المؤمنين وخليفتنا الاعظم
اشعارا لجميع المسلمين بأن الافعال التي اجراها عرابي واعوانه ورفقاؤه في
مصر مخالفة لارادة الدولة العلية السلطانية ومجحفة بمصالحها ومضرة بمصر
ومغايرة لمصالح المسلمين .. وبناء على ذلك نقرر أن عرابي واعوانه عصاة
بغاة وبهذه الصفة تجرى معاملتهم .. »

ولم تر الحكومة الانجليزية الاكتفاء بما تقدم فاستعانت بأعضاء مجلس
ادارة شركة قناة السويس من الانجليز ليهيئوا لها سندا قانونيا اضافيا
يسجل ما لحكومة مصر من حقوق، وبالتبعية يسجل ما للحكومة الانجليزية
الوكيلة المفوضة من الحق في الاستقرار بمنطقة القناة بأسرها كي تكفل
الدفاع عنها وتقر الأمن فيها - وقد استجاب أعضاء مجلس الادارة لرغبة
انجلترا استنادا الى فرمان الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ المؤيد
يفرمان الباب العالي الصادر في ١٠ مارس ١٨٦٦ وبصفة خاصة على نص
المادة الثلاثة منه التي تقول :

« تبقى القناة البحرية وملحقاتها خاضعة لنظام البوليس المصري ويباشر
سلطته عليها مطلقا من كل قيد مثلما يباشرها في أي مكان من الاراضي
المصرية بحيث يحافظ على النظام والأمن العام ويكفل تنفيذ قوانين البلاد
ولوائحها » .

وكذلك اعتمادا على نص المادة العاشرة التي تقضى « بأن للحكومة
المصرية أن تشغل ، في حدود الاراضي المحتفظ بها كملحقات للقناة
البحرية ، أي موقع أو نقطة حربية تراها لازمة للدفاع عن البلاد .. » .
كما زود القائد الانجليزي بأمر صادر من الخديو توفيق الى سائر
السلطات المدنية والعسكرية ومبلغ الى دي لبس « ومتضمنا » أنه من
حق الجيش الانجليزي الذي أتى لاعادة النظام الى مصر أن يحتل المواقع
التي يراها ضرورية لمباشرة عمله ضد العصاة ، وأن أي اعتراض أو
معارضة تعتبر عصيانا لأوامر الخديو وتعرض مرتكبها لأشد العقاب .. » .
وفي ذات اليوم كلف لورد « جرانفيل » سفيره في باريس لورد

« ليونز » اخطار الاعضاء الانجليز في مجلس ادارة الشركة بأن يبلغوا
الشركة انذارا أعيد - سلفا - تضمن ضرورة خضوع الشركة لمسا
ستقوم به انجلترا من أعمال عسكرية في منطقة القناة ، لاسيما انزال قوات
عسكرية في هذه المنطقة وقد استندت انجلترا في ذلك كله الى الوكالة
الصادرة لها من الحديو توفيق .

وقد رأى سير « جون ستوكس » وسير « شارلز ريفرز ولسن » الذي
كان مراقبا سابقا في الحكومة المصرية أن يخاطبوا الشركة نيابة عن الحكومة
الانجليزية لا بوصف تلك الحكومة مساهمة - بل بصفتها دولة ذات
سيادة - وتباشر أعمالا في مصر نيابة عن ولي الأمر في دولة صاحبة سيادة
وطلبوا من الشركة أن تبادر بتطبيق الاجراءات المتعلقة بحركة المرور عبر
القناة فورا ، منها وقف حركة الملاحة وقفا تاما طوال الفترة التي تستغرقها
الاعمال العسكرية وذكرنا الشركة بنصوص الفرمان المانح الامتياز الذي
يحفظ للحكومة المصرية حقها المطلق على القناة وملحقاتها ، وأكد التفويض
والتوكيل الصادر من الحديو توفيق الى جيش وأسطول حضرة صاحبة
الجلالة الملكة . ولفتا نظرها الى ما قد يترتب على مخالفتها للأوامر الصادرة
من الحضرة الحديوية من آثار تقع المسئولية فيها على عاتق الشركة وموظفيها
بمنطقة القناة .

وفي ١٩ أغسطس ١٨٨٢ أوقفت القوات الانجليزية حركة الملاحة
عبر القناة ، بما في ذلك سفن الشركة وقفا تاما . . وفي ٢٠ أغسطس سنة
١٨٨٢ ، بعث أعضاء ادارة الشركة الانجليز الى لورد جرانفيل صورة
طبق الأصل من الرسالة الموجهة من الميسو شارل دي لسبس الى سير
جون ستوكس العضو الانجليزى في مجلس ادارة الشركة ونصها
الآنى :

« لقد بعث لي والدي برسالة برقية مؤرخة أمس في الساعة الحادية
عشرة صباحا يقول فيها » :

أخطر الاميرال الانجليزى مندوب الشركة العام المختص بشئون الملاحه ، أنه بموجب تعليمات صادرة من الحكومة الانجليزية يحظر دخول القناة على كافة السفن الكبيرة منها والصغيرة بما فى ذلك رفاصات الشركة . لحين صدور تعليمات أخرى وعند الاقتضاء سيضطر الاميرال لاستعمال القوة لمنع كل محاولة لمخالفة هذه الأوامر . ولقد وضع قائد الأسطول فى مدخل القناة وحدة بحرية مسلحة ، وقد قدمت احتجاجا على هذا التصرف الذى يعد من أعمال العنف والسلب

وأمام هذا الوضع الذى خلقه تصرف انجلترا بادرت الدول العظمى الاوربية بالتشاور مع الاجراءات الضرورية لاقرار النظام وحماية منطقة القناة .

.. ولكن انجلترا لم تكن لتهم بطلب الدول العظمى فى هذا الشأن . استنادا الى السلطة التى استمدتها من الحديو توفيق بوصفها مفوضة من قبله ، واستنادا الى أن ماتقوم به من أعمال يدخل فى نطاق الحقوق المشروعة المقررة بها لمصر بوصفها صاحبة السيادة على القنال ، ولأن ما كان يجرى من أعمال كان تحت سلطان مصر ولحسابها .

وقد أورد المؤرخ آشيل بيوفيس فى هذا الشأن ما يلى :

« لكى يحكم صبغ الطابع المصطنع الذى تنكرت تحته القوات الانجليزية وتحولت بذلك الى مجرد قوة معارضة للخديو ، أصدر الخديو فى ٢٢ أغسطس أمرا بتعيين عدد من الضباط المصريين فى هيئة أركان حرب الجيش الانجليزى كما رأى أن يخلع على سلطان باشا رئيس مجلس النواب صفة القوميسير المدنى المفوض من قبله ، ولقد كان سلطان باشا هو ذاك القوميسير المفوض

ويمضى « بيوفيس » فيقول :

« أن سلطان باشا هو أكبر ملاك الوجه القبلى وهو ذو نفوذ وسطوة . وتربطه بالبدو صلات متشعبة من قرابة الى صداقة ، ولقد أخضع مشايخ القبائل لارادته وحرك شعورهم ضد عنصر الفلاحين وذكرهم بأن توفيق هو الممثل الشرعى وأقر فى اذهانهم أن عرابى وأعوانه عصاة

خارجون على سلطة الخليفة وسلطة الخديو •• قام سلطان باشا بكل هذا تحت تأثير الأصفر الرنان الذى وضعه الانجليز تحت تصرفه وبلا حساب •• ولقد قام الانجليز بمحاولة سابقة من هذا النوع عندما استعانوا « بالدكتور بالمر » وزملائه لرشوة الأعراب • وكان بالمر من العلماء المستشرقين يعانى الفاقة والبؤس فى لندن ويحترف الصحافة فحدث أن طلب اليه السفر الى منطقة القناة والعمل على كسب ولاء الاعراب فيها لانجلترا فى الوقت الذى كان الكابتن « جيل » من ادارة المخابرات الانجليزية يؤدى العمل ذاته بين البدو فى منطقة الصحراء الغربية ••

وقد مضى « بالمر » مهمته ، ولما لاحت بوادر نجاحه تسلم جنيهاً ذهبية عددها عشرون ألف جنيه ، وسافر هو والكابتن « جيل » والكابتن «شارشون» تحت شعار القيام بشراء الجمال من الاعراب ، غير أن الاعراب عرفوا - بطريق أو آخر - ما كان يحمله الانجليز الثلاثة من مبالغ ذهبية ضخمة، فذبحوهم واستولوا على كل ما حملوا، وكان ذلك فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ •

لقد كان سلطان باشا يتمتع بثقة الانجليز وكان الجنرال ولسلى يثق به فى كفاءته وفى قدرته على السيطرة على البدو عامة ثقة لا حد لها •• وقد سجل الجنرال ولسلى رأيه هذا فى رسالة بعث بها الى صديق له فى انجلترا ••

أما فرديناند دى لسبس فبعد أن قاوم الحملة الانجليزية فى بادىء الأمر عاد فاستجاب الى الطلب الذى طالبه به القائد الانجليزى العام والذى أيده سلطان باشا مبعوث الخديو توفيق •

فاقتنع دى لسبس بأن الحملة الانجليزية تعتبر منفعة لاوامر الخديو توفيق وانها تعمل لحسابه وبنفوذه وسلطانته ••

وانتهى الامر بدى لسبس الى أن عقد فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ اتفاقاً مع القائد العام الانجليزى فى مصر يمنح الافضلية فى المرور عبر قناة السويس الى ما ستقوم به السلطات العسكرية الغازية من عمليات وقبل أن

نقف الملاحه فى القناة حين اتمام بعض العمليات التى سيتم الاتفاق عليها
بين قوات الغزو وبين شركة قناة السويس ..
وبفضل هذا الاتفاق تمكنت القوات البحرية الانجليزية القادمة من
البحر المتوسط من احتلال بورسعيد والقنطرة والاسماعيلية ، بينما تمكنت
القوات البحرية الانجليزية القادمة من البحر الاحمر من احتلال السويس
وبدأت فى العمل على الاتصال بالقسم الاكبر من القوات القادمة من بورسعيد
عبر القنال ..

ولم تؤد القوات البحرية رسوم المرور عبر القناة حتى ٨ يناير سنة
١٨٨٣ حينما قام أعضاء مجلس ادارة الشركة الانجليزية بابلاغ الشركة
الرسالة التالية :

« نبلغكم بتكليف من حكومة صاحبة الجلالة الملكة أن الحكومة الانجليزية
قد استقر رأيها على دفع الرسوم لشركة قناة السويس على السفن الحربية
وسفن النقل المستعملة فى القناة خلال العمليات العسكرية الأخيرة فى
مصر .

وذلك اعترافا من انجلترا بالخدمات والمزايا العظيمة التى حصلت عليها
نتيجة لاستعمالها القناة ، ولكن الحكومة الانجليزية لا تقبل أن يكون عليها
اى التزام شرعى بأداء هذه الرسوم وتلك الاعباء فى ظروف الاحتسالات
العسكرية التى استلزمته عملية قمع الثورة الأخيرة .. »

ثم ختمت الحكومة الانجليزية رسالتها بالمباراة التالية :

« وان الحكومة المصرية تؤيد الحكومة الانجليزية فى وجهة نظرها

هذه .. » .

وهكذا فى الوقت الذى كانت فيه الشركة تعترف بشرعية وقانونية
الاجراءات التى قامت بها انجلترا باعتبارها اجراءات تمارس لحساب الحديو
وباسمه رأى الدول الاوروبية العظمى أن تستند الى مداولات مؤتمس
الاستانة لكى تعمل على تطبيق الحطة التى كانت ترمى الى وضع قوة بوليسية
لمراقبة وحماية قناة السويس .

غير أن انجلترا أجابت على هذا الطلب بأن مثل هذا الاجراء لا يمكن

تقبله جملة ، وأن الوصول الى مثل هذا القرار لا يؤدي الا الى اجراء
ذى طابع مؤقت ومسح التحفظ من المتعين أن يسبق أى تدخل من
جانب القوات الدولية تشاور فى كل حالة على حدة .

وقد حرصت انجلترا بنوع خاص على أن تبرر للدول حجتها وحقها
بوصفها ممثلة لسلطة الخديو الشرعية أى سلطة مصر فى أن تحتفظ بكامل
حريتها فى التصرف وانه لذلك فان أى عمل عسكري أو حلول أى قوات
عسكرية أجنبية فى كل أو بعض منطقة القنال يعتبر اجراء لابد أن يكون
مطابقا لما لخديو مصر من حقوق السيادة ..

وقد استجابت الدول العظمى الى وجهة النظر الانجليزية .. ويقسول
« جرانفيل » ان تعليمات صدرت الى أميرال الاسطول الانجليزى فى بور
سعيد بالنزول على الرغبة والطلب المقدم من سائر الدول العظمى ..
الا أن جرانفيل يضيف ، أن تطور الاحداث والعمليات العسكرية فى
مصر حال دون تطبيق هذا الاجراء .

وهكذا تسنى لانجلترا ، فى ظل حماية الخديوتوفيق لسياستها وفى ظل
الوكالة والتفويض الصادرين لها منه بوصفه صاحب السلطنة الشرعية فى
مصر ، تسنى لانجلترا بهذا كله أن تنحى فرنسا والدول العظمى وأن
تتحول دون اشتراكهم فى أى عمل من الاعمال فى منطقة القنال .

وقد رأت انجلترا كى تبدد كل سوء فهم فى المستقبل فيما يتعلق بما
لمصر من حقوق بوصفها دولة صاحبة سيادة تعمل انجلترا باسمها وبمالها
من حقوق على القناة تضمنها نظام القناة القانونى ذاته ، رأى لورد جرانفيل
أنه من الضروري أن يوضح الموقف لسائر الدول العظمى فى رسالة
دورية مؤرخة ٣ يناير ١٨٨٣ .. قال فيها :

« يبدو أن الأحداث التى وقعت أخيرا ، كان من شأنها بصفة خاصة أن
توجه الاهتمام الى قناة السويس »

أولا - من حيث الخطر الذى هدد القناة خلال الفترة القصيرة التى عاصرت
نجاح الثورة العراقية المؤقت فى أول الأمر .

هذه القوات لها وبتخاذها قاعدة لها لما قامت به من عمليات حربية

باسم صاحب السمو الحديو ولتشييت سلطته •

ثالثا - بسبب الموقف الذى بدر من ادارة الشركة وموظفيها فى ظروف

دقيقة خلال الحملة •

وفىما يتعلق بالنقطتين الأولى والثانية تعتقد حكومة صاحبة الجلالة الملكة،

أنه من الضرورى ومن الهام لسائر الدول أن تكون الملاحة عبر القناة

حرة دائما وفى كل الأوقات ودون عائق ، وانه ليس من شأن ما يجرى

من أعمال عسكرية أن يعيقها أو يصيب طريق المواصلات بأى ضرر •

ومن المعترف به بصفة عامة أن ما اتخذته الحكومة الانجليزية من اجراءات

لحماية الملاحة ولاستخدام القنال باسم صاحب السيادة على هذه الاراضى

وبقصد اعادة سلطته اليه لا يمكن اعتباره من الاعمال التى تمس هذا المبدأ
أو تخل به ••

الا أنه لكى نصل الى وضع قواعد أكثر تحديدا لوضع القناة مستقبلا ،

ولتجنب الاخطار التى يمكن وقوعها ، ترى حكومة صاحبة الجلالة الملكة

انه من المناسب الوصول الى اتفاق يحقق الاغراض التى سيأتى بيانها بين

سائر الدول العظمى اتفاقا يمكن لسائر الدول أن تدعى الى الانضمام اليه

مستقبلا وهو :

أولا - من المتعين أن تكون القناة حرة لمرور كافة السفن وفى كافة

الأحوال •

ثانيا - اذا قامت حرب يتعين تحديد فترة زمنية يمكن خلالها للسفن

الحربية للدولة التجارية البقاء أثناءها فى القناة ولا يجوز انزال

أية قوات أو ذخائر حربية •

ثالثا - لا يجوز القيام بأى أعمال عدوانية فى القناة وفى المناطق المتصلة بها

ولا فى أى جزء داخل المياه المصرية الاقليمية ، حتى ولو كان

الباب العالى احدى الدول المتحاربة •

رابعا - لا تنطبق الفقرتان السابقتان على أى اجراء يكون من المناسب

اتخاذها للدفاع عن مصر •

خامسا - أية دولة تلحق سفنها الحربية ضررا للقناة تلزم بنفقات اصلاح
هذا الضرر فورا •

سادسا - تقوم مصر باتخاذ كافة الاجراءات لكي تجعل هذه الشروط
محترمة من جانب سفن الدول المتحاربة ؛ وذلك عند عبورها للقناة
في وقت الحرب •

سابعا - لا تشيد تحصينات على القناة ولا في المنطقة المجاورة لها •
ثامنا - لا يجوز اعتبار أى من النصوص المتقدمة في هذا الاتفاق مما ينقض
أو يمس ما للحكومة المصرية من حقوق على أراضيها فيما يجاوز
ما أشير اليه صراحة في هذا الاتفاق •

ولقد وضع لنا الدور الحاسم الذي لعبه فرديناند دى لسبس في احتلال
قناة السويس بمعرفة القوات الانجليزية • هذا الدور الذي مكن انجلترا
من اخفاء خطتها ، وترتب على ذلك الاخفاء أن نقل عرابى قواته الى كفر
الدوار بينما كانت انجلترا تعد العدة لنقل الجانب الرئيسى من قواتها الى
قناة السويس حيث ألقت بكل ثقل جيش الغزو هناك •

ان فرديناند دى لسبس الذى حرص على ملازمة عرابى منذ أن بدت
بوادى الأزمة بين مصر وانجلترا والغرب ، لا لسبب الا ليقنعه بالعدول
عن مهاجمة قناة السويس ، كما سنبينه ، قد عاد بعد هزيمة عرابى فى التل
الكبير فأعلن تصريحه التالى :

« انهم يتهمون عرابى بأنه بربرى ، وأننى لأقرر بأن عرابى كان الوحيد
الذى احترم حياد قناة السويس واذا كانت القناة قد بقيت سليمة ، وبقيت
مفتوحة للملاحة أمام سفن سائر الدول فانه الى عرابى وحده يرجع الفضل
فى ذلك » ••

أما عن حكم التاريخ على موقف فرديناند دى لسبس فى هذا الصدد
فلعلنا نجده فيما كتبه المؤرخ الفرنسى آشيل بيوفيس فى مؤلفه عن الثورة
العرابية • اذ يقول :

« لقد انقد فرد يناند دى لسبس قناة السويس ونحن اذا نظرنا اليه

كـرئيس لشركة تجارية فحسب كان لزاما علينا أن نشنى على مهارته « ..
ويمضى بيوفيس فيقول فى مؤلفه :

« كيف يتأتى لمصرى أن يغتفر لدى لسبس اسهامه فيما لحق بقوات عرابى
من هزيمة ويبرئه من ذلك الدور الذى قام به فيها .. لقد كان لعرابى
مصلحة كبرى فى ألا يثير الرأى العام الاوربى ضده ولكن كان يهـم
عرابى ، قبل كل شىء - أن يلزم الانجليز بمحاربته فى الدلتا حيث يناسب
الدفاع والوقوف فى وجه القوات الغازية ، فلو استطاع عرابى فى الوقت
المناسب أن يسد هذا الطريق الملاحى وأن يقطع ترعة الاسماعيلية لارغم
سير ولسلى القائد العام الانجليزى على مواجهة المواقع التى يكون قد تم
لعرابى اختيارها واعدادها اعدادا كاملا ، وكما صرح بذلك القائد الانجليزى
لم يكن أمامه لو حدث ذلك الا محاصرة مصر والتجول فى البحر لفترة تطول
الى مدى غير معروف « ..

ولكن بفضل ما بذله دى لسبس من دهاء أمكنه به التعبير بعرابى
وتضليله واقناعه بوجوب احترام حياد قناة السويس وعدم المساس بها
خشية إثارة الرأى العام الاوربى ضده - وبهذا تمكنت حملة الفزو
الانجليزية من توطيد أقدامها فى الاسماعيلية وجعلها قاعدة ، ومن هذه
القاعدة تسنى لها الالتفاف حول الدلتا .

غير أن الدرس الذى استخلصته مصر من موقف دى لسبس سنة ١٨٨٢
كان العبرة التى أفادت منها البلاد فى عام ١٩٥٦

الفصل السادس والعشرون

انجلترا تحتل مصر

« انجلترا تقطع علاقاتها الدبلوماسية بمصر - راغب باشا يعلن قيام حالة حرب - توفيق يأمر عرابي بالكف عن الاستعدادات الحربية ويحمله مسئولية الحرب - الجمعية العمومية تقرر المضي في الاستعدادات الحربية - توفيق يأمر الضباط بالتعاون مع « جرافت ولسلي » - المعركة بين انجلترا ومصر بدأت بالخيانة - هزيمة عرابي ترجع الى خيانة سلطان باشا له - تحميل عرابي مسئولية الكارثة - خطأ عرابي بتسليم نفسه للقوات البريطانية - حل الجيش المصري - مسرحية محاكمة ضباط الثورة - اعتقال القادة وعلماء الدين والوطنيين - سموم السياسة الانجليزية تفشو في البلاد - الخوف والترقب والعناء - افلات زمام الامن وانهيار النظام - توفيق في موكب الاسير - مسرحية قصر محاكمة الضباط على موضوع العصيان لسلطة الخديوي وحظر اثاره المواقف السياسية على العصيان - انجلترا تنفي عن نفسها تهمة العدوان ونية الاحتلال الدائم - اصطناع العملاء واستخدام الصحافة الاجيرة - مطالبة العملاء بحماية انجلترا للشعب - الراي العام الاوربي يدرك مقبة الامر في مصر - مخادعة الراي العام الاوربي - انجلترا تكشف جانباً من خطتها في مصر - تعليمات « جرانفيل » لمبعوثه دفرين - الاتجاه الى فرض الوصاية على مصر دون اشراف فرنسا كان اساس التعليمات - حجج انجلترا في حملتها العسكرية - الصبر وسعة الخيلة في سياسة انجلترا - اسلوبها في التخلص من التزام بالتزام جديد تفرضه على نفسها - اعتراف انجلترا بمبررات حركة الضباط الوطنيين - انجلترا تمهد للقضاء على نظام الرقابة الثنائية وتعلن عدم صلاحية الموظفين الاوربيين - ملنر يعزو قيام الثورة الى الظلم والبؤس ويجرد زعماء الشرق من صفات الزعامة ، ملنر لا يرتجح للزعامة في مصر غير انجلترا - الموظفون الانجليز في مصر هم وحدهم - في راى ملنر - الاكفاء المخلصون « جرانفيل » يصرح رسمياً لدول أوروبا بأن انجلترا ملتزمة بإقامة نظام سليم لرعاية مصر اساسه نصيحتها للمستولين في مصر - معنى النصيحة والمشورة - جرانفيل يوضح هذا المعنى - كرومر يقول ، أصبحت حكومة مصر تحت الوصاية - كرومر يقسول كانت حمايتنا على مصر غير قانونية - لا يمكن مطالبة الغير بالاعتراف بها - حشود من أبناء انجلترا في الوظائف ليكونوا سادة لا موظفين - انجلترا تؤيد استبداد الخديوي - سياسة انجلترا تتحاشى وقوع الشعب تحت نفوذ العناصر الوطنية - تحوط انجلترا في تأييدها لنفوذ الخديوي حتى تتجنب اندفاع الشعب الى نفوذ العناصر الفقيرة المتعصبة - مضي انجلترا في الزعم بأن دخول قواتها مصر كان ودياقاتها على استعداد الخديو - الشعب يرفض هذه المزاعم »

عندما سلم نائب القنصل الانجليزي الى الحكومة المصرية الكتاب الذي أنبأها فيه بقطع العلاقات السياسية مع مصر ، بادر مجلس الوزراء برئاسة اسماعيل راغب باشا رئيس المجلس بارسال رد على هذا الانذار قال فيه :

« ان مصر لم تفعل ما يدعو لجلب كل هذه الأساطيل المحشودة .. فلا السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية فعلتا ما يسوغ مطالب الأدميرال ، فكل ما فعلنا هو اننا قمنا ببعض الاصلاحات الاضطرارية في أبنية قديمة ، على أن الطوابى ما زالت الى الآن على حالتها التى كانت عليها منذ وصول الاساطيل ومع اننا هنا فى وطننا وفى ديارنا ومن حقنا بل انه لمفروض علينا أن نعد عدتنا دائما ضد كل عدو مباغت يحاول الاقدام على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانجليزية أنها باقية أماننا وأن مصر الحريصة على حقوقها والتمسكة بشرفها ، لا تقبل أن تسلم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بقوة السلاح ولهذا فانها تحتج على انذاركم الذى وجهتموه اليوم وتحملكم المسئولية للنتائج المباشرة وغير المباشرة التى تترب سواء على مهاجمة أساطيلكم لنا وعلى اطلاق المدافع .. اننا نلقى التبعية فى ذلك على الدولة التى تقذف القبلة الأولى لتحيل السلام حربا .. على الدولة التى ترمى بقنابلها الاسكندرية هذه المدينة الهادئة ، مخالفة بذلك أحكام حقوق الانسان وقوانين الحرب »

وفى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ أعلن راجب باشا رئيس مجلس الوزراء الأحكام العرفية وأرسل بذلك برقية الى جميع المديریات نصها التالى :

« حيث أن الحرب قد بدأت بيننا وبين الانجليز فبمقتضى القانون تكون الادارة تحت أحكام عسكرية »

وفى الوقت الذى قدم فيه مستر « جون برايت » احد أعضاء الوزارة الانجليزية استقالته احتجاجا على قيام الاسطول الانجليزى بضرب الاسكندرية ووصف هذا التصرف بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولى وقانون الاخلاق ، بعث الخديو توفيق ببرقية الى عرابى يأمره فيها بأن يكف عن الاستعدادات الحربية ويحمله المسئولية فى ضرب الاسكندرية ويقول :

« ان ما وقع من ضرب مدافع الأسطول الانجليزى للاسكندرية وتخريبها ، انما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما كان يجرى الاستفهام عنها كان يجرى تخفاؤها وانكارها والآن قد حصلت المكالمة مع الأدميرال فأفاد انه ليس

للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة وأن ما حصل انما هو في مقابل ما كان من التهديد والتحقيق بالدونمة وانه اذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن منقذ لتسليم مدينة الاسكندرية اليها ولذلك اذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الانجليزية تحترمهم وتسلم اليهم المدينة . فقد تحقق من هذا أن الدولة الانجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة « المؤتمر » بأنه لا يصير من امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا من حقوق الدولة العلية بل هي تبقى تابعة لها كما كانت وأن يصير ارسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ولذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جميع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التي تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا الى سراى رأس التين لأجل اعطاء التسيهات الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظارة »

وقد رد عرابى على تقرير الخديو بالآتى :

« فى شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز انما تسببت عن طلبات من الاميرال الانجليزى وبلغت مسامع عظمتكم وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ولما تحقق عند جميعها أن هذه الطلبات مضره بالحكومة الخديوية ومخله بشأن البلاد قرر رأيهم على معارضة طلب الاميرال ولو أدى ذلك الى الحرب وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى وصدرت الاوامر الى المديرىات بطلبهم وقرر المجلس أيضا أنه لا نطلق المدافع من جهتنا الا بعد اطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم نقابلها الا بعد عشرين طلقة ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الاوامر بعدم الاستعداد ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم الى جميع جهات الادارة بصيرورة البلاد حربا مع الانجليز وانما صارت تحت الاحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن الحرب فبهذه الاسباب يامولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة للدولة الانجليزية

بوجه الحق الشرعى ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحقير ولا ازدراء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وانما كانت الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة التى لم يبد منها أدنى شئ يستوجب الحرب فان كان الاميرال فى مخايرته مع سموكم أظهر انه عدل عن المحاربة الى المسالمة فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصلح وسعيا فى تجديد العلاقات ولا يجوز أن يكون انكارا للحرب بالمرّة وتبرؤا من العدوان بعد وقوعه ولا شك حتى أنى أطابق أفكار سموكم فى الميل الى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة وان كان الاميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد ان تخربت بهداف السفن الانجليزية هدمها وحرقا فيها هو جيشها المنظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه مستعد لان يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الاسكندرية والمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية يتبغى الاستثمار على الاستعداد العسكرى كما وافق رأى سموكم أولا حتى تفارق المراكب عن مياه الاسكندرية والمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية يتبغى صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والخمور الى المدينة ، والامر لمن له الامر » . .

وفى مساء يوم الاثنين ١٧ يوليو سنة ١٢٨٨ اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية وبلغ عددهم أربعمئة عضو وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وبين عرابى وتداولوا فى الموقف فأجمعوا على المضى فى مداومة الاستعدادات الحربية ما دامت البوارج الانجليزية فى السواحل وجنودهم فى الاسكندرية كما أجمعوا على استدعاء الوزارة من الاسكندرية .

ولكن الخديو توفيق قرر فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٢ عزل عرابى من وزارة الحربية على اثر اطلاعه على قرارات الجمعية العمومية . الا أن الجمعية العمومية قررت فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٨٢ وقف أوامر الخديو توفيق ونظاره عدم تنفيذها ، وقد كان عرابى مرابطا فى معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه فلم يأبه واستمر يعد العدة للدفاع كى يصد تقدم الانجليز وأرسل الى يعقوب سامى باشا يطلب منه عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر فى أمر العزل فقرر المجلس العرفى

دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبب ٢٢ يوليو سنة ١٨٨٢ وأصدرت قرارها بوقف أوامر الحديو ونظاره وعدم تنفيذها وهكذا أجمعت الأمة على مقاومة العدو الغازى واعتبرت نفسها فى حالة حرب مع انجلترا .

غير أن الحديو توفيق ، أصدر فى ذات الوقت أمرا الى ضباط الجيش المصرى وقواد وحداته جاء فيه ما يلى :

« لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التى يقوم بها سير « جارنت ولسلى » هو استتباب الأمن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوما لاتخاذها فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا اليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا فمن خضع له كأنما خضع لنا شخصا ، ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصى وقد أصدرنا أمرنا هذا اليكم للعمل بمقتضاه »

وهكذا بدأت المعركة بين مصر وانجلترا - ولم تبدأ بمعارك بين الجيوش بل بدأت بالخيانة ، خيانة الحديو توفيق ، خيانة جانب من الوزراء ورؤساء الوزرات الذين كانوا قد تعاونوا وتضامفروا مع عرابى فى أول الامر ثم انقلبوا عليه ، خيانة العملاء من البدو ومن اليهم ، خيانة درويش باشا الذى استجاب الى اقتراح السيد « ادوارد ماليت » وأمر بتوجيه الجانب الأكبر من الجيش المصرى الذى كان يضم خيرة الجنود الى الاسكندرية لابعاده عن منطقة القناة التى كانت نية انجلترا مبينة على انزال قواتها الغازية بها وخيانة دى لسبس الذى وثق به عرابى حينما أكد له بأن انجلترا لن تقدم على أى عمل حربى فى منطقة القناة . .

وهكذا كانت الخيانة وكان الذهب الانجليزى أخطر سلاح استخدمته انجلترا فى هذه المعركة وبه تمكنت من القضاء على الحركة الوطنية وعلى الجيش المصرى ، وتلك حقيقة أجمع المؤرخون المعاصرون عليها ، ومن بينهم المؤرخ بيوفيس ، الذى يقول فى هذا الصدد :

« لقد قيل وكرر بأن انتصارات القوات الانجليزية لم ترجع الى كفاءة ومهارة قوادها ولكنها ترجع الى الخيانة لقد أجمع مؤيدو عرابى ومعارضوه على هذه الحقيقة ولكنهم لم يتفقوا - وهذا أمر طبيعى - على أسماء المذنبين + ويمضى بيوفيس فيقول :

« لقد تساءل المستر « جون نينيه » ، من الذى هزم عرابى باشا ، وهزم الثورة المصرية ؟ .. أهو لورد ولسلى .. كلا ، ان الذى هزم عرابى فى ثورته هو سلطان باشا .. »

الا أن المؤرخين المعاصرين يجمعون على أنه كان من الممكن ألا يتخاذل القواد العسكريون المصريون بعد موقعة التل الكبير عندما قرر قادة القوات المربطة فى شمال الدلتا اغراق مديرتى الشرقية والقليوبية وهدم الجسور التى كانت تحميها من طغيان فيضان مياه النيل الذى قد بلغ أشده وقتئذ وكان من الممكن تصور الأثر المدمر لهذا الاجراء لو تم (؟) على القوات الانجليزية الغازية .

لقد كانت فى القاهرة حامية قادرة على الدفاع عنها ولكن كان الى جانبها هؤلاء الخونة العملاء الذين أخذوا يشنون دعايتهم ضد عرابى ، زاعمين للشعب أن القوات الانجليزية لم تقدم الى مصر لكى تحتلها أو تسيطر عليها ولكنها قدمت لتعيد للخديو سلطانه الذى اغتصبه المتمرد العاصى عرابى وأن سلطان تركيا أمير المؤمنين وخليفة المسلمين قد ندد بموقف عرابى وأعوانه واعتبرهم عصاة مارقين وأنه متى تم تسليم عرابى وسائر القادة المتمردين أن القوات الانجليزية ستحمل أسلحتها ومتاعها وترحل عن البلاد فكان على عرابى والحالة هذه أن يتحمل أمام الشعب والأمة مسئولية ما سيقع من أحداث وما ينتج عنها من كوارث تحقيق للمواطنين .

لقد حرصت دعاية عملاء انجلترا على ابراز هذا الجانب لاكره عرابى على الاختيار بين التسليم أو المضي فى الاعمال العسكرية وبذلك يكون كما زعمته الدعاية الانجليزية وأعوانها - مستمرا فى المقاومة لحماية شيخه ، لا للدفاع عن الوطن . لأن انجلترا لا تبنت للوطن أى نوايا عدوانية .

وامعانا فى تضليل الشعب وتأيد الدعوة التى كان يبثها عملاء الانجليز ولتأكيد نوايا انجلترا السلمية نحو المصريين حرص الجنرال « ولسلى » قائد حملة الغزو على أن تصدر القوات الزاحفة الفرق المسلحة العاملة فى الجيش الانجليزى والتى أتى بها من البنغال وكان أفراد هذه الفرق ،

يبدون دائما عواطفهم الدينية نحو أماكن العبادة ويحرصون على توفيرها وتقديسها + وهكذا تجلت براعة انجلترا في اخراج التمثيلية التي أعدتها للايقاع بمصر وعرايى +

ولعل من سوء طالع عرايى أن وجد بجواره صديقه المخلص « جون نينه » الذى نصحه بأن يسلم نفسه الى القوات الانجليزية ذلك التسليم الذى أجمع المؤرخون على أنه خطأ لم يمكن تدارك نتائجه السيئة على مصر عرايى ، بل وعلى مصر البلاد ذاتها +

وفى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أصدر الخديو توفيق مرسوما بحل الجيش المصرى ومحاكمة كافة الضباط الذين اشتركوا فى الثورة + وبهذا تمكنت انجلترا من القضاء على أكبر خطر كان يهدد وجودها فى مصر ، ومن ثم رأت أن السلامة أصبحت مكفولة لجيشها السذى راحت تؤكد أنه ليس جيشا غازيا فى مصر وانما هو قوات تعمل لخدمة الخديو توفيق ولحسابه .. وبهذه الصفة دخلت القوات الانجليزية مدينة القاهرة +

وبعد أن تم لانجلترا تحقيق أهدافها الأولى مضت فى تنفيذ ما بقى من فصول المسرحية التى أعدتها وكانت محاكمات الثوار الوطنيين المشهد التالى من هذه المسرحية + فأوعزت الى الخديو توفيق وأعوانه بأشر وألعن دور فى المأساة التى دبرتها لمصر ليلقوا القبض على سائر قادة البلاد من ضباط وأعيان وتجار ومن رجال الفكر وأصحاب الأقلام فى سائر أنحاء البلاد وزج بهم فى غياهب السجون بتهمة حمل السلاح والتمرد ضد صاحب السلطة الشرعية سيد مصر .. الخديو ، فبلغ عدد الضباط وحدهم ثلاثة آلاف وتجاوز عدد المعتقلين وقتئذ مئات الآلاف ولم ينبج العلماء والموظفون العموميون والأفراد من الاتهام بالتعاون مع الثوار وتحريض الأهالى على التمرد أو من الاتهام بالوقوف موقفا عدائيا من الأوروبيين والمسيحيين .

وما أن اتخذت هذه الاجراءات حتى راح رجال الحكومة الانجليزية يفيضون فى وصف ما يلقاه المعتقلون من سوء المعاملة على يد الخديو

وأعوانه ، ويدون عطفهم عليهم ويعمدون الى وضع تقارير تتهم الحديو بأنه يحتفظ بالسرية بالنسبة لعدد المعتقلين ، وأن سجلات بعض السجون تزور عدد المعتقلين فينما يضم السجن بين جدرانه ٣٥٩ سجينا كان الثابت في سجله أسماء أربعة عشر معتقلا .

وئارت نائرة الانجليز على توفيق وأعوانه لسوء المعاملة التي كان يلقاها أعيان البلاد في معتقلاتهم حينما تبين لهم أن المعتقلين يكذبون بالمثلث داخل غرفة واحدة غير صحية يقضون فيها أيامهم ولياليهم دون فراش وبلا غطاء . .

كما اتجهت سياسة انجلترا لتلعب دورها ، في نفس الوقت ، في محيط الجاليات الأجنبية والأقليات وتحرضهم على استنكار ما زعمته من وجود تعصب اسلامي وتوعز لهم أن يتقدموا بالشكوى مما لحقهم من عدوان على ممتلكاتهم وأشخاصهم نتيجة لهذا التعصب !!

وهكذا عمدت انجلترا الى تحريك كافة بواعث النفور والسخط بين مختلف الطوائف والملل ونجحت في حمل الحديو على الوقوف في وجه الامة التي يتولى حكمها ، ونجحت في حمل الجاليات الاجنبية والاقليات على الوقوف ضد غالبية الشعب ومناصبته العداء بسبب مخاوف هذه الجاليات من التعصب الاسلامي المزعوم .

وهكذا ملأت سياسة انجلترا جو البلاد خصومات وعداء ومخاوف وتربصا وكراهية فالحديو يخاف الشعب ويحس الخطر يتهده من جانب الامة ، والشعب يشعر بما يهدده من الاخطار والمخاوف من جانب الحديو وأعوانه ، والجاليات الاجنبية تساورها المخاوف من الشعب ومن تعصبه المزعوم . . الكل يعيش في قلق ومخاوف ، وفي فرقة وخصومات .

ومما زاد الطين بلة أن الجيش المصري ، تم حله والبلاد على هذه الصورة من الاضطرابات ، وهكذا لم يبق فيها قوات للمحافظة على النظام واعادة السلام والهدوء !!

فترى على من كان يقع هذا العبء؟؟ هل يقع عبء ذلك على الجيش الانجليزى؟؟ لم يكن هذا ممكنا ولا منطقيا لأن هذا الجيش قد نزل بالبلاد لمعاونة الحديو (سيد مصر) لا أكثر ولا أقل ، ولأن وجوده في مصر كان

«مؤقتا؟؟ تلك هى المشكلة التى لم تكن فى حقيقتها الا أحد المشاهد فى المسرحية التى أعدتها إنجلترا» ..

و شاء القدر أن يشهد المصريون أقصى عبرة حينما عاد الحديو توفيق من الاسكندرية الى القاهرة لأول مرة بعد هزيمة عرابى ، واحتلال إنجلترا للبلاد ، وأن يروا يوم عودته جانبا من المهزلة ، اذ وقف فى استقباله بمحطة السكة الحديد كل من الجنرال « ولسلى » والدوق « دى كونت » « بوسير » ادوارد ماليت » . فلما غادر توفيق القطار رافقه الانجليز الثلاثة أقبلت الجميع عربة الحديو ، التى مرت به فى طريق اصطفت على جانبيه القوات الانجليزية شاهرة سلاحها ..

... وجدير بالذكر أن موكب الحديو ، على هذه الصورة كان منظرا يندعو الى الدهشة بل على السخرية وقد علق عليه اجنبى ذكى فقال !! ماذا يمكن أن نعتبر الحديو الآن وسط هذه الازياء الرسمية الغربية ... أنه كان بينها ، كالاسير .. فما أشبهه موكبه بموكب الاسير .. لا موكب الامير ..

وقد مكنت عودة توفيق الى القاهرة لانجلترا الاسراع فى تنفيذ خطتها ، كى تبدأ بدورها بعد أن فرغ الحديو من دوره الذى أعدته بريطانيا له وبدأت إنجلترا خطواتها ... بمسألة المعتقلين وحددت موقفها من هذه المشكلة فأرسل سير « ادوارد ماليت » اخطارا الى الحديو أبلغه به أن إنجلترا لا توافق على محاكمة الجيش المصرى بأسره فليس ممكنا من الناحية العملية - محاكمة ثلاثة آلاف ضابط ..

وهكذا أراد سير ادوارد ماليت أن يذكر الحديو بأنه قد سبق للحكومة المصرية أن اعتبرت نفسها فى حالة حرب مع إنجلترا وذلك عند ضرب الاسكندرية كى يسجل بهذا لانجلترا نصرا سياسيا على حساب الحديو توفيق .

وتنفذا لهذه السياسة صدرت الأوامر باطلاق سراح أغلب الضباط والاكتفاء بمحاكمة زعمائهم ..

ولم يقتنع « ادوارد ماليت » بذلك ، بل عمل على أن يكون موضوع المحاكمة لا يتعدى عصيان المتهمين لسلطة الحديو والخروج على أولى الامر

بحيث لا يوجه لهم اتهم بخير هذا الحيطان ولا يحاكمون على غيره .
وبهذا التحديد والتقييد في وصف التهمة ، قطع السياسة الانجليزية السبيل
على من عساه يحاول اثاره الدوافع والأسباب السياسية أثناء نظر قضايا
هؤلاء المتهمين أمام الدوائر القضائية وفصلت بين الاعتبارات السياسية
جميعا وبين موضوع التهمة وامعانا في حصر التهمة داخل نطاق الحيطان
بوالتمرد على الخديو فقد ألزم للانجليزية محامي المتهمين على توقيع اقرار
يلتزمون فيه هذا القيد أثناء مرافعتهم ، والا كان للمحكمة الحق في رفض
الاستماع الى دفاعهم عن موكلهم . . . وكانت نتيجة هذه الاقرارات وتلك
القيود ، أن استبعدت انجلترا تعرض الدفاع لما من شأنه أن يجعل من
عدوانها على مصر موضوع نقاش أثناء المحاكمة يثار فيه ما وقع من تصرفاتها
في هذا العدوان .

لقد جرحست انجلترا على تبرئة نفسها أمام الرأي العام المصري لا من
تهمة العدوان فحسب بل وأيضا من الاتهام بعزمها على احتلال مصر بصفة
بدائمة ، وتأكيذا لهذا المظهر ، قامت في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ بسحب عدد
من جنودها ، لكي يتبعهم فيما بعد الجنرال « جرانب ولسلي » قائد الحملة
بولم تبقى في مصر سوى بضعة آلاف من الجنود .
ولم يكن مطلوبا من انجلترا أن تقدم أكثر من هذا الدليل لتبرهن على
حسن نيتها ولاقناع المصريين بأن احتلالها لبلادهم إنما هو احتلال
مؤقت . . .

غير أن السياسة الانجليزية راحو - في ذات الوقت - يعملون على دفع
عمالئهم ومأجوريهم لبث دعوة جديدة ، وفي هذا الصدد بادرت جريدة
الأهرام في ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢ الى نشر مقال جاء فيه :
« ان من العيب اهتمام بعض الجرائد بتحديد حقوق انجلترا وشوكتها
في مصر لأن ذلك صعب المنال لتوقفه على أعمال أبطلت النظمات السابقة »
ثم عادت الأهرام في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، فنشرت مقالا آخر قالت
فيه :

« تلك كانت حالة عرابي وأنصاره وانى لهم الحزم والاستقامة والاخلاص والعدالة والرشد والمعرفة وانكار الذات ، لنسلم لهم بما يطلبون ، فلم تكن غايتهم أن يخدموا مصر ويحسنوا أحوالها لأن ذلك فوق طاقتهم ولا يعرفون اليه سيلا . بل قصدوا أن يسلبوا ثروتها ويظلموا بنيتها ويدمروا عمارتها ولا غرو فهم قد نموا في القبائح والمظالم والرشوة وبش الداء الفصل لصحة الأمة . ولما كانت روح الحرية تأبى الظلم والجور وكان للعدالة أنصار وللحقيقة أبطال فقد سخرت العناية لكبح ذلك العاصي رجال الانجليز فقاموا جنده وردوا كيده الى نحره على حين اتهمهم في اغتيال البلاد . وكيف يكون ذلك ونحن نعلم في الانجليز ما نعلم من روح الحرية والأمانة والاستقامة والصدق ، فقد صرح مستر غلادستون مرارا بقوله : ليس قصدنا الاستيلاء على البلاد بل اعادة السلام واثبات مصر للمصريين ، فالخديو سيدها وواليها بل هي هو . . وهو هي . . وان مستر غلادستون لمن الصادقين . وما ادعاء الطغاة انما هو شين ميين فردا بالحية والذل وان ربك ليكره المعتدين ورب مغرض يقول كيف تكون مصر للمصريين ونرى للانجليز فيها يدا قوية ؟؟ فقول ان ذلك يكون الى حين يسمى المصريون قادرين على استلام زمام أمورهم ، كما صرح مستر غلادستون مرارا »

وبجانب الدعاية التي شرعت بعض الصحافة المأجورة في التمهيد لها نظمت حملة بين صفوف بعض العناصر الأجنبية وبعض العملاء كان دورها التقدم بعرائض الى موئل صاحبة الجلالة ملكة انجلترا في مصر يلتمسون حماية انجلترا للاجانب ، وللأقليات ، بل يطالبون بهذه الحماية الانجليزية للفلاح ، المسكين كما وصفوه في عرائضهم ، ثم حمايتها أيضا للمعتقلين السياسيين من بطش الخديو توفيق . . كانت هذه العرائض تنهال من هؤلاء العملاء على الممثل الانجليزي تناشده حماية انجلترا لكل هذه العناصر .

وهكذا رأى سير « ادوارد ماليت » انه يواجه تطورات جديدة في سياسة انجلترا ازاء مصر وأدرك أن حلها يجاوز اختصاصه ويفوق طاقته

وشعر بأنه في حاجة لمن يواجه ذلك كله بقدرة وبوسائل أكبر من قدرته ومن وسائله ، وأرسل بذلك الى حكومته واستجابت الى طلبه وأوفدت الى مصر لورد « دفرين » سفيرها في الاستانة ليكون مبعوثا خاصا لها في البلاد وليكون وكيلا عنها للنظر في أحوال مصر ثم التقدم لحكومته بتقرير عما يراه في صالح البلاد .

وهكذا ازدادت الحطة الانجليزية وضوحا عن ذي قبل وبدأ الرأي العام الأوربي يدرك ما سيؤول اليه الأمر في مصر وقد انتهت الصحافة الايطالية اذ ذاك الى رأى عن سياسة انجلترا في مصر أعلنته بمرارة وقالت فيه :

« ان النتيجة هي تلك التي توقعناها منذ أن وضحت حقيقة الازمة المصرية واتخذت ذلك المظهر الحاد . . لقد قلنا أن انجلترا ستستولى على مصر ، وهو ما حدث فعلا ، وقلنا بأنها ستحتفظ بمركزها هذا بعد أن تستولى على مصر وهو ما تنتويه انجلترا ايضا . »

ومضت انجلترا في تنفيذ خطتها وراحت تخادع الرأي العام العالمي وتصرفه عن نواياها الحقيقية ازاء مصر ، وكان من مظاهر هذا الخداع أن صرح اللورد « جرانفيل » للسفير الايطالي أن انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر أو ارغام أحد على الخضوع لارادتها كما صرح المستر « وودسون » في أكتوبر سنة ١٨٨٢ بأنه ليس في نية انجلترا البقاء في مصر يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تأمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قليل . ونفى أن يكون لبلاد أية رغبة أو حاجة لبسط سيادتها أو ضمها الى ممتلكاتها ولكنها ترغب في أن تعيد مصر للمصريين . كما قال المستر « غلادستون » رئيس الوزارة الانجليزية في تصريح له ما يلي :

« لقد نقص عدد الجنود الانجليز وليس الاحتلال الا وقتيا »
كذلك صرح المستر « تشمبرلين » بأنه لا يود أن يضيع وقته في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر ، اذ أنه لا ريب في أن انجلترا ستجلو عن مصر وأنها لا ترغب في مصر سوى كفالة الامن والسعادة والاستقلال لهذا البلد .

وقد كان إيضاح اللورد « دفرين » إلى مصر دليلاً في رأي حكومته على ما توليه إنجلترا من العناية والرعاية لشئون مصر وتعبيراً مادياً عن صلاح الود بينها وبين الحديو . .

ومن أجل ذلك فإن اللورد « جرانفيل » بعث برسالة قال فيها ما يلي موضحاً دور بعثة دفرين في مصر :-

« ان مهمة البعثة هي تعرف وجهة نظر الحديو فيما يتعلق بالاجراءات والترتيبات التي يقتضيها الموقف لاعادة سلطة صاحب السمو كاملة على البلاد .

وأضاف لورد « جرانفيل » فقرة جديدة لم يسبق ذكرها من جانب إنجلترا حتى ذلك التاريخ اذ قال :-
« وان من بين أهداف البعثة تحقيق رفاهية كافة طبقات سكان مصر مستقبلاً »

يعنى أن مهمة « دفرين » ليست قاصرة على إعادة سلطة الحديو اليه ، بل ان هذه المهمة تشمل أيضاً بحث سائر الأوضاع في مصر للتقدم بتوصياتها بشأن نظام الادارة في البلاد مستقبلاً .

وها هي بعض فقرات من التعليمات التي زود بها « جرانفيل » مبعوثه « دفرين » نوردها فيما يلي :-

« ان نجاح العمليات العسكرية التي قامت بها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة قد مكنت إنجلترا من الحصول على مركز من مراكز السلطة وما يقابلها من مسئولية ازاء نظام الحكم المقبل في مصر . ان حكومة صاحبة الجلالة تود أن يدوم الاحتلال لأقصر مدة ممكنة ، ولكنها في الوقت ذاته قد تعهدت ألا تتخل عن الرسالة والمهمة التي فرضت عليها بل تلتزم رسالتها الى أن يتم لها اقامة النظام الاداري في مصر على أسس تكفل كافة الضمانات المرضية للمحافظة على السلام والنظام وتحقيق الرخاء في البلاد وذلك من أجل تثبيت سلطان الحديو - ودعم الحكم الذاتي المناسب في مصر كما يتسنى لها الوفاء بما عليها من التزامات لسائر الدول الأجنبية . »

وهكذا كشفت إنجلترا عن جانب من خطتها الرئيسية فيما أزمعته بالنسبة لمصر ، بل انها اتجهت الى فرض وصايتها على مصر طبقاً لاقتراح « بارتلمى سانت هيلر » وزير خارجية فرنسا في بيانه بتاريخ ١٧ أكتوبر

سنة ١٨٨١ وبفارق جديد هو استئثارها لنفسها بالوصاية ، دون اشراك فرنسا - كما تضمن ذلك الاقتراح في حينه .

ولتبرير هذا الاجراء كان لزاما على انجلترا أن تعدل عن موقفها أمام مختلف العناصر فقد كانت انجلترا هي وحدها المسيطرة ، ولم يكن سلطان الحديد الا مجرد رمز انما كان السلطان سلطان الجيش الانجليزى وكانت ادارته قانونا ملزما .

غير انه مع هذا ، فقد كانت انجلترا مقيدة بتصريحاتها المختلفة التى طالما أكدت بها نزاهة غرضها فى مصر ، واحترامها لسيادة البلاد ولحقها فى الحرية ، الأمر الذى من شأنه أن يجعل انجلترا تتخرج من المجاهرة بضم مصر الى ممتلكاتها أو اعلان الحماية عليها .

وقد وصف لورد « ملنر » وقتئذ موقف انجلترا قائلا :

« كان على انجلترا أن تواجه المشكلة .. فلم يكن فى استطاعتها ضم مصر أو الاقدام على فرض حمايتها عليها ولكنها كانت مقيدة بالأسباب التى تذرعت بها عندما قامت بتوجيه حملتها العسكرية عليها »

ثم تساءل لورد « ملنر » عن الأسلوب الذى يمكن أن تسلكه انجلترا لحل هذا الموقف بل وتساءل المؤرخون وقتئذ عن الأسلوب الذى يمكن أن تجرى عليه السياسة الانجليزية فيما يتاح لها التخلص من كافة تعهداتها ..

ولقد أجابت سياسة انجلترا فى مصر ، على هذا التساؤل ، وكان الجواب يسير مع الزمن ، بحيث أتاح لانجلترا صبرها ، وأتاح لها سعة حيلتها ، التخلص - على مر الايام - من الالتزامات التى ألزمت بها نفسها فيما مضى ، والتحلل من كل عهودها ... كانت انجلترا تتخلص من التزامها بالتزام جديد تفرضه على نفسها تحقق به مرحلة من مراحل هدفها ...

لقد أعلنت بادىء ذى بدء أن هدفها الأول والأساسى هو إعادة سلطان الحديد فلما ان تم ذلك كله ، وبالتالى استنفد الجيش الانجليزى أغراضه فى مصر خلقت انجلترا لوجودها فى مصر هدفا جديدا ، فأعلنت أنه بمقتضى الحال يتعين عليها أن تكفل لمصر سلطة حكومية عادلة نزيهة ،

بعد أن تبين لها أن الشعب المصري من أكثر الشعوب طاعة واذعاناً لحاكميه وأن حكمه (والمقصود بهم الحديو وحاشيته) كانوا عناصر فساد وكانوا عجزاً ومستبدين بالرعايا الضعاف الذين يتخاذلون أمام القوى كما وأن الفساد شمل هذه الطبقة من الحكام الذين قبلوا الرشوة من الأقوياء والضعفاء على السواء وأخلوا بالواجب المفروض عليهم وداسوا العدالة .

ذهبت إنجلترا الى أبعد من هذا فاعترفت بأن موقف الضباط الوطنيين قبل وقوع العدوان كان له ما يبرره وكانوا على حق في موقفهم العدائي من الحكومة نظراً لمحارباتها وإيثارها الضباط الشراكسة على المصريين . واعترفت كذلك بأن الشعب المصري كان على حق فيما كان يشعر به من الحقد على الطبقة التركية الحاكمة التي لم تقم بعمل يؤهلها للاحترام ويحمل الشعب على الوفاء لها .

... وهكذا توالت الاكتشافات الجديدة التي كشفتها سياسة إنجلترا على صورة جديدة تغاير ما كان عليه رأيها قبل هذا الذي اكتشفته من جديد . . .

... قراحت تعلن أن هؤلاء الألوف من الأوروبيين الذين سبق للحكومة المصرية الاستعانة بخدماتهم في مختلف المصالح لم يكونوا من العناصر النافعة لمصر ، إذ أن اختيارهم لم يكن قائماً ، في معظم الأحوال على أسس سليمة وقوية - وأن من كان من هذه العناصر صالحاً وأميناً فإنه كان دائماً محروماً من النفوذ ، وأن ضخامة عدد هذه العناصر الأجنبية كان مدعاة لاثارة استياء المصريين وسخطهم على الأوضاع القائمة .

وهكذا بدأت إنجلترا تلوح بتهديداتها المقنعة للموظفين الغربيين والإيطاليين في حكومة مصر تهديداً لما كانت تعده من خطط للقضاء على نظام الرقابة الثنائية .

وداحت إنجلترا تستنكر أوضاعاً طالما أثنت عليها وامتدحتها فيما مضى . . . بل ذهبت الى حد أن انتقدت نظام الامتيازات الأجنبية في مصر ، ورأت أنه كان الأداة التي مكنت الأجانب من استغلال الشعب المصري استغلالاً مدمراً بحيث كان الشعب كله ضحية لهذا الاستغلال .

وفي هذا الاتجاه السياسي الجديد قال « لورد ملتر » :

« ان ما كان يقوم به الأوروبيون من عبث كان يجنى الفائدة منه أسوأ انفعالات من أبناء الغرب ومن المشاركة الذين ينتسبون الى النفوذ الأوروبي . كانت هذه الفئات لا تفتأ تضغط على السلطات لتحصل على امتيازات ، كانوا وسطاء في القروض ، كانوا يديرون الخانات والمراقص ، كانوا من

المرايين وكلهم كانوا يعتمدون الى انتزاع اراضي مصر من ملاكها وذلك كله في ظل حماية بعض الدول الاوربية وبهذا فقد اتخمت جيوبهم بالمال على حساب الخزانة المصرية والفلاح المصرى المسكين وعلى صورة لا يمكن وصفها ، وكانت الخزانة المصرية رغما عما تتحمله من عبء دين ضخم تحاول أن تسد حاجتها من المال بفرض ضرائب باهظة ظالمة ولما كانت الضرورة تقضى بفرض أى رسم من الرسوم فإن عبء هذه الضريبة كان يتضاعف بعجز السلطات المسئولة عن النهوض بمسئوليتها وبما كانت ترتكبه من مظالم ولا انتشار الفساد والرشوة بينها •

وكل ذلك كان من شأنه أن يوجد حالة من الشقاء والبؤس والطغيان لا يمكن أن تولد الا الرغبة فى العصيان والتمرد فى بيئات هذا الشرق الصابر • «

وهكذا انتهى الأمر بانجلترا أخيرا الى اكتشاف هذه النتيجة المذهلة التى لم تكن تتوقعها •• واكتشفت أن هتافات المصريين التى كانت تقول « مصر للمصريين » مهما اشتملت على طابع الاثارة والتعصب فانها كانت تستند الى أسباب تبررها لأن الحديو كان يستغل شعب مصر استغلالا مشينا وكان يحذو حذوه فى ذلك بطائنه وكبار الموظفين والجاليات الأجنبية وكان هذا الشعب المسكين فى حاجة الى من يحميه من أولئك جميعا ومن كان يملك منحه هذه الحماية غير انجلترا التى وجدت فى مصر لتوفر للشعب حماية لا يمكن أن تتحقق وتندوم له الا باقامة نظام ادارى يستند الى مبادئ قويمه وأسس اقتصادية سليمة •

ولكن سرعان ما أعلنت انجلترا أن هذه الأهداف التى ينادى بها كل وطنى لم يكن من الممكن تحقيقها بزعامة العناصر التى تولت قيادة الشعب لأنها كانت عبارة عن مجموعة من الهمجيين الجهلة والضعاف وانه كان من المتعذر على الحركة الوطنية المصرية أن تمضى فى طريقها المرسوم لتحقيق الحرية للبلاد وتقيم النظام على أسس سليمة لأنها كانت ستضطرم حتما بسلطات الحديو وبما للدولة من نفوذ وتلك عقبات كانت ستحول دون تحقيق أهداف العناصر الوطنية بل ان هذه العقبات هى التى كانت السبب

فى سيطرة العناصر الثورية على الحركة الوطنية .
ولكل هذا انتهى الأمر بالمصريين الى الجمود والعجز وأصبحوا فى حاجة
ملحة الى معونة كان يوسع انجلترا أن تقدمها لهم .
وهكذا رأت انجلترا أن الوطنيين الوحيديين الجديرين بأن يخدموا مصر
باخلاص هم الموظفون الانجليز الذين يتولون ادارة مختلف المصالح
المصرية .

ولقد مضت انجلترا فى خطتها ووجه لورد « جرانفيل » الى سائر
الدول الاوربية الرسالة التالية فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ :
« بما أن الظروف الحالية تقتضى ، من أجل صيانة النظام العام فى مصر ،

بقاء قوة بريطانيا فيها فان حكومة حضرة صاحبة الجلالة تعلن من الآن
عزمها على سحب قواتها بمجرد ما تسمح حالة البلاد ومتى تم تنظيم الوسائل
الضرورية لحماية سلطان الحديو وفى أثناء ذلك يبقى وضع حكومة صاحبة
الجلالة الملكة ازاء الحديو وتلتزم بالتقدم بالتوصيات التى يكون من شأنها
تأمين وضع نظام يكون مرضيا وتتوافر فيه العناصر الضرورية لتحقيق
الرفاهية والاستقرار »

ويبدو من هذا التصريح أن السياسة الانجليزية لم تعد تقف عند
تعبيرها الأول حينما شرعت فى غزو مصر وهو التزامها برد سلطة الحديو
اليه فهى بهذا التصريح قد تقدمت أكثر من خطوة فى التوسع فى مهمتها
اذ أصبح لزاما عليها أن تقيم نظاما تتوافر فيه عناصر التقدم والرفاهية وعلى
أن تكون وسيلتها فى ذلك المشورة والنصيحة لأولى الأمر فى مصر .

ولقد شرح لورد « ملنر » طبيعة هذه المشورة ونوعها فقال ما يلى :
« ان المشورة التى يقدمها لك رجل مسلح يسيطر على أموالك يمكن
اعتبارها أكثر من مجرد توصية ، فهى أمر »

وقد حرص لورد « جرانفيل » على أن يقوم بتفسير المشورة عندما تبين له أنه قد بدت بوادر تشير الى أن الخديو ووزرائه ليسوا على استعداد للامثال لنصيحة مستشاريهم الانجليز فبعث جرانفيل الى لورد كرومر في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ برسالة قال فيها :

« لاريب في أنني لست في حاجة الى توجيه نظركم الى أنه من المسائل المهمة التي تتعلق بإدارة شئون مصر واستتباب الامن فيها ، وهو التزام يفرض على حكومة جلالة الملكة مادام احتلال الجنود الانجليز المؤقت قائما بمصر ، أن تكون على يقين من أن النصائح التي تسدى من قبلكم لجناب الخديو قياما بواجباتكم - معمولا بها ويتعين عليكم أن تبلغوا الوزراء وحكام الاقاليم في صراحة - أنه مادامت المسؤولية الآن واقعة على عاتق انجلترا فحكومة جلالة الملكة ترى نفسها مضطرة لان تكون على يقين من تنفيذ السياسة المرسومة »

ولذلك فقد أصبح لزاما على الوزراء والحكام في مصر ، أن يبادروا بالتخلي عن وظائفهم اذا لم يكونوا على أتم الاستعداد لتنفيذ تلك السياسة والانصياع الى توجيهها »

ويقول لورد « كرومر » بأنه كان من شأن الالتزام باستشارة المستشارين من الانجليز التي أصبحت نصيحتهم أمرا حتميا لتسيير دفة الحكم في مصر أن أصبحت الحكومة المصرية تحت الوصاية . ويمضى « كرومر » فيقول :

« وعلى أية حال فقد فرضنا نظام الحماية على مصر ، ولكنها لم تكن حماية كاملة سافرة ولا قانونية لان تبريرها كان أمرا متعلدا علينا ولم يكن في وسعنا أن نطالب الغير بالاعتراف بها ... وكانت حماية مقنعة ، نطاقها غير معروف ومدتها غير محدودة ... »

ومنذ ذلك الحين، راحت انجلترا تعين الرعايا الانجليز في الوظائف العامة بزعم أنهم القادرون على تنفيذ الاصلاحات التي كانت تطالب بها العناصر الوطنية ، فعلى الرغم من كثرة عدد الانجليز في الوظائف الحكومية قبل الاحتلال ، فانها أخذت تفرق مكاتب الحكومة بسيل من أبناء انجلترا ... الذين كانوا يشعرون بعد أن انتهى مصير مصر الى دولتهم ، أنهم سادة

وليسوا موظفين في مصر ، مما كان لا يستطيع معه أى انسان أن يفكر في الاستغناء عنهم ، كما أصبح هؤلاء الموظفون الانجليز الأداة التنفيذية التى تطبق سياسة بلادهم في مصر ، وبفضلهم أصبح المعتمد الانجليزى في مصر المراقب الفعلى للإدارة المصرية ولقد وصف لورد «دوفرين» هذه المجموعة من الموظفين الانجليز قائلا :

« انهم سيخضعون لأرادتهم كافة السلطان في مصر ومن بينها سلطة الخديو »

كانت انجلترا تظهر بسظهر المتجاوب مع رغبات العناصر الوطنية وتزعم أنها تهدف الى اصلاح الحال في مصر ، ولكنها في ذات الوقت كانت تحرص على تأييد حكم الخديو الاستبدادى ، لأن مصر كانت من وجهة نظر بريطانيا - ما زالت في حاجة الى حكم الخديو الشخصى الفردى . ولقد عبرت الحكومة الانجليزية عن حقيقة سياستها فقالت :

« لم يكن في مقدورنا ترك الشعب المصرى البائس يجهل بنفسه العبء لاعادة بناء نظمه لانه اذا حرم من رقابة حكيمة وقع من جديد تحت نفوذ وسمطان عناصر فقيرة متعصبة وبما أن هذا الشعب مازال يعاني آثار ما تحمله في الماضى من ظلم وطفيان فانه من السهل أن يقع من جديد في ذات الاخطاء التى ارتكبها في الماضى »

وكانت انجلترا تعنى بالأخطاء الماضية تأييد الشعب المصرى للشورى العرباية ، وهكذا نصبت انجلترا لنفسها وصية على الشعب المصرى البائس لحمايته ، تلك الحماية التى لا تنتهى قبل أن تتمكن انجلترا من اعادة بناء كافة الأجهزة الادارية والمالية للحكومة المصرية .

وكان في منطق السياسة الانجليزية العجيب أن هذه المهمة تحتاج الى عمل شاق لا يمكن تحديد أمده سلفا وتتطلب منها جهودا ترحب هي بمشاركة سائر الدول لها فيها ولكنها قبلت التضحيات من أجل رسالتها هذه ، وهى بالتالى رضيت أن تتحمل هي بمفردها هذا العبء وذلك البذل عن طيب خاطر ومن أجل ما يستحقه الشعب المصرى من الرعاية والعناية .

ولم تكن التضحية التي زعمتها إنجلترا الا احتلال مصر عسكريا بقواتها التي أعلنت أنها لم تحضر الى مصر الا لتكون في خدمة الخديو وأنها لم تحضر لتكون دولة حامية ، لان إنجلترا أبعد ما تكون عن الزعم بأن مصر تحت حمايتها ولكنها قوات أجنبية حضرت الى مصر بدعوة من الخديو لاعادة سلطانه اليه ولما كان وصول هذه القوات الى مصر نتيجة حدث عرضي غير مدبر من جانب إنجلترا فانه لم يكن في وسع إنجلترا أن ترفض الدعوة التي وجهها اليها الخديو لارسال جنودها الى مصر كما أنه لم يكن وجود قواتها في مصر عدوانا على البلاد بل كان استجابة لدعوة حبية وجهت اليها من حاكم البلاد .

وهكذا طاب للمنطق الاستعماري الانجليزي أن يفسر قدوم القوات الانجليزية الى مصر ويفسر بقاءها فيها . . الا أن الشعب المصري رغما عن حرمانه من جيشه الذي بادرت إنجلترا بحله لم تجز عليه المغالطة الواضحة في هذا التفسير بل انه أدرك تمام الادراك أن بقاء الجيوش الانجليزية في مصر يعنى استعباد الشعب المصري استعبادا لصالح الاستعمار ولصالح أسرة محمد علي ، لأنه لم يكن في استطاعة أسرة محمد علي ، وأعوانها من العملاء والدخلاء على مصر من الأجانب ، ولم يكن كذلك في وسع أولئك الذين ربطوا مصيرهم بمصير الأجانب هؤلاء وأولئك جميعا ، لم يكن في مقدورهم أن يطمئثوا الى بقائهم والى وجودهم في مصر الا في حماية الحراب الانجليزية وفي ظل الاحتلال الانجليزي ، الذي أصبح بالنسبة لهم ضرورة حتمية .

لقد طالما التمسست إنجلترا الكثير من المبررات وخلقت العديد من الأسباب لتحفظ بوجودها في مصر . فقالت انه من أجل المحافظة على الأوضاع التي بدونها تتعرض مصر للوقوع من جديد في تلك الفوضى . وفي الحالة البربرية التي كانت سائدة فيها . . ولم يتورع ساستها أن يصفوا احتلال جنودهم لمصر بأنه تضطلع به إنجلترا نحو مصر ، ولقد أضفت إنجلترا على الاحتلال العسكري لون الرسالة الانسانية . لقد ظل منطقها الاستعماري يصور البندقية في يد الجندي الانجليزي في صورة

غصن الزيتون ويصور الرصاص المنطلق من بندقته في صورة مفاعل الحرية •

قال المنطق الاستعماري ، ان وجود قوات الجيش الانجليزى فى مصر ، هو العامل الأساسى والدعامة القوية التى يمكن أن تقوم عليها نهضة مصر وعمرانها وحضارتها ••

ذلك كله •• كان منطق السياسة الاستعمارية التى ظلت انجلترا تفسر به احتلالها العسكرى لمصر ، وترره •

الفصل السابع والعشرون

أحمد عرابي وعبرة الثورة العرابية

« الثورة العرابية كدرس - وفسوح فوايا سياسة الغرب تجاه مصر - كشف مخاوف الغرب من قيام دولة عربية تبعث القومية العربية - كلمة الغرب تتفق دائما ضد الحركات الوطنية - انحصار الخلاف بين دوله على توزيع الفنائم - أسرة محمد علي والعملاء من السياسيين والاقطاعيين كانوا أداة الغرب - الثورة العرابية كشفت أدوات الغرب في تنفيذ سياسته - العناصر الانتهازية التي أثارت الحركة الوطنية لتخلم الغرب - عرابي الوطني المخلص لبلاده - عرابي وضع ميدا البوثة المسلحة ضد أسرة محمد علي - افراط عرابي في حسن الظن باعدائه واصدقائه - اطمئنانه مكن لبعضهم خيانتهم والغرب به - استغل الساسة ثقته فسخروا الحركة الوطنية لتحقيق أغراضهم ثم انقلبوا عليها وباعوا بلادهم - استغل الاجانب ثقة عرابي في اخلاصهم فخدموا الغرب على حساب هذه الثقة - على رأس خائني عرابي فرديناند دي لسبس - دور « جون نيتيه » - دور سلطان باشا في استقلال الحركة الوطنية - سلطان الخاني الاول لمصر والعميل الاول للانجليز وهو الذي هزم مصر - دي لسبس يمن على انجلترا في عام ١٨٨٥ يديره في انقضاءهم على عرابي - دي لسبس يذكر انجلترا بدوره في انقلاب القناة من الردم وعريف عرابي عن هذا الاجراء « جون نيتيه » يعترف بأنه اطمع عرابي في عدالة انجلترا واقنعه بتسليم نفسه للقائد الانجليزي - « سكاون بلونت » يكتنم عن عرابي ما يعرفه من حقيقة اهداف انجلترا ونواياها - التهمهم بتصنيع الوطنية ويخدم انجلترا - الانتهازيون والمشاركة - سوق رائجة للتهمة ينفقها الانتهازيون والمشاركة ضد الوطنيين - اثناء الملقين وابترأهم لاموال المتهمين - الامام المرحوم محمد عبده يصف الثورة العرابية ، اسبابها ونتائجها - الامام يرى ان تطور الوعي في الشعب امر لا مناص منه - رأى الامام في التطور يتحقق في النصف الثاني من القرن العشرين » .

كانت الثورة العرابية ، بما وسعته من الأحداث الخطيرة ، درسا حافلا بالعبر والعظات ، كانت هذه الثورة هزة قوية ألقت الأفعنة عن الوجوه فكشفتها على حقيقتها ، ومزقت الأستار التي كانت تحتجب وراءها النوايا فوضحتها جميعا ، فلذا بكل شيء سافر الوجه باد على حقيقته . . سياسة الغرب تجاه مصر . . تخاذل بعض العناصر الوطنية . . خيانة وضعف بعض النفوس التي كان اجله ، وكان الثراء يستران خيانتهم وضعفهم . . وكثيرا وكثير من أمثال تلك الحقائق قد انجلت عنها محنة الثورة العرابية . . برأينا فيها موقف الغرب ومخاوفه الدائمة من احتمال قيام دولة عربية تعمل

على بعث القومية العربية وتحقيق التجمع الاسلامى .
ما أكثر ما انجلت عنه ثورة عرابى من الحقائق التى كشفتها الأحداث .
وما أجدرنا بعرضها واستذكارها أبداً . . لقد علمتنا ، أنه لم تكن هناك
دولة عربية واحدة تؤيد الحركة الوطنية تأييداً خالصاً من الغرض ، وإن ما
كان يبدو من مجاملة بعض هذه الدول للحركة الوطنية فى مصر ، إنما
كان الباعث عليه هو التنافس بين دول الغرب على السبق إلى الغنيمة ومحاولة
كل دولة من دوله منع الأخرى من التفرد فى مصر بمزايا تنعم بها دون
سواها ، وأن هذه الدول ، لم يكن تنافسها هذا ليحول أبداً ، دون اتفاقها
وانعقاد كلمتها على اقتسام النفوذ واقتسام المغنم والمزايا فى مصر ، متى
تسنى لها أن تفعل ذلك .

وتبين لنا ، من دروس هذه الثورة ، كيف أنه لما تعذر على الغرب
: الوصول إلى اتفاق بين دوله على توزيع المغنم واقتسام المزايا ، بادرت
: انجلترا وفرنسا بوصفهما أكبر الدول الاستعمارية إلى اقتسام النفوذ
فى مصر ، ثم السيطرة عليها فى النهاية . . ثم رأينا كيف تطور الأمر بين
الدولتين وعملت الأخيرة على الاستئثار بالسيطرة بعد أن مهدت لذلك
سياسياً . .

وقد ألفت الثورة العرابية ضوئاً قوياً على تلك العناصر التى كانت هى
أدوات انجلترا لتنفيذ سياستها فى مصر ، فرأينا فى طبيعة هذه الأدوات
الحدىو توفيق ثم العملاء من الساسة والاقطاعيين ، إلى هؤلاء تلك العناصر
الانتهازية التى كانت تضم عدداً من عملاء كان دورهم هو إثارة الحركة
الوطنية ، ثم توجيهها أخيراً الوجهة التى تمكن الاستعمار من الاجتهاز
عليها ، حسب خطة موضوعة ، وفى الوقت المناسب .

وتبين لنا - مما مر بنا من أحداث الثورة العرابية - أن قائدها أحمد
عرابى كان - بلا شك - وطنياً مخلصاً يسعى لاستخلاص بلاده من الحكم
الاستبدادى ، ويهدف إلى تحقيق استقلالها ، وأن إليه يرجع الفضل فى
وضع مبدأ الثورة المسلحة ضد نظام الحكم القائم - إذ ذاك - ضده أسيرة

محمد على ، الا أنه كان مفرطاً في حسن الظن بأعدائه وبأصدقائه ،
يستبعد أن يكون بينهم خائن أو عميل لأجنبي ، كان في يقينه دائماً أنه
ليس هناك مسلم يخون أخاه المسلم ، اطمأن عرابي الى هذه السياسة ، فغنى
الكثيرون من السياسة بثقة بهم واتخذوا من الحركة الوطنية وسيلة لتحقيق
مصالحهم الخاصة وأغراضهم الشخصية ، ثم ما لبثوا أن انقلبوا على الحركة
أعداء ألداء وباعوا أنفسهم لأعداء البلاد •• اطمأن الى فريق من الأجانب
اختصهم بثقته وأخلد الى مشورتهم ، فاتهمزوا اطمئنانهم اليهم وثقته فيهم
ووجهوه ، بأرائهم الخبيثة ، الوجهة التي تخدم مصالح الغرب ثم دفعوه
بأرائهم المسمومة الى مصيره الأليم ، ورأينا كيف كان من بين هؤلاء
الأجانب المخادعين فرديناند دي لسبس وجون فينيه الذي أرخ لعرابي ثم
كان من بينهم والى حد معين سير ولفريد سكاون بلونت •• على أنه لا بد
من أن نقدم للقارئ نماذج من تلك الشخصيات • ونحن اذا أردنا أن
نقدم للقارئ نماذج واضحة من الخونة ، ومن الشخصيات السياسية التي
استغلت الحركة الوطنية في أول الأمر ، ثم حاربتها ووقفت في صف
أعدائها •• اذا أردنا أن نقدم هذه النماذج ، وجدنا أن أبرزها من أهل
البلاد كان سلطان باشا ، ومن الأجانب فرديناند دي لسبس ، كما كان
لأجنيين آخرين هما « ليفيه » و « سكاون بلونت » دور على غموضه
وابهامه ، يدينهما بعض الشيء ويضعهما بين هذه النماذج ، وستصدي
لغموض دورهما فيما بعد •

لقد كان سلطان باشا من أغنى أغنياء هذه البلاد ، وقد أفاد كثيراً من
ولائه لاسماعيل ، وكان يستعين على بسط نفوذه ، بالبذل والسخاء ، وكانت
داره ملتقى للأعيان والعلماء وذوى المناصب الكبيرة ، وكان - كما يقول
الشيخ محمد عبده - يسعى من وراء ذلك كله للوصول الى المركز الذي
تعلو فيه كلمة كبار السياسة فيمكن لنفسه من النفوذ في سائر البلاد -
وعندما لاح له بوادر الثورة وأدرك أن عرابي باشا يعوزه من يعينه

فى المطالبة بإنشاء مجلس النواب — عمل على كسب الفرصة للمستقبل ،
فماهد عرابى ليكون له فيما بعد النصيب الاوفى حينما يحقق هذا المطلب ،
وكان أول من مد يده اليه ليعاونه فى المطالبة بمجلس الشورى .

ويقول الشيخ محمد عيده : « ان سلطان باشا أخذ يقنع بعض أعيان
الوجه القبلى والبحرى ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب الى رياض
باشا أن يستصدر من الخديو أمرا باستدعاء مجلس النواب ، وتخويله حق
النظر فى وضع قانون يضمن له حقوقه حتى يكون كسائر المجالس النيابية
فى أوروبا ، ثم ليكون ذلك دستورا للبلاد تمضى عليه حكومتها » .

لم يجد سلطان باشا من يعاونه من الأعيان ، ولم ير أنه من الحزم أن
يتولى هو بنفسه هذا الطلب وأثر أن يؤيد عرابى ويحالفه ويزعم له أنه
عامل على جمع كلمة أعيان القطر من الوجهين البحرى والقبلى وكلمة
العلماء على تأييد المطالب الوطنية . . غير أنه حينما اشتدت الأزمة بين
عرابى والخديو بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه الى المنيا ليقيم فيها
حتى اذا ما انتهت الأزمة عاد الى القاهرة . .

ويقول الشيخ محمد عيده : « ان سلطان باشا كان أول خائن لوطنه »
لأنه عندما اشتد الخلاف بين أهل وطنه وبين الانجليز نكص على عقبيه وكان
أكبر عون للانجليز ضد بلاده فباعها لأعدائها بالرشوة مع أنه كان من أكبر
الأغنياء . لقد كان سلطان باشا عوناً للانجليز وحرباً على مصر . . فراح
يوجه المنشورات الى رؤساء القبائل والى بعض الضباط يدعوهم الى التخلي
عن عرابى والانضمام الى جيش العدو ويزعم أنه الجيش الذى جاء ليخضع
الحصاة ، كما ثبت أنه مما لا يقبل الشك أن سلطان باشا كان الروح الشريرة
السيطرة على المركز الذى أعده الانجليز لتدبير الدسائس وجمع المعلومات
عن المصريين فى الاسكندرية وكان هذا المركز يسمى قسم المخابرات
العسكرية ، ويقوم بالعمل فيه بعض الانجليز وبعض أفراد الجاليات الأجنبية
فى مصر .

يقول الشيخ رشيد رضا فى مؤلفه عن الامام الشيخ محمد عيده : « ان

سلطان باشا كان الروح الشريرة التي تعمل على القضاء على الحركة الوطنية
.. عرف أن توزيع النفوذ باسم الانجليز لا يجدي - وحده - وعرف مدى
تأثير المال على النفس فأخذ في توزيع أموال الانجليز باسم الخديو
والسلطان واستعان في بث دعايته « بالحلوى » و « الطحوى » ممن وثق
بهم عرابي فراح « الحلوى » يحض اخوانه العربان على عصيان عرابي
وعصيان الجيش المحارب ولكن عرابي لم يقتنع بخيانة العربان ، وكان
الحلوى مع ذلك يخبر عرابي ببعض حركات العدو على وجه الصدق كما
كان عرابي يفضي اليه بجميع ما عنده .

ويفسر المغفور له الشيخ محمد عبده أسباب هزيمة جيش عرابي
فيقول :

« لقد وصلت الخيانة ، ووصل النفوذ الى قلب الجيش والى كثير من
الضباط ، بمساعي سلطان باشا »

أما فرديناند دي لسبس ، ذلك الذي حرص على أن يكون لعرابي
كظله طوال أحداث الثورة فلابد كصديق ولبس له ثوب الناصح الأمين ،
وبدا في صورة من الوفاء الزائف له - فحسبنا - أن نسجل عليه ما سجله
هو على نفسه في المحاضر الرسمية لأعمال اللجان التي انعقدت بعد
ذلك في باريس سنة ١٨٨٥ لبحث حرية المرور في قناة السويس ، ففي
هذه المحاضرة كشف دي لسبس عن حقيقة الدور الذي قام به ليمكن
الانجليز من احتلال مصر .. كشف عن دوره هذا ، في موضع المن على
انجلترا وتذكيرها بأن اليه وحده يرجع الفضل في قهرها لعرابي واحتلالها
مصر ، وأنه لولا خداعه لأحمد عرابي وتضليله له بحيث صرفه هذا
التضليل وذلك الخداع عن ردم القناة واغلاقها لاستحال على انجلترا احتلال
البلاد ، ولفشل مشروع غزوها لمصر ، ولتغير وجه التاريخ في هذا الصدد
.. لقد سجل دي لسبس على نفسه - كيف خادع المصريين ليحقق صالح
الشركة ، وعن هذا الطريق أمكن لانجلترا استخدام القنال وتحقيق لها
الانتصار .

وأما عن « جون نينه » الذى أرخ لعرابى باشا فانه فى الوقت الذى كان يصفى على عرابى باشا أعظم الصفات الوطنية ويمتدح فيه كفاحه الوطنى ، كان يجهد لاقتناعه بأن هناك فارقا كبيرا بين سياسة اللورد « جرانفيل » وبين سياسة « جلاد ستون » رئيس الحكومة الانجليزية فى عهد الثورة العرابية ، وقد ظل « نينه » يخادع عرابى ويمنيه بمناسبة الآراء الحرة فى انجلترا لقضيته كى تنال البلاد ما لها من حقوق .. ظل أمره مع عرابى على هذه الصورة الى أن تمت هزيمة عرابى • وعندئذ بدل « نينه » موقفه وراح ينصح لعرابى بأن يسلم نفسه للانجليز ويعمل على أن يقر فى نفسه الاطمئنان لشرف بريطانيا وعدالتها .. وما زال هو ومن عاونيه فى مهمته يقنعون عرابى بالاعتراف بذنبه أمام المجلس ، حتى اعترف بذلك .. ولما انتهت مهمة « نينه » رحله الانجليز عن مصر .. رحلوه على صورة زائفة تخالف الحقيقة وتباين تقديرهم لخدماته .. على ان هذه الصورة الزائفة لم تظهر الا بعد أن احتل الانجليز القاهرة وهزم عرابى ثم اعترف أمام المجلس العسكرى بأنه مذنب ، وبذلك كله كان نينه قد أدى دوره كاملا - فلم يبق الا أن يرحل فى صورة الطريد ..

أما السير « ويلفر سكاون بلونت » الذى كتب التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر والذى كان من أصفاء عرابى باشا كما كان أحد مستشاريه السياسيين .. أما هذه الشخصية فان الانسان ليشعر حيالها بالحيرة .. ذلك لأن الرجل كان ذكيا واسع الاتصالات بمختلف الأوساط السياسية مما لا يمكن معه أن يتصور الانسان لمثل هذا السياسى أن يجهل نوايا انجلترا • فعلى الرغم مما كان يلقى من تصريحات الرسميين وما تكتبه الصحافة الانجليزية وما تعده حكومتها من اجراءات لغزو مصر والاستيلاء عليها ، فان « بلونت » لم يحذر عرابى ولم يبصره ولم ينصحه أو يوجهه ليأخذ بجانب الحرص والحذر وليفوت على انجلترا أغراضها وأهدافها •

لقد منيت الثورة العرابية بالمخادعين والحونة من كل نوع .. حتى ان أحد المتمصرين من أصحاب الصحف الكبرى في مصر ، ظهر في أول الأمر بمظهر المساند لها ، حتى اذا ما جد الجدل ، انقلب على الثورة ، وفر من البلاد ، فلم يعد اليها الا مع جيش الاحتلال الانجليزى ولكي يسخر صحيفته لخدمة أهداف السياسة الانجليزية الاستعمارية التي كان من أول أغراضها القضاء على سمعة عرابى الوطنية وتجريده من كل اعتبار في نظر المواطنين وتجريحه وهدم كيانه كزعيم .

ومن أجل ذلك ، فقد بادر هذا الصحفي المتمصر ، فأفرد في صحيفته مقالا اتهم فيه أحمد عرابى بأنه باع للانجليز أسرار الخطة العسكرية المصرية في موقعة التل الكبير مما أدى الى هزيمة المصريين .. وامعانا من هذا الصحفي ، في التبرير بالمصريين ، مضى الى أحمد عرابى في سجنه ، وواجهه بعبارات نابية قاسية ، ثم أمعن في اهانتة .

ومن سخرية القدر أن يتوهم هذا الصحفي المتمصر أن مسرحيته هذه يمكن أن تجوز على المصريين فيخدعون بها ويصدقون أن الانجليز يسمحون لوطنى ناثر غيور أن يرتفع صوته وأن يعبر عن احتجاجه على هذه الصورة ، ثم يمكنوه من موقف لا يسمح به الانجليز في مثل تلك الظروف الا لعميل يخدم قضيتهم .

.. لقد تعرضت حرية الكثيرين من الوطنيين وأموالهم لأن تكون نهبا للمستغلين وللوصوليين من الحونة ، أثناء احداث الثورة العرابية ، ولعل من أقوى العبر في هذه الثورة ما استهدف له الاحرار المصريون من التهم التي كان يلفقها ضدهم فئات بالذات من الاجانب ومن المتمصرين ، ومن أولئك الذين كانت الروح الاجنبية تخالط نفوسهم لسبب أو لآخر .

لقد كان لهذه التهم سوق رائجة . تجرى فيها المساومات وتباع فيها الحريات وتشترى ، كان الضحايا في هذه السوق يفقدون أنفسهم بالمال ..

وبالأتاوات التى يفرضها عليهم الملقون حتى لا تقع الضحية فى أيدى السلطة القائمة والتى تخضع للقوات الانجليزية .. ولقد تفاقم خطر هذه السوق وتفشت الاتهامات فى كل بلد .. وابتزت الاموال عن طريقها ، بصورة لم يسبق لها نظير ، وأخذت طابع العمل التجارى المربح ، وأثرى من ورائها الكثيرون من هذه العناصر الباغية وأتيحت لهم ثروات عريضة ما زال أبنائهم - يتوارثونها حتى اليوم .. ولقد ضجت البلاد بسوق هذه الاتهامات - الى حد حمل الانجليز على أن يستكروا وينددوا بملفقى هذه الاتهامات ، فأثبتوا فى وثائقهم الرسمية أن من هؤلاء الملقين من ثبت عليه أنه وجه التهمة الواحدة لمائة رجل على التوالى ، ثم عدل عنها فى كل مرة ..

هذه هى الصورة الصحيحة للعناصر التى تأثر بها عرابى ، والتى وجهت سياسته .. وأتينا لنجد ما يؤيد هذه الصورة فيما كتبه المغفور له الامام الشيخ محمد عبده مستعرضا حالة البلاد - اذ ذاك - متعقبا احداثها ، فيقول :

« ان الاروبيين كانوا يتصرفون فى الدولة المصرية والبلاد المصرية أسوأ التصرف وأشدّه افسادا للنظام ، وتكالبوا على جمع الحطام ويسوقون الحكم والرعية كما تساق الانعام .. ثم أن أمراء البلاد لم يكن لهم من العلم بطبائع الامم وحقوق الدول وأخلاق البشر وتاريخهم وسنن الاجتماع ما يهديهم الى السياسة المعقولة والادارة القويمة لحفظ ملكهم الاستبدادى لذلك كان اسماعيل هو المحتاح لثروة الامة والدولة، الممكن لنفوذ الاجانب فيهما ، وكان توفيق هو الموقد لنارها والداعى للانجليز الى احتلالها من حيث يظن أنه يحفظ سلطته من عبث الرعية بها .. »

ويقول الشيخ محمد عبده : « انه لم يكن فى رجال هذه الدولة وأصحاب النفوذ فيها .. وفى الشعب رجل كبير العقل بعيد الرأى قوى الاخلاق والعزم يتلاقى مع الثورة على علم وبصيرة .. »

ثم يستطرد الامام ، فيقول « ان من أهم أسباب هذه الثورة وما آلت

اليه من المحن احتقار الخديو ورجال بلاطه وكذا وزرائه وكبار ضباط جيشه من الترك والجر كس للمصريين - الخلص وتعريفهم بالفلاحين للتحقير والتعير واعتبارهم غير أهل لمناصب الدولة ، ولذلك عظم على توفيق أن يطلب منه هؤلاء الفلاحون حقوقا - وقد خلقوا حسب رأيه ورأى البيئة التى تربي فيها - ليكونوا عبيدا •• حتى لقد آل الأمر به الى الاحتفال بانتصار انجلترا على جيشه وتقبل التهاني من الوجهاء على احتلال الانجليز لبلاده وسلبهم للملكه »

ويستطرد الشيخ محمد عبده فيقول : « ان الشعب المصرى فى جملة من قد قام بكل ما يجب عليه من الحقوق الوطنية فقد بذل كل ما استطاع من المال والرجال فى سبيل الدفاع عن بلاد وانما خانه بعض كبار رجاله كسلطان باشا وبعض الضباط وبعض الهمج من البدو •• وقد استفاد الشعب من الحكم وغيرهم اذ أدركوا أنه لا قوة فى هذا العصر للدولة الا بالأمة وأن الحكومة الشخصية الاستبدادية اذا لم تسقط بقوة الأمة فانها لا بد أن تسقط بقوة الاجانب وتكون آلة لهم يذلونها ويذلون الأمة بها ، وأنه لا يرجى استقلال لهذه البلاد الا بعد تمكن هذه العقيدة فيها وعملها بمقتضاها •• »

وقد أثبت الواقع ، فيها بعد ، أن المرحوم الامام الشيخ محمد عبده لم يجاوز الحقيقة بما قاله فى هذا الصدد •
لقد أدرك الامام النتيجة الحتمية لسنة التطور وطبيعته فى الامم فشهد القرن العشرون مصير هؤلاء الحكماء الاجانب عن البلاد الذين عولوا فى بقاء عروشهم على قوة الاجنبى واستندوا فى وجودهم الى وجوده بجانبهم ورأينا كيف أن هذه القوى الاجنبية المتساندة ، لم تغن أصحابها شيئا أمام تطور الوعي فى الشعب ، فاجتاحها تياره واسترد المصريون حقوقهم المسلوبة •

الفصل الثامن والعشرون

سياسة التفطية وتحويل الانظار

« مصر تفيق من غثيتها - مخاوف انجلترا من ثورة المصريين - سياسة صرف انظار الشعب عن الاحتلال - استخدام الاحداث في عمليات تحويل الانظار - شغل الراى العام فى مصر بمحاكمة زعماء الحركة الوطنية - انجلترا تطالب توفيق بالاخراج عن الوطنيين المعتقلين وتبسط عطفها عليهم - مطالبها بتخفيف عقوباتهم - مهزلة المحاكم العسكرية كما اعدتها انجلترا - انجلترا تهدد مصر بتحميلها نفقات الاحتلال البريطانى - المطالبة بالنفقات لتحويل الانظار - ابعاد الجيش المصرى فى حملة فاشلة بالسودان - بعثة الكولونيل « ستىوارت » خير تدبير الثورات الى السودان - حكومة مصر تطلب اسلحة ومهمات لحملة السودان - « جرانفيل » يقفل الطلب ويبيع اسلحة الجيش المصرى - البيع كان مشروطا - نقل الاسلحة فورا الى خارج البلاد - مفي انجلترا فى تجريد مصر من الاسلحة - « جرانفيل » يجسد مهمة « ستىوارت » - انجلترا تغذى حركة المهدي - ثورة المهدي تنتشر فى السودان باكملة - انجلترا تهنى ستىوارت بنجاحه - انجلترا تذيب أنها تركت مصر حرية العمل فى السودان - المعتمد الانجليزى يوجه سياسة مصر فى السودان وغوردون ينفذها - حملة السودان كوسيلة لتثبيت احتلال انجلترا لمصر - وباء الكوليرا يفتك بالمصريين - الكوليرا خدمت سياسة انجلترا - مخالفة انجلترا لقوانين الحجر الصحى الدولية واحتجاج مجلس الحجر الصحى الدولى - مؤرخ هندي يربط بين نفشى الكوليرا فى الشعوب التى تسيطر عليها انجلترا والانتفاضات الوطنية فيها - الدكتور محمد خليل عبدالحالى يتهم انجلترا باذخال الكوليرا فى مصر سنة ١٩٤٧ - تقرير الدكتور خليل يطوى الى ما بعد عام ١٩٥٢ - حكومة الثورة تبث التقرير ونسجل صحة الاتهام - انجلترا تطلق يدها فى مصر - انتهاء مهمة « ادوارد ماليت » لورد دفرن يرحل عن مصر مطمئن البسال - ظهور افلينج برنج (لورد كرومر) على مسرح السياسة - بريطانيا تامر الحكومة المصرية باخلاء السودان فورا - رسالة « جرانفيل » تحتم على الوزراء المصريين التنفيذ او الطرد - احتجاج شريف باشا واستقالته »

تلك كانت الحالة العامة فى مصر بعد معركة التل الكبير ، غير أنه على الرغم من مظاهر الهدوء الذى كان يسود الحالة وقتئذ ، فقد كان واضحا أن الأمة بدأت تفيق من غشيتها وتعمل لكى ترفع رأسها ، كما من مشاعر الاستياء والتذمر والثورة التى تفاعلت فى أعماق المواطنين أخذت طريقها للظهور والانفجار فكان من الواضح أن هناك احتمالا لوقوع ثورة عارمة ضد الاحتلال الانجليزى تتجتاح البلاد بأسرها .

ولهذا فقد كانت انجلترا تعمل على خلق كل ما يمكن أن يشغل الراى .

العام والشعب المصري وتحويل انظار الجميع عن ذلك الوضع المهيمن الذي انتهت اليه مصر نتيجة لخيانة الخديو وأعوانه ولوجود القوات الانجليزية المحتلة في البلاد ، بحيث يستفز منظرهم المصريين ، ويبعثهم على الغضب والثورة .

وكانت عمليات تحويل الانظار تتم وفقا للخطط التي تدبرها إنجلترا او تقع على زعم الانجليز بالمصادفة البحتة ، الا أنها كانت في كلتا الحالتين تخدم أهداف إنجلترا وتقع في الوقت المناسب .

وقد بدأت إنجلترا سياستها هذه في صرف نظر المصريين عن وضعهم الذي كانوا فيه ، وتحويل اهتمامهم الى موضوع جديد بدأت في ذلك بقرار يتعلق باتهام وبمحاكمة العناصر الوطنية والقادة وزعماء الثورة . فاستحدثت في هذا الصدد ما يشغل الرأي العام كله ، اذ أنها بعد أن كانت قد اتخذت أشد الاجراءات وأعنفها ضد هؤلاء الوطنيين وبعد أن أصدرت محاكمها العسكرية أقصى الاحكام ضدهم ، والحقت باشخاصهم كل اهانة وتحقير ، عادت بعد هذا كله ففاجأت الرأي العام برأى جديد لها في أمر هؤلاء الوطنيين ، وأعلنت أنهم جديرون برعايتها وعطفها ، وأنه من حقهم أن ينالوا معاملة انسانية عادلة . ثم راحت السلطات الانجليزية تنقد علنا ما تقوم به السلطات المصرية من سوء معاملة المتهمين والمعتقلين السياسيين واذلالهم ، ويادر السير « ادوارد ماليت » الى تطبيق هذا الاتجاه السياسى تطبيقا عمليا فطالب الخديو توفيق وحكومته بالافراج فورا عن جميع المتهمين والمعتقلين الذين لم يثبت عليهم الاشتراك في الاعمال الرئيسية للثورة ، كما قالت إنجلترا بتدبير خطة عهدت بتنفيذها الى عملائها الذين كانوا يصنعون المتهمين وللمحامين الذين تولوا الدفاع عنهم ، وكانت الخطة ترمى الى اقناع المتهمين الكبار والاتفاق بينهم وبين عملاء إنجلترا على التقدم للمحاكمة والاقرار بذنبهم ، وذلك مقابل تعديل ما يصدر ضدهم من أحكام بحيث تخفف العقوبات التي حكم بها عليهم . وهكذا أصبحت المحاكم العسكرية الانجليزية مهزلة مفضوحة تناولتها بالتحقير والتشهير صحافة أوروبا كلها .

لقد بلغ من عبث هذه المجالس العسكرية ، أن بعض المتهمين كانوا يتقدمون اليها ليعترفوا بأنهم مذنبين ، وعلى الفور تصدر الأحكام بأعدامهم ، وعلى الفور يصدر قرار من الحديو بتخفيف هذه العقوبة عنهم .

وقد أدت هذه المحاولة الانجليزية الى عكس النتيجة التي كانت تسعى اليها انجلترا مما حملها على أن تبحث عن وسيلة أخرى لتحويل انظار المصريين ، وكانت الوسيلة الوحيدة صورة من صور التهديد بابتزاز أموال الشعب المصري ، ففي ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ وجه لورد « جرانفيل » الى السير « ادوارد ماليت » الرسالة التالية :

« ان حكومة صاحبة الجلالة الملكة رأت ضرورة النظر بعين الاعتبار الى السلوك الذي تلتزمه هذه الحكومة فيما يتعلق بما أنفقته انجلترا من الأموال على العمليات العسكرية التي أكرهت عليها لرد سلطان الحديو اليه . وتطبيقا لقواعد العدالة والسوابق الدولية ، في هذا الشأن ترى انجلترا - بحق - أن هذه النفقات يجب أن تتحملها ايرادات الحكومة المصرية .

غير أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ، تقديرا للعبء الثقيل الذي تتحمله ايرادات الحكومة المصرية ، لا تريد في الوقت الحاضر أن تضيف الى العبء عبئا جديدا سيما وأنها حريصة كل الحرص على رفاهية ورخاء مصر كهدف أساسي لسياستها في تلك البلاد لذلك فهي تعلن استعدادها للتنازل عن المطالبة بنفقات أعمالها العسكرية ، وهي بهذا التنازل ترمى الى بذل التشجيع العلمى لما يحقق أهداف سياستها في مصر .

واستطردت الرسالة تقول « . . . » « ولما كان من المعلوم ومن المتفق عليه أن الأساس الذى يقوم عليه هذا التنازل هو تحقيق هذا الهدف ، فإن حكومة صاحبة الجلالة لا تلتزم بعهدا بعدم المطالبة ، اذا ما تبين لها - على الرغم من أملها وحسن ظنها - أن هناك مقدمات وظواهر تشير الى أن الادارة في مصر لا تجرى على أسلوب يحقق رفاهية تلك البلاد واسعاد الشعب المصرى . . . »

ويمضى « جرانفيل » فيقول فى رسالته :

ومن جهة أخرى ترى الحكومة الانجليزية بأنه مادام قد تم حل الجيش
المصرى فإن على مصر ، وفى استطاعتها دون صعوبة كبيرة أن تتحمل أعباء
القوات الانجليزية التى تحتل البلاد ، كما يتعين عليها أن تتحمل كذلك
نفقات قوة كافية للمحافظة على النظام العام وتوفير الهدوء ، وذلك الى أن
يتم اعداد قوات جديدة للخيديو تكون صالحة للعمل •

ويخاطب « جرانفيل » فى رسالته ادوارد ماليت فيقول : -
« وانى أكلفك بأن تبلغ ما تقدم لحكومة الخديو وتخطره بأن حكومة ملكة
انجلترا ستتقدم حالا باقتراحات عن الوسيلة التى تقوم بها الخزانة المصرية
لأداء وتسوية ما عليها من التزامات فى هذا الشأن • »

وهكذا لجأت انجلترا الى تهديد الشعب المصرى تهديدا سافرا ، فلم
يكفها اذلاله وادماء جرحه ، بل راحت تطالبه بما يجبر عليه الافلاس المالى •
وطبقا لهذه الرسالة كان على مصر أن تتحمل أعباء ونفقات القوات
الانجليزية التى تحتل البلاد ، وطبقا للرسالة أيضا ، أصبحت مصر مهددة
بصفة دائمة بالمطالبة بنفقات حملة الغزو العسكرى ضدها اذا تبين لانجلترا
أن ثقتها فى مصر وفى ادارة البلاد مخيبة لأملها وغير محققة لرجائها •
فتنازل انجلترا عن هذه النفقات كان معلقا على خضوع مصر الدائم لها
لأنه لا يمكن أن يتحقق لانجلترا شرط الثقة الذى تفترضه لتنازلها الا بهذا
الخضوع - الدائم لارادتها •

ومعنى هذا ، أنه اما الخضوع ، واما تدمير مالية مصر وبالرغم من هذا
التهديد السافر فقد ظلت نفوس المصريين فى قدرتها ، بل ان خطر انفجار
الثورة فى البلاد كان قائما بصفة مستمرة ، وكانت انجلترا ترى هذا
الخطر مائلا أبدا الا أنها كانت تحتفظ بوسيلة أخرى لتحويل أنظار المصريين
وكانت هذه الوسيلة هى السودان (١) •

كان السودان يمثل جزءا عزيزا على المصريين والعرب والمسلمين وكان
أمل أبناء مصر أن تتحقق وحدة أبناء الشمال وأبناء الجنوب فى وادى النيل
وحدة تستند الى روابط الدم والدين والهدف ، غير أن السياسة الانجليزية

(١) سنوضح فى الجزء الثانى من هذه المرحلة موقف الغرب من أفريقيا العربية
والاسلامية ووجهة نظرنا فى المشكلة السودانية وموقف مصر من السياسة الافريقية •

أرادت أن تجعل من السودان إحدى وسائلها لتحويل اهتمام المصريين فتجرد عليه حملة من الجنود الذين حاربوا وكافحوا ضد الحديو فكان وجودهم بعد ذلك في مصر مصدرا لمخاوفها وقلقها الدائم نظرا لما كان يعمل في صدورهم من الغيظ والحقد على الحديو وأعوانه من العملاء والخنوة ، وفي ذات الوقت كانت إنجلترا ترى أن هذه الحملة ترضى بعض الشيء كبرياء الجنود بالحسد الذي يخفف من شعورهم بالهزيمة وما خلفه هذا الشعور من الحقد على توفيق وإنجلترا •

ومن أعجب ما يذكر ، أن إنجلترا التي نادت - عند احتلالها لمصر بأنها تقوم برسالة إنسانية خدمة للحضارة والبشرية ، رأت أن تحمل الحديو رسالة مماثلة يؤديها في السودان في صورة حملة عسكرية لاحتلاله •

ولقد كان الغرض السطحي لإنجلترا من فتح السودان هو أن تمكن الحديو من أن يغذي كبرياء جنوده ويرد عليهم كرامتهم كمحاربين • أما الغرض الاصيل الذي رمت إنجلترا الى تحقيقه فقد كان أبعد من هذا بكثير ، كان الغرض الجوهري هو إبعاد جنود الجيش المصري الذي تم حله عن مصر وشغله بحملة عسكرية فاشلة في السودان تمهيدا لوضع حد لانفراد مصر بالسلطان على السودان •

لقد كان يحكم السودان وقتئذ أجناب باسم مصر •

وقد حكم السودان « بيكر باشا » وغيره ممن سنشير اليهم في باب السياسة الأفريقية • فلم يكن حكم الحديو اسماعيل للسودان الا حكما صوريا ، ومن المعلوم أن كافة السلطات كانت في يد الأجانب ، ورغمما عن هذا فإن إنجلترا بدأت تعلن انتقادها المرير لأسلوب الإدارة المصرية في السودان • وبدأت تشير الى أن الحركة التي يقوم بها المهدي - اذ ذاك - في السودان إنما تقوم بايعاز من زعماء الحركة الوطنية المصرية وأن السودانيين في حالة تمرد ضد سلطان الحديو وهم في ذلك أشبه مايكونون

بالمصريين حينما قاموا بالعصيان الذى من أجله قامت انجلترا بحملتها العسكرية ضد مصر .

وبالإضافة الى هذا فان انجلترا راحت تعلن أن هناك خطرا جديدا يهدد مصر ، وذلك أن « المهدي » يسعى لمد سلطانه على تلك البلاد وتنوّه بما قد ينجم عن ذلك من خطر تحرر سائر المسلمين وتوحيد كلمتهم فى حملة دينية تعصبية لا تلبث أن تصبح خطرا على الغرب وعلى الخديو .

ولكى تحكم انجلترا خطتها كان لزاما عليها أن تبحث عن خبراء ممتازين تخصصوا فى تنظيم واعداد الثورات ، وفى اكتوبر سنة ١٨٨٢ ، بعث سير « ادوارد ماليت » الى لورد « جرانفيل » رسالة يقترح فيها ايفاد اثنين من الضباط الانجليز الى السودان لدراسة حالة البلاد واقتراح الاجراءات المناسبة أو التى تقضى بها الضرورة لتحقيق وتأمين السلام فيه .

وقد رأى « لورد جرانفيل » أن يعهد بهذه المهمة الى « الكولونيل ستوارت » الملحق العسكرى بالقنصلية الانجليزية فى أرمينيا ، وأرمينيا كانت اذ ذاك إحدى ولايات الدولة العثمانية كما كانت حقل التجارب للثورات والمغامرات ضد الباب العالى ، وكان الغرب يبعث اليها برجاله المفضلين ليقوموا بتدبير الثورات المحلية وتنظيمها ضد تركيا وقتئذ .

وفعلا قام « الكولونيل ستوارت » باعداد بعثة رأسها هو وسافرت الى السودان .

ومن جهة أخرى بادر « سير ادوارد ماليت » باخطار « لورد جرانفيل » بأن الحكومة المصرية قد نبأته بالحالة الخطرة القائمة فى السودان وبما تقضى به الضرورة من ارسال قوات عسكرية وأسلحة وذخائر للوقوف فى وجه العصيان والتمرد الذى أخذ ينتشر فى البلاد وقال « سير ادوارد » فى رسالته بأنه مالم تبعث مصر بتلك القوات والذخائر فسيستعذر على مصر الدفاع عن السودان ، بل سيتعذر عليها حتى مجرد الاحتفاظ بمدينة الخرطوم .

وقد طلب « لورد جرانفيل » الى « سير ادوارد ماليت » - فى رده على هذه الرسالة - أن يتخذ الاجراءات الضرورية لبيع فائض الاسلحة والذخائر ومهمات الجيش المصرى الذى تم حله ، شريطة أن يتم هذا البيع خارج مصر ، وأن يتعهد المشترون بنقل مايشترونه فورا الى الخارج ، وقد أمر «جرانفيل» بأن يكون هذا الاجراء واجب التنفيذ حرفيا وعلى وجه السرعة .

وهكذا نرى أن انجلترا فى الوقت الذى تطلب فيه مصر أسلحة لمواجهة
الحالة فى السودان وتسليح القوات التى كان يقودها ضباط انجليز ، تأمر
بمنع الأسلحة عن مصر وتجريدها مما كانت تملكه من أسلحة .

وعلى هذا القرار مضت انجلترا ، فلم تنصت الى جميع ما بذلته مصر من
محاولات ومساعد لاستتباب الأمن فى السودان لان مصالح انجلترا كانت
تملى عليها اتباع سياسة أخرى ، . . كان يهمها أولا أن ينفذ « الكولونيل
ستيوارت » المهمة التى عهد اليه بها وكانت كلما طلب « الجنرال غوردون »
الانجليزى والحاكم العام للسودان السلاح تجيب بأنها فى انتظار تقارير
« الكولونيل ستيوارت » ولم يتحرك « لورد جرانفيل » الا بعد أن تلقى
هذه التقارير ، ومن ثم بعث الى « لورد دفرن » برسالة فى ٣ نوفمبر سنة
١٨٨٢ قال فيها :

« ان حكومة صاحبة الجلالة الملكة لا تنوى أن تقوم بأية حملة عسكرية
فى السودان ولكن يهمها أن تتلقى تقارير مفصلة عن حالة السودان العامة
ثم ما تتعرض له مصر - ذاتها - هناك من أخطار وعن طبيعتها وكذلك عن
مدى ما يمكن اتخاذه من اجراءات وفقا لرأيكم الخاص ووفقا لرأى سير
« ادوارد ماليت » ورأى القائد العام للقوات الانجليزية فى مصر ، ثم
أخيرا وفقا لرأى السلطات المصرية ، وذلك كيما يتسنى لنا أن نواجه
ما عسى أن يقع هناك من أخطار » .

وأنتهى « لورد جرانفيل » رسالته هذه ، فقال « واني أرى أنه ليس
من الضرورى أن أبعث لكم بالتقارير الخاصة التى تلقتها حكومة جلالته
الملكة عن أحوال السودان ومجريات الأمور فيه ، لأنه فى الوقت الذى
تصلون فيه الى مصر ستوضع كافة المعلومات تحت تصرفكم » .
أفليس من المستغرب أن يكون كل ما يحرس عليه « لورد جرانفيل »

وما يستحوذ على اهتمامه هو أمن مصر وحدها ، وأن يهمل وضع السودان
وما يجرى فيه . . ؟؟؟

لقد كان يهم انجلترا فى المقام الأول أن تتسع الحركة التى كان يقوم
بها المهدي فتشمل أقصى ما يمكن من البلاد، ولقد مضى «الكولونيل ستوارت»
فى العمل على تنفيذ المهمة المعهود اليه بها ، واتسع نطاق حركة المهدي
وبعث « ستوارت » برسالة فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ الى الحكومة الانجليزية
يبرر فيها حركة المهدي استنادا الى حالة الفساد والفوضى والظلم التى كانت
سائدة فى تلك الانحاء على يد السلطات المحتلة لها (يقصد السلطات المصرية)
ثم الى ضعف القوات العسكرية التى كانت موجودة فى السودان وقتئذ . .
وفى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٣ بعث « الكولونيل ستوارت » برسالة أخرى
الى « لورد جرانفيل » يقول فيها «لقد أصبح من الواضح أن شعب السودان
يزداد عداً ضد مصر» .

وهكذا اتسع نطاق الثورة والتمرد حتى شمل السودان بأكمله .
وانتهت مهمة « الكولونيل ستوارت » بنجاح ورأى « لورد دفرن » أن
يبعث اليه فى ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٣ برسالة شكر وتقدير لما أبداه من
همة ونشاط فى مهمته .

وقال « لورد دفرن » فى رسالته بأنه من المرغوب فيه بصفة خاصة فى
الظروف الدقيقة الحالية الحصول على معلومات جغرافية دقيقة ومعلومات عن
الحالة وعن طبيعة الادارة المدنية والعسكرية فى السودان وعن أوضاع
وامكانيات وقوة وأصل وأجناس مختلف القبائل التى تسكن السودان .
وأضاف « لورد دفرن » فى رسالته . . . (أن جميع هذه البيانات
سيكون لها أهمية كبيرة لأولئك الذين يحرصون على تحسين أحوال هذه
المناطق) . . .

وبينما كانت انجلترا تقوم بهذه المناورات فى السودان ، راحت تسهل
الطريق لمناورة أخرى لم يكن لها من هدف سوى تحويل أنظار المصريين
عما كان يجرى - اذ ذاك - من أمور فى مصر . وعلى الجملة فكان هدفها

في النهاية ، انزال كارثة بمصر ، تخرج منها بريطانيا بالاسانيد والمبررات التي تكفل لها التدخل في شئون السودان ووضع حد لانفراد مصر بالسيطرة عليه . . وفي سبيل تحقيق هذا الغرض بذلت انجلترا كافة التضحيات ، غير أنه - جريا على أسلوبها السياسي التقليدي - حرصت في نفس الوقت على العمل على خديعة الرأي العام المصري فأعلنت نزاهتها المطلقة عن أي غرض خاص في السودان ، وأعلنت أيضا أنها تترك لمصر مطلق الحرية فيما ترى اتخاذه في السودان من الاجراءات نظرا لان رسالة انجلترا لا يمكن أن تتصل بالسودان الذي لمصر - وحدها - الاختصاص المطلق في التصرف في أموره .

وعلى الرغم من حرص انجلترا على أن يرأس الحملة العسكرية الموجهة ضد السودان قواد من الانجليز ، كما كانت الحملة تشمل قوات انجليزية ، فإن انجلترا التي أثبت تسليح الجيوش المصرية في السودان ، مضت في سياستها وأعلنت عدم تدخلها في حملة السودان بل أنها أمنت في هذه الخطة ، في ذات الوقت الذي كان يتعرض فيه الضباط الانجليز الى أشد الاخطار لقد راحت انجلترا في تعقب الاحداث بالسودان وترقب تطورها ، وما يجري فيه من وقائع وكان يزودها القائد العام الانجليزي بتفصيل ما كان يجري في السودان ، كما كان « السير ادوارد ماليت » على علم تام بجميع المراحل في هذا الصدد بل انه كان يتتبع الخطوات خطوة خطوة وان كان قد زعم بعد ذلك أن نشاطه كان مقصورا على مجرد قراءة التقارير الخاصة بالسودان ، وأنه كان يمتنع عن ابداء أي تعليق للحكومة المصرية ، ويلتزم التعليمات الصادرة اليه من الحكومة الانجليزية والتي تلزمه بأن يكون دوره فيما يتعلق بالسودان مجرد دور (ساعي البريد) .

لقد حرصت انجلترا على أن تجعل من السودان ميدانا تحول اليه انظار «مصر والمصريين» لينصرفوا عما كانوا يعانونه من مشاكل ومتاعب الاحتلال حرصت انجلترا ، وهي تدفع بمصر الى أحداث السودان ، حرصت على أن تؤكد المرة تلو المرة أن مصر تبشر سلطتها وسيادتها على السودان مباشرة بحرية كاملة واستقلال ، دون ضغط من جانب انجلترا وأن انسحاب مصر من السودان أو احتفاظها به ، إنما هو مسألة مرهونة بمشيئة مصر وحدها .

فلها أن تضاعف قواتها في السودان ، ولها أن تسحبها حسبما ترى في الحالين .

حرصت إنجلترا على أن تظهر بالنسبة للسودان في موقف الدولة الأجنبية المعزولة عنه انعزالا تاما ، ولكن حرصها على التزام هذا الموقف كان بالقدر وللزمن الذي اقتضاهما صالحها ، أو بعبارة أدق طالما بقي السودان بمثابة ميدان لتحويل أنظار المصريين اليه أي طالما كان السودان ميدان المعركة التي تصرف المصريين عما كان جاريا من الأمور في مصر .

وكان ما ألقته إنجلترا بمصر من النكبات في السودان لم يكن يكافئ في رأى الانجليز ، ففوجئ المصريون بكارثة أثارت الفزع والهلوع في نفوسهم ، كارثة مدبرة أو نتيجة لحادث عارض ؟؟ لسنا على أية حال في موقف يمكننا من القطع بأحد السببين ، وانما نكتفي في ذلك بالوقائع التي ذكرها المؤرخون المعاصرون ومنهم « أشيل بيوفيس » وهذه الكارثة لم تكن الا وباء الكوليرا الذي قال عنه بيوفيس ما يأتي مقارنا وباء الكوليرا بأحداث السودان :

« لقد كانت الكارثة التي لحقت بمصر من جراء وباء الكوليرا أشد وقعا على المصريين وأكثر خطرا لقد ظهرت أربع حالات اشتباه في الكوليرا على ظهر سفينة قادمة من ميناء بومباي في الهند في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٣ ولقد رأى مجلس الصحة الدولي وضع السفن التي مرت بهذه الموانئ في الحجر الصحي لمدة ٤٠ يوما طالما أن السفن كانت ترسو بمينائي بومباي وعدن ، وكان هذا القرار يقلق إنجلترا ويضايقها لان الهند كانت تمون جنودها في مصر بعناصر رئيسية فيها ، كما أن المستودعات التي تمون الحملة كانت في ميناء عدن ذاتها ولذلك احتجت السلطات الانجليزية على هذا القرار وتحت ضغط إنجلترا اكتفى مجلس الصحة الدولي بزيارة صحية يقوم بها المجلس للسفن القادمة من عدن ومن الهند . »

وهكذا تجاهلت إنجلترا أبسط قواعد القوانين الصحية الدولية المعمول بها طبقا للمعاهدات القائمة ، وتجاهلت أول قواعد التحوط الصحي وكان تجاهلها على حسب حياة شعب بأسره .

ففى ٣٠ أغسطس كان قد تم لانجلترا القضاء على الجيش المصرى ولكن الاحتلال الانجليزى كان لا يزال معرضا لخطر قيام ثورة من الشعب فى مصر . ألم يكن فى انتشار وباء الكوليرا وفى تلك الظروف ما يخدم خطط انجلترا .؟؟ وسواء أكان انتشار هذا الوباء مقصودا أم غير مقصود فانه كلف مصر عشرات الآلاف من أرواح أبنائها وسبب القلق للمصريين وشغلهم عن التفكير فى احتلال بلادهم وما كان أشد حاجة انجلترا لهذه الفسحة من الوقت التى ينشغل فيها أبناء مصر عن مجريات الأمور فى بلادهم بكارثة السودان وبكارثة الكوليرا ، لكى تدعم انجلترا وتثبت مكانها ووجودها فى مصر .

وسنرى كيف أن وباء الكوليرا قد عاد للظهور فى ظروف معينة كان فى تفشيها أثناء خدمة لمصالح انجلترا وهو ما سنعرض له فى المرحلة التالية من هذا المؤلف .

ومما سجله المتبعون لاحداث الهند فى عهد الاحتلال الانجليزى فى أن وباء الكوليرا فى الهند كان يظهر ويتفشى دائما فى المناطق التى تبدو فيها الانتفاضات الوطنية وكانت مواسم الاصابة بهذا الوباء تصادف مواسم الحماسة الوطنية فى الهند .

وقد سجل المرحوم الاستاذ الدكتور محمد خليل عبد الخالق وكيل وزارة الصحة سابقا لشئون الحجر الصحى فى حملته التى حملها على انجلترا فى بحث له بالمجلة الطبية المصرية عن وباء الكوليرا فى مصر عام ١٩٤٧ الذى اتهم فيه السلطات البريطانية بأنها أدخلت وباء الكوليرا فى مصر ، ويكفى أن نقول أن محمد خليل عبد الخالق اتهم انجلترا فى سنة ١٩٤٧ وكلفه هذا الاتهام وظيفته التى نعى عنها . . .

وقد شكلت لجنة لتحديد المسؤولية عن انتشار وباء الكوليرا فى مصر سنة ١٩٤٧ ، الا أن قرار هذه اللجنة بإدانة السلطات الانجليزية لم يعلن الا فى عهد الثورة بعد مضي أكثر من خمس سنوات وبعد أن سقط الدكتور خليل عبد الخالق شهيدا فى الدفاع عن مصر ، واضطهد فى حياته ممن آثروا انجلترا على حساب الوطن .

تحت ضغط جميع هذه الأحداث التي تقدم ذكرها شعرت انجلترا أنها تستطيع التصرف في شئون مصر باطمئنان ودون أن تخشى رد فعل من جانب المصريين الذين أصبحوا في شغل عنها الى حد أن « اللورد دفرن » استطاع أن يرحل عن مصر وهو مطمئن البال وكذلك تبعه « سير ادوارد ماليت » وهو قرير العين ، وبذلك خلا الجو لوجه جديد هو « سيرايفلين بيرنج » الذي عرف فيما بعد « بلورد كرومر » ليعود الى الظهور على مسرح السياسة المصرية ، وفي ظروف يتصرف فيها وهو مطمئن الى أن أحدا لن يقوى على الوقوف في وجهه ، وأن خطرا لا يمكن أن يهدد انجلترا في مصر .

وبدأ «لورد كرومر» عهده بتبليغ الحكومة المصرية بناء على طلب حكومته أمرا بإخلاء السودان فورا . وبأن أى مسئول مصرى يعترض على هذا الاجراء لن يكون أمامه الا أحد أمرين فاما الاستقالة ، واما الطرد . ورأى شريف باشا الرجل الذى سهل لانجلترا مهمة احتلال مصر . الرجل الذى خضع لجميع رغبات انجلترا ، رأى أنه من المتعذر عليه أن يمضى فى مجازاة انجلترا وقدم استقالته احتجاجا على هذا القرار وقال فيها :

« ان حكومة صاحبة الجلالة ملكة انجلترا تفرض علينا التخلي عن السودان وليس من حقنا أن نوافق على هذا التنازل . . . ان حكومة حضرة صاحبة الجلالة تقول بأن على مصر أن تستمع الى مايقدم لها من مشورة دون مناقشة وفى هذا اخلال وخرق صريح للمرسوم الاساسى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الصادر من الخديو والذى ينص على أن الخديو يحكم بواسطة وزرائه ، اننا نتقدم باستقالتنا لانه قد حيل بيننا وبين الحكم وفقا لأوضاع الدستور . »

وقد كان هذا التصرف من شريف باشا انتفاضة بائس أراد أن ينقذ البقية الباقية من وطنيته فى آخر مراحل حياته السياسية ، لم يقدم عليها ، ولم يذكر أنه يحكم مصر لحساب مصر منذ شرع الانجليز فى احتلال البلاد وفرضوا سلطانهم عليها ، وهكذا مضت انجلترا فى تنفيذ سياستها فى مصر . . .

الفصل التاسع والعشرون

الرأى العام الانجليزى

وعدوان انجلترا على مصر

« انجلترا تعيب الراى العام الانجليزى للعمل ضد مصر - التلويح بخطر التعصب الاسلامى والقومية العربية والتجمع الاسلامى لاشاعة الذعر فى اوربا - الاحرار الانجليز يستنكرون عدوان انجلترا على مصر - استقالة الوزير برايت - الوزير يسجل على انجلترا انتهاكها لمبادئ الاخلاق والاحكام القانون الدولى - استنكار العمال لسياسة حكومتهم واحتجاجهم رسميا - حكومة انجلترا لا تبالي بالاحتجاجات - لورد راندولف تشرشل والد المستر تشرشل يدافع عن المصريين وينتقد عدوان بلاده على مصر ويمرئ الشعب الانجليزى من جريمة حكومته - تشرشل الكبير يقول ان بريطانيا ضلت الطريق ويتهم حكومته بالكذب - راندولف يقول ان سياسة بريطانيا خلقت فى الشرق حقدا عميقا على الغرب ويقول : ان مصر هى الطريق العظيم الى الهند ولكن فى حالة السلم وحدها - لا فى حالة الحرب - راندولف يتنبأ بزوال سلطان انجلترا عن الهند - راندولف يقول : لا امن لانجلترا الا اذا كسبت ثقة الشعب المصرى واخلصه بجميل تسديه له ، لا بالاعتداء عليه »

عمدت انجلترا الى تعبئة صحافتها فى حملة تهدف الى التلويح دائما بخطر التعصب الاسلامى ، وبعث القومية العربية وما قد يترتب عليهما من تجمع اسلامى جديد يهدد الامبراطورية البريطانية بأشد الأخطار وكان هدف السياسة الانجليزية فى هذا هو اشاعة الذعر فى اوربا على الصورة التى يمكن أن تتخذ منها سندا تبرر به عدوانها على مصر .

ولقد نجحت انجلترا الى حد كبير فى خلق هذا الشعور فى الراى العام الانجليزى أو على الأقل مكن لها هذا الزعم من السيطرة على الراى العام بالقدر الذى يؤمنها من قيام معارضة ذات بال لسياستها .

الا أن هذا لم يمنع جانبا من الراى العام الانجليزى من استنكار العدوان البريطانى على مصر ، فقد هاجم بعض النواب فى مجلس العموم البريطانى سياسة حكومته واستنكروا عدوانها على مصر ووصفوه بأنه جريمة دولية تنطوى على الوحشية والخيانة والاجرام كما استقال المستر « جون برايت »

من منصبه الوزاري احتجاجا على هذا العدوان الذي وصفه بأنه انتهاك
لأحكام القانون الدولي وقانون الأخلاق ، ورفض هذا الوزير أن يتحمل
مسئولية عدوان جيوش حكومته ، وكان عامة الناس وبصفة خاصة العمال
تأثرين على تصرف حكومتهم ، وقد عقد العمال اجتماعا تدارسوا فيه
موضوع العدوان على مصر ، ثم انتهى بإرسالهم احتجاجا رسميا الى الحكومة ،
فى ١٤ يوليو سنة ١٨٨٢ . غير أن احتجاج العمال ذهب صرخة فى واد ،
ولم يقم له أى وزن ، نظرا لان العمال لم يكن لهم وقتئذ أى نفوذ
سياسى فى إنجلترا .

ومن العجيب أن تجد مصر وقتئذ مدافعا عن قضيتها فى شخص « لورد
راندولف تشرشل » والد المستر ونستون تشرشل ، فقد وقف لورد
راندولف خطيبا فى سنة ١٨٨٣ فى مدينة أدنبره وهاجم سياسة « لورد
جرانفيل » قائلا :

لقد كان المصريون البؤساء على وشك النجاح فى ثورتهم ، ولكن من
المؤسف بل مما يعاب علينا أن رئيس وزراء بريطانيا العظمى دفع بأسطوله
وبجيوشه فهاجمت بلادهم ودمرت مدنها وخربت ديارهم وقتلت الآلاف
منهم ودفع بمقاتليه البؤساء فى حمى الطغيان ، فى لحظة تردد وبسبب
حقير مستندا فى هذا الى معاهدات معقودة بينه وبين فرنسا ، تضامنت فيها
الدولتان ، ودفع بكل سلطانه وبكل ثقله ضد هذا الشعب المقاتل ، وما كان
لحكومتنا أن ترتكب جريمة كهذه ، كما أنه لم يكن متصورا أن تخالف
حدود سياستنا الخارجية الحديثة ، ويمكن أن يقول قائل بأننى اذ أتهم
الحكومة على هذه الصورة فإنما أتهم فى الواقع شعب هذا البلد العظيم الذى
سمح أو الذى أقر هذه السياسة . والرد على هذا هو أننى لست واثقا
من أن شعب هذه البلاد قد أقر سياسة الحكومة واذا نظرنا الى نتيجة
الانتخابات البرلمانية عندنا استطعنا أن ندرك أن الشعب أمره فى ذلك على
العكس ، فهو يستنكر هذه السياسة ، إلا أن هذا الشعب لم نهى له حتى

الآن الوسيلة التي تمكنه من الحكم على ما جرى من عدوان .

ونحن اذا لم ندخل في اعتبارنا ، لاقرار سياسة الحكومة ، غير ما حصلت عليه من تأييد الغالبية في البرلمان ، كان صحيحا أنها نالت تأييد أعضاء مجلس العموم ولكن هل موافقة أغلبية أعضاء مجلس العموم لها مثل هذه القيمة أو أن من شأنها أن تقر مثل هذا الوضع ؟؟ ثم أنه بفرض أن الشعب الانجليزى جميعه قد أيد سياسة الحكومة تجاه مصر في جملتها .. فان هذا الشعب لا يعتبر مسئولا عن تأييده اذا كان قد بذله للحكومة مخدوعا ، وبما ادخل عليه من غش وتمويه ..

ان الحكومة - منذ بدء الازمة في مصر حتى نهايتها - درجت على تزويد المجلس بمعلومات غير صحيحة ، على طول الخط لقد قيل لكم بان الحركة التي تقوم في مصر لا تعدو أن تكون تمردا عسكريا ، وتلك كانت الاكذوبة الاولى فلا يمكن لاي انسان أن ينكر أن عرابي كان زعيما لأمتة يعبر عما تعانيه من آلام وأن الحركة التمردية التي قامت في مصر لم تكن الا كفاح شعب يائس ... ولقد قيل لكم بأن الاسطول الانجليزى كان معرضا لأشد التهديد في الاسكندرية وتلك كانت اكذوبة ثانية .. فالذين كانوا في حالة رعب وفزع ، هم فقط - مصاصو الدماء من المرايين ، والى جانبهم حشالات من كافة الشعوب وأعوان لهم من الحقراء ، أولئك هم الذين انتابهم الفزع من شعب أراد أن يستيقظ وينهض ويعمل ... لقد قيل لكم أن قناة السويس في خطر وتلك هي ثلاثة الاكاذيب فقناة السويس لم تتعرض اطلاقا للخطر . وفي كافة الازمات التي اجتازتها مصر استمرت التجارة العابرة في قناة السويس في طريقها المألوف .

.. ان هدفى أيها الشعب أن أبين لكم الضرورة في حالة ما اذا وتقتسم بى .. أن أبين لكم ضرورة التدخل .. ولقد ضلت بريطانيا العظمى الطريق ، وقد أرادت أن تنهض بمهمة لا أمل فيها . لقد سارت في الطريق لا بد أن ينتهى بالقضاء عليها .. وهذا يذكرنى بالأكذوبة الكبرى والأخيرة من أكاذيب الحكومة الانجليزية ..

لقد قيل لكم بأن جيوشنا ذهبت الى مصر دون أن تحمل أى هدف شخصى وانما الهدف هو تحقيق صالح أوروبا وصالح الشعب المصرى ، فإين هذا

مما حدث - فعلا ٠٠٠ ان الذى حدث نتيجة للعدوان على مصر هو أن الحكومة الانجليزية قد قضت على التجارة بين الشرق والغرب قضاء مبرما بسبب تدميرها المدين المصرية وأحالتها الى رماد ، كما وجهت للتجارة بين أوروبا والشرق ضربة قاضية بسبب اعتدائها على قناة السويس تلك القناة التى ظلت منذ انشائها بعيدة عن العمليات العسكرية ان هذه الحكومة أضرت أبلغ الضرر بتجارة الشرق عندما أوقفت كافة المعاملات التجارية فى مصر لمدة ثلاثة أشهر ٠٠٠ ولقد كان من أثر هذه الضربات المتتالية أن ساد مصر روح العداء والحقده ضد الاجنبى الغربى بصفة عامة والانجليزى بصفة خاصة وهو حقد عميق ومريع لن نتمكن من تخفيف حدته وغلوائه وستظل مصالح الغرب طوال السنوات العديدة المتبلة معلقة فى مصر بخيط رفيع ، سيقال لكم أن مصر هى الطريق العظيم للهند وأن على انجلترا أن تحتفظ بهذا الطريق بالغاما بلغ الثمن - تلك خدعة كبرى وخيال لا ينتهى الى غاية وما أكثر أمثال تلك الخدع التى تسيطر على السياسة الخارجية للبلاد .

قد يقال يوما ما أن الضرورة تحتم المحافظة على توازن القوى - ولكن هذا القول لن يستقر طويلا ٠٠٠ والآن سيقال لنا أننا نملك الطريق الى الهند علما بأنه ليس بعيد أن يأتى ذلك اليوم الذى تزول فيه سيطرتنا على الهند ذاتها ٠٠ وأن مصر ليست الطريق العظيم الى الهند فقناة السويس طريق تجارى الى الهند وهى طريق عظيم فى حالة السلم ، ولكنه لم يكن ولن يكون طريقا حربيا لبريطانيا العظمى فى حالة الحرب ٠٠٠ فعند الحرب لا يمكن أن توجد طرق محددة بين بريطانيا العظمى وامبراطوريتها فان طريقها عندئذ سيكون عبر المحيط فى البحار العميقة ، وعليكم أن تتجنبوا ذلك الخطر الكبير الذى يهددكم ، فلا تعتمدوا على المواصلات عبر القارات حتى لا تتعرض انجلترا دائما للالتقاء بجيوش دولة عسكرية ضخمة فى أى وقت من الاوقات واذا شئتم أن تجعلوا من مصر طريقكم العظيم الى الهند ، لتجتازه جيوشكم واساطيلكم فى كل وقت فلا سبيل لكم لتحقيق هذه المشيئة الا ثقة الشعب المصرى واخلاصه مقابل جميل تسادونه الى هذا الشعب يذكره ويعترف به لكم ، وذلك بمنحه تلك الحرية التى حارب من أجلها ، ولا تنسوا ان المصريين كانوا سينجحون فى كفاحهم لولا عدوان جنودكم الذين قضوا بقوة السلاح على حق المصريين فى استخلاص حريتهم .

الفصل الثالثون

الصراع بين فرنسا وانجلترا في مصر

عود الى الرقابة الثنائية

« انجلترا تعمل على ارهاق المالية المصرية - المراقبان الماليان يسجلان مسئولية مصر عن خسائر ضرب الاسكندرية - المراقبان يقدران التعويض بشمانية ملايين جنيه - المراقبان يزعمان أن مصر بلد أعمال لا حاجة لها الى القوة العسكرية - رأى المراقبين كان تمهيدا لحل الجيش - مطالبتهما بتشكيل لجنة دولية لتقدير التعويضات - الحديو توفيق يعد مرسوم تشكيل اللجنة - فرنسا تعترض وتفتند الاساس القانوني للتعويض - فرنسا تفتي بعدم مسئولية الحكومة المصرية وتدعو الى عرض الموضوع على القضاء - رئيس وزراء فرنسا يبدى خوفه من أن تعتبر المطالبة بالتعويض سابقة دولية يعتد بها - دوكلير لا يرى وجهها للتعويض - توفيق يتجاهل رأى فرنسا ويمضى في تشكيل اللجنة - عرابي يحتج - ثورة الراى العام ضد عبث المراقبين في مصر - انجلترا تقول « لا » مكان للرقابة الثنائية بعد الاحتلال - فرنسا تتمسك بالرقابة - انجلترا توقف نشاط المراقب الانجليزي وتثير حملة ضد نظام الرقابة - تهديدها لفرنسا في تونس - فرنسا تتحدى التهديد - انجلترا تبتدى رغبتها في ابدال الرقابة بنظام اكثر نفعا - مطالبتها لفرنسا بالتنازل عن نظام الرقابة رعاية لحق المصريين في ادارة شئونهم - دوكلير يتهم انجلترا بالعمل على الاستعاضة عن الرقابة بموظف انجليزي - رئيس وزراء فرنسا ينهى على انجلترا استئثارها بالمزايا في مصر دون مقابل تعوض به فرنسا - انجلترا تعيب على فرنسا طلب المقابل - دوكلير يطالب بمشاركة فرنسا لانجلترا في تنظيم احوال مصر - رئيس وزراء فرنسا يأخذ على انجلترا أن اكتشافها لعيوب الرقابة الثنائية لم يحدث الا بعد احتلالها مصر - انجلترا توعد لشريف باشا بالغاء الرقابة - رسالة شريف باشا الى فرنسا - انجلترا تؤيد مطالبة مصر بالغاء نظام الرقابة - انجلترا ترى انه من الطبيعي أن يحل موظف انجليزي محل الرقابة - انجلترا تقول لفرنسا بقاء الرقابة يثير شعور المصريين - رئيس وزراء فرنسا يقول انه كان يرجو أن تتحد فرنسا وانجلترا لتطور مصالحهما في مصر - المقابل الذي تطالب به فرنسا انجلترا كما أوضحه رئيس الوزراء - فشل سياسة دوكلير واستقالته - توفيق يلغى الرقابة الثنائية في فبراير ١٨٨٣ ، « جول فيري » ، رئيس وزراء فرنسا الجديد ينقذ نية فرنسا في احتلال مصر اذا تم جلاء انجلترا « جول فيري » يطالب بالجلاء عن مصر وعدم المساس بمركزها الدولي - « جرانفيل » يعلن شروط الجلاء - انجلترا تسد الطريق أمام مطامع فرنسا »

بينما كانت الأحداث تجرى على الصورة التي أسلفناها ، كانت انجلترا
تجهد ما وسعها الجهد لترهق المالية المصرية ولتزيد من أعبائها ولتضاعف
حدة الارتباك المالي في البلاد . .

•• وفى هذا السيل فوجئت الدوائر الحكومية المصرية بالمراقبين العاملين الانجليزى والفرنسى يتحركان للعمل فى ذات الاتجاه الذى يرمى الى ارهاق مصر ماليا ، تحرك المراقبان للعمل بعد أن كان نشاطهما قد توقف لفترة معينة ، واختارا معاودة هذا النشاط المفاجئ اليوم الثالث عشر من أغسطس سنة ١٨٨٢ حين كان الحديو توفيق وبطاته وأعوانه ما زالوا فى الاسكندرية تحميهم حراب الانجليز ومدافعهم ، وفى هذا اليوم ، تقدم المراقبان ، من تلقاء - نفسيهما - بمذكرة الى الحكومة المصرية ، سجلا فيها مسؤولية هذه الحكومة عن احرائق والتدمير الذى أصاب الاسكندرية ، وعما صاحب العدوان الانجليزى من التقتيل والسلب والنهب ، ولفتت المذكر نظر حكومة مصر الى أن الالتزامات التى تفرضها هذه الحسائر على مصر تفرض عليها تدبير ما يقرب من ثمانية ملايين من الجنيهات الذهبية، وقالت المذكرة نظر حكومة مصر الا أن الالتزامات التى تفرضها هذه الحسائر على سندات وأنه لكى يمكن الحصول على هذا المبلغ وفوائده التى ستستحق عن هذه السندات فإنه لزاما على الحكومة المصرية أن تبحث عن موارد جديدة لتغطيتها +

ثم تعرضت المذكرة الى هدفها المقصود ، فقالت ان ميزانية الحربية قد استنفدت منذ سنين فائض ميزانية الدولة غير المخصص لخدمة الدين العمومى ، وأن الزيادة السريعة فى ميزانية وزارة الحربية كانت أحد الاسباب الرئيسية للاحداث التى وقعت حاليا •
وقالت المذكرة « ان مصر بلد أعمال وليست فى حاجة لان تصبح دولة ذات سلطان عسكرى ••• ومنذ الآن يتعين علينا أن نعلن بأن من العبث أن نخفى الحقائق على أنفسنا - لقد أصبحت مصر عاجزة عن مواجهة ما عليها من التزامات • »

ثم مضى المراقبان يفسران فى مذكرتهما أحكام القانون الدولى عامة وأحكام القانون الخاص بالنسبة للتعويض الذى زعماء ، فقالا :
« ليس فى مصر تشريع كتلك التشريعات القائمة فى الدول الاوروبية والى تحدد مسؤولية الدولة فى حالات الحرب أو الثورة العسكرية والى

يقصد منها حماية الحكومات من التفسير التعسفى للقضاء ومما قد يحدث من استغلال هذه الاحداث لاغراض ذاتية أو سياسية ولذلك يقترح المراقبان رغبة منهما فى حماية الحكومة المصرية مما قد يصيبها من الضرر اصدار تشريع يمنع المحاكم من النظر فى قضايا التعويضات وتشكيل لجنة دولية تقوم بتقدير التعويضات اللازمة .. »

ولقد امثل الخديو بناء على أمر « سير ادوارد ماليت » لرغبة المراقبين وأعد مشروع مرسوم يتضمن تشكيل هذه اللجنة الدولية وقد أبلغ المرسوم لسائر الدول الاجنبية ..

ولما أبلغ « المسيو دوكلير » رئيس وزراء فرنسا بنص مذكرة المراقبين وبمشروع المرسوم الذى أعده الخديو توفيق وجه فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الرسالة التالية الى « المستر بلا نكيت » الوزير الانجليزى المفوض فى باريس دون أن يتأثر فى رسالته بما كان يحرص عليه من مجاملة انجلترا ..

« بموجب نصوص المرسوم المرفق بمذكرة المراقبين يتضح بأن الاضرار المطلوب دفع تعويض عنها هى تلك الاضرار التى نتجت من وقوع الاعمال الحربية ، أو من التمرد العسكرى وأن أعمال السلب والنهب أو الاحراق التى وقعت منذ ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ انما هى أضرار جاءت نتيجة لقوة قاهرة ولا تعتبر وفقاً لاحكام القضاء المسلم بها دولياً كأساس صالح لإنشاء أى حق يستند اليه كل من أصابه ضرر فى مطالبة صاحب السيادة الاقليمية بتعويض ما ، واننا لعل أساس عندما نرى - وبحق - عكس الراى الذى تضمنته مذكرة المراقبين من أن المحاكم المصرية اذا رفعت اليها طلبات التعويض الموجه ضد الدولة عما وقع من أضرار نتيجة للأعمال الحربية أو ما وقع من سلب ونهب فإن هذه المحاكم سوف تبادر برفض طلبات التعويض وتعلن عدم اختصاصها بنظر مثل هذه القضايا .. »

ثم عاد رئيس وزراء فرنسا فجارى فى رسالته الحكومة الانجليزية فيما كانت تهدف اليه من تحميل مصر هذه الاعباء المالية الا أنه حرص على ألا تكون موافقته سابقة يعتد بها مستقبلاً فى القانون الدولى .. وفى هذا الصدد استطردت الرسالة تقول : ..

« الا أنه رغبة منا في ألا نقر سابقة تتعارض مع أحكام القضاء في هذا الشأن نرى أنه يتعين استبعاد كل ما عساه أن يفسر سلفاً بأنه اعتراف من جانب الحكومة المصرية بمبدأ مسئوليتها عن تعويض ما وقع من أضرار » .
وختم المسيو دوكلير رسالته فقال : -

« انه اذا كان هناك وجه لالزام مصر بهذه التعويضات فان ذلك لن يكون الا استنادا لرغبتها ولا اعتبارات تقوم على العدالة الخالصة » .

لقد كان في استطاعة الحديو توفيق أن يستند لما أبداه « المسيو روكلير » ، رئيس وزراء فرنسا من رأى قانونى كان بلا شك محل تشاور رجال القانون في فرنسا ، فيتوسل بهذا الى معارضة وجهة نظر المراقبين وعدم اصدار مرسومه بتسمية القضاء وتشكيل اللجنة الدولية التى ستولى تحديد التعويضات ولكنه امتثل لأوامر « السير ادوارد ماليت » ، ولما تبين « للمسيو دوكلير » أن الحديو يخضع لما في مذكرة المراقبين ، طالب بدوره - أن تشمل طلبات التعويض كافة الأضرار بينما أن « لورد جرانفيل » كان قد اقترح ألا يشمل التعويض ، الوثائق والاوراق المالية المفقودة وكذلك لا يشمل الاوراق النقدية والجواهر والتحف الفنية نظرا لتعذر التحقق من صحة الطلبات التى تقدم بشأنها .

وقد أدرك « عرابى » ، أن الحديو توفيق انساق وراء محاولة المراقبين بالنسبة للتعويضات واستجاب لمطامعهما ، ومن ثم فقد حذر المسئولين من هذه اللجنة .

وقد قامت لجنة التعويضات بمهمتها على الوجه الذى يرضى انجلترا ودول الغرب ، وانتهت الى الزام الحكومة المصرية بدفع ما يزيد على أربعة ملايين من الجنيهات تعويضا للأجانب والمشاركة عما أصابهم من أضرار يعلم الله مدى صحتها . .

ذلك هو الدور الخطير الذى قامت به الرقابة الثنائية التى أرادت انجلترا أن تمهد به لالغاء هذه الرقابة في مصر ولعله أخط دور لعبه المراقبان ليحققا للاستعمار أغراضه ، وليقوما بخلق الاحداث واثارة الازمات التى انتهت اليها باحتلال انجلترا لمصر . ولقد كان لنظام الرقابة الادارية الذى

فرضته انجلترا وفرنسا على مصر فرضا آثار سيئة فأصبح عنصرا أساسيا في إثارة واستفزاز الشعور الوطنى الا أنه ظل معمولاً به في نطاق السياسة المشتركة المتفق عليها بين الدولتين تجاه مصر كما كان يتمتع بالتأييد المطلق من كل من الدولتين •

ولقد رأينا كيف كان « لورد جرانفيل » و « برتملى سانت هيلر » و « جاميتا » يرفضون كافة ما كانت تبديه الهيئات المصرية من اعتراضات واحتجاجات على قيام هذا النظام الذى طالما كان فى رأى انجلترا وفرنسا أو فى زعمهما - أصلح وضع يخدم مصر ، حيث يتطور - مع الزمن - تطورا من شأنه نشر الرخاء والرفاهية فى البلاد •

أما وقد تم احتلال انجلترا لمصر ، فإن الابقاء على هذا النظام أصبح محل تساؤل •

فهل كان من الممكن أن يظل هذا النظام قائما فى مصر ، ومحتفظا بسلطاته واختصاصاته - بعد أن تمت لانجلترا السيطرة على مصر ...
إكان ممكنا أن تعايش الرقابة الثنائية الاحتلال الانجليزى ...
هل كان من الممكن أن تظل قاعدة المساواة فى المزايا والنفوذ التى كان معمولاً بها بين فرنسا وانجلترا قبل الاحتلال باقية كما هى بعد احتلال انجلترا لمصر ؟

لقد أبدى البعض رأيا بأن هذا النظام الذى جاء وليد اتفاقات نصفها سياسى ونصفها مالى قد أدى مهمته وجاء أوان زواله لأن سنده الوحيد كان القوات العسكرية التى أصبحت انجلترا تنفرد بها فى مصر بعد الاحتلال وكان مسيو « دوكلير » رئيس الوزراء الفرنسى الذى حل محل « دى فريسنيه » ، والذى بادر بتهية انجلترا لانتصارها على المصريين واحتلالها لمصر يأمل بقاء هذا النظام وكان يعتقد أن بوسع فرنسا وبما لها من سلطان أن تحتفظ به كما كان يأمل فى أن تقدر انجلترا موقف فرنسا منها ، وتذكر لها انها اطلقت أيدي القوات الانجليزية أثناء العدوان على مصر ، وأنه وقد تم لها احتلال مصر قد آن أن تعترف وتقر بما لفرنسا من امتيازات سياسية ومالية فى مصر ••

الآن أن أمل المسيو « دوكلير » لم يدم طويلا ، فان الحكومة الانجليزية بادرت من تلقاء نفسها فعهدت الى وزيرها المفوض في باريس ابلاغ الحكومة الفرنسية المذكرة التالية في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢

« لقد عاد « سير كولفن » الى مصر بناء على رغبة قوية أبدتها الحكومة المصرية وليس لدى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية سبب للاعتراض على عودته الا أنها رأت أن تنصحه بالآلا يعود الى مزاوله مهام وظيفته كمراقب بصفة فورية للاسباب الآتية : -

ان الاجراءات التي اتخذتها حكومة صاحبة الجلالة البريطانية لاعادة النظام الى نصابه في مصر أثبتت على هذه الحكومة مسئولية كبرى فيما يتعلق بالنصائح والمشورة التي يتعين عليها ابدائها نحو نظام الحكم المقبل في مصر .

ولان الاحداث الاخيرة قد أوجدت شكوكا كثيرة حول مناسبة الابقاء على نظام المراقبة الثنائية طبقا للوضع الذي كان قائما وفقا للمرسوم الخديوى الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

ومن المحتمل أن يكون مثل هذا الشك قد راود الحكومة الفرنسية .
ان العمل الشخصى الذى كان يباشره المراقبان قد توقف بحكم تخلفهما وغيابهما ولقد رأيت أنه من المناسب أن أوصى « سير كولفن » بالآلا يعود الى مزاوله وظيفته عند رجوعه الى مصر بل عليه أن يتيح فسحة من الوقت .
تستطيع خلالها حكومة صاحبة الجلالة البريطانية أن تكون وجهة نظرها فى الموضوع بأكمله . »

وفى ذات الوقت أوعزت الحكومة الانجليزية الى صحافتها لتقوم بحملة ضد فرنسا فى هذا الشأن وقد كتبت الصحافة تقول « لقد سمعنا صدى كلام عن المراقبة المشتركة كأنها شيء وضعى دائم حاله كونها قد سقطت ولا يمكن أن ترجع الا بارادة انجلترا التى لها قوة عسكرية فى مصر قوامها اثنا عشر ألف جندي . فضلا عن تذكير فرنسا بأن عليها أن تلتطف من موقفها ازاء مصر والا تصدت انجلترا لها فى تونس ، ولم يمض على احتلال فرنسا لها الا سنة واحدة »

ولقد أدرك المسيو « دوكلير » رئيس وزراء فرنسا نية الحكومة الانجليزية فى انهاء الرقابة الثنائية والقضاء على ما لفرنسا من نفوذ فى مصر

فأمر المراقب الفرنسي بالسفر إلى الحال إلى القاهرة لمباشرة وظيفته فوراً وأوصاه بأن يصر على تحمل كافة مسئولياتها في مصر .

وهكذا بدأ الصراع بين الدولتين ولكن المعركة لم تكن متكافئة ، فإن إنجلترا ظلت محتفظة دائماً بقدرتها على المبادرة في العمل . وقد أرسلت في ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢ إلى سفيرها في باريس بمذكرة وعهدت إليه أن يبلغ مضمونها للحكومة الفرنسية نصها الآتي :

« سيدى اللورد .. »

لقد أجلت حكومة صاحبة الجلالة موضوع بحث التعديلات المراد إدخالها على نظام الإدارة في مصر وبالتبعية تعديل ما تم من اتفاقيات وهي اتفاقيات ذات طابع دولي ، كما وأنه يتعين تعرف طبيعة تعديل ما تم من اتفاقيات ذات طابع دولي ، كما وأنه يتعين تعرف طبيعة التعديلات التي يتضح ضرورة إدخالها على ضوء التجارب الأخيرة ومن المرغوب فيه جداً انتهاز أول مناسبة لمشاورة الحكومة الفرنسية حول النقاط التي تهم المصلحة المشتركة للدولتين ، وأن تنتهز الحكومة الانجليزية مناسبة عودتكم إلى باريس لتفضي اليكم بوجهة نظرها في هذا الموضوع ونذكر أن من بين الاتفاقيات التي أشرنا إليها أن يكون لنظام الرقابة الثنائية الفرنسية الانجليزية المقام الأول من الأهمية ، وذلك طبقاً للمرسوم الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ثم طبقاً لما أضيف لهذا الجهاز من اختصاصات بموجب مرسوم ٥ نوفمبر ١٨٧٩

« وإن الحكومة الانجليزية لا تنكر ما جاءت به الرقابة من الفوائده المادية وما جلبت على القطر المصري من المنافع العديدة بل إنها لتسجل للمراقبين العاملين نشاطهما وسعيهما الجاد في تحقيق تلك المنافع ، غير أن الحوادث الأخيرة قد أوضحت أن هذا الجهاز لا يخلو من الخلل وهو ما رأت الحكومة الانجليزية من أجله أن الإجراء بها العدول تماماً عن هذا النظام واستبداله بنظام آخر ، وهي ترى أن خير ما يمكن اتخاذه في هذا الصدد هو أن يعين الخديو مستشاراً أوروبياً واحداً يحضر جلسات مجلس النظام متى دعاه البعاً الخديو وأن تكون صفته في ذلك غير صفة وزير المالية وعلى أن يكون للخديو الحق في رسم الحدود والاختصاصات التي لا تتعداها وظيفته سواء

بالنسبة للتفتيش على المصالح ، أو لبدء الرأى فى المسائل المتعلقة بالمالية ودون أن يرخص له فى التدخل المطلق فى ادارة البلاد وهذا المشروع هو أنفع المشروعات التى ينبغى أن ينظر فيها من أجل استبدال نظام الرقابة الثنائية بما هو أكثر نفعا ..

وكان من رأى « اللورد جرانفيل » فى هذه الرسالة أن ذلك يمهّد للأمة المصرية سبيل استقلالها كما أنه أوضح فيها أن حكومته ترى أن يعين للوظيفة المقترحة أجل محدد ينقضى بمضى عشر سنوات على أن يعاد البحث فى النظام الجديد فى نهاية السنوات الخمس الأولى من هذا الأجل لمعرفة ما اذا كان من الصالح تجديدها ، أو تعديلها حسبما تقضى به ظروف الحال ، وبناء على ما يتضح فيما بعد ، من تناقص العنصر الأوروبى العامل فى الادارة المالية ، وبازدياد العنصر المصرى فيها .

ثم قال : « فاذا حاز هذا المشروع قبولا من الحكومة الفرنسية ، فانه بعد أن يقوم المراقبان العامان ببعض الأعمال المتعلقة بوظيفتهما سيعلان الحديو بأن انجلترا وفرنسا تعترضان التنازل عما لهما من مركز استثنائى فى الرقابة ، وانهما تشيران باصدار الأوامر بالغاء هذه المراقبة وابلاغ ذلك للدول ..

وفضلا عن ذلك فان الحكومة الانجليزية تعرض أن يعلن للحكومة المصرية أن انجلترا أو فرنسا تودان أن يستخدم فى جميع فروع الادارة المصرية عدد عظيم من المصريين وان يقلدوا الوظائف التى يستطيعون أن يقوموا فيها بأعمال نافعة ..

وانهى « لورد جرانفيل » رسالته قائلا :

« ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تحبذ مثل هذا المشروع لانه بالاضافة الى بساطته فانه يمكن المصريين من المشاركة فى تطور بلادهم نحو الاستقلال .. »

ولقد أنهى المسيو « تيسو » سفير فرنسا فى لندن الى المسيو « دوكلير »

رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها الرسالة الآتية :

« ان وزارة لندن تعرض علينا أمرين - أولهما العدول اختيارا عن

نظام المراقبة الثنائية والاستعاضة عن المراقبين بموظف كبير ومن الطبيعى

أن يكون انجليزيا وأن تقل اختصاصاته عما كان للمراقبة الثائية من اختصاصات واسعة والثاني - أن نقبل الاصلاحات الادارية التي سيكون من أثرها وفقا للمبدأ الذي يقوم عليه النقص العظيم في العنصر الأوربي واستبداله بالعنصر المصري في خدمة الادارة - وذلك هو المشروع الذي تفرضه علينا انجلترا بكل بساطة ولا أظن أن في نيتها أن تعرض علينا سواء ، ولقد أوضحت للورد جرانفيل أنكم كنتم تتوقعون منه مشروعاً أفضل وأبديت له أسفكم بسبب ما أضعته الوزارة الانجليزية من وقت ثمين دون أن تخبرنا أو تعلن لنا مقاصدها اعلانا كاملاً .

الا ان لورد جرانفيل قال ان المشروع الانجليزي هو كل ما تتوخاه انجلترا ولقد أوضحت له بأن هذا الكل يمثل شيئاً بالنسبة لانجلترا اما بالنسبة لنا فلا يمثل شيئاً وانه لهذا تطلب انجلترا منا أن نضحى الذي نطالب بهما اجبته بأنه ليس لدى تعليمات تسمح لي بمباحثته في هذا بما لنا في الوقت الذي عملت فيه هي على تعويض نفسها - سلفاً - دون ان تقدم لنا أي تعويض ولما سألتني لورد جرانفيل عن التعويض والمقابل الشأن الا انني ذكرت له بصفة غير رسمية رغبة فرنسا في أن يكون لها عضو فرنسي في الوزارة المصرية . . .

فاجاب لورد جرانفيل بأن هذا المقابل لا يتفق مع القواعد والنظم التي ترى انجلترا التزامها في مصر ولا سيما اتجاهها الى تقليل عدد الموظفين الاوروبيين وزيادة عدد الموظفين المصريين . . .

وقد أصيب المسيو « دوكلير » بصدمة عنيفة بسبب موقف انجلترا من فرنسا فبعث برسالة الى سفيره في لندن قال فيها :

« اجتمعت باللورد « ليونز » الذي جاء ليأخذ ردي على العرض الانجليزي وقلت له وفقاً لتصريحاتكم المتكررة أن نظام الرقابة الثائية قد عاد بفوائد مادية كثيرة على القطر المصري وأن المراقبين الانجليز والفرنسي قد أحسنوا العمل ونفذوا بأمانة ونشاط المهمة الموكولة اليهما بحيث لم يصبح هذا النظام في حاجة لدليل من أجل ضرورة الابقاء عليه . . .

...وقلت له : انكم تريدون إلغاء الرقابة الثنائية بزعم انها لا تخلو من الخلل والمخاوف ، فاین الخلل والمخاوف واین ماتقولونه مما لم نر منه شيئا عيئتموه وحددتموه في عرضكم هذا ؟ هل تريدون حقيقة ان تلغوا المراقبة ؟ لا لا لا لا اظن ذلك فانكم تقولون انه سيستعاض عنها بمستشار أوروبي يعينه سمو الحديو ، فقولكم أوروبي يستفاد منه انه سيكون انجليزيا وانی أرى ان ماتعرضونه ليس هو في الحقيقة إلغاء المراقبة بل هو إلغاء وظيفة المراقب الفرنسي ، ولذلك فلا تعجبوا اذا قلت لكم ان ما تعرضونه غير مقبول ...

وقد أجبني لورد ليونز بأنه سينقل هذا الى حكومته فقلت له : ويمكنك أن تضيف الى ما سمعت أن أمام حكومتكم ثلاثة حلول للموقف ، هي :
أولا - أن تقوم حكومتكم بمفردها بتنظيم شئون مصر •
ثانيا - أن تقوم بذلك بالاشتراك مع أوروبا بأسرها •
ثالثا - أن تقوم بذلك بالاشتراك مع فرنسا •

ولقد سبق أن صرح « لورد جرانفيل » للمسيو « تيسو » سفيرنا في لندن بأن انجلترا ترغب في التفاهم معنا حول هذا التنظيم وأن الاتفاق مع فرنسا يلائم مصلحة انجلترا وأملی أن يعود « لورد جرانفيل » الى هذا الرأي ..

وعندما انتهيت من حديثي مع السفير الانجليزى الى هذا الحد هم بالانصراف ، وفي الطريق الى الباب مد يده وقال : أرجو أن نهتدى الى تسوية أخرى فأجبتة انی أود ذلك وأرجو أن يتم التفاهم وانی قد عازمت على ألا أقبل الا ما يستطيع قبوله والتسليم به وانی واثق بأنكم تبادلوننى ذات الشعور وعلى يقين من اننى أدیت الأمانة وأخلصت فى السعى لتأييد الوفاق الودى بين فرنسا وانجلترا فاذا رفض الانجليز مسعاى فائنى سأرضى - مكبرها -

كما اننى أوضحت الى « لورد ليونز » أن رأيى غاية فى البساطة وسألته : « أتريدون نظاما قائما بالاتفاق بين الدول أم نظاما يقوم استنادا الى اتفاقية بين الحديو وانجلترا وفرنسا ؟ »

ان فرنسا لا تفرق - من جانبها بين الصورتين فحقها واحد في الحالتين
كما أن انجلترا لا تستطيع ، لا في الصورة الأولى ولا في الصورة الثانية
أن تتجاهل ما يفرضه القانون من ضرورة حصولها على موافقة فرنسا
موافقة تعاقدية صريحة واضحة .

ثم استطرد رئيس وزراء فرنسا في رسالته قائلا :
« نزع الحكومة الانجليزية بأن في نظام الرقابة الحالي عيوباً ومساوئ »
تعينها ولا تحددها وتعرض بدلا منه قيام موظف انجليزي بالعمل بدلا من
الموظفين الحاليين الانجليزى والفرنسى وان النتيجة التى تسعى اليها الحكومة
الانجليزية لمن الواضح بحيث أرى نفسى فى غنى عن ابرازها وأن لدى
من الأسباب ما يجعلنى معتقدا بأن الحكومة الانجليزية لن تصر على التمسك
موجهة نظرها ولاسيما وهى مرتبطة بماتم ابرامه بيننا من اتفاقيات وما أعلنته
وارتبطت به من تنزه عن أى غرض شخصى فى مصر فضلا عن التصريحات
المتكررة التى أعلنها وزراء انجلترا وممثلوها الدبلوماسيون « وختم المسيو
دوكليز رسالته طالبا من السفير الفرنسى ابلاغ اللورد جرانفيل مضمونها .
وفى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، بعث « اللورد جرانفيل » الى فرنسا
بمذكرة قال فيها ما يلى :

ان نظام الرقابة الثنائية طبقا للنظام الذى تم وضعه فى سنة ١٨٧٩
كان سببا فى الكثير من العوائق والصعاب عند الشروع فى المفاوضات
التي جرت بعد ظهور بواذر الثورة العسكرية ورغما عما أبدته الحكومتان
الفرنسية والانجليزية من الاستعداد الطيب والرغبة فى أن يكون تعرفها فى
نطاق التفاهم التام بينهما كما فشل هذا النظام عندما أثر بين الدولتين
موضوع التجائهما لاستعمال القوة ضد الثوار . .
« وان حكومة صاحبة الجلالة ترى أن إعادة هذا النظام فى شكل الرقابة
السابقة أمر مستحيل وهى تعرف أن هذا هو رأى الوزراء المصريين ورأى
آخرين من المصريين لهم تجربتهم السياسية ، كما أن لدى الحكومة الانجليزية
من المعلومات ما يحملها على الاعتقاد بأن هذا أيضا يعد رأى المسيو ، دوكليز
رئيس وزراء فرنسا . .

انه يبدو لى أن الرقابة كانت وجهة نظر خاطئة وأن النظام الذى سيفرض
لن يدوم الا مدة محددة ، ثم انه وفقا لمداول التعبير الانجليزي لا يعتبر رقابة

وذلك لاننا نبغى ابعاد كل نفوذ سياسى عن الوظيفة الجديدة ، انكم تعلمون
أن اختيار المراقبين العامين وابقاءهما فى وظيفتهما كان متعلقا بسلطان ورأى
حكومتين أجنبيتين أعنى فرنسا وانجلترا أما فيما يتعلق بالوظيفة الجديدة
فان مباشرة الاختيار ستقع على عاتق الخديو وحده ..

وان نظام الرقابة الثنائية كان يحتم وجود المراقبين وحضورهما جلسات
مجلس الوزراء بينما ذلك ليس محتما على الموظف الجديد بموجب قانون
أو اتفاق .. وانما بموجب دعوة صريحة من رئيس الحكومة يدعو بها الموظف
الى حضور جلسات الوزراء ..

ويلاحظ فى هذا الصدد أن رئيس الوزراء الفرنسى فى كافة ما جرى
تبادلته من مكاتبات بينه وبين الحكومة الفرنسية كان يتجاهل ما حرصت
على ابدائه الحكومة الانجليزية دائما فى مكاتباتها من أن هدفها هو الاقلال
من نفوذ الأجانب الى أدنى حد . وتمشيا مع هذا التجاهل بعث رئيس
الوزراء الفرنسى الى الحكومة الانجليزية برسالة قال فيها :

« ان الحكومة الفرنسية لا تشاطر انجلترا رأيها كما انها تصر على
أن الرقابة الثنائية فى مصر طبقا للمرسوم الصادر فى ديسمبر ١٨٧٩ قد
أتت وفقا لاعتراف الحكومة الانجليزية ذاتها بأفضل النتائج بالنسبة لرفاهية
مصر ومعنى هذه الرفاهية من وجهة نظرنا هو الزيادة الطارئة التى تحققت
فى الثروة العامة المصرية وتخفيف الأعباء التى كانت تثقل كاهل المصريين
فى ظل حكومة كانت بعيدة عن التدخل الأجنبى . حكومة كانت تلقى
بكل ثقلها على أفقر طبقات الشعب المصرى وأن هذه النتائج السعيدة لم يكن
ممكنا بلوغها الا بفضل ما كان يقوم من تفاهم بين المراقبين العامين ومن
عملهما فى مصر ذلك العمل المثمر وتلك حقيقة لا يمكن أن يرقى اليها
الشك .

ومن جهة أخرى فانه لا يبدو فى طول المدة التى باشرت فيها الرقابة
الثنائية عملها انها كانت سببا فى قيام صعوبات أو عقبات فى البلاد تلك
هى على الاقل وجهة نظر الحكومة الفرنسية وتلك كانت حتى أول يوليو
الماضى وجهة نظر مسئول انجليزى كان بحكم مركزه قادرا على تعرف الصعاب

أو العقبات ان وجدت ففي يوليو وقبل احتلال انجلترا للأراضي المصرية قدم المستر كولفن (Coivin) مذكرة قامت الحكومة الانجليزية بنشرها أوضح فيها تاريخ الرقابة الثنائية ولم يتعرض فيها الى صعوبات وعقبات نشأت نتيجة لازدواج هذه الرقابة وتحدث عن الرقابة بعبارة لا يمكن أن تثير الشك في المزايا التي تحففت عن العمل المشترك والتفاهم المستمر الذي كان قائما بين المراقبين ..

واذا كان هدف الحكومة الانجليزية الآن كما هو واضح يرمى الى إلغاء ثنائية التدخل من جانب فرنسا وانجلترا في شئون الادارة المالية المصرية بصرف النظر عن أسباب وظروف هذا التدخل فان الحكومة الفرنسية لا يمكن أن تشاطر انجلترا هذا الرأي والا فقد تخلت فرنسا عن حماية مصالح سبق للحكومة الانجليزية ذاتها ان اعترفت بأهميتها ..

وفي نفس الوقت تقدم المسيو « بريديف » المراقب الفرنسي بكتاب الى شريف باشا رئيس الوزراء قال فيه أنه منذ وصوله الى مصر لم يدع الى جلسات مجلس الوزراء وبأنه يعلم أن نظام الرقابة الثنائية لم يعثره أى تغير وطلب بريديف في رسالته ابلاغه الأسباب التي حملت شريف باشا على سلوك هذا النهج اذاه »

ولقد شنت الصحافة الفرنسية حملة ضد انجلترا ، فقالت انه لا يجوز أن تعامل انجلترا فرنسا وهي دولة عظيمة في البحر الأبيض المتوسط ولها مصالح هامة في مصر معاملة دولة صغرى كما اعتبرت أن في مطالبة فرنسا بالتخلي عن نظام الرقابة الثنائية مساسا بنفوذ فرنسا وشرفها ..

ورأت السياسة الانجليزية أن تحرك « سير ادوارد ماليت » ليخدم هدفها برسالة تتلقاها منه حكومته يقول فيها بأن الحكومة المصرية تعتزم إلغاء الرقابة الثنائية .. ويسأل « لورد جرانفيل » عما اذا كان مثل هذا الاجراء ينال القبول من الحكومة الانجليزية حتى يتسنى لحكومة مصر - على ضوء هذا الرد - أن تعلن فرنسا رسميا بإلغاء الرقابة الثنائية .

وقال السير « ماليت » في رسالته أن الحكومة المصرية شرحت في مذكرتها الأسباب التي من أجلها ترى ضرورة إلغاء الرقابة الثنائية على

أساس أنها مصدر ضرر للبلاد وبأنها لم تنشأ بمقتضى اتفاق دولى بل
أنشئت بمقتضى اتفاق خاص بين مصر كطرف أول وبين فرنسا وانجلترا
كطرف ثان وقال ان الحكومة المصرية أثبتت فى مذكرتها ان هذه الرقابة
قد أحدثت خللا فى الادارة العامة للبلاد ، نتيجة لكون الرقابة ثنائية ولأنها
ذات طابع سياسى كان من شأنه اثارة المصريين ودفعهم الى المطالبة بحقوقهم
الشرعية كما أنها عشت بسلطة الحكومة ونفوذها •

وفى ٧ نوفمبر أوعزت الحكومة الانجليزية الى شريف باشا أن يرسل
اليها الرسالة التالية :

« ان الحوادث الأخيرة الطارئة على القطر المصرى قد اضطرت الحكومة
الحديوية الى انشاء الرقابة على نحو ما أنشئت بمقتضى الأمر العالى الصادر
بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ كبدل وقتى للأمر الكريم الصادر فى ١٨
نوفمبر سنة ١٨٧٦ وهو التاريخ الذى يرجع اليه الأصل فى قيام الرقابة
وكانت الغاية الوحيدة الأساسية فى اصدار ديكرتو ١٥ نوفمبر المشار
اليه محصورة فى تثبيت الضمانات الممنوحة لأصحاب الدين ، غير أن المراقبة
على ما جرى تحويرها منذ ذلك أمت ادارة سياسة لا حرية لها فى تأييد
الضمان الممنوح لحاملى القراطيس المصرية وهم حاصلون على ضمانات
خاصة ولما كان قانون التصفية المعين والمثبت للدائنين الضمانات الممنوحة لهم
والمصدق عليها من الدول لا يعتبر المراقبة فى جملة هذه الضمانات كانت
المراقبة لا تتعلق على الاطلاق بالدول الموقعة على قانون التصفية فهى لذلك
ليست جزءا من الضمانات المعطاة لدائنى الحكومة ووجودها أو الغاؤها يتعلق
فقط باتحاد خاص بين حكومتى فرنسا وانجلترا من جهة وبين الحكومة
الحديوية من جهة أخرى وبناء على ذلك رأيت الحكومة المصرية أن تطلب
الى الحكومة الانجليزية (وورد فى النسخة المرسلة الى باريس الى الحكومة
الفرنسية) العدول عن التمسك بهذه المراقبة التى لم يبق من سبب يوجب
وجودها بالنظر الى أرباب الدين •

وعلى انه وان لم تكن الحكومة المصرية تميل الى الحديث فى هذا المناسم
عن جميع المساوىء التى تقع نتيجة لبقاء المراقبة الا أن هذه الحكومة لتذكر
ما هو مشهور من مساوئها ، وهو أن هذه الرقابة بطبيعة كونها ثنائية
و ذات مزايا سياسية قد أحدثت نقصا اداريا وهيجت خواطر المصريين
وبعثتهم على الاتيان بمذعبيات شرعية وكان من نتائجها أيضا انها مست فى
بعض الاحوال الارتباكىة سلطة الحكومة ازاء البلاد ولذلك فالحكومة الخديوية
تأمل أن لا تخفى جسامه هذا الخلل عن انظار الحكومة البريطانية أو الفرنسية
على ما تفوت من الانصاف بوجوب الغاء الامر الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة
١٨٧٩ والغاء ما يتعلق بالمراقبة من الامر الاخير الكريم الصادر فى ١٨
نوفمبر سنة ١٨٧٦ . .

وهكذا رأت انجلترا أن تستعين بالحكومة المصرية فى تنفيذ سياستها
ضد فرنسا . وقد بادرت الصحافة الفرنسية باتهام انجلترا بأنها تسير
الحكومة المصرية وراحت تهاجمها وتعزو اليها العمل على ايجاد جو من
الريب والشكوك يتيح لها الاستئثار بمصر وابعاد فرنسا ، ومن ثم فقد
حق لفرنسا أن تطالب انجلترا بضمن تخليها عن بعض مصالحها فى مصر ،
وذلك بتعويض كبير سواء فى افريقيا أو فى آسيا .

وفى نفس الوقت كلفت الحكومة الفرنسية معتمدها فى مصر بتقديم
احتجاج الخديو ردا على مذكرة شريف باشا وقد تضمن هذا الاحتجاج
تمسك فرنسا ببقاء الرقابة الثنائية وعدم اعتدادها بما اتوته انجلترا من
الموافقة على الغاء هذه الرقابة وختمت احتجاجها بالقاء التبعة على عاتق
الحكومة المصرية وتحميلها كل ما يترتب على هذا الالغاء من نتائج وآثار .
لم يكن بوسع انجلترا أن تقف مكتوفة الأيدى أمام المحاولات التى
تبذلها فرنسا للابقاء على الرقابة الثنائية فبادر « لورد جرانفيل » بتوجيه
رسالة الى الحكومة الفرنسية قال فيها : « لقد تلقت حكومة حضرة صاحبة
الجلالة الملكة - بدهشة وعجب ما أبداه رئيس وزراء فرنسا من اعتراضات
. . . لقد فهمت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة بأن الحكومة الفرنسية
قد تبينت مضار الابقاء على نظام الرقابة الثنائية كما وأن تلك الحكومة كانت

على استعداد لالغائها وأن حكومة صاحبة الجلالة لا تنكر بأنه كان لنظام الرقابة الثنائية بعض المزايا وأنه ساهم في تحقيق الرفاهية المادية في مصر وهي نتيجة - كان لتفاهم الدولتين من حيث وجهات النظر والأهداف - أثرا كبيرا في تحقيقها كما أن تحقيقها يرجع الى ما كان للمراقبين من علاقات شخصية ودية ومن ذلك كله يتبين أن هذا النظام يقوم في ذاته على أساس جوهري وهو ان مدى فاعليته يتوقف على الظروف الشخصية التي تربط القائمين به وهو أمر لا يمكن الاعتماد على توافره بصفة مستمرة ولا يمكن الاطمئنان الى تحقيقه على الدوام .

ان حكومة صاحبة الجلالة الملكة لا تعتقد ان مبدأ وجود الرقابة الثنائية ضروري للمحافظة على ما بين الدولتين من تفاهم قوى فيما يتعلق بأهدافهما السياسية في مصر او بمصالح فرنسا وترى انه من الافضل تجنب الصعوبات التي تنشأ عن قيام واقع من الامور يعتبر في ذاته أمرا شاذا وهو ما تحرص انجلترا على القيام به بأقل الوسائل مضايقة لفرنسا وبالشكل الذي يتفق وكرامتها حينما تقترح أن يتم الغاء الرقابة الثنائية على مصر باعلان يصدر في وقت واحد وبالاتفاق بين الدولتين ثم مضى « لورد جرانفيل » قائلا .. « ان حقيقة الوضع هو أن الحديو يقترح الغاء الرقابة الثنائية ولكن في الظروف الحالية لا يعتقد أن الحديو يحرص على عدم الاعتماد في نصريف الشؤون على رأى يصدر من مصرى فيما يتعلق بالشؤون المالية كما وأن الحديو يحرص على أن يفيد من خبرة الجميع وذلك بالاستعانة بالمشورة الأجنبية في الشؤون المالية عن طريق مستشار مالى خاص لهذا الغرض »

واذا كانت حكومة صاحبة الجلالة الملكة تجدد للحديو مثل هذا الاجراء فذلك لان الحديو وحده هو صاحب السلطان في قبوله أو رفضه كما أن حكومة صاحبة الجلالة سوف تكتفى ببيان يصدر من الحديو يعلن فيه نواياه في هذا الشأن وأنه يؤسف حكومة صاحبة الجلالة ألا تستجيب لفرنسا لما تقدمت به انجلترا من اقتراحات في هذا الشأن لتسوية موضوع الرقابة الثنائية ..

ومضى لورد جرانفيل يقول :

انه قد ورد على لسان الحكومة الفرنسية اللفظ (تعويض) ولم تكن الحكومة الانجليزية لتختار مثل هذا اللفظ لتحديد المقاصد التي تتفاوض بشأنها في موضوع الرقابة الثنائية وذلك لان الرقابة لم توجد مطلقا لتأتى بمنفعة منفردة أو خاصة لكل من فرنسا وانجلترا أو سوف يلحقها الضرر بانتهاء الرقابة بل انها ترى أن الرقابة قد أنشئت لتساعد على انتظام الشئون المالية في مصر وبالتالي تعاون على حسن توجيه شئون البلاد الادارية فمنافع الرقابة تعود أولا على مصر ثم على سائر الدول التي تحرص على رفاهية مصر ومن بينها فرنسا وانجلترا ولكن الحكومة الانجليزية تدرك الآن أن هذا النفع لا يمكن أن يتحقق مستقبلا عن طريق نظام الرقابة الثنائية .

كما وأن الحكومة الانجليزية لم تتصور أن يسمح لها بأن تبحث عن تعويض تحصل عليه اذا ما تم الغاء هذا النظام ، وان ما انتهت اليه الحكومة الانجليزية هو تحرير خديو مصر من عقاب الرقابة الثنائية كما ترى انه من العدل الاستجابة الى طلبه وأن يسجل عليه ما أبداه من رغبة واضحة للاستعانة بصفة مؤقتة بأوروبيين لادارة شئون مصر المالية . .

ان من المحتمل في هذه المناسبة أن يقع اختيار الخديو توفيق على أحد الرعايا الانجليز ليكون مستشارا ماليا له . . فاذا قام الخديو بذلك ، ألا يكون غريبا أن يتعرض للمسائلة بسبب ممارسته لحقه الطبيعي ؟؟

واذا تم هذا الاختيار فهل يكون غير النتيجة الطبيعية لتلك الظروف التي جعلت انجلترا الحفيظة على المصالح الأوربية والمصرية معا والمثلة لها والحريصة على اعادة النظام وكفالة الضمانات الضرورية على هذه المصالح أن مثل هذا الاختيار لو وقع لن يحمل بأي حال من الأحوال طابع الالتزام من جانب انجلترا على مصر بل سيكون اختيارا مطابقا لما تمليه الظروف ، اختيارا يشير الى أن الجهة التي تعهدت بكفالة الاستقرار المالى والتي جاءت عن طريقها الوسائل الضرورية لاعادة النظام الاجتماعى في مصر وتثبيت الأوضاع المالية فيها هذه الجهة هي أولى الجهات بأن يقع اختيار الخديو على واحد من أبنائها .

ثم يمضى لورد جرانفيل فيقول :

ان مسيو « دوكلير » رئيس وزراء فرنسا يقول ان الغرض من تدخل انجلترا هو اعادة النظام الى البلاد الا أن حكومة صاحبة الجلالة قد التزمت

بإعادة كافة الأنظمة التي كانت تهدف الثورة الى القضاء عليها وبصفة خاصة الأنظمة ذات الطابع الدولي ، ولكن الحكومة الانجليزية لم تشأ أن تعلن بأن الغرض من تدخلها كان لمجرد إعادة النظام دون أن تعمل على اقتلاع جذور الأخطار التي تهدد هذا النظام مستقبلا .

كما وانه بصرف النظر عن الوسائل التي ستبذل لإعادة سلطان الحديو اليه فان الحكومة الانجليزية قد حرصت على أن تضمن من بين أهدافها السياسية ذلك الهدف الذي تشاركها فيه فرنسا حتى الآن وأعني تطوير الأنظمة المصرية ، بحرص وحذر ، وسوف نعتبر أن تدخلنا لن يكون كاملا ولن يحقق أهدافه اذا أوقفنا عند حد استتباب الأمن وإعادة النظام وما لم يصحب ذلك جهودنا لتأمين بقاء هذا النظام على الدوام كما وانه كان لزاما على الحكومة الانجليزية عند دراستها للأنظمة القائمة واستعادتها لبحث ما اذا كان هناك من بين هذه الأنظمة ما عساه يكون من عوامل الاثارة لما وقع في مصر من أضرار ومن أحداث كما كان لزاما عليها أن تبحث أيضا عن مدى ملائمة هذه الأنظمة للموضع القائم حاليا في مصر ، ومدى ما يرجى منها مستقبلا من الفوائد .

وان انجلترا ترى أن نظام الرقابة الثنائية لم يعتبر في أى وقت نظاما دائما ، لقد نشأ لظروف طارئة ، ظروف كان لها ما يبررها في الماضي ، وعدلت فيها الأحداث الهامة التي وقعت في خلال هذا العام وبغض النظر عما يثار حول هذا النظام من اعتراضات وبالإضافة الى ما قررتاه من ان هذا النظام قد اعتبر على الدوام نظاما مؤقتا فانه لا يمكن أن يقوم على وجه مرض الا باتفاق الأطراف الثلاثة فيه وفي الوقت الحاضر يعترض طرفان اعتراضا مؤكدا على بقائه .

ثم ختم « لورد جرانفيل » رسالته مذكرا ان فرنسا تشارك انجلترا في العمل من أجل رفاهية مصر وقيام حكم صالح فيها لما للدولتين من مصالح جوهرية في مصر ، تعين عليهما الاهتمام بأمورها وأبدي أمله في أن تقتنع فرنسا وسائر الدول الأوربية بوجهة النظر الانجليزية «

وهكذا أصبح لزاما على فرنسا أن تواجه الواقع وتدرك أن ما علقته من آمال على حسن مقاصد انجلترا قد تبدد فان انجلترا لم تكتف بالتكرار لما عقد بينها وبين فرنسا من اتفاقيات صريحة أو ضمنية ولكنها نصبت نفسها حارسا لحقوق مصر ازاء ادعاءات رخيصة تصدر من جانب فرنسا .

ولم يشأ المسيو « دوكلير » رئيس الوزراء الفرنسي أن يستسلم بسهولة في هذا الموقف فكلف سفيره في لندن في ٤ يناير سنة ١٨٨٣ أن يبلغ الرسالة التالية الى « لورد جرانفيل » : « لو لم يعلن لورد جرانفيل استعداداه لأن يعرض على سائر الدول الأوروبية مقاصد حكومته فيما يتعلق بمصر ، لتبينت أن رسالته الاخيرة كانت تهدف الى قطع ما كان يجرى بيننا من مفاوضات للوصول الى اتفاق مبدئي بين فرنسا وانجلترا ، واني لأسف لهذا النهج الذي نهجته انجلترا بقطع روابط التعاون بين الدولتين وهو التعاون الذي كان الضمان الضروري لما لبلدنا من مصالح متعددة في مصر ، هذا التعاون الذي حقق بالرغم من كل ما قيل عنه الكثير من الخير ومنع الكثير من الشر .

والآن وقد انقضت ساعات المداولات والمشاورات فان المستقبل وحده سيكشف نتائج ما تريد انجلترا ادخاله من تغيير على تلك السياسة التي أكدتها تجربة طويلة وموفقة . .

لقد حرص «لورد جرانفيل» على ترديد اللفظ (تعويض) الذي تضمنته المراسلات المتبادلة بيننا لهذا فأراني مضطرا رغما من انتهاء ما كان بيننا من مخابرات الى أن أوضح له أننا كنا نسعى من أجل البحث عن عناصر اتفاق يكون من شأنه أن يحل محل الاوضاع التي طلبت الحكومة الانجليزية استبدالها . .

ان الذي يعنينا هو كما كررناه أكثر من مرة ، أي قيام مشاركة بين فرنسا وانجلترا ، وهي مشاركة ضرورية للوصول الى النتائج التي يسعى الى تحقيقها ويهدف اليها الجميع ، فان فرنسا لم تسع لتحقيق هدف منفرد خاص بها ولكنها تستهدف صالح مصر ومعها سائر الدول الأوروبية وفي نطاق هذه المصلحة كان لزاما علينا أن نحصر على الاهتمام بالمقابل الذي يمكن أن تحصل عليه فرنسا اذا ما عن لانجلترا أن تعدل الدور الذي تنهض به في النظام الحالية القائمة في مصر ففي نطاق هذا المعنى يجب أن يفسر وأن يفهم المقصود من لفظ التعويض الذي أردناه في مذكراتنا وأن فيما تبادله

من المكاتبات أخيرا ، ما يوضح ذلك كل الوضوح ويزيل كل غموض حول المتصود من هذا اللفظ وإذا رأت الحكومة الانجليزية رأيا مغايرا لذلك ووضعتنا بهذا في موقف يحتتم علينا استرداد حريتنا للعمل في مصر فنحن على استعداد لتبطل الوضع الذي سيصبح لزاما علينا أن نواجهه مهما كان شعورنا بالأسف على ذلك ..

ويعلق « المسيو دى فريسينييه » فى مؤلفه « المسألة المصرية » على الموقف بجملة فيقول .. « يمكن أن نقدر ماذا كان يكون عليه موقفنا ، فيما لو كنا قد استجنا الى طلب الحكومة الانجليزية واشترطنا معها فى غزو مصر ، لقد ثبت ان انجلترا لم تواجه مقاومة فى قناة السويس ولم تعترض أوروبا على غزوها لمصر » ..

فلو اننا فعلنا ذلك ، لكان لزاما على انجلترا بعد مغامرتها التى تكلفتها الكثير ان تكون صديقة لفرنسا معترفة لها بالجميل وتبعا لذلك ، كان لزاما عليها أن تحترم أيضا ما اكتسبته فرنسا من حقوق وأوضاع فى مصر .. كانت فرنسا ستكون شريكة لانجلترا وكان العنصر الاساسى الذى يهم انجلترا أى (قناة السويس) فى قبضة فرنسا وكان بوسع هذه ان تناقش - فى حرية - شروط البقاء فى مصر أو الجلاء عنها ، وكان ذلك كله سيتم بالاتفاق بين الدولتين ..

كانت الدولتان ستبقيان معا فى وادى النيل أو تجلوان عنه معا ! .. لقد عاب المسيو « دى فريسينييه » على معارضة ولا سيما « المسيو دوكلير » خلفه فى رئاسة الوزارة مسلكهم فى معالجة العلاقات الفرنسية الانجليزية . لقد أخذ على « المسيو دوكلير » موقفه وتمسكه ببقاء الرقابة الثنائية وحرصه على البحث عن تعويضات لا يجد له سندا فى المطالبة بها ، وكان « فريسينييه » يرى أنه كان الأفضل لفرنسا أن تتجاوب ورغبات انجلترا وتسايروها فى سياستها لكى تحصل على أقصى ما يمكن من المغانم .

فشل « المسيو دوكلير » فى دفاعه عن مصالح فرنسا واستقال .. وأصدر الحديو توفيق أمره بإلغاء الرقابة الثنائية . وفى ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ تقدم شريف باشا الى الحديو بطلب قال فيه ما يلى :

« غير انه مع ملافاة هذه المحذورات قد رأت حكومتكم السنينة من الصواب أن تستعين الى وقت ما بأحد الأجانب تكون درايته عوناً لها في حل المسائل المالية فأرى مولاي أن الشخص الأوربي يكون مأموراً مصرياً وأن يعطى لقب مستشار مالية فيصير انتخابه وتعيينه بمعرفة ذاتكم العلية ويكون تابعا لها مباشرة ولا يكون له وظائف ناظر ديوان وإنما يمكنه الحضور في جلسات مجلس النظارة كلما استدعاه لذلك رئيس المجلس وله أن يبحث وينظر في المواد المالية ويعطى رأيه عنها دون أن يتجاوز الحدود التي يعينها جنابكم العالي ، ويعينها نظار دواوين حكومتكم ولا يكون له الحق في التدخل بأي وجه في أمور القطر الادارية . »

فاذا استصوبتم جنابكم العالي ما رآته حكومتكم السنينة بهذا الشأن فأتجاسر - ملتسماً - بالاتفاق مع رفقائي « تعيين » السفير « أوكلند كولفين » في وظيفة مستشار مالي لأن تضلعه بمعرفة موارد القطر ووقوفه على سير نظام ماليتنا ، كل ذلك من الصفات والمزايا التي تجعله جديراً بثقة جنابكم العالي وحكومتكم السنينة .

هذا واني لولي النعم العبد الخاضع المحسوب المتواضع ،
وهكذا انتهى الصراع بين فرنسا وانجلترا حول الرقابة الثنائية لبدأ
في ميدان أوسع يتناول موضوع احتلال انجلترا لمصر بأكملها .

حل « المسيو جول فيري » محل « مسيو دوكلير » في رئاسة الوزارة ،
وكان عليه أن يواجه ما اتخذته انجلترا من خطوات للقضاء على الأوضاع
التي اكتسبتها فرنسا في مصر فكان عليه أن يدافع عن فرنسا ويهاجم
احتلال انجلترا لمصر احتلالاً دائماً وكان لزاماً عليه في نفس الوقت أن
يدافع عن مركزه السياسي أمام الحملة الصحفية التي دبرتها انجلترا ضده .

يادر « جول فيري » بتوجيه رسالة الى لورد جرانفيل في ١٥ يونيو
سنة ١٨٨٤ قال فيها ما يلي :

« كان لزاما على أن أستبعد عقيدتين عمل على اذاعتها في أوسع نطاق في أوساط الصحافة الانجليزية • الأولى خاصة باصرار فرنسا على اعادة الرقابة الثنائية والثانية عن مشروعات عسكرية مزعومة لفرنسا ضد مصر ، واني أرى أن أعيد تأكيدى لكم بأن الحكومة الفرنسية لا تفكر في العمل على اعادة نظام الرقابة الثنائية في مصر ، ولا شك في أننا ما زلنا على رأينا الخاص من أن هذا النظام وهذه الرقابة طوال قيامها كان لها آثار طيبة ومفيدة ، كما أن مصر قد استفادت في ظلها وبجهودها بفترة هدوء وازدهرت أثناءها ماليتها •

ولكننا ندرك تماما تلك الأسباب التي تعين علينا أن نستبعد من أفكارنا عودة نظام أنهته الأحداث • لقد ماتت الرقابة الثنائية ولسنا نزمع احياها وأن نظرتنا لأحوال مصر تنحصر من الآن فصاعدا في وجهة نظر المصالح الأوروبية المشتركة ونصينا المشروع في تلك المصالح •

العقيدة الثنائية التي يعينى تبديدها فهي الزعم بأن نيتنا منطوية على احوال قوات فرنسية محل التوات الانجليزية في مصر ، في اليوم الذي تقرر فيه الحكومة الانجليزية سحب جنودها منها ، لقد سبق لي ان اكدت ان حكومة فرنسا على استعداد لتقديم اقدس التعهدات في هذا الشأن ، ولقد استوحينا قرارنا هذا من ثقتنا بأن حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة كن تتردد من جانبها في أن تدلى بصفة رسمية بتصريحاتها ذات الطابع الملزم التي كررتها في أكثر من مناسبة لتؤكد انها لن تمس مركز مصر الدولي المقرر بمقتضى المعاهدات والفرمانات المختلفة ، وان انجلترا ستبادر بالجلاء عن مصر بمجرد استتباب النظام فيها ••

وهكذا يقوم بين الحكومتين عهد متبادل يتضمن من جانب انجلترا تعهدا بالجلاء في أجل معين لا يجوز لها أن تمده الا بعد التشاور والاتفاق مع الدول الأوروبية العظمى ، مقابل تعهد من جانب فرنسا تلتزم فيه بعدم التدخل المسلح في مصر بأي حال من الاحوال ما لم يسبق ذلك اتفاق بينها وبين انجلترا ••

وقد رأت انجلترا أن تقابل هذا الايضاح الصريح من جانب رئيس

الوزراء الفرنسي بايضاح من جانبها تفصل به موقفها السياسى ، فألقى لورد جرانفيل فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ بيانا رسميا جاء فيه ما يلى :

« ان ما قدمته الحكومة الفرنسية من التأكيد بأن قواتها العسكرية لن تدخل مصر ما لم يسبق ذلك اتفاق صريح بينها وبين انجلترا جعل من الممكن ، ويسر الى حد كبير ، تبادل الدولتين لمختلف وجهات النظر تبادلا كاملا وصريحا ، وأن حكومة صاحبة الجلالة الملكة لتسعر بارتياح كبير لأن تكون مع فرنسا على اتفاق فيما يتعلق بما لأوربا من مصالح تعين قيام حسن الادارة فى مصر وتوفر الرفاهية فيها . وما من أمر يمكن أن يثبت صحة وجهة نظر الحكومة الانجليزية فى هذه الناحية أكثر مما تضمنته الرسالة الموجهة منا لسفرائنا لدى الدول العظمى الاوربية فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ » .

« لقد بعثنا بهذه الرسالة بعد مضي ثلاثة أشهر على معركة التل الكبير التى تمكنت بعدها القوات الانجليزية من احتلال مصر . ولقد أقرها البرلمان الانجليزى وأبلغت الى سائر الدول والباب العالى وصادفت قبولا عاما »

« وفى هذه الرسالة أعلنت حكومة صاحبة الجلالة أنها ستسحب القوات الانجليزية بمجرد أن تسمح حالة البلاد بذلك وبعد أن يتم تنظيم الوسائل المناسبة لتأمين سلطان الخديو وأن حكومة صاحبة الجلالة ما زالت مرتبطة بهذا العهد ، وإنها لتسعر مع الاسف الشديد بأن الظروف قد حالت دون تطوير الاجراءات التى يمكن من تحقيق هذا الجلاء ، كما يؤسفها كذلك أن الوقت لم يحن بعد لسحب القوات الانجليزية ، وذلك لمصلحة النظام والسلام فى مصر » .

« هناك بعض الصعاب التى تحول دون تحديد أجل معين لاتهام هذا الجلاء سيما وأنه قد يتبين عند التطبيق بأن تحديد هذا الاجل - سلفا - يجب أن أطول أو أقصر مما يجب ومما هو لازم ، غير أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ، رغبة منها فى تبييد الشكوك تجاه سياستها فى هذه القضية واحتراما منها لتصريحاتها المختلفة لفرنسا تتعهد بسحب قواتها من مصر فى اول عام ١٨٨٨ بشرط أن تجمع الدول الاوربية العظمى على الاقرار بأن الجلاء يمكن اتمامه دون الاخلال بالنظام والسلام فى مصر ، كما تعتقد حكومة صاحبة

الجلالة الملكة بأنه من المعقول توفير الضمانات الضرورية لاقامة نظام وأوضاع
صالحة خلال مدة ثلاث سنوات ونصف ولكن اذا تبين مع الاسف بأن هذا
الامل لم يتحقق واذا رأت الحكومة الانجليزية ضرورة مد فترة الاحتلال بحكم
الضرورة فليس من المنظور أن يطلب من الدول الأوروبية أن تتفق فيما بينها
للاعتراض على اجراء استلزمه أمن مصر الذي هو مصلحة مشتركة لنا جميعا
وأن تفاوتت أهميته بالنسبة لكل منا » .

وان الرقابة الثنائية على الصورة التي كانت قائمة عام ١٨٧٩ تغاير الرقابة
الأولى التي تم الاتفاق عليها في عام ١٨٧٦ لم يعهد الى المراقب الانجليزي
بمهام تفوق تلك المهام التي وكلت الى زميله الفرنسي وعلى الرغم من أن
رقابتها كانت محصورة في المسائل المالية الا أنه بحكم ما كان لهما من
الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء ، أصبح لهما - عمليا - الحق
في التدخل في كافة الشؤون التي تتصل بادارة البلاد ولم يعودا كما كانا
- أصلا - مجرد موظفين يتناول اختصاصهما الشؤون المالية ، لقد تناول
اختصاصهما وظائف سياسية ، اتنا لا نرى فائدة وراء البحث عن فوائد أو
مضار كانت النتيجة لهذا النظام الذي عدل عنه بصفة نهائية باتفاق بين
الحكومة الفرنسية والحكومة الانجليزية .

ثم مضى « لورد جرانفيل » يقول موجها كلامه الى فرنسا : « يتعين التسليم
دون عناء بأنه طالما كان واجبا على بريطانيا العظمى تحمل عبء ومسئولية
الاحتلال العسكري لمصر فانه من المستحيل على حكومة صاحبة الجلالة الملكة
أن تقبل أى تدخل سواء في ادارة البلاد أو في نظام حكمها السياسى بأية
صورة من الصور استنادا الى اتفاقات سابقة كما وأن حكومة صاحبة الجلالة
ترى بأنه ليس من الحكمة ولا من الواقع العملي أن نجدد أى نظام آخر من
هذا النوع يقوم بتطبيقه وتنفيذه عناصر اجنبية مهما قل أو كثر عددها
عناصر لن تخضع لسلطان الحكومة المصرية اذا ما رأت انجلترا اجلاء قوائها
العسكرية عن مصر » .

وهكذا سد « لورد جرانفيل » الطريق في وجه المطامع الفرنسية
ومطامع سائر الدول الأوروبية الأخرى من حيث وجهة نظرها في
مشاركة انجلترا وظائف الحكومة المصرية مهما كان نوعها حالا ومستقبلا -

وفى ذات الوقت ولكى يهدىء « لورد جرانفيل » من روع فرنسا وسائر الدول الأوروبية بالنسبة للمستقبل أدلى بالتصريح التالى :
« تعلن حكومة صاحبة الجلالة الملكة بأنها سوف تتقدم الى سائر الدول الأوروبية والباب العالى فى نهاية الاحتلال الانجليزى لمصر ، أو خلاله بمشروع لاقرار حياد مصر طبقا للمبادئ المطبقة حاليا فى بلجيكا » ..
أما فيما يتعلق بقناة السويس ، فان الحكومة الانجليزية سوف تتقدم باقتراحات مطابقة لتلك التى تضمنتها رسالة الحكومة الانجليزية فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ »

وهكذا أسدلت انجلترا ستارا على الجدل السياسى بينها وبين فرنسا ووضعت له حدا ، ثم لم تسمح بعد ذلك بآثارته من جديد ، بل عملت دائما على حصر النقاش والجدل بينها وبين سائر الدول الأوروبية ، حول قناة السويس وحدها ..

الفصل الحادي والثلاثون

فرنسا وعقدة الجزائر وتونس

« فشل السياسة الفرنسية في مصر - فرنسا تشعر بأن هزيمة الغرب في القاهرة لها صدى في أقصى الجزائر - فرنسا ترى أن قوة مصر تشجع تونس والجزائر - فرنسا تعتقد أن عجز الغرب أمام المصريين والمسلمين يثير التعصب الإسلامي - مخاوف فرنسا من قيام حركة إسلامية في شمال أفريقيا - لورد دفرن يستغل مخاوف فرنسا في صرفها عن مطامعها في مصر - رئيس وزراء فرنسا يقول إن أي فوز للإسلام يحدد إثارة التعصب الإسلامي - اغتباط فرنسا بانتصار القوات الإنجليزية في مصر - وزير خارجية فرنسا يهنيء إنجلترا بانتصارها ، ويراه بمثابة انتصار لفرنسا في تونس والجزائر - فرنسا تقول يجب أن ينتفي من الأذهان الظن بأن في إمكان أي جيش عربي وإسلامي الصمود أمام أي جيش أوروبي - فرنسا تسلم انتصار التل الكبير انتصارا أوروبية - وزير خارجية إنجلترا يقول لو فشلت إنجلترا في التل الكبير لكان ذلك كارثة لأوروبا - امعان فرنسا في ملاحقة العرب والمسلمين - فرنسا تنبه إلى خطر انتقام الشعوب الإسلامية من المسيحيين بسبب ما لحق بمصر - حرص فرنسا على إذاعة هزيمة عرابي في الشرق كله - فرنسا تذيع أن عرابي لن تقوم له بعد ذلك قائمة - وزير خارجية فرنسا يقول إن الغرض من هذه الدعاية هو إشاعة اليأس من جنوى قيام حركة إسلامية جديدة - الإسلام والعروبة عقدة فرنسا في شمال أفريقيا »

تحدثنا عن الدور الذي لعبته فرنسا في مأساة مصر المالية والسياسية وانهى بفرنسا - كما رأينا - إلى نهاية سيئة - اذ لعبت هذا الدور بصورة لا أثر فيها لبعده النظر وقسوة الإدراك والكفاية السياسية .. ولعل سياسة فرنسا إزاء مصر ، تبدو جلية فيما فصله بارتلمي سانت هيلير (B. Saint-Hilaire) عن هذه السياسة اذ قال في هذا الصدد وفي

١٧ أكتوبر سنة ١٨٨١ ما يلي :

« ان التقاليد الموروثة التي كونت لفرنسا مكانة وسلطة واعتبارا تحتم على فرنسا الاحتفاظ بهذه التقاليد وأن لا تسمح بانتقاصها فحملة فرنسا على مصر في القرن الماضي والتي كانت مؤلفة من علماء وعسكريين كان لها الفضل في احياء مصر وقد ظل هذا البلد منذ ذلك التاريخ محل الرعاية والحماية من جانب فرنسا . ففي سنة ١٨٤٠ غامرت فرنسا وعرضت نفسها

لحرب أوربية فى سيل مساندة حقوق محمد على ، وبعد مضى خمسة عشر عاما شقت فرنسا قناة السويس وأتمتها ، وبفضلها فتح لتجارة العالم طريق جديد .

وأخيرا فان لفرنسا فى سائر انحاء القطر المصرى رعايا عديدين يحق لهم أن يعتمدوا على فرنسا فى حمايتهم حماية تامة ولقد علق المؤرخ بيوفيس على ذلك بقوله :

« أن العالم القدير ورجل السياسة الضعيف يعنى « سانت هيلير » قد أسقط من بيانه أهم اعتبار لعناية فرنسا بشئون مصر وهو كون فرنسا دولة اسلامية كبرى فى أفريقيا الشمالية فاتنا حتى سنة ١٨٧٩ لم يكن قد تم لنا الاستيلاء على تونس ولكن الجزائر وحدها كانت جديدة بكل عنايتنا فبالرغم من الصحارى التى تفصل الجزائر عن وادى النيل فان الانباء والانفعالات العاطفية تنتشر فى العالم الاسلامى بسرعة فائقة فهزيمة فرنسا فى القاهرة لها صدى كبير فى أقصى الجزائر وأبعد صحاريها » .

وأن انجلترا لتشارك فرنسا فى تقدير أهمية هذه الناحية بالنسبة للغرب ، ولقد حرصت الدولتان معا وفى كل الاحوال على استبعاد الباب العالى من التدخل سياسيا أو عسكريا فى شئون مصر لان الدولتين كانتا تعلمان - سلفا - ذلك الأثر الذى يترتب على ذهاب جنود أتراك الى مصر فكانت فرنسا بصفة خاصة تعلن أن وجود هؤلاء الجنود المسلمين فى مصر شأنه أن يشعر أبناء تونس التى كانت فرنسا قد استولت عليها مؤخرا ويشعر أبناء الجزائر الذين كانوا فى كفاح دائم للاحتلال الفرنسى بأن فرنسا وانجلترا عاجزتان عن مواجهة المصريين والمسلمين - وكان هذا - فى رأى الدولتين الغربيتين - كافيا لايقصاد نار التعصب من جديد بعد أن خمدت فى العالم الاسلامى ، فيعود الى المسلمين - فيما رأت الدولتان - اندفاعهم العدوانى ضد الغرب .

ولقد وقف بارتلمي سانت هيلر وزير خارجية فرنسا يصرخ في وجه من كان يقترح من النواب الفرنسيين ترك الأمر للباب العالي لكي يعيد النظام في مصر ويقول :

« هل تدركون الأثر الذي يترتب على الالتجاء الى سلطان تركيا ، الى خليفة المسلمين ، لاعادة النظام في مصر ؟؟ » .

وهكذا حرصت فرنسا وانجلترا على تجنب الاثارة المترتبة على تدخل الخليفة الاسلامي تدخلا يكون من شأنه تثبيت مكانته في أفريقيا ورفع شأن المسلمين وبعث أمل جديد بينهم لقيام حركة اسلامية ..

ان خطر قيام حركة اسلامية يرعب فرنسا بصفة خاصة ، ومن أجل ذلك فقد أذغنت دائما ، للسياسة التي ترسمها انجلترا حتى ولو تعارضت مع وجهة نظر السياسة الفرنسية ، وذلك من أجل أن تبقى الوحدة بينهما قائمة دون أن تتصدع .

على أن انجلترا لم يفتها أن تفيد من هذا الطرف وأن تستغل هذا الضعف في السياسة الفرنسية وتشبثها - بتلك الوحدة بينهما ، ولعل ذلك يبدو فيما قاله لورد دفرن Dufferin سفير انجلترا لدى الباب العالي ، ليفسر موقف دولته ازاء الباب العالي بالعبارات التالية :

« واذا كنا نعترض على ارسال مندوبين عن الباب العالي لمعالجة الشئون في مصر ، فهذا - وفقا لوجهة نظرنا - يرجع الى أن ايفاد هؤلاء المندوبين ضار بمصالح السلطان في تلك البلاد فنحن نعتقد - سلفا - بأنه سيتعذر عليهم القيام بأي عمل لصالح النظام بل يحتمل أن يكون وجودهم عائقا ، للحكومة المصرية عن ممارسة شئون الحكم ثم أضاف يقول :

ومن المؤكد على كل حال - أن وجودهم يثير فرنسا - كما سبق أن أوضحته للباب العالي في مناسبة سابقة في صدد المشكلة التونسية ، واننا لننصح للباب العالي بتجنب أي مسلك في مصر يتسم بالمجازفة ، ويخلو من التبصر والتفكير فان مثل هذا المسلك يثير في فرنسا بالنسبة لوضعها

في افريقيا ، شعور الشك والخوف ، هذا الشعور الذي ينبعث من المتعصب
التي نعانيها حاليا في الجزائر وتونس مما كان من شأنه أن تصاب العقلية
السياسية لفرنسا بحساسية بالغة الحد في هذا الصدد . .

فعلى الرغم من اتجاه السياسة الانجليزية أخيرا إلى حرمان فرنسا من
أن تجني ثمار سياسة وجهود بذلتها مع إنجلترا في الشرق قراية نصف
قرن ، فقد آثرت فرنسا استيلاء إنجلترا على مصر - وإن كان هذا يتعارض
وصالحها - على ترك الفرصة للمصريين ليحصلوا على حريتهم واستقلالهم ،
اذ كان فوز المصريين بحقوقهم في الحرية والاستقلال - هو في رأى فرنسا -
فوز للإسلام وباعت على إثارة التعصب الاسلامي من جديد . . ويؤكد
هذا الاتجاه في السياسة الفرنسية ، تلك الرسالة التي يعث بها الى حكومة
إنجلترا في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ جول فرى الذي ولى رئاسة الوزارة
بعد دي فريسنيه ، ليبر عن - اغتباطه بانتصار القوات البريطانية فيقول
في رسالته :

انه يرجو أن يتحقق للحكومة الانجليزية انتصار سريع ، وأن هذا
الشعور لا يقوم على حسن نيته نحو إنجلترا ، ولكنه قائم على حرصه على
مصالح فرنسا ، فان حركة التجمع الاسلامي اذا تحققت ، تصبح عاملا له
آثره الفعال - مستقبلا ، وانه يرى أن أهم ما يجب أن ينتفى من الأذهان ،
هو - الشك مجرد الشك في قدرة أي جيش أوروبي على قهر أي جيش عربي
أو اسلامي ، بل انه يود ألا يعلق في الأذهان مجرد الظن بأنه في استطاعة
مثل هذه الجيوش الاسلامية والعربية الصمود أمام جيش أوروبي . .

ويستطرد رئيس الوزراء الفرنسي فيقول في رسالته بأنه يبعث بتمنياته
الطيبة لإنجلترا ويؤكد لها ارتياح فرنسا المخلصة لكل فوز تحققه الجيوش
الانجليزية - كما هنا المسيو - دوكلير Duclerx وزير خارجية

فرنسا في ١٣ شبتمبر سنة ١٨٨٢ المستر بلانكت Plankett وزير
إنجلترا المقوض في باريس بما أذاعته وكالة هافاس من انتصار القوات
الانجليزية في التل الكبير - وأعزب عن أمني فرنسا الخالص في أن يتحقق
لإنجلترا الانتصار الكامل السريع في مصر . . وأكد وزير خارجية فرنسا

للووزير المفوض الانجليزى ، أنه يعلق أهمية كبرى على انتصار انجلترا
لأنه يكن لها أخلص العواطف •

ولأنه يرى - تماما - بأن انتصار انجلترا على العرب فى مصر هو بمثابة
انتصار تجنى فرنسا ثماره الطيبة فى تونس وفى الجزائر •
وحيثما هنا المسيو تيسوت Tissot سفير فرنسا فى لندن اللورد جرانفيل
بهذا الانتصار ، قال له « جرانفيل » أنه تأثر كل التأثر بتلك العواطف
الطيبة وأنه يتقبل هذه التهاني بكل ارتياح لأنه مقتنع تماما بأن الانتصار
فى التل الكبير كان انتصارا أوروبا •
ثم استطرد اللورد جرانفيل فقال :

« لو أن جيوشنا أصيبت فى هذه المعركة بفشل لكان فى ذلك كارثة
لسائر الدول الأوروبية التى يتعين عليها أن لا تغفل خطر التعصب
الاسلامى » ••

على أن انتصار الجيوش الانجليزية فى مصر قد بعث فى قلب فرنسا
خوفا ورعبا على صالحها فى أفريقيا بسبب ما قد يحدث من ثورة العالم
الاسلامى لهزيمة جيوش اسلامية أمام عدوان جيوش أوروبية •• ومن ثم
فان فرنسا أخذت تفكر - اذ ذاك - فى تجنب هذه العاقبة - ومن أجل
ذلك ، بعث وزير خارجيتها المسيو (دوكلير Duclerc) فى ١٣ سبتمبر
سنة ١٨٨٢ الى المركز دى نوال البرقية التالية :

« ان أخبار مصر تعلن هزيمة عرابى وانتصار الانجليز انتصارا حاسما
ويتعين علينا أن نتدبر أثر هذا الانتصار فى سائر الشعوب الاسلامية فمن
المحتمل أن تثير هذه الهزيمة ثائرتهم فيشهد العالم انفجارا تعصبيا كهذا
الذى بدا لنا شبحه فى أعقاب ضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول
الانجليزى ، فعليكم أن تنبهوا الباب العالى الى هذا الاحتمال والى خطر
نتائجه كما تسعون لديه لكى يصدر من الاوامر ما يكفل بها حماية المسيحيين
ثم لا تنسوا أن تضموا اليكم سائر ممثلى الدول الأوروبية فى مساعيكم
هذه » ••

ولقد بادر السفير الفرنسى فطلب الى الباب العالى اتخاذ الاجراءات لمنع
تجمع حركة اسلامية فى أنحاء الامبراطورية العثمانية ، كما طلب السفير
الفرنسى الى سائر قناصل فرنسا فى الشرق أن يطلقوا الاذاعات التى تؤكد
أن عرابى قد هزم هزيمة تامة وأن جيشه قد سحق عن آخره ولكن تقوم له
من بعد قائمة •

وقد قال السفير في رسالته الى وزير الخارجية الفرنسية بأن المقصود من العبارة الاخيرة اشاعة اليأس فى قلوب المسلمين من جدوى قيام أى حركة جديدة •

وهكذا كان للعقدة التى سيطرت على فرنسا بسبب ما كانت تعانيه من متاعب فى شمال افريقيا أثر بالغ فى تكييف سياستها تجاه مصر كما وأن انجلترا عملت من جانبها على استغلال هذه العقدة الى أبعد الحدود وبفضلها تمكنت انجلترا من تسخير فرنسا لتحقيق أغراضها الى حد أن حرمتها - فى نهاية الامر - حتى مما كانت تأمله سياستها فى مصر منذ عهد بعيد •

تم بعون الله تعالى الجزء الأول فى « عدوان الغرب »

صحح هذا الجزء السيد / محمد على وهبه
المحرر بجريدة الجمهورية ، فله شكر المؤلف

— — — — —

٣	الاهـداء
٥	المقدمة
٧	التمهيد
									الفصل الأول
١٧	الاستعمار الغربى
									الفصل الثانى
٤٣	عباس الاول ومحمد سعيد
									الفصل الثالث
٤٩	أسطورة دى لسبس
									الفصل الرابع
٤٩	قناة السويس والمهدون لمشروعاتها
									الفصل الخامس
٦٩	قناة السويس والسانسيمونيون
									الفصل السادس
٧٢	قناة السويس وفردناند دى لسبس
									الفصل السابع
٩١	المأساة الانسانية « دى لسبس والسخرة »
									الفصل الثامن
١٠٤	أعباء مصر فى انشاء قناة السويس
									الفصل التاسع
١١٤	دى لسبس وحصص التأسيس
									الفصل العاشر
١٢٠	انجلترا وأسهم مصر فى قناة السويس
									الفصل الحادى عشر
١٣٢	اسماعيل وحصة مصر فى أرباح الشركة
									الفصل الثانى عشر
١٣٥	المأساة المالية السياسية - الرقابة الثنائية
									الفصل الثالث عشر
١٥٦	الحديوى "توفيق وسياسة فرنسا وانجلترا"
									الفصل الرابع عشر
١٦٣	الغرب والحركة الوطنية

١٧٩	• • • • •	الفصل الخامس عشر
١٧٩	• • • • •	توفيق سلاح الغرب يشهرة "مكتبة" الحركة الوطنية
١٩٤	• • • • •	الفصل السادس عشر
١٩٤	• • • • •	الغرب • ومجلس النواب المصري
١٩٧	• • • • •	الفصل السابع عشر
١٩٧	• • • • •	الغرب • ورقابة نواب الأمة
٢٢٤	• • • • •	الفصل الثامن عشر
٢٢٤	• • • • •	الحركة الوطنية في مصر ومؤامرة إنجلترا وفرنسا
٢٤١	• • • • •	الفصل التاسع عشر
٢٤١	• • • • •	المؤامرات • General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
٢٦١	• • • • •	الفصل العشرون
٢٦١	• • • • •	الصدام • • • • •
٢٧١	• • • • •	الفصل الحادي والعشرون
٢٧١	• • • • •	الخطة الانجليزية
٢٨٤	• • • • •	الفصل الثاني والعشرون
٢٨٤	• • • • •	المؤتمر • • • • •
٣٠٠	• • • • •	الفصل الثالث والعشرون
٣٠٠	• • • • •	العسكروان الانجليزى
٣١٨	• • • • •	الفصل الرابع والعشرون
٣١٨	• • • • •	عود الى المؤتمر
٣٣٨	• • • • •	الفصل الخامس والعشرون
٣٣٨	• • • • •	احتلال قناة السويس
٣٦٠	• • • • •	الفصل السادس والعشرون
٣٦٠	• • • • •	انجلترا تحتل مصر
٣٨١	• • • • •	الفصل السابع والعشرون
٣٨١	• • • • •	أحمد عرابى وعبرة الثورة العرابية
٣٩٠	• • • • •	الفصل الثامن والعشرون
٣٩٠	• • • • •	سياسة التغطية وتحويل الأنظار
٤٠٢	• • • • •	الفصل التاسع والعشرون
٤٠٢	• • • • •	الرأى العام الانجليزى وعدوان إنجلترا على مصر
٤٠٦	• • • • •	الفصل الثلاثون
٤٠٦	• • • • •	الصراع بين فرنسا وإنجلترا فى مصر - عود الى الرقابة الثنائية
٤٣١	• • • • •	فرنسا وعقدة الجزائر وتونس



١٥٧ شارع عبید - روض الفرج
تلیفون : ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥